الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس
كلية الآداب و اللغات و الفنون
قسم اللغة العربية وآدابها

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: اللسانيات العربية

الجهود الفكرية واللّغوية الجزائرية في تطوّر الدّراسات العربيّة
أحمد حساني–أنموذجاً–

إعداد الطالب:
براهيم رقيق يسعد

بإشراف الأستاذة :
– أ.د. زهرة بوخاتمي

لجنة المناقشة

أ.د بخالد فرعون	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د. زهرة بوخاتمي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
د.محمد حمداني	جامعة غليزان	عضوا مناقشا
د.كريمة بن ضياف	جامعة سعيدة	عضوا مناقشا
أ.د.نجيدة ولهاضي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
أ.د.حسنية عزاز	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :(1442–1443)هـ–(2021–2022)م

شكـــروعرفـــان

الحمد لله الذي منحنا القوّة و الصّبر والمثابرة لإنجاز هذا العمل المتواضع،الحمد لله الذي أنعم و قدرّ،حمدا جزيلا مباركا والصّلاة و السّلام على خير خلق الله و على آله و صحبه.

أتقدّم بخالص شكري ،وعظيم امتناني لأستاذتي: المشرفة"بوخاتمي زهرة"لما بذلته معي من صبر،وجهد في قراءة فصول الرّسالة ،فأفادتني من سديد رأيها ووجيه نصحها طوال مدة البحث التي أغنت الرسالة داعين الله جلّ شأنه أن يمدّ في عمرها ويباركها ،إنه سميع عليم.

كما لا يفوتني أن أشكر كلّ من كانت له يد في إتمام هذه الرّسالة،وأعاننا ولو بكلمة طيّبة.وأخصّ بالذّكر الزوجة الفاضلة التي وقفت طيلة مدّة عكوفي على هذا المشروع بإسداء النّصح والمساعدة...

إهداء

-إلى روحي الوالدين الفقيدين اللذين طالما تمنيا أن يرياني في هذا المستوى، غفر الله لهما وشملهما برحمته الواسعة...

-إلى زوجي...

-إلى صديقي الفاضل عيسى زهير...

-إلى كل من علمني حرفا...

إبراهيم.

مقـــدمة

إنّ اللّغة ظاهرة إنسانيّة عامّة تؤدّى مشتركة في المجتمعات الإنسانيّة على اختلافها ؛ إنّها لا تعيش في فراغ ،بل لا بدّ لها من حياة متجدّدة على لسان الإنسان الذي كرّمه الخالق العظيم بهذه الأداة الخلّاقة التي لا يستطيع أنْ يستغني عنها،حيث تمكّنه من أداء الوظائف المتعدّدة التي يقصر دونها عن أداء تلك الوظائف على أكمل وجه .

لهذا تعدّ هذه الظاهرة الإنسانية ذات قيمة كبيرة في بيان الدّور المحوري الذي تقوم عليه هذه الأداة الفعّالة في المجتمعات الإنسانيّة ،والكشف عن جوانبها ومفاهيمها وعلاقاتها،وإبراز الجهد الذي يبذله مستعملها لفهمها واستجلاء غوامضها وتحديد أنظمتها والتعمّق في أسرارها والاهتداء إلى خصائصها وطرائقها وسننها ومعرفة قواعدها وقوانينها ودراسة أسباب تطوّرها ...إلخ.

إنّ اللّغة العربية تعدّ من أعمق اللّغات وأدقِّها، لما تحتويه من كثرة في المفردات، و غزارة في المادّة،وقد شرّفها الله سبحانه وتعالى من بين سائر اللّغات الأخرى،بنزول "**قرآنه الكريم**" بلغة العرب،وقد وسّعتها سنّة نبيّه (محمد صلى الله عليه وسلم)،وآثار العرب العلمية والأدبيّة منذ العصر الجاهلي وحتّى يومنا هذا.

لقد تنوّعت الأفكار والاتِّجاهات اللّغوية على مرِّ العصور، حتّى أغنت الحياة العلمية ،مما حملته من مفردات كثيرة،ودقّة في معانيها، والأحكام في قواعدها ،وتوسَّعت على أثر ذلك الدّراسات الفقهية والنَّحوية والصَّرفية واللُّغوية،وتطوَّرت بمرور الزّمن الدِّراسات اللُّغويّة من ناحية المادّة والمنهج فاختلفت اتِّجاهاتها تبعا لاختلاف الحياة البيئيّة والفكريّة،فنشأ في العراق تيَّاران لكلٍّ منهما خصائص وأسس علمية،عُرفا بمدرستيْ البصرة والكوفة في النحو،وبعد ذلك تبوَّأت بغداد منزلة علمية رفيعة،و شدّت إليه الرِّحال من كلّ حدب وصوب و لاننسى كذلك المدرسة الأندلسية و المدرسة المصرية فاستقرّ على أثر ذلك منهج جديد له خصائص وأسس علميّة جديدة،عرف فيما بعد بمدرسة بغداد.

لقد قيَّض الله لهذه اللّغة علماءَ أجلاءَ قاموا بإحياء هذا التّراث الهائل جيلا بعد جيل،خلال فترات متعاقبة،والتّراث اللّغوي العربي مادّة غزيرة وثريّة، وضعت فيه ألاف التّصانيف منذ أنْ أصبحت العربية موضوع درس و تقنين،إلى عصرنا هذا؛ حيث شغلت الدّراسات اللّغوية القديمة مكانة مركزية

في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة ،وهذا يبعث على الإعجاب و الاعتزاز بهذا الموروث؛ لأنّه يدلّ على مجهود و عمل فكري بالغ الأهميّة ،شكّل بدوره رسالة لسانيّة قائمة بذاتها .

لعظمة هذا الموروث نجد الكثير من الدّراسات تناولته بالقراءات والانتقادات،حيث اختلفت نماذج القراءات المسلّطة عليه،خاصّة في العصور الحديثة إذ حاول اللّغويون العرب اقتراح نظرة جديدة إلى اللّغة و كيفية دراستها،فكَثُرت الأبحاث التي تنادي بضرورة التّحديث والتّطوير في حقل الدّراسات اللّغويّة العربيّة،وعلت الأصوات التي تنادي بضرورة الإفادة من اللّسانيات الحديثة و مناهجها واللِّحاق بركب تطوّرها.

بات من الضّروري أنْ تتعدّد الاتّجاهات الحديثة في حقل الدّراسات اللّغوية تبعا لتعدّد مناهج الدّرس اللّغوي الحديث،كلٌّ يحاول محاورة التّفكير اللّساني العربي القديم،آملا في اكتشاف ما هو جدير بالاكتشاف في هذا الفرع من العلوم الإنسانيّة،ولكنْ هذه المحاورة لا نجدها إلّا عند قلّة قليلة من الباحثين، الذين يتوفّرون على إلمام واسع بالتّراث وعلى دراية واسعة بمعطيات البحث اللّساني الحديث .

علما أنّ اعتماد أولئك الباحثين للمناهج الحديثة، قد انصبّ اهتمامهم فيها حول الأداة اللّسانيّة العلميّة لمحاورة التّراث اللّغوي العربي "المنهج الوصفي" الذي استعان به العديد من الباحثين لإعادة قراءة اللّغة،فكَثُرت بذلك الدّراسات اللّغوية العربيّة المستندة إلى هذا المنهج بمختلف اتّجاهاته،فكلّ باحث نجده قد تبنّى اتّجاها وصفيا معيّنا لقراءة التّراث،ومن بين هذه الاتّجاهات الاتّجاه الوصفي الوظيفي الذي اعتمد عليه الكثير من الباحثين في دراسة اللّغة،ومنهم الباحث "أحمد حساني " الذي اختارته دراستنا المعنونةبـ"الجهود الفكريّة واللّغويّة الجزائريّة في تطوّر الدّراسات العربيّة أحمد حساني أنموذجا".

حاولنا من خلال هذه الدّراسة أنْ نقف على الجهود الفكريّة واللّغويّة في التّراث العربي القديم،وإعادة وصف اللّغة العربيّة كلسانيات في العصر الحديث،وخاصّة عند "أحمد حساني" باعتباره حلقة مهمّة في اللّسانيات العربيّة الحديثة،نبحث من خلالها عن الجديد الذي جاءت به هذه الفئة

من الدّارسين،فحاولنا الوقوف على الجوانب المضيئة التي وجدت في التّراث اللّغوي العربي،والمحطّات التي انطلقوا منها في إعادة وصفهم للّغة العربيّة،واختيارنا ل"أحمد حساني" كونه قد قدّم عملا متكاملا في وصف اللّسانيات ،حيث ساهم في إبراز تفكيره اللّساني، بالاعتماد على مرجعيتين إحداهما،النّظريّة اللّسانية العالمية، والأخرى التّراث اللّساني العربي .

أمّا أسباب اختيارنا لهذا الموضوع،فكانت نتيجة في رغبة جامحة في معرفة إسهامات اللّغويين العرب في الدّرس اللّغوي من جهة واللّسانيات الحديثة و نظريّاتها من جهة أخرى.

تولّدت جملة من التّساؤُلات حول مضمون العنوان المختار، أهمها :

– ما هو الأساس المعرفي و المنهجي الذي أخذه "أحمد حساني" على عاتقه في دراسته اللّسانيّة ؟ وهل هناك قضايا لغويّة مشتركة بين العلماء في الدّرس اللّغوي العربي القديم والدّرس الحديث ؟ وإلى أيّ مدى وقع التّرابط بينهما؟ و هل استطاع "أحمد حساني" إثراء الدّرس اللّساني العربي المعاصر بأساليب جديدة تمكّن الدّارس العربي من وضع نظريّة لسانيّة معاصرة ؟.

و في ثنايا هذا البحث ألفيت دراسات قاربت هذا الموضوع ،ومنها دراسة الأساتذة "عبد الرحمن الحاج صالح "و "صالح بلعيد" و"عبد الملك مرتاض" في تحريك الدّرس اللّغوي،حيث أثبتوا من خلال دراستهم أنّ النّظريّات الحديثة أسهمت في الدّفع بالدّراسات اللّغويّة العربيّة الحديثة إلى التّطوّر وتطويع الاعوجاج الذي ما بات أن يخرج عن السِّكَّة.

أمّا المنهج المتّبع في هذه الدّراسة ،فهو المنهج الوصفي التّحليلي بالاعتماد على آلية من آلياته،باعتباره طريقة يعتمد عليه في الحصول على معلومات شاملة .

في مسار المحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة،تَمَّ تقسيم البحث من خلال مقدّمة وخاتمة إلى :

مدخل: تقفّينا فيه جملة من الخطوات و الإشكاليّات الخاصّة ،بجهود التّفكير اللّساني إلى إشارات خفيفة،تبرز جهود الحضارات القديمة، والعربيّة بشكل خاصّ،متتبّعين قضيّة النّشأة للّسانيّات العربيّة المعاصرة،مرورا بقضايا فلسفيّة إسلاميّة في شأن اللّغة.

الفصل الأوّل :المعنون بالتّراث الفكري اللّغوي عند العرب، وعولج فيه دراسة معجم كتاب العين"للخليل" ومعجم تهذيب اللّغة "للأزهري"، ومعجم "ابن منظور"، لسان العرب وتاج العروس ل"مرتضى الزبيدي"،وكذلك المعاجم الكبرى للمستشرقين،وبعد ذلك تطرّقنا إلى النّحو العربي ومضامينه عند "سيبويه" وعلاقة "الكتاب" "بالسّيرافي"، ثم توجّهنا إلى صلة المنطق بالنّحو في تصوّر الفلاسفة المسلمين ،خصوصا ما بين "متّى بن يونس" و"سعيد السّيرافي"،وبعد ذلك تحدّثنا عن اللّغة العربيّة بعد الفتوحات وحادثة رؤيا المأمون بين الرؤيا والواقع، إذْ لم تكن الدّراسات اللّغويّة في الموروث الفكري العربي تنأى عن المؤلّفات اليونانيّة، فكان لها الأثر الواضح على العقل العربي الإسلامي،وأخصّ بالذكر لتلك المعالم، حقيقة المعنى عند "السيرافي" والمنطق والنحو في تصور "يحي بن عدي"، و تطوير النّظرية اللّغويّة عند "الزجّاجي"، والأثر البالغ والكبير على النّحويين من تلك العلوم اليونانيّة، وفي ظلّ الشروحات بيّنا حقيقة النّحو الوصفي و حقيقة النّحو التّفسيري، دون نسيان منهجية الزجّاجي .

"للفارابي" جهود لا يستهان بها في عالم الفكر واللّغة، و منهجيّته اللّغويّة في دراسة المنطق،وكذلك العالمان اللّغويان "الجرجاني" و "السكّاكي" و ما بذلاه من جهد حول منهجيْهما الدّلالي لعلم اللّغة،و من جاء بعدهما مثل "ابن هشام" في الإعراب،و "ابن خلدون" في دراسته لمؤلّفات المتأخّرين .

الفصل الثاني : المعنون باللّسانيّات العربيّة،و يتمحور في إبراز المدارس الوصفيّة في اللّسانيّات العربيّة،ثم تناول حقيقة المدرسة الوصفيّة التّفسيريّة في العالم العربي و قضاياها اللّسانيّة العامّة .

أدرجنا بعد ذلك قضيّة الصّوتيّات العربيّة بالوصف الدّقيق لمخارج الحروف وصفاتها،و أتبعناه بذكر قضايا النّحو العربي، واللّسانيّات في منظور تاريخي ،ثم كشف الغطاء عن حقيقة السِّجالات والخلافات بين البصريين والكوفيين ،مع توضيح مفاهيم عربيّة ذات جوهر رياضي يتعلّق باللّغة (مميزات القياس).

مقـــدمة

لم تكن اللّغة العربيّة العصرية بمنأى عن بعض المشاكل كالثّنائيّة اللّغويّة وهيمنة اللّغة الأجنبيّة عليها، وكذا بالنّسبة لواقع اللّغة العربيّة في التّدريس،كلّ ذلك تبعته مقترحات لسانيّة لتحسين الأداء التّربوي مثل مشروع التّكوين ومشروع الذّخيرة العربيّة .

أتممنا الفصل الثاني بقراءة لأعمال "عبد الملك مرتاض"(نظرية اللغة العربية)،وأعمال أخرى تتعلّق باللّسانيّات في منظور "عبد الرحمن الحاج صالح"و في قضايا تسيير اللّغة العربيّة من منظور "صالح بلعيد".

الفصل الثالث: المعنون بدراسة وصفية "لأحمد حساني" في الأنظمة اللغوية العربية،في مستوياتها وخصائصها ،ومفهوم البيداغوجيا واللّسانيات التّطبيقيّة وتعليميّة اللّغة.

و من جملة المراجع المعتمدة في هذه الرسالة، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ومنطق العرب في العلوم اللسان لعبد الرحمان الحاج صالح،ونظرية اللغة العربية، تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها،ومائة قضية وقضية،مقالات ودراسات تعالج قضايا فكرية ونقدية متنوعة، ونظرية النص الأدبي لعبد الملك مرتاض،وفي النهوض باللغة العربية،وعلم اللغة النفسي،و اللغة العربية العلمية،ومقالات لغوية،ونظرية النظم،لصالح بلعيد، ومباحث في اللسانيات،ودراسات في اللسانيات التطبيقية،لأحمد حساني .

رغم كل ذلك يستحيل تناول ذلك الكمّ الضّخم من التّراث اللّغوي بكل الوجوه المطلوبة (تاريخيا، اجتماعيا، ثقافيا، فنّيا وعلميا)،على الكفاية الدّقيقة،فتحرّينا في ذلك الاقتصار على ما يخدم هذا الموضوع،وبناء على ما توصّلت إليه الدّراسات اللّغويّة الحديثة.

إنّ الوفاء يقتضي أنْ أقدّم خالص شكري و امتناني للمشرفة "بوخاتمي زهرة"، فلها جزيل الشّكر والاحترام على إنجاز هذا العمل و إتمامه، التي كانت نعم المشرف،ودون أنْ أنسى زوجتي الفاضلة التي وقفت على مساعدتي من بداية الشروع في العمل إلى غاية الإقفال،و ذلك في كلّ ما تراه مناسبا وضروريّا في منهجيّة البحث ،كما لا يفوتني في هذا المقام أنْ أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء اللّجنة المناقشة على تفضّلهم بقراءة البحث و إثرائه بملاحظاتهم وانتقاداتهم .

مقـــدمة

أخيرا لا يدّعي هذا البحث الكمال،فالكمال لله وحده،وما كان صواباً فهو منّة الباري المتكبّر،وما كان خطأ فمن ضعفي و قلّة حيلتي .

والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وصحبه أفضل الصلاة و أتمّ التّسليم .

mllفي يوم2021/08/30بـ:سيدي بلعباس

مدخل: بين اللغة والفكر

إنّ المقتفي لجهود المفكّرين بين العرب منذ النّشأة الأولى للتّأسيس اللّغوي يفهم أنّه من خلال حدود أعمالهم اللّغوية سيؤدّي ذلك إلى فهم حدود الأفكار وطبيعتها وإرهاصات الشكل الخطابي «أنّ هؤلاء العلماء رأوا أنّ المشكلات التّقليديّة الفلسفيّة في الأساس مشكلات لغويّة»[1]، فالتّطوّر الحضاري مرتبط بالتّطوّر اللّغوي، وعمليّة اكتساب اللّغة ومسائل التّعليم تمّت وفق مراحل تاريخيّة، تمثّلت المرحلة الأولى في البحث داخل اللّغة الأم والعناية باللّغات الأجنبيّة من خلال التّرجمة والنّقل، وهي مرحلة لها جذور ضاربة في القدم، تعود أساسا إلى حضارات إنسانيّة قديمة، وقد تحدّث في هذه المسائل الإغريق (اليونان) والعرب على وجه الخصوص، واهتمّ القدامى باللّغة وتفكيك رموزها ومعالجة ووصف مخارج الحروف لنطقها وإنتاج ملفوظاتها «وقد أبدع العرب آنذاك في بحثهم للّغة، فشهدت لهم سائر الشّعوب القديمة والحديثة بذلك»[2]، حيث أنّه لا يستطاع أنْ يبذل جهدا فكريّا بعيداً عن اللّغة فالإنسان إذا لم يفكّر بلغة فهو لا يفكّر على الإطلاق، «تكلّم حتّى أراك»[3].

الواقع أنّ التأمّل في موضوع اللّغة ليس وليد الزّمن المعاصر بل يعود إلى عصور ماضية، حيث تجسّد الاهتمام بالظّاهرة اللّغوية منذ الحضارة الهندية القديمة بسبب الحاجتين الدّينية والتّعليميّة[4]، وذلك يظهر جليا من شرح النّصوص المقدّسة التي احتواها الكتاب المقدّس لدى الهندوس، والذي كان ينعت باسم "الفيدا"[5]، و لأنّ الفكر لا يظهر إلّا في لباس لغوي، فالفكر الذي يبقى في رأس

---

[1] – كريم عبيد علوي، كليات المعرفة اللغوية عند الفلاسفة المسلمين في ضوء اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013، ص 31.

[2] – منير زكي، النماذج المعرفية الحديثة للاكتساب اللغوي، التوجه التكنولوجي في البحث، وحدة البحث في تحليل الخطاب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، ط1، 2006، ص 03.

[3] – سقراط، نقلا عن: إمام عبد الفتاح إمام، مدخل إلى الفلسفة، ص 07.

[4] – ينظر حساني أحمد: مباحث في اللسانيات، الموقع الإلكتروني:www.islamic-college.ae،ط2 ،2013، ص9.

[5] – كتاب مقدس للديانة الهندوسية(veda) يتكون من 800مجلدا تقريبا،نقلا عن:عبد الله حسين، المسألة الهندية hindawi.org 18:40/2012.

صاحبه لا قيمة له[1]، وعلى هذا الأساس انبرى العلماء العرب يجسّدون كلّ أفكارهم واجتهاداتهم اللّغوية.

إذا تساءلنا عن مكانة الإشكالية اللّغوية للحضارة العربيّة الإسلاميّة داخل أبجديات البحث الفلسفي لدى العرب والمسلمين، فإنّ الإجابة لن تتشكّل بعيداً عن معرفة بواعث طرح ومعالجة هذه الإشكالية.

يركّز "جيرار جيهامي" في كتابه "الإشكاليّة اللّغويّة في الفلسفة العربيّة" على دور التّرجمة في حشد الوعي الفلسفي للتّعامل مع المسألة اللّغويّة، وفي ذلك يقول: «... وإذا عدنا إلى تاريخ الفكر العربي القديم والحديث، وجدنا أنّ المشكلة هي مشكلة تعريب تراث الفكر اليوناني والأجنبي بشكل عام، قد طرحت على مرحلتين متفاوتتين زمنيا: الأولى في القرون الوسطى،وتحديداً إبّان احتكاك الحضارة الإسلاميّة بالعلوم اليونانيّة الوافدة في القرن الثّامن الميلادي والثّانية مطلع النّهضة في القرن التّاسع عشر، إثر دخول نابليون إلى مصر وتبادل البعثات الثّقافية بين الشرق والغرب»[2]

إضافة إلى حركة التّرجمة، لا شكّ أنّ النّاقد المتفحّص سيدرك بأنّ التّعامل مع المسألة اللّغوية عائد أيضا إلى رحاب التّحوّل الفكري* الذي أحدثته مفاهيم الدّين الإسلامي وكذا كلمات **القرآن الكريم** في البيئة العربيّة[3] على مستويات متعدّدة تركيبيّة، دلاليّة، صوتيّة...

[1] –ينظر إمام عبد الفتاح إمام: محاضرات في المنطق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، د ت، ص 28.

[2] – جيهامي جيرار، الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، دار المشرق، بيروت، ط1، 1994، ص 14.

*– يقول جيرار جيهامي موضحاً هذه المسألة في الصفحة العاشرة من كتابه الإشكالية اللغوية في ف.ع: «أما تاريخ مضامين الألفاظ ومعانيها فإنّه يعكس لنا تطور الوجدان الإنساني وتعقلنه، وذلك عبر أزمنة وأمكنة معينة ومتباينة، فهو ينم عن عقليات اختلفت أطرها نشأة وتطورا، تاريخيا وجغرافيا، وفقا لعلائق حضارية وثقافية ودينية خاصة، عبر هذا التنامي الحياتي والفكري برزت إشكالية اللغة عند الفلاسفة العرب».

[3] – ينظر حساني أحمد: مباحث في اللسانيات، ، ط2، 2013، ص 44.

فعلى المستوى الصّوتي، كان التّفكير منصبّا على وضع معايير للحفاظ على النّطق السّليم درءا للّحن وسعياً لإعطاء القراءة دوراً في تنمية المحصول اللّغوي و الفكري[1].

لذلك يوصف المستوى الصّوتي بأنّه الأساس الأوّل المعوّل عليه في وضع المعايير التّأسيسية للنّحو العربي[2]، هذا على المستوى المعرفي العام، أما إذا أردنا تناول الأصول الفلسفيّة للمعرفة اللّغويّة لدى مفكّر ينتمي إلى منظومة الفلسفة العربيّة والإسلاميّة فيمكننا أنْ نتفحّص جهود "المعلّم الثاني" "أبو نصر محمد الفارابي" نظراً لإسهامه في معالجة المسألة اللّغوية، يتّضح ذلك من خلال مؤلّفه "كتاب الحروف"[3].

أثناء شرحه للألفاظ، ينطلق الفارابي من فهم ثنائي مستعمل لدى العامّة واصطلاح فلسفي نظري متداول لدى الخاصّة، أيْ أنّ اللّفظ يرتبط بمعنى حسّي مشترك ومعنى عقلي مدرك من طرف المنظّرين كالقول "بالأبيض والبياض"[4].

في حديثه عن العلاقة بين اللّغة والعالم يرى المعلم الثاني أنّ اللّغة تشكّل جهازا إشارياً يعبّر عن محتويات هذا العالم، وتقوم اللّغة بنقلها إلى مجموعة من المفاهيم العقليّة[5].

---

[1] – المعتوق أحمد محمد: الحصيلة اللغوية، أهميتها، مصادرها، وسائل تنميتها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص 17.

[2] – ينظر حساني أحمد : مباحث في اللسانيات، ص 61.

[3] – جيهامي جيرار، الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، دراسة تحليلية نقدية، دار المشرق، بيروت، ط1، 1994، ص 91.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص 96.

[5] – فرحان محمد جلوب: دراسات في علم المنطق عند العرب، منشورات مكتبة بسام، الموصل، العراق، 1997، ص 61.

1-علاقة التّصوّر التّحليلي بالأهداف الفلسفيّة من خلال اللّغة:

إنّ الفلاسفة التّحليليين يترجمون المشكلات الفلسفيّة إلى حدود وقضايا لغويّة فَهُم «يناقشون مسألة الإلزام الخلقي على أساس عبارات الأمر، ويصفون مسألة الكون في حدود العبارات التي تدلّ على وجوده»[1].

فترجمة المسائل الفلسفيّة إلى حدود وقضايا لغويّة تعدّ في نظريّة فلاسفة التّحليل أفضل طريقة لمناقشة المسائل الفلسفيّة[2].

إنّ اللّغة في الفلسفة ليست مجرّد وسيلة للتّخاطب والتّواصل بل هي هدف للبحث الفلسفي.والواضح أنّ الاهتمام الكبير باللّغة من جانب فلاسفة التّحليل على شاكلة "رُسَل"،"مور" و"فتجنشتين"دفع بعض الباحثين إلى تعريف الفلسفة التّحليلية بأنّها مدرسة فلسفيّة معاصرة تتّخذ من دراسة اللّغة موضوعاً لها[3]

الملاحظ أنّ الفلاسفة التّحليليين يختلفون في طبيعة اللّغة الواجب دراستها، حيث نجد مَنْ يرى بأنّ التّحليل الفلسفي يصبو إلى تأليف "لغة اصطناعية" تتأسّس على الرّمز لأجل التّعبير الدّقيق وتفاديا للأخطاء النّاجمة عن استعمال "اللّغة العادية"، ومن الدّاعين إلى محاولة إقامة اللّغة المثاليّة: "فريجة حسين"، "رُسل"، "فتجنشتين" و"كرناب"[4].

يرى الفريق الآخر أنّ اللّغة العاديّة[5] أنسب وسيلة لمعالجة الإشكالات الفلسفيّة خصوصا وأنّها أساس التّواصل اليومي، حيث يستخدمها الإنسان لنقل أفكاره للآخرين «وهي ليست مجرّد سيل من

---

[1] – اميرمان، نقلا عن: مهران محمد، فلسفة برتراند رسل، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1979، ص 14.

[2] – المرجع نفسه ، ص 15.

[3]-Rossi jean Gerard ,la philosophie analytique, édition l'armattan,1989 paris ,p03

[4] – ينظر: زيدان محمود فهمي،في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت،دط، 1985، ص 30.

[5]_ العادية:هناك مرادفات عديدة للغتين الاصطناعية والعادية،فالاصطناعية:مثالية، رمزية،كاملة منطقيا...أما العادية:اللغة الجارية،لغة التواصل اليومي،الطبيعية،التداولية...

الأصوات غير المنتظمة، بل نجدها تخضع لقواعد صوتيّة وصرفيّة ونحويّة تبيّن لنا الكيفيّة التي تتشكّل بها لغة الحياة اليوميّة»[1].

مجمل القول أنّ اللّغة أصبحت مبحثاً أساسياً للفلسفة، مادام لا ينكشف إلّا عن طريقها[2]، كما أنّ خبرتنا عن العالم لا تتّضح إلّا بواسطتها، إذْ عن طريق الكلمة يحقّق الإنسان ترابط تفكيره وانسجام ذاته، كما يكشف عن عالمه الدّاخلي لنفسه وللآخرين[3]

لا يعني ذلك أنّ الفلسفة التّحليليّة تهدف إلى معالجة القضايا والألفاظ في شكلها الشّاسع أو المتعالي «لأنّه لو صحّ هذا الاتّجاه فيما يرى "رُسل" لكانت الفلسفة على أفضل وجه مساعدة زهيدة لواضعي قواميس اللّغة، أو هي على أسوأ وجه تسلية قوم كسالى حول مائدة الشاي»[4].

بالمقابل يرى بعض النّقّاد أنّ الفلاسفة التّحليليين بالغوا كثيراً في التّركيز على اللّغة وعدّ هذا الأمر من عيوب حركة التّحليل[5]، يمكن ملاحظة ذلك من خلال «قصّة الطّالب الصّيني الذي جاء ليتتلمذ على يد "مور"، وبعد أنْ أنهى دراسته قال: لقد عرفت القليل عمّا كنت أعدّه فلسفة ولكن بلا شكّ عرفت الكثير من قواعد اللّغة الانجليزية»[6].

2-الفلسفة الإسلاميّة بوصفها مصطلحاً:

ثمّة تسميتان تتنازعان الفلسفة التي انبعثت عن التّراث العربي الإسلامي إحداهما هي (الفلسفة الإسلامية) والأخرى هي (الفلسفة العربية)، ومن يذهب إلى التّسمية الأولى يعزّز رأيه بأنّ من أسهم في تشديد صرحها لا يقتصر على العرب، فجلّهم من الفرس أو الأتراك المسلمين نحو "الفارابي" "وابن

---

[1] – سالم محمد عزيز نظمي، المنطق وأشكاله، مؤسسة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، د ط، د ت، ص 278- 279.

[2] – ينظر:زيدان محمود فهمي: في فلسفة اللغة، ص 31.

[3] – ينظر سبيني سرجيو: التربية اللغوية للطفل، تر: فوزي عيسى وعبد الفتاح حسان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001، ص15.

[4]-المرجع نفسه،ص ن.

[5]رشوان محمد مهران: دراسات في فلسفة اللغة،دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة،دط، 1998،ص17

[6]-ينظر:المرجع نفسه،ص18.

سينا" وغيرهما كثير، إلى جانب اشتمال موضوعات هذه الفلسفة على موضوعات تهتمّ بقضايا العقيدة الإسلامية. في حين فضّل البعض الآخر نعتها بالعربيّة؛ لأنّها دُوِّنت باللّغة العربيّة، فالعربيّة هي التي أعطت هذا النّتاج الفكري هويّته[1].

لا يخلو الرّأي الثّاني من وجاهة لا سيما إذا أدركنا أنّ المدخل الممهّد لضبط الأفكار الفلسفيّة هو المنطق.

المنطق الأرسطي كان الإجراء التّحليلي يرتكز فيه على اللّسان اليوناني، وقد شعر الفلاسفة المسلمون بخطورة تلك المسألة فراعوا الخصوصيّة العربيّة الشّكليّة وافتراقها عن اليونانيّة في تحليلهم للمعقولات التي يدرسها المنطق، إلى جانب ما تتطلّبه عمليّة التّرجمة من وضع اصطلاحات جديدة لم تعهدها اللّغة المترجَم إليها، فولّدت العربيّة على يد الفلاسفة المسلمين ألفاظا اصطلاحيّة مقابلة لتلك اليونانيّة[2].

الحق أنّ التّسمية الأولى قد غلبت التّسمية الثّانية، واكتسبت قيمة استعماليّة فحقّقت كفاية إشاريّة، والتّسمية الثّانية هي متضمّنة فيها، فالفلاسفة العرب هم فلاسفة مسلمون، والفلسفة الإسلامية أداتها في تحليل المعقولات هي اللّسان العربي.

ذهب المؤرّخون لظهور الفلسفة الإسلاميّة إلى ربط نشأتها بإرهاصات التّفكير الأولى في بداية الإسلام وما أفرزه الجدل حول جملة من مبادئ العقيدة الدّينية كالجبر والاختيار والعدالة الإلهية وصفات الباري وأسمائه وأفعاله، وردّ الكثير من الشّبهات التي تثار حول العقيدة، لتشّكل تلك

---

[1]- ينظر علي أبو ملحم: الفلسفة العربية مشكلات وحلول، مؤسسة عز الدين للنشر، بيروت، ط1، 1994، ص 5

[2] - ينظر جيرار جيهامي: الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، ص 154 فما بعدها.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرصينة التي ألقت على عاتقها البحث في طبيعة اللغة الفلسفية في استعمال الفلاسفة المسلمين، وأثر العقلية العربية في تمثل المصطلح اليوناني وآليات النقل والترجمة المتبعة، وكذلك مقابلة النحو بالمنطق، وافتراق البنية العربية عن اليونانية في التعبير عن بعض المعاني المنطقية.

النّظرات بجملتها ما يسمى بـ (علم الكلام) الذي هدفه الذّود عن العقيدة بالارتكاز على النّظرات العقليّة التي تحاول التّوفيق بين مسلّمات النّصوص الدّينية والأسئلة المثارة[1].

بيْد أنّ ثمّة تفريقاً ينزع إلى تأكيد ظهور الفلسفة الإسلاميّة مع بدايات التّلقّي للثّقافات غير العربيّة الوافدة بوساطة أعمال التّرجمة التي انبثقت في أواخر القرن الأوّل، لتبلغ ذروتها في القرنين الثّاني والثّالث الهجريين من خلال ترجمة الآثار اليونانيّة الفلسفيّة المتمثّلة بمنطق أرسطو وأجزاء من فلسفته ككتاب النفس وغيرهما[2].

في هذه الحقبة بدأ مشروع فلسفي يرتكز على وسائل منهجيّة تبلغ من الإحكام والدّقّة والتّنظيم بما يشكّل هويّة علوم فلسفيّة، تجعل الرّافد الأوّل للمعرفة هو رافد عقلي يخرج عن دائرة علم الكلام المنحصرة بمسائل العقيدة في شموليّة تستوعب البحث في الكون والطّبيعة ونظريّة المعرفة والنّفس والمنطق، وما يستلزم من أدوات لغويّة لضبط وسائله التّحليلية، وموضوعات تناولت السّياسة وأصول المدنيّة والاجتماع والتّربية والأخلاق وموضوعات شتّى.

في ضوء هذا التّصوّر فإنّ مصطلح (الفلسفة الإسلامية) أو (الفلاسفة المسلمون) الذي يمثّل موضوعاً لهذه الدّراسة يفترق عن علم الكلام المتجلّي في آثار الأشاعرة والمعتزلة والإمامية في متونهم العقائدية الكلامية.

---

[1] – ينظر أحمد فؤاد الأهواني: في التفريق بين الفلسفة وعلم الكلام: الفلسفة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،دط، 1985،ص 18 فما بعدها.

وينظر محمد علي أبو ريان: تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1992، ص 134 فما بعدها.

[2] ينظر: علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1984، ص 22. وينظر: إبراهيم مدكور، في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق، دار المعارف، مصر، د ط، د ت، ج2، ص 77– 78وينظر ماجد فخري: تأريخ الفلسفة الإسلامية منذ القرن الثامن حتى يومنا هذا، تر: كمال اليازجي، دار المشرق، بيروت، 2000م، ص 34 فما بعدها.

لقد تخطّت الفلسفة الإسلامية روافدها الأصول من ترجمات يونانية متغايرة، واختلاف، وتفريع نظري على يد "الكندي" و"الفارابي" و"إخوان الصفا" و"ابن سينا" و"الغزالي" و"ابن ماجة" و"ابن ملكا البغدادي" و"ابن طفيل" و"السهروردي" و"ابن رشد" وغيرهم...

لقد شكّل منجزهم بصْمة نوعيّة في كمٍّ وكيف معرفيٍّ من متون فلسفيّة قد بلغت أوجّها المعرفي في نهاية القرن الرّابع وبداية القرن الخامس الهجري على يد "ابن سينا"،ومثّلت موسوعته الشّفاء أضعافا تُرْبي على الكثير مما خلّفه أرسطو في كلّ فنّ من فنون الفلسفة[1].

3-ارتباط التّحليل اللّغوي بنظريّة المعرفة:

إنّ تلك العمليّة التّحليليّة التّركيبيّة المتعلقة بالمعاني العقليّة اقتضت في البحث المنطقي تفكيكها وفرز موادّها التي تألّفت منها لمعرفة آلية البناء، وكيفيّة التّنضيد والتّركيب، فاستلزمت الوقوف أوّلاً عند مبحث التصوّرات، ثمّ مبحث التّصديق وصولا إلى باب القياس[2]، وقد حرص المناطقة على التّمهيد في كلّ باب بما يناسبه من مقدّمات لغويّة.

التّصوّر المتعلّق بإدراك المفرد اقتضى البحث في دلالة الألفاظ من ترادف واشتراك وتباين وحقيقة ومجاز، وتقسيمات أخرى خاصة بالبحث المنطقي نحو المتواطئ والمشكّك والألفاظ المتزايلة وهي التقسيمات اللّفظية خاصّة بالبحث المنطقي، فالتواطؤ هو اشتراك في المفهوم المتصوّر، والمشكّك هو التّفاوت في درجة ذلك الاشتراك، و التّزايل هو ما يحدثه تصوّر مفهوم لفظ من تمايز إدراكي عن بقية التّصوّرات الممكنة[3].

---

[1] -حامد طاهر،الفلسفة الإسلامية مدخل وقضايا،د.ن،دط،القاهرة،1991،ص22.

[2] – ينظر أبو حامد الغزالي: معيار العلم في المنطق، شرح أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990، ص41- 42.

[3] – ينظر الفارابي: كتاب في المنطق، العبارة، تح: محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1976، ص19- 20.

إنّ دراسة القضايا المنطقيّة استقلّت لديهم بباب نعتوه بباب العبارة، وقد مهّدوا له بدراسة أقسام الكلام التي تتشكّل منها القضيّة كالاسم، والكلمة (الفعل) والأداة، وقد تناولوا إيجاب القضيّة ونفيها، وصدقها في مطابقتها للواقع الخارجي وكذبها، كما فرّقوا بين المركّب النّاقص والمركّب التّام الذي يتضمّن التّوافر على نسبة يقع بها التّصديق؛ مبيّنين أطراف المحمول والموضوع في القضيّة وكيفيّة الرّبط بينهما، والأسوار اللّفظية الدّاخلة على الموضوع التي تحيل القضية إلى كلّيّة أو جزئيّة تبعاً لدلالة هذه الأسوار، نحو ألفاظ (كل)، و(بعض) و(جميع)[1].

إنّ المحمول في القضيّة يتضمّن معاني عرضية من معاني المقولات التي يحكم بها على موضوع وقد تتولّد معقولات ثانية حاصلة عن تلك المعقولات، وبسبب من ذلك كانت المقولات العشر وما تتضمّن من تقسيمات مدخلا لدراسة المنطق لديهم[2].

من أبرز إسهامات الفلاسفة المسلمين في الحقل اللّغوي هو دراسة الأصوات اللّغوية تضمّنتها مباحث تتعلّق بكيفية حدوث الصّوت بوجه عام وقوى إدراكه من حاسّة سامعة إلى جانب ما اشتملت عليه دراستهم للموسيقى وتقسيماتهم للنّغم والألحان، وكذلك الدراسات التّشريحيّة الطّبيّة لأعضاء النّطق لا سيما عند "ابن سينا"، فهم قد أدركوا كيفيّة حدوث الصّوت ووزّعوا الأصوات محدّدين مخارجها في مدارج الجهاز الصّوتي و أحيازه، وحدّدوا صفات الأصوات وفرّقوا بين الأصوات المفردة والمركّبة[3].

---

[1] – ينظر الفارابي: كتاب في المنطق، العبارة، ص ص 7– 8.

[2] – ينظر إخوان الصفاء وخلان الوفاء: رسائلهم، (تأليف مجموعة من العلماء في القرن الرابع الهجري)، منشورات مؤسسة هنداوي، الموقع الإلكتروني:htt//www.hindawi.org، ج1، ص 341 فما بعدها.

[3] – ينظر الكندي: مؤلفات الكندي الموسيقية، تح: زكريا يوسف، منشورات الجمل، بيروت، ط1، 2009، ص 108.
وينظر، رسائل إخوان الصفاء: ج1/ ص161– 162.وينظر إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،ط5 ، 1975، ص 116 فما بعدها.

كذلك ريادتهم لعلم المصطلح فقد مثّلت أعمال التّرجمة عن اللّغات الأخرى غير العربيّة معضلة؛ لعدم وجود مقابلات لفظيّة عربيّة تكافئ معاني الفلسفة ومفاهيمها الدّقيقة التي تستدعي عبارات اصطلاحية تبيّن مقاصدها، فاهتمّ الفلاسفة المسلمون بضبط الحدود الفلسفيّة.

على يد "الفارابي" انبثقت فكرة المصدر الصّناعي للدّلالة على تصوّرات فلسفيّة نظير الإنسانيّة، والماهيّة. وقد مثل لديه (علم اللسان) مقدّمة لعلم المنطق، والمنطق مقدّمة للعلوم الفلسفيّة الأخرى التي اشتملت على الطّبيعيّات والإلهيّات، وقد قسّم (علم اللسان) على سبعة أجزاء منوّهاً بشموليّة هذا التّقسيم عند كل أمّة، ويتضمّن علم اللّسان العلوم الآتية:

-علم الألفاظ المفردة الدّالة على أجناس الأشياء وأنواعها وما يتعلّق بروايتها، والدّخيل والغريب فيها.

-علم الألفاظ المركّبة ويقصد به ما يتعلّق بحفظ الأقاويل، وروايتها من نصوص شعريّة أو الخطب التي نطق بها بلغاء الأمّة وفصحاؤها المشهورون.

-علم قوانين الألفاظ المفردة ويهتمّ بمخارج الأصوات، وكيفيّة تركيب المفردات وأقلّ ما يتألّف منه المفرد وأكثر ما يتركّب منه، والحروف اللاحقة في التّثنية والجمع والتّأنيث والاشتقاق، والحروف التي تقاس بها الألفاظ عند اللّواحق، والحروف التي تندغم حينما تتلاقى. وهو بذلك قد جعل الدّراسات الصّوتية والدّراسات الصّرفية المهتمّة ببنية الكلمة في حقل واحد.

-علم قوانين الألفاظ المركّبة ويهتمّ بأحوال ترتيب الأسماء والكلم عندما تتركّب.

-علم قوانين الكتابة وتصحيح القراءة، ويهتمّ بضبط ما يكتب من حروف في الرّسم وما لا يكتب، وكيفيّة كتابة الرّسم المكتوب.

-علم قوانين تصحيح القراءة وما يزيل الإعجام من الحروف المشتركة بالرّسم.

-علم الأشعار ويتضمّن ثلاثة علوم، الأوّل إحصاء الأوزان المستعملة بالشّعر ومعرفة الأسباب والأوتاد ومقادير الأبيات والمصاريع، والعلم الثّاني ينظر في نهايات الأبيات وما تأتلف منه هذه النّهايات، وأيّ منها يكون بحرف واحد أو بأكثر من حرف، وكم أكثر الحروف التي تبلغ بها

نهاية الأبيات، أيْ ما يهتمّ بدراسة الرّويّ، والجزء الثّالث يفحص ما يصلح أنْ يستعمل من ألفاظ في الشّعر وتمييزه ممّا ليس يصلح أن يُستعمل[1].

4-سِجالات بين مناصري المنطق و مناصري النّحو:

لنا في الأدبيّات الفلسفية والنّحويّة احتفاظات بمحاورة تمثّل سِجالا حادّاً بين مناصري المنطق والنّحو في مرحلة زمنيّة سبقت تقريرات "الفارابي" و"إخوان الصفاء"، وقد مثّل المنطق في هذه المحاورة السِّجاليّة "متّى بن يونس"، ومثّل النّحو "أبو سعيد السيرافي"، وقد كانت الغلبة فيها للسّيرافي النّحوي،فلم تتضمّن أجوبة "مَتىَّ" قدراً كافياً يمكنه من دحض المؤاخذات التي آخذ السيرافي بها المنطق على الرّغم من تبلور بيان وافٍ للكثير من تلك المؤاخذات في متون الفلسفة والمنطق.

البحث يتحفّظ على صحّة المحاورة، ففيها يبدو "متّى بن يونس" منقطع الحجّة وهو الفيلسوف الذي لا يعوزه البرهان وأدوات الجدل، والمعرفة بجدلية العلاقة بين المنطق الفكري والمنطق اللّغوي ! كما أنّ المحاورة تظهر "السّيرافي" العالم النّحوي الكبير وكأنّه لا همّ له سوى إقحام خصمه النّدّ المنطقي ومشاكسته، وسلب هذا العلم أيّ مسوّغ يعود بجدوى معرفيّة في النّظر ! فابتعدت المحاورة عن خلق النّقاش العلمي الهادف للوصول إلى مشترك منهجي بين النّظرات المختلفة.

قد تكون الذّاكرة النّحويّة هي المسؤولة عن مدى موضوعيّة تدوين تفاصيل المحاورة فقد أعادت صياغة واقع المحاورة بما ينسجم مع أدواتها المنهجيّة، وعلى أيّة حال تبقى هذه المؤاخذات مشروعة حتى بفرض استتار مؤاخذات نحويّة تجاه المنطق اتّخذت من أطراف المحاورة ستاراً.

من بين تلك المؤاخذات اعتراض "السّيرافي" على كون المنطق آلة يستعان بها في تعرّف صحيح الكلام من سقيمه، وفاسد المعنى من صالحه، ففي تصوّره أنّ صحّة الكلام تعرف بالنّظم المألوف والإعراب في ضوء قواعد اللّسان العربي، وأنّ المنطق موضوع باللّغة اليونانيّة وأنّ التّرجمة لا تفي بنقل

[1] – ينظر: الفارابي، إحصاء العلوم، تقديم وشرح وتبويب: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1996، ص 19 فما بعدها.

أغراض الأصول؛ فالمعاني من خلال التّرجمة متحوّلة؛ وقد بيّن أنّ ما من وسيلة للوقوف على الأغراض المعقولة والمعاني المدركة إلاّ باللّغة وما يتضمّن تحليلها من إجراءات تقسيميّة لأصناف الكلم النّحوي.

يرى "متّى" أنّ حاجة المنطقي تنحصر ببعض أقسام الكلام لعنايته بالمعاني وبحثه عنها، فالبحث اللّفظي في المنطق إنّما هو بحث عرضي للوقوف على تلك المعاني، وأنّ النّحاة بحثهم يتمحور حول اللّفظ وأنّ وقوفهم عند المعنى هو وقوف عرضي.

وردّ "السّيرافي" هذا المأخذ باستعراض مسائل نحويّة تحتمل معاني عدّة نحو أحكام الواو وتعاقب المعاني عليها مبيّنا أنّ حاجة المنطقي اليسيرة إلى بعض أجزاء النّحو للوقوف على المعاني لا تتأتّى دون الإلمام بأحكام بنائها ومواقع ترتيبها مؤكّدا أنّ اللّغات لا تتطابق منْ جميع جهاتها في أسمائها وأفعالها وصفاتها وحروفها وتأليفها[1].

لقد أدرك "التّوحيدي" متأثّرا بأستاذه "أبي سليمان" المنطقي السّجستاني العلاقة الجدليّة بين المنطق والنّحو وضرورة الإلمام بهما معاً، فعنده «أنّ البحث عن المنطق يرمي بك إلى جانب النّحو والبحث عن النحو يرمي بك إلى جانب المنطق، ولولا أنّ الكمال غير مستطاع لكان يجب أنْ يكون المنطقيّ نحوياً، والنّحويّ منطقياً خاصّة والنّحو واللّغة عربية، والمنطق مترجم بها ومفهوم عنها»[2].

إنّ تلك المؤاخذات التي رصدها "السّيرافي" منكرا عدم اقتصار النّحو على الألفاظ، فهو يتضمّن المعاني شأنه شأن المنطق، وسبيل التّعرّف إلى المعاني هو ائتلاف الألفاظ التي يقدّمها النّحو، نقول إنّ تلك المؤاخذات تتهافت عند استحضار تقديرات "أبي سليمان" المنطقي فهو يرى أنّ «النّحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي وجلّ نظر المنطقي في المعاني، وإنْ كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض، وجلّ نظر النّحوي في الألفاظ، وإن كان لا يسوغ له الإخلال في المعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر»[3].

---

[1] – ينظر التوحيدي: كتاب الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2005، ص 162.

[2] – التوحيدي: المقابسات، تح: حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط1، 1992، ص 177.

[3] – المرجع سابق، ص 169– 170.

إنّ كون النّحو منطقاً عربياً هو أمر يصبّ في تأكيد وحدة التّصوّرات النّاتجة عن المعقولات الذّهنية المحسوسة عن الواقع الخارجي، وهذه التّصوّرات هي واحدة في أيّة أمّة من الأمم وتتراءى تلك المعقولات في دوالّ شكليّة منتظمة بائتلافات تركيبيّة تقتضيها قواعد النّحو العربي.

لم يقدّر لتلك النّظرات التي تؤكّد تفاعل المنطق بالنّحو أنْ تستمرّ وتتكامل في مشروع يؤسّس لنظريّة معرفيّة تستوعب التّفاصيل الشّكليّة لمختلف التّراكيب النّحويّة، وما تستلزم من قبليات منطقيّة عقليّة ممهّدة، إذْ بين الحقلين قطيعة، وممّا عزّز تلك القطيعة النّظر للمنطق بوصفه جسما غريبا في الصّرح الفكري العربي الإسلامي؛ لارتباطه بالأصول اليونانيّة. ومن هذه القطيعة بقي الوضع إلى ما هو عليه لحال تطوّر الفكر اللّغوي، إلى ظهور نشأة جديدة في مفهوم اللّسانيات العربيّة المعاصرة.

5-نشأة اللّسانيات العربية المعاصرة:

يصعب على الباحث تحديد البدايات الأولى لانتقال الفكر اللّساني بطابعه العربي، إلى ساحة التّفكير اللّغوي العربي، ولكن الشّيء الأكيد أنّها تعود إلى بداية الاتّصال بالحضارات والثّقافات الغربيّة في العصر الحديث[1].

أولاً: ملابسات النّشأة.

يحصر "إسماعيلي علوي" أهمّ الظّروف والمحطّات التّاريخيّة التي سبقت وواكبت الانفتاح الثّقافي للدّرس اللّساني العربي في ثلاث محطّات هي[2]:

أ-النّهضة الفكريّة العربيّة وما رافقها.

ب-المرحلة الاستشراقيّة وما رسّخته من أعراف لغويّة.

ج-إرهاصات تشكّل الخطاب اللّساني.

[1] - ينظر نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، د ط،دت، ص 28.

[2] - ينظر حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2009م، ص 20.

إنْ بدت هذه الملابسات مختلفة إلّا أنّ بينها وشائج قربى تكشف عن المناخ العربي العام لتلقّي اللّسانيات في الثّقافة العربيّة.

أ- النّهضة الفكريّة العربيّة:

تعدّ حملة "نابليون بونابرت" (Napoléon Bonaparte) (1769- 1821م) على مصر (1798- 1801م) مرحلة من مراحل التّلاقي بين الثّقافة العربيّة والثّقافة الغربيّة، كما يمكن عدّها بداية التخلّص من الاستبداد العثماني الذي طالما وقف حاجزاً أمام تطوّر اللّغة العربيّة فأصيبت علوم اللّغة في هذا العصر بعقم طويل حتى وصف بعصر الرّكود اللّغوي[1].

هذه الحملة وما حملته من إيجابيّات كثيرة على المجتمع العربي أو المصري تحديداً وخصوصاً من النّاحية الثّقافية التي انتعشت بانتشار التّرجمة، وإنشاء الجرائد، كلّ هذا بشّر بنهضة عربيّة بدأت على يد "محمد علي" (1769- 1849م).

كان لهذه النّهضة أبعاد مختلفة سياسيّة واجتماعيّة وفكريّة، فبعد عقود غير قصيرة من الرّكود والجفاف الثّقافي، تمّ دخول الكثير من المعارف والعلوم الجديدة كالطبّ والطّبيعيّات والرّياضيّات والفلسفة والعلوم الاجتماعيّة والثّقافيّة والحقوقيّة، ورافق هذا إنشاء المدارس والمعاهد المختصّة في معارف مختلفة، كما جيء بالمطابع وأنشئت المجلّات وطبعت الكتب[2].

كان من الطّبيعي بعد هذه الحركة النّهضويّة التي مسّت جميع جوانب الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة والفكريّة وغيرها، أنْ تصيب أيضا اللّغة لما لها من ديناميكيّة فعّالة في كل نهضة شاملة وحقيقيّة، وكان عماد ذلك ترجمة الكتب الأوروبيّة إلى اللّغة العربيّة في مختلف العلوم، وهذا بتشجيع من "محمد علي"[3].

---

[1] - حافظ اسماعيلي علوي،اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص، 20- 21.

[2] - ينظر مصطفى غلفان: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، شركة النشر والتوزيع للمدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006،ص 07.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص 07- 08.

لم يكن بدعاً أنْ يثير العرب قضيّة لغتهم بين الفَيْنة والفيْنة، استجابة لوعي قومي أو مردوداً لصحوة فكريّة. و لكن الملاحظ أنّهم ما إنْ يمسكوا عن المناقشة والمجادلة النّظريّة حتّى ينسحبوا من الميدان. وتصبح القضيّة أشبه بذكرى من الذّكريات أو بقصّة تاريخيّة تتناولها الأجيال، إلى أنْ تجد فرصة مماثلة فيناولوا الأمر مرّة أخرى بالأحاديث المكرّرة، دون أنْ نجد لذلك كلّه أيّة نتيجة عمليّة ودون أنْ نلمس له أيْ صدى من الجهات المسؤولة ،و المعنيّة بشؤون اللّغة والثّقافة العربيّة في عمومها إلى غاية بزوغ فجر القرن التّاسع عشر.

«لقد شكّل القرن التّاسع عشر، بالفعل منعطفاً حاسماً في تكوين الفكر العربي الحديث، إذْ وجد هذا الأخير نفسه أمام القيام بمشاريع إصلاحيّة كبرى على المستويات جميعاً، وضرورة إعادة النّظر في أوضاع هذا الفكر لمواكبة التّطوّر الحاصل في الغرب الذي صدم العرب للمرة الأولى مع الحدث الاستعماري»[1].

وسط هذا الوعي اللّغوي انقسم الدّرس العربي إلى قسمين: قسم اجتهد في إعادة بعث الموروث سواء من خلال صيغته القديمة أو صيغة معدّلة جزئيا، وقسم ثانٍ مقاطع لكلّ ما هو قديم يتبنّى المسار الحضاري الغربي بكلّ تفصيلاته[2].

بين هذين القسمين ظهر قسم ثالث «فضّل أنْ يأخذ بنصيب من التّراث العربي يوحي إليه بالاعتزاز ونصيب من الثّقافة المعاصرة ويمنحه العزّة»[3]، ونذكر في هذا المقام مجهودات لغويي لبنان أمثال "بطرس البستاني" (1819- 1883م)، و"جرجي زيدان" (1861- 1914م)، و"إبراهيم اليازجي" (1800- 1871م)، وكذلك المصري "رفاعة الطهطاوي" (1801- 1873م).

[1] – فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك للنشر والتوزيع،مصر الجديدة، ط1، 2004م، ص 14.

[2] – ينظر، المرجع نفسه، ص ،14.

[3] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر للطباعة،القاهرة،دط، 1990، ص، ج- د.

ب- المرحلة الاستشراقيّة*:

إذا كانت ملامح التّحديث اللّغوي ظهرت مع بعض اللّغويين النّهضويين العرب كـ"إبراهيم اليازجي" و"رفاعة الطهطاوي" و"جرجي زيدان"، فإنّ الانفتاح الكلّي على الثّقافة الغربية والدّراسات اللّغويّة الغربيّة بخاصّة كان مع انتداب الجامعة المصريّة 1907م لمجموعة من المستشرقين للتّدريس في قسم اللّغة العربيّة[1]، فقد كان لهم الفضل في مدّ البحث اللّغوي العربي بجملة من الأفكار اللّغويّة حيث لا أحد ينكر أنّ المستشرقين دشّنوا مرحلة جديدة من البحث في قضايا لغويّة ذات قيمة بالغة بالنّسبة للّغة العربيّة، مثل مشكل التّطوّر اللّغوي في جميع مستوياته (...)، ولم يستطع العرب حتّى اليوم معالجة هذه القضايا وما يشابهها بشكل يماثل ما قام به هؤلاء المستشرقين من أمثال "برجستراشر" (Bergstrasser) (188**6**- 1933) صاحب كتاب التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة و"فيشتر"(Thomas L.fisher) (1865- 1945م) و"جويدي"(Ignazio Guidi) (ت 1935م) له كتاب علم اللغة العربيّة الجنوبيّة، و"ليمان"(Ray Lyman) (1875- 1858م) بكتاب فقه اللّغة، وغيرهم[2].

من خلال هذا ندرك مدى إسهام الحركة الاستشراقيّة في تطوّر الفكر اللّغوي لدى اللّغويين العرب، وبهذا نتعرّف على الدّراسات الحديثة التي سادت تلك الفترة.

---

*- ومن بين المستشرقين في هذه الفترة نجد:

- فلوجل (Fluegel) (ت 1870م)؛ ألف كتابا نحوي البصرة والكوفة في سنة 1862م.
- رايت (Wright) (ت 1888م)؛ صاحب المؤلف المشهور "نحو العربي".
- رينان (Renan) (ت 1892م)؛ مؤلف كتاب "تاريخ اللغات السامية العام" 1847م.
- درنبوك (Derenburg) (ت 1935م)؛ اشتهر بترجمة كتاب سيبويه للفرنسية.
- كازانوفا (Casanova) (ت 1925م)؛ انتدبته الجامعة المصرية أستاذا لفقه اللغة.

ينظر مصطفى غلفان: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، ص، 90.

[1] - ينظر حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتب الجديدة المتحدة، ط1، بيروت، 2009، ص 32.

[2] - ينظر مصطفى غلفان: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص، 91.

ج- إرهاصات تشكّل الخطاب اللّساني الحديث:

ترجع بداية تكوّن فكر لغوي حديث عند العرب، مع ما ظهر في منتصف القرن التّاسع عشر إلى بداية القرن العشرين، حيث سادت هذه الفترة منهجين لغويين تجلّيا على التوالي وهما المنهج التّاريخي المقارن، ثمّ بعد ذلك المنهج الوصفي، وكما هو معروف تأثّرت الدّراسات العربيّة بذلك من خلال كتاب "إبراهيم اليازجي" و"رفاعة الطهطاوي"، و"جرجي زيدان".

قدّم "اليازجي" سنة 1881م محاضرة بعنوان "أصل اللّغات السامية"، وضع فيها المنهج التّاريخي، ومن خلاله قام بتصنيف اللّغات بحسب قرابتها، ويظهر تأثّر "الطهطاوي" في محاولته التّمييز بين اللّغة العربيّة واللّغة الفرنسيّة وغيرها من اللّغات[1].

أمّا المنهج الوصفي فقد ظهر بعد عودة البعثات الطلّابية من الجامعات الأوربيّة إلى أوطانهم والنموذج المصري صالح لضرب المثال لهذا المقام، فقد كان للجامعة المصريّة السّبق في الاتّصال بالدّرس اللّساني الحديث منذ مطلع الأربعينيّات، ويعود فضل هذا الاتّصال لـ"جون روبرت فيرث" (J.R. Firth) (1890- 1960م)، أستاذ اللّسانيّات العامّة في جامعة "لندن" بين عامي 1944 و1960م[2]. ومن بين أولئك الطّلبة آنذاك "إبراهيم أنيس" (1906- 1977م)، وقد ساد الاتّجاه الوصفي بعد تجلّيات جهود جاءت بعد محاولات "إبراهيم أنيس"[3].

يظهر أنّ بداية النّهضة العربيّة عرفت تشبّث اللّغويين العرب بالتّراث، غير أنّ هذا لا يغني تقوقعهم على موروثهم بل كانوا على اطّلاع بمستجدّات الدّراسات الغربيّة.

---

[1] - ينظر حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،ص34- 35.

[2] - ينظر سعد عبد العزيز مصلوح: في اللسانيات العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة ط1، 1425هـ-2004م، ص 20.

[3] - ينظر حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 42- 44.

ثانياً: إشكالية أسبقية التّأليف:

يختلف الدّارسون في البداية الفعلية للّسانيات العربيّة الحديثة، فمن خلال ما توفّر لنا من مراجع يتجلّى لنا تحديدين:

أ- يشير "مصطفى غلفان" أنّ أوّل تأليف عربي في علم اللّغة الحديث جاء مع صاحب كتاب "علم اللّغة" وهو "علي عبد الواحد وافي"،وصدرت الطّبعة الأولى حوالي سنة1941م[1] ويدعّم عبد الواحد هذا الطّرح بقوله: «لم يكتب فيه باللّغة العربيّة على ما أعرف مؤلّف يعتدّ به»[2].

بهذه الكيفيّة دخلت اللّسانيات أو علم اللّغة رحاب الثّقافة العربيّة، ثمّ تبعها مؤلّفات أخرى فقد صدر سنة 1947م كتاب الأصوات اللّغويّة لـ "إبراهيم أنيس" الذي عرض الموضوع من خلال ما جاء به العلم الحديث[3].

ب- في حين ترى "فاطمة الهاشمي بكوش" أنّ أوّل كتاب جاء بين سنتي 1941م و1947م وهو كتاب "إبراهيم أنيس" المعنون بـ"الأصوات اللّغويّة"، وهذا التّحديد يوافق عليه كثير الباحثين* فالمؤلّف محاولة لتطبيق النّظرة البنويّة في وصف أصوات اللّغة العربيّة.

رغم الاختلاف في تحديد صاحب السَّبق التّاريخي في التّأليف اللّغوي الحديث، إلاّ أنّ هذا لا يؤثّر في شيء، فاللّسانيات الغربيّة قد وصلت للدّارس العربي وانتهى الأمر، ولكنْ يمكن القول أنّ "علي عبد الواحد وافي" له الأفضلية كونه لم يعتدّ بأيّ مرجع عربي في ذلك، كما أنّ مؤلّف "إبراهيم أنيس" مشكوك في زمن تأليفه فهو يتأرجح بين 1941م إلى سنة 1947م.

---

[1] -ينظر مصطفى غلفان: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة،ص،135-136.

[2] - علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2005، ص 4.

[3] - ينظر محمود السعران :علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية،بيروت ،دط، دت، ص، 42.

*- منهم: "عبد القادر الفهري الفاسي" في كتابه اللسانيات واللغة العربية، و"حلمي خليل" في كتابه العربية وعلم اللغة البنيوي و"حيدر سعيد" في رسالته أثر محاضرات دي سوسير في الدراسات العربية الحديثة. ينظر، فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 18.

ثالثاً: مصطلح "اللسانيات" في الثقافة العربية الحديثة:

رسَت على سطح الدّراسات اللّسانية العربيّة الحديثة مشكلة جديدة عن باقي مشكلات اللّسانيات الأخرى عندنا، وهي ما يعرف بفوضى المصطلح أو تعدّد المصطلح أو غير ذلك من التّسميات، فقد سار هذا النّمط من الاصطلاح في أوّله وفق قاعدة "لا مشاحّة في الاصطلاح"[1] وعلى أنّ له من الإيجابية ما ليس عليه من السّلبية، لتظهر بعد حقبة زمنية تراكمات اصطلاحيّة جعلت القارئ العربي أو – بالأحرى– الدّارس اللّساني، فلا يكاد يخلو أيّ مصطلح لساني الآن من تعدّد التّسميات سواء شاركته في المفهوم أمْ لم تشاركه.

مصطلح "اللّسانيات" بوصفه عنوانا لعلم اللّغة هو مَثَل صارخ على وجود التّعدّد الاصطلاحي[2]، فقد أحصي له ثلاثة وعشرين منها؛علم اللّغة وعلم اللّسان وعلم اللّغة العام والألسنيّة واللّسانيات وغيرها[3].

أوّل مصطلح استعمل مقابلا لمصطلح Linguistics الانجليزي، ومقابلا لمصطلح Linguistique، هو مصطلح "علم اللّغة" جعله "علي عبد الواحد وافي" عنواناً لكتابه الصّادر 1941م[4].

قد ترجم بعد ذلك "محمد مندور" بحث لـ"أنطوان ماييه" (Antoine Maillet) بـ Linguistique، فجاءت ترجمة العنوان بعلم اللّسان[5]، وكان ذلك سنة 1946م.

---

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص (مقدمة) أ. ب. ج.

[2] – ينظر أحمد قدور: "اللسانيات والمصطلح"، مجلة مجمع اللغة العربية، مج (81)، ج4، دمشق،تشرين الأول2006 ،ص 08.

[3] – ينظر عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص 19؛ نقلا عن: أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، ص 08.

[4] – ينظر فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ص20.

[5] – ينظر محمد مندور: النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة، دار نهضة مصر، مدينة السادس من أكتوبر دط، 1996م، ص 427.

ثمّ ظهر مصطلح الألسنيّة مع "صالح القرمادي" قاصداً به علم اللّهجات، وهذا حينما ترجم كتاب "دروس في علم أصوات العربيّة" لـ"جان كانتينو"(Jean Cantineau) سنة 1966م[1].

ظلّت هذه المصطلحات متداولة عبر المعمورة العربيّة إلى أنْ نظّمت الجامعة التّونسيّة (19/13سبتمبر 1978) ندوة أرادت منها أنْ ترسم منجزات المعرفة اللّغويّة الحديثة في بلادنا العربيّة فاستضافت الأعلام الرّواد؛ "تمام حسان" و"أحمد مختار عمر" و"محمود فهمي حجازي" و"علي القاسمي"...، وكان المصطلح الشّائع في تونس يومئذٍ هو الألسنيّة، أمّا المصطلح السّائد في المشرق العربي كان "علم اللّغة" وكان عنوان النّدوة "الألسنية واللغة العربية"[2]

كان الجزائريون – وعلى رأسهم الأستاذ "الحاج صالح"– قد وضعوا مصطلح اللّسانيات، وبه سمّوا معهداً مختصّاً، وبه أيضا أصدروا مجلّة متخصّصة فيه، وفي المغرب الأقصى استخدم مصطلح اللّسانيات[3].

دار حوار دقيق عميق، وانتهى العلماء إلى أنّ أيسر المصطلحات وأقربها إلى روح العربيّة هو اللّسانيات بعد أنْ أقرّ الرّواد الحاضرون بأنّ التّمسّك بالعبارة الثّنائيّة (علم اللغة) للدلالة على اختصاص معرفي ليس من الوجاهة في شيء، وليس مما جرت به الأعراف، إذْ لو كان الأمر مستساغا لظللنا نقول (علم المادّة) بدل الكيمياء أو (علم الحركة) بدل الفيزياء، أو (علم الأرض) بدل الجغرافيا[4].

---

[1] – ينظر فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص 20.

[2] – ينظر عبد السلام المسدي: "علم اللغة أم اللسانيات"، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، 28 أبريل 2005م، ع 13457، http//riy.CC60162

[3] – ينظر المرجع نفسه.

[4] – ينظر عبد السلام المسدي: "علم اللغة أم اللسانيات"، جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية، 28 أبريل 2005م، ع 13457، http//riy.CC60162

مهما يكن من إشكال حول قضيّة المصطلح، فإنّ الرّغبة الملحّة على معرفة ما توصّلت إليه الدّراسات اللّسانيّة الحديثة كانت أعظم، وذلك بالاطّلاع على التّيارات والأساليب المعتمدة في البحث أو التّحليل والاستفادة منها في إبراز الجهد الذي بذله اللّغويون العرب، حيث ظهر مجموعة من العلماء العرب الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية تعريف القارئ العربي بالدّراسات اللّغويّة القديمة. ومن بين هؤلاء الأستاذ "أحمد حساني" الذي ساهم في إبراز تفكيره اللّساني، بالاعتماد على مرجعيتين إحداهما؛ النّظريّة اللّسانية العالميّة، والأخرى التّراث اللّساني العربي.

1-قوامة الإنسان:

أشرنا في المدخل إلى الأسلاف لنخبر عن جهودهم في خدمة لغتهم، فألفينا تراثا ضخما هائلا في كل فروع اللّغة من ثروة لفظية ونحو وصرف...إلخ، أو بعبارة أخرى لقد طوّفوا بعمق واتّساع في كلّ جوانب اللّغة ومناحيها.كما أشرنا إلى التّفكير اللّغوي عند هؤلاء القوم، كان له وجود من قبل اللّغويين المحدثين، ظهر ذلك في سجلّات وفي محاورات العلماء وهم يلقون تصوّراتهم الفكرية على ما هو معروف.

من الطّبيعي أنْ ينشغل الإنسان منذ القديم بلغته أو بأيّ وسيلة يعبّر بها عن نفسه وتيسّر له الاتّصال بمن حوله، حفاظا على نفسه وتمكينا له من أداء دوره في الحياة، وتحقيقا لخلافة الله في أرضه كي يعمرها، واستمراراً لبقائه، وتفجيراً لطاقاته الإنسانيّة التي تقود في النّهاية إلى تكوين مجتمعات صغيرة أو كبيرة، مؤوّلة لتأكيد هذه الخلافة، كما أرادها الخالق جلّ وعلا.

2-اللّغة والإنسان:

يقال إنّ الإنسان بدأ وسيلته التّواصليّة بالرّقص والغناء والإشارة، حتى استوى على عوده واستطاع أنْ يفعّل قُدراته اللّغوية الممنوحة من "الله تعالى"، وأنْ يحقّقها في صورة أصوات لغويّة منطوقة تفي نوع وفاء بحاجاته من التّعبير والاتّصال.

بمرور الزّمن تعمّقت هذه القدرات وازداد تفعيلها، وتنوّعت صور هذا التّفعيل باللّعب أو التغنّي في استخدام تلك المنحة الرّبّانية المعروفة بجهاز النّطق، وهكذا دواليك حتى قُدّر للإنسان أنْ يحظى بصورة نطقية من الكلام المنسوق الذي يمكن وسمه باللّغة، بصورة من الصّور أو بمعنى من المعاني.

بمرور الزّمن ــ أيضاــ تنوّعت هذه الصّورة النّطقية وانتظمت أنساقها واتّسعت مجالات استخدامها معبّرة أو عاكسة لحياة هذا الإنسان بما يلفّها من أنماط النّشاط المتجدّد، وما ينظّمها من سلوك وتفاعل مع الظّروف والملابسات الحياتيّة المتنوّعة أو المتغيّرة من فترة إلى أخرى.

هكذا أحسّ الإنسان بأهميّة لغته، فالتفت إليها وأخذ يحاورها بالأخذ والعطاء، حتّى اتّسعت مادّتها وانتشرت دوائر استخدامها، الأمرُ الذي دعاه إلى رعايتها وحمايتها من عوادي الزّمان و ما قد يصيبها من خلل أو تجاوز من عوامل الخلط وسوء الأداء من أصحابها، منفردين أو مجتمعين على حدٍّ سواء.

أخذ يفكّر في قضاياها ومشكلاتها بصورة من الصّور. وكلّما تدرّج في سلّم الزّمن واتّسعت دوائر معارفه وتنوّعت اهتماماته، تدرّج في طرائق التّفكير في هذه اللّغة، ونوّع زوايا النّظر فيها، كي يقف على أسرارها ويعرف طبيعتها إحساسا منه بأنّ بينه وبينها نسبا قريبا وصلة وثيقة، فلعلّ في الكشف عنها كشفاً عن نفسه، عقلا وفكرًا وسلوكاً وملامح إنسانيّة.

رُبَّما كان التّفكير في هذه القضايا والمشكلات في البدء تفكيراً فرديا، يقوم به فرد أو أفراد غير مجتمعين أو متّفقين على خطٍّ أو نهج يفي بأمالهم ويحقّق أهدافهم. وربّما ظلّ الأمر على هذه الحال لمدّة طالت أم قَصُرت إلى أنْ ظهرت جهود جماعيّة أو ما أشبه أن تكون كذلك، رسمت لنفسها خطًّا من التّفكير أو نهجت نهجا يميّزها ويحدِّد أبعاد اتجاهاتها في النّظر الواعي نسبيا إلى اللّغة.

3–مسألة اللّغة وأبعادها:

ما أكثر مشكلات اللّغة في القديم والحديث، فهي ذات ارتباط وثيق بالإنسان، بل هي خاصّته الأولى، تسير معه أينما وجد وتؤثّر فيه ويتأثّر بها، وتَنْفُذ إلى حياته كلّها، خيرها وشرّها، وهي مصدر سعادته أحيانا، ومصدر شقائه أحيانا أخرى.وهي أيضا و سيلته الأولى في الاتِّصال والفهم والإفهام. و من ثمَّ كانت الأداة الأبديّة التي يعتمد عليها في تسيير شؤون حياته وتصريف أموره

كلّها. ومن طبيعة البشريّة أنْ تنحوَ دائما نحو التّطوّر والتّقدّم، وأنْ تكتشف أسرار الكون، وأنْ تبتكر وأنْ تخترع لتنتقل من حسن إلى أحسن وليس من سبيل للإنسان – والأمر على هذا الوضع- إلاّ أنْ يلجأ إلى اللّغة بغية الوصول إلى أهدافه، وتحقيق آماله هذه.

لكنّ هذه اللّغة ربّما لا تسعفه أَحْيَانًا، وقد تعرض لها بعض الصّعوبات والمشكلات نتيجة لما يقع في المجتمع من تطوّر أو تغيّر، وما يصيبها من عوامل القصور أو الضّعف أحيانا وبخاصّة إذا أخذنا في الحسبان اختلاف اللّغات على وجه الأرض.

معلوم أنّ اللّغة تؤدّي دورا مهما في حياتنا اليوميّة، ولكن الرّجل العادي قليلا ما يلحظ ذلك أو يهتمّ به، لأنّه يعدّها شيئا مألوفا عادياً كالتّنفّس والمشي مثلا. و الواقع أنّ للّغة تأثير كبير في تصرفاتنا وآثار لا تحصى في أعمالنا. و مع هذا كلّه لم تعط العناية اللائقة بها في النُّظم التّعليميّة في كثير من بلاد العالم. أمّا في حياتنا العاديّة فهناك ظروف ومناسبات تُجْرَى فيها مناقشات لغويّة من نوع غير علمي بين بعض الأشخاص المثقّفين ثقافة تقليديّة، كالمناقشات التي نسمعها حول موضوع الصّواب والخطأ مثلا، كأنْ نسمع شخصاً يناقش آخر في جواز أو عدم جواز مجيء الحال معرفة، وكما يظهر في تساؤلنا: هل من الصّواب أنْ نجمع على وزن "فواعل" ما كان على زِنة فاعل صفة لمذكر عاقل؟، أو هل الأحسن و الأوفق كتابة كلمة "الرحمن" بألف بعد الميم حسب ما يقتضيه النّطق ونحو ذلك؟ هذه المناقشات ونحوها تتّبع نموذجاً واحدا تقريبا: فقد يرجع المتناقشون إلى القواعد المكتوبة للإجابة عن هذه المسائل أو إلى المختصّين لأخذ رأيهم فيها، وربّما يهملون استشارة كتب القواعد أو ذي الشّأن، ويحاولون إنهاء المناقشة بنوع من التّفكير المخلوط الذي يستعمل مصطلحات ذات صبغة فلسفيّة أو منطقيّة، أو واقعيّة وصفيّة ...إلخ.

هذه هي الطّريقة المألوفة في معالجة المسائل اللّغوية في مثل هذه المواقف. والواقع أنّها طريقة غير علميّة إلى حدٍّ بعيد، و تمت بصلة كبيرة إلى تعاليم فلاسفة العصور القديمة والعصور الوسطى. و

لم تدرس اللّغة بطريقة علميّة نسبيا عن طريق الملاحظة الشّاملة الدّقيقة إلّا في أثناء القرن التّاسع عشر أو نحو ذلك.

علم اللّغة بمعناه الدّقيق لا يزال ينتظر مزيداً من البحث، كما أنّ التّقدّم المنهجي الذي أحرزه هذا العلم لم ينل حقّه من الدّرس في كثير من دور التّعليم. فعلم القواعد والعلوم اللّغويّة الأخرى في مدارسنا و كلّياتنا لا تزال تعرض وتبحث على الطّريقة التّقليديّة. و كثير من النّاس يجدون صعوبة كبيرة بادئ الأمر، لا في فهم طرائق هذا العلم ومبادئه فحسب، بل في تحرير أنفسهم من الأفكار القديمة التي فرضت عليهم من المدارس القديمة ذات المبادئ المدرسيّة كذلك. وليس لنا من هذا القبيل إلاّ الرّكود والرّكون في منطقة السّكون دون الحركة التي تشمل التّطوّر وعمل التّطوير،و إذا كان من الضّروري تبيان حقيقة أولئك القدامى في تفكيرهم اللّغوي فإنّه من الواضح أنّ مفهوم اللّغة عندهم يأخذ بعداً معرفياً وتصوّراً ملحوظاً.

استطاع أولئك إلى حَدٍّ بعيد أنْ يعطوا بعداً معرفياً كتب له المسار المعرفي والثّقافي البقاء إلى يومنا هذا، وبإمكاننا تسمية ذلك المسار عملا اجتهاديا يتمّ عن حركة تطوّريّة. من هذا المنطلق نجد "بشر بن المعتمر" (ت 226هـ) المعتزلي شيخ الجاحظ (ت 255هـ) يشير إلى هذه الحقيقة بصريح العبارة، فيقول في هذا السّياق ما بيانه.

«و من أراد معنى كريما فلْيلتمس له لفظاً كريمًا، فإنّ حقّ المعنى الشّريف اللّفظ الشّريف ومن حقّهما أنْ تصونهما عمّا يفسدهما ويهجنهما، وعمّا تعود من أجله أنْ تكون أسوأ حالا منك قبل أن تلتمس إظهارهُمَا وترتهن نفسك بملابستهما وقضاء حقّهما. وكنْ في ثلاث منازل فإنّ أولى الثلاث أنْ يكون لفظك رشيقا عذبا، وفخما سهلا، ويكون معناك ظاهرا مكشوفا وقريبا معروفا، إمّا عند الخاصّة إنْ كنت للخاصّة قصدت، وإمّا عند العامّة إن كنت للعامّة أردت»[1].

[1]- الجاحظ: البيان والتبيين،تح: د. درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ج1 دط، 2006م،ص91.

"للبشر بن المعتمر" مواصلة في بيان شأن اللّفظ وعلاقته بالمعنى حتّى تستطيع اللّغة أنْ تؤدّي وظيفتها –الإبانة والوضوح– فيقول في هذا المقام ما نصّه «و ينبغي للمتكلّم أنْ يعرف أقدار المعاني ، و يوازن بينها و بين أقدار المستمعين ، وبين أقدار الحالات ، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاما و لكلّ حالة من ذلك مقاما ، حتّى يقسِّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسِّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»[1].

هذا بعض ما تضّمنته صحيفة "بشر بن المعتمر"، و كذا ما ورد في "البيان و التبيين" من تأكيد على وظيفة اللّغة التي ينبغي أنْ تقوم بها في المجتمع ، ناهيك عن الكتب الأخرى التي نجدها في المدوَّنة التّراثيّة و التي تزخر بالكثير من هذه التّخريجات بالنسبة لعلاقة اللّغة بواقع البشر أو المجتمع البشري .

من اللّافت للانتباه أنّ أهميّة اللّغة لا تقف عند هذا الحدّ فحسب، وإنّما نجدها تمتاز بوظيفة أخرى تصبّ في عمق إثارة الجماهير وذلك وفق تلك الأدوار التي تتمركز عليها والتي يمكن الإشارة إلى بعض منها وهي على النّحو الآتي:

---

[1]- الجاحظ ،البيان والتبيين: ح1، ص92.

– و تجدر الملاحظة إلى أن ما أشار إليه "بشر بن المعتمر" و غيره من المعتزلة فيما يخص الوظيفة التواصلية (الإبلاغية) نجد ما يبرره في الثقافة اللسانية المعاصرة و بالضبط في المدرسة البنيوية الوظيفية fonctionnal structuralisme ،و هي المدرسة التي راحت تعتني بوظيفة اللغة ؛ ذلك – على حد اعتقاد أهل هذا الاتجاه – أن اللغة تكتنه في ذاتيتها تركيبا نسقيا وظيفيا ، إذ =إن كل مكون من مكونات بنيتها إنما يهدف أساسا إلى تحقيق وظيفة ما ،تتمحور في قصد المرسل أو الباث في العملية التواصلية (الإبلاغية) التي تتم بينه و بين المتلقي المستمع. و لما كان مسار حكية الوظائف بشكل عام يتغير و يتجدد من سياق لأخر ؛ على أساس أن هذه الوظائف تحتل ركنا كيانيا ووجوديا في بنية ذاتية اللغة بمفهومها الواسع الشاسع ،راحت حلقة براغ اللسانية Linguistique de système (praha) prague تعتني بضرورة دراسته اللغة بوصفها نسقاً وظيفيا Système Fonctionnelle ونفس الأمر نجده مع "جاكسون" Jakobson الذي يعد بحق المؤسس لتلك الحلقة، حيث راح ينادي هذا الأخير بضرورة دراسة اللغة في تنوّعاتها واختلاف وظائفها تبعا لتغيّر حركية الواقع المتغيّر والمتجدد، وهو بهذا يلتقي تماما مع ما أشار إليه "ابن المعتمر المعتزلي" حين كان يقسّم مراتب الحدث الكلامي حسب مراتب المستمع المتلقي حتى تتحقق الوظيفة التواصلية الإبلاغية بين المرسل والمستمع. يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى:

- Julia Kristeva, Le Langage Cet Inconnu, Seuill, P221,1981
- R. Jakobson, Essais De Linguistique Générale, Minuit, Paris, 1963, P213.

- ثمّة علاقة حميميّة يعرفها العام والخاص بين اللّغة ووسائل الإعلام بكلّ صورها وأشكالها الدّاخلية والخارجيّة، على أساس أنّ أنجع الطّرائق والسّبل في إثارة مشاعر النّاس لا يمكن أنْ يبتعد عن مثل هذه الطّريقة الأخيرة، بل أبعد من ذلك كلّه أنّنا نجد الخطاب السّياسي من أهمّ مميّزاته التي يرتكز عليها وهو يريد أنْ يثير فكرة معيّنة تريد الوصول إليها، إنّما يستخدم لغة معيّنة تتماشى إلى حدٍّ بعيد مع ما تقتضيه الفكرة التي يريد بثّها عند الصّالح العام، أو لربّما كان ذلك قصد تجسيد تخطيط استراتيجي معيّن ومحكم، قصد بلوغ فكرة معيّنة تكون تبعا لسياق حالي معيّن.
- وتجدر الملاحظة – ونحن نتحدّث عن دور هذه اللّغة في إثارة الجماهير- أنّنا نجد النّصّ **القرآني** قد أشار إلى هذه الازدواجيّة في الحدث اللّغوي المطبق من قبل الإنسان وهو يقتحم عالم السّياقات الواقعيّة على اختلاف أحوالها، إنّها بدون شك – لغة النّفاق- التي راحت تمتاز بازدواجيّة تتلوّن حسب السّياق الذي يتحدّث فيه الإنسان؛ ومن ثمّ استطاع المنافق إلى حدٍّ بعيد أنْ يملك هذه الازدواجيّة اللّغوية وهو يتنفّس في أحضانها بكلّ ما أوتي من لغة المراوغة والخداع؛ على نحو ما ورد في النص **القرآني** على عدّة صور وأشكال منها؛ قوله تعالى﴿**وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ** ﴾[1] **سورة محمّد**: الآية: 30.

وقوله تعالى﴿ **سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَ أَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرّاً أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعاً بَلْ كَانَ اللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا**﴾[2] **سورة الفتح**: الآية: 11.

[1] سورة محمّد: الآية: 30.

[2] سورة الفتح: الآية: 11.

وقوله تعالى﴿ **وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آَمَنُوا قَالُوا آَمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (14) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (15)**﴾[1] **سورة البقرة:** الآية: 14- 15.

4-اللّغة بين التّصوّر والتّراث:

لا زالت – على حدِّ اعتقادنا- تلك التّصوّرات التي لم تستطع أنْ تتجاوز حدّها المعرفي والخلقي على السّواء الذي ظلّت تحتفظ عليه حينا من الدّهر وهي تحتمي به لكي لا يصيبها شيء ممّا هو عليه واقع ثقافتنا المعاصرة، بحجّة أنّ ماضيها هو كلّ شيء فإنّه لم يغادر صغيرة ولا كبيرة إلّا أحصاها؛ فهو من ثمّة- على حدّ اعتقادنا- كفيل بأنْ يجعل في مرتبة التّقديس والتّبجيل وعدم الخروج عنه طرفة عين. إنّه -التّراث- يمثّل ماضيها ومستقبلها شريطة ألّا يضاف إليه أيّ شيء على الإطلاق؛ لأنّ مثل ذلك إنّما يعبّر عن الخروج عمّا لا ينبغي الخروج عنه.

نقول بهذه الحقيقة وجلودنا تقشعرّ من هذا التّعامل الضّيّق والمحدود لواقع تراثنا العربي الزّاخر بل الإسلامي على الإطلاق. هل يعقل عقلا وشرعا ومعرفيا أنْ نتحلّى بهذا الخلق ونحن على علم هو باليقين بأنّ تراثنا العربي الإسلامي صالح لكل زمان ومكان؟

لماذا هذا الضّيق في الفكر هل هو على نيّة التخوّف أم على نيّة عدم مجاوزة الحدّ الذي لربّما الدّخول إليه لا يحمد عقباه؟ ألم يأنِ لنا كباحثين بل كمنتمين إلى هذا الرّصيد المعرفي أنْ ننقّب فيه فنرى ما يستوجب أنْ يكون باقيا فتركه على حاله لأنّه قادر أنْ يسير مع الوقائع والمستجدّات، وما ينبغي أنْ ننظر فيه فنعطيه صبغة أخرى نقتحم ذلك على نيّة التّغيير نحو الأقوم لأنّنا نعلم أنّ له الصلاحيّة المطلقة في ذلك كلّه.

[1] سورة البقرة: الآية: 14- 15.

لا بأس أنْ نعطي كلّ ما يندرج تحت كلّ واقع معرفي سواء في تراثنا العربي الزّاخر أم في واقع النّظرية اللّسانيّة العالمي بكل اتجاهاتها الفكريّة والفلسفيّة على السّواء، وذلك من خلال التّصوّر العام الكائن في تراثنا العربي الزّاخر.

تجدر الملاحظة ونحن نتحدّث عن واقع النّظريّة اللّسانيّة العالميّة التي لا تستطيع أنْ تنفكّ من قريب أو من بعيد عن إطارها الفلسفي الذي نشأت وترعرعت عن طريقه، أنّه ثمّة حقائق ينبغي الإشارة إليها على أساس أنّ لها علاقة أنّها بين اللّغة والحدث اللّساني بمعناه الواسع الشّاسع وهي على النّحو الآتي:

- إنّ اللّسانيات العالميّة لا يمكن أنْ يتعامل معها أهل الاختصاص إلّا في أطرها الفلسفيّة التي نشأت وترعرعت فيها.
- لما كانت اللّغة منذ الأزل تعكس في ذاتيّة البشر إنسانيّة الإنسان؛ استوجب المقام من هذه الحقيقة المطلقة أنْ يكون الإنسان حتماً قادراً على أنْ ينتج ويبدع في لغته فهي منه وهو منها.
- ثمّة علاقة حميميّة بين المعرفة اللّغويّة والحقل المعرفي/ العلمي؛ على أساس أنّنا لا يمكن بحال من الأحوال أنْ نجد في الوجود المعرفي معرفة خارجة عن واقع اللّغة، والفضل كلّ الفضل إنّما يرجع إلى اللّسانيات التي تعدّ فعلا أصلا من أصول المعرفة الإنسانيّة، ومن ثمّة راحت تشترك مع اللّغات الأخرى؛ الأمر الذي جعلها تحتلّ مركز استقطاب بلا منازع،وهي- زيادة على ذلك- تعكف على دراسة اللّسان البشري، تتّخذ اللّغة لها مادّة وموضوعا. بعبارة أخرى إنّ اللّسانيات موضوعها هو اللّغة ومادّتها اللّغة أيضا؛ فهي الميزة التي امتازت بها اللّسانيات عن غيرها من المعارف.
- باللّغة نستطيع التّحدث عن الواقع بكلّ ملابساته الدّاخليّة والخارجيّة.
- باللّغة نتحدّث عن اللّغة نفسها؛ على نحو ما نجده في الميدان التعليمي/ التوجيهي.

- باللّغة نتحدّث عن حديث عن اللّغة (تأصيل المعرفة). بعبارة هو الحديث عن تلك الأصول التي تكوِّن الظّاهرة اللّغوية (الحديث عن حديث اللّغة).
- باللّغة نتحدّث عن الجانب الفكري؛ إذْ كيف يعقل أنْ تنفصل اللّغة عن الفكر، فكلّ يكمّل الآخر.
- باللّغة نستطيع فهم الآخر حتّى ولو استعمل مفاهيم ومصطلحات غير متداولة؛ إذِ الْأساس هو تلك الألفاظ التي أَلِفها النّاس ودَأَبُوا على استعمالها؛ لأنّها قادرة على تبيان ما هو كائن وموجود في الفكر. يقول "أبو حيان التوحيدي" (ت 380هـ) في هذا السّياق ما نصّه:«إنّ أعرابياً وقف على مجلس "الأخفش" –النّحوي– فسمع كلام أهله في النّحو؛ فحاور وعجب أصرأ ووسوس. فقال الأخفش: ماذا تسمع يا أخا العرب؟ فقال: إني أراكم تتكلّمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا»[1]، إنّه نصّ يمكن أنْ نستشفّ عن طريقه بعضاً من الملاحظات:

– إنّ قول الأعرابي "تتكلّمون ..." ينمّ من قريب أو من بعيد على أنّهم يمارسون الحدث اللّغوي بطريقة معيّنة.

–و قوله "بكلامنا" أيْ بلغتنا التي نعرفها و نتعارف عليها.

– و قوله "في كلامنا" أيْ في الجانب النّحوي الذي نعرفه لحظة تحدّثنا باللّغة.

– و قوله "بما ليس من كلامنا" أيْ تلك المصطلحات و المعايير التي تستخدمونها هي خارجة عن طبيعة الحدث اللّغوي المعروف. بعبارة أخرى إنّها مفاهيم تصبّ في عمق الجانب المنطقي الوظيفي.بل نجد "أبا حيان التّوحيدي" في سياق آخر من الكتاب نفسه يرى في ما معناه أنّ النّحو كلام على كلام، وإنّ الكلام على الكلام صعب؛ لأنّه يدور على نفسه، و يلتبس بعضه ببعض[2]، وهذا الكلام الثّاني أو اللّغة الثّانية هي بكلّ بساطة تلك اللّغة التي نتكلّم بها على اللّغة الأولى والتي

[1] – أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية،بيروت،2005م،ج 2،ص253.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ج2،ص249.

نريد أنْ نضع بألفاظها تعريفاً للحقيقة بالنّسبة للّغة الأولى ويطلق على اللّغة الأولى مصطلح اللّغة الموضوع (Langage objet) وعلى الثّانية ما وراء اللّغة (Metalangage) كما أسلفنا الذّكر.

هذه نقلة منهجيّة حاولنا عن طريقها أنْ نبيّن الإطار العام الذي نشأت فيه اللّسانيات من منظوري: التّراث بكلّ ملابساته الدّاخليّة الخارجيّة؛ والنّظريّة الفلسفيّة العالميّة (الغربيّة)؛ الأمر الذي أهّلنا سلفا لأنْ نجعل الفصلين اللّاحقين ينصبّان أساساً حول تطوّر واجتهاد في اللّغة لدى باحثين ودارسين في مجالها ومجال من المفاهيم التي لها علاقة باللّسانيات.

إنّ اللّغويين العرب لم يتركوا بابا إلّا طرقوه، ولا ميدانا من ميادينه إلّا ولجوه، ولم يضف العلم الحديث شيئا ذا بال على موضوعات القدماء، كما سبق علماؤنا القدامى المحدثين إلى إخراج ما يجب إخراجه من نطاق هذا العلم مما ليس منه، وأفردوه في دراسات مستقلّة مصطلحين عليه ما يشير إلى استقلاله، وذلك بسبب عدم اطّلاعهم ومعرفتهم باللّغات السّامية أو غير السّامية معرفة تؤهّلهم لخوض هذا المضمار، وقد فاقهم المحدثون في ذلك لما تهيّأ لديهم من أسباب الدّراسة ووسائل الكشف.

بعد أنْ توضّح لدينا مَعْلم المعالجة الذي تناوله علماء اللّغة القدماء والمحدثون، وتبيّن لنا اتّفاقهم الكبير في خوض موضوعات الدّرس اللّغوي، والأخذ بها في مصنّفاتهم اللّغويّة لنقف من خلال ذلك على مدى مظاهر تقدّم القدامى في إحرازهم من نتائج أقرّها العلم الحديث.

5-نشأة اللّغة:

ذهب العرب مذاهب مختلفة في نشأة اللّغة. وتشعّبت تفسيراتهم وحججهم فيه "فابن عباس" (ت 68هـ) يرى أنّها نشأت توقيفاً، أيْ وحياً وإلهاماً، محتجّا بقوله تعالى:

﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[1] **سورة البقرة**: الآية: 31.

أخذ بهذا الرّأي جماعة من المفسّرين والفقهاء أمثال "حصيف" و"مجاهد" وغيرهما[2]. كما أخذ به من المتكلّمين الأشاعرة[3]، ومن الأصوليين "ابن الحاجب" وآخرون[4]، ومن اللّغويين "ابن فارس"[5]، و"أبو علي الفارسي" وتلميذه "ابن جني" في أحد أقواله[6].

كان ابن عباس يقول في تفسير الآية الكريمة « **وَعَلَّمَهُ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا**، وهي هذه التي يتعارفها النّاس من دابّة وأرض وسهل وجبل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها. وروى حصيف عن مجاهد قال: علّمه اسم كل شيء، وقال غيرهما: إنّما علّمه أسماء الملائكة، وقال آخرون: علّمهُ أسماء ذريّته أجمعين»[7]، وربّما أفاد "ابن عباس" هذا المعنى ممّا تهيّأ له من عنايته بالإسرائيليّات، ووقوفه على ما في التّوراة، فقد ورد فيه: «وجبل الرّبّ الإله من الأرض كلّ الحيوانات البريّة وكلّ طيور السّماء، فأحضرها إلى آدم ليرى ماذا يدعوها، وكل ما دعا به آدم ذات نفس حيّة فهو اسمها، فدعا آدم بأسماء جميع البهائم وطيور السّماء وجميع حيوانات البريّة»[8].

الواقع أنّ مذهب توقيف اللّغة، مذهب غير متقبّل في العلم اللّغوي الحديث، لافتقاره إلى الحجّة العلميّة المقنعة من جهة، ولمخالفته سنن التطوّر المنطقية، وطبيعة نشأة الظّواهر الاجتماعيّة من

---

[1] –سورة البقرة ،الآية 31.

[2] – الطبري : جامع البيان في تفسير القرآن، البابلي الحلبي، القاهرة، دط، 1954م، ج1/ 170.

[3] – ابن الحاجب: منتهى الوصول، نشر محمّد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة بمصر، ط1، 1326هـ، ص6.

[4] – المصدر نفسه: منتهى الوصول، ص7.

[5] – أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت،دن، د.ط، دت، ص5.

[6] – ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1، 2006م، ص72.

[7] – أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة،ص5.

[8] – الآلوسي : روح المعاني، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ط، 1345هـ، ج1/ ص224.

جهة أخرى، ذلك أنّ الآية الكريمة المحتجّ بها في هذا المقام، ليست صريحة فيما يريدون منها، فقد تعني –كما ذهب "ابن جني" وغيره من العلماء – أنّ الله تعالى أقدرَ الإنسان على وضع الألفاظ، وهو معنى مقبول، وتفسير مرتضي. و كان المحتجّون بالآية الكريمة على توقيف اللّغة قد صدروا إلى ذلك من تعبّد محض، وذلك من الإيمان بقداسة اللّغة التي هي لغة القرآن والتّشريع.

اللّغة، بعد ذلك ظاهرة اجتماعيّة ،لا يتوفّر على أحداثها واضع معيّن، وإنّما تنشأ بسبب الحاجة إلى التّعبير والتّفاهم معه – بمحاولة محاكاة الأصوات الطّبيعية، وتقليدها، ثم تطوّرت هذه الحكاية، حتى ابتعدت عن أصولها الأولى، و نصلت في سيرها الطّويل المعقّد من دلالاتها الحسّية، حتى وصلت إلى الدّارسين على ما هي عليه من النّضج. على أنّ ذلك يعني أنّ جميع ألفاظ اللّغة نشأت بهذا السّبيل من محاكاة أصوات الطّبيعة، ولكن رأي وجيه يفسِّر النّشأة الضيّقة الأولى للّغة؛ثم كان لهذه اللّغة وسائل هيّأها التّطوّر تنمو بها و تتكثّر [1].

ساد اللّغويين العرب رأيٌ ثانٍ في نشأة اللّغة،و هو أنّ اللّغة نشأت تواضعاً واصطلاحاً، «وذلك كأنْ يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكلّ واحد منها سمة ولفظا ، إذا ذكر عرف به ما مسمّاه ليمتاز من غيره ،وليُغْنَى بذكره عن إحضاره إلى مَرْآة العين ،فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلّف إحضاره، لبلوغ الغرض في إبانة حاله ... فكأنّهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فأَوْمَأُوا إليه وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأيَّ وقت سمع هذا اللّفظ علم أنّ المراد به هذا الضّرب من المخلوق»[2]. ويبدو أنّ أوّل من أشار إلى هذا المذهب وأخذ به "أبو الحسن الأخفش" (ت 11 2هـ) ، ورأى أنّ اللّغة لم توضع كلّها في وقت

[1] –ينظر: مايه ولانسون: (Maye et Lanson)منهج البحث واللغة، تعريب: د.محمّد مندور(ملحق بكتاب النقد المنهجي عند العرب)، دن،القاهرة، د.ط،1969م، ص31.

[2] – ابن جنى: الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار، ص74– 75.

واحد، وإنّما تلاحق وضعها وتتابع[1]. وقال شارحًا رأيه : «اختلاف لغات العرب إنّما جاء من قبل أنّ أوّل ما وضع منها وضع على خلاف ، وأنّ كلّه مسوقا على صحّة وقياس، ثمّ أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها غير أنّها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفا»[2].

راق هذا المذهب ابن جني (ت 392هـ) أنْ ذهب إلى التّواضع، فعاد هنا ليميل إلى التّوقيف، فعلى الرّغم من أنّ وارد الأخبار والمأثور يقوّي عنده أنّه من عند الله: «غير أنّ أكثر أهل النّظر على أنّ أصل اللّغة إنّما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف»[3]. ويبدو أنّ تلك الأخبار والمأثورات لم تكفِ لإقناعه بأنّ اللّغة وحي وإلهام، فراح يلتمس تفسيرا آخر معتمدا هذه المرة (أهل النّظر) مكان اعتماده في تلك (وارد الأخبار) ، ولعلّ هذا المذهب أكثر انسجاما مع ذهنه وذوقه ، إذْ صدر إليه عن عقيدته الكلامية ، وأعني بها الاعتزال الذي يعرف بتحكيمه العقل والمنطق أكثر من النّقل والأثر.نقل ابن جنّي أنّ أستاذه "أبا علي الفارسي" (ت 377هـ) كان يأخذ بهذا المذهب في قوليه [4] وقد ذهب إلى أنّه مال إلى القول بالتّوقيف أيضا.

كما مال إلى مذهب التّواضع أيضا "ابن خلدون" من المتأخّرين[5] أما " السّيّوطي"(ت 911 هـ)، و"محمّد مرتضي الزّبيدي" (ت1205)، فلم يدليا برأي وإنّما عرضا آراء السّابقين وبسطا حججهم[6] وممّن دعا إلى هذا المذهب في العصر الحديث :" آدم سمث"(adam smith)، من الغربيين[7]، و"جرجي زيدان" من العرب[1].

---

[1] -ينظر: المصدر السابق ، ص72.

[2] – السيوطي: الاقتراح، تصحيح: عبد الرحمن بن يحي- دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، دط، 1359هـ، ص8.

[3] – ابن جني: الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار، ص72.

[4] – المصدر نفسه، ص72.

[5] – ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون،، طبعة منقحة، مكتبة التوثيق والدراسات في دار الفكر، بيروت، ط1، 2004، ص492.

[6] -ينظر السيوطي: المزهر، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى،المكتبة العصرية،بيروت،ط1، 2004، ج1، ص18.

[7] – جرجي زيدان: الفلسفة اللغوية، مطابع دار الهلال بالقاهرة، د.ط، دت، ص131.

نظريّة التّواضع هي أيضا مفتقرة إلى سند علمي مقبول أو حقيقة تاريخيّة معتمدة وهي فيما تقرّره تعارض القوانين العامّة التي تسير عليها النّظم الاجتماعيّة، وهذه النّظم لا تخلق من العدم ولا ترتجل ارتجالا، بل تتدرّج في وجودها شيئا من تلقاء نفسها حتّى تستوي نظاما ناضجا مكتملا؛ عدا أنّ التّواضع على تسمية مسمّى معيّن يحتاج هو نفسه إلى لغة صوتيّة يتفاهم بها المتواضعون.فما يجعله أصحاب هذه النّظريّة منشأ للّغة يتوقّف أيضا على وجود هذه اللّغة من قبل[2].

أقرب ما ذهب إليه العرب إلى العلم اللّغوي في نشأة اللّغة، ذهابهم إلى أنّ اللّغة نشأت بمحاكاة الأصوات الطّبيعية، وتقضي نظريّة المحاكاة هذه بأنّ اللغة نشأت من تقليد أصوات الطّبيعة كالرّعد والعصف، وأصوات الحيوانات، وأصوات الضّرب والقطع والكسر، ومحاكاة التّعبير الطّبيعي عن الانفعالات عند الإنسان كأصوات الضّحك والبكاء والرّعب وغيرها؛ ثمّ تطوّرت هذه المحاكاة بتطوّر عقل الإنسان وحضارته وحاجته، واستوت على شكل لغة يستخدمها في أغراضه المختلفة[3].

الرّاجح أنّ الخليل (ن 175هـ) أوّل من تنبّه إلى ذلك وأشار إليه، دون أنْ يصرّح بأنّه مذهب في تفسير نشأة اللّغة كان ماثلا لديه، و لكنّنا نلمح من خلال معالجته لبعض الألفاظ من حيث المناسبة الطّبيعية بينها وبين مدلولاتها، ما يترك في أنفسنا القناعة بأنّه كان يرى هذا الرّأي. وذلك كقوله:«صرَّ الجندب صريراً، وصرْصرَ الأخطبُ صرصَرَة، كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالةً ومدًّا وتوهّموا في صوت الأخطب ترجيعًا»[4].وقوله: «يقولون صلَّ اللِّجامُ صليلاً، فلو حكيت ذلك قلت صلَّ، تمدّ اللام وتثقلها، وقد ضعفتها من الصَلْصَلة وهما جميعاً صوت اللِّجام، فالتّثقيل مدّ،

[1] – المرجع نفسه، ص129.

[2] – ينظر مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، مطبعة دار الأصالة،الجزائر ،ط1، 2010، ج1، ص36.

[3] – ينظر ابن جني: الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار، ص76.

[4] – أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض،دار إحياء التراث العربي:ط2001،1،ج1،ص81.

والتّضعيف ترجيع»[1]، وقال في نون التّوكيد: «فإذا جئت بالخَفِيفة فأنت مُؤَكِّد، وإذا جئت بالثّقيلة فأنت أشدّ توكيدًا»[2]، وذهب إلى أنّ مثل: غليان وغثيان و لَهبان و وهجان وغيرها من المصادر، إنّما كانت محرّكة قلّما تحكيه دلالة على الحركة[3].

ممّن عرض لهذا الرأي من القدماء "ابن جني" (ت392هـ) مشيرا إلى أنّه رأي قديم إذْ يقول: «وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللّغات كلّها إنّما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الرّيح وحنين الرّعد وخرير الماء و شحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس و نزيب الظّبي ونحو ذلك. ثمّ ولدت اللّغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبَّل»[4]. ولعلّه يعني بـ (بعضهم) الخليل، لما قدمناه من أقواله التي تشير إلى هذا المذهب. يؤيّد ذلك أنّ "ابن جني" عاد فذكر "الخليل" بعد ذلك وهو يتكلّم على المصادر الرّباعيّة المضعّفة التي تأتي للتّكرير[5].

أمّا "السّيّوطي" فلم يزد على نقل رأي "ابن جنّي" السّابق واستحسانه إيّاه شيئًا[6].

على هذا المذهب الأعمّ الأغلب من دارسي اللّغة المحدثين، لما وجدوه من مجانسته لقوانين التّطوّر اللّغوي و ابتنائه على أسس المنطق العلمي، ولما قدّم لهم البحث من أدلّة لغويّة وتاريخيّة تدعّم هذا الرّأي. وكان على رأس الذّاهبين إليه من الغربيين العلّامة "وتني"[7](whitney)، ومن العرب "مصطفى صادق الرافعي" و"علي عبد الواحد وافي".

---

[1] – المصدر نفسه ، ص81.

[2] – سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط3 ، 1988،ج2، ص149.

[3] – المرجع نفسه، ج2، ص218.

[4] – ابن جني: الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار، ص76.

[5] – ينظر:المصدر نفسه، ص79.

[6] – السيوطي: الاقتراح، تصحيح عبد الرحمن بن يحي، ص7.

[7] – عبد الواحد وافي: نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، دن، القاهرة، د.ط، 1947م، ص31.

يقول"الرافعي": «وأقرب ما يصحّ في الظّنّ أنّ الأصوات الحيوانيّة هي المثال المحتذى في لغة الإنسان، لأنّها محيطة به تتقلّب على سمعه كلّما سمع، خصوصًا والإنسان في أوّل اجتماعه مضطرّ لمغالبة الحيوان، فهو بهذا الاضطرار يتدبّر اختلاف هيآت الصّوت الواحد ومعاني ما فيه من النّبر، ودليله في ذلك أفعال الحيوان التي تؤدّي معاني هذا الاختلاف من نحو الغضب والألم والذّعر وغيرها»[1]. ويواصل "الرافعي" شرح وجهة نظره هذه منتهيا إلى قوله: «وهذه الحالة كانت بدء اختراع اللّغة [...] فلمّا بدأ الاجتماع يرتقي بنسبة أحوال الإنسان يومئذ بدأ الاختراع الحقيقي في اللّغة [...] جعل يقلّب المقاطع الثّنائيّة التي عرفها على كلّ الوجوه التي تحدثها آلات الصّوت، فلمّا استتمّ صورها ارتجل المقاطع الثّلاثيّة»[2].و"الرّافعي" بهذا يفسِّر البقايا الثّنائيّة في اللّغة، وكأنّه يرجعها إلى هذه المرحلة التي تطوّرت اللّغة منها إلى الثّلاثيّة وعبارته "ارتجل المقاطع الثّلاثيّة" تشعر بأنّ الحرف الثالث اعتباطي النّشأة؛ ولكنّنا نميل إلى الرّأي القائل أنّ هذا الحرف نشأ كما نشأ الحرفان أو الأصلان الأوّلان؛ فإذا كان الصّوتان الأصلان يحاكيان صوت القطع مثلا، فالصّوت الثّالث يحدّد نوع القطع أو طريقة القيام به.

يقول الباحث"وافي" الذي تَبنّى هذه النّظريّة، وعدّها أقرب النّظريات إلى الحقيقة: «وهذه النّظريّة هي أدنى النّظريات إلى الصّحّة وأقربها إلى المعقول وأكثرها اتّفاقًا مع طبيعة الأمور وسنن النّشوء والارتقاء الخاضعة لها الكائنات وظواهر الطّبيعة والنّظم الاجتماعيّة»[3].

ويسوق للبرهنة على صحّتها دليلين وقف عليها العلم اللّغوي فيقول: «ومن أهمّ أدلّتها أنّ المراحل التي تقرّرها بصدد اللّغة الإنسانيّة تتّفق في كثير من وجوهها مع مراحل الارتقاء اللّغوي عند الطّفل، إنّ الطّفل في المرحلة السّابقة لمرحلة الكلام يلجأ في تعبيره الإرادي إلى محاكاة الأصوات

[1] – مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ج1،ص36.

[2] – المرجع نفسه، ج1،ص37.

[3] – عبد الواحد وافي: نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، ص33.

الطّبيعيّة. ومن أدلّتها كذلك أنّ ما تقرّره بصدد خصائص اللّغة الإنسانيّة في مراحلها الأولى يتّفق مع ما نعرفه عن خصائص اللّغات في الأمم الأوّلية، ففي هذه اللّغات تكثر المفردات التي تشبه أصواتها أصوات ما تدلّ عليه»[1].

منْ هذا ندرك ما للعرب من سعة الذّهن وقوّة الملاحظة وعمق الاجتهاد في الدّرس اللّغوي، ونفهم ما كان لذهابهم مذهب حكاية الأصوات الطّبيعيّة في نشأة اللّغة من نصيب كبير من الصّحّة، وعلى رأس أولئك العرب"الخليل بن أحمد"، الذي كان الدّرس اللّغوي الحديث وأصحاب هذه النّظرية عيالا عليه، وكان فيما ألمح إليه من فكرة هذه النّظريّة فاتحا الباب، ولجه الدارسون من بعده، ليجدوه أقرب باب موصل إلى الحقيقة.

أمّا مذهب الوقف- وهو غير التّوقيف- فيقصد به الجهل بحقيقة نشأة اللّغة لعدم وجود ما يدلّ على طبيعة نشأتها دليلا قاطعاً. فقد وهم "السّيّوطي" في عَدِّهِ مذهباً قائما أخذ به العلماء، فقال وهو يعرض لمذاهب نشأة اللّغة: «والمذهب الثّالث: الوقف، أيْ لا يدري أَهِي من وضع الله أو البشر، لعدم دليل قاطع في ذلك، وهو الذي اختاره "ابن جنّي" أخيراً»[2].

يبدو أنّ الذي أوقع "السّيوطي" في هذا الوهم قول "ابن جنّي": « وإنْ خطر خاطر فيما بعد، يعَلّق الكفّ بإحدى الجهتين، ويكفّها عن صاحبتها قلنا به، وبالله التّوفيق»[3]. ولم يكن "ابن جني" يقصد من ذلك أن يؤسّس مذهباً جديدا يفسّر به نشأة اللّغة كما ظنّ "السيّوطي"، وإنّما رمى إلى أنّ المذاهب تتفاوت في قوّة الحجّة أو أضعفها، بعد أنْ مال إلى كلّ واحد منها حين عرض له، فهو إذن ينتظر خاطرًا جديدًا يقوى لديه أحد هذه المذاهب ويقطع له بصحّته، ليترك سواه.

6-اللّغة عند المحدثين:

[1] – عبد الواحد وافي،نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، ص33.

[2] – السيوطي: الاقتراح، تصحيح عبد الرحمن بن يحي، ص7.

[3] – ابن جني: الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار، ص77.

للمحدثين مذهب آخر يفسّر نشأة اللّغة لغريزة خاصّة موحّدة. «وذلك أنّ اللّغة نشأت بفضل غريزة خاصّة كان الإنسان الأوّل قد زُوِّد بها، وهي التي حملته على التّعبير عن مداركه الحسّيّة والمعنوية بالألفاظ الخاصة، وأنّ هذه الغريزة كانت موجودة عند جميع الأفراد في تلك الفترة من التّاريخ اللّغوي. ولذا فقد توحّدت المفردات اللّغوية الأولى، وتشابهت طرائق التّعبير وتفاهمت الجماعات. وأنّه بعد أنْ نضجت اللّغات المختلفة وأهمل الإنسان هذه الغريزة التي لم يعد بحاجة إليها، انقرضت فيه، كما انقرضت غرائز أخرى كانت موجودة لنفس الأسباب»[1].

إذا رجعنا إلى لغوينا القدماء نستعرض أرائهم في نشأة اللّغة، نجد بين آرائهم ما يشير إلى الْتفاتهم إلى هذه النّظريّة، وأخذهم بها، وإنْ لم تكن من النّضج والوضوح لديهم بدرجة تخوّلنا الجزم باكتمالها مذهباً. ولعلّ أوّل هذه الإشارات ما نقلناه من مذهبهم "أبي علي الفارسي" و "ابن جني" في تفسير الآية الكريمة﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كُلَّهَا﴾ «إلى أنّ الله أقدَر آدم على الوضع »[2]، وهذا الإقدار هو خلق القدرة على التّكلّم، أيْ خلق الغريزة الخاصّة. ومثل ذلك ما نجده في كلام "ابن جنّي" على التّرادف إذْ يقول: «فأعْجب للطف صنع الباري سبحانه في أنْ طبع النّاس على هذا، وأمكنهم من ترتيبه وتنزيله، وهداهم للتّواضع عليه وتقريره»[3].

كلامه يشعر بقوله بالتّواضع، ولكنّه تواضع ترفضه القدرة الخِلقية الخاصّة التي خلقها الله في العباد. وإلى مثل هذا المعنى ذهب "ابن فارس" أيضا، فأيّد "الأخفش" في أنّ اللّغة لم تجئ جملة واحدة وفي زمان واحد، وإنّما «وقّف الله عزّ وجلّ آدم عليه السّلام على ما شاء أنْ يعلّمه إيّاه ممّا احتاج إلى علمه في زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء الله، ثم علّم بعد آدم عليه السّلام من عرب الأنبياء صلوات الله عليهم نبياً نبياً ما شاء أنْ يعلِّمه، حتى انتهى الأمر إلى نبيّنا محمّد (صلى الله عليه وسلم)، فأتاه

[1] – عبد الواحد وافي: نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، ص26.

[2] – ابن جني: الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار، ج2، ص72.

[3] – المصدر نفسه ،ص383– 384.

الله من ذلك ما لم يؤته أحداً قبله»[1]. وعلى الرّغم من قوله "ابن فارس" بالتّوقيف، إلّا أنّه توقيف يُقدِرُ الأنبياء على الوضع.

كان "السّيوطي" فيما نقله من آراء العلماء أكثرهم إبانة عن فحوى هذه النّظريّة، فقال: «واختلف على هذا: هل وصل إلينا علمها بالوحي إلى نبيٍّ من أنبيائه، أو بخلق أصوات في بعض الأجسام تدلّ عليها وإسماعها لمن عرفها ونقلها أو بخلق العلم الضّروري في بعض العباد بها، على ثلاثة آراء أرجحها الأوّل»[2]. فالرّأي الأوّل يشير إلى نظريّة التّوقيف والثّالث يشير إلى ما نحن بصدده، من وجود الغريزة الخاصّة بالتّعبير، بل تكاد عبارته (بخلق العلم الضّروري في بعض العباد بها) تدلّ دلالة صريحة على فكرة هذا المذهب، وإنْ قصر هذا العلم على بعض العباد دون سواهم، في حين لا يستثنى المأخذ الحديث لهذه النّظريّة أحدا من بني البشر.

أشهر من أخذ بهذه النّظريّة من علماء اللّغة المحدثين: اللّغوي الألماني "ماكس مولر" (friedrich max muller)، واللّغوي الفرنسي "رينان"(ernest renan)، واستدلّ "مولر" على صحّة مذهبه، بنتائج دراسته لأصول الكلمات في اللّغة الهنديّة الأوروبيّة، «فقد ظهر له أنّ مفردات هذه اللّغات جميعها ترجع إلى خمسمائة أصل مشترك، وأنّ هذه الأصول تمثّل اللّغة الأولى التي انشعبت منها هذه الفصيلة، فهي لذلك تمثّل اللّغات الإنسانيّة في أقدم عهودها وتَبيَّن له من تحليل هذه الأصول أنّها تدلّ على معان كليّة، وأنّه لا تشابه مطلقا بين أصولها وما تدلّ عليه من فعل وحالة»[3].

قد وردت هذه النّظريّة بجملة أمور، الأوّل: صعوبة تصوّر هذه الغريزة، والوقوف على طبيعتها وحقيقة وجودها، لأنّها لا تذهب في حقيقة هذه الغريزة، إلى ما يشترك فيه الإنسان والحيوان، من

[1] – أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، تح: مصطفى الشويمي، دن، بيروت، د.ط، دت، ص6.

[2] – السيوطي: الاقتراح، تصحيح عبد الرحمن بن يحي، ص6.

[3] – محمود السعران: علم اللغة، دار النهضة العربية،بيروت ،د.ط، دت، ص96.

إصدار الأصوات المبهمة، التي يقوم بها جهاز النّطق، وإنّما إلى شيء غير ذلك. والثّاني عدم تفسير نشأة اللّغة التي لأجلها هجر الإنسان لغة الغريزة بعد أنْ تضمحلّ فيه هذه الغريزة، كما تفترض ذلك النّظريّة، فبِعدم تفسير نشأة اللّغة الجديدة، تدور في حلقة مفرغة والثّالث: الاعتماد على الأصول الخمسمائة التي تفترض أنّها تمثّل اللّغة الإنسانيّة الأولى، إلّا أنّ «هذه الأصول –كما تقدّم– تدلّ على معان كليّة. ومن الواضح أنّ إدراك المعاني الكلّيّة يتوقّف على درجة عقليّة راقية لا يتصوّر وجود مثلها في فاتحة النّشأة الإنسانيّة»[1].

مهما يكن من أمر فإنّ هذه النّظريّة أقلّ قبولا لدى المحدثين من سابقتها نظريّة محاكاة الأصوات الطّبيعيّة، كما كانت كذلك لدى القدماء، إذ كانت إشارتهم إليها غير واضحة، وتصوّرهم لها يدخل ضمن إيمانهم بالتّوقيف على الأكثر، في حين كان أخذهم بمذهب محاكاة الأصوات صريحاً، سواء كان بإشاراتهم إليه من خلال معالجات قضايا الدّلالة أم بتعبيرهم الصّريح الدّال على اكتمال فكرة هذا المذهب لديهم.

7–نافذة على التّطوّر اللّغوي النّحوي:

تركّز معظم الدّراسات في تاريخ علم اللّغة(اللّسانيات) على تاريخ الاتّجاه السّائد في النّظريات الغربيّة في اللّغة والنّحو. إنّ التّراث اللّغوي العربي بدأ من القرن السّابع الميلادي، ما يقارب ق1هـ وفي القرنين التّاسع عشر والعشرين مع استقبال علم اللّغة الغربي في الشَّرق الأوسط. وهذا ما سنتحدّث عنه في المبحث الموالي المتعلّق في ما أسّسه النّبي (محمّد صلى الله عليه و سلم) من أصول وقواعد إسلاميّة.

توفي النبي الأكرم (صلى الله عليه وسلم) عام 632م في المدينة المنورة في شبه الجزيرة العربيّة، وقد أسّس مجتمعاً اِلتزم بالعقيدة الدّينيّة للإسلام كما أرسيت قواعد الدّين في الكتاب المنزّل– **"القرآن**

[1] – محمود السعران: علم اللغة،ص94.

الكريم" ثم بدأ خلفاؤه الذين جاءوا بعده بصفتهم القادة السّياسيين للمجتمع سلسلة من الحملات العسكرية إلى العالم خارج حدود شبه الجزيرة العربيّة، وبعد فترة وجيزة انقلبت هذه الحملات إلى حملات حقيقيّة أدّت إلى فتح أجزاء كبيرة من ذلك العالم، وفي غضون عقود قليلة أصبحت بلاد فارس وبلاد الرافدين (مابين النّهرين) وسوريا ومصر وشمال إفريقيا أقاليم ضمن الخلافة الإسلاميّة، التي قامت على أنقاض الإمبراطوريّة الفارسيّة وصارت المنافس الأكثر أهميّة للإمبراطوريّة البيزنطيّة، وقد عَبَرت جيوش المسلمين مضيق جبل طارق علم 92هـ (711م) وفتحوا شبه جزيرة "إيبريا". وتوقّف زحفهم في فرنسا على أثر معركة (بواتي) (Poitiers). وقد ضُمّت جزيرتا (مالطا) و(صقليّة) في غرب البحر المتوسّط إلى الخلافة، وفي الشّرق أصبحت أجزاء من آسيا الوسطى أقاليم ضمن الخلافة الإسلاميّة، كذلك بعد فترة وجيزه.

لم تأتِ الجيوش العربيّة إلى شعوب البلدان المفتوحة بدينها وحسب بل جاءت أيضا باللّغة العربيّة إلى حدٍّ كبير. وكانت إلى ذلك الوقت لغة قبائل البدو الذين يجوبون الصّحراء بيْد أنّها أصبحت الآن لغة الخلافة الإسلاميّة الكبيرة،حيث كانت وظيفتها في تلك الدّولة الإسلاميّة لغة الدّين والحضارة والإدارة .

أمّا اللّغات التي كانت مستخدمة في تلك المناطق في وقت الفتوحات فهي إمّا حلّت اللّغة العربيّة محلّها أو تمّ تهميشها، وقد اختفى بعض تلك اللّغات -كالقبطيّة والسّريانيّة- مع كونها لغات حيّة وبقيت متشبّثة بوظيفة لغة الطّقوس الدّينية للمجموعات المسيحيّة، وبقيت لغة البربر اللّغة المحليّة لأقليّة كبيرة في شمال أفريقيا إلى يومنا هذا. و حُجّمت اللّغة الفارسيّة واختزلت مكانتها في دور اللّغة الإقليميّة من غير أيّ تأثير يذكر.

مرّت هذه اللّغة فيما بعد بنهضة وأصبحت لغة حضارية رئيسة للشعوب الإسلامية، ليس في بلاد فارس وحدها، بل في تلك المناطق التي دخلت في الإسلام في آسيا، "كالهند" وما وراءها "الهند

الصينية". ومنذ القرن الرّابع الهجري وما بعده غزت الشّعوب النّاطقة باللّغة التّركيّة الأقاليم الإسلاميّة في آسيا الوسطى وأصبحوا فيما بعد الأسياد السّياسيين الجدد لمعظم الشّرق الأوسط ومصر.

بعد سقوط القسطنطينية عام 856هـ واندثار الإمبراطوريّة البيزنطيّة أسّسوا الخلافة العثمانيّة، التي أصبحت القوّة السياسيّة الأعظم في شرق البحر الأبيض المتوسّط. وفي الطّرف الآخر للخلافة بقيت إسبانيا المسلمة (الأندلس) عربيّة إسلاميّة حتّى انتهاء غزو الجزيرة ثانية على يد المسيحيين في عام 1492م بسبب سقوط غرناطة. وبعد القرن الخامس عشر الميلادي أصبحت الأقاليم العربيّة- باستثناء المغرب الأقصى- جزء من الخلافة العثمانيّة.

استبدلت اللّغة العربيّة باللّغة التّركية لكونها لغة السّياسة والإدارة حتى القرن العشرين وبعد انتهاء الفترة الاستعماريّة عندما حصلت الأقاليم العربيّة على استقلالها السّياسي أعادت إلى اللّغة العربيّة مكانتها، وكونها اللّغة القوميّة للدّول الجديدة. وفي تلك البلدان حيث اعتنق الإسلام لكونه دين الأغلبيّة، كما في تركيا وإيران و أندونيسيا و باكستان، فإنّ دور اللّغة العربيّة ما يزال يزداد قوّة بصفتها لغة الدّين ولغة **القرآن الكريم**.

إنّ تقديم اللّغة العربيّة إلى الأقاليم المفتوحة بعد وفاة النّبي الأكرم (صلى الله عليه وسلّم) كان له آثار عميقة في اللّغة نفسها. وخلال المراحل الأولى من الفتوحات أصبحت اللّغة العربيّة اللّغة المهيمنة، وكان على الجميع تعلّمها. ولا نعرف شيئا عن تفاصيل عمليّة التّعريب واكتساب اللّغة العربيّة، بيْد أنّ نتيجة هذه العمليّة تجلّت في ظهور نوع جديد من اللّغة العربيّة، وهي اللّغة المحكيّة وجدت جنبا إلى جنب مع لغة الأعراب القديمة ولغة **القرآن الكريم**، وبالمقارنة معها كانت لها بنية مختزلة. وقد قاد التّعايش بين اللّغتين إلى ظهور الثّنائيّة (الفصحى والعاميّة)، إذْ كانت اللّغة العربيّة الفصحى القياسيّة تؤدّي وظيفة اللّهجة الأسمى (يسمّونها العرب اللّغة الفصحى) وتشكّل اللّهجة المحليّة من اللّغة المحكيّة اللّغة الأدنى و(تسمى العاميّة).

يحتفظ التّراث العربي بذاكرة هذه العمليّة بشكل حكايات كثيرة حيث يسخر من كلام السّكان الجدد للخلافة والمسلمين الجدد، وحسب الكثير من الرّوايات كان العرب "الأقحاح" يصدمون بسبب الأخطاء التي يقع فيها المسلمون الجدد، وحاولوا صدّ تأثير ما كانوا يرونه فساداً في اللّغة وذلك بتقنين قواعد الاستخدام اللّغوي الصّحيح. وفي إحدى الرّوايات يقال إنّ والي العراق "زياد بن أبيه" يطلب المساعدة من عالم معروف وهو "أبو الأسود الدؤلي" – الذي توفي في 69هـ– للقيام بهذه المهمّة. وقد رفض "أبو الأسود" في بادئ الأمر، لأنّه كان يشعر بأنّه ليس أهلا لهذه المهمّة وكان يخشى من وضع القواعد للغة التّنزيل الحكيم، ولكنّه عندما يسمع النّاس يخطئون في استخدام العلامات الإعرابيّة، قَبِل المهمّة وألّف أوّل رسالة في النّحو العربي[1].

إنّ هذه الرّواية عن أصل دراسة النّحو تبدو أنّها أمر شائع بشكل واضح؛ وفي التّراث اللّغوي الآخر يرتبط اختراع النّحو بقصص مشابهة عن الواقعة نفسها ينسب الدّور الجوهري في تأسيس النّحو إلى الخليفة الرّابع –"علي بن أبي طالب" (رضي الله عنه): «وبسبب وضع علي (رضي الله عنه) لهذا العلم ما روى "أبو الأسود"، قال: دخلت على أمير المؤمنين "علي ابن أبي طالب" (رضي الله عنه) فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين فقال: إني تأمّلت كلام النّاس فوجدته قد فسُد بمخالطة هذه الحمراء "يعني الأعاجم" فأردت أنْ أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثمّ ألقى إليّ الرّقعة وفيها مكتوب" الكلام كلّه اسم وفعل وحرف فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ به، والحرف ما جاء لمعنى" وقال لي: أُنحُ هذا النّحو وأضف إليه ما وقع إليك. و اعلم يا "أبا الأسود" أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر، وأراد بذلك الاسم المبهم.»[2]

يبدو واضحًا أنّ هذه الرّواية لها صفة تفسير الأسباب: فهي تحاول تفسير اسم العلم "النّحو" من الفعل "نحا – ينحو" وتعزو إلى الخليفة الرّابع "علي بن أبي طالب" (رضي الله عنه) التّقسيم

[1] – ينظر الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار،الأردن ،دط، 1985م، ص6.

[2] – الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص4.

الثّلاثي لأقسام الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وقد ورد ذلك في أوّل كتاب عن النّحو، وهو كتاب سيبويه "الكتاب" ومهما تكن الحقيقة التّاريخيّة لتلك الرّوايات عن "أبي الأسود الدّؤلي"، فإنّ أصل النّحو بالتّأكيد كان مرتبطا حسب المصادر العربيّة بفساد اللّغة العربيّة في القرون الأولى من الخلافة الإسلاميّة. و يذكر "ابن خلدون" واقعاً مشابها لتأسيس النّحو في تفسيره التّاريخ لتطوّر العلوم في العالم الإسلامي: أصبح النّحو ضرورياً عندما أصبح المسلمون الجدد يهدّدون بإفساد اللّغة العربيّة بأخطائهم.[1]

ربّما استخدم النّحويون المتأخّرون شخصية "أبي الأسود الدّؤلي" ليؤدّي وظيفة الاسم الرّمزي لمدرستهم النّحوية الخاصّة بهم. وتوجد تقاليد بديلة يلعب فيها النّحويون الآخرون دور "أبي الأسود"، ويمكن تبيان أنّ تلك الرّوايات نشأت في مدارس نحويّة أخرى، وتنطلق الرّسائل المكتوبة الأولى من نهاية القرن الثّاني الهجري عندما ألّف "الخليل بن أحمد الفراهيدي" معجمه في اللّغة العربيّة وكتب "سيبويه" توصيفه النّحوي للّغة، وكلاهما عملا ودرّسا في البصرة المدينة المبنيّة حديثا آنذاك.

ربّما حصلت نشاطات مبكّرة في علم النّحو في الكوفة المدينة المنافسة للبصرة، أو في مدن أخرى مثل دمشق ومكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة، وبعد انتشار كتاب سيبويه "الكتاب" أخذ يهيمن على ميدان النّحو نحويون آخرون من البصرة، ولكن مركز دراساتهم النّحويّة قد تحوّل من البصرة إلى بغداد التي أسّسها الخلفاء العباسيون عام 144هـ على ضفاف نهر دجلة لتكون العاصمة الجديدة للخلافة الأساسيّة.

ويُعرف من أدبيات التّراجم والسّير أسماء ما يزيد على (4500) نحوي ومعجمي كانوا ناشطين بين عام 183هـ و 905هـ. وكان المعيار الوحيد لإدخال النّحوي في معاجم التّراجم والسّير هو إذا قام بتدريس النّصوص النّحوية لتلاميذه. ولم يكن تعليم النّحو مهنة في المجتمع الإسلامي: وكان

[1] – ينظر ابن خلدون: المقدمة، طبعة منقحة، مكتبة التوثيق والدراسات في دار الفكر، بيروت، ط1، 2004م، ص616.

على معظم النّحويين أنْ يعملوا بوظائف مثل: القضاة والورّاقين والنسّاخين أو أيّة وظيفة أخرى لغرض كسب الرّزق. ولا يزيد معظم النّحويين الذين ورد ذكرهم في المصادر عن كونهم أسماء فقط بالنّسبة لنا، وكذلك عناوين مؤلّفاتهم، ولكنّ عدداً كبيراً من المؤلّفات المهمّة حفظت من الضّياع، ويمكن إعادة تركيب تاريخ هذا العلم بدرجة من الدّقّة.

وقد قامت محاولات عدّة لربط أصل النّحو العربي بالتّراث الأجنبي، أنّه في القرن الثّالث الهجري أدّت ترجمة مؤلّفات المنطق الإغريقي إلى تدفّق المصطلحات المنطقيّة إلى النّحو العربي، أمّا ما يتعلّق بالفترة التكوينيّة للتّراث اللّغوي العربي، فإنّ هناك ادّعاءات أنّ المؤلّفات الأولى تُبيّن وجود بعض ملامح التّأثير الأجنبي (الإغريقي والسّرياني)، خاصّة فيما يتعلّق بتصنيف أقسام الكلام وفي مصطلحات الأصوات الصّائتة والعلامات الإعرابيّة، مع ذلك فإنّ التّراث اللّغوي العربي- في تطوّره أشواطا أبعد- بقي حاليا وبشكل لافت للنّظر من أيّ تأثير أجنبي، ونتيجة لذلك يعمل النّحويون العرب ضمن نظام الفكر اللّغوي يختلف من نواح كثيرة عن الطّريقة التي يحلّل بها العلماء الغربيون ظاهرة اللّغة.

إنّ دراسة هذا التّراث جديرة بالاهتمام لأسباب عدّة. في المقام الأوّل، كانت المعرفة التي امتلكها العلماء العرب عن لغتهم الخاصّة بهم أرفع منزلة بشكل كبير من تلك التي لدينا حيث إنّ التّحليل المتأنِيّ لأفكارهم يسهم في فهمنا نحن لبنية اللّغة العربيّة الفصحى.

يعود الفضل في معرفتنا للكلمات الكثيرة والشّواهد الشّعرية والظّواهر النّحوية إلى مؤلّفات علماء النّحو. فضلاً عن ذلك، فإنّ المتخصّصين بالتّاريخ العام لعلم اللّغة ينتفعون من اطّلاعهم على المنهج الخاص بدراسة لغة تختلف عن إطار العمل الغربي المألوف، ونستفيد من التباين بين النّظامين في توضيح خصائص كلّ تراث، وبذلك نستحثّ أفكاراً جديدة عن تاريخ علم اللّغة (اللّسانيات).

تظهر التّفاسير الأولى **للقرآن الكريم** (القرن 2هـ) بدايات الفكر اللّغوي في العالم الإسلامي وربطها بالمناهج والوسائل التّأويليّة المستخدمة في التّفسير، وتشكّل العلاقة بين التّفسير والنّحو وسيلة للفهم والشّرح، وإنّ ملحوظات "الخليل" الخاصّة بالبنية الصّوتية للّغة العربيّة التي وردت في مقدّمة معجمه المشهور "كتاب العين" –وهو أول معجم باللّغة العربيّة– شكّلت الأساس لجميع الجهود المعجميّة باللّغة العربيّة.

أمّا "سيبويه" وهو مؤلّف "الكتاب" (المتوفى سنة 176هـ) الذي يعدّ أوّل تحليل شامل لبنية اللّغة في التّراث العربي. وبقي النّموذج والمصدر على مرّ العصور.

بعد تقديم المنطق الإغريقي والفلسفة الإغريقيّة إلى العالم العربي في القرن الثّالث الهجري، أصبح الجدل بين الفلاسفة والنّحويين عن العلاقة بين اللّغة والفكر أمراً لا مناص منه، إلّا أنّ المناظرة التي تدور بين المنطقيّ والنحويّ عن مفهوم المعنى قد لخّصت التّصادم بين العلمين (المنطق والنّحو)، إنّ هذه المجابهة مع المنطق الإغريقي أثّرت بشكل عميق في تطوّر الفكر الإسلامي بشكل عام ولم تخفق في التّأثير في النّحويين كذلك، برغم معارضتهم ادّعاءات المنطقيين. و إنّ واحدًا من المؤلّفين المتميّزين بالأصالة من القرن الرّابع الهجري – وهو "الزجّاجي"– ناقش المستويات المختلفة التي تصاغ فيها التّفسيرات اللّغوية.وقد مثل تمييزه بين المستوى التّعليمي والقياسي والتّأمّلي في التّعليل اللّغوي واحدة من المحاولات القليلة في التّراث العربي لصياغة نظريّة واضحة في علم اللّغة[1].

إنّ استبعاد الفلسفة والمنطق من مجال علم النّحو لم يُثْن الفلاسفة عن التوسّع في أفكارهم الخاصّة باللّغة والفكر في شروحهم للمؤلّفات الإغريقيّة؛ كأراء "الفارابي" في العلاقة بين اللّغة والفكر وفي النّحو الفلسفي، معتمدا على الشروحات لكتابات "أرسطو". حيث أنّ مجموعة من العلماء يشغلون مكانة خاصّة في تطوير الفكر العربي في مجال اللّغة. فقد ألّف "إخوان الصفاء وخلان الوفاء"

[1] – ينظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت،ط3، 1979م، ص19.

للقرن الرّابع الهجري موسوعة مزجوا فيها الحكمة والمعارف الإسلاميّة مع اليونانيّة، ويتناول أحد الأبواب في هذه الموسوعة دراسة الأصوات الطّبيعيّة وموقعها من اللّغة، وبذلك يعرض نظرية أصيلة جدًّا في الأصوات والتّواصل.

من القرن الثّالث الهجري وما بعده بدأ بعض النّحويين العرب – تحت تأثير الأفكار الجديدة التي جلبت من الفلسفة الإغريقيّة والذين ينتمون إلى المذهب المعتزلي في علم الكلام_ يشغلون أنفسهم بمسألة أصل اللّغة. فالعلماء الذين يتبنّون مبدأ "أنّ اللّغة وحي" تقدّموا بنظريّة الأصل الإلـهي للّغة، بينما عزا "العقلانيون"– الذين يؤمنون أنّ اللّغة وضع واصطلاح–، ولأعمال "ابن جنّي" (المتوفي سنة 392هـ) نظريتان في السّياقين الدّيني واللّغوي[1].

على الرّغم من أنّ توجّه جميع النّحويين نحو الصّيغ الشّكليّة والنّحويّة، إلّا أنّ بعض النّحويين طالبوا بضمّ الاعتبارات الدّلالية و البراغماتيّة إلى النّظريّة اللّغوية، ويُعَدُّ "الجرجاني" و"السكّاكي" (القرن الخامس) من أهمّ مناصري هذا الاتّجاه الذي أصبح له تأثيرات بعيدة المدى في التّطوّرات المتأخّرة في النّحو العربي.

منذ القرن الرابع الهجري وما بعده أصبحت اللّغة وعلم اللّغة مسألة مهمّة في دراسة الصّلة الوثيقة للّغة، ضمن مجال علم أصول الفقه. وقد حاول المؤلّفون – معتمدين على آراء المعتزلة في اللّغة وكونها نظاماً اصطلاحياً وضعياً – أنّ يحدّدوا العلاقة بين الإشارة اللّغوية وما تدلّ عليه، ويتطرّق "الرازي" (القرن الرابع هـ) – مفسّر **القرآن الكريم** – في خلاصته الوافية لهذا العلم، إلى بعض من مبادئ هذا العلم[2].

[1] – ينظر ابن جني: الخصائص، تحقيق محمّد علي النجار، ج1، ص72– 76.

[2] – ينظر الرازي: المحصول في علم أصول الفقه، تح: طه جابر فياض العلواني، دن الرياض، د.ط، 1979م، ج1 ص(233–271).

لم يَبْق جميع العلماء ضمن إطار العمل العام لنظريات النّحو العربي، فقد رفض "ابن مضاء" – النّحوي الأندلسي – (القرن السّادس الهجري) بسبب معتقداته الكلاميّة البنية العقلانيّة برمّتها في النّظريّة اللّغويّة العربيّة، وبيّن بالتّفصيل أنّ الأطر النّظريّة عند النّحويين لم تكن ضروريّة. ولم يلحظ نقده أحد في التّراث العربي، بيْد أنّه في العصور الحديثة استخدمت محاولته لتحرير النّحو من النّظريّة بمثابة دعوة إلى تحديث التّعليم اللّغوي في مصر[1].

رأينا آنفا أنّ الفتوحات العربيّة في القرن الأوّل الهجري أثّرت بشكل عميق في تطوّر اللّغة العربيّة، فإنّ الاختلاف بين اللّغة الفصحى واللّهجة العاميّة كان الدّافع الرّئيس لظهور النّحو بصفته مجالاً علميا مستقلّا. و لم يُبدِ معظم النّحويين اهتماما في أنواع اللّهجة العامّيّة من اللّغة وركّزوا كلّيّا على اللّغة الفصحى، متجاهلين لغة العامّة من الناس.

نتيجة لذلك لا يوجد أثر للمنهج ذي البعد التّاريخي في دراسة اللّغة: وقد تصرّف النّحويون كأنْ لم يكن هناك أيّ تطوّر في اللّغة العربيّة، وبقي الأمر على حاله في جميع العصور، لذلك علينا أنْ نلتفت إلى مؤلّفين خارج ميدان علم اللّغة لنحصل على تقييم للموقف اللّغوي والتّطوّر ذي البعد التّاريخي، وقد طوّر "ابن خلدون" – المؤرّخ المعروف– (القرن الثّامن الهجري) في كتابه "المقدّمة" نظريّة في تطوّر المجتمع الإنساني، وأيضا في تطوّر اللّغة، وكذلك في المقتطفات المقتبسة لأصل "الفساد في اللّغة" فضلا عن ظهور النّحو لكونه سلاحا ضدّ التّغيّر اللّغوي[2].

بصورة عامّة لم يشغل النّحويون العرب أنفسهم بأيّة لغة من اللّغات الأخرى، و مردّ ذلك إلى انعدام اهتمامهم في التّطوّر ذي البعد التّاريخي من ناحية ، و كذلك أيضا إلى ازدرائهم اللّغات الأخرى سوى اللّغة العربية. وقد وقفوا موقفا مختلفا في حالة أولئك النّحويين العبرانيين الذين كتبوا

[1] – ينظر ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دن، القاهرة، دط، 1982م، ص76– 78.

[2] – ينظر ابن خلدون: المقدمة، ص616.

باللّغة العربية . و كانوا مهتمّين بالعلاقة بين اللّغات ، العربيّة و العبريّة و الآراميّة و بدأوا أوّل نحو مقارن للّغات السامية.

يوجد عالم واحد بين النّحويين العرب استطاع أن يخرج عن احتكار اللّغة العربيّة كونها موضوع البحث. فقد كتب "أبو حيان الأندلسي" (المتوفي سنة 745هـ) توصيفات نحويّة للّغة التركّية والمغوليّة والحبشيّة مستخدما نموذج النّحو العربي في تحليل هذه اللّغات[1].

I–الخليل والمعجم العربي:(كتاب العين).

أوّل معجم في اللّغة العربيّة وهو "كتاب العين" ذائع الصِّيت، وينسب هذا المعجم عادة إلى النّحوي المعروف "الخليل بن أحمد"*، إنّ التّطوّر في الطّريقة المعجميّة يتّضح في ما يُروى عنه ولا يرويه هو نفسه. وأنّ تأليف "الخليل" لهذا المعجم كان موضع شكّ في العصور الأولى على الرّغم من أنّ الجميع كانوا مقتنعين بارتباط اسم "الخليل" بكتاب العين، والخليل هو واحد من الشّخصيات المشهورة في التّراث اللّغوي العربي، ويأتي بعده "سيبويه" في مدى شهرته،ولا يسند إليه شرف اختراع علم المعاجم وحسب، بل وعلم الموسيقى والعروض ويُعدّ معلّم "سيبويه" الرّئيس[2].

---

[1] – ينظر أبو حيان : كتاب الإدراك للسان الأتراك، تح: أحمد جعفر أوغلو، المطبعة العامرة، دط، استانبول، 1309هـ ص120- 121.

*– ولد الخليل في عُمَان سنة 100هـ في القبيلة العربية "أزد عمان"، ويقال له الفراهيدي نسبة إلى واحد من أجداده وكان اسمه "فرهود" ويعني شبل الأسد. وكان من التابعين ويذكر عنه أنه كان مؤمنا ورعًا مع ميله إلى الزهد. وقد وفد إلى البصرة وهو صغير– وكانت آنذاك مركزا للدراسات النحوية – حيث درس النحو والموسيقى والشعر والشريعة الإسلامية. ولعلّ الإنجاز الذي يذكره من ترجم له غالبا هو اختراع نظام العروض الذي أمكن بواسطته تقطيع قصائد الشعر الجاهلي، ويقال إنّه تمكن من ذلك لأنّه سمع حدّادا يضرب قطعة من حديد بنمط إيقاعي، توفي سنة 170هـ نتيجة لأبحاثه العلمية حيث دخل المسجد ذات يوم وهو يتأمل في مسألة علمية فاصطدم بعمود ومات، ويَنسبُ إليه كتاب سيرته رسائل عن القافية والعروض والعلامات الموسيقية والعلامات الصوتية، ولكن باستثناء كتاب "العين" لم يصلنا أي من كتبه الأخرى.

[2] – ينظر ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م، ج1، ص342.

لعلّ واحدا من أسباب شهرته في تاريخ النّحو العربي تلك الصلة الوثيقة صلته العلميّة وربّما كان هو المعلّم الحقيقي الوحيد الذي حظِي به "سيبويه"، وقد ورد اسمه صريحا في كتاب "سيبويه" مئات المرّات. وإذا صدّقنا كتّاب سيرته فإنّ "سيبويه" كان يعني "الخليل" كلما ذكر عبارة "سألته" من غير ذكر اسم صريح، وليس هناك ضمان مطلق بأنّ الآراء التي ينسبها "سيبويه" إلى معلّمه هي فعلا كذلك قوّة جديدة.

بسبب الابتكارات التي أدخلها "سيبويه" في النّحو العربي ربّما نكون متأكّدين إلى حدّ ما أنّها لم تكن بالضرورة متطابقة مع آراء "الخليل". وفي الواقع، نحن نعلم من دلائل قليلة أخرى أنّه في بعض النّواحي – في الأقلّ – نجد نظريات "الخليل" و مصطلحاته اختلفت عن تلك التي اعتمدها تلميذه. وهذا يعني إمّا أنّ "سيبويه" قد غيّر في المقولات التي نقلها عن معلّمه أو أنّ الخليل نفسه طوّر في وقت لاحق آراء تصل "سيبويه".

قد نفترض بشكل عام– في أقلّ تقدير– أنّ الخليل كان نشيطا في المجالات التي ذكره فيها "سيبويه". ولكنْ من الغرابة بمكان أنّ الخليل لم يشر إليه إطلاقًا في القسم الخاص بعلم الصّوت والأصوات اللّغوية في نهاية "الكتاب"، لذلك ربّما لم يحضر "سيبويه" درس "الخليل" في هذين الموضوعين.

كانت الأجيال اللاحقة تتذكّر "الخليل" قبل كلّ شيء لكونه مخترع العروض وعلم المعاجم. ويقترن اسمه – في مجال علم المعاجم– بأوّل معجم حقيقي في التّراث العربي وهو كتاب العين. وقبل ظهور كتاب العين كان مفسرو **القرآن الكريم** مهتمّين تلقائيا بمفردات **القرآن الكريم**؛ وقد بدأ بعض المفسّرين وفقهاء اللّغة يجمعون قوائم الكلمات التي تضمّ الكلمات المهمّة أو الصّعبة في النّصّ **القرآني**

أو الأحاديث النّبويّة الشّريفة. بينما شرع علماء آخرون بجمع مفردات الأعراب التي بدأ ينالها الإهمال ولكنّها لا غنى عنها في فهم الشّعر الجاهلي[1].

قد تمّ ترتيب بعض هذه المفردات على وفق المواضيع: ولم يبق من هذه المسارد إلّا القليل، إذْ تحتوي على أسماء الحصان والجمل والإنسان وتوجد العشرات من الرّسائل المشابهة المعروفة لدينا الآن. وتبدو المفردة النموذجية الدّاخلية في هذه المسارد كما يأتي (المسرد الآتي يتعلّق بمصطلحات النّخيل والكروم وينسب إلى "الأصمعي" المتوفي سنة 216هـ ويعدّ من أوائل المعجميين العرب).

«من صغار النّخل الجثيث وهو أوّل ما يطلع من أمّه. وهو الوديُّ والهراء، والفسيل وإذا كانت الفسيلة في الجذع ولم تكن مستأرضة فهو خَسِيسِ النخل والعرب تسميها الراكب فإذا قلعت الوَديّة من أمّها بكَرَ بها قِيل وَديّةٌ مُنعلةٌ، فإذا غَرَسها حَفَر لها بِئرا فَغَرسها ثم كَبَسَ حولها بِتَرنوقِ المِسِيلِ والدِّمْنِ فتلك البِئرُ الفَقِير. يُقال: فَقَرنا للوَديّه تفقيراً والأشأ من صِغارِ النَّخْلِ».[2]كان التّأكيد في مثل تلك الرّسائل على المعرفة المتوارثة لدى الأعراب وعباراتهم واعداتهم وأمثالهم وأشعارهم. وكان المعجميون يبدون اهتماما خاصّا بالمصطلحات المبهمة.

قد اعتمد كتاب العين مفهوما مختلفا بشكل جذري في علم المعاجم طالما أنّه يهدف إلى جمع جذور المفردات جميعها في اللّغة وليس فقط تدوين الكلمات النّادرة من شعر الأعراب. وهذا يُعدُّ في حدِّ ذاته خروجاً على الأعراف. بيْد أنّ ترتيب هذه الكلمات في كتاب العين لافت للنّظر. وفي المقام الأوّل، نجد أنّ هذه المفردات مرتّبة على وقف التّبديلات في جذورها. وفي اللّغة العربيّة –كما في اللّغات السّاميّة الأخرى– تحمل الأصوات الصّامتة الثّقل الدّلالي بينما توفّر الأصوات الصّائتة والأصوات الصّامتة المساعدة على المعلومات الخاصّة بعلم الصّرف الاشتقاقي والإعرابي[3].

[1] – ينظر: السيوطي المزهر ، ج2، ص301.

[2] – الأصمعي : كتاب النخل والكرم، تح: أوغست هافنز ولويس شيخو، دن، بيروت، ط2، 1914م، ص64- 65.

[3]– site web: www.ufc.dz

هكذا .. فمثلا نجد الجذر (ك- ت- ب) ينتج المفردات مثل (كَتَبَ، يَكْتُبُ، كُتِبَ، يُكْتَبُ، كَاتِبٌ، مَكْتُوب، كِتابٌ وجمعها كُتُبٌ، مُكاتبة، أَكْتَبَ، استكْتبَ، تَكَاتَبَ، مَكْتَبَة، وهكذا...) وتحمل الجذور الخاصّة بالأصوات الصّامتة (ك- ت- ب) فكرة الكتابة في جميع هذه المفردات، بينما تُبيِّن الأصوات الصّامتة المساعدة الملحقة بالكلمة مثل الجذور (م- ت- ي) الفئات الصّرفية لتلك الكلمات. ولكي يمثّل النّحويّون وزن الكلمة استخدموا وسيلة الرّموز حيث يشير حرف (الفاء) إلى الجذر الأوّل من الكلمة، ويشير حرف (العين) إلى الجذر الثّاني، وحرف (اللام) إلى الجذر الثّالث: فمثلا نجد أنّ وزن الكلمة مكتبة هو (مَفْعَلَة) ووزن استكتب هو (اسْتَفْعلَ) وهكذا.

-طريقة الخليل في ترتيب الكلمات:

تقوم طريقة الخليل على تجميع المفردات أوّلا على شكل جذور ثم تجمع الكلمات المشتقَّة جميعاً من الجذر (ك- ت- ب)[1].و لكن يتمّ بعد ذلك تجميع الجذور التي تحتوي هذه الأصوات الصّامتة جميعًا حسب تسلسل هرمي متصاعد. فيدخل الجذر (ك- ت- ب) في باب واحد مع الجذور الأخرى (ك- ب- ت، ب- ك- ت، ت- ب- ك، ب- ت- ك) وعلى الرّغم من التّأكيد في مقدّمة المعجم أنّ إيجاد الكلمة سهل يسير، إلّا أنّ ترتيب المفردات مرهق، ولو أنّه يعدُّ خطوة متقدّمة بالمقارنة مع ترتيب الكلمات في المسارد التي اتّبعت ترتيب النّصّ الذي تفسّره أو التي رتّبت الكلمات حسب المجال الدّلالي. ونجد من المتعذّر جدّا العثور على الكلمة في المعاجم التي تعتمد مثل هذه الطّرق، ما لم يكن الباحث يقرأ في نصّ معيّن، أمّا في كتاب "العين" فيوجد مبدأ للتّرتيب في الأقلّ ولو أنّ هذا لا يعني أنّ باستطاعة القارئ أنْ يعرف مسبّقا أيْن يمكن أنْ يجد الكلمة بالضّبط.

Plate- forme d'enseignement: www.efad.ufc.dz,14/11/2021,9:13

[1] - ينظر كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،دط، 2005م، ص338- 339- 340- 341.

ولا توجد أدنى إشارة إلى أنّ طريقة الخليل كان يقصد منها أنْ تعكس وحدة دلالية عالية بين الجذور المستبدلة على الرّغم من أنّ بعض النّحويين المتأخّرين فتّشوا عن مثل هذه المعاني المشتركة[1].

الميزة الثّانية الجديرة بالملاحظة في طريقة ترتيب الخليل، هي ترتيب الأصوات الصّامتة. لم يستخدم الخليل التّرتيب الهجائي المعتاد في حروف الهجاء باللّغة العربيّة، بل اعتمد معيارا صوتيا وبدأ بالأصوات الصّامتة الحنجريّة، ثم الحلقية وهكذا إلى أنْ وصل إلى الأصوات الثّنائيّة الشّفويّة، والسّبب الذي يذكره في استخدام هذا التّرتيب هو تردّده أنْ يبدأ بحرف "الألف" لأنّه صوت صامت ضعيف. وفي الواقع يتمتّع حرف (ألف) في النّظريّة الصّوتيّة في النّحو العربي بمكانة خاصة: فهو صوت مُنزلِق مثل /ي/، / و/ ولكنّه يختلف عن هذين الحرفين لأنّه لا يتحقّق على المستوى الصّوتي، وهو بمثابة حرف صوتي مجرّد، أمّا الأصوات الصّائتة الممدودة التي نميّزها في اللّغة العربيّة فهي لا تحظى باعتراف النّحويين العرب لأنّهم ينظرون إلى الصّوت الصّائت الممدود من حيث كونه تشكيلة من صوت صائت وصوت مُنزلِق مثل (/ و/، / ي/، / أ/) فيصبح لدينا(/ أو/،/ إي/،/ آ/). والفرق الوحيد بين(/ و/، / ي/) من ناحية و"ألف" من ناحية أخرى هو أنّ الألف إمّا أن يتلاشى على المستوى الصوتي أو يتحقّق صوتياً في صيغة الهمزة أو في صيغة واحدة من الصّوتين المنزلقين الآخرين. وقد سادت الفكرة –وهي خاطئة أحيانا– أنّ تحليل النّحويين يقوم على الحروف العربيّة التي توضّح فقط الأصوات الصّائتة المقصورة وتعبّر عن الأصوات الصّائتة الممدودة بالحروف الثّلاثة (/ و/، / ي/، / أ/). بيْد أنّ بنية اللّغة — وليست الحروف العربية– هي التي قادت النّحويين إلى هذا التّحليل[2].

[1] – ينظر ابن جني، الخصائص: تحقيق محمّد على النجّار ج1، ص186– 187– 188.

[2] – ينظر بوهاس– جيوم– كولوغلي (Bohass-Guillaume-cologli): التراث اللغوي العربي، تر: محمّد حسن عبد العزيز، د. كمال شاهين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط2، 2012م، ص118– 119.

ربّما كان اعتماد "الخليل" ترتيبا صوتيا جديداً للأصوات الصّامتة اختراعا عفويا. وقد يعتقد بعضهم أحيانا أنّه استعار لهذا التّرتيب نموذجا على غرار حروف الهجاء، التي تبدأ بالأصوات الحلقية ثم تنتقل إلى الأصوات الشّفوية. ولكن ليس من الضّروري افتراض وجود نموذج أعجمي (أجنبي).

أوّلا إذا ما اعتمد التّرتيب الصّوتي يبرُز خياران فقط: إمّا من الحلق إلى الشّفتين أو بالعكس، وهكذا تكون هناك فرصة متساوية لأيّ من التّرتيبين لكي يُعتمد. وقد يقول القائل إنّ طريقة البدء من الحلق مقبولة أكثر طالما أنّه المكان الذي يبدأ فيه النّطق. إنّ معظم الأمثلة التي أوردت على تأثير اللّغة الهنديّة ظهرت أنّها موضوعة (زائفة)، لذلك لا ضير في أنْ نستنتج أنّ اعتماد "الخليل" للتّرتيب الصّوتي كان — في الواقع- تطويرا مستقلاً بذاته وقد لحظنا آنفا أنّ تأليف "الخليل" "كتاب العين" قد تعرّض للتّشكيك في العصور الأولى. و قد ذكر اسم تلميذه "اللّيث بن المظفّر" أحيانا كثيرة على أنّه المؤلّف الحقيقي. وقد عَدّ المعجمي الأزهري في مقدمته لكتاب "تهذيب اللّغة"، اللّيث من بين المعجميين الذين لا يعتدّ بهم ،محذرا القرّاء.

«ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب "العين"، فأحبّ اللّيثُ أنْ ينفِّق الكتاب كلَّه فسمّى لسانه الخليل، فإذا رأيت في الكتاب "سألت الخليل بن أحمد"، أو "أخبرني الخليل بن أحمد" فإنّه يعني الخليل نفسه، وإذا قال :"قال الخليل" فإنما يعني لسان نفسه. قال: وإنّما وقع الاضطراب في الكتاب من قِبَلَ "خليل اللّيث"، قلت: وقد قرأت كتاب "العين" غير مرّة وتصفّحته تارة بعد تارة، وعُنيتُ بتتبّع ما صُحِّف وغُيِّر منه، فأخرجته في مواقعه من الكتاب وأخبرت بوجه الصّحّة فيه، وبيّنت وجه الخطأ»[1].

-اللّيث بن المظفّر محقّق كتاب العين:

ربّما كان عزو كتاب العين إلى واحد من تلاميذ الخليل — في التّراث اللّغوي المتأخّر- بمثابة استراتيجيّة لإلقاء اللّوم على شخص آخر بسبب الأخطاء الكبيرة والسّقطات الواضحة في هذا

[1] – الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق: محمّد عوض، دار إحياء النراث العربي، بيروت،ط1 ، 2001، ج1، ص28- 29.

المعجم. وبدلا من إلقاء المسؤوليّة كاملة على الخليل نفسه، فقد أشيع تفاديًا للحرج أنّه كتب أجزاء من الكتاب فقط. و قد ظهر اسم "اللّيث بن المظفّر" في الواقع في جميع الروايات الخاصّة بكتاب العين، ولو لم يكن هو الذي ألّف الكتاب بأكمله فعلا، فهو في الأقلّ ينظر إليه كونه المحقّق الذي أضفى على الكتاب حلّته النهائيّة.

لكي نعطي فكرة عن ترتيب كتاب العين سنقتبس مثالا واحدا وهو الجذر (ع- ش- ق). ويذكر هذا الجذر في القسم الخاص بالأصوات الصّامتة /ع/، /ق/،/ش/ مع الجذور الأخرى (ق- ع- ش) و(ق- ش- ع) و(ش- ق- ع).

«عشق:

عَشِقَها عِشقًا والاسم العِشق، قال "رؤبة":

فعفَّ عن إسرارها بعد العَسق .·. ولم يُضعها بين فِرك وعَشقِ

وفُلانٌ عَشِيقُ فُلانة، فُلانةُ عشيقتُه، وهؤلاءِ عُشَاق وعَشَاشِقُ فُلانةٍ»[1].

تتضمّن المعلومات التي يقدّمها كتاب العين عادة بعض الاشتقاقات للجذر، وتوضَّح أحيانا باقتباس من قصيدة أو من «**القرآن الكريم**» حيث يرِد ذكر الكلمة كونه موضوع النقاش، وكان القصد من المعجم شمول جميع الجذور الحاصلة من ربط جذور الكلمة وليس بالضّرورة جميع الكلمات المشتقّة من هذه الجذور، وكان يفترض أنّ الكلمات الشّائعة معروفة لدى المتكلّم باللّغة العربيّة، لذلك اعتقد مؤلّف المعجم بانعدام الحاجة إلى التّفصيل في تلك الكلمات. و لعلّ التّمييز الرّئيس هو بين الجذور المستعملة وتلك المهملة (أيْ التي لم تعد موجودة في اللّغة العربيّة). وعندما تذكر الكلمات المشتقّة من الجذر، فإنّ ذلك يخدم فقط غرض إيضاح أنّ الجذر موجود فعلا في اللّغة.

[1] – الخليل: كتاب العين، تح: د.مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار ومكتبة الهلال، لبنان، دط،2010م، ص124.

-معجم تهذيب اللغة للأزهري:

لقد أصبحت الرّغبة لدى مؤلّفي المعاجم المتأخّرين أكثر وضوحا بشكل مضطرد في شمول جميع الكلمات العربيّة. فقاموا غالبا بنسخ جميع المعلومات المتوفّرة في المعاجم الأولى ثم أضافوا ملحوظاتهم على الكلمات النّادرة التي عثروا عليها في مصادر أخرى. وبهذه الطّريقة أخذت القواميس تتوسّع باستمرار. و نجد مادّة (ع- ش- ق) في معجم "تهذيب اللغة" "للأزهري" (المتوفي سنة 370هـ)[1]. أكبر بكثير منها في كتاب العين.

نجدها بالفصل الخاصّ بالأصوات الصّامتة /ع/، /ق/،/ ش/ الذي يتضمّن الجذور نفسها التي عرضها كتاب العين تحت هذا العنوان مع إضافة جذرين هما (ع، ق، ش) و(ش، ق، ع).

«عشق: سُئل "أبو العباس أحمد بن يحي" عن الحبّ والعِشق أيّهما أحمد؟ فقال: الحبّ؛ لأنّ العشق فيه إفراط، قال: وقال "ابن الأعرابي": العُشُق المصلحون غروسِ الرّياحين ومُسوُّوها. قال: والعُشق من الإبل الذي يلزم طَروقته ولا يحنّ إلى غيرها. قال: والعَشَق: اللبلابُ، واحدتها عَشقَةٌ:الأراك أيضا.قال:وسمي العاشق عاشقاً لأنه يذبُل من شدّة الهوى كما تذبل العَشقَة إذا قطعت.

قال "أبو عبيد":امرأة عاشقٌ بغير هاء، ورجل عاشقٌ مثله. قلت: والعرب حذفت الهاء من نعت المرأة من حروف كثيرة. منها قولهم: "تحسبها حمقاء و هي باخس". ويقولون امرأة بالغ، إذا أدركت. و يقولون للأمة خادم، والرجل كذلك في هذه الحروف.

وقال الليث: يقال عَشِقَ يعشِق عِشقاً. قال: و العَشِق المصدر والعِشق الاسم. وقال رؤبة:يصف العير والأتان: ولم يُضعها بين فِركٍ وعَشَق.»[2]

[1] – ينظر الأزهري: هو محمّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفي: 370هـ)، مقدمة كتاب تهذيب اللغة.

[2] -المصدر نفسه ،ص118.

-مدى تطوّر المعاجم بين الخليل والأزهري:

تبيّن هذه المادّة اللغوية مدى تطوّر صناعة المعاجم في المئتي سنة التي تفصل بين "الخليل" و"الأزهري"، حيث توافرت المصادر بكثرة فضلا عن محاولات تأهيل المفردات وذكر الاقتباسات من العلماء الأعلام، كما هناك متّسع لنقد المعاجم الأولى، وفي الاقتباسات من العلماء الأعلام، كما كان هناك متّسع لنقد المعاجم الأولى،وفي الاقتباس في أعلاه نرى أنّ المقطوعة المأخوذة من كتاب العين- التي شكّلت منطلقا لمعالجة الأزهري لمادة (ع، ش، ق)- تنسبُ إلى اللّيث لأنّ الأزهري وكما رأينا لا يرغب في إلقاء المسؤولية على "الخليل" لما يعدّه هو أخطاء في النّصّ. "و الأزهري" نفسه يدّعي أنّه كان بمقدوره تجنُّب مثل تلك الأخطاء بسبب مكوثه مجبراً مع جماعة من الأعراب. و يخبرنا في مقدّمة معجمه عن وقوعه في الأسر على يد قبيلة من الأعراب و هم من القرامطة.

«وكنت امتحنت بالإسار سنة عارضتِ القرامطة الحاجَّ بالهبير، وكان القوم الذين وقعتُ في سهمهم عربًا عامّتهم من هوازن، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد بالهبير نشئوا في البادية يتتبّعون مساقط الغيث أيّام النُجع، ويرجعون إلى أعداد المياه، ويرعون النَّعَم ويعيشون بألبانها، ويتكلمون بطباعهم البدويّة وقرائحهم التي اعتادوها، ولا يكاد يقع في منطقهم لحنٌ أو خطأ فاحش. فبقيت في إسارهم دهرا طويلاً. وكنّا نتشتّى الدّهناء، ونتربّع الصَّمَّان، ونتقيَّظ السِّتارين، واستفدت من مخاطبتهم ومحاورة بعضهم بعضًا ألفاظا جمّة ونوادر كثيرة.»[1]

لم يتجاوز الأزهري كتاب العين في ناحية واحدة. وعلى الرّغم من مساوئ طريقة التّرتيب المعتمدة في كتاب العين إلاّ أنّه تمسّك بالتّصريفات الخاصّة بالجذور. أمّا المعجميون الآخرون — من أمثال "ابن دريد" (المتوفي 321هـ) في معجمه "جمهرة اللّغة"- فقد قاموا بتحسين تلك الطّريقة. و نجد أنّ تردّد المعجميين العرب في التخلّي عن طريقة "الخليل" في التّرتيب لافت للنّظر لأنّه ظهرت في

[1] - الأزهري: تهذيب اللغة، مقدمة ج1.

ذلك الوقت طريقة أفضل تعتمد على مبدأ القافية، وقد رتّبت الكلمات أبجديًا على وفق حرف الجذر الأخير، ثمّ الحرف الأوّل والثّاني. ولم تكن بواعث اعتماد التّرتيب حسب القافية واضحة، ربّما أنّ لذلك علاقة بحاجة الشّعراء إلى الكلمات التي من قافية واحدة عندما ينظّمون قصائدهم أو يؤلّفون النّثر المسجوع، أوْ قد يكون مردّ ذلك إلى تأثير انشغال النّحويين الدّائم بالشّعر حيث تكون الأصوات النّهائية في الكلمات أساسيّة للقافيّة. و قد يكون هناك سبب لغويّ حيث إنّ نهاية الكلمات أقلّ تأثيرا في اللّغة العربيّة بالإضافات الصّرفية من بداياتها.

-الجوهري و معجمه تاج اللّغة و صحاح العربيّة:

قد أدخل النّحوي المشهور الجوهري (المتوفي قبل سنة 393هجرية) طريقة التّرتيب على القافيّة في معجمه "تاج اللّغة وصحاح العربيّة" المعروف عادة بالصّحاح. ويفخر الجوهري –وهو تلميذ النّحوي المعروف "بالسّيرافي"[1]– بأنّ طريقته لم يسبق إليها أحد وأنّ ابتكاراته سهّلت كثيرا البحث في معجمه. وفضلا عن طريقته الجديدة في التّرتيب، فقد اعتمد أيضا طريقة ليشكّل الأصوات الصّائتة وعلامات الإعراب وذلك بكتابة الأصوات كاملة مع تسميتها.

في التّعبير عن الأوزان الصّرفية بدأ من مبدأ الأوزان الرّئيسة التي لا تحتاج إلى توضيح مفصّل. و عليه كانت الأوزان غير القياسية أو الأقلّ شيوعا فقط بحاجة إلى التّوضيح المسهب فمثلا بالنّسبة لاسم الفعل يعدّ الوزن "فَعْل" رئيسا، ويوصف الوزن فَعَلَ بعبارة "مُحرّك" ويظهر الجذر (ع- ش- ق) في الفصل الخاصّ بحرف "القاف" ويبدو كالآتي:

«عشق: العِشق: فَرط الحبّ، وقد عَشِقَه عِشقًا، مثال عَلِمَه عِلمًا وعَشَقًا أيضا، عن الفرّاء. قال رؤبة: (الرّجز) "ولم يُضِعها بين فِزْكٍ وعَشَق" وقال ابن السَرَّاج: إنَّما حرَّكه ضرورةً، ولم يحرّكه بالكسر إتباعا للعين، كأنّه كره الجمعَ بين كسرتين، لأنّ هذا عزيز في الأسماء. ورجلٌ عِشِّيق، مثال فِسِّيق، أي

[1] – ينظر أبو حيان التوحيدي: كتاب الإمتاع والمؤانسة، ص90- 91- 92- 93- 94.

كثير العِشق، عن يعقوب، والتَعشُّقُ: تكلّف العِشقِ. قال "الفرّاء": يقولون امرأة مُحبٌّ لزوجها وعاشقٌ.»[1]

–ابن منظور و معجم لسان العرب:

كان نجاح معجم الجوهري باهراً. وقد أصبح الصّحاح عند معظم العلماء مرجعا معجميا من الطراز الأوّل، ولم يبزّه معجم آخر حتى ظهرت المعاجم الكبيرة التي عُدّت نصراً نهائيا لطريقة التّرتيب حسب القافية. وقد عمد مؤلفو هذه المعاجم – بخلاف من سبقوهم الذين كانوا ينحازون بشكل أو بآخر إلى المفردات النادرة والطريفة إلى شمول جميع المفردات. فمثلا "ابن منظور" – المؤلّف المعجمي من شمال إفريقيا المتوفي في سنة 711هـ/ 1311م – هو مؤلّف معجم "لسان العرب" الشّهير. وكانت مصادره الرّئيسة هي المعاجم التي ذكرناها في أعلاه، ويأتي في مقدّمتها "التّهذيب" و"الصّحاح". وقد أضاف إليها بيانات من مؤلّفات أخرى واقتباسات من االشّعر والنّصوص الأخرى فضلا عن ملحوظاته الشّخصيّة الخاصّة. وبلغ المجموع الإجمالي لعدد المواد اللّغوية الدّاخليّة في المعجم ثمانين ألف جذر، ويندرج تحت كلّ جذر جميع الأسماء والأفعال المشتقّة وتُعامل حسب التّرتيب الحرّ. ونجد المادّة ع– ش– ق تحت حرف "القاف"[2].

قد أصبح لسان العرب "لابن منظور" من غير أدنى شكّ أكثر المعاجم شهرة على الإطلاق بين تلك التي كتبت في الوطن العربي: لا تكتمل مكتبة من غيره، وأصبح عدد النّسخ المختصرة والمستخلصات والشّروح والملاحق والمراجعات كبيرا جدًّا. وكانت هناك خطّة أكبر سار عليها في الأصل المؤلّف المعجمي من بلاد فارس "الفيروز آبادي" (المتوفي سنة 817هـ) في معجمه "القاموس المحيط"، وقد أراد "الفيروز آبادي" في البداية أنْ يؤلّف معجما في ستين جزءا يدوِّن فيه اللّغة

[1] – الجوهري: مختار الصحاح، اختصره : عبد القادر الرازي، المطبعة الكلية،ط1، 1329هـ، ج4، ص379.

[2] – ينظر ابن منظور: لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2015م،مادة (عشق)،ج5 ص646.

بأكملها، ولكنّه في النّهاية اقتصر على جزأين فقط، لكنّهما مع ذلك يضمّان عدداً كبيراً بلغ ستّين ألفا من المواد اللّغويّة. و قد استطاع حشو كلّ تلك المواد في حيّز صغير لكونه مقتصداً جدًّا في تعريفاته، ولاعتماده مجموعة من المختصرات في معجمه مثل "م" وتعني "معروف" وتشير إلى الكلمات الشّائعة التي لا تحتاج إلى وصف معجميّ مفصّل، أو "ج" وتعني "جمع". ومازالت بعض هذه المختصرات تستخدم في المعاجم الحديثة باللّغة العربيّة إلى الآن. و أصبح "القاموس" معجما شائعا جداً للاستخدام الخاصّ إلى الحدّ الذي أصبحت فيه كلمة "قاموس" وتعني "المحيط" الكلمة المستعملة اليوم "معجما" باللغة العربيّة.

-مرتضى الزّبيدي و تاج العروس:

كان آخر أعظم مؤلّفي المعاجم هو "مرتضى الزبيدي" (المتوفي سنة 1205هـ/ 1790م) وقد جمع من جميع المعاجم الموجودة ما لا يقل عن 120.000 مادّة لغويّة في معجمه "تاج العروس"، ويعدّ معجمه مع معجمين آخرين من المصادر الرّئيسة في القرن التّاسع عشر عندما حاول الباحثون في الشّرق إحياء الدّراسات العربيّة. فمثلا يحاول معجم "بطرس البستاني" "محيط المحيط" أنْ يعيد إلى الذّاكرة معجم القاموس المحيط "للفيروز آبادي". ويمكن للمرء أنْ يقتفي أثر التّعاريف والأمثلة الواردة في المعاجم الكبرى باللّغة العربيّة عن طريق مؤلّفيها في القرن التّاسع عشر ويلحظها ظاهرة في المعاجم الحديثة في العالم العربي.

-المستشرقون و المعاجم الكبرى:

كما قام المستشرقون الأوائل في الغرب أيضا بنسخ المعاجم الكبرى، وامتدّ ذلك من عهد "جاكوبس جوليوس"(jacobs gulius) (المتوفي سنة 1667م) إلى عهد جيورج فيلهلم فرايتاج"(georg wilhelm friedrich hegel) (المتوفي سنة 1861م) وكلاهما ألّفا معجما باللّغتين العربيّة واللّاتينية. وقد فاق معجم "إدوارد وليم ليْن"(edward william lane)(المتوفّي

سنة 1876م) باللّغتين العربيّة واللّغة الانجليزيّة جميع المعاجم الغربيّة باللّغة العربيّة، مستمدّا بياناته من أفضل المصادر الشّرقية وأغزرها، ويحتوي مجموعة كبيرة جدًّا من المفردات والمعاني التي سقطت من "القاموس" مع إضافات للشّروح المختصرة والنّاقصة وتعليقات نحويّة نقديّة وافيّة وأمثلة من النّثر والشّعر. و قد ألمح "ليْن" في عنوان معجمه بوضوح إلى أنّه يرى في نفسه وريثا للمعاجم الشّرقية في معظم البيانات التي جمعها، بيْد أنّه في الوقت ذاته حاول أنْ يمحّص هذا الكمّ الضّخم من البيانات بفكر ناقد لما توافر لديه من أدوات.

قد عمد إلى إدخال جميع الكلمات القديمة في الكتاب الأوّل، وكذلك المعاني المعروفة الشّائعة لدى المتعلّمين بين العرب، ويحتوي الكتاب الثّاني الكلمات التي يندر ورودها أو غير المعروفة التي لم تظهر في المعاجم الأخرى. وقد أتمَّ الكتاب الأوّل إلى حرف "القاف"، وطبع المعجم في ثمانية أجزاء يضمّ آخرها ملحوظات عن بقيّة حروف الهجاء، وتبدأ مادة (ع- ش- ق) في معجم "ليْن"* معجم إدوارد وليام ليْن عربي انجليزي: عبارة عن ترجمة للمعاجم العربيّة مقتبسة من "العين" و"الصّحاح" و"لسان العرب".

تمثّل هذه الفِقرة سُدُس المادّة اللغويّة الكاملة، إذْ إنّ "ليْن" يعيد إدراج جميع البيانات الواردة في المعاجم العربيّة. و تشير المختصرات التي استخدمها إلى المراجع التي رجع إليها (مثل القاموس المحيط والصّحاح وتاج العروس)، وقد ذكرت معظم مصادره في تاج العروس أو في لسان العرب.

ما زال معجم "ليْن" يُستخدم الآن لكونه واحدًا من الأدوات الأساسيّة في فقه اللّغة العربيّة لأنّه يساعد الدّارسين على التّعرف إلى جميع المراجع العربيّة بنظرة واحدة.

* إدوارد وليم ليْن (edward william lane) : هو مستشرق انجليزي، اشتهر خصوصا بمعجمه الكبير للغة العربية. أقام مدّة بالقاهرة، توفي في 1876م،بوورثينج، المملكة المتحدة.

II–النّحو العربي و سيبويه :

على الرّغم من شهرة "الكتاب" فإنّنا لا نعرف سوى القليل عن حياة سيبويه. ونتناقل الحقائق القليلة التي يرويها كتّاب سيرته عنه على عجالة. وكان اسمه الكامل "أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر". وُلد في مكان ما من بلاد فارس نحو سنة 148هـ ومنح كنيته التي يعرف بها "سيبويه"، التي تعني بالفارسية "رائحة التفاح" حسب ما تذكره بعض المصادر لأنّ رائحته زكيّة. ولم يكن أبوه مسلما وعندما أسلم أصبح مولى للقبيلة العربيّة "بنو الحارث بن كعب". كانت لغته الأمّ الفارسيّة ولم يتخلّص من لكنته الفارسية تماماً. و كانت نيّته أصلا أنْ يدرس الشّريعة الإسلامية عندما وصل البصرة ولكنّه عندما سخر منه بعض العامّة للأخطاء النّحوية التي كان يقع فيها قرّر أنْ يدرس النّحو بدلا من الشّريعة.

قد ذكر الذين ترجموا "لسيبويه" فيما بعد ما يزيد على ستّة أو سبعة من شيوخه. إلّا أنّ المشكلة هي أنّهم يتمنّون أنْ تتطابق سيرته مع النّموذج الذي تذكره كتب السّيرة المتأخّرة التي تضمّنت فِقرة مقحمة عن معلّمي "سيبويه" النّحو. وبناء على ذلك، فقد رُفع كلّ نحوي ذكره "سيبويه" في كتابه إلى مصافّ المعلّمين. وإذا تقفّينا ما في "الكتاب" من أثار "الخليل"، فعلينا أنْ نعترف بأنّ "الخليل بن أحمد" كان معلِّمه الرّئيس، وقد أشار إليه "سيبويه" أكثر من أيّ اسم آخر على الإطلاق[1] ويشير شرح بعض تلك المقتبسات إلى أنّ "سيبويه" كان في تماس مع "الخليل" شخصيا غالبا ما وغالبا ما كان يسأله عن رأيه في المسائل النّحوية. و لا بدَّ أنّه التقى بنحويين آخرين طالما أنّه نقل عنهم آراءهم في الكتاب، ولكن ليس من الواضح إلى أيّ حدّ كان هؤلاء معلّميه فعلا.

يذكر جميع كتّاب السِّير الحقيقيّة التي تقول إنّه غادر البصرة نحو سنة 176هـ ليعود إلى مسقط رأسه حيث توفي بعد ذلك بفترة وجيزة، 180هـ.وربّما وهو في سنته الأربعين، ويربط هؤلاء

[1] – ينظر: الخليل: كتاب العين، ج1، ص47– 48.

الكتّاب بين مغادرته وحادثة وقعت له في قصر الخليفة العباسي في بغداد. وحسب هذه الرواية فإنّ نحويا من الكوفة وهو "الكسائي" (المتوفي سنة 805هـ) قد تحدّى "سيبويه" أنْ يعطي رأيه في مسألة نحويّة صعبة: إذا قلت باللّغة العربية "قد كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزّنبور"، هل تقول "فإذا هو هي" فيكون الضّميران الأوّل والثّاني مرفوعين،أم تقول "فإذا هو إيّاها" فيكون الضّمير الثّاني منصوبا؟ وعندما أعلن" سيبويه"أنّ الخيار الأوّل فقط يمكن أنْ يكون صحيحا، جيء ببعض الأعراب الذين كانوا يقفون عند الباب ولكنّ "الكسائي" قد استمالهم _ فشهدوا أنّ الأعرابي الخالص يقول الخيار الثّاني فقط هو الصّحيح _ وقد جعل هذا الإذلال "سيبويه" يغادر بغداد قاصداً بلده الأصلي فارس ولم يكن في نيّته العودة إلى بغداد ثانية. وليس أمراً مستغرباً أنْ يذكر كتّاب سيرته عدداً قليلا من تلامذته، لأنّه توفي قبل أنْ يتسنّى له الوقت الكافي لتجتمع حوله حلقة من التّلاميذ .

كان "الكتاب" الذي تركه "سيبويه" للأجيال اللّاحقة فريداً من وجوه عدّة: في المقام الأوّل، كان "الكتاب" أوّل وصف متماسك لمنظومة اللّغة العربيّة كاملة. وفي المقام الثّاني، كان واحداً من أوائل الأسفار الحقيقيّة المنشورة _ في أدبيات اللّغة العربيّة _ في أيّ حقل علمي . ولم يكن أمراً معتاداً _ في العصور الأولى للحضارة الإسلاميّة _ أنْ ينشر العلماء تدريساتهم. وعلى الرّغم من أنّ الحضارة العربيّة لم تكن حضارة شفاهيّة حصراً، طالما أنّ معظم العلماء كانوا يسجلّون أفكارهم مكتوبة، إلّا أنّ التّعليم المرتجل كان أمراً مقدّراً بشكل كبير.

قد قام تلامذتهم بتدوين ما يملون عليهم وينشرونه أحيانا، ولكنْ ليس على هيئة كتاب كامل. فقد وصف "سيبويه" _ على أيّة حال _ اللّغة العربيّة في كتاب له بداية ونهاية وفيه إحالات شاملة متداخلة، ولذلك يمكن قراءة "الكتاب" من الغلاف إلى الغلاف. كما يدلّ عنوان "الكتاب"كتاب "سيبويه" على تفرّده وهو يعني السّفر الذي كتبه "سيبويه" .

-نصوص الكتاب و إسهامات "المبرّد":

على الرّغم من مزاياه الفريدة لم يكن "الكتاب" نجاحًا عاجلاً يسيراً.و بعد وفاة "سيبوية" كان الكتاب ذائع الصِّيتِ ولكنّه تعرّض للنّقد على أيدي معاصري "سيبويه". ولم يبلغ كتاب "سيبويه" مكانته المرموقة حتّى بدأ يؤثّر في تأسيس مدرسة البصرة النّحوية، وقد لعب -النّحوي المعروف "المبرّد" (المتوفي سنة 286هـ) فيما بعد -دورا مركزيا في عملية استقبال "الكتاب"، كما أسهم في تثبيت نصوصه المحدّدة. وكان "المبرَّد" تلميذاً لسيبويه.

قد تتلمذ "سيبويه" في البصرة ودرّس فيها، ولكنّه أمضى معظم حياته في بغداد حيث أصبح منافسا للنّحويين الآخرين - وبعضهم من الكوفة - الذين كانت لهم حظوة في البلاط العبّاسي. وقد حاول النّحويون من البصرة أنْ يعزّزوا سمعتهم وذلك بردّ سلالتهم العلميّة إلى الماضي المهيب، فينسبون هذه المآثر في المقام الأوّل إلى المؤسّس الأسطوري لعلم اللّغة العربيّة "أبي الأسود الدّؤلي[1] وفي المقام الثّاني إلى "سيبويه" الذي يوصلونه "بأبي الأسود الدّؤلي" عن طريق سلسلة مستمرّة من العلماء. وفي خضمِّ هذا البحث عن تراث للمدرسة البصريّة فقد اعتلى كتاب "سيبويه" مكانة مرموقة حتى أصبح يعرف بـ "قرآن النحو".

قد رفض المبرَّد عندما كان شاباً – حسب ما ورد في كتب التّراجم- عدداً كبيراً من آراء "سيبويه"، حتّى إنّه ألّف كتاباً بعنوان "الردّ على كتاب سيبويه"، ولكنّه ندم على ذلك فيما بعد وسحب الكتاب (الذي لم يعرف إلّا من خلال نقد كَتَبَه النّحوي المصري "ابن ولّاد"). وبدلا من ذلك كتب المبرَّد كتابا آخر بعنوان "المقتضب" وهو بمثابة نسخة مبسّطة لكتاب "سيبويه" وأكثر يسراً للتلاميذ من "الكتاب"، كما تعهّد بتنقيح كتاب سيبويه، ونتيجة لذلك نجد أنّ جميع النّسخ

[1] -ينظر الأنباري :نزهة الألباء في طبقات الأدباء ،تح ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، دط،1985،ص6.

المخطوطة من الكتاب التي وصلتنا تعتمد بشكل أو بآخر على ذلك التّنقيح لذلك لم ينازع "سيبويه" أحد في سلطته، ويندر جداً أنْ نجد نقداً صريحا لآرائه في كتب النّحو المتأخّرة[1].

-جهود سيبويه:

ما الغرض من كتاب سيبويه؟ لربّما تأثّر "سيبويه" -وهو فارسي- بالفروق الموجودة بين لغته الأمّ ولغة العرب التي تعلّمها لغة ثانية، وربّما دفعه ذلك إلى الكتابة عن بنية اللّغة بطريقة مبتكرة. وهو يسمّي اللّغة التي يصفها "لغة العرب" أو "العربيّة"، ويقصد بالعرب الأعراب الذين يتكلّمون اللّغة الفصحى ولم يتأثّروا – أو تفسد لغتهم – بلغة أهل الحواضر، وكان واضحًا لدى "سيبويه" أنّ اللّغة العربيّة تنحصر فقط في لغة وشعر الأعراب، ويُعدُّ **القرآن الكريم** المثل الأعلى لتلك اللّغة. وربّما كان في الوقت ذاته يدرك أنّه في مدينة مثل البصرة – بأهلها المتعدّدي الألسن واللّهجات- ليس بإمكان الجميع التحدّث باللّغة العربيّة الخالصة. و عندما يشير إلى النّاطقين الأصليين باللّغة العربية فهو يستخدم الضّمير "هم" أو "هم يقولون" أو "هم لا يحبّذون هذا أو ذاك"، كما أنّه يستخدم الضّمير "أنت" عندما يخاطب القارئ "فإذا قلت هذا، فإنك تعني..." "كما في قولك"، ويستخدم الضمير "نحن" أحيانا أخرى: "كما في قولنا". وتعود هذه اللّغة مبدئيا إلى جماعة محدّدة جيدا وهم "الفصحاء" الذين كانت لغتهم العربيّة صحيحة أصلا.

لكنْ من خلال عملية اقتفاء السّمات المثاليّة في هذه اللّغة – وهذا الأمر ليس غريبا في المجتمع الكلامي الذي يشعر بوجود لغتين في آن معا – فإنّه يُنظر إليها كونها اللّغة الأم لجميع أفراد المجتمع الذين تلقّوا قدرا من التّعليم ويحاولون النّطق بلغة سليمة. و هكذا فمن ناحية نجد أنّ مجموعة النّصوص التي استخدمها النّحاة مغلقة لكونها محدّدة بالنّصّ **القرآني** والشّعر الجاهلي، ولكن تَمسَّك

[1] - ينظر لأبي العباس بن محمّد التميمي النحوي: الانتصار لسيبويه على المبرد، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م، ص24- 25- 27- 28.

النّحويون – من ناحية أخرى– بخرافة النّاطقين الأصليين باللّغة والوثوق بحكمهم عليها. و كان هناك –في القرون الأولى من الإسلام– أعراب أمكن الرّكون إليهم بصفة الرّواة. ولكنْ بتعاقب العصور لم يَعُدْ هناك أعراب يتكلّمون اللّغة العربيّة الفصحى وأصبح النّاطق الأصلي والأعرابي الخالص ضرباً من الخيال، على الرّغم من أنّ النّحويين استمرّوا في الحديث عن "لغتهم" أيْ لغة الفصحاء.

طالما أنّ النّاطقين بالعربيّة – من تسميتهم– لا يخطئون إطلاقا، لم يكن الغرض من علم اللّغة معيارياً. و قد كتب النّحويون المتأخّرون أحيانا خاصة في الإقليم الغربي من بلاد الإسلام رسائل عن الأخطاء التي يقع فيها العامّة في محاولاتهم الكتابة باللّغة الفصحى، ولكن لم يُذكر هذا الأمر إطلاقا في الكتب التّعليميّة من علم اللّغة. ولا توجد إشارات في كتب النّحويين إلى الأخطاء الشّائعة، كما لا يوجد وعي بالتّغييرات التي طرأت على اللّغة[1].

لم يكن علم اللّغة العربيّة – مع ذلك – وصفياً خالصاً، ولم يكن كافياً عند النّحويين أمثال "سيبويه" وصف اللّغة ببساطة كما كانت تستخدم وتنطق. وكان هدف النّحويين أكثر طموحاً: طالما أنّ اللّغة جزء من خلق الله تعالى وطالما أنّ اللّغة العربيّة هي اللّغة التي اصطفاها الباري عزّ وجلّ في خاتمة رسالاته إلى البشريّة، فيجب أنْ تكون لغة تامّة ليس فيها انحراف ولا شذوذ، ويجب أنْ يتّضح هذا الكمال في كلّ جزء من اللّغة العربيّة؛ ومن مهام النّحوي التي حدّدها لنفسه أنْ يبني أدقّ التّفاصيل في البنية اللّغوية وأنْ يثبّت أنّ هذه اللّغة منظومة يستقرّ فيها كل عنصر في مكانه الصّحيح، وأنّ كلّ ظاهرة فيها قابلة للتّفسير.

في مرحلة النّحو التي كتب بها "سيبويه"، كانت الشروح غير ناضجة وطارئة. ويكفي أنْ يشير الكاتب إلى تشابه سطحي لشرح العلاقة أو السّلوك اللّغوي المتشابه في عنصرين. فمثلا، يوضّح "سيبويه" أنّ هناك تركيبا لغويا تستخدم فيه فئة من الأفعال بالمعنى نفسه الذي ينجم عن استخدام

[1] – ينظر أبو حيان الأندلسي: كتاب الإدراك للسان الأتراك، المطبعة العامرة، الأستانة ،دط، 1309هـ، ص10.

الاسم "عبد الله فاعل" و"عبد الله يفعل". ويطلق على هذه الفئة من الأفعال "أفعال المضارعة"، ويفسّر حقيقة أنّ الأفعال المضارعة لها ذات النّهايات كما في الاسم في هذا التّركيب المشترك. وفي المرحلة المتأخّرة من هذا العلم ظهرت الحاجة إلى التّفسيرات النّظريّة الأكثر تعقيدا[1].

–مضامين الكتاب:

ليس من السّهل وصف محتويات "الكتاب"، إذْ تختلف طريقة ترتيبها عن تلك المتّبعة في كتب النّحو في تراث المدرسة اللاتينيّة. فبعد المقدّمة العامّة التي يتطرّق "سيبويه" فيها إلى المسائل النّحويّة، يذهب إلى أنْ يجعل بابا عامّاً يناقش فيه جميع أنواع العمليات تتعلّق بعلم الصّرف الاشتقاقي؛ وأخيرا يعالج العمليات الصّوتية أيْ تلك التي تحدّد الشّكل السّطحي الحقيقي للمفردة. وتحتاج المصطلحات إلى توضيح، أيْ التي تستخدم عادة التّراث النّحوي العربي في الإشارة إلى هذه الأبواب.

المصطلح الشّائع هو النّحو، ولكنّ هذا المصطلح يبيّن أيضا باباً من النّحو الذي يعالج العلاقات بين مكوّنات الجملة، أيْ النّحو الذي يشمل معالجة العلامات الإعرابيّة. ويشمل علم الصّرف العمليات الصّرفية والصّرف الاشتقاقي، أيْ تلك التّغييرات في المفردات التي ترتبط بعلامات النّحو ويقسّم هذان المصطلحان دراسة النّحو قسمين كبيرين – وقد عالجهما كتاب "سيبويه" سويّة –كما يعالجهما متفرّقين. وينظر "سيبويه" إلى علم الأصوات من حيث كونه مساعداً لعلم الصّرف: وهي تلك العمليات الصّوتية التي لها علاقة بعلم الصّرف، كما في الإمالة (وهي تخفيف الألف الممدودة في حالات معيّنة)، والتّغييرات الخاصّة بالأصوات المنزلقة والإدغام ،وقد ألحقت بـ "الكتاب" في ملاحق خاصة بالرّسائل النّحويّة.

عالج "الكتاب" علم الأصوات بإيجاز (و وضع "سيبويه" باباً ذكر فيه مواضع النّطق للأصوات الصّامتة، ولكنْ بسبب عدم توافر الحدّ الأدنى من المعرفة بمصطلحات علم الصّوت

[1] – ينظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ج

وتصنيفاته فإنّه من المتعذّر التّصدّي للمسائل الصّرفية. ولكنّها وجدت مكانا في الرّسائل الخاصّة بالفلاسفة المادّيين[1].

كان علم المفردات ينفرد بعلم مستقلّ يُدْعى "علم اللّغة"، كما أنّ معظم النّحويين تلقّوا تدريبا في صناعة المعاجم وأنّ معظم المعجميين درسوا النّحو. فقد كان ممكنا جدًّا القول إنّ عالما ما كان بارعا في النّحو، ولكنّه ضعيف في صناعة المعاجم، وهذا يوضّح أنّ العلميْن كانا ينظر إليهما من حيث كونهما مجالين منفصلين.

من اللّافت للنّظر أنّ "سيبويه" لم يأخذ عن أيّ من النّحويين في هذا الباب، بينما نجده في الأبواب الأخرى من "الكتاب" يأخذ من النّحويين الآخرين في كلّ واحدة من صفحات "الكتاب".

إذا كان ذلك صحيحاً، فإنّ الجزء الخاص بالمقدّمة – الذي كان يعرف في العصور الأولى بكونه جزءا مستقلًّا عن الكتاب ويحمل عنوان "الرسالة" – يحتوي على تلك النّقاط التي يتعمّد فيها "سيبويه" الخروج عن التّقليد القائم. وهذا يعني أنّه ربّما ينظر إلى هذا الجزء لكونه مقدّمة إلى منظومة "سيبويه" الخاصّة.

[1] – ينظر رسائل إخوان الصفا، فصل كيفية إدراك القوة السامعة للأصوات، ص67. – فصل في بيان اختلاف علل اللغات، ص424.al-hakawati.net.20،08:04/09/24.

أ-محتويات الكتاب:

الفصل	المحتويات
1 – 18	مفاهيم عامّة
19 – 60	المفعول به العائد للفعل
61 – 99	المصدر كمفعول به
100 – 131	النّعوت
132 – 140	المبتدأ في الجملة
141 – 144	المنصوب بـ "كم"
145	المنصوب في التّعجّب
146 – 174	المنصوب في عبارة النّداء
175 – 184	النّفي
185 – 202	المنصوب في عبارة الاستثناء
203 – 221	الضّمائر
222 – 232	الاستفهام
233- 284	الحروف و عملها
285 – 317	إعراب الاسم الممنوع من الصّرف
318 – 342	صياغة الصّفة
343 – 358	صياغة المثنّى والجمع
359 – 396	صياغة المصغّر
397 – 411	المسائل الصّوتية (التّنوين والتّضعيف والهمزة)

415 – 412	العدد
431 – 416	جمع التّكسير
476 – 432	تصريف الفعل
507 – 477	الأصوات الصّائتة
558 – 508	تصريف الاسم
574 – 559	المسائل الصّوتية (موضوع النّطق والإدغام)

يبدو أنّ أهمّ المبتكرات التي أدخلها "سيبويه" هي تنظيم نظام الإعراب. وإنّ في التّفاسير القديمة **للقرآن الكريم** لا يوجد تمييز بين الأصوات الصّائتة الإعرابية والأصوات الصّائتة الأخرى[1]. وهذا أنّ الصّوت / أو/ الأوّل في "يَكتُبُ" له المكانة نفسها كما للصّوت الثّاني / أو/ على الرغم من أنّ الصّوت الصّائت الثّاني هو علامة إعرابية تدلّ على الرّفع.

بالطّريقة نفسها فإنّ الصّوت / أو/ في آخر الفعل "يَكتُبُ" يُعامل بالطّريقة نفسها كما في الصّوت الأخير / أو/ في الكلمة المبنية "حيثُ". وتستأثر معالجة نهايات الكلمة بموقع متميّز في بداية المقدّمة ، ما يعكس طبيعة الابتكارات الخاصّة بهذه المعالجة. ويبدو أنّ "سيبويه" قد رفض الطّريقة القديمة في تسمية الأصوات الصّائتة بالمصطلحات نفسها، سواء أكان هناك إعراب أم لا، لذلك قام بالتّمييز المتمعّن بين تلك العلامات التي تنجم عن فعل كلمة أخرى في الجملة – وهو العامل- وتلك الكلمات التي تكون العلامة فيها ثابتة. (ينظر الجدول أدناه).

[1] – ينظر مقاتل بن سليمان : تفسير القرآن الكريم، تحقيق: عبد الله محمود شحاتة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1987م، ج1، ص26- 27.

هكذا ترتبط مكانة الإعراب مباشرة بالمبدأ المهمّ "العمل". وقد صاغ النّحويون العرب العلاقة بين العامل والإعراب بطريقة توحي باعتماد مكوّنين في الجملة على بعضهما بعضا. وتوضّح القاعدة الدّقيقة في نظريّة النّحو العربي أنّه لا يمكن أنْ يكون هناك أكثر من عامل يؤثّر في العنصر المعمول فيه، على الرّغم من أنّ عاملا واحدا يمكن أنْ يعمل في أكثر من عنصر واحد في وقت واحد.

ب- علامات الكلمات

العلامة الصّوتية	مع العامل	من غير العامل
/ أ/	نصب	فتح
/ إي/	جرّ	كسْر
/ أو/	رفع	ضمّ
السّكون	جزم	وقْف

ج-مصطلح القياس:

يطلق النّحاة على المقارنة بين مكانة العناصر المختلفة ضمن المنظومة مصطلح القياس، وهو مشتقّ من الفعل "قاس" ويترجم إلى اللّغة الأجنبيّة بمصطلح التّناظر (symétrie)، أو "قياس التّمثيل"، مع ذلك فإنّ القياس الذي يقصده النّحويون العرب يمثّل مفهوما مختلفا تماما: إذْ هو طريقة لشرح الانحرافات الواضحة عن القواعد في ظواهر معيّنة وذلك بالإشارة إلى التّشابه بينها وبين ظواهر أخرى. و تكون النّتيجة زيادة في الانتظام بسبب تطبيق القواعد على أكبر عدد ممكن من الظّواهر، ويختلف هذا النّوع في المنطق التّناظري عن مفهوم "التّناظر" في علم اللغة الغربي (symétrie).حيث تستخدم وسيلة في تفسير الحالات غير القياسية بتبيان الطّريقة التي تطوّرت بها و ذلك بالاستدلال من ظواهر أخرى.

يقابل مصطلح القياس نفسه في المصطلحات الفلسفيّة العربيّة مفهوم القياس المنطقي عند "أرسطو"، بيْد أنّ القياس النّحوي لا علاقة له بهذه الطّريقة المنطقيّة أيضا. و طالما أنّ القياس اللّغوي هو بمثابة تفسير بعدي للظّواهر اللّغويّة، فهو لا يستخدم كونه طريقة لتوليد الصّيغ اللّغويّة. وقد حاول بعض الذين سبقوا "سيبويه" أنْ يأتوا بصيغ جديدة وصحيحة على أساس القياس و كذلك حاولوا ضبط النّص **القرآني** على وفق ذلك، (وقد انتقد "سيبويه" هذه الطّريقة بشكل صريح). والمعيار الأساسي في الدقّة اللّغوية هو السّماع، أيْ ما يمكن إثباته في الاستخدام الفعلي. و يأخذ القياس عند النّحويين المرتبة الثّانية، بمعنى أنّه يمكن تطبيقه فقط على الظّواهر التي تقع فعلا.

إنّ أقدم التّفاسير **للقرآن الكريم** تبدي وعيا مسبّقا بالتّعارض بين ما يقوله النّاس وما يقصدون قوله أو يرمون إليه. وطالما أنّ المفسّرين كانوا مهتمّين فقط بالكشف عما قصده الله تعالى في **القرآن الكريم**، فإنّ منهجهم في رصد مثل هذا التّعارض كان ينطوي على إعطاء شرح دلالي للنّصّ، ويبيّن القصد الضّمني، وقد عالج النّحويون العلاقة بين الإدراك والمستوى الأساسي من منظور مختلف.

طالما كانت مهمّة النّحويين تنحصر في تفسير العلاقات في النّحو، فقد كانوا يضطرّون أحيانا إلى تفسير العبارات التي لا تنسجم مع منظومة القواعد التي وضعوها ولم يكن لديهم خيار سوى اللّجوء إلى المستوى الأساسي الذي يستردّ فيه الانتظام. لنتصوّر مثلا أن شخصاً ما يسأل شخصاً آخر "من الواقف هناك؟" وربّما يكون الجواب على مثل هذا السّؤال ببساطة "زيدٌ" من غير ذكر خبر الجملة، لأنّ النّاطقين باللّغة العربيّة يجهدون أنفسهم من أجل الإيجاز. ثم يقوم النّحوي بعد ذلك باسترجاع المستوى الأساسي بإعادة الخبر إلى موقعه "زيدٌ واقف". و تصبح المشكلة أكثر حدّة عندما نأخذ عبارة باللّغة العربيّة لشخص متعجّب "نفسَك" (في حالة النصب)، فهذه الجملة أكثر صعوبة عند تفسيرها

طالما أنّه لا يوجد عامل واضح تُعزى إليه علامة النّصب. وعند تطبيق مبدأ الاسترجاع على هذه الجملة يقوم النّحوي عندئذ بإعادة تركيب المستوى الأساسي لتصبح العبارة "قِ نفسَك"، إذ يقوم فعل الأمر المعلوم بوظيفة العامل. وتستخدم استعادة المستوى الأساسي في هذا السّياق بمثابة تفسير للعلاقات النّحوية الإعرابية بين مكوّنات الجملة الحقيقيّة.

يضطرّ تحليل النّحويين في بعض الحالات إلى وضع عناصر في البنية السّطحية التي يُعدُّ وجودها ضروريا للتّفسير المقنع للعلاقات النّحوية (الإعرابية). وقد ميّزوا نوعين من الجمل الأساسيّة وهي الجملة الاسمية التي تبدأ بالاسم، والجملة الفعليّة التي تبدأ بفعل، فالجملة الفعلية تبدأ بفعل يتبعه الفاعل ومن ثمَّ المفعول به، أمّا في الجملة الاسمية فيوجد مكوّنان اثنان في الجملة وهما المبتدأ والخبر، و الخبر الذي قد يكون اسما كما في المثال الآتي:

زيد	أخوك
مبتدأ	خبر

أو كما في الجملة الفعلية في المثال الآتي:

زيد	ضرب	عمرا
مبتدأ	خبر	
	فعل الفاعل	مفعول به

يحتاج الفعل "ضَرَبَ" في هذه الجملة إلى فاعل طالما أنّ كلمة "زيدٌ" حلّت محلّ المبتدأ في الجملة. يكون محلّ الفاعل شاغرًا. أمّا في كتب النّحو الصّادرة في الغرب عن اللّغة العربيّة يُعَدُّ هذا النّوع من الجمل خيارا أسلوبيا بديلا عن التّركيب "ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا"، أما بالنّسبة للنّحويين العرب

فهي جملة مختلفة بشكل أساسي. والحجّة التي يسوقها "سيبويه" في هذا التّمييز هي الحقيقة القائلة إنّ في الجملة الفعلية "ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا" فإنّ الفعل والفاعل متّفقان (متطابقان)، بينما في الجملة الاسمية "زيدٌ ضرب عَمْرًا" لا يُوجد اتّفاق بين المبتدأ والفعل. ويصبح هذا الفرق واضحًا للعيان عندما تصاغ الجملتان بصيغة الجمع:

ضَرَبَ الزيدون عَمْرًا/ الزيدون ضربوا عمْرًا

يُعرِب "سيبويه" "ضَرَبَ" – في الجمل الاسمية- كونه "ضربَ + علامة الضّمير، التي تقوم بوظيفة فاعل الفعل. وبهذه يفسّر الطّرق في الاتّفاق بين نوعي الجملتين،و هذا يبقى صعب التّفسير في معظم كتب النّحو باللّغة العربيّة الصادرة في الغرب، وقد نلحظ هنا أنّ السّبب الرّئيس لدى "سيبوبه" للتّمييز هو شكلي (خاص بالصّياغة)، وقد لامه النّحويون المتأخّرون – من أمثال "الجرجاني" – على اهتمامه بالنّواحي الشّكليّة في النّحو، واقترحوا التّمييز الدّلالي بين نوعي الجملتين بدلا من ذلك[1].

-ما بين مصطلح التّمثيل و التّقدير و المعنى:

يشار إلى المستوى الأساسي في مصطلحات النّحويين غالبا كونه "الأصل" أو"المعنى". وفي كتاب "سيبويه" تسمّى العمليّة التي يَربط فيها النّحوي الجمل الحقيقيّة مع المستوى الأساسي بـ "التّمثيل"، ولكنّها استبدلت في المصطلحات المتأخّرة بمصطلح "تقدير" وهو بمثابة تحديد مكانة الشّيء، ويستخدم "سيبويه" في كثير من الأحيان "المعنى".

مع ذلك فهو يمرّ مرور الكرام على النّواحي الدّلالية في اللّغة. ونادرا ما يعطي "سيبويه" مسارد تفسيريّة للمفردات النّادرة (الغريبة) في اقتباساته الكثيرة من الشّعر، وهو يستخدم مصطلح "المعنى" بطريقتين مختلفتين. في مواقع كثيرة يشير مصطلح "المعنى" إلى قصد المتكلّم، الذي يختلف عن المستوى

[1] – ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص81- 82- 83.

الأساسي الذي يعيد تركيبه النّحويون لأسباب نحويّة (إعرابية)، ولكنّ ذلك له علاقة أكبر مع الناحية الدّلالية البراغماتية في اللّغة.

اللّغة تستخدم لغرض معيّن، وهذا الغرض يقرّه النّاطقون الأصليون باللّغة ويعترفون به. لذلك، قد يشير النّحوي إلى هذا القصد لأجل التّمييز بين التّراكيب اللغوية المتباينة، وفي المقام الثّاني يستخدم المعنى للتّعبير عن وظائف عناصر اللّغة . فإنّ وظيفة المورفيم (ت) – مثلا- هي تبيان جنس المؤنّث في كل من الأسماء (عظيمة) والأفعال (قَرَأَتْ)، وبالطريقة نفسها، فإنّ وظيفة الحرف (أ) هي تبيان الاستفهام كما في عبارة "أقرأَ ؟"، وهذا المعنى الوظيفي يعدُّه "سيبويه" من المسلّمات إلى حدّ ما: فهو لا يعطي تحليلا مفصّلا للمحتويات الدّلالية لهذا المعنى، ولكنّه يكتفي بالقول إنّ هذه هي وظائف العناصر.

في هذا المجال، ابتعد علم اللّغة تماما عن المنهج الدّلالي المتّبع في تفسيرات **القرآن الكريم** الأولى، فمثلاً في حالة العلامات الإعرابية فإنّ الوظيفة هي التي تحدّد معنى هذه العلامات وهي لا تعبّر عن المعنى منفردة، ولا تعبِّر مسميات العلامات الإعرابية في النّحو العربي عن أي محتوى دلالي.

-الكتاب و "السّيرافي":

يبقى كتاب "سيبويه" مرجعا لجميع النّحويين المتأخّرين" وقد كتب الكثير منهم شروحاً لنصوصه "كالسّيرافي" مثلا[1].

كما بقي "الكتاب" لفترة من الزّمن النّموذج الذي يعتمد فيما يتعلّق بالتّرتيب الذي عالجت فيه الكثير من التآليف النّحوية مادّتها اللّغوية: النّحو والصّرف وعلم الصّوت. ولم ينظر إلى طريقة التّرتيب في حدّ ذاتها كونها مقدّسة جدًّا، حيث أدخلت عليها تغييرات عدّة بمرور العصور. وقد كتب

[1] – ينظر: أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، ، ص162-285.

واحد من الذين خلفوا "سيبويه" بفترة وجيزة وهو "المازني" (المتوفي 249هـ) رسالة عن الصّرف حصراً، وحذا كتّاب آخرون حَذْوَ هذه النّزعة الجديدة.

بدأ النّحويون في القرنين الثّالث والرّابع الهجري بكتابة مقدّمات موجزة عن علم اللّغة التي كانت موجّهة بشكل واضح إلى التّلاميذ المبتدئين. وتَضُمّ هذه الأعمال – مثلاً "كتاب الجُمَل" المشهور جدًّا لمؤلّفة "الزجاجي"، و"كتاب اللُمَع" "لابن جني" – حدًّا أدنى من المسائل الخلافية وتحدّد نفسها بالمعالجة المبسّطة لقواعد النّحو الأساسيّة.

ربّما جاء النّحوي المعروف "الزمخشري" (المتوفي سنة 538هـ) بطريقة ترتيب جديدة كليّا – وذلك لأغراض تعليميّة– للمواد النّحوية في كتابه "كتاب المفصّل"، إذْ يقسّم كتابه إلى ثلاثة أبواب بعد أنْ خصّص باباً للمفاهيم الأساسيّة في النّحو، وقد خصّص كلّ باب من الأبواب الثّلاثة لوظائف حالة إعرابية واحدة (الرّفع أو النّصب أو الجرّ)، وطالما ركّزنا في هذا الجزء على الأفكار العامّة عن اللّغة وليس النّواحي الفنّيّة للنّحو، فلن نتطرّق إلى المبتكرات الفنّيّة التي قدّمها النّحويون في التّراث العربي. وينبغي أنْ نشير إلى الوحدة الأساسيّة للنّظريّة اللّغويّة العربيّة: إذْ استمرّ النّحويون بعد سبعة أو ثمانية قرون في الأخذ عن كتاب "سيبويه" لكونه مصدراً و مرجعاً حتّى عندما اختلفوا معه، كما حاولوا الحفاظ – ما أمكن ذلك – على الطّريقة التي تصاغ بها الحلول للمسائل النّحويّة. [1]

[1] – يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين : شرح المفصل للزمخشري، إدارة الطباعة المنبرية،لبنان، دط، 2008م، مقدمة الكاتب (يعيش بن علي).

III–صلة المنطق بالنّحو في تصوّر الفلاسفة المسلمين

–الجدل بين "متّى بن يونس و "سعيد السّيرافي":

بناء على طلب الوزير "ابن الفرات"، نرى أنّ النّحوي المعروف "أبا سعيد السّيرافي" يتعهّد بتفنيد آراء "بشر بن يونس، عالم المنطق المعروف، الذي كان قد ادَّعى أنّ الطّريقة الوحيدة لتمييز الحقّ من الباطل هي بوساطة علم المنطق.

وقع الجدل في عام 320هـ في عاصمة الخلافة العبّاسية بغداد وهو يلخّص المناظرات المحتدمة بين ممثّلي العلوم العربيّة التّراثيّة ومناصري المبتكرات التي أدخلتها العلوم اليونانيّة. وقد شارك في النّقاش الكبير "متّى بن يونس" (المتوفي 328هـ) – وهو من أنصار المنطق اليوناني والفلسفة اليونانيّة – والشاب "أبو سعيد السيرافي" (المتوفي سنة 368هـ). و هو المثال النّموذج لجميع الفضائل العربيّة والخبير المتمكّن في الشّعر العربي والنّحو ومُناظر متمرّس على طريقة المجالس العربيّة وهي المناظرات العلنيّة بين العلماء.

وكان "متّى" مسيحيا من سوريا بينما كان "السّيرافي" يدّعي أنّه يدافع عن الإسلام. وعلى الرغم من أنّ "السّيرافي" لم يكن قد تجاوز الأربعين من العمر في وقت وقوع الجدل إلّا أنّه قد ذاع صيته وذلك بسبب أعماله التّفسيرية التي شرح بها كتاب "سيبويه"؛ وقد عُدَّ تفسيره لقرون كثيرة من أفضل الطّرق لدراسة "الكتاب". وقد تتلمذ على "ابن السرّاج" (المتوفي سنة 316هـ) ، وكان من تلامذته " التّوحيدي" – وهو مؤلّف الرسالة التي يحتويها كتاب "الإمتاع والمؤانسة" وسنعرض التّغييرات التي كانت تحدث في المجتمع العربي الإسلامي نتيجة ترجمة المؤلّفات الإغريقيّة، قبل أنْ نتطرّق إلى المشادّة الكلامية ذاتها.

-اللّغة العربيّة بعد الفتوحات:

قد واجهت القبائل العربيّة – بعد الفتوحات الإسلاميّة في القرن السّابع الميلادي- الحاجة إلى إدارة خلافة تمتدّ من الأندلس في الغرب إلى آسيا الوسطى في الشّرق.[1]

وكانت تلك الحضارات الداخلة في هذه الخلافة تتمتّع بتقاليد عريقة في العلوم والمعرفة وكان سكّان هذه الأقاليم في بادئ الأمر ينظرون إلى الأجانب غير المتحضّرين الذين أصبحوا سادتهم الجدد بشيء من الازدراء، وكان على الجيوش العربيّة أنْ تعتمد على الإداريين من الأقوام المغلوبة في حفظ السّجلّات الخاصّة بقيود الضّرائب والقيام بالأعمال الكتابيّة باليونانيّة والسّريانيّة والقبطيّة والفارسيّة. و قد أصبحت الشّام وبلاد فارس ومصر أجزاء مكوّنة ضمن المنطقة الحضارية الإغريقيّة الكبيرة، خاصّة في الشّام، فقد كان هناك تراث عريق في التّعليم في المدارس والجامعات.

قد ساعد شعور العرب بتفوّقهم العسكري والدّيني على فرض لغتهم ودينهم على الأقوام المغلوبة في فترة قصيرة نسبياً من الزّمن، ومع ذلك فلم يجدوا بُدّاً من الاعتراف بتفوّق تلك الأقوام في المعارف والخبرات كما عند أهل الشّام والأقباط في علوم يجهلونها تماماً. خاصّة في العلوم العمليّة كما في الطبّ والفلك والتّنجيم. وقد تمّت ترجمة المؤلّفات الفارسيّة والإغريقيّة بناء على طلب من البلاط خلال حكم بني أميّة الذين حكموا بعد الخلفاء الرّاشدين في عاصمة حكمهم دمشق من سنة 40هـ إلى سنة 132هـ وقد أمر بعض الخلفاء الأمويين بترجمة كتب التّنجيم والطّبّ، وأسّسوا المكتبات داخل قصورهم حيث كانت تودع فيها تلك التّراجم.

كان معظم المترجمين من المسيحيين واليهود، وغالبا ما كانوا من النّاطقين بالسّريانيّة وأصبحت اللّغة العربيّة لغتهم الثّانيّة، وقاموا بدور الوسطاء بين الحضارتين. و قد ترجمت معظم الأعمال من اليونانيّة إلى السّريانيّة أوّلا، ثم نقلت تلك الأعمال من اللّغة السّريانيّة إلى العربيّة. ولم يصلنا من التّراجم

[1] – ينظر أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، ص90.

الأولى سوى الشّيء اليسير. لذلك حكمت الأجيال المتأخّرة من المترجمين على جهود التّرجمة الأولى كونها قاصرة طالما أنّها كانت تهدف إلى استبدال النّص اليوناني بالنّص السّرياني والعربي كلمة بكلمة، وغالبا ما تكون النّصوص المترجمة غير مفهومة. كما قام المترجمون الأوائل بنقل المصطلحات الفنّيّة اليونانيّة كما هي ولكن بحروف عربية، مما زاد في غموض تلك النّصوص المترجمة. و ربّما بقيت المعرفة بالعلوم اليونانيّة محصورة في عدد قليل جدّا من الأشخاص الموجودين في القصور الأمويّة، ولم يتوافر مجال عام لتلك العلوم، ناهيك عن وجود نظام تعليمي يمكن تعليم تلك المعارف من خلاله.

-المأمون بين الرؤيا و الواقع:

قد حدث الإنجاز الكبير في المعرفة اليونانيّة في عهد الخلفاء العبّاسيين، الذين استلموا مقاليد الحكم سنة 132هـ وحكموا الخلافة الإسلاميّة المترامية الأطراف من بغداد عاصمة الخلافة المؤسّسة حديثا. وكان الخليفة العبّاسي "المأمون" – الذي حكم من سنة198 هـ إلى سنة 217هـ- واحدا من الرّعاة المهتمّين لعمل المترجمين ومن المؤيّدين المتحمّسين للعلوم اليونانيّة.

جاء في الرّوايات العربيّة، أنّ السّبب المباشر لجلب المؤلّفات اليونانيّة تلك الرّؤيا التي رأى فيها "المأمون" شيخا كبيرا جالسا على عرشه:

«اكان المأمون نفسه محبّا للعلم و العلماء. و لهذا أحاط مجلسه بكوكبة من علماء عصره . و يبرز هذه الحقيقة "يحي بن الأكثم" حين يقول: أمرني المأمون أنْ أجمع له وجوه الفقهاء، و أهل العلم من بغداد. فاخترت له من أعلامهم أربعين رجلا و أحضرتهم له، و جلس لهم فسأل عن مسائل و أفاض في فنون الحديث و العلم. و يروي صاحب "عيون الأنباء في طبقات الأطباء" رواية يصعب علينا تصديقها..و الرواية التي يرويها نقلا عن "يوسف ابن إبراهيم" حيث يقول: أنا "أرسطوطاليس"

أتيته من منامه، و سأل عن أرسطو فقيل له رجل حكيم من اليونانيين، فأحضر "حنين بن اسحق" إذْ لم يجد من يضاهيه في نقله، و سأله نقل كتب الحكماء اليونانيين إلى العربيّة»[1].

مضمون قصّة هذه الرّؤيا أنّ المعرفة اليونانيّة (الكتب) تتضمّن منهجاً عقلانياً في دراسة العلوم:

حيث المعيار الأوّل في جميع أنواع المعرفة هو المنطق. وهذا المنهج –الذي طبّق في هذه الرّواية على المسائل الأخلاقيّة– ينسجم تماماً مع تطوّر العلوم الإسلاميّة في هذه الفترة من الزّمن، وكان "المأمون" متعاطفاً مع حركة علماء الدّين المعتزلة– الذين نادوا بأولويّة المنطق على الوحي وطالبوا بإثبات حقيقة **القرآن الكريم** بالطّرق المنطقيّة أوّلا– طالما أنّ فعل الاعتقاد ينبغي أنْ تسبقه قوّة المنطق، وقد رحّب هؤلاء العلماء بتراكم المعرفة في الفلسفة اليونانيّة وأداة المنطق اليوناني– وقد استخدموها في بناء منظومتهم الفلسفيّة[2]، ولأنّ المأمون قد تعاطف مع علماء الدِّين من مدرسة المعتزلة، فليس هناك ما يثير الاستغراب إذا قام مندفعاً بتأييد ترجمة المؤلّفات اليونانيّة.

–أثر المؤلّفات اليونانيّة على العقل العربي الإسلامي:

لقد أثّر تدفّق المؤلّفات اليونانيّة في المجتمع الإسلامي بشكل كبير، وأنّ علماء الدّين المعتزلة كانوا بحاجة إلى المنطق اليوناني والفلسفة لكيْ ينفّذوا برامجهم في العلوم الدّينيّة العقلانيّة. ولكنْ في فروع المعرفة الأخرى كذلك، فإنّ التّفاسير المتأثّرة بالعلوم الحديثة بدت واضحة للعيان، وفي وقت قصير أصبح العالِم المحترم يحرص على استخدام بعض المفاهيم البسيطة– في الأقلّ – المأخوذة من الفلسفة والمنطق في كتاباته، فمثلا كأنْ يقوم بتعريف المفاهيم بشكل واضح تلك التي يتعامل معها.

[1] – ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، تح :د. عامر النجار ،دار المعارف، ط1،ج1، 1996م، ص38.

[2] – ينظر ابن جني: الخصائص، ص169– 170.

شعر شرّاح كتاب "سيبويه" بالحرج- من أمثال "السّيرافي" وهو خصم "متّى" – لأنّهم أحسّوا بنقص في التّعاريف التي يقدّمها سيبويه عن المفاهيم الأساسيّة في علم اللّغة. وفي الصّفحات الأولى من "الكتاب"[1]، يعرّف "سيبويه" الاسم بإعطاء مثالين على الاسم، ويعرّف الفعل بإعطائه وصفاً مبهماً يمكن أنْ ينطبق على الأفعال الجسمانية، كما ينطبق على الأفعال النّحوية. وقد سارع المفسّرون إلى توضيح سبب إهمال "سيبويه" هذه النّاحية المهمّة من الخطاب العلمي؛ وأنّ واحدا من الأسباب التي يذكرها "الزجاجي" هو أنّ "سيبويه" عدّ التّعريفات بدهية واضحة بذاتها، لذلك حذفها من كتابه.

طالما أنّ "السّيرافي" كان مقتنعاً تماماً بالحاجة إلى استخدام المفاهيم المنطقيّة في تحليل اللّغة، فإنّ انزعاجه الظّاهر من حضور ممثّلي العلوم الجديدة لم يكنْ موجّها ضدّ المنطق في حدّ ذاته، ولكن لابدّ أن تكون له أسبابه المختلفة. و كان السّبب المباشر للجدل هو ادّعاء "متّى" أنّ وظيفة المنطق أنْ يكون أداة للتّمييز بين الحقّ والباطل. و أنّ معنى هذا الادّعاء هو أنّ عالم المنطق أكثر تأهيلا من النّحوي في الحكم على صحّة المعاني، حيث ينبغي للنّحوي أنْ يشغل نفسه فقط بالتّعبير عن تلك المعاني في لغة معيّنة.

إذا قُبل هذا الادّعاء لدى المجتمع الإسلامي – وهذا ما كان يخشاه الكثير من العلماء – فهذا يعني الاستسلام الكامل لممثلي الحضارة الوثنية الأجنبيّة. لذلك كان لزاما على "السّيرافي" أنْ يبيّن بطلان ادّعاءات "متّى" وادّعاءات رفاقه.

-السّيرافي و حقيقة المعنى:

و كان منهج "متّى" في أبسط صوره – كما ورد في الجدل- يعني أنّ تلك الألفاظ تنتمي إلى المستوى اللّغوي وهي عرضيّة، بينما تنتمي المعاني إلى مستوى أعلى. و هذه المعاني كونيّة موجودة

[1] - ينظر سيبويه: الكتاب، ج1، ص12- 16.

لدى جميع الأمم؛ ولغات الأمم فقط هي التي تختلف في قواعدها السّطحيّة المستخدمة في التّعبير عن المعاني. و تشير المعاني في هذا السّياق إلى العمليات المنطقيّة التي يجريها العقل وربّما تتساوى مع "المفاهيم" بقدر تعلّق الأمر بالمعاني البسيطة، ومع "العبارات" بقدر تعلّق الأمر بالمعاني المركّبة.

تشير كلمة "معنى" عند النّحويين إلى كينونة لغويّة متأصّلة وهي النّاحية الدّلالية للتّعبير الصّوتي. والمعنى في هذا المقام – حسب ما يرى " السّيرافي"- ليس كونيا على الإطلاق: فكلّ لغة لها معانيها الخاصّة بها (فهو يقول في فِقرة واحدة إنّ المعاني هي نفسها عند جميع الأقوام ولكنّه يضع عبارة افتراضيّة من أجل المجادلة). وفي استخدامه هذا لكلمة "معنى" فإنّ "السّيرافي" يساير الاستخدام اللّغوي السّائد لهذا المصطلح. و يستخدم معظم النّحويين كلمة "معنى" لتعطي واحداً من ثلاثة معاني: المعنى المعجمي للمفردات؛ وقصد المتكلم (كما يتطرّق له المفسّرون)؛ ومعنى المفردة أو وظيفتها وهذا ما يهتمّ به النّحويون.

عندما يُنظر إلى الأمر من هذا المنظور يتّضح لنا أنّ "السّيرافي" لم يكن يقبل آراء "متّى" مطلقاً ولم يتحَدَّه لمجرّد المناظرة وحسب.

لو رغب أيّ واحد في شرح أفكار "أرسطو" فعليه أوّلا أنْ يكتسب معرفة واسعة باللّغة. وإلّا فإنّ المرء قد يغفل عن الخصائص المعيّنة التي تميّز كل لغة و الفروقات بين اللّغات، وبذلك يزيد ما يردّد تبيانه غموضاً. ولعلّ مثال حرف العطف "و" وحرف الجر "في" – جاء ذكره في مرحلة متأخّرة من المناظرة- يبيّن الحاجة إلى ملكة لغويّة – تضاهي تلك التي لدى النّاطقين باللّغة – قبل أنْ يتجرّأ المرء على قول أيّ شيء- باللّغة العربية. ويقتبس "السّيرافي" قولا من علماء المنطق يتعلّق بحرف الجر "في" ليستعمل ذلك ضدّهم.

«سمعتكم تقولون أنّ "في" لا يعرف النّحويون مواقعها، وإنّما يقولون: هي "للوعاء" كما [يقولون]: "إنّ الباء للإلصاق"؛ وإنّ "في" تقال على وجود: "يقال الشيء في الإناء" "والإناء في المكان" "والسّائس [في السّياسة]" "والسّياسة في السّائس".

أترى أنّ هذا التّشقيق هو من عقول اليونان ومن ناحية لغتها؟ ولا يجوز أنْ يُعقل هذا بعقول الهند والتّرك والعرب؟»[1].

عند هذه النّقطة من المناظرة يسأل الوزير "السّيرافي" ليوضّح للجمهور ما يتعلّق بالمعاني الصّحيحة لحرف الجرّ "في" وحرف العطف "و" وذلك ما يقوم به "السّيرافي" عن خبرة عظيمة. ويشكّل ما يبقى من المناظرة ما يكيله "السّيرافي"من ازدراء "لمتّى"، وكان يمطره بالأسئلة التي لا يعرف لها جوابا أو عندما يحاول الإجابة عليها فإنّ النّحوي المنتصر يسكته فورا.

كانت المصطلحات التي يستخدمها علماء المنطق هدفاً سهلا لهجمات "السّيرافي" مثل "التّسميات التّجريدية" التي هي في الأصل ترجمات عن اليونانية، واستخدام المنطقيين صيغاً مبهمة كقولهم "لا توجد الألف في الباء ويوجد بعض الجيم في الباء، وعليه لا توجد الألف في الجيم. وإذا أخذنا تركيبة جمهور الحاضرين في أثناء هذه المناظرة فلا غرابة أنْ لا يجد عالم المنطق فرصة وأنْ يهزم هزيمة نكراء. و كان جميع الحاضرين من المفكّرين العرب الذين فرحوا لإذلال واحد من مناصري العلوم الأجنبيّة على يد نحوي شاب. يستعرض أمام الحاضرين كلّ براعته ويصحّح أخطاء "متّى" ضدّ النّحو العربي كلّما سنحت له الفرصة.

فضلا عن ذلك فإنّ الرّواية التي بين أيدينا كتبها واحد من المعجبين "بالسّيرافي" وأحد تلامذته، وهو "التوحيدي". ولكن،لم يكن الأمر مسألة ارتياب في كل ما هو أجنبي وحسب. بل إنّ

[1] – أبو حيان التوحيدي، كتاب الإمتاع والمؤانسة،ص94.

جوهر الحضارة العربيّة والنّحو العربي كان على المحكّ. وقد ادّعى الذين يروِّجون للعلوم الإغريقيّة المصداقيّة العالميّة للمنطق؛ وهذا الادّعاء قوّض تفرّد الحضارة العربيّة.

إذا كان معنى المفردات العربيّة واليونانيّة واحدا – كما ادّعى "متّى" – فإنّ من السّهل إذن الدّفاع عن فكرة أنّ هذه المعاني تقع ضمن الكفاءة اللّغوية لعالِم المنطق. و في هذه الحالة يصبح النّحوي معلِّمًا بسيطا ينحصر عمله في تعليم الصّبيان، فكيف أنّ المعنى الذي أنشأه عالم المنطق نجده ممثّلا في لغة معيّنة بكلمة معيّنة!. فدافع النّحويون عن وجهة النّظر القائلة بأنّ المعاني محدّدة حسب اللّغة، وطالما أنّ المعاني الوحيدة التي يهتمّ بها النّحويون العرب تعود إلى اللّغة العربيّة، فقد كان موقفهم أنّ جميع المعاني تقع ضمن مجال النّحو العربي.

-يحي بن عدي بين المنطق و النّحو:

لحسن الطالع،لم يكن النّحويون مصدرنا الوحيد في هذا الجدل. وقد كتب الفيلسوف العربي المسيحي "يحي بن عدي" (المتوفي 363هـ) رسالة قصيرة لخّص فيها مسألة الفرق بين المنطق والنّحو. وكان "يحي بن عدي" تلميذاً لدى "متّى" و"الفرابي" [1].

قد ترجم عدداً من كتابات أرسطو وكتب في المنطق والفيزياء والرّياضيات، وتعرِض الرسالة – التي عنوانها "تبيين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنّحو العربي" – هذه المسألة بهدوء بعيداً عن الأجواء السّاخنة للجدل بين "السّيرافي" و "متّى".

يبدأ "يحي بن عدي" تعليقه بشكل واضح أنّ كلّاً من النّحو والمنطق صناعة مستقلّة بحدِّ ذاتها. و هذا يعني أنّ كلّ واحدة منهما ينبغي أنْ يكون لها موضوعها وأهدافها الخاصّة بها وأنّهما يختلفان عن بعضهما في هذه النّواحي. و يبدو أنّه يعتقد أنّ بتطبيق طرق التّمييز المنطقي البحتة، ربّما تحلّ المسألة برضا جميع الأطراف، كما يبدو واضحا كنه موضوع النّحو لدى "يحي ابن عدي":

[1] – ينظر الفارابي:كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق،تح:محسن مهدي،دار المشرق،بيروت،ط2، 1968 ،ص27-28-29-30.

«إذا كان لكلّ صناعة مادّة تشتغل بها، فإنّ لصناعة النّحو مادّة يشتغل بها النّحو. ومن الواضح أنّ عملها ينحصر في إعطاء الكلمات التي تنتهي بالضمّة أو الفتحة أو الكسرة أو عمومًا في وضع الحركات أو حذفها حسب ما يفعل العرب. لا سيما أنّ عمل النّحو ينحصر في وضع الحركات أو حذفها، وطالما أنّ ذلك يحصل في الكلمات، فلابدّ أنْ يكون ذلك مادّة النّحو.»[1].

ثم يبيّن "يحي بن عدي" أنّ نهايات الأصوات الصّائتة تحصل على وفق معاني المفردات بيْد أنّ هذا لا يعني أنّ النّحوي لديه مقدرة لغويّة في مجال دراسة المعاني. وكما نرى في القطعة المقتبسة أعلاه، فإنّ المصطلح يستخدم للتّعبير عن الوظائف التي تؤدّيها المفردة ضمن الجملة كونها فاعلا أو مفعولا به مثلا. و لكن عندما يقول "يحي بن عدي" إنّ المعاني لا يمكن أنْ تكون موضوع علم النّحو أو هدفه، فقد خطرت بباله الأشياء التي تدلّ عليها المفردات.

يستطيع أنْ يقول من غير ضير إنّ هذه الأشياء لا تتأثَّر بنهايات الأصوات الصّائتة التي يشير إليها النّحويون: حتّى عندما تكون الجملة من غير علامات إعرابيّة فإنّ معناها واضح تماماً وبالعكس عندما تكون الجملة غامضة فإنّ ذكر العلامات الإعرابية لا يجدي نفعاً.

يتطابق استنتاج "يحي بن عدي" مع ما خَلُص إليه "متَّى" ولو أنّه مصنوع بطريقة أكثر ذكاء، حيث إنّ دراسة المعاني هي حكر على عالم المنطق، وعندما يشغل النّحويون أنفسهم بمعنى عبارة معيّنة، فهم لا يفعلون ذلك كونهم نحويين بل لأنهم ناطقون أصليون باللّغة ويرغبون في التّعبير عن آرائهم، ويتعامل علم المنطق – من ناحية أخرى- مع موضوع العبارات الدّالة وليس مع العبارات لذاتها، كما يتعامل مع تلك العبارات التي تدلّ على المسائل الكونيّة وليس مع المسائل المحدّدة. ويهدف إلى ربط هذه العبارات بطريقة تتوافق فيها مع الحقيقة (أو الواقع). وهدف النّحو إذَنْ توفير

[1] – يحي بن عدي: تبيين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنحو العربي، تح: جيرهارد أندرس(gerhard enderss)، مجلة تاريخ علوم العرب، العدد الثاني، 1978م، ص181- 189- 193

هذه العبارة الصّحيحة مع نهايات الحروف (الأصوات الصّائتة) الصّحيحة على وفق قواعد اللّغة العربيّة.

كما يتّضح لنا من هذا الاستنتاج، على الرّغم من صياغته المعتدلة فإنّ "يحي بن عدي" يرسم الخطوط ذاتها بين الحقلين كما فعل "متّى" من قبل.

بعد البداية القلقة للعلاقة بين المنطق والنّحو فقد تمّ التوصّل إلى نوع من الهدنة. وقد أدخلت الطّرق المنطقيّة في علم اللّغة، حتى إنّ النّحويين الذين قاوموا هذه الادّعاءات –كما فعل "السّيرافي" –لم تكن لديهم اعتراضات على إدخال المفاهيم و التّعاريف الجديدة إلى ميدان تخصّصهم، وقد انتفع "السّيرافي" نفسه في شرحه لكتاب "سيبويه" "الكتاب" بالمصطلحات المنطقية وأجاد استخدامها، ليس باستعاراتها جملة وتفصيلا ولكن بالاختيار المتأنّي للمفاهيم التي احتاج إليها في تحليله اللّغوي. ولم ينتقد "الكتاب" لنقص التّعاريف الاصطلاحية فيه ولكنّه ألمح فقط إلى أنّ "سيبويه" لم يشعر بالحاجة إلى تعريف الاسم– مثلا– كما مرّ آنفا ثم يضيف تعريفا من عنده:

«وأمّا "الاسم" فإنّ سيبويه لم يحدّه بحدٍّ ينفصل به عن غيره، و ينماز من الفعل والحرف، وذكر منه مثالاً اكتفى به عن غيره، فقال: "الاسم رجلٌ وفرسٌ".و إنّما اختار هذا لأنّه أخفّ الأسماء الثّلاثيّة، وأخفّها ما كان نكرة للجنس، وهذا نحو "رجلٌ وفرسٌ".

إنْ سأل سائل عن حدِّ الاسم، فإنّ الجواب في ذلك أنْ يُقال: كلّ شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل، من مُضيٍّ أو غيره فهو اسم»[1].

–المعتزلة بين المنطق و النّحو:

نجد في هذا التّعريف أنّ مفهوم "الصّلة بالوقت" التي تميّز الفعل من الاسم قد أخذت من الكتابات المنطقيّة، كما هو الحال في التّعاريف المتنوّعة التي يستعرضها "الزجاجي" (المتوفى سنة

[1] – السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، دن، القاهرة، دط، 1986، ج1، ص53.

340هـ) في كتابه "الإيضاح"[1]. ويكشف "الزجاجي" عن اطّلاعه العميق على التّعاريف المنطقيّة في الوقت الذي يميّز فيه بدقّة أهداف الحقلين المنطق والنّحو.

قد تصرّف جميع النّحويين تقريبا في هذه الحقبة الزّمنية بالطريقة نفسها: وينتمي كثير منهم إلى المعتزلة، ولم تكن لديهم مشكلة مع الطّرق المنطقيّة اليونانيّة طالما أنّهم يستطيعون استخدامها في أغراضهم الخاصّة من غير أنْ تَجْرِفَهُمْ تلك الطّرق. و قد خرج بعضهم على ما يبدو عمّا يقرّه جمهور النّحويين في محاولتهم تغيير مجال علم اللّغة وذلك بتصنيفه حسب المعايير المنطقيّة.

ربّما يؤدّي مثل هذا النّهج إلى اتّهامهم بمحاولة خلط المجالين ببعضهما كما حصل "للرّمّاني" (المتوفى سنة 384هـ) وهو نحوي معتزلي درس على "ابن السرّاج"[2]. وقال الذي ترجم له «كان يمزج كلامه بالمنطق، حتى قال "أبو علي الفارسي": إنْ كان النّحو ما يقوله "أبو الحسن الرّمّاني"، فليس معنا منه شيء، وإنْ كان النّحو ما نقوله فليس معه منه شيء»[3]. أمّا من ناحية علماء المنطق، فبعد أنْ هدأت الأمور استمرّ العلماء بهدوء في مزج العناصر الأجنبيّة والإسلاميّة ببعضها. وهذا هو النّهج الذي نجده عند الفارابي (المتوفى سنة 339)[4]. وعند الغزالي (المتوفى سنة 505هـ) من بعده الذي أتمّ بناء الصّرح الذي أصبحنا نعرفه اليوم بالفلسفة الإسلاميّة.

كان تأثير ذلك في النّحو طفيفا، وبدا تأثير علم المنطق في معظم الحالات واضحا ملموسا في صيغة العرض فقط، كما لم تَعُدْ الرّسائل النّحوية تبدأ من غير مقدّمات ولكنّها اهتمّت بعرض كلّ مفهوم جديد بصيغة التّعريف. وتبدو بعض تعاريف الفعل والاسم مأخوذة – بشكل لا يقبل الشكّ–

[1] – ينظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، ص46– 47.

[2] – ينظر: المصدر نفسه ، ص64– 65.

[3] – الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص189.

[4] – الفارابي: الألفاظ المستعملة في المنطق، ص86– 87.

من التّرجمات العربيّة للكتابات الأرسطيّة، ولكن في نهاية المطاف بقي النّحو العربي كما كان عليه من قبل ميدانا علمياً عربياً إسلامياً لا يشوبه تأثير أعجمي.

IV-الزّجاجي في تطوير النّظرية اللّغويّة:

لا نكاد نعرف شيئا عن حياة "الزجاجي"، بيْد أنّنا نعرف بالتّأكيد عن خلفيّته الفكريّة لأنّه يخبرنا بنفسه عن شيوخه في واحد من فصول كتابه، فهو يقول مثلا إنّ الحجج التي ذكرت في كتابه تصنّف إلى ثلاثة أنواع:

«احتجاج الكوفيين لذلك: اِعلم أنّ العلل التي أودعها هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب؛ منها ما كان مسطّراً في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة، فعبّرت عنها بألفاظ قريبة من فهم النّاظرين في هذا الكتاب، فهذّبتها وسهّلت مراتبها والوقوف عليها. و ضرب منها ممّا استنبطه على أصول القوم، واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه والقياس يطّرد عليه. و ضرب منها ما أخذته من علمائنا الذين لقيتهم وقرأت عليهم شِفَاهاً، ممّا لم يسطّر في كتاب ولا يكاد يوجد... أكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنّما أعبّر عنها بألفاظ البصريين».[1]

إنّ هذه الفِقرة المقتبسة من سيرته الذّاتية لها أهميّة خاصّة لأسباب عدّة: في المقام الأوّل، إنّها توضّح نوع المصادر التي يستخدمها النّحوي مثل "الزجاجي" في بحثه: الكتب والبحوث المستقلّة والدروس التي يلقيها النّحويون الآخرون. وفي المقام الثّاني، تبيّن استقلاله عن النّحويين الذين ينتمون إلى كلتا المدرستين البصريّة والكوفيّة. و يتّضح من خلال الكتاب أنّه يكافح وبمستوى معيّن من الحياديّة وذلك عندما يسوق الحجج المؤيّدة والمفنّدة لكلّ مدرسة منهما. وحسب التّاريخ العربي المدوّن للتّراث النّحوي[2].

[1] - الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص78- 80.

[2] - ينظر سيبويه: الكتاب، ج1، ص12- 16.

عندما انتقل مركز الثّقافة والعلوم إلى بغداد، فَقَدَ التّمييز المعهود بين المدرستين أهميّته واندمجت المدرستان في مدرسة واحدة هي مدرسة البغداديين؛ وتنسب الرّوايات الغربيّة عن تاريخ التّراث النّحوي العربي – من ناحية أخرى- التّمييز بين المدرستين إلى هذه الحقبة بالضّبط، وحسب وجهة النّظر هذه فقد حاول النّحويون إضفاء الشّرعية على النّظريات الخاصّة بهم، وذلك بالعودة بها إلى حقبة مبكّرة مستخدمين أسماء النّحويين الذين عاشوا قبلهم بقرن أو بقرنين بصفتها رموزا للمدرسة التي ينتمون إليها.

إنّ ملاحظة "الزجاجي" في الاقتباس المذكور هنا توضّح أنّ النّاس في زمانه كانوا يدركون تماما الفروق الاصطلاحيّة بين المدرستين. و يخبرنا الكثير من النّحويين صراحة أنّ مصطلحات الكوفيين الخاصّة "بالخفض" أو "الأداة" تختلف عن نظيراتها عند البصريين (أي الجرّ والحرف).

بغضّ النّظر عن العلاقة المتغيّرة بين مدرستي البصرة والكوفة، نجد عاملا واحدا كان ذا أثر حاسم في تشكيل المناخ الفكري في بغداد في القرن الثالث أو الرابع الهجري ممّا أدّى إلى خلق نهج جديد في دراسة اللّغة بإدخال العقائد المنطقيّة اليونانيّة في العالم العربي الإسلامي قاد إلى مواجهة بين علماء المنطق وعلماء اللّغة، وقد حاول كلا الطّرفين أنّ يؤكّد هيمنته على دراسة اللّغة.

في النّهاية كان على الذين يمثّلون المعرفة المنطقيّة المستوردة أنْ يستسلموا، وبقي النّحو ميدانا للمختصّين باللّغة العربيّة.

-تأثّر النّحويين بالأفكار الإغريقيّة:

إنّ النّحويين الذين جاؤوا بعد هذه الحقبة لم يستطيعوا الهرب من تأثير الأفكار الإغريقيّة: حتّى "السّيرافي" النّحوي نفسه الذي كان مدافعا عنيدا عن اللّغة العربيّة قد استخدم الكثير من المصطلحات المنطقيّة في كتاباته، وقد اجتهد في تقديم نظرياته وتعليقاته بطريقة تلبّي متطلبات علم المنطق. وكان "السيرافي" معاصراً "للزجاجي" ويبدو أنّهما عرفا بعضهما بعضًا. كما كان الكثير من

النّحويين الآخرين – الذين شاركوا في الجدل بين المنطق والنّحو مثل "ابن السرّاج" – من بين شيوخ "الزجاجي"، وقد رأينا آنفا أنّ بعض هؤلاء الشّيوخ قد اتّهموا فعلا بالخلط بين المنطق والنّحو.

ذكر "الزّجاجي" نفسُه مراراً أنّه نحوي ولا يرغب في الحديث عن اللّغة بالتّصانيف نفسها كما يفعل علماء المنطق، فمثلا عند مناقشة تعريف الاسم، يقول إنّ هناك تعريفاً واحداً حيث إنّ الاسم –على وفق ذلك التّعريف– «صوت موضوع دالّ باتّفاق على معنى غير مقرون بزمان»[1]. وهذا بالطّبع نوع من تعريف أرسطو للاسم. و يقدّم "الزجاجي" هذا التعريف بقوله « لأنّ المنطقيين وبعض النّحويين قد حدّوه حدًّ خارجا عن أوضاع النّحو. كما يضيف قائلاً: وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأنّ غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا»[2] .

هو نفسه يحبِّذ تعريفا آخر للاسم: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به»[3]. ومن الجديد ذكره هنا أنّ ثمّة دليلا ما أنّ هذا التعريف الأخير ينمّ كذلك عن بعض ملامح التّأثير الإغريقي، حيث تعرّف الأجسام أو المواد في الفلسفة الإغريقيّة (الرواقية)* كونها أشياء إمّا أنْ تفعل أو يفعل بها، وربّما كان ذلك أصل استخدام "الزجاجي" لمعياري الفاعلية أو المفعوليّة في تعريفه الاسم.

يمكن أنْ نلحظ تأثير المنهج المنطقي في دراسة اللّغة بوضوح أكبر في اختيار المواضيع في "كتاب الإيضاح". ويتصدّى "الزجاجي" في مؤلّفاته الأخرى إلى المواضيع النّحوية المألوفة مثل تلك التي نجدها في كتابات جميع النّحويين: المسائل النّحويّة التي تتطرّق إلى العلامات الإعرابيّة الصّحيحة والمسائل الصرفيّة التي تضمّ تحليل الأوزان الصّرفية المعقّدة، والمسائل الصّوتيّة التي تشمل معالجة تحليل

[1] – الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص48.

[2] – المصدر نفسه، ص48.

[3] – المصدر السابق ، ص48.

* الرواقية: Doctrine Philosophique ; Stoïcisme

الأنماط الصّوتيّة في اللّغة العربيّة. بيْد أنّ عناوين الفصول في كتاب "الإيضاح" تكشف عن اهتمامات مختلفة: أيّ من أقسام الكلام الثّلاثة له الأسبقيّة على الآخر في المرتبة؟ وأيّ أزمنة الأفعال الثّلاثة له الأسبقيّة على الآخر؟ لماذا الأسماء أخفّ من الأفعال؟ لماذا يرفع المثنّى بالألف في اللّغة العربيّة؟ لماذا يرفع الاسم المفرد بالضمّة؟

تأخذ هذه المسائل وما شابهها مستوى مختلفا عن القواعد المألوفة في النّحو أوْ "الأصول" كما يسمّيها "الزجاجي". وتتوافق هذه القواعد أو الأصول إلى حدّ ما مع أنواع العلل النّحوية الواردة في النّصّ المنقول عن "الزجاجي". وتسمّى باللّغة العربيّة "عللا تعليميّة" أيْ العلل التي لها علاقة بتعليم اللّغة.ونتعلّم في هذا المستوى أنّ الفاعل يرفع بالضمّة في آخره وأنّ اسم الفاعل يصاغ على وزن "فاعل" أو أنّ المثنّى من الأسماء يرفع بالألف ويجرّ وينصب بالياء. إنّ القاعدة الرئيسة هنا هي القياس البسيط للصّيغ.

–تطبيق طريقة القياس عند النّحويين:

إنّ المسائل التي يتطرّق إليها "الزجاجي" في كتابه "الإيضاح" تتجاوز هذا المستوى كثيراً. و من البداية لم يحدّد علماء النّحو أنفسهم بوصف اللّغة العربيّة، ولكنّهم عمدوا إلى التّفسير بمستوى أعلى.

كان قبل "الزجاجي" واحد من شيوخه– هو "ابن السراج" (المتوفى سنة 316هـ) – قد اهتمّ بإرساء المنهج اللّغوي، ورأى أنّ التّسويغ اللّغوي يعتمد العلل في تفسير الظّواهر اللّغوية، وكان المستوى الأوّل عنده يمثّل العلّة العادية وهذه توازي العلل التّعليميّة عند "الزجاجي". وتوجد بعد هذه العلّة – على أية حال– علّة أخرى ويسمّيها بشكل مناسب تماما "علّة العلّة"، وهي تفسّر قواعد النّحو ضمن منظومة القياس. ولا يفضي مثل هذا التسويغ في رأي "ابن جنّي" النّحوي إلى شيء، طالما أنّ لكلّ

علّة على المرء أنْ يجد علّة من مستوى أعلى: «فإن تكلّف متكلّف جواباً عن هذا تصاعدت عدّة العلل، وأدّى ذاك إلى هجنة القول و ضعفة القائل به».[1]

يتمثّل إبداع "الزجاجي" في أنّه أوقف سلسلة التّعليل ومنعها من الاستمرار إلى ما لانهاية – لكي لا تفسّر العلل التي يوردها علماء اللّغة في شرح القواعد النّحوية – بحجج لغويّة إضافيّة. وهذا هو مستوى العلل الجدليّة والنّظريّة، تدعّم الحجج اللّغويّة في هذا الصّوت الصائت /أو/ الذي يمثّل علامة الرفع (الضّمّة). ويدرك المتعلّمون عند المستوى الأوّل من المناظرة استخدام هذا الصّوت الصّائت في الفاعل أو المبتدأ في الجملة[2]. فإن الفاعل والمبتدأ كليهما مكوّنان يخبر عنهما الخبر في الجملة سواء أكان فعلياً أو اسمياً، ومن هذه النّاحية يشبه أحدهما الآخر. ويُلبّي مثل هذا التّناظر بين الوظيفتين متطلّبات المستوى الثّاني.

–النّحو الوصفي و النّحو التّفسيري:

أمّا المستوى الثّالث الخاص بالعلل الجدليّة النّظرية فيثير اختيار الصّوت الصّائت /أو/ بعض التّساؤلات، لِمَ اختير هذا الصّوت الصّائت للتّعبير عن الوظائف النّحويّة؟ وعند هذه النّقطة يلجأ النّحويون إلى حجّة فسيولوجية خارجة عن علم اللّغة: وهي أنّ الصّوت /أو/ أثقل الأصوات الصّائتة، أيْ أنّه الصّوت الصّائت الأصعب في النّطق. لهذا السّبب تمّ اختيار هذا الصّوت للإشارة إلى الفاعل والمبتدأ.. ولأنّ النّصب في اللّغة العربيّة يمثّل أكثر من وظيفة نحويّة (مفعول به، وظرف الزمان والمكان الملحق، والمنصوب الظرفي، والمفعول لأجله وغيرها...) بينما المرفوع واحد فقط، فإنّه من المنطقي أن نختار الصّوت الصّائت الأثقل –/أو/– لمثل الرّفع وأنْ نختار الصّوت الأخفّ– الفتحة– لتمثّل النّصب.

[1] – ابن جني: الخصائص، ص159.

[2] – ينظر سيبويه: الكتاب، ص12– 16.

صحيح أنّ النّحويين كانوا مبدعين أشدّ الإبداع في إيجاد التّفسيرات لتسويغ الحقائق في اللّغة.و في جميع الأحوال، فاللّغة جزء من الخليقة، ولذلك تخضع –من حيث المبدأ– للقوانين ذاتها كما يفعل باقي الخليقة. لنأخذ مثلا على التّفسير الثّلاثي الأجزاء.

- ضرب زيدٌ عَمرًا.

في هذه الجملة يمكن جعل الفاعل في محل المبتدأ ويصبح المبتدأ في الجملة التالية:

- زيدٌ ضرب عَمرًا.

ولكن من الممكن أيضا التّوكيد على كامل الجملة بالاستعانة بالأداة "إنّ":

- إنّ زيدًا ضرب عَمرًا.

يبيّن التّمييز بين مستويات المناظرة أنّ النّحويين العرب كانوا يدركون جيّدا الفرق بين النّحو الوصفي (وهذا يتوافق مع ما يسميه "الزجاجي" "بالأصول") والنّحو التفسيري (وهذا يتوافق مع العلل). ويمتلك النّاطقون العاديون باللّغة ناصية القواعد الرّئيسة، ولكن مهمّة النّحوي أنْ يفسِّر تلك القواعد.

يسرد "الزجاجي" – في نهاية الفصل عن العلل اللّغوية– رواية عن "الخليل"، الذي سئل يوما إذا كان قد أخذ تفسيراته (أو علله) من العرب أو اخترعها بنفسه، فكان جوابه كما يأتي:

« إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها. و عرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه. فإنْ أكن أصبت العلّة فهو الذي اِلتمست. وإنْ تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء؛ عجيبة النّظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرّجل في الدّار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أنْ يكون الحكيم الباني للدّار فعل

ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدّار، وجائز أنْ يكون فعله لغير تلك العلّة، إلاّ أنّ ذلك مما ذكره هذا الرّجل محتمل أنْ يكون علّة لذلك. فإنْ سنح لغيري علّة لما علّلته من النّحو هو أْليَق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها.»[1]

-المنهجية اللّغوية عند الزّجاجي:

يضع "الزجاجي" نموذجا – بالأنواع الثّلاثة للعلل اللّغوية أو الحجج- في بناء المناظرة اللّغوية. و لم يكن وحده بالتّأكيد في هذا المضمار: فقد استخدم جميع النّحويين في عصره حججا مماثلة، ولكن كما يفخر هو نفسه في مقدّمة "كتاب الإيضاح"، فإنّه كان حقّا أوّل من وضع نظريّة منهجيّة للمناظرة اللّغويّة.

لعلّ ما يثير الاستغراب أنّ النّحويين المتأخّرين لم يحاولوا تطوير هذه النّظرية مطلقا. كما أنّنا لم نعثر على أيّ تفصيل لهذا المنهج أنْ تصدّى "الأنباري" (المتوفى سنة 578هـ) في كتابه "لمع الأدلّة في أصول النّحو" إلى معايير المعرفة كما استخدمت في المستويين الثّاني والثّالث من الحجج. وقد اقترح شروطا منهجيّة لتطبيق القياس اللّغوي لكي يتجنّب الفوضى في الجدل، الفوضى التي هدّدت أساس التّفكير المنطقي اللّغوي.

انطلق النّحويون في إنشاء جميع أنواع القياس لشرح الظّواهر اللّغوية، وشَعَر "الأنباري" أنّ من واجبه أنْ يُعيد استخدام هذه الوسيلة، و يناقش القيمة النّسبيّة للمعايير اللّغوية في رسالته، وأهمّها اثنان هما القياس والنّقل، أيْ أخذ البيانات اللّغويّة من المصادر العربية الموثوقة. وقد استنتج أنّ الدّليل القطعي على دقّة الظّاهرة اللّغويّة يتكوّن فقط من شهادة مرجع معيّن (مثل **القرآن الكريم** أو الشّعر الجاهلي أو لغة الإعراب)[2].

[1] – الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص66.

[2] – ينظر سيبويه: الكتاب،ص12- 16.

يؤدّي استخدام القياس لدى علماء اللّغة وظيفة التّفسير الإضافي وحسب، أو الدّعم في اختيار البدائل، ويجب أنْ يتمّ ذلك في ظروف مشدّدة. ويمكن أنْ نضيف أنّ "الأنباري"-في مناقشته الطّرق اللّغوية – استعار سطراً كاملا من الاستدلال من علم آخر وهو علم الشّريعة.

يبقى "الزجاجي" نفسه معروفا أصلا بسبب كتبه في القواعد النّحويّة، وليس بسبب نظريّته في المناظرة اللّغويّة. ولعلّ من المفارقة أنّ "الزجاجي" اعتقد نفسه مبدعا في مجال العلل، بيْد أنّ الأجيال المتأخّرة تتذكّره كونه مؤلّف "كتاب الجمل" أو "صاحب الجمل" كما يسمّيه كُتّاب السِّير المتأخّرون دائما.

V-الجهود الفكريّة واللّغويّة لدى الفارابي:

هو المعلّم الثّاني* كما كان يسمّيه كتّاب سيرته والمعجبون به، ويعبّر عن أرائه سلبا فيما يختصّ بالمصطلحات النّحوية: إذْ يستخدم النّحويون العرب في الدّراسة العلميّة والفلسفيّة للّغة مصطلحات لا تفي بالغرض بشكل كبير لتغطّي كلّ التّفاصيل وظلال المعاني في المفردات والألفاظ. فهو يشير صراحة إلى النّحويين الإغريق واللّغة الإغريقيّة، الذين يعتقد أنّ لديهم فكرة أفضل كثيرا من تعقيدات اللّغة ولذلك فقد اخترعوا مصطلحات كانت أكثر ملاءمة في تصنيف الألفاظ. ومن الممكن جدّا أنّه سمع بالجدل الذي دار بين "متّى بن يونس" و"السّيرافي" عن الادّعاءات الكونيّة التي أفصح عنها

* الفارابي المعلم الثاني: ولد أبو نصر الفارابي في آسيا الوسطى، ولكنّه قدم إلى بغداد لدراسة الفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني في الوقت الذي كان تدريس الفلسفة والعلوم الإغريقية الأخرى في بغداد في أيدي المسبحين السريان بشكل كامل الذين سيطروا على حركة الترجمة وبذلك تحكّموا بالوصول إلى المصادر الإغريقية. وقد تتلمذ الفارابي على أيديهم ولكنه بخلافهم، كان يريد الاتصال بالعلماء المسلمين، الذين كان يودّ أنْ يقترن اسمه بهم لكونه مسلما. وقد أمضى الفارابي معظم حياته في عاصمة العباسيين حيث توفي فيها سنة 339هـ، ويختلف منهجه عن منهج المنطقيين من أمثال "متى بن يونس" الذي أعطى النحو صراحة مكانة ثانوية نوعا ما في الفكر العلمي. والسمة الثانية في أعماله التي ميّزته عن المنطقيين من أمثال "متّى" معرفته الواسعة باللغة العربية، فإنّ اطّلاعه على اللغة الإغريقية جعله يعي الفروق بين اللغات، وقد اشتغل فعلا بمقارنتها مع بعضها من وجهة نظر عالم المنطق.

المنطق[1] طالما أنّه كان في بغداد في ذلك الوقت وربما كان يعرف مناصري ذلك الجدل: وقد درس معه "يحي بن عدي" –تلميذ متّى– وكانت تربطه علاقة علميّة وثيقة مع شيخ "السّيرافي" "ابن السراج" (المتوفى 316هـ).

حسب ما يذكره كتّاب السّير فإن "ابن السرّاج" قد درس المنطق والموسيقى مع "الفارابي" الذي درس بدوره النّحو على "ابن السرّاج" وحسب أحد المصادر أخطأ "ابن السرّاج" مرّة في جمهرة من النّحويين وعنّفه صاحبه بشدّة:«فقال قد ضربتني يا أبا اسحق وأدّبتني وأنَا تارك ما درست مذ قرأت هذا الكتاب يعني كتاب سيبويه، لأنّي تشاغلت عنه بالمنطق والموسيقى، والآن أنا أعاود».[2]

مهما يكن صدق هذه الرّواية، فليس من شكّ أنّ النّحويين كانوا ينظرون إلى النّحو والمنطق على أنّهما متضادّان، بينما حاول "الفارابي" أنْ يؤسِّس العلاقة بين العلمين.

كانت جهوده موفّقة في بعض النّواحي، حيث نجد في مؤلّفات "ابن السرّاج" الرّئيسة –كتاب الأصول– أثارا كثيرة لتأثير العقيدة المنطقيّة وطريقتها. أمّا بالنّسبة "للفارابي" فإنّ ولعه في المسائل اللّغوية ومعرفته بالنّظام النّحوي للّغة العربية قد ظهرا واضْحين في جميع كتاباته.

كان "الفارابي" يَوَدّ أنْ يبيّن أنّ ادّعاء الفلاسفة له ما يسوّغه طالما أنّ نفاذ بصيرتهم إلى قواعد العبارات ربّما أسْهم في دراسة اللّغة العربيّة. ولكي يؤسّس لهذا الادّعاء وهو ملاءمة المنطق لدراسة النّحو، فقد طوّر نظريّة أصل اللّغة وتطوّرها من وجهة نظر عالم المنطق، وقد كشف فيها عن إدراكه للفروقات ذات العلاقة بين اللّغات بوجه عام وبين اللّغة الإغريقيّة واللّغة العربيّة بوجه خاص. و بخلاف "متّى" الذي كان يرغب في الاستحواذ على الحقل المعرفي الجديد ذي الأصول الإغريقيّة.

كان هدف "الفارابي" أنْ يدمج الحقلين ببعضهما بمستوى أعلى. وترتبط هذه السّمة في تفكير "الفارابي" من غير شكّ بمبدأ الكونيّة لديه وقناعته أنّ المنطق لا بُدَّ أنْ يتعامل مع شيء ما

[1] – ينظر: أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ص90– 91– 92– 93.

[2] – ابن النديم: الفهرست، تح:أيمن فؤاد سيد ،دار المعرفة، بيروت،دط، 2013 ، ص92.

يتخطّى مجال أيّة لغة معيّنة و يكون مشتركا بين جميع اللّغات. كما لحظ "الفارابي" أنّ تسمية العلم باللّغة العربيّة بالمنطق قد سبّب غموضا. ومثلها مثل الكلمة اليونانيّة الأصل "العقل الأوّل"، فإنّ كلمة المنطق مشتقّة من الجذر "نطق". وكان "الفارابي" يدرك مدى الإرباك الذي قد تسبّبه هذه الكلمة لاسيّما أنّها تستخدم للتّعبير عن الكلام والتّفكير. وقد فرّق بين ثلاثة استخدامات مختلفة للمفردة "نطق": الكلام الظّاهر والكلام الباطن والتّفكير. ويقتصر مجال عالم النّحو على الكلام الظّاهر فقط، بينما يتعامل المنطقيّ مع المجالات الثّلاثة ومن هنا جاءت تسمية هذا العلم بالمنطق.

-تطوّر اللّغة لدى الفارابي:

لعلّ بعض رسائل "الفارابي" الأخرى ذات فائدة مباشرة لتاريخ علم اللّغة، حيث طوّر في هذه الرّسائل المزيج المتميّز من علم اللّغة والمنطق. ويتطرّق "كتاب الحروف" إلى مواضيع كتاب "أرسطو" "المقولات"[1]، لكنّه يضمّ عدداً من المواضيع الأخرى. و قد تتبّع فيه أصل اللّغة وتطوّرها من وجهة نظر عالم المنطق معتمداً على إشارات "أرسطو" المقتضبة إلى طبيعة اللّغة كونها أداة اصطلاحيّة لتوصيل الأفكار.

يرسم "الفارابي" تطوّر اللّغة والحضارة بتفصيل دقيق ويعطي سرداً مفصّلا عن أصل اللّغة. يبدأ بتفسير اختلاف النّاس في المناطق المختلفة في بنياتهم، وهو ما يفسِّر اختلاف حركاتهم وانتقالهم نحو الأشياء المختلفة أسهل كثيرا من انتقالاتهم تجاه أشياء أخرى. و هذه هي الأشياء التي يرغبون في الإشارة إليها لدى الكائنات البشريّة من أقرانهم، بالإشارات أوّلا ثم بالتّصويت، ولأنّ أعضاء النّطق

[1] - المقولات:المقولات الأرسطية هي من التصورات الكلية العقلية التي تمثل الخصائص الأساسية للأشياء، أو هي صنوف المحوّلات التي يمكن للفكر أن يصل إليها في أي موضوع ، و لهذا قيل :المقولات عند أرسطو تمثل الخواص الأساسية التي تنتمي إلى كل شيء حقيقي أو إلى الموجود الحقيقي الواقعي ويحصرها في عشر مقولات : الجوهر--الكم-الكيف-الإضافة-المكان-الزمان-الوضع-الملك-الفعل-الانفعال (المقولات العشر بين الفلاسفة المتكلمين علي القزلجي ،أحمد السجاعي ،دار ابن حزم ،مصر،ط1 2014 -باب التعريفات.)

لديهم مختلفة فإنّ التّصويت الذي يشيرون به إلى تلك الأشياء يختلف أيضا. ونتيجة ذلك تكون لكلّ إقليم لغته.

–نقد تأسيس اللّغة لدى الفارابي:

ينقلب سرده إلى تأسيس اللّغة، ويعزو هذا الأمر إلى شخصيّة إغريقيّة نموذجيّة هو واضع الأسماء: يوجد في كل مجتمع "رجل مهمّ" حيث يكون قدوة لأفراد المجتمع الآخرين. ويستمرّ قائد المجتمع في إعطاء الأسماء للأشياء حتّى يصبح لكلّ شيء اسم، ثم ربّما ينظر إليه كونه واضع اللّغة مثلما يوجد واضع للقوانين في جميع المجتمعات، ولا مكان للأمور الإلـٰهية في هذا السّرد الخاص بأصل اللّغة؛ ويشمل السيناريو البشر فقط الذين يتّفقون على عرف فيما بينهم.

لم يوضّح "الفارابي" أسباب اختيار كلمة معيّنة لتعني شيئا معيّنا، ربّما لأنّه يعدّ هذه المسألة اعتباطية: فمثلما يتحرّك النّاس بالغريزة نحو أشياء معيّنة، كذلك يقومون بتحريك أعضاء النطق غريزيا. وكلّ مجتمع يفعل ذلك بطريقته الخاصّة.

–التّطور اللّغوي خلال التغيّرات الاجتماعيّة:

يتكشّف لنا انشغال "الفارابي" بعلم اللّغة عند هذه النّقطة بوجه خاصّ، فتحدَّد الفئات المنطقيّة في عمل اختراع اللّغة الذي يعدّه (كالمواد والحوادث والصّفات) حسب المجاميع اللّغويّة للكلمات (مثل الأسماء والأفعال والصّفات)، وربّما توصف مثل وجهة النّظر هذه عن تطوّر اللّغة كونها غير ناضجة، ولكنها مختلفة تماما عن الاهتمام المنطقي الصّرف عند "أرسطو".

كما يلحظ النّاس أنّ الأشياء تتعرّض أحيانا إلى حوادث متشابهة وينبغي أن يعبّروا عن ذلك بأنْ يضعوا علامات إعرابية مشابهة في نهاية ألفاظهم. و بهذه الطّريقة الأصيلة حاول "الفارابي" أنْ يفسِّر أصل العلامات الإعرابيّة:و تسمّى هذه الأمور باللّغة "الأحوال" لأنّها تبيّن الحالات التي تكون فيها الأسماء، وبمعنى آخر تبيّن الحوادث التي تقع على المواد. كما يشرح بطريقة مشابهة تطوّر الألفاظ

المجانسة والمترادفة وربط الألفاظ في الجمل التي تعبِّر عن الرّبط في المعاني واستخدام الاستعارات التي تؤدّي حتما إلى استخدام البلاغة والشّعر.

يختم "الفارابي" بحثه بالاستنتاج أنّ الألفاظ الموضوعة تصبح معتادة عند النّاس في كلّ مجتمع.

«فينشأ من نشأ فيهم على اعتيادهم النّطق بحروفهم وألفاظهم الكائنة عنها وأقاويلهم المؤلّفة عن ألفاظهم من حيث لا يتعدّون اعتيادهم ومن غير أنْ ينطق عن شيء إلاّ مما تعوّدوا استعمالها. و يمكّن ذلك اعتيادهم لها في أنفسهم وعلى ألسنتهم حتّى لا يعرفوا غيرها، حتّى تجفوا ألسنتهم عن كلّ لفظ سواها. وعن كلّ تشكيل لتلك الألفاظ غير التّشكيل الذي تمكّن فيهم،و عن كل ترتيب للأقاويل سوى ما اعتادوه. و هذه التي تمكّنت على ألسنتهم وفي أنفسهم بالعادة على ما أخذوه ممّن سلف منهم، وأولئك أيضا عن مَنْ سلف، وأولئك أيضا عن مَن وضعها لهم أوّلا، بإكمال التي وضعها لهم أولئك. فهذا هو الفصيح والصّواب من ألفاظهم،و تلك الألفاظ هي لغة تلك الأمّة، وما خالف ذلك فهو الأعجم والخطأ من ألفاظهم»[1].بهذه الطّريقة تصبح اللّغة، جزءا من التطوّر الطّبيعي والعرفي للمجتمع.

–المنهجيّة اللّغويّة لدى الفارابي في دراسة المنطق:

إنّ اهتمام "الفارابي" بالفرق بين اللّغات دلالة أخرى على منهجه اللّغوي في دراسة المنطق. وعلى وفق مواقفه الكونيّة فإنّه لم يعطِ اللّغة العربيّة تفضيلاً في تعامله معها. وربّما يمكن توضيح ذلك بمقطوعة طويلة في كتاب "الحروف" يناقش فيها غياب الفعل الرابط في اللّغة العربيّة، نوجز ما ينبغي إيجازه:

«وليس في العربية منذ أوّل وضعها لفظة تقوم مقام (هست) في الفارسية ولا مقام (استين) في اليونانية... فلمّا انتقلت الفلسفة إلى العرب واجْتَاحَت الفلاسفة الذين يتكلّمون بالعربيّة ويجعلون

[1] – الفارابي: كتاب الحروف، تح : محسن مهدي، دار المشرق، بيروت،ط2 ، 1990م، ص141- 142.

عباراتهم عن المعاني التي في الفلسفة وفي المنطق بلسان العرب، ولم يجدوا في لغة العرب منذ أوّل ما وضعت لفظة ينقلون بها الأمكنة التي تستعمل فيها (استين) في اليونانية و(هست)بالفارسية فيجعلونها تقوم مقام هذه الألفاظ في الأمكنة التي يستعملها فيها سائر الأمم،فبعضهم رأى أنْ يستعمل لفظة (هو) مكان (هست) بالفارسيّة و(استين) باليونانيّة»[1].

بدلا من هذا الفعل اضطرّ الفلاسفة إلى اللّجوء إلى تركيب ثانوي يحتوي الضّمير"هو" لغرض ترجمة العبارات الفارسيّة والإغريقيّة المماثلة. بيْد أنّ المثال الخاصّ بالفعل الرابط كان مثالا جلياً لا سيما أنّه يتعلّق بالمفهوم الذي كان يعدّ أساسياً لأيّة مناظرة فلسفيّة، وهو مفهوم الوجود، ولا يمكن لأحد أنْ ينكر أنّ هناك خروجا غريبا عن القياس اللّغوي. حيث إنّ عبارة "المعلّم محقٌّ" تصاغ باللّغة العربيّة من غير فعل رابط. بينما يعبّر عن المعنى نفسه في الماضي أو المستقبل باستخدام الفعل الرابط (كان المعلم مُحقًّا) أو (سيكون المعلم محقًّا).

-حكم الفارابي على تصنيف النّحاة العرب:

يستنتج "الفارابي" في المقطوعة من كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق للصّفحة الواحدة والأربعين أنّ تصنيف أقسام الكلام عند النّحويين العرب كان ناقصا لأنّه لم يغطّ جميع الفروقات الضّروريّة. ويصنّف "سيبويه" في مستهلّ "الكتاب" بشكل واضح جميع الكلمات التي ليست أسماء أو أفعالا ويضعها في باب الحروف، وقد حذا حذوه جميع النّحويين الذين جاءوا بعده في فعل ذلك[2]. و مع ذلك فقد لحظ "الفارابي" أنّ هذه الفئة شملت عدداً من أقسام الكلام المختلفة جدّا ذات الوظائف المختلفة.وليس مؤكّداً وقوع مجابهة حيّة على الإطلاق بينه وبين أيٍّ من النّحاة: إنّ ذلك ما نستخلصه من حقيقة أنّه لم يذكره أحد بالاسم في أيّ من الأعمال النّحوية المعروفة.

[1] - الفارابي: كتاب الحروف ،ص112.

[2] - ينظر سيبويه: الكتاب، ص12- 16.

-النّحو في إحصاء العلوم لدى الفارابي:

نجد أكثر المعالجات انتظاما للعلاقة بين المنطق والنّحو في كتاب آخر "للفارابي" وهو "إحصاء العلوم"، حيث يضع "الفارابي" النّحو ضمن منظومة العلوم. وحسب رأيه فإنّ للنّحو دوراً مهماً يؤدّيه، وربّما ليس من قبيل المصادفة أنّ في تصنيفه العلوم يحتلّ النّحو الموقع الأوّل يتبعه المنطق. وعلى الرّغم من أنّه لا يخفي أفكاره المتعلّقة بكونيّة المنطق مقارنة بخصوصيّة النّحو، إلاّ أنّ "الفارابي" لا يقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه "متّى بن يونس" عندما قلّل من شأن النّحو والنّحاة، بل إنّ للمعلميْن مكانتهما الخاصّة وكلاهما يتعامل مع القواعد التي تحكم استخدام الكلمات:

«وهذه الصّناعة تناسب صناعة النّحو: ذلك أنّ نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النّحو إلى اللّسان والألفاظ. فكلّ ما يعطينا علم النّحو من القوانين في الألفاظ فإنّ علم المنطق يعطينا نظائرَها في المعقولات... و هو يشارك النّحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين الألفاظ، ويفارقه في أنّ علم النّحو إنّما يعطي قوانين تخصّ ألفاظ أمّةٍ ما، وعلم المنطق إنّما يعطي قوانين مشتركة تعمّ ألفاظ الأمم كلّها. فإنّ للألفاظ أحوالا تشترك فيها أحوال جميع الأمم.»[1]

إنّ الفرق المادّي بين النّحو والمنطق من منظور "الفارابي" هو الفرق الواضح ذاته بين "متّى بن يونس" و"يحي بن عدي". ويختلف "الفارابي" عنهما كونه يتمتّع برؤية واضحة لمجال النّحو ويقوم بجهود حثيثة للتّأكيد على أهميّته كونه علما من العلوم. وعندما يصف النّحو فإنّه يستخدم المصطلحات المعروفة لدى النّحويّين، بيْد أنّ الصّورة التي يقدّمها تقوم على العلوم الإغريقيّة.

عندما يقول لدى كلّ أمّة يتكوّن النّحو من سبعة أبواب، لابدّ أنّه يفكّر بشيء شبيه لتصنيف اليونان في أبواب النحو: علم الألفاظ المفردة، علم الألفاظ المركّبة، علم قوانين الألفاظ

[1] - الفارابي: كتاب إحصاء العلوم، تح: علي بوملحم، دار و مكتبة الهلال،بيروت، ط1 ، 1996، الفصل الثاني، ص54،ص60،ص61

المفردة، علم قوانين الألفاظ المركّبة، علم قوانين الكتابة، علم قوانين تصحيح القراءة وعلم الأشعار[1]. ولم يدخل النّحاة العرب الأبواب الثّلاثة الأخيرة في النّحو مطلقا. وربمّا يهدف تصنيف الأبواب الأربعة إلى التّمييز بين الصّرف والنّحو، ولكنّ ذلك كان بطريقة غريبة على النّحاة العرب.

بالطريقة نفسها، نجد في تحليله النّحوي لم يكن اختيار للصّيغ غريبًا بل حتّى منهجه في دراسة بنية الجملة كان غريبًا على التّراث النّحوي العربي.

"الفارابي" يميّز بين نوعين من الجمل في كتابه "الألفاظ" المستعملة في المنطق، الأولى تتألّف من اسمين (الحصان حيوان) والثّانية تتكوّن من اسم وفعل (زيد يمشي). وقد عرض الجملة الثّانية بصيغة جملة يصنّفها النّحويون عادة كونها جملة اسمية، طالما أنّها تبدأ بالاسم[2].

في النّوعين من الجمل يميّز "الفارابي" بين مكوّنين اثنين هما الموضوع والمحمول. ويتناقض مثل هذا التحليل مع التحليل المنهجي لدى النّحاة العرب.

المثال النّموذجي الآخر يتمثّل في تصنيف "الفارابي" للنّحو عندما يتطرّق إلى الفعل. فيقول إنّه من وجهة النّظر الكميّة تنقسم إلى أفعال و إلى صيغ ذات جذور ثلاثة أو أربعة أو أكثر، و من وجهة النّظر النوعيّة تنقسم إلى أفعال معلولة وصحيحة، ويوازي هذا التّقسيم رسائل النّحو الإغريقيّة. ولم يعدّ النّحاة العرب الأفعال المعلولة والسّليمة تصريفين مختلفين: فالأفعال المعلولة تحتوي على صوت منزلق مثل (/و/، /ي/، /أ/) وتخضع لقواعد صرفيّة معيّنة، ولكنّها ليست نوعًا خاصًا من الأفعال. ويتخلّى "الفارابي" عن نموذجه بتقديمه هذه التّفاصيل على الرّغم من جهوده لكي تجد أفكاره قبولاً لدى النّحويين، إلّا أنّ نظرياته ونظريات تلاميذه مثل "ابن السرّاج" قد رفضها مجتمع الدّارسين من علماء المسلمين.

[1] – الفارابي: كتاب إحصاء العلوم ، ص (47/46)

[2] – ينظر الفارابي: كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، ص41/ 43.

VI-أراء الجرجاني و السكّاكي حول منهجهما الدّلالي لعلم اللّغة:

-التحوّل الكبير في المنهج بعد سيبويه:

لقد أشرنا في مقتضى البحث السّابق عند "سيبويه" إلى الحقيقة القائمة أنّ معاييره في تفسير بنية اللّغة كانت منهجيّة بشكل غالب[1]، إذ يذكر "سيبويه" الفروق الدّلالية بين التّراكيب اللّغوية وكونها حافزا للفروق النّحوية ويعتمد على حكم النّاطقين الأصليين باللّغة في التّمييز بين الجمل، لكنّ الفروق الدّلالية في حدِّ ذاتها لم تكن موضوع بحثه. وبقي هذا المنهج في التّحليل اللّغوي النّموذج المتّبع في معظم التّراث اللّغوي الذي أعقب "سيبويه". و قد حدث تحوّل كبير في المنهج اللّغوي في القرن الخامس الهجري، حيث أُكِّد على دور علم الدّلالة في الدّراسات اللّغوية. وكان عالم الكلام النّحوي والنّاقد الأدبي "عبد القاهر الجرجاني" (المتوفى سنة 471هـ)* واحداً من القوى الدّافعة خلف هذا التحوّل.

إنّ الغرض الجوهري من مؤلّفات "الجرجاني" يركّز على إهمال معظم العلماء لعلم الدّلالة. على أيّة حال ،كان علماء الكلام يمثّلون أهدافه الرّئيسة التي يصبّ عليها اللّوم وليس علماء اللّغة. لا سيما أنّهم يعتقدون أنّ **القرآن** مخلوق، كما يهتمّون بشكل خاص بتبيان أنّ الخصائص الرّفيعة **للقرآن الكريم** هي جزء من خلق الله عزّ وجلّ. لقد كانت المفاهيم المركزيّة في هذا الجدل تركّز على

---

[1] - ينظر سيبويه: الكتاب، ص12- 16.

* عبد القاهر الجرجاني: عاش الجرجاني معظم حياته في مقاطعة جرجان الفارسية، وكان شيخه الوحيد في النحو "ابن أخي النحوي" المعروف "أبي علي الفارسي": (ينظر ابن جني: الخصائص، تح: علي النجار محمّد، عالم الكتب، ط1، 2006م، ص29- 39، وعلى الرغم من حقيقة أنّه عمل خارج التخصّص لعلم اللغة ولم يزر البصرة أو بغداد مطلقا، إلاّ أنّه أفلح في تأسيس حلقته الخاصة من التلاميذ في هذه القاعدة الأمامية للحضارة العربية وأن يرسي دعائم شهرته كونه عالماً في اللغة وبلاغيا طبقت شهرته آفاق العالم الإسلامي برمّته، ومن أشهر أعماله الرسالتان اللتان تتناولان البلاغة: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة". كما أنه كتب-فضلا عن هذه الكتب- شرحا مهمّا جدًّا على مقدّمة "أبي علي الفارسي" إلى علم اللغة تعرف بـ "الإيضاح"، كما ألّف كتابا منهجيا في التحكّم بالكلمات في اللغة.

المعنى واللّفظ، لعبت هذه الثّنائية دورا أساسياً في تاريخ النّحو العربي. وقد رأينا آنفا في المناظرات بين المنطقيين والنّحويين[1]، أنّ الغموض المتأصّل في المصطلحين "اللّفظ" و "المعنى" كان حجر العثرة الذي يحول دون التّفاهم بين الفريقين.

فالمعاني عند المنطقيين هي الأفكار المنطقيّة التي تدلّ عليها الألفاظ، أمّا بالنّسبة للنّحويين فالمعاني تتطابق مع وظائف المفردات. وقد نتج بعض الإرباك بسبب حقيقة أنّ النّحويين استمرّوا في استخدام كلمة "معاني" كذلك بالمعنى الذي اكتسبته هذه المفردة في التّفاسير الأولى **للقرآن الكريم**، أي قصد المتكلّم[2].

-الجرجاني و المعنى:

من وجهة نظر "الجرجاني" هي التّركيز على الألفاظ في النّصّ – سواء أكان عملا أدبيا أم **القرآن الكريم** نفسه- السّبب الرّئيس لما يسمّيه "إفساد الذّوق واللّغة". و في رأيه أنّ المعنى هو ما يحدّد جودة الأسلوب، ومن السّخف أنْ نعزو جودة البلاغة إلى التّعبير في حدّ ذاته:

«واعلم أنّك كلّما نظرت وجدت سبب الفساد واحدا، وهو ظنّهم الذي ظنّوه في اللّفظ، وجعْلهم الأوصاف التي تجري عليه كلّها أوصافا له في نفسه،ومن حيث هو لفظ، وتركهم أنْ يميّزوا بين ما كان وصفا له في نفسه، وبين ما كانوا قد أكسبوه إيّاه من أجل أمر عَرض في معناه.»[3] ثم يبيّن "الجرجاني" أنّ الفصاحة لا تأتي مع التّطبيق الصحيح لقواعد النّحو أو في تجنّب اللّحن وحسب، ويستنتج أنّ هذه الأمور ضروريّة وكلّها ليست شروطا كافية لجودة النّصّ، ثم يستنتج قائلاً: «ومن العجب أنَّا إذا نظرنا في الإعراب وجدنا التّفاضل فيه محالا. لأنّه لا يُتصوّر أنْ يكون للرّفع والنّصب في كلام مزيّة عليها في كلام آخر، وإنّما الذي يتصوّر أنْ يكون هنا كلامان قد وقع في

[1] – ينظر أبو حيان التوحيدي،:كتاب المتاع والمؤانسة، ص90- 91.

[2] – ينظر مقاتل بن سليمان: تفسير القرآن الكريم، ص26- 27.

[3] – الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمد التنجي، دار الكتاب العربي،بيروت، ط3،1999 ، ص 297.

إعرابهما خلل، ثم كان أحدهما أكثر صوابا من الآخر، وكلامان قد استمرّ أحدهما على الصّواب ولم يستمرّ الآخر، ولا يكون هذا تفاضلا في الإعراب، ولكن تركاً له في شيء واستعمالا له في آخر.»[1]

تتمثّل أصالة الجرجاني من حيث كونه عالما في البلاغة في أنّه ربط رأيه في المعنى- كونه العامل المحدّد في جودة النّصّ – بالبعد اللّغوي، وذلك بالنّظر في المعنى ليس بمعزل بل كما يدرك ضمن نصّ متجانس، ويمثّل "النّظم" الفكرة الرّئيسة في كلا الكتابين "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، وقد حاول في هذين العملين أنْ يعرّف هذا المبدأ على وفق ضوابط علم اللّغة.

طالما أنّه ربّما كان يكتب بشكل رئيس لجمهور القرّاء من المعتزلة، فقد رغب في التّأثير فيهم عن طريق الحاجة إلى دراسة- ليس علم الكلام وحسب- بل كذلك التّفاصيل الدّقيقة في النّحو والنّظرية الأدبية على وجه الدّقّة لكي يتحسّن فهمهم لإعجاز **القرآن الكريم**، إنّ الذي يقترح فعله هو دعم هذا الاعتقاد بالحجج المأخوذة من النظرية اللّغويّة، وكانت النّقطة الرّئيسة لديه أنّه لا يكفي القول إنّ **القرآن** لا يضاهي بسبب أسلوبه أو نظمه، بل ينبغي ذكر جميع النّواحي الخاصّة لهذا الأسلوب.

لأجل تفعيل هذا البرنامج، ينبغي إصلاح النّحو أوّلا: وبدلا من التّأكيد المعتاد على الخواصّ الشّكلية للتّراكيب النّحوية يجب أنْ يحوّل النّحويون اهتمامهم إلى المصدر الحقيقي للتفوّق في البلاغة، وهو معنى النّصّ، ولكي ننظر إلى اللّغة من هذا المنظور، فقد كان من الضّروري أنْ نفتّش عمّا هو أبعد من مستوى الكلمة المفردة. لا يمكن أنْ تكون الكلمات بليغة في حدِّ ذاتها، ولكنّها بحاجة إلى سياق.

عندما يترتّب السّياق بالشّكل الصّحيح أيْ النّظم، يمكن أنْ تكون هناك بلاغة وتفوّق في الأسلوب. ويشير التّرتيب الصّحيح في هذا السّياق إلى التّوافق بين المعاني في الذّهن والكلمات في

[1]-الجرجاني: دلائل الإعجاز،ص299 / 400

الجملة. وقد اختلف "الجرجاني" من هذه النّاحية بشكل مطلق مع المعتزلة الذين عزلوا المعنى كونه الكلام الدّاخلي عن المعنى ولأنّه خاصيّة من خصائص العبارة اللّغوية.

كما أنّ "الجرجاني" يختلف عن معظم الكتّاب الآخرين الذين كتبوا عن البلاغة في نقطة أخرى أيضا: فقد جعل التّوافق بين المعنى واللّفظ شرطا للتّطبيق الصّحيح لقواعد النّحو. ومن هنا يأتي اهتمامه بالتّفاصيل في ترتيب الكلمات، الذي ينبغي أنْ يعكس السلّم الهرمي في الذّهن. لا يتردّد "الجرجاني" عند تحليله الأسلوب أنْ ينتقد "سيبويه" على تركيزه حصراً على المعايير النّحوية.[1]

-الفروق الفكريّة اللّغوية لدى الجرجاني و سيبويه:

لم تسهم الاهتمامات الدّلالية في تحديد تحليلات النّحويين. وفي المثال المتعلّق بتقديم المكوّنات فإنّ "سيبويه" يعرف مسبّقا أنّ هناك فرقا دلالياً بين الجملتين: "ضربتُ زيداً" و"زيدٌ ضربتُه"، والمسألة هنا هي أنّ هذا الفرق الدّلالي لم يكن ذا أهمية عظيمة عنده: فهو يرى أنّه واضح بذاته ولأنّ النّاطق الأصليّ باللّغة يميّزه فورًا، وكان الفرق في ترتيب الكلمات يمثّل عنده بمثابة العلامة على العناية والاهتمام لدى المتكلّم، الذي يتبيّن عن طريق موقع المكوّنات في الجملة أهميّتها النّسبيّة في ذهن المتكلّم. أمّا بالنّسبة للنّحوي فإنّ الأمر المهمّ هو أنْ يحلّل الفروق الشّكليّة التي جعلت هذا الفرق الدّلالي ممكناً.

عندما تكون هناك صيغتان نحويتان متباينتان لتركيب لغوي معيّن، فإنّ "سيبويه" يحاول تفسير هذا الفرق بوساطة العلامات الإعرابية، ولكنّه لم يبدِ أيّ اهتمام بالفرق في علم الدّلالة؛ ومن النّاحية الأخرى، عندما لا يؤثّر الحرف مثلا في العلامات الإعرابيّة في الكلمات الأخرى الموجودة في الجملة، فإنّ مثل هذا الحرف لا يستحقّ أيّة معالجات مفصّلة، فمثلا الحرف "إنّما" الذي يمتاز بمجال دلالي معقّد ولكنّه لا يمارس أيّة سيطرة على المكوّنات الأخرى في الجملة. والمثال الآخر يختصّ

[1] -ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز،ص 200 /201/ 203/202 /204 /205.

بحروف العطف "الواو" و"الفاء" وكلاهما حرفا عطف ولكنّ فروقا في درجة الرّبط بين العبارات التي يربطانها. وتأخذ مثل هذه المواضيع في أعمال "الجرجاني" أهميّة قصوى يكرّس مقطوعة طويلة لشرح الوظائف المتعدّدة للحرف "إنّما".

حيثما وُجد فرق في الصّياغة بين تركيبين، فإن فرضيّة "الجرجاني" الرّئيسة أنّ هذا الفرق يستلزم فرقاً في المعنى. وينأى بنفسه بوضوح عن "النّحويين" بمن فيهم "سيبويه" لأنّهم أهملوا هذه النّاحية من استخدام اللّغة.

إنّ زيدًا ليفعلُ إنّ زيدًا لَفاعِلُ

تستخدم الجملة الأولى الفعل المضارع، بينما تستخدم الجملة الثانية اسم الفاعل للتّعبير عن مفهوم الإخبار، ويعدّهما "سيبويه" مترادفتين، ويستخدم هذا التّرادف واحدة من الحجج في جواز قبول الفعل المضارع العلامات الإعرابية[1]، كما أنّ الفعل المضارع واسم الفاعل كليهما يؤديّان الوظيفة نفسها. ويؤكّد "الجرجاني" أنّ هناك فرقاً دلالياً كبيراً بين الجملتين: فالفعل يعبّر دائما عن الحركة، بينما تعبِّر الصيغة الاسمية لاسم الفاعل عن الحالة:

«وإذْ قد عرفت هذا الفرق، فالذي يليه من فروق الخبر: هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم وبينه، إذا كان بالفعل. وهو فرق لطيف تمسّ الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه: أنّ موضوع الاسم على أنْ يُثبِت به المعنى للشّيء من غير أنْ يقتضي تجدّده شيئا بعد شيء. وأمّا الفعل فموضوعه: على أنّه يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء. فإذا قلت: زيدٌ منطلق. فقد أثبتَّ الانطلاق فعلا له من غير أنْ تجعله يتجدّد، ويحدث منه شيئا فشيئا. بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيدٌ طويلٌ، وعمرو قصيرٌ. فكما لا تقصد ههنا إلى أنْ تجعل الطّول أو القصر يتجدّد ويحدث،

[1] – ينظر سيبويه: الكتاب، ص12– 16.

بلْ توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرّض في قولك: زيدٌ منطلقٌ لأكثر من إثباته لزيد»[1].

المثال الآخر كما ذكرنا أعلاه يتعلّق بترتيب الكلمات في الجملة، وحسب ما يرى "سيبويه"، فإنّ في الجملة الاسمية المكوّنة من كلمة معرفة وكلمة أخرى نكرة، تصبح الكلمة المعرفة مبتدأ والكلمة النكرة خبراً كما في المثال الآتي:

زيد منطلق

مبتدأ خبر

ولكنْ عندما تكون في الجملة كلمتان معرفتان فإنّه يؤكّد أنّ الأمر متروك للمتكلّم ليقدّم الواحدة على الأخرى، بحيث تصبح الجملتان:

المنطلقُ زيدٌ / زيدٌ المنطلق

متطابقتين في المكان، وهنا مرّة أخرى يعتقد "الجرجاني" أنّ النّحويين لم يفهموا الاستخدام الفعلي للّغة ولم يحلّلوه[2] لأنّ الجملتين لهما معنى مقصود مختلف.

في المقتطفات المذكورة أعلاه، "الجرجاني" يتطرّق إلى موقع المفعول به ويناقشه بالطّريقة نفسها: فإن الجملة التي فيها ترتيب الكلمات (فعل – مفعول به – فاعل) تعبِّر عن قصد مختلف عن الجملة التي فيها ترتيب الكلمات (فعل – فاعل – مفعول به).

–فروق التحليل بين سيبويه و الفارابي و الجرجاني:

قد رأينا أنّ التّمييز الأساس في النّحو العربي يقع بين نوعين من الجمل: الجمل الاسمية والجمل الفعلية. تتكوّن الجملة الاسمية من المبتدأ و الخبر، بينما يكون في الجملة الفعلية فعل وفاعل. ويقدّم هذا التّمييز في كتاب "سيبويه" "الكتاب" على أساس الفرق في السّلوك النّحوي بين النّوعين

[1] – الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 141

[2] – ينظر سيبويه: الكتاب، ص12- 16.

من الجمل كما في المثالين: "زيد ضرب" و"ضرب زيدٌ" في الجملة الأولى فقط يكون هناك توافق بين الاسم والفعل (كما في الجمل التي فيها جمع مثلاً "الزيدون ضربوا / ضرب الزيدون). لهذا السبب عُدّت كلمة "زيد" في الجملة الأولى مبتدأ، بينما تعرب كلمة "زيد" في الجملة الثانية فاعلاً، وضمن إطار الإعراب المنطقي[1]، فإن الجملتين تعربان جملاً خبرية وتحتويان على المكوّنين ذاتهما: أي المبتدأ والخبر. و يترجم "الفارابي" المصطلحين اليونانيين "الموضوع" و"المحمول" ليحلّا محلّ مفهومي المبتدأ والخبر، ولم يُعِر انتباها مطلقا إلى الفروق النّحوية بينهما في اللّغة العربية.

وفي إعراب "الجرجاني" فإنّ دور المبتدأ في الجملة يُعربُ بتفصيل أكبر. فالمتكلّم يستخدم الاسم في محلّ تقديم لأنّه يريد أن يلفت الانتباه إلى ذلك الاسم كونه البؤرة في الجملة. و تمثّل النّتائج النّحويّة المترتّبة على ذلك المحلّ علامة لهذا الفرق، وليست البؤرة في الإعراب النّحوي.

-تصنيف السكّاكي للعلوم:

قد تبنّى كُتّاب متأخّرون دعوة "الجرجاني" لضمِّ علم الدّلالة في اللّغة، وكانوا يهدفون إلى تنظيم جديد لهذه العلوم، ومن أشهر هؤلاء الكتّاب "السكاكي"* الذي ألّف كتاب "مفتاح العلوم" وذكر فيه مصطلح "علم الأدب" باعتباره اسما لعلم جديد، وكان الغرض منه أنْ يحتضن جميع العلوم التي كانت تتعامل بطريقة أو بأخرى مع اللّغة. وفي تصنيف "السكاكي" للعلوم كانت كلمة "أدب" هي المصطلح الذي اختاره ليعبِّر عن العلم الجديد، أيْ علم الأدب. وكان يشمل العلوم الفرعية الآتية: علم الصّرف وعلم النّحو وعلمي المعاني والبيان. ويمثّل العلمان الأوّل والثّاني الميدان التّراثي لعلم اللّغة كما أسّس ذلك "سيبويه"، وتتكوّن الفكرة المبتكرة هنا من القسم الثّالث الذي يضمّ علمي المعاني

[1] – ينظر الفارابي: كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، ص41-42.

* هو يوسف بن أبي بكر السكاكي هو عالم بالعربية والأدب، من أهل خوارزم، هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، ولد سنة 555هـ في خوارزم، وتوفي في قرية الكندي من قرى المالية في سنة 626هـ.نقلاعن عبد العزيز عتيق: كتاب علم البيان، ج1،دار النهضة للطباعة والنشر،بيروت،دط،1982،ص30.

والبيان. وفي مقدّمة "السكاكي" للقسم الثّالث هذا يشرح لنا الغرض من هذين العلمين فيقول: «اعلم أنّ علم المعاني هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[1].

يورد أمثلة على نوع التّراكيب اللّغوية التي يدرسها علم المعاني. فعندما تسمع أحدا يقول: "إنّ زيدًا منطلقٌ" فإنّك تعلم أنّ المتكلّم يريد أنْ يبعد أيّ شكّ أو يرفض أيّ نكران لحقيقة أنّ زيد منطلقٌ، ومن النّاحية الأخرى، عندما يقول "زيدٌ منطلقٌ" فإنّه يريد التوكيد على مغادرة زيد، وبمعنى آخر، إنّ أنواع المعاني التي تدرس في هذا العلم ترتبط بالطّريقة التي يترجم فيها المتكلّم قصده باختياره التّركيب اللّغوي، حيث تصبح الوظيفة البراغماتية للّغة وسياق الموقف هما العاملان المهمّان اللّذان يمليان اختيار التّركيب اللّغوي.

علم البيان هو العلم المصاحب لعلم المعاني. ويعرّفه "السكاكي" بقوله:

«وأمّا علم البيان: فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزّيادة في وضوح الدّلالة عليه، وبالنّقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه، وفيما ذكرنا ما ينبّه على أنّ الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى، وتقدّس من كلامه، مفتقر إلى هذين العلمين كل الافتقار"»[2].

يمثّل علم البيان اللّمسة الأخيرة في نقل المعلومات ولا يمكن فصله عن علم المعاني. وكان البيان غالباً ما يستخدم للتّعبير عن "المعنى الصّريح" في النّصّ، أو تفسير النّصّ عند المفسّرين. ولكن في سياق تصنيف "السكاكي" الجديد للعلوم أصبح البيان يعني استخداماً مجازيا للّغة . ويتصدّى في هذا الجزء من مؤلّفاته إلى المواضيع مثل التّشبيه والاستعارات والمحسّنات اللّفظيّة والبديعيّة.

–دراسة ابن هشام لكتب الإعراب:

[1] – السكاكي: مفتاح العلوم، تح:عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 2000 ،مقدمة القسم الثالث،ص247

[2] – المصدر نفسه،ص249.

لم يستطع الذين كتبوا في النّحو في الأزمنة المتأخّرة حتى عندما استمرّوا باتّباع مناهج النّحو الفنّي كما أرسى أسسها "سيبويه" أنْ يتجنّبوا تماما النّزعة الجديدة التي بدأها "الجرجاني" فمثلاً من بين أعمال "ابن هشام" (المتوفى سنة 213هـ)*، وفي مقدمة "المغني" يخبر القارئ أنّه بعد أنْ عكف على دراسة الكثير من الكتب في الإعراب وجد أنّها جميعاً تشترك في شيء واحد: الإفراط في الإطالة؛ ويرى أنّ مردّ ذلك إلى ثلاثة أمور: إنّ المؤلّفين يميلون إلى تكرار أنفسهم من غير ضرورة، وإنّهم ضمّنوا مؤلّفاتهم مواضيع لا علاقة لها بالإعراب، وإنّهم كانوا يجهدون أنفسهم في توضيح الواضح[1]. ولعلّ الحقيقة التي لا مراء فيها أنّ معالجته للإعراب باللّغة العربيّة وكذلك وظائف أو معاني الحروف كانت أصليّة بجلاء. وذلك بتضمينها أنواع المسائل الدّلاليّة التي ناقشها المؤلّفون من أمثال "الجرجاني" و"السكاكي".

-ابن خلدون بين كتاب سيبويه و مؤلّفات المتأخّرين:

إنّ تقديم العناصر الدّلالية أو إعادة تقديمها في المناظرات الخاصّة باللّغة تتوافق مع الحاجة التي شعروا بها بعمق إلى تحرير النّحو من قيود التخصّص الفنّي. وبهذا المعنى فإنّ أفكار "الجرجاني" كانت طريقة واحدة فقط في التّعبير عن الشعور بعدم الرّضا تجاه السّبل التي كان علم اللّغة يسلكها

* هو عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمّد، جمال الدين، الذي ألّف عددا من الرسائل التراثية في النحو وشرحا لألفية ابن مالك كما فعل الكثير من المؤلفين الأخرين، ونستطيع أن نجد أيضا مصنّفا بعنوان "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". ويقدّم "ابن هشام" في هذا الكتاب صورة لعلم اللغة المختلف تماما.

[1] – ينظر ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، دط، 1991م، ج1، ص15. من مقدمة الكتاب.

في تطوّره، وقد عبّر عن هذا الشّعور أيضا "ابن مضاء القرطبي"* الذي كان يشكو من التّمارين الصّرفية عديمة الفائدة والمناقشات النّظريّة التي لا علاقة لها باللّغة الحيّة.

الطّريقة الأخرى للتّعبير عن هذا الشّعور شكوى "ابن خلدون" من انعدام الرّغبة في الأدب التي وجدها لدى الكثير من الذين ألّفوا في النّحو. وكان النّحو في بداية الأمر عبارة عن مزيج من الخبرة في ميدان الشّعر، وكان النّحوي أديبا وهو مفكّرا ذو الثّقافة العالية، يستقبله الحاكم في قصر الخلافة ليأنس النّاس بحديثه المهذّب. بيْد أنّ النّحو أصبح في القرون المتأخّرة علماً جافاً يتجاذبه المعلّمون.

يقارن "ابن خلدون" بين كتاب "سيبويه" (الكتاب) الذي لم يقيّد نفسه بالقواعد النّحوية ولكنّه يعجّ بالاقتباسات من الشّعر والأمثلة السّائرة المأخوذة من القبائل العربيّة في العصر الجاهلي مع مؤلّفات النّحويين المتأخّرين المولعين فقط بصياغة القواعد. وهناك استثناء ملحوظ يمثّل النّحويين في إقليم "ابن خلدون" من العالم الإسلامي أيْ الأندلس الذين احتفظوا ببعض الحبّ للّغة وكونها وعاء حيّا للأدب وليست مجموعة من القواعد وحسب[1].

VII–ابن خلدون وتاريخ اللّغة العربيّة:

اشتهر المؤرّخ الكبير "ابن خلدون " (المتوفى سنة 1356م) أساسا بسبب كتابه "المقدّمة" إلى تاريخ العالم في زمانه. و هذه المقدّمة هي عبارة عن مقال في التّاريخ الاجتماعي (نحو ستمائة صفحة في النّسخة المطبوعة)، يناقش فيها "ابن خلدون نشأة الحضارة وتطوّرها منطلقاً من الانقسام

* ابن مضاء القرطبي: هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمّد بن مضاء اللخمي القرطبي (513- 592هـ) ولد في قرطبة بالأندلس. من علماء النحو، وله فيه آراء ومذاهب خالف فيها جميع النحويين، ارتحل إلى إشبيلية حيث ابن الرماك 541هـ ليدرس عليه كتاب سيبويه، ثم هاجر في طلب الحديث إلى سبتة بالمغرب.

[1] –ينظر أبو الحسن علي القابسي: الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين و أحكام المعلمين و المتعلمين، تح،أحمد خالد،الشركة التونسية للتوزيع، تونس،ط1، 1986، صفحة: من- 23 إلى 29.

الثّنائي بين حياة البدو والحضر. وحسب وجهة نظره في التّاريخ ؛ فإنّ المدينة تتطوّر من طريقة حياة البدو الرّحل إلى حياة المدن المستقرّة، ويتمثّل أحد الفروق بين طريقتيْ الحياة في مقدار الوقت المتوافر لسكّان الحواضر المدنيّة. طالما أنّهم لا يضطرّون إلى تمضية كلّ وقتهم يحاولون تأمين المأكل والمأوى، فإنّهم يطوّرون طرقاً جديدة في التّسلية ومن هذه الطّرق الحرف والعلوم.

-التّطور التّاريخي للّغة العربيّة:

يضمِّن"ابن خلدون" عرضه لتطوّر الحضارة مناظرة في نشأة ميدان علم اللّغة، فهو يقول إنّ الأعراب كانوا يتكلّمون اللّغة العربيّة حسب فطرتهم الطّبيعيّة، ولذلك لم يكونوا بحاجة إلى النّحويين ليعلّموهم كيف يتكلّمون؛ ولكن في الحضارة المدنية تغيّرت الأشياء: فقد بدأ الانحطاط وأصبحت اللّغة مهدّدة بالفساد، وحسب رواية "ابن خلدون" فإنّ الفساد مرتبط " باختراع " النّحو، « واعلم أنّ اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلّم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لساني...، فلا بدّ أنْ تصير مَلَكَةً متقرّرة في العضو الفاعل لها، وهو اللّسان في كلّ أمّة...، فلمّا جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدّول وخالطوا العجم و تغيّرت الملكة...، وخشي أهل العلوم منهم أنْ تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها فينغلق **القرآن** والحديث على المفهوم؛ فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة، شبه الكلّيات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويُلحقون الأشباه بالأشباه مثل أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، و المبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغيّر الدّلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التّغيّر عاملاً وأمثال ذلك. وصارت كلّها اصطلاحات خاصّة بهم، فقيّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النّحو».[1]

[1] – ابن خلدون: المقدمة، فصل علم النّحو، ص621-622.

تمثّل آراء "ابن خلدون" في التّطوّر التّاريخي للّغة العربيّة شهادة مهمّة على الطّريقة التي كان العرب أنفسهم يرون تاريخ لغتهم بها، ولكي نفهم تطوّر هذا الموقف اللّغوي في العالم العربي، فإنّنا بحاجة إلى إلقاء نظرة على أفكار العرب عن تطوّر لغتهم هم.

يبدأ تأريخ العرب للّغة في فترة ما قبل الإسلام،وفي هذه الفترة التي يطلق عليها بشكل عام "الجاهليّة" عندما لم يكن الأعراب قد تبلّغوا بالرّسالة الإسلامية، فقد كانت جميع القبائل تتكلّم لغة واحدة وهي العربيّة، وربمّا نجد إشارات كثيرة في كتابات النّحويين إلى الفروق اللّغويّة بين القبائل وتسمى" اللّغات"، بيْد أنّ هذه الفروق لم تهدم الوحدة الجوهريّة للّغة العربيّة.

من الأمثلة المتداولة كثيراً على الفروق بين القبائل نذكر هنا طريقة نطق الهمزة.وحسب ما يقوله النّحويون العرب، فإنّ القبائل العربية من شرق الجزيرة العربية- بما فيها قبيلة النّبي محمّد (صلّى الله عليه وسلّم)قريش- تهمل الهمزة. لذلك إذا كان الأعراب في شرق الجزيرة يقولون "قائم" فإنّ الأعراب في غربها يقولون"قايم". وقد ذكرت فروق مماثلة في الأصوات الأخرى وفي المفردات المعجميّة كذلك، ولكن النّحويين يقولون بشكل واضح إنّ كلّ شيء يقوله العرب الأقحاح فإنّه يعدّ من اللّغة العربيّة الفصيحة، «لا جرم كانت اللّغات كثيرة؛ فإنّ العرب قبائل، وتحت كل قبيلة بطون متعدّدة، ثم الأفخاذ، ثم الفصائل (أهل بيته خاصّة)؛ ولابدّ أن يكون ناموس الاختلاف قد عمّ هذه الأقسام كلّها،إنْ لم يكن في أصل اللّغة ففي الفروع واللّهجات».[1]

-ما أجمع حوله دارسو اللّغة الغربيين:

إنّ الإجماع في الرّأي بين دارسي اللّغة العربيّة من الغربيين عن الموقف اللّغوي في الجزيرة العربيّة قبل ظهور الإسلام يختلف اختلافا كبيرا عن وجهة النّظر تلك. وحسب ما يراه معظم المستعمرين الغربيين فإنّ هناك تمييزا في الجاهليّة بين اللّغة (الدارجة) عند القبائل ولغة الشّعر و **القرآن**

[1] - مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ج1،ص84.

الكريم، وتسمّى هذه اللّغة باللّغة الجاهليّة أو لغة الشّعر و**القرآن** السّائدة أمّا اللّهجات العاميّة عند القبائل العربيّة فيشار إليها كونها لهجات العصر الجاهلي، وعلى وفق هذا الرّأي فإنّ لهجات القبائل قد بدأت فعلاً تفقد بعضاً من خصائص اللّغة العربيّة الفصحى، وبوجه خاص استخدام علامات الإعراب، وهذا ما أشار إليه "ابن خلدون".

–تفسير ابن خلدون عن اللّغة النّقيّة:

حسب تفسير "ابن خلدون فإنّ اللّغة النّقيّة عند الأعراب بقيت على حالها لم تتغيّر حتى أصبح العرب في تماس مع الشّعوب الأخرى خلال فترة الفتوحات عندما فتح العرب مناطق كبيرة من العالم المأهول، الذي كان يمتدّ من آسيا الوسطى إلى الأندلس وكانت اللّغة العربيّة تستخدم في التّعامل بين العرب والشّعوب المغلوبة، ولكن لما كانت تلك الشّعوب تعاني من مشكلة كبيرة في تعلّم البنية المعقّدة للّغة العربيّة فقد كانوا يخطئون وبذلك أفسدوا اللّغة العربيّة.

إنّ الغرض الجوهري لرواية" ابن خلدون" هو هذا الفساد في اللّغة،و إذا ما ترجمنا تفسيره بالمصطلحات الحديثة فإنّه سيبدو كأنّه وصف لعمليّة يتمّ فيها تعلّم لغة ثانية بشكل منقوص. وفي سياق العالم العربي النّاطق باللّغة العربيّة، فإنّ ذلك يعني أنّ الصّيغ العامّيّة في اللّغة التي نشأت خلال فترة الفتوحات كانت في الواقع لهجات منقوصة من اللّغة العربيّة. ولأنّ النّحويين ركّزوا على اللّغة العربيّة الفصحى، فإنّهم لم يجدوا شيئا ذا شأن في تلك اللّهجات "المحرّفة" في لغتهم. وبقي هذا التّعارض بين اللّغة الفصحى النّحوية واللّهجة العامّيّة غير النّحويّة كما هو، لم يمْسَسْه شيء في العالم العربي إلى يومنا هذا .

« وممّا لا شكّ فيه أنّ العرب أنفسهم كانوا يعرفون تأثير الإقليم على فصاحتهم ويعتبرون اختلاف ألسنتهم بهذا السّبب. و قد وقفنا على ثَبَت ذلك، وهو ما رواه " القالي" عن " أبي عمرو ابن علاء"، قال: لقيت أعرابيا بمكّة، فقلت له: ممّن أنت؟ قال: أسديّ. قلت: ومن أيّهم؟ قال :

نهديّ. قلت: من أيّ البلاد؟ قال: من عُمان. قلت فأنّى لك هذه الفصاحة؟ قال إنّا سكنّا قُطرا لا نسمع فيه ناجخة التّيار (صوته وكأنه أراد ما يلازم البحار والأنهار من الرّطوبة والخصب وخضال الطّبيعة)، قلت: صف لي أرضك. قال: سيف أَفْيَح وفضاء صَحْصَحْ، وجبل صَرْدَح، ورمل أصبح (السيف: شاطئ البحر، والمراد هنا ما يشبهه، والأفيح: الواسع، والصّحصح: الصّحراء، والصّردح: الصلب، والأصبح: الذي يعلو بياضه حمرة)...فكأنّه أراد أنّ لغته إنمّا جانست هذه الطّبيعة في نقائها وجفائها، فمن ثمّ كانت فصيحة خالصة».[1]

تعترف الرّوايات الغربيّة في تاريخ اللّغة العربيّة أحياناً بوجود اللّهجات المنقوصة جرّاء الاتّصال بين شعوب البلاد المفتوحة والعرب الفاتحين، ولكنّهم يؤكدّون أنّ تلك اللّهجات قد اختفت عندما بدأ التّعريب وأخذ جميع سكان الخلافة الإسلاميّة يستخدمون اللّغة العربيّة الأصيلة. وحسب وجهة النّظر هذه فليس هناك فجوة في الانتقال من اللّهجة العامّيّة في العصر الجاهلي إلى اللّهجات الحديثة، وأنّ أيّ تطوّر نشأ فهو عمليّة تدريجيّة للتّغيّر في اللّغة. لذلك ينظر إلى اللّهجات العربيّة من حيث كونها إذنْ لغة الفاتحين.

يأخذ سكان البلدان المفتوحة دور المتعلّمين المستقبلين للغة الأسياد الجدد، وقد قامت بعض المحاولات لربط الفروق الإقليميّة بين اللّهجات بالتّأثير الطّبقي الأساسي من لغات البلدان المفتوحة (مثل اللّغة القبطية والسّريانيّة والبربريّة والفارسيّة).ولكن حسب نتائج البحوث الحديثة من الصّعب تبيان ملامح التّأثير الطّبقي الأساسي.

إنّ من الجدير أنْ ندرك أنّ النّحويين في وصفهم اللّغة قد أغفلوا قسماً كبيراً من الحقيقة اللّغويّة. إذْ أنّ الكلام الفعلي كان يختلف بشكل كبير عن المفهوم المثالي الذي نجده في الأدبيات النّحويّة. ولم يكن من أحد يتكلّم اللّغة العربيّة الفصحى مطلقا في القرن الرّابع الهجري، وكانت اللّغة

[1] – مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ج1، ص181-182.

الأم لجميع المتكلّمين اللّهجة العامّيّة التي كانت تتطابق إلى حدّ كبير مع اللّهجات الحديثة، وكان مجتمع اللّغة العربيّة مجتمعا ثنائيا يتكلّم (الفصحى والعامية) فالفصحى تتضمّنها اللّهجة الأسمى يتعلّمها التّلاميذ في المدارس كونها معياراً متكلّفاً، بينما نجد اللّهجة الأدنى هي اللّغة الأمّ لجميع النّاطقين باللّغة العربيّة.

ليس مستبعدا عند أفراد المجتمع – في مثل هذا الموقف– أن يعتقدوا أنّ اللّهجة الأسمى هي اللّغة الأمّ الحقيقيّة لجميع النّاطقين باللّغة العربيّة، ولو أنّه في الكلام المعتاد لا أحد يستخدم اللّهجة الأسمى، ويشعر الجميع مع ذلك أنّهم النّاطقون الأصليّون باللّهجة الأسمى على الرّغم من الحقيقة الماثلة أنّ هذه في أحسن الأحوال يتعلّمها التّلاميذ في المدارس، ولذلك لا تكاد تكون متحصّلة للمجتمع برمّته. وقد يخرج بعض النّاس عن طورهم فينكرون وجود اللّهجة الأدنى، كما أنّ هناك نزعة عامّة لاعتبار تلك الصّيغ التي تنتمي إلى اللّهجات المحلّيّة ليست أكثر من كونها أخطاء لغوية أو–بدلا من ذلك– كونها شكلاً من أشكال اللّغة تستخدمه النّساء والأطفال والآخرون من غير المتعلّمين.

كان الكثير من النّحويين في العالم العربي الذين ألّفوا الرّسائل العلميّة عن الأخطاء في الكلام (ويسمى لحن العامّة)، ولكنّهم لم يكثروا بالمقارنة بين اللّهجتين الأسمى والأدنى، ناهيك عن وصف الكلام العامّي. وتهتمّ تلك الرّسائل بهذه الأخطاء التي يقع فيها أشباه المتعلّمين عندما يحاولون أنْ يكتبوا باللّغة العربيّة الفصحى،وهم لا يمثّلون مصدرنا الوحيد للّغة العربيّة "المعيبة"، لاسيما ونحن نعرف كيف كان النّاس غير المتعلّمين يكتبون وذلك ضمن مجموعة كبيرة من الوثائق، تتراوح بين الكتابة على ورقة البردي والرّسائل العلميّة الفنّيّة عن الطّب البيطري. ويستخدم عادة لوصف مثل هذه الفئة من النّصوص مصطلح "اللّغة العربيّة الوسيطة"، إنّ اللّغة الموجودة في هذه النّصوص هي عبارة عن مزيج من اللّغة العربية الفصحى وعناصر من اللهجات المحلّية والتّصحيح المفرط.وهي ليست لغة في حدِّ ذاتها، وبالتّأكيد ليست متطابقة مع اللّهجات العربية المحلّية الأولى.

« اِعلم أنّ عُرف التّخاطب في الأمصار وبين الحَضر ليس بلغة مُضَر القديمة ولا بلغة أهل الجيل؛ بل هي لغة أخرى قائمة بنفسها بعيدة عن لغة مُضَر وعن لغة هذا الجيل العربي الذي لعهدنا، وهي عن لغة مضر أبعد...فلغة أهل المشرق مباينَة بعض الشيء للغة أهل المغرب، وكذا أهل الأندلس معهما، وكلّ منهم متوصّل بلغته إلى تأدية مقصوده والإبانة عمّا في نفسه. وهذا معنى اللّسان واللّغة...وأمّا أنها أبعد عن اللّسان الأوّل من لغة هذا الجيل فلأنّ البعد عن اللّسان إنّما هو بمخالطة العُجمة. فمن خالط العَجَم أكثر كانت لغته عن ذلك اللّسان الأصلي أبعَدَ... واعتبر ذلك في أمصار افريقية والمغرب والأندلس والمشرق».[1]

أشار النّحويون العرب – من غير تفاصيل محدّدة- إلى العمليّة التي قادت إلى ظهور مثل تلك"النّقائص" في اللّغة العربيّة مثل " فساد اللّغة". كما لم يكونوا بالتّأكيد متفرّدين في تطبيقهم مثل هذا المفهوم على تطوّر اللّغة.وهي في الواقع مفهوم شائع في المواقف التي يوجد فيها لغة فصحى (قياسيّة) جنباً إلى جنب مع اللّهجات المحلّية المشتقّة منها.

-اللّغة العربيّة في الفكر العربي:

لم تكن اللّهجات الرّومانسية عند النّحويين الغربيين في القرون الوسطى (في القرنين السّادس والسّابع الميلاديين) سوى صيغة محرّفة من اللّغة اللّاتينية. و يركّز النّحويون عادة في مثل هذا الموقف على العلاقات المختلفة في اللّهجة الأسمى التي لا تكون موجودة في الكلام العامّي. وقد تكون هذه العلامات –مثلا- العلامات الإعرابيّة. فإنّ أيّ شخص لا يستطيع أنْ يستخدم العلامات الإعرابيّة بشكل صحيح يُقال عنه عندئذ أنّه أمّي.

من الواضح أنّ الأمر مدعاة للسّخرية أنْ يُحدّد للّهجات العامّيّة بنية نحويّة خاصة بها وينتهي هذا التّشابه بين المنطقتين، طالما أنّ مراحل التّطوّر السّياسي في المنطقة النّاطقة باللّغات الرّومانسية

[1] – ابن خلدون: المقدمة، ، ص634 -635.

اختلفت كثيرا عمّا حصل في العالم العربي، « وممّا ننبّه عليه أنّ العربيّة الفصحى مدنيّة معنويّة لم تبرح قائمة على تحرير هذه اللّهجات العامّيّة وتهذيبها كلّما خالطتها في التّعليم والقراءة – فإنّ ميراث العامّيّة إنمّا يثبت في الأمّيين- واعتبر ذلك في البلاد التي تفتح فيها المدارس وتنشر الصّحف وتُبثُّ المؤلّفات؛ فإنّك ترى عامّيّة أهلها تتفصّح على نسبة مطّردة بما يُلين من حواشيها ويُرقّ من جوانبها ويستأنس من غريبها»[1].

قد كان جميع سكّان الدّول العربيّة يعدّون أنفسهم منتمين إلى مجتمع واحد، وهو مجتمع الإسلام وكانت اللّغة العربيّة الفصحى –لغة **القرآن الكريم**- رمزا قويا جداً. وهذا يفسّر لماذا بقيت اللّغات العامّيّة ينظر إليها كونها صيغة منحرفة عن اللّغة الفصحى، وما تزال وجهة النّظر هذه سائدة حتّى في أيامنا هذه، وربّما يسمع المرء غالبا جدّا المثقّفين (المفكّرين) العرب يؤكدّون أنّ اللّغة العامّيّة في ذاتها غير موجودة. و يقومون بتفسير الفروق الواضحة جدّا بين اللّغة العربيّة الفصحى واللّهجة العامّيّة السّائدة بأنّها تمثّل أخطاء ينبغي تجنّبها.

تعرض الجامعات الإسلاميّة عن دراسة اللّهجات التي تعدّ عائقا في طريق الوحدة العربيّة. وأحيانا أخرى كونها محاولة من لدن القوى الاستعماريّة لتحطيم هذه الوحدة وتحريض الدّول العربيّة الواحدة ضدّ الأخرى.

«هذا ليس بصحيح أنْ لا يكون للنّحاة واللّغويين والكتّاب أيّ تأثير في اللّغة وفي استعمال النّاس للّغة، وحافظ المسلمون على اللّغة العربيّة لغة **القرآن** فصارت لغة مشتركة، وقد صارت فوق اللهجات التي أصبحت متباينة اليوم لأنّها تحوّلت مع الزّمان منعزلة بعضها عن بعض، وهو السبب الأعظم في اختلافها الشّديد. وأمّا السّبب الثّاني في الاختلاف الكبير بين الفصحى و اللهجات فهو في اختلاط العربي بالأعجمي كما هو معروف،ولكن هو أيضا في بقاء الكثير من العرب على أمّيتهم، وتحوّل لغة

[1] – مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب ،ج1،ص 186.

التّخاطب الفصيحة القديمة إلى ما سمّوه بالعامّية نسبة إلى غير المثقّفين، ثم انتشار هذه الأمّية إلى أبعد حدّ بعد جهود الفكر العربي وتسلّط الاستعمار عليهم».[1]

الجدير بالملاحظة في رواية "ابن خلدون" نجدها أنّها تتعلّق بالرّابط الذي يراه بين الفساد في اللّغة ونشأة ميدان علم اللّغة، حيث انطلق العلماء في العالم العربي في تفسير الكتاب المجيد ومفرداته في بعض الأحيان، وقد رأينا في أنّ نشأة التّراث النّحوي –من ناحية أخرى– تؤكّد جميعها العلاقة مع تكرار الأخطاء اللّغوية التي كان يقع فيها الدّاخلون في الإسلام من غير العرب في بداية نشر الدّعوة الإسلاميّة.

أكثر الرّوايات شيوعاً تلك التي تتحدّث عن "أبي الأسود الدّؤلي"، وإذا ربطنا القصّة التي ذكرت "أبا الأسود الدّؤلي" بالبيانات التي يعرضها "ابن خلدون" وكذلك بالحكايات الكثيرة التي تروى عن الأخطاء النّحويّة في أفواه الدّاخلين الجدد إلى الإسلام في القرن الهجري الأوّل، يصبح واضحا أنّه في مجتمع صدر الإسلام كان بعض النّاس مهتمّين بشكل مرهف بدقّة الكلام، ونتيجة لذلك أصبحت حماية اللّغة ضدّ الفساد مسألة مهمّة جداً.

في فترة وجيزة جداً تحوّل التّركيز على دراسة اللّغة من الكفاح ضدّ الأمّية نحو الولع المقتصر على دراسة بنية اللّغة العربيّة، من غير إبداء أيّ اهتمام بالانحرافات الأخرى عن هذه البنية. وليس مستغرباً، في رسائل التّفسير لا يوجد أدنى ذكر على الإطلاق لأيّة أخطاء، لاسيما أنّ المفسّرين قد قيّدوا أنفسهم بالتّعليق على نصّ الكتاب المجيد ولم يتناولوا بنية اللّغة لذاتها.

عندما ألّفت الرّسائل النّحويّة الأولى، فإنّ موقف الثّنائيّة (الفصحى والعامّيّة) في المجتمع الكلامي قد تبلور فعلاً وأنّ اللّهجة العامّية لم يعد يُنظر إليها على أنّها عامل ذو أهميّة. ويعود الفضل إلى أناس مثل "أبي الأسود الدّؤلي" – ولو لم يكن بالضّرورة أنّه قام بذلك شخصياً– فقد أُرسِيت

[1] – عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012، ج2، ص108.

دعائم النّظام التّعليمي الذي كان يعلّم فيه أبناء عليّة القوم.وكان المسلمون العاديون ينصتون إلى نصّ **القرآن الكريم** عندما يرتّل، ولكن لم يتوقّع منهم أنْ يتكلّموا باللّغة الفصحى.

عندما أوجد النّظام التّعليمي، فإنّه اهتمّ بالتّصدّي للأخطار المحدقة باللّغة العربيّة وضَمِنَ أنّ النّاس ذوي الشّأن –من النّخبة– يتلقّون تدريبا في اللّهجة الأسمى التي أصبحت تعرف فيما بعد باللغة الفصحى.

« العربيّة كمعظم اللّغات الحيّة في العالم يستعمل فصحاؤها الوجوه العالية من الاستعمال، في حين يصطنع عامّة المتعلّمين لغة دون ذلك فيتساهلون في استعمالاتهم، إمّا لأنّهم يمتلكون الحسّ اللّغوي الرّهيف، وإمّا لأنّهم لا يريدون أن يتعلّموا أصلاً، فيجتزئوا بما يستعمل بسطاء المتعلّمين من ألفاظ تشيع في اللّغة الإعلامية أساساً».[1]

لما نمت صيانة الانتقال المتدفّق للّغة العربيّة الكلاسيكيّة، أصبحت الإشارات إلى التّغييرات في اللّغة نادرة إلى أبعد حدّ. ولم يسارع النّحويون إلى تحذير قرّائهم من أيّ تغيير في القواعد الثّابتة للّغة فحسب، بل رفضوا صراحة أيّ تفسير ذي بعد تاريخي للمستويات الأساسيّة في الكلام التي ذكروها أنفسهم في تسويغهم اللّغوي، عند الإشارة إلى الدّورات الصّوتيّة على سبيل المثال.

قد عرّف "الزجاجي " أعلى مستوى من التّفسير الذي تعرض فيه الحجج الخارجيّة لغرض إضفاء الشّرعيّة على احتجاجات النّحويين. وفي المثال " قَوَمَ " فإنّ القاعدة تطبّق بسبب المبدأ الخارجي الذي يصوغه النّحويون على وفق النّزعة الموجودة لدى المتكلّمين إلى تجنّب ربط الأصوات الثّقيلة: إذْ أنّ ربط الصّوت المنزلق/و/ بصوتين صائتين يصبح ثقيلاً جداً بالنّسبة للمتكلّمين، ولذلك يغيّرون هذه الشّكلية إلى صوت /آ /. ويمكن لمثل هذا الشّرح أنْ يفسّر بسهولة –طبعا – بأسلوب البعد التّاريخي : أيْ بمرور الوقت يطبّق المتكلّمون مبادئ التّرخيم على اللّغة ويغيّرونها.

[1] – عبد الملك مرتاض: مائة قضية... وقضية، مقالات ودراسات تعالج قضايا فكرية ونقدية متنوعة، دار هومة، الجزائر، دط، 2012م، ص269.

لكن "ابن جنّي" يبيّن أنّه عندما يقول النّحويون بأنّ الصّيغة الفعليّة "قَامَ" مشتقّة من الصّيغة "قَوَمَ": فإنّ النّحوي لا يصف العمليّة التّاريخيّة بل القاعدة التّزامنيّة التي تحدث بين البُنى الصّوتيّة الأساسيّة وتحقيق ذلك على الظّاهر.

«هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر مَن يسمعه، لاحقيقة تحته. وذلك كقولنا: الأصل في (قام قَوَمَ)، وفي (باع بيع)، وفي (طال طَوُلَ)، وفي (خاف)، و(نام)، و(هاب)،(خَوِفَ) و(نَوِمَ) و(هِيبَ)، وفي (شدَّ شَدَدَ)، وفي (استقام اسْتَقْوَمَ)، وفي (يستعين يستعْوِن)، وفي (يستعدّ يستعدِد). فهذا يوهم أنّ الألفاظ وما كان نحوها – ممّا يُدّعى أنّ له أصلا يخالف ظاهر لفظه- قد كان مرة يقال؛ حتّى إنّهما كانوا يقولون في موضع قام زيد: قَوَم زيد، نوِم جعفر، وطَوُل محمّد، وشدَد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوّه، وليس الأمر كذلك، بل بضدّه. و ذلك أنّه لم يكن قطّ مع اللّفظ به إلّا على ما تراه وتسمعه».[1]

كما يذكر النّحويون الآخرون بشكل جليّ أنّ أيّ تفسير يعطوه للعلاقات الهرميّة بين عناصر اللّغة يمكن أنْ يفسّر من البعد التّاريخي. ويبيّن لنا "الزجاجي" –مثلا- أنّ الأسماء تسبق الأفعال، ولكنّه يضيف قائلا: « و نظير ذلك أنّا نقول: إنّ الأسماء قبل الأفعال، لأنّ الأفعال أحداث للأسماء، ولم توجد الأسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها، بل نطق بهما معا، ولكلّ حقّه ومرتبته. و قد أجاز بعض النّاس أنْ تكون العرب نطقت أوّلا بالكلام غير مُعْرَب، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، ثم نقل معربا فأعربته فنتكلّم به».[2]

–الوظيفة النّحوية تجاه اللّغة العربيّة:

إنّ التّوكيد على الطّبيعة غير التّاريخيّة للقواعد الصّوتيّة والعلاقات بين الفئات اللّغويّة يفيد في التّركيز على دوام واستمرار اللّغة العربيّة، وفي علم اللّغة في الغرب نجد المنظور التّاريخي حاضرا منذ

[1] – ابن جنّي: الخصائص، ص213.

[2] – أبو القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو،ص68-69.

القرن التّاسع عشر حيث يؤكّد على الطّبيعة التّاريخيّة المقارنة لعلم اللّغة. وحتّى قبل ذلك بوقت طويل فإنّ الوعي بالعلاقة بين اللّغة اللّاتينيّة واللّغات المحلّية قد أدّى بشكل طبيعي إلى تشكيل وجهة النّظر عن نمو اللّغة وتطوّرها التي ينظر فيها إلى التّغيّرات اللّغويّة كونها ظاهرة طبيعيّة.

لا يمكن لأحد في المجتمع النّاطق باللّغة العربيّة أنْ يتغاضى عن الفرق بين الكلام الفعلي (العامّي) وبين لغة **القرآن الكريم** أو اللّغة المفترضة للأعراب، ومع ذلك فإنّ هذه الحقيقة لم تؤدّ إلى نظرة تطوّريّة بين الاثنين. و يقول " ابن خلدون" بأنّ اللّغة طَبْعٌ ينتقل من جيل إلى جيل من غير أيّ تغيير. و طالما أنّ الانتقال لم يتوقّف منذ زمن الجاهليّة إلى زمانه هو. وطالما أنّ النّاطقين الأصليين باللّغة لا يمكن أنْ يخطئوا في لغتهم إطلاقاً، فإنّ دقّة اللّغة مضمونة ولا مجال هناك لأيّ تغيير. و بقدر تعلّق الأمر بالنّحويين، فإنّ واجبهم ينحصر في شرح قواعد هذه اللّغة، وليس في فرض القوانين النّحويّة.[1]

على أيّة حال، فقد عمل النّحويون حسب الافتراض القائل بوجود النّاطقين الأصليين باللّغة الذين يعرفون بشكل ممتاز كيف يتكلّمون اللّغة العربيّة ولم يكونوا بحاجة إلى النّحوي ليخبرهم الصحيح من الخطأ لغويا.

يركّز "ابن خلدون" لتطوّر النّحو على استخدام النّحو في إرساء القواعد والمعايير اللّغويّة، وربّما يبدو هذا متناقضا مع الملحوظات الواردة أعلاه عن الطّبيعة غير القياسيّة للنّحو.[2]

حسب رواية "ابن خلدون " فإنّ النّحو قد " اخترع" من حيث كونه مجموعة من القواعد لمكافحة اللّغة غير الفصيحة. و يجب أنْ لا يغيب عن بالنا أنّ " ابن خلدون " لم يكن نحويا وأنّه كان مهتماً بالتطوّر العام للحضارة أكثر من اهتمامه بالافتراضات المنهجيّة لدى علماء اللّغة. و ربّما كان واضحا بالنّسبة له أنّ موقف النّحويين غير القياسي لم يكن ينطبق على المجتمع بأكمله ولكن فقط

[1] – ينظر ابن خلدون: المقدمة، ، ص630.

[2] – ينظر المصدر نفسه ، ص626.

على المفهوم المثالي النّاطق الأصلي باللّغة. و قد اعتقد أنّه في جميع نواحي الحضارة كان هناك انحطاط عام، ولا تستثنى اللّغة من هذه القاعدة. لذلك فقد شعر أنّ الفرد النّاطق الأصلي باللّغة لا يمكن الوثوق به، لذلك كان الأسلم استخدام الدّليل من النّصوص بصفتها المرجعية النّهائيّة. فضلا عن ذلك، ففي زمانه وخاصة الجزء الذي عاش فيه من العالم – شمال أفريقيا- لم تكن هناك قبائل من الأعراب يمكن أنْ نعدّها بموجب أيّ معيار من النّاطقين الأصليين باللّغة العربيّة الأصليّة. وربّما كانت هناك بالتّأكيد مسحة قياسيّة في نوع النّحو الذي كان يمارس في ذلك الإقليم.

قد يتأمّل المرء أنّ التّفاوت بين اللّغة الفصحى والكلام العامّي كان أكثر حدّة في المنطقة المغاربيّة من مناطق أخرى من العالم النّاطق باللّغة العربيّة وقد تميّزت باللّهجات الخاصّة جداً.

-موقف ابن خلدون تجاه تطوّر اللّغة:

يبدو موقف " ابن خلدون" تجاه تطوّر اللّغة واضحا أيضا في تعليقه على التّباين اللّغوي. و قد كتب في كتابه " المقدّمة " أنّ هناك حالات تباين إقليميّة في المفردات. فالنّاس من الأقاليم المختلفة يستخدمون كلمات مختلفة للتّعبير عن أشياء مألوفة تماما في الحياة اليوميّة، مثل الخبز أو أدوات المطبخ، وهذه ملحوظة يبديها شخص ليس عالما باللّغة، إلّا أنّه مهتمّ ببساطة بتنوّع الحضارة الإنسانيّة، وتوجد ملحوظات مشابهة أبداها جغرافيون عرب من الذين عادوا من رحلاتهم بأوصاف للعادات المختلفة بما فيها العادات اللّغويّة لدى شعوب الخلافة الإسلاميّة، ولم يعطِ النّحويون أيّ تفسير لهذه الظّاهرة: وأكثر من ذلك أنّ الكثير منهم لا يذكرونها مطلقا. وربّما يتوقّع المرء من المعجميين أنْ يكرّسوا جزءا من اهتمامهم للمفردات الإقليمية المختلفة. ولكنّهم يتمسّكون أيضا بالكلمات المقبولة التي يجدونها في مصادرهم.

« إنّ تداخل العربيّة العامّة بين مختلف المناطق العربيّة منذ عهدها القديم وتكاملها بين كلّ اللّهجات شمالاً وجنوباً. شرقاً وغرباً لا يسمح للدّارس دائما بموضعة فضاءات دلاليّه بصورة

حاسمة، لأنّه ما أكثر القبائل والعشائر القحطانية التي نزحت صوب الشّمال فتَعَدْننت، أو العدنانية التي تمازجت بالجنوبيين فتَقَحْطَنَتْ، أضف إلى ذلك عزوف الدّارسين القدماء عن الغزو المطلق لما كانوا يسمعون من تكلّمات محليّة هنا وَ هناك»[1].

في الحقيقة توجد في العصر الجاهلي كلمات مختلفة قد أخبرنا عنها لدى قبائل الأعراب، بيْد أنّ هذه الكلمات المختلفة أصبحت مقبولة كونها مظاهر مختلفة للّغة العربيّة وكانت قد أدخلت – إذا صحّ التّعبير– في المعايير العامّة كونها جزءا من النّصوص المغلقة للّغة. ويذكر النّحويون فقط أنّ القبائل العربيّة التي كانت تجوب الصّحراء في شبه الجزيرة العربيّة استخدمت صيغاً مختلفة و كلمات مختلفة ، طالما أنّ جميع الأعراب يُعَدُّون من النّاطقين الأصليين باللّغة.

إنّ جميع الكلمات المختلفة تُعَدُّ مقبولة، حتّى لَوْ لَمْ تعد مفيدة. ونقصد أنّه لا يسمح لنا باستخدامها في كلامنا أو نؤسّس تفسيراتنا اللّغوية عليها. وبمعنى آخر، أنّ التّباين كان موجودا منذ البداية وينبغي أنْ نتقبّله كونه جزءا من عبقرية اللّغة العربيّة، مثلما تضمّ هذه اللّغة عدداً كبيراً من الكلمات المترادفة. إنّ التّباين الإقليمي المعاصر– من ناحية أخرى– لم يكن يُنظر إليه كونه مشكلة وثيقة الصّلة يجب على النّحويين تفسيرها، "فابن دريد" مثلاً،كثيراً ما يردّد في معجمه:"جمهرة اللّغة":في بعض اللّغات" مثل قوله: «–و في بعض اللّغات فتّكت القطن تفتيكاً ، وهو النفش"

- "وجثالة الشّجر ما تساقط من ورقه في بعض اللّغات" "و الحجوة العين في بعض اللّغات"
- "وفي بعض اللغات زعموا: جخف النّائم إذا نفخ في نومه"
- "وزعموا أنّ الجود الجوع، وهذا لا أعرفه، وروى الكوفيون بيت"الهذلي أبي خراش":

تكاد يداه تلمسان رداءه ∴ من الجود لما استقبلته الشّمائل.

وهذا كلام مرغوب عنه".

[1] – عبد الجليل مرتاض: اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي، دار هومة، الجزائر، دط، 2013م، ص81.

مع أنّنا لو تدبّرنا الدّلالة العميقة للجود لأدركنا فعلاً أنّه نوع من الجوع، لأنّ الكريم من يجود وماله قليل، أو يؤثر غيره على نفسه ولو كان به خصاصة، والقصص العربيّة في الجود والكرم والقرى، ومدح **القرآن** لهذه الصّفات، ...كلّ هذا لا يجعل هذه اللّغة مرغوبا عنها ويكون ما رواه الكوفيون هو الأصحّ الثّابت، ودلالة هذه الكلمة في عامّيتنا الجزائرية قريبة من هذه الدّلالة وتدخل في الأضداد (حقيقي يدلّ على الجوع ومجازي يشتم به الشّحيح) من خلال لفظ "جِّيعَانَ" أو "جِّعَان»[1].

في بعض الحالات كانت اللّغة المقبولة تضمّ كلمات مختلفة خليطاً من لهجات العصر الجاهلي، وهي ظاهرة يسمّيها النّحويون "تداخل اللّغات". ولو أخذنا مثالا على ذلك يمكن أنْ نورد حالة الفعل "حَسِبَ" وفعله المضارع غير القياسي: فبدلاً من الصّيغة المتوقّعة "يحسَبُ" ، فإننا نجدها "يحسِبُ"، وقد يتوقّع المرء أنّ مثل هذه الظاهرة قد تستثير التّفسير ذا البعد التّاريخي: إنّ إحدى القبائل تستخدم الفعل (حَسِبَ/ يَحسَبُ) بينما تستخدم قبيلة أخرى الصّيغ (حَسَبَ/ يَحسِبُ)، وبعد ذلك أخذ النّاس يستخدمون صيغة الماضي عند القبيلة الأولى وصيغة المضارع عند القبيلة الأخرى. مع ذلك فإنّ هذا النّوع من التّفسير– الذي نميل إلى تسميته تاريخياً– كان مسألة تزامنيّة بالنّسبة للنّحويين: إنّ جميع الكلمات المختلفة تنتمي لجمل و مفردات اللّغة العربيّة، والمتكلّمون أحرار في اختيارهم منها الكلمات التي يودّون استخدامها في كلامهم، وفي الحالة التي أوردناها هنا فإنّ المتكلّمين بحكم العرف يختارون الصّيغ غير المتطابقة.

[1] – عبد الجليل مرتاض: اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي، ص81– 82.

«وقال "ابن درستويه" في شرح الفصيح: حَسِب يَحْسَب نظير عَلِم يعلَم، لأنّه من بابه، وهو ضدّه، فخرج على مِثاله، وأمّا يحسِب بالكسر في المستقبل فلغة مثل وَرِم يَرِم، وَوَلي يَلِي.وقال بعضهم: يقال حَسَب يَحْسِب على مثال ضَرَب يضْرِب، مخالفة للّغة الأخرى، فمن كسر الماضي والمستقبل فإنما أخذ الماضي من تلك اللّغة، والمستقبل من هذه؛ فانكسر الماضي والمستقبل لذلك.»[1]

التّطوّر الآخر في اللّغة الذي يبدو فيه بعد تاريخي يرتبط بتأثير الظّروف المتغيّرة في المفردات. و يعدّ ظهور الإسلام من أشدّ الأمثلة وضوحاً على تغيّر الظّروف، وقد دخلت مجموعة من المفاهيم إلى المجتمع الجاهلي مع رسالة الدّين الجديد. وبدأ الأعراب يستخدمون المفردات الموجودة بمعنى ديني جديد. و كمثال على ذلك يمكن أنْ نأخذ كلمة "إسلام" نفسها- التي تعني الاستسلام- ولكنّها في السّياق الجديد أصبحت تدلّ على الخضوع لله تعالى، أيّ الإذعان للدّين الجديد. إنّ المعنى الجديد- بطريقة ما- كان كامنا أصلاً في الكلمة، وبوسع المرء أنْ يقول إنّه ليس هناك تغيّر حقيقي حتّى في مثل هذه الحالة، وعلى كلّ حال فإنّ الإبداع كان دائماً سِمة تميّز المتكلّمين باللّغة العربيّة البلغاء حقّاً، أيْ الأعراب. ويعزو "ابن خلدون" – بخلاف "الفارابي"- المعاني الجديدة للمفردات الدّينية إلى التّطوّرات الدّاخليّة في اللّغة العربيّة.

لا بدّ من كلمة نهائية تقال عن العلاقة بين اللّغة العربيّة واللّغات الأخرى ضمن الإطار غير التّاريخي كلياً عند النّحويين العرب. و قد كان النّحويون العرب يعرفون أنّ بعض اللّغات تشبه بعضها ولا تشبه لغات أخرى، ولكن طالما أنّ النّحويين لم يهتمّوا بأيّ تطوّر، فإنّ العلاقة بين اللّغات كان يُنظر إليها من حيث كونها شيئا ثابتا، ولم يكونوا مهتمّين باكتشاف أسباب هذه العلاقة.

[1] – السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص216.

لم يكن "ابن خلدون نحويّا، ولكن بسبب اهتمامه فقط بنموّ الحضارة الإنسانيّة والمدنيّة استطاع أنْ يتّخذ وجهة نظر منفتحة عن ظاهرة اللّغة ودراسة دورها في المجتمع. وقد أخذ بنظر الاعتبار، على الرّغم من أنّه لم يتخلّ تماما عن الرّواية الأسطورية الخاصّة بوجود لغة مثالية واحدة فقط، إلّا أنّه كشف عن نفسه مدركاً تماماً التّوتّر القائم بين نوعيْ اللّغة، اللّغة الفصحى واللّهجة العامّيّة.

يعدّ التّراث اللّغوي العربي مادّة غزيرة وثريّة، وضعت فيه آلاف التّصانيف منذ أنْ أصبحت العربية موضوع درس وتقنين إلى عصرنا هذا؛ حيث شغلت الدّراسات اللّغوية القديمة مكانة مركزية في الثّقافة العربية الإسلامية، وهذا يبعث على الإعجاب والاعتزاز بهذا الموروث لأنّه يدلّ على مجهود وعمل فكري بالغ الأهميّة، شكّل بدوره رسالة لسانية قائمة بذاتها.

لأهميّة هذا الموروث نجد الكثير من الدّراسات تناولته بالقراءات والنّقد؛ حيث اختلفت نماذج القراءات المسلّطة عليه، خاصّة في العصور الحديثة إذْ حاول اللّغويون العرب اقتراح نظرة جديدة حول اللّغة وكيفية دراستها، فكثُرت الأبحاث التي تنادي بضرورة التّحديث والتّطوير في حقل الدّراسات اللّغوية العربية.

علت الأصوات التي تنادي بضرورة الإفادة من اللّسانيات الحديثة ومناهجها واللّحاق بركب تطوّرها.

قد تعدّدت الاتّجاهات الحديثة في حقل الدّراسات اللّغوية تبعا لتعدّد مناهج الدّرس اللّغوي الحديث، كلٌّ منها يحاول محاورة التّفكير اللّساني العربي القديم، آملا في اكتشاف ما هو جدير بالاكتشاف في هذا الفرع من العلوم الإنسانيّة، ولكن هذه المحاورة لا نجدها إلّا عند قلّة قليله من الباحثين الذين يتوفّرون على إلمام واسع بالتّراث، وعلى دراية واسعة بمعطيات البحث اللّساني الحديث.

I–المدارس الوصفية في اللسانيات الغربية:

شهدت الدّراسات اللّغوية العربية الحديثة تطوّرا ملحوظا، وذلك عائد إلى اتّصال الدّرس اللّساني العربي بالدّرس اللّساني الغربي، الأمر الذي أدّى إلى ظهور عدّة نظريات ودعوات ترمي إلى تأسيس درس لغوي عربي حديث قائم على مبادئ غربية في دراسة اللّغة العربية، فحدث تمازج منهجي تباينت من خلاله نماذج القراءات المهتمّة بالتّراث العربي، وبهذا تَرِدُ علاقة

اللّسانيات الحديثة بالتّراث اللّغوي العربي من خلال ما جاء به علماء اللّغة العرب المحدثون، وما قاموا به في إعادة وصف اللّغة العربية من منظور لساني غربي.

لفهم الدّرس العربي الحديث القائم على أسس غربية، لابدّ من الاطّلاع على أهمّ المبادئ اللّسانية والمدارس الغربية الرائدة التي كان لها الأثر في علمائنا المحدثين وتوجّهاتهم المنهجيّة، وذلك بدءا من أصل اللّسانيات الوصفية عند "دي سوسير" الذي بزغ نجمه في مطلع القرن العشرين.

« عرف مطلع القرن العشرين تحوّلا هاما في تاريخ الفكر اللّساني الحديث، وتحديدا مع ما قدّمه اللّساني السويسري "فرديناند دي سوسير"،... تضاف إلى ذلك بحوث اللّسانيات التّاريخيّة والمقارنة التي برزت في القرن التّاسع عشر وبخاصّة أعمال "فرانز بوب"(franz bopp) والنّحاة الشّبّان فيما بعد»[1]. "فدوسوسير" لم يبدأ من العدم وإنّما أسّس درسه على أساس متين من الدّراسات اللّغوية السّابقة.

وضع "دوسوسير" ملامح نظريّته في علم اللّغة عندما ألقى محاضراته في جامعة "جنيف" حيث ميّز مجال البحث ومنهجه في علم اللّغة عن الجهود الأخرى التي عنيت باللّغة على مدى القرون، وقد تميّزت دراسته بعدد من الثّنائيات الأساسية، كان لها تأثير في كلّ مدارس علم اللّغة الحديث وهذه الثّنائيات:

-اللغة والكلام: اللّغة في هذا المعنى ظاهرة إنسانيّة عامّة، عبّر عنها بمصطلح "langage"، أمّا إذا خصّت بجماعة لغوية معيّنة عبّر عنها بـ "langue"، أمّا الكلام فهو عبارة منطوقة لها وجود مادّي يختلف من فرد لآخر ومن موقف كلامي لآخر، عبّر عنه بلفظ "parole".

-العلاقات الجدولية "Paradigmatique" والعلاقات الأفقية "Syntagmatique": ويعني بالعلاقات الأفقيّة تتابع الكلمات تتابعا خطيّا أمّا العلاقات

[1] -خليفة بوجادي:في اللّسانيات التّداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،بيت الحكمة للنشر والتوزيع سطيف،الجزائر، ط1، 2009، ص13.

الجدولية فيعني بها جملة الكلمات الّتي يمكن أنْ تتّخذ الموقع وتنظّم في عقل المتحدّث ليختار منها المناسب[1]. حيث إنّ العلامة لا تحمل معنى مستقلّا بذاته ما لم تكن داخل النّظام لأنّها تستمدّ معناها كاملا منه، ومن الوحدات المجاورة لها في السّياق نفسه شأنها في ذلك شأن قطع الشّطرنج[2] وفي هذا يقول "دوسوسير" «اللّسان نظام لا يخرج عن التّرتيب الذي وضع عليه وسنمثّل لذلك بلعبة الشّطرنج حتّى نتبيّن هذا المعنى أحسن، فمن السّهل إلى حدّ ما أنْ نميّز ههنا ما هو خارج عمّا هو باطني:انتقال هذه اللّعبة من فارس إلى أوروبا، هو أمر خارجي بخلاف كلّ ما يخصّ النّظام وقواعد اللّعبة، فهو أمر باطني، إنْ استبدلت القطع الخشبية بقطع من العاج، فإنّ هذا التّغيير لا يمسّ النّظام ولكن إنْ أنقصتَ أو زدتَ عدد القطع فهذا سيخلّ أيّما إخلال بالنّمو، الذي وضع عليه اللّعب...» [3].

-التزامنية "Synchronique" و-التاريخية "Diachronique": يهدف علم اللّغة التّزامني إلى تحديد المبادئ الأساسيّة للنّظام المتزامن أيْ العناصر المكوّنة للنّظام في وقت محدّد، أمّا علم اللّغة التّاريخي فيبحث في العناصر المتتابعة زمنيا[4].

من بين القضايا التي وضعها الدّارسون من بعده، موضوع اللّسانيات إذْ يقول في هذا: «إنّ هدف الألسنيّة المنفرد والحقيقي إنّما هو اللّغة منظورا إليها في ذاتها ومن أجل ذاتها»[5]، وذلك من أجل الكشف عن المميّزات العامّة المشتركة بظاهرة اللّسان البشري من خلال دراسة الطّبيعة

[1] – ينظر محمود فهمي حجازي: البحث اللغوي، دار غريب للطباعة ،القاهرة، دط، دت، ص31- 32.

[2] – ينظر خليقة بوجادي: في اللسانيات التداولية ،ص19.

[3] – فرديناند دوسوسير: محاضرات في الألسنية العامة، تح: يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، دط،1986، ص37.

[4] – ينظر محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، ص33.

[5] – فرديناند دوسوسير :محاضرات في الألسنية العامة، ص280.

المختلفة المتداولة بين بني البشر[1]، وهو بهذا صحّح منهجية دراسة اللّغة التي كانت تدرس لغايات أخرى كتفسير النّصوص الّذي يعدّ موضوع الفيلولوجيا.

"فسوسير" وضع تصوّرا جديدا للّغة، فأصبحت من بعده ذات أهميّة كبيرة عندما عدّها نظاما من الإشارات تعبّر عن الأفكار، إذْ وضع مادّتها التي تختلف عن مادّة العلوم الأخرى[2] وحدّد طبيعة دراستها ففصل بين الدراسة الآنية والزّمانية؛ فبدأت مرحلة جديدة تعنى بدراسة اللّغة دراسة وصفية ظهرت بموجبها عدّة مدارس «في القرن العشرين، لمحاولة تفسير اللّغة نظاما وتعلّما، ولم يتنكّر أيّ منها لمبدأ الوصف»[3]؛ إذْ ترك "دو سوسير" تأثيرا متفاوت الوقع من نظريّة إلى أخرى، إلاّ أنّ المرتكز الأساسي والمنهجي المتمثّل في دراسة اللّغة لذاتها ومن أجل ذاتها بقي نفسه كما هو عند "دي سوسير".

كانت أفكار "دي سوسير" بمثابة مرجع لما ظهر من مدارس لسانية، اختلفت نظرتها لمقولة الوصف، فتشعّبت تبعا لذلك إلى نزعتين كلّ واحدة تنظر إلى وصف اللّغة بشكل مغاير عن الأخرى، فبينما يرى أحد الاتّجاهين «أنّ الوصف الحقيقي لا يستدعي تصوّرا منطقيا و لا تأويلا ذهنيا أو فلسفيا، يرى آخرون أنّ التّأويل والتّصوّر جزء من وصف نظام اللّغة»[4].

هذا ما جعل أحد الباحثين يرى بأنّ هناك طائفتين قد انتفعتا من عمل "دي سوسير" طائفة اتّفقت على أنْ يصطبغ الوصف بالطّابع التّصنيفي، ومن بينهم "دوسوسير"، البراغيون "Les Pragois" والأمريكيون و الكوبنهاجيون. أمّا الطّائفة الأخرى فمثّلتها المدرسة التّحويلية

[1] – ينظر خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر،ط2، 2006 ، ص.09.

[2] – خليفة بوجادي: اللسانيات التداولية، ص19.

[3] – سمير شريف استيتية: اللسانيات: المجال، الوظيفة، المنهج، عالم الكتب الحديث، الأردن ،ط1 ، 2005، ص159.

[4] – المرجع نفسه ، ص159.

على يد "تشومسكي" الّتي ترى بأنّ الدّراسة لا تقف عند وصف اللّغة وحدها بل يتجاوزها إلى التّفسير والتّأويل[1].

سيأتي عرض لكلتا المدرستين: المدارس الوصفية التّصنيفية، والمدارس الوصفية التّفسيرية.

1 –المدارس الوصفية التّصنيفية:

قد تأسّست على هَدْي مبادئ "دي سوسير" اتّجاهات وصفية ركّزت في وصفها على تحليل بنية اللّغة وتصنيفها، وبهذا كان التّصنيف من أبرز سماتها، ولانتشارها تميّز بها القرن العشرون، فغدت سمة سائدة في علم اللّغة لدى اللّغويين الغربيين، إذْ هناك عدّة مدارس تشترك في تركيزها على بنية اللّغة، ومنها اتّخذت تسمية البنيويّة التي تجعل من اللّغة موضوع بحث مستقلّ[2].

هذه المدارس قامت على مبادئ "دي سوسير" في دراسة اللّغة وتحليل بنيتها معتمدة على المنهج الوصفي، وفي هذا يؤكّد أغلب الدّارسين اللّغويين أنّ النّظريات البنيويّة قد نهجت «منهج اللّغويات الوصفية من حيث تركيزها على البيانات اللّغوية الملحوظة»[3]. إذْ كانوا يحلّلون ويدرسون البيانات الّتي يمكن ملاحظتها فلا يعتمدون على التّأويل بل يدرسون ما هو ظاهر فقط.

انتشرت هذه المدارس في أماكن متفرّقة من الكرة الأرضية يربطها خيط رفيع يعود إلى رائدهم "دي سوسير"، حيث تلقّت تعاليمه عن طريق التّلمذة المباشرة، أو عن طريق دراسة آثاره، وكان منها من أظهر وفاءه للأستاذ الأوّل كمدرسة "جنيف"، ومدرسة "براغ"، والمدرسة الإنجليزية ...إلخ.

---

[1] – ينظر: تمام حسان: الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو–فقه اللغة–البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000، ص239.

[2] – ينظر محمود فهمي حجازي: البحث اللغوي، ص35.

[3] – شحدة فارع، جهاد حمدان وآخرون: مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن ، ط1، 2000، ص39.

-مدرسه جنيف:

تعدّ مدرسة جنيف من المدارس المؤسّسة لفكر "دي سوسير"، فأظهرت وفاء كبيرا له فجلّ ما قدّمته من أعمال هو تنظير لأعمال "دي سوسير" الذي كان من أعلامها البارزين، إذْ «استطاع بفكره البارع أنْ يوجّه الدّراسات اللّسانية وجهة مكّنت العلماء والباحثين بعده من اعتبار أفكاره اللّسانية نقطة تحوّل عميقة في مسار اللّسانيات الحديثة»[1]، وأبرز تحوّل شهدته الساحة اللّغوية هو التّحوّل من اللّسانيات التّاريخية إلى اللّسانيات الوصفية، وعليه قامت هذه المدرسة، فعرفت باسم مدرسة "جنيف" أو مدرسة "زيوريخ"[2].

كان أعلام هذه المدرسة من تلامذة "دي سوسير" المباشرين، إذْ جمعوا دروسه وأخرجوها إلى الإنسانيّة ومن أبرز أعلامها "شارل بالي" (C. Bally) وسيشهاي (Sechehay) [3] فهؤلاء الباحثون حملوا راية "دي سوسير" في مناداتهم بمبادئ الاتّجاه البنوي في اللغة[4]، «و من هذا المنطلق يكون تأثير "دي سوسور" على تلامذته تأثيرا عظيما لم يجعله مؤسّس مدرسة هامّة (مدرسة جينيف) فحسب، و لكنه أصبح رجل عصر كامل في الدّراسة اللّغوية، و الأفكار التي توصّل إليها، و عن اقتناع، كانت الأساس الذي انبثق منه علم اللّغة الحديث »[5].

تميّزت هذه المدرسة «بنزعة قويّة إلى الدّراسات التي تعالج العنصر الانفعالي (التّأثيري) في اللّغة، عن طريق الانصراف الدّائب إلى اللّسانيات الآنية وعن طريق الإيمان بأن اللّغة تتجلّى

[1] – عبد القادر عبد الجليل: علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء للنشر، القاهرة، ط1 ،2002، ص225.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ، ص224.

[3] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، نسخة إلكترونية ط2،الموقع الإلكتروني www.islamic-college.ae 2013، ص28.

[4] – ينظر: ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2000، ص223.

[5] – ذهيبة حمو الحاج: لسانيات التلفّظ وتداولية الخطاب، دار الأمل،تيزي وزو، الجزائر،ط2 ، 2012 ، ص57.

بوصفها كُلّا مُنظَّما ذا وظيفة اجتماعية مهمّة»[1]؛ إذ ركّزت على العنصر الّذي يحقّق التّأثير الأسلوبي في اللّغة وهذا ما برز في أسلوبيات "شارل بالي"، الذي اهتمّ بالمضامين الوجدانية للوقائع اللّغوية.

تعدّ مدرسة جنيف «المدرسة البنيويّة التقليديّة، كما يمثّلها "دو سوسير"، تلك الّتي تطوّرت فيما بعد إلى اتّجاه له خصائصه المميّزة»[2]. ومن أهمّ الخصائص والأصول القائمة عليها:

– وجوب دراسة اللّغة باعتبارها نظاما وأنّها ظاهرة اجتماعية.

– العلاقة بين الصّوت والمعنى، يجب أنْ تؤخذ بعين الاعتبار لأنّها مهمّة في عملية الاتّصال.

– رؤيتها إلى أنّ تطوّر اللّغة وحالتها الواقعية أمران مختلفان جذريا، ولذا لا يصحّ استخدام المعيار التّاريخي في تفسير الحالة الحاضرة للّغة[3]. وبهذا غدتْ هذه المدرسة من أهمّ المدارس الوصفية.

– مدرسة براغ:

لم تقف مبادئ "دي سوسير" عند حدود تلاميذه "بجنيف"، بل امتدّت إلى مناطق أخرى تفرّعت عنها مدارس قائمة على مرتكزات "دي سوسير"؛ إذْ أنّ هناك من أفاد من محاضراته وهناك من انطلق منها وطوّر فيها، «ولعلّ من أبرز المدارس اللّغوية التي انطلقت من الأصول والمبادئ التي وضعها "دوسوسير" وطوّرتها مدرسة "براغ" (Prague- Praha) التي وضعت نظريّة كاملة في التّحليل اللّغوي الفونولوجي»[4]

[1] – ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص223.

[2] – المرجع نفسه، ص195.

[3] – ينظر نادية رمضان النجار: فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، ط1، 2006، ص62.

[4] – حلمي خليل: دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، دط، 2002، ص20.

قد قامت هذه الحلقة اللّغوية على يد طائفة من علماء اللغة "بتشيكوسلوفكيا" سابقا فضمّت مجموعة من الباحثين، ينتمون إلى بلدان مختلفة، منهم التشيكي "فيلام ماثيزويوس" (Mathesius Vilem) الذي أسّس مع بعض معاونيه نادي "براغ" اللساني سنه 1926[1] فبلغت هذه المدرسة ذروتها خاصة بعد «مشاركة العلماء الرّوس الثّلاثة: "رومان جاكسبون"، "نيكولاتي تروبتسكوي"، "س. كارسيفيسكي" أنْ قد كان لهم أثر بالغ في نشاط هذه الحلقة»[2].

اِلتقط علماء حلقة "براغ" مشعل الدّراسات اللّغوية الحديثة، من رائدها "دوسوسير"، ونسجت المدرسة الشّكلية خيوطه، فطبّقت مبادئ النّظرية البنوية الوصفية، فأعطوا الدّراسة الوصفية أهميّه كبرى ورأوا على رأي "حلمي خليل "«... يجب أنْ تكون الهدف الأوّل لعلماء اللّغة لأنّها تتّصل بالحقائق اللّغوية اتّصالا مباشرا.»[3]، نظروا إلى اللّغة نظرة وظيفية وصفية مطبّقين مبادئ "دي سوسير"، ولم يبتعدوا عن نظرته التي تخصّ الدّراسة التّاريخية التي ينبغي أنْ تكون في ضوء الوصفية دائما، لأنّ هذا يؤدّي إلى دراسة وصفية أخرى[4]. إذْ لا تصحّ الدّراسة التاريخية للظّاهرة اللغوية إلاّ بدراستها دراسة وصفية؛ لأنّ المنهج الوصفي هو الوسيلة الوحيدة التي تؤدّي إلى نتائج دقيقة وصحيحة.

بهذا فرّقت المدرسة بين الدّراسة الوصفية والدّراسة التّاريخية فوضّحت بأنّ الدّراسة التّاريخية تابعة للوصفية، انطلاقا من أنّ معرفة النّظام اللّغوي يجب أنْ يسبق معرفة التّغيّرات التي طرأت عليه[5] وترى هذه المدرسة «أنّ خير ما يمكن أنْ نحيط بجوهر اللّغة وخصائصها هو التّحليل الآتي

[1] – ينظر أحمد مومن: اللسانيات النشأه والتطوّر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2015، ص136.

[2] – نور الهدى لوشن: مباحث في اللغة ومناهج البحث اللغوي ، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، دط، 2001، ص347.

[3] – حلمي خليل: دراسات في اللسانيات التطبيقية ، ص24.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص ن.

[5] – ينظر حليمة أحمد عمايرة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن،ط1، 2006، ص39.

للظواهر اللّغوية الحالية، فهي وحدها تمثّل مادّة كاملة، وفيها وجد دفء الواقع اللّغوي»[1] لقد حظي الوصف بأهميّة كبرى في مبادئها خاصّة إذا ارتبط بالمنهج الوظيفي الذي اهتمّت به المدرسة، وبهذا نجد أنّ هذه المدرسة «تلتقي في بعض توجّهاتها الوظيفية مع المدرسة السّياقية الوصفية، حتى شكّلت معها بعدا منهجيا أكثر اتّساعا، هو البعد الوظيفي لدراسة اللّغة، غير أنّ هذا البعد يظلّ في إطار المنهج الوصفي بوجه عام»[2]، ولاشتراك المدارس البنويّة في المنهج نفسه نجدها تتشابك في كثير من المبادئ مثلما هو الحال مع المدرسة الوظيفية والمدرسة السّياقيّة؛ حيث اهتمّت هذه الأخيرة بالسّياق، كذلك المدرسة الوظيفية اهتمّت بالموقف الكلامي، أو العناصر المكوّنة للرّسالة بما فيها السّياق.

لقد برع أقطاب هذه المدرسة في دراسة الفونولوجيا خاصّة من النّاحية الوظيفية، وهذا ما جعلهم يتميّزون عن باقي المناهج اللّسانية، حيث شامل نشاطهم مجال الصّوتيات الوظيفيّة الآنية، والصّوتيات الوظيفية التّاريخية؛ فيدرسون اللّغة وظيفيا، فإذا كان "دوسوسير" قد نظر إلى اللّغة بأنّها نظام من العلامات فإن مدرسة "براغ" ترى أنّ اللّغة نظام من الوظائف[3].

من بين إسهاماتهم في مجال الصّوتيات، تقديم دراسة تحليلية للأصوات الكلامية إلى سمات نطقية، رغم أنّ هذه الدّراسة لم تكن أمرا جديدا «إلاّ أنّ تحليل الوحدات الفونومية إلى سلسلة من التّضادّات الخاصّة، بين بعض السّمات المميّزة يُعدّ تقدّما حقيقيا في النّظريات الفونولوجية والمنهج الوصفي بوجه عام (...) وبفضل أعمال مدرسة "براغ" في هذا الميدان أصبح الفونيم أحد المقوّمات الأساسية للنّظرية اللّسانية عامّة وللوصف العلمي والتّحليل المنهجي لمختلف الظّواهر اللّغوية الخاصّة»[4].

[1] – نور الهدى لوشن: مباحث في اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص348.

[2] – حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة ، ص39.

[3] – ينظر أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص139/138.

[4] – المرجع نفسه، ص138.

استطاعت هذه الحلقة التّمييز بين الدّراسة الفونولوجيا الوصفية والدّراسة التّاريخية، وبهذا كانت الفونولوجيا "التربتسكوية" شبيهة بالفونولوجية الوصفية الأمريكية، وفي هذا الميدان نجد أنّ "جاكبسون" رائدا مطوّرا له، بتوضيحه لمبادئ الفونولوجيا التّاريخية[1].

مدرسة براغ لها توجّه خاص في دراسة اللّغة من الوجهة الوصفية وهذا ما وضّحه "جيفري سامسون" في قوله: «لم يكتف أصحاب هذه النّظرية بالوصف، بل تعدوه إلى التّفسير، مجيبين عن سؤالين رئيسيين: ماذا تشبه اللّغات؟ ولماذا جاءت على هذه الشّاكلة؟»[2]، فمن هنا يتّضح أنّ مدرسة براغ ذات توجّه تفسيري في تحليل اللّغة، إلّا أنّ غلبة التّصنيف جعل منها مدرسة تصنيفية لا تفسيرية.

ولا تستثنى من هذه الدّراسة علما من أعلام هذه الحلقة، كان له رأي في الدّراسة الوصفية للظّاهرة اللّغوية، وهو "أندري مارتيني" "Andret Martinet" الذي يرى بأنّ «اللّغة هي موضوع اللّسانيات لا توجد إلّا على شكل ألسن متنوّعة وأنّ اهتمام اللّساني هو دراسة هذه الألسن، وقد تبيّن لنا أنّ هذه الألسن هي قبل كلّ شيء أدوات التّبليغ، وعلى هذا فإنّه من اللائق أوّلا وأساسا النّظر فيها ووصفها في سعيها»[3].

بهذا لا يخالف "دوسوسير" في موضوع اللّسانيات، من خلال حديثه الذي يوضّح فيه أنّ وظيفة اللّغة ينبغي أنْ توصف لحظة آداء وظيفتها ثم يتابع حديثه ويقول: «وطالما أنّ الأمور على ما هي عليه سنتساءل عن إمكانية فصل دراسة (الوصف) عن دراسة التطوّر والحقّ أنّه من اللائق أنْ يكون الوصف آنيا صرفا بمعنى مؤسسا فقط على ملاحظات أجريت في مدّة زمنية

[1] – ينظر: أحمد مؤمن:اللسانيات النشأة والتطور، ص143– 148.

[2] – سامسون جيفري (Geoffrey Sampson): مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص 104. نقلا: عن أحمد مؤمن اللسانيات النشأة والتطوّر، ص137.

[3] – أندري مارتيني (andret martinet): مبادئ في اللسانيات العامة، تر: سعد زوبير، دار الأفاق، دط، الجزائر، 1999، ص31.

قصيرة حتّى يمكن اعتبارها عمليا على محور الزمن»[1]، ليكون بذلك مؤكّدا على ضرورة الفصل بين الدّراسة الآنية والدّراسة الزّمانية كما يؤكّد على ضرورة الالتزام بالمنحى التّصنيفي وذلك بالتّركيز على الملاحظة فقط.

خلاصة القول إنّ مدرسة "براغ" هي إحدى المدارس التي هيمنت على الدّراسات اللّغوية ردحا من الزمن، ومازال تأثيرها ساريا إلى اليوم خاصّة مع ما قدّمته في مجال الفونولوجيا.ورغم أنّها تسير سير "دي سوسير" في الدّراسة الوصفية إلّا أنّها تجاوزته إلى التّحليل الوظيفي والتّفسير الواقعي وأثبتت أنّ الدّراسة الفونولوجية صالحة للمناهج الآنية والزمانية على حدٍّ سواء[2].

مهما خالفت هذه المدرسة أستاذها إلّا أنّها تبقى مشدودة إليه بخيط رفيع تحت عنوان البنيويّة الذي يؤكّد على أصولها الوصفية.

– مدرسه كوبنهاجن:

تعدّ مدرسة كوبنهاجن "le cerde de copenhague": من أشهر المدارس التي أخذت أفكار "دي سوسير" فنمتها وفق متطلباتها؛ إذْ تعدّ من أشهر المدارس اللّسانية التي ظهرت في أوروبا عقب القرن العشرين.

«ويطلق مصطلح مدرسة "كوبنهاجن" في المرحلة الأولى على اللّسانيات البنيويّة التي قامت على أساس من أفكار العالمين الدانماركيين "هيلمسليف" (l. hjelmslev) "وبروندال" (viggo brondal)»[3]. فبدأت هذه المدرسة على يد هذين العالمين سنة1931 رغبة في خلق نظريّة تتميّز عن المدرسة البراغية(école de prague) في دراسة اللغة[4].

[1] – أندري مارتيني:المبادئ في اللسانيات العامة، ص32.

[2] – ينظر أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطوّر، ص155.

[3] – ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص317.

[4] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات ، ص80.

قام "هيلمسليف" وهو صاحب النّظريّة البنيويّة التّحليليّة الشّهيرة (الرياضيات اللّغوية) التي تقابل (Glossématiques) المشتقّة من Glossa وتعني اللّغة، بجهد جبّار في تأسيس هذه المدرسة. إذْ تهتمّ نظريّته بدراسة الوحدات الصّغرى التي لا تقبل التّجزئة، وفي هذا كان متأثّرا بوالده أستاذ الرياضيات[1].

تحاول هذه النّظرية بناء منطق رياضي للّغة في مزجها بين علم اللّغة والمنطق الرّياضي إلاّ أنّ بنيويّته تتّخذ شكلا ثابتا لا متغيّرا ...وقول "دي سوسير" باجتماعيّة اللّغة يجعل "هيلمسليف" ينادي باستقلاليّتها عن الإنسان ممّا يقرّ بها من العلوم الطّبيعية والدّقيقة، وبالتّالي تشهد اللّسانيات فقدان إنسانيّتها وحياتها، وتصبح ذهنيّة شكلية[2].ولعلّ هذا ما جعل الكثير من الدّارسين ينبذونها وينفرون منها.

تهدف "الغلوسماتيك"* إلى إقامة لسانيات علميّة مبنية على أسس كليّة «تعنى بوصف الظّواهر اللّغوية، وتحليلها، وتفسيرها بطريقة موضوعية. وتتميّز هذه النّظرية عن باقي النّظريات اللّسانية الأخرى بدرجة لا مثيل لها من التّجريد النّظري وبخاصّة في مجال التّعريف والتّنظيم والتّصنيف»[3]، فأرست بذلك الأسس السّويسرية بطريقة جديدة، لتبدو مختلفة عن أصولها لتعقيدها، إلاّ أنّها تصبّ في قالب واحد وهو الوصف.

كانت هذه المدرسة على درجة عالية من الوصف وفي هذا يقول "هيلمسليف" «أنّها تهدف إلى إرساء منهج إجرائي، يمكن من فهم كلّ النّصوص من خلال الوصف المنتظم والشّامل،

[1] – ينظر أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور، ص157.

[2] – ينظر ذهبية حمو الحاج: لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب ،ص 68 .

*– شرح "ماريو باي"(Mario Pei) هذا المصطلح في معجمه (Glossary Of Linguistic Terminology)بأنّه تحليل شبه رياضي للغة مؤسَّس على التوزيع والعلاقات المتبادلة بين الجلوسيمات، وقد شرح هذا المصطلح بأنّه أصغر وحدة ذات معنى. "التواتي بن تواتي": المدارس اللسانية في العصر الحديث و مناهجها في البحث، دار الوعي، الجزائر، ط2، 2012، ص05.

[3] – أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص159.

إنّها ليست نظريّة بالمعنى العادي لنظام من الفرضيّات، بل نظام من المقدّمات المنطقية الشّكلية والتعريفات والنظريّات المحكمة التي تُمكّن من إحصاء كلّ إمكانات التّأليف بين عناصر النّصّ الثّابتة»[1]؛ إذ تسعى لإيجاد أسس نظريّة تمكّنها من تفسير النّصوص، هذه الأسس قائمة على مبادئ منطقية شكليّة، وبهذا عَدَّ اللّغة شكلا وليس مادة.

يرى "هيلمسليف" أنّ نظريّتَه هي امتداد طبيعي لنظريّة "دي سوسير"، فهو قد جاء ليتمّ ما بدأه هذا العلّامة؛ حيث نادى بما كان ينادي به "دو سوسير".كإقراره بأنّ اللّغة شكل وليست مادّة، إلّا أنّ هذه المدرسة قد تختلف في المصطلحات فمثلا: مبدأ دراسة اللّغة لذاتها ومن أجل ذاتها، سمّي اصطلاح "هيلمسليف" اللسانيات المحايثة، ومبدأ الدال والمدلول استبدال بثنائية التعبير والمحتوى[2].

يذكر الباحثون بأنّ عمل "هيلمسليف" «يعدّ أوّل محاولة لتأسيس نظريّة لسانية علمية وصفية، وفق مقدّمات منطقية بديهية ومبادئ معرفيّة تفسيريّة»[3]، ولتحقيق علميّة الدّراسة وضعت شروطا لها ملخّصة في مبدأين معرفيين تفسيريين وهما:

أ– مبدأ التجريبية:

يختلف معنى هذا المبدأ عن المعاني المعهودة، إذْ يرى "هيلمسليف" أنّ أساس النّظرية العلمية، هو الاعتماد على الملاحظة والاختبار، و لجمعه بين ثلاثة معايير: اللّاتناقض والشّمولية، والتّبسيط بهذا التّرتيب.

---

[1] – Phonology and phonetics. in Tomas A.Sebeok ed. , Current Trends in Linguistics.V.9.Mouton.1972.pp.283-84 نقلا عن أحمد مومن: اللسانيات والتطور، ص159/160

[2] – ينظر أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور،ص 161/162 .(مبدأ المحايثة، immanence): "قوانين داخلية خاصة مستقلّة عن المعطيات الخارجية"نقلا عن رشيد بن مالك:مقدّمة قي السّيميائية السّردية،دار القصبة للنشر،الجزائر،2000،ص9.

[3] – أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور، ص163.

فإذا كانت أيّ نظرية لغوية أمام «عدّة مناهج إجرائيّة توفّر كلّها الوصف الشّامل لأيّ نوع من النّصوص، فلا بدّ من اختيار المنهج الذي يفضي إلى أبسط وصف ممكن، أمّا إذا ما أتاحت لنا المناهج المختلفة أوصافا بسيطة على حدّ سواء، فينبغي أنْ نختار المنهج الذي يؤدّي بنا إلى النّتيجة من خلال أبسط الإجراءات الممكنة.» [1].

ب- مبدأ الإحكام والملاءمة:

المصطلح الأوّل الإحكام ورد عند "دي سوسير" تحت تسمية الاعتباطية، ومعناه أنْ ترِد النّتائج الطّبيعية تابعة لمقدّماتها المنطقية، إلاّ أنّ هذا المعيار عديم الجدوى من النّاحية العلمية؛ لأنّه غير قابل للتّطبيق من النّاحية التّجريبيّة، وكذلك الشّأن بالنّسبة للنّظرية اللّسانية إذا لم تكن منطقيّة لا يمكن تطبيقها على المدوّنة اللّغوية، ومن جهة أخرى لكي تكون النّظرية ناجحة، لابدّ أنْ تكون ملائمة، عندما تكون قابله للتّطبيق على عدد كبير من المعطيات التجريبيّة[2].

كانت هذه النّظرية ترمي إلى دراسة اللّغة دراسة علمية على منوال العلوم الدّقيقة بحيث يصبح موضوع اللّسانيات علما بحتًا، متأثرة في ذلك بالفلسفة الوضعية المنطقيّة عند "أوغست كونت" (Auguste Comte) توفي 1857، التي لا تدرس إلّا الظّواهر اليقينيّة.

فأنصار "الغلو سماتيك" في مسيرتهم اللّسانية «يبحثون عن العلامة اللّغوية، التي تبدو الآن كما قد كانت في الماضي وكما ستكون في المستقبل، إنّ اللّسانيات عندهم ليست آنية ولا زمانية، فعامل الزّمن هنا لا أهمية له»[3]، فلم تقلقهم المعضلة التي شغلت اللّسانيين الخاصّة بالفصل بين المنهجيين الآني والزّماني، بل ركّزوا على البنية اللّغوية التي تعدّ أساس الدّراسة. فكانت هذه المدرسة متميّزة عن باقي المدارس، فريدة في مبادئها و مصطلحاتها، لأنّها استطاعت أنْ تبلور أفكار

[1] - ينظر أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور، ص163.

[2] - المرجع السابق، ص163- 164.

[3] - ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص331.

"دي سوسير" في حلّة جديدة، فجمعت بين مبادئ النّحو التّقليدي ومظاهر اللّسانيات الحديثة، ممّا جعلها «نظريّة بارعة في عمومها وشمولها ومداها»[1].

تعرّضت هذه النّظرية إلى هجوم قويٍّ من قبل الدّارسين لتحويلها اللّغة إلى رموز علمية جافّة، وفي هذا يرى "فيرث" (Jean Robert Firth) توفي 1960م «أنّ نظريّة "هيلمسيلف" نظريّة مجرّدة، أنّها نظريّة منطقيّة رياضيّة، وصاحبها قد غالى في المبادئ التي نادى بها "دي سوسير" تخريجا وتأويلا واستنباطا وتطبيقا، مغالاة لا توحي بها كتابات "دي سوسير»[2]، ولاعتمادها على المنطق الرّياضي ابتعدت عن مبادئ "دي سوسير"، التي يدّعي أنّه يحبسها وكأنّ نظريّته ثورة على الدّراسات اللّغوية المتأثّرة بالفلسفة واللّسانيات المقارنة لتحلّ محلّها دراسة قائمة على أسس رياضيّة ومنطقيّة.

رغم نفور الدّارسين منها إلا أنّها مازالت تحظى بمكانة عالية وبتقدير الباحثين؛ فكانت أراؤها تنادي بقوّة انتمائها إلى الأستاذ الأوّل فكان لرائدها «دون غيره فضل المناداة بـ "دي سوسير" مؤسّسًا للبنويّة اللّسانية، ومن أجل ذلك أطلق كثير من الباحثين على نظرية "هيلمسيلف" اسم السوسيريّة المحدثة»[3]، فنصّبوه بذلك الوريث الشّرعي "لدي سوسير"، فأعطى لنفسه الحقّ في تغيير الكثير من المصطلحات اللّسانية، واستبدلها برموز رياضيّة لا تكاد تفهم من قبل الباحثين، رغم ذلك فقد شدّت هذه النّظرية الأنظار سواء من قبل معجبين أو ناقدين إلا أنّها «لم تطبّق حتى الآن تطبيقا كاملا على لغة من اللّغات»[4]، وهذا نظرا لصعوبتها في اعتمادها على مسلّمات رياضيّة بحتة.

[1] – محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، ص345.

[2] – المرجع نفسه، ص345.

[3] – ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص324.

[4] – محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص345.

– المدرسة الإنجليزية

كان لبريطانيا تراث ضخم في مجال الدّراسات اللّغوية، ويعود إلى القرن الحادي عشر الميلادي؛ إذْ «صبّ الباحثون كلّ اهتمامهم آنذاك على ميكانيزمات الوصف اللّغوي الدّقيق قصد انتقاء لغة رسمية فصيحة بين اللّهجات المستعملة في مختلف أرجاء الجزيرة»[1].

بعد هذا القرن نشطت الدّراسات في لندن نشاطا كبيرا، وذلك بعد وضوح اللّغة الرّسمية وقد اتّبعت في دراستها «نهج الدراسات التّاريخية المقارنة في القرن التّاسع عشر، محاولة منها مسايرة البحث اللّغوي في ألمانيا» [2]، واللّافت للانتباه أنّ اتّباعها هذا النهج، لا يعني خلو درسها اللّساني من المقولات الوصفية؛ إذْ نجد الكثير من الملاحظات الوصفية خاصّة في وصف الأصوات، ففي «القرن التاسع عشر الميلادي، انكبّ جمع من علماء بريطانيا على دراسة الأصوات اللّغوية دراسة وصفية موضوعية»[3]، حيث اشتهرت في بريطانيا عائلة "بال" في مجال الصّوتيات التي طوّرت الدّراسة الصّوتية وخدمت البشرية باختراعاتها خاصّة اختراع الهاتف.

كما نجد روادا آخرين قد أسهموا بجهودهم في تطوير الصّوتيات من أمثال: "دانيال جونز"(Daniel Jones) و"غاردينر"الإنجبيزي(Alan Henderson Gardiner)ورغم جهودهم إلّا أنّهم لم يستطيعوا تغيير المنهج المتّبع والتّيار اللّساني العام، إلى أنْ يأتيَ اللّساني الذي أحدث ثورة في التّنظير اللّساني البريطاني، والحديث هنا عن عالم اللّسانيات الإنجليزي "جون فيرث" (John Firth)[4]؛ الذي كان من أبرز علماء المنهج الوصفي السّياقي.

[1] – أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور، ص170.

[2] – نادية رمضان نجار: فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين، ص75.

[3] – أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص170.

[4] –المرجع نفسه، ص172.

كانت نظريّته أوّل مشاركه لغوية في بريطانيا، في وقت كانت الدّراسات اللّغوية لا تعدو وضع المعاجم والدّراسات الصّوتية واللّهجية، أمّا "فيرث" فقد كان مهتمّاً باللّغات الشّرقية نظرا لاستقراره فتره من الزمن في الهند، فتأثّر بهم وبلغتهم "السّانسكريتيّة" فوصفها وصفا صوتيا[1].

من الملاحظ أنّ "فيرث" لم يتأثّر بالهنود فقط في استوحاء نظريّته اللّغوية، بل نجده أيضا قد «تأثّر بالتّفسير الأنثروبولوجي على يد العالم البولندي "مالينوفسكي"، الذي طبّق نظريّته في اللّغة وعرفت بسياق الحال (Contexte de situation)"[2]؛ إذْ أنّ "مالينوفسكي" (Bronislaw Malinowski) توفي 1942، أنثروبولوجي وسوسيولوجي بولوني ذو جنسية بريطانية، وجد صعوبة ترجمة بعض نصوص الآداب البدائية، إلّا بعد ربطها بسياقها الذي قيلت فيه وبهذا تأثّر "فيرث" به وأقرّ بأنّ المعنى لا يتحدّد إلّا من خلال ربط الكلام بسياقه، وهذا ما جعله مؤهلا «لوضع نظرية لغوية قامت عليها مدرسة لغويّة مستقلّة في تاريخ الفكر اللّغوي في بريطانيا»[3] فكانت له ثمار قد أينعت، وبرزت في أفكار من تتلمذ على يده، إذ ركّز "فيرث" من خلال نظريّته على «وصف اللّغة بوصفها نشاطا معنويا في سياق اجتماعي معيّن»[4].

حاول "فيرث" من خلال تجربته الوصفية وضع مجموعة من الشّروط للواصف النّحوي أنْ يلتزم بها في دراسته لمظاهر اللّغة المختلفة، أهمّها:

-ينبغي أنْ يحدّد الباحث معاني الأشكال النّحوية على المستوى النّحوي والمعجمي بالنّسبة إلى نظام اللّغة موضوع البحث.

[1] – ينظر: حلمي خليل: دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص31.

[2] – نادية رمضان نجار: فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين، ص75.

[3] – حلمي خليل: دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص31.

[4] – نادية رمضان نجار: فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين، ص75.

-من المبادئ العامّة المقرّرة في الوصف النّحوي أنْ يتجنّب الباحث إدخال مقدّمات وتصنيفات سابقة، وعدم الاعتراف بالأقسام اللّغوية التي يُعبِّر عنها موضوع البحث بطريقة شكلية.

-على الواصف اللّغوي تحديد قائمة بعناصر اللّغة التي يوزّعها، ويحدّد وظائفها ومعناها على المستوى النّحوي في مصطلحات خاصّة بالنّظام النّحوي الذي تنتجه اللّغة وعلاقتها بظروف الاستعمال.

- على الباحث أنْ يدخل دائما في اعتباره البنية الشّكلية والظروف الاجتماعيّة.

-على الباحث تحديد مدى استعمال الأقسام اللّغوية في اللّغة وتبيين الوسائل التي تتّضح بها.

-على الباحث أنْ يقيم هذه الأقسام على أسس شكليّة لا تصوّرية فلسفية.

-على الباحث إدخال عناصر سياق الحال كالظروف الاجتماعية التي تستعمل فيها هذه الأقسام، وملاحظة الفروق بين الكلام العادي وبين القواعد التي تسير عليها اللغة المتخصصة[1].

ولقد اتّبع "فيرث" هذه الوصايا لضمان نجاح منهجه الذي جعله أنْ يكون « سهل الإنقياد للملاحظة و التحليل الموضوعي،و أنّه يبعد عن فحص الحالات العقلية الداخلية التي تعدّ لغزا مهما، حاولنا تفسيرها، و يعالج الكلمات باعتبارها أحداثا وأفعالا وعادات تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا»[2].

[1] – ينظر محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص238– 240.

[2] – أحمد عمر مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998، ص73.

-المدرسة الوصفية الأمريكية:

نشطت الدّراسات الأمريكية نشاطا كبيرا في ميدان الدراسات اللّغوية، وكانت وجهتها مغايرة لوجهة اللّسانيات الأوروبيّة، فكانت نتائجها تبعا لذلك مغايرة رغم تقاطعها معها في بعض المقولات الخاصّة في ميدان الوصف.

اعتمدت الدّراسة الأمريكية على اللّغة المنطوقة؛ إذ «انطلقت من الأنتروبولوجيا والدّراسات الحقلية التي اهتمّت بتدوين وتصنيف اللّغات الهندية الأمريكية المتناثرة في الولايات المتّحدة خشية انقراض هذه اللّغات» [1]. وفي ظلّ هذه الدّراسات نشأت الدّراسة الوصفية، التي تنبني «على اللّغة المنطوقة التي تعتمد على الأشكال اللّغوية، بعيدة كلّ البعد عن اقتحام المنطق والمعنى في تفسير الظّواهر اللّغوية، وترتكز على وصف خصوصيات كل لغة على انفراد»[2].

شهدت أمريكا هذا النّشاط اللّغوي «في النّصف الأوّل من القرن العشرين على يد مجموعة من العلماء الوصفيين (...) الذين حملوا راية الدّرس اللّغوي الأمريكي أمثال "فرانز بوعز" (Franz Boas) توفي 1942م "بنيويورك"، "ادوارد سابير" (Edouard Sapir)لساني وأنتروبولوجي أمريكي من أصول "لتوانيا" توفي 1939م "بنيوهافن"، و"بلومفيلد" (Leanardo Bloomfield) يعدّ الأب المؤسّس للمذهب التّوزيعي، توفي 1949م "بنيوهافن" »[3]، فقد أرسى هؤلاء دعائم اللّسانيات الأمريكية، وتوجيهها نحو منهج متميّز، ولكلّ واحد من هذه الثّلّة مقاربته الخاصّة للّغة.

مثّل "فرانز بوعز" البداية الحقيقيّة للّسانيات في القارّة النّظيرة لأوروبا، فرغم أنّه بدأ مسيرته اللّغوية في ظلّ المبادئ النّحويّة التقليديّة، إلّا أنّ هذا لم يعقه في عمله اللّغوي، فاستطاع أنْ

[1] – أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص187.

[2] –المرجع نفسه، ص187.

[3] – نادية رمضان نجار: فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين، ص79.

ينجز من خلال عمله دراسات وصفية ناجحة لأنماط من اللّغات كانت غير معروفة، إذْ يرى بأنّ المادّة اللّغوية هي التي تفرض طريقة ملائمة لتحليلها[1].

قدّم "فرانز بوعز" دراسات معتبرة في مجال الوصف ويعدّ أوّل من «وضع أسس اللّسانيات الوصفية في الولايات المتّحدة، وقد ظلّت هذه الأسس التي تضمّنها كتابه دليل اللغات الهندية الأمريكية... مهيمنة على النّظرية اللّسانية»[2] فأعطى الدّراسة الوصفية أهميّه كبرى في مصنّفه هذا الذي كان أعظم إنجاز قدّمه الباحث الأمريكي «فأسهم إسهاما أساسيا في المشكلة النّظرية المتّصلة بتأسيس منهج وصفي»[3].

بهذا كان كتابه مرجعا أساسيا للدّارسين الوصفيين، لوضعه الأسطر العامّة للدّراسة الوصفية ونال هذا اللّساني شهرة واسعة، فتجمّع حوله ثلّة من التّلاميذ الذين تناولوا دروسه بشغف إذْ كانت دروسه أرضا خصبة لنمو عقول لسانية رائدة أمثال "سابير" الذي كان «ذا ثقافة واسعة واهتمامات علمية واسعة على نحو تجاوز كل حدّ، وقد بدأ مستقلّا عن "دي سوسير" في نشر أفكاره بالخارج، عن اللّغة بوصفها نظاما منسوقًا، وألقى بنفسه متحمّسا في غمار اللّسانيات الوصفية التي كانت غايتها الأولى فحص أنماط البنية اللّغوية»[4].

أسهم "سابير" في إرساء أصول اللّسانيات الوصفية، حيث ألحّ كغيره من الوصفيين على التّنوّع الموجود بين اللّغات وجعله مسلّمة أساسية واستراتيجيّة ضروريّة لوضع حدّ للافتراضات المسبّقة، فهو يرى أنّه لا يمكن لأيّ باحث أنْ يدرس لغة غريبة إلاّ إذا اعتقد أنّ بنيتها تشبه لغة أخرى يعرفها[5].

---

[1] – ينظر: ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص273- 274.

[2] – أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص188.

[3] – ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص274- 275.

[4] – المرجع نفسه ص275.

[5] – ينظر أحمد مومن: النشأة والتطور، ص192.

إلى جانب "سابير" بزغ نجم لساني آخر في هذه القارة لا يمكن تفاديه، فالأمر متعلّق "ببلومفيلد" الذي مثّل المدرسة الوصفية ووضع اللّسانيات الأمريكية بصفة خاصّة[1]، وهو من أبرز أعلام المدرسة الوصفية التوزيعيّة، إذْ نظر للّغة في وجهة آلية سلوكيّة.

"لبلومفيلد" مصنّفا تحت عنوان "اللغة" تناول فيه الدّرس الوصفي، وتعرّض "لدي سوسير" في مقدّمة كتابه التّاريخي[2]، وقد تشبّع هذا العالم بمبادئ السّلوكية وأعلن عن هذا صراحة وللأهمية العلمية للكتاب قد سمي "إنجيل اللّسانيات" الحديثة، و«قد وصف منهجه بالوصفية التجريبيّة إلاّ أنّه يقصر عمله على مراقبة الظّاهرة الخارجيّة القابلة للقياس، ولذا استبعد كلّ ما لا يخضع في اللّغة المنهج التجريبي»[3]، وهذا ما جعله يبتعد في دراسته عن المعنى لأنّ المعنى غير قابل للملاحظة، ولأنّ "بلومفيلد" لما كان يسجّل اللّغة كان يسجّل الأصوات فقط بدون معنى، وهذا ما جعل المعنى يغيب أثناء التجربة التي قام بها، لذلك عدّه شيئا خارجيا عن طبيعة اللّغة.

"بلومفيلد" اعتنى باللّسانيات الوصفية والبنويّة وذهب إلى أنّ «الدراسة اللّغوية التّقليديّة التي ظهرت قبل اللّسانيات التّاريخية، تعدّ دراسة غير علمية لأنها استدلاليّة ومعياريّة، وأكّد على أنّ دراسة اللّغة يجب أنْ تكون وصفية استقرائيّة»[4] وبهذا قد ثار على المبادئ التي شبَّ عليها، وهذا يعود إلى تتبّعه لتطوّر مشكلات اللّسانية الأوروبيّة.

[1] – ينظر: أحمد مومن: النشأة والتطور، ص192.

[2] – ينظر: حلمي خليل: دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص24.

[3] – نادية رمضان نجار: فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين، ص82.

[4] – أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص193،نقلا عن: Leonard Bloomfield, Language, New York, 1933, P20.

أمّا فيما يخصّ مرتكزات مدرسة "بلومفيلد" الوضعية، فهي عديدة متّخذة من الكلام المنطوق بوصفه أساسيا للدّرس اللّغوي وهو الأساس الأوّل عنده، أمّا الثّاني الأساس فهو أنّ النّحو علم تصنيفي غايته الأولى استقراء الصّيغ الأساسية في اللّغة حسب درجه التّواتر[1].

اِلتزمت هذه المدرسة بالموضوعية المتمثّلة في الوصف الاختياري والاستقرائي، ملتزمين بتحديد الأشكال النّحوية وتصنيفها في مستويات لغوية دقيقة[2].

لقد عمل "بلومفيلد" بروح سلوكيّة، فكان له «عظيم الاهتمام بتوضيح مسالك البحث العلمي التي تقود إلى الغاية وهي الكشف عن قوانين النّفس الإنسانيّة، غير أنّه اعتقد أنّ التّوصل إلى هذا الهدف ينبغي أنْ يتحقّق بصورة تدريجيّة عن طريق الدّراسات الوصفية الموضوعيّة للظّواهر الحادثة بالفعل»[3].

خلاصة ما تقدّم يمكننا أنْ نلاحظ أنّ معظم اللّسانيين الأمريكيين دعاة المنهج البنيوي حيث نجدهم قد « انكبّوا على دراسة اللّغة، وخاصة المنطوقة في الإطار الذي رسمه "بلومفيلد" في الثلاثينيات دراسة وصفية(descriptive)، ومن هنا عُرفوا بالوصفين»[4] وأنّهم اتّبعوا طريقة "بلومفيلد" القائمة على دراسة اللّغة وفق المنهج التّوزيعي الذي يقوم على توزيع المكوّنات الأساسية للجملة بطريقة الاستبدال»[5].

2 –المدرسة الوصفية التّفسيرية:

كان البحث اللّغوي قبل ظهور هذه المدرسة يرتكز على تصنيف المفردات ووصفها، فكان هذا التّركيز سببا في نفور الدّارسين منها، إذْ شهدت اِنحصارا في عجزها في تحليل وتفسير الظّاهرة

[1] – ينظر عطا محمّد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في ق20، دار الإسراء، عمان، ط1، 2002، ص244.

[2] – المرجع نفسه، ص ن.

[3] – ميلكا افيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص279.

[4] – أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص197.

[5] – حليمة أحمد عمايرة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص41.

اللّغوية، وهذا ما جعل الدّارسين يصرفون عنها النّظر لحاجتهم إلى مدارس ومناهج أخرى قادرة على وصف وتفسير الظّواهر اللّغوية.

أمام حاجة السّاحة اللّغوية المسيسة إلى هذا النّوع من الدّراسات، ظهرت المدرسة التّحويلية التّوليدية استجابة لمتطلّبات الوضع وبدأت حملتها المعادية سنة 1957. «بتحويل اتّجاه علم اللّغة من المنهج الوصفي إلى منهج جديد (التحويل)، وكان صاحب هذا الاتّجاه اللّغوي "نعوم تشومسكي" (Noam Chomesky) المولود بأمريكا 1918»[1] فكان هذا اللّغوي بمثابة ثائر على الاتّجاهات اللّسانية السائدة، إذْ كانت نظريّته من« أشهر إنجازاته التي أحدثت ثورة في التّفكير في علم اللّسانيات بحيث أصبحت هي النّظرية السّائدة في النّصف الثّاني من القرن العشرين»[2].

ارتكز "تشومسكي" على جملة من النّقائض التي سجّلها على من سبقه ومنها بنى فكره اللّغوي، فكان ما قدّمه عبارة عن جملة من الانتقادات للمدارس البنيويّة التّصنيفية.

لقد ثار على "بلومفيلد" وأتباعه وهاجم السلوكية، فهو يرى أنّ هذه المدارس التي تهتمّ «بالوصف والتّصنيف لا تقدّم لنا شرحا ولا تفسيرا لما ينتجه المتكلّم من الكلام ولا لمظهر اللّغة الخلّاق الذي يتّضح في قدرة متكلّم اللّغة على توليد وفهم العديد من الجمل التي لم يسمعها من قبل»[3]

لم يرض "تشومسكي" على عمل النّحاة الذين سبقوه في اهتمامهم بالظواهر فقط، جاعلين من الدّرس اللّغوي مجموعة من الخطوات التّحليلية لوصف التّراكيب؛ «حيث لم تهتمّ بالبنية العقلية العميقة التي لا يمكن تفسيرها بالفعل، بل دراسة القابليّة اللّغوية لدى الإنسان، وذلك لا يكون إلّا إذا أصبح الدّرس اللّغوي يشمل إلى جانب الظّواهر اللّغوية السّطحية التّراكيب العميقة الشّبيهة

[1] – صالح بلعيد: في المناهج اللغوية وإعداد الأبحاث، دار هومة، الجزائر، دط، 2005، ص61.

[2] – سامي عياد حنا، وكريم زكي حسام وآخرون: معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1997، ص17.

[3] – كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، دط ،2000 ، ص54.

بتحليل عقلي لجملة ما، ومن خلال المنظور يصبح نحو لغة ما، هو نظريّة هدفها تفسير قدرة استعمال تركيب لغوي معيّن على نحو معيّن»[1].

اقترح "تشومسكي" موضوعا جديدا في الدّراسة اللّغوية المتعلّق بالمقدرة اللّغوية، وكان لاقتراحه هذا أنْ استدعى منهجا آخر يتوافق مع طبيعة هذا الموضوع، يتّسم بالدّقّة، فاعتمد على التّفسير والنّظر التجريدي[2] يقول "تشومسكي": «لا يمكن أنْ نقول أنّ النّحو الذي يقترحه اللّغوي هو نظرية تفسيرية تقدّم في ظلّ المعالجة المثالية تفسير الحقيقة أنّ متكلّم اللّغة المقصود سَيفْهم أو يفسّر أو يصوغ أو يستعمل تعبيرا يعيّن بطرائق معيّنة وليس بطرائق أخرى كما يمكن البحث عن نظريّات تفسيرية أكثر عمقا، فالمتكلّم الأصلي يكتسب نحوا معيّنا على أساس أدلّة مقيّدة ومشوّهة بينما يعتمد النّحو على نتائج تجريدية تمتدّ إلى خارج نطاق الأدلّة»[3].

«النّحو عند "تشومسكي" ذو واقع نفسي إذا كان يقدّم التّفسير اللّائق للظّواهر الملاحظة والتّفسير اللّائق يعني الوصف اللائق»[4].

كانت دعوة "تشومسكي" إلى علم اللّغة التّفسيري، نقطة تحوّل في الدّراسات اللّسانية في القرن العشرين، «وبدأ تحوّله بنشر كتابه "التراكيب النحوية" (Structures Syntactic)، أو "البُنى النّحوية" عام 1957؛ إذْ انتقد في هذا الكتاب المدرسة الوصفية التركيبية الأمريكية السّابقة عليه، التي اقتصرت على وصف اللّغة دون تفسيرها»[5] واعتمادها المنهج الوصفي التّنظيري، حيث لا

[1] – عبد السلام المسدي: اللسانيات من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1984، ص105.

[2] – ينظر فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، أيتراك للنشر والتوزيع،مصر،ط1، 2004،ص81 /82

[3] – المرجع نفسه، ص82

[4] – عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية و دلالية،دارتوبقال للنشر،المغرب،ط1993،3، ص46.

[5] – كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ،ص55.

تميّز بين المناهج التّحليلية وبين موضوع تحليلها، إذْ تعتمد الوصف البدائي وتترك العلامات والعلل البنويّة[1] وهذا ما جعلها قاصرة على الوصول إلى المعنى العميق للعبارات اللّغوية.

انتقد من سبقوه في قضيّة تجاهل دراسة المعنى، واقتصارهم على الشّكل وفي هذا يقول: «إنّ الكلام عن التّحليل اللّغوي دون الإشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السّفن دون الإشارة إلى البحر»[2]، فالمعنى جزء مهمّ في الدّراسة اللّغوية، وتفاديه يجعل الدّراسة ناقصة.لأنّ النّظرية التشومسكية تفرّق بين القدرة اللّغوية والكلام الفعلي، كان هدفها استنباط القواعد البديهيّة، فكان التّحليل اللّغوي ليس وصفا للتّركيب الشّكلي للكلام ولكنّه وصف شامل للّغة، صوتيا وصرفيا ونحويا ودلاليا.

من خلال ممّا سبق يمكن إجراء مقارنة بين المنهج الوصفي والمنهج التّوليدي التّحويلي حيث نجد أنّ التّحليل اللّغوي في المدارس الوصفية قائم على مدوّنة ينصرف فيها الدّارس إلى تحليل النّظامين الصّوتي والصّرفي بالاعتماد على التّقطيع والتّصنيف[3].

«لقد اتّفق الوصفيون،... على أنْ يصطبغ الوصف عندهم بالطّابع التّصنيفي، وأنْ يرتبط الوصف عندهم بلغة واحدة»[4].

لكن هذا التّحليل في نظر التّحويليين لا يكشف عن البنية اللّغوية، ولا عن الجمل الصّحيحة من غير الصّحيحة[5]، ومن هذا المنطلق أقامت المدرسة التّوليدية التّحويلية نقدها لهذه المدارس ومنه انطلقت حركة جديدة نزعتها تحليلية، لا تكتفي بالوصف المجرّد للآليات اللّغوية بل تتجاوزه إلى

[1] – ينظر صالح بلعيد: نظرية النظم، دار هومة، الجزائر، دط، 2000، ص79.

[2] – تشومسكي: النظرية اللغوية، تر: حلمي خليل، ص70، نقلا عن: حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، دط، 2002، ص58.

[3] – ينظر محمود فهمي حجازي: البحث اللغوي، دار غريب، القاهرة، دط، دت، ص140.

[4] – تمام حسان: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو–فقه اللغة–البلاغة، ص239.

[5] – ينظر محمود حجازي: البحث اللغوي، دار غريب، القاهرة، دط، دت، ص140.

البحث عن الأسباب والعلل التي تجعل منها ما هي عليه بنيتها ونظامها، حيث لم تكتف بالوصف والتّصنيف النّاتجين عن المناهج البنيويّة السّابقة التي تعتمد على التّجزئة البسيطة التي تؤدّي إلى اكتشاف الوحدات وتصنيفها[1].

قد قلنا إنّ المدرسة الوصفية التّصنيفية ارتبطت بلغة واحدة «أمّا المدرسة التوليدية التحويلية لا تقف عند حدود التصنيف و لا ترتبط باللّغة الواحدة. فهي تدرس المَلَكَة الإنسانية العامّة وقدرة الإنسان على استعمال اللّغة، وتحاول أنْ تبنيَ نحوا يقوم على أساس هذه الملكة»[2].

بهذا نجد أنّ المدرسة التّوليدية التّحويلية غيّرت منهج الدّراسة من تصنيفي إلى تفسيري؛ يفسّر التّراكيب السّطحية من حيث أنّها نتائج لتحوّلات كبيرة طرأت على التّركيبات العميقة[3].

الفرق واضح بين المدرستين في استخدام المنهج لتحليل اللّغة وبالتّالي، اختلاف في النّتائج المتوصّل إليها، فالمنهج الوصفي التّصنيفي يصنّف الوحدات بحسب مواصفاتها دون أنْ يعلّل أسباب ورودها بهذا الشّكل، لذلك نجدهم يغفلون عن المعنى الذي يعدّ أهمّ مكوّن تعتمد عليه المدرسة التوليدية التحويلية؛ حيث اعتنت هذه الأخيرة «بالمعنى اللّفظي والسّياقي واتّصالهما بالصّوت لأهميّته في التّحليل اللّغوي»[4]؛ لأنّ هدفهم هو معرفه المستحيل من الجمل وكذا معرفة الجمل النّواة وغير النّواة.

اللسانيات الوصفية في العالم العربي

تعرّفنا في الفِقْرات السّابقة على أهمّ المدارس اللّسانية الغربية القائمة على مبادئ "دي سوسير" الوصفيّة، التي كان لها أثر بالغ في توجّه الدّراسات اللّغوية في العالم عامّة، وعلى الدّراسات

[1] – ينظر التواتي بن التواتي: المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي، ط2، 2012، ص51-52

[2] – تمام حسان: الأصول: دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص239.

[3] – ينظر عبد السلام المسدي: اللسانيات من خلال النصوص، ص106.

[4] – نادية رمضان نجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص179.

اللّغوية العربية خاصّة، فقد حاولت هذه الأخيرة متابعة التحوّلات والتطوّرات التي شهدتها السّاحة اللّغوية الغربية، وتبعا لذلك ظهرت حركة تجديدية في العالم العربي، تحاول «استئناف النّظر في أعمال القدامى وبلوغ حقيقة المادّة اللّغوية على ضوء مناهج الدّرس اللّغوي الحديث في أوروبا وأمريكا»[1] فكانت هذه القفزة عبارة عن محاورة الذّات مع الآخر، محاورة التّراث مع الحداثة من أجل إضفاء صفة الشّرعية والعملية على الدّرس اللّغوي العربي.

لفهم هذه الحركات التّجديدية التي أحدثها احتكاك العرب بالغرب لابدّ من التّنقيب على تاريخ بدايات اتّصال العرب بالغرب الذي يصعب تحديده وفهم حقيقة هذا الارتباط والتأثّر نظرا للظّروف والتشعّبات الحاصلة في التّفكير اللّغوي العربي.

لعلّه من الصّعب تحديد البدايات الأولى لانتقال الفكر اللّساني الغربي الحديث إلى ميدان التّفكير اللّغوي العربي، ولكن الذي لا شكّ فيه أنّ البدايات الأولى ترجع إلى بداية «الاتّصال الفعلي بالحضارة العربية في العصر الحديث وفي مصر تحديدا، إذْ برز التأثّر بهذا الفكر في كتابات "رفاعة الطهطاوي" الذي دعا إلى إنشاء مجامع للّغة العربية على غرار المجمّع العلمي الفرنسي»[2]. فمن خلال هذا الجهد تظهر معالم التّقليد عند "رفاعة الطهطاوي"، الذي مثّل جيل العائدين من الجامعات الغربية، المحمّلين بأفكار أجنبية.

الجدير بالذكر أنّ غاية الرّجل لم تكن غاية لغوية، إنّما كانت غايته الحضارة والأخذ بأسباب التمدّن والعمران، حيث شكّل بكتبه اللّغوية التّيسيرية تيّارا يمكن أنْ نسمي أصحابه بالمدرسة التّيسيرية، والتي بدأها "الطهطاوي"، وأحسن تمثيلها "إبراهيم مصطفى" صاحب كتاب "إحياء

[1] – عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2006، ص55.

[2] – حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، ص199، نقلا عن :فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004، ص12.

النحو"، الذي كاد صاحبه أنْ يكون مدرسة لكثرة ما تحدّث عنه، حيث أنّه ركّز في متن هذا الكتاب على الإعراب، ولم يكن بآرائه مناقضا للنّظرية العربية بل كان جزء منها، فحاول تجديدها وإحياء قواعدها فاعتبر رأس المدرسة الجديدة من خلال ما دعا إليه[1]، ودعوته واضحة في تصريحه التالي:

«أطمع أن أغيّر منهج البحث النّحوي للّغة العربية وأنْ أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النّحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقرّبهم من العربية وتهديهم إلى حظّ من الفقه بأساليبها (...) اتّصلت بدراسة النّحو في كلّ معاهده التي يدرس فيها بمصر، وكان اتّصالا طويلا وثيقا، ولقد بذل في تهوين النّحو جهود مجيدة، واصطُنعت أصول التّعليم، اصطناعا بارعا، (...) ألا يمكن أنْ تكون تلك الصّعوبة من ناحية وضع النّحو وتدوين قواعده، وأنْ يكون الدّواء في تبديل منهج البحث النّحوي للّغة العربية»[2]. "فإبراهيم مصطفى" استشعر هروب التّلاميذ من النّحو العربي خاصّة أنّ هؤلاء قد نشطوا في تلك الحقبة في مجال إعادة قراءة قواعد اللغة.

ساهموا في تسييرها وحاولوا إدخال «نمط التّفكير الفيلولوجي إلى البلاد العربية، وشكّلت بحوثهم إطارا مرجعيا لجملة من البحوث والدّراسات اللّغوية العربية»[3] خاصّة تلك التي اتّجهت بالنّقد إلى نظريّة النّحو العربي مثلما هو الحال عند "إبراهيم مصطفى"، الذي استقصى منهجهم في نقد النّحو العربي في حملته التّجديدية لنظريّة الإعراب، فتجده يقول: «يجب أنْ نعرض لرأي في أصول الإعراب، رآه المستشرقون، و استعانوا فيه بدرسهم علم اللّغات ومقارنتها»[4].

[1] – ينظر محمد صلاح الدين شريف: أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، العدد 4، 1978، ص47.

[2] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار الأفاق، القاهرة، دط، 2012، المقدمة، ص 13- 14

[3] – فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص13

[4] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، ص38.

هذه الثّلّة من الباحثين اعتمدوا على المنهج المقارن في الكشف على جذور ظاهرة الإعراب وأصل اللّغات، وذكر "إبراهيم مصطفى" لهم اِلتفاته مهمّة من الرّجل لجهودهم في مسيرة النّظر في اللّغة وقواعدها، خاصّة في تاريخ اللّغة العربية ونقدها.نظرا للصّعوبات التي يواجهونها في تدريسه وتعليمه رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل تيسيره.

من خلال هذه الصّعوبات التي أبعدت العربي عن لغته ونحوها، أراد "إبراهيم مصطفى" تغيير منهجها، علّه يقرّب بين اللّغة وأهلها. وبمجهوده هذا بدأت جملة التّجديد في النّحو العربي، فكانت أفكاره من جملة إفرازات العصر الحديث، التي تسعى إلى تبسيط الأمور على الدّارس العربي، الذي تشغله أمور عديدة في ظلّ صعوبة العالم وتشابكه. "فإبراهيم مصطفى" لم يخف نواياه في خروجه من عباءة التّراث، بل أراد تحطيم الحاجز المنيع بين العربي ولغته.

من ضمن سلسله الباحثين العرب الذين ربطوا بين الحضارة العربية والغربية لا يمكن أنْ ننسى جهود "جرجي زيدان"، الذي حاول وصل دارسي العربية بالدّراسة اللّغوية الحديثة؛ إذْ «نشر في فترة مبكّرة كتابين في اللّغة: إحداهما الفلسفة اللّغوية والألفاظ العربية كائن حيّ، وقد حول في هذين أنْ يعرض شيئاً ممّا كان متداولا بين علماء اللّغة الغربيين عن طبيعة وظيفتها وطرق تحليلها (...) معتمدا في ذلك على ما كتبه المستشرقون وبخاصّة الألمان»[1].

لولا ضيق المجال لَاتَّسع الحديث إلى باحثين كُثُر أسهموا في إعادة النّظر في قواعد اللّغة العربية: أمثال "مهدي مخزومي" تلميذ "إبراهيم مصطفى"، الذي استطاع بأعماله أنْ يكون أكثر دلالة من عمل أستاذه[2]. وكذا أعمال "سلامة موسى"، و "محمد كامل حسن"، ...وغيرهم الذين

[1] – عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص15.

[2] – ينظر محمد صلاح الدين شريف: أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي، الجامعة التونسية، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، ديسمبر 1978، ص47- 41- 58.

مثّلوا فئة من المجدّدين التي كان لها أثرها في الثّقافة عامّة[1] ومثّلوا ظاهرة تستحقّ الدّراسة والتّنويه؛ لأنّ كلّ واحد من هؤلاء قدّم نظرة جادّة للّغة العربية بمنظار منهجي جديد[2].

لم تسلم هذه الفئة من النّقد كغيرها من الدّراسات الحديثة التي تبدو أفكارها غريبة عمّا يعرفه أهل اللّغة؛ حيث يرى بعض الباحثين أنّها قد أخفقت في نقد التّراث، فأوجدت هذه الفئة ردود فعل متعدّدة، يمكن أنْ نجملها في صنفين بارزين: صنف محافظ بعيد عن النّظر اللّساني وصنف يسعى إلى البحث عن أصول ألسنيّة مباشرة صريحة يقوم عليها نقدهم للتّراث النّحوي، فتوجّه هؤلاء وجهتين: وجهة ألسنية تاريخية. ووجهة ألسنية وصفية[3]، فاتّبعوا تاريخ الدّرس اللّغوي العربي وحولوا تطبيق المناهج الغربية على قواعده.

اِعتبرت مسيرة التّسيير التي انتهجها هؤلاء اللّغويون، مرحلة بداية لإعادة قراءة التّراث اللّغوي، متأثّرين في ذلك بالمناهج الغربية، فقد نادى بعضهم بتقريب النّحو إلى أفهام الدّارسين ومن أبرز هؤلاء: "عبد الرحمن أيوب" في كتابه "دراسات نقديّة في النّحو العربي"؛ الذي أقام أنظاره على أساس مدرسة التّحليل الشّكلي الغربية التي كان رائدها "بلومفيلد"، واللّغوي "تمام حسان" في كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها" الذي أقامه وفقا لنظريّة السّياق "لفيرث" (Firth) وآخرون قد مثّلوا تيارا بارزا في إعادة قراءة التّراث وفقا للتّوجّه اللّساني الغربي[4]، وهذا ليس بغريب على ثلّة عادت من الجامعات الغربية، محمّلة بأفكار أساتذتها الأجانب، الذين يحملون رغبة شديدة في تطبيق المناهج الغربية على اللّغة العربية.

[1] – ينظر: محمد صلاح شريف : أثر الألسنة في تحديد النظر اللغوي، ص50.

[2] – ينظر عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين،دار الإسراء،عمان،ط1، 2002 ص12- 13.

[3] – محمد صلاح الدين شريف: أثر الألسنية في تحديد النظر اللغوي، ص50.

[4] – ينظر عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، ص11- 12 -13.

لقد مثّل هؤلاء مرحلة جديدة في تاريخ اللّغة العربية، بنقلهم للثّقافة الغربية إلى البلاد العربية، وبهم بدأ الاحتكاك الجدّي بين الحضارتين، كما بدأت ظاهرة الكتل اللّغوية، ومن طريقهم دخلت اللّسانيات كوافد جديد، أفرز شعورا من الخوف والرّهبة من هذا الوافد الجديد، الشيء الذي يجعل من الفرد يتساءل عن كيفية استقبال العرب لهذا الوافد، وعن كيفية تقبّله في ظلّ التّراث اللّغوي الضّخم، خاصّة أنّ حامليه حاولوا إيجاد نحو جديد بديلا للنّحو اللّغوي التّراثي.

– اللّسانيات في الثّقافة العربية:

يعدّ القرن التّاسع عشر منعطفا حاسما في تكوين الفكر العربي الحديث بانفتاحه على الحضارة الغربية، إذْ أحدث وعيا في التّفكير العربي يدعو إلى ضرورة تغيير الأوضاع اللّغوية ومواكبة التّطوّر الحاصل في الغرب، فوضع هذا التّحوّل العرب أمام أنموذجين حضاريين هما:أنموذج الحضارة الغربية، الذي استوعب بنفوذه كلّ مظاهر العصر، وأنموذجا عربيا إسلاميّا شكّل ولا يزال تعبيرا عن الذّات وتراثا يحفظ الهويّة[1].

شكّل هذان الأنموذجان قطبين متنافرين، قطب معاد لكلّ وافد عربيّ يطعن في كلّ المحاولات التي تسعى إلى إعادة قراءة التّراث وفق مناهج غربية، معتبرين ذلك تهديم للبناء اللّغوي المقدّس الذي اجتهد في بنائه الكثير من شيوخ اللّغة العربية ابتداء من "الخليل"،وساهم في تقديسه الأجيال من بعده.

قطب منفتح عن الحضارة الغربية، آخذ بكلّ جديد، متأثّرين باللّسانيات الغربية وبمعطياتها المنهجية، بالإضافة إلى أنّه متمسّك بالموروث اللّغوي العربي؛ حيث يسعى إلى إيجاد باحث متمكّن

[1] – ينظر بوعمامة محمد: التراث اللغوي بين سندان الأصالة ومطرقة المعاصرة، مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2 و3، 2008، ص209.

من البحث اللّساني المعاصر، ملمّاً بالتّراث، فأصبحت محاولاتهم في إعادة قراءة التّراث تأسيسا للمستقبل على أصول الماضي، محاولين إبراز نصيب حضارتهم في إثراء الفكر اللّغوي الحديث[1].

في ظلّ هذا الصّراع بين القطبين اتّجهت اللّسانيات «إلى ما يمكن تسميته لسانيات توفيقيّة تتبنّى أنموذجاً وصفيا يمزج المقولات النّظرية الغربية الحديثة بمقولات نظريّة النّحو العربي (...)إذْ لم يستطيعوا أنْ ينتجوا درسا لسانيا منبتاً عن أصله التّراثي، يعلن القطيعة التامّة مع التّراث النّحوي القديم»[2].

رغم أنّ جهودهم اللغوية تحاول إيجاد نحو جديد من خلال محاولاتهم التّيسيرية، إلاّ أنّ هذه الجهود لم تستطع الاستغناء عن التّراث،و كذلك رغم تصريحاتهم بعدم ملاءمة هذا التّراث للجيل الجديد، وهذا راجع إلى احترام اللّغوي العربي لنحو "سيبويه"، فمحرّم عليه تغيير قواعد اللّغة العربية رغم محاولاتهم الحثيثة في إعادة وصف قواعدها ونقد تعقيداتها، وهذا ما جعل العربي بين سندان الأصالة ومطرقة المعاصرة، يتقلّب بين تقديسه للقواعد اللّغوية التّراثية وبين رغبته في تغييرها بما يناسب أحواله وعصره.

عن هذا الوضع يقول "تمام حسان": «تشعّبت المسالك أمام الشّعب بعد أنْ تثاءب وتمطّى ونفض عن نفسه غبار الموت، فوجد أمامه طريقا في الماضي يقوده إلى التّراث العربي الخصب، ورأى أنّه لو بعث هذا التّراث وأحياه لكان دافعا لعزّة جديدة لا تقلّ روعة عن التّاريخ العربي نفسه ووجد أمامه طريقا في المستقبل معاملة ما في أيدي الأمم من علوم ومعارف (...) ثم رأى لو سلك الطّريق الأوّل فحسب لانقطع به التّاريخ عن الحياة، ولو سلك الثاني فحسب، لانقطعت به الحياة عن التّاريخ، ففضّل أنْ يأخذ بنصيب من التّراث العربي يوحي إليه بالاعتزاز، ونصيب من الثّقافة

[1] –ينظر صالح بلعيد: في النهوض باللغة العربية،دار هومة،الجزائر،دط، 2008 ، ص 186- 187.

[2] – فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العالم العربي، ص15.

المعاصرة يمنحه العزّة»[1]. وكأنّ بهذا الحديث يبرّر لنفسه ما جاء به في درسه للّغة العربية، وفي محاولته الوصفية، لما أراد تغيير بعض الأسس اللّغوية التّراثية بأسس أخرى جديدة أساسها اللّسانيات الوصفية السّياقية الفيرثية نسبة إلى (Firth).

من خلال ما تقدّم يتبيّن أنّ العربي مازال يستشعر صعوبة تقديم المناهج اللّسانية الحديثة أمام التّراث العربي الهائل، فجعله يعيش بين مدّ وجزر، الأمر الذي جعله يأخذ بيد من الماضي، ويد من الحاضر، فمزج بين التّراث وما جاءت به الحضارة من جديد؛ لكن هذا لم يغيّر من إحساسه بالخوف من كل شيء غريب، متشعّب اختلف في حقيقته وفي أهدافه.

رغم أنّ اللسانيات أصبحت تحتلّ «موقعًا مركزيًا داخل العلوم الإنسانية، الشيء الذي جعلها تفرض عليها نموذجها التّحليلي ومعجمها المفهومي»[2]، ورغم أنّ موضوعاتها «موضع عناية عدد من أعلام الباحثين في أمم الغرب، وقد بذلت في هذا السّبيل جهود قيّمة مشكورة، بلغ بفضلها هذا العلم درجة رَاقِية من النّضج والكمال (...) ومن ثمّ أصبح مراجع هذا العلم من أكثر مراجع العلوم عدداً وأوسعها نطاقاً، وأدّقها بحثاً، وأجلّها قيمة»[3].

إلّا أنّ اللّسانيين العرب تخوّفوا من ردود أفعال مناهضة لنشاطهم اللّساني، خاصة ما تعلّق بإعادة قراءة التّراث وفق منظور اللّسانيات الحديثة، فشكّل بذلك مقاومة وصراع ضدّ كلّ جديد وربّما يعود السّبب مثلما رأى الباحثون أنّ اللّسانيات تعدّ «شكلا من أشكال الإمبريالية العالمية لأنّها تسعى جاهدة إلى تشجيع كلّ صوت يضرب على وتر الانسلاخ عن اللّغة العربية الواحدة والثّقافة العربية الأصلية»[4].

---

[1] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، 1990،المقدّمة:ص (د).

[2] – حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2009، ص109.

[3] – عبد الواحد وافي: علم اللغة، نهضة مصر، مصر،ط9، 2004، المقدمة.ض 4

[4] – حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص67.

هذا الإحساس راجع إلى ما عاشه العربي خلال فترة الاستعمار، وحالة التّغريب التي شدّتها اللّغة العربية، وما أفرزته هذه الحالة من مظاهر الضّعف والانسلاخ، التي ورثت إحساس الخوف من الضّياع في غمرة تمازج الثّقافات، فكان على العربي أنْ يتقوقع في ثقافته محافظا على ما تبقى من تراثه؛ ولأجل ذلك حاولوا إبعاد اللّغة العربية عن مناهج اللّسانيات الغربية المتميّزة بالتناحر والتناقض حتى لا تفقد هويّتها.

هذا الرّأي يميل إليه "عبد السّلام المسدي" وذلك بعد ما ربط بين أهداف الاستشراق وبين الدّراسات اللّسانية، خاصّة دراسة اللّهجات؛ حيث يقول: «لا مهرب لنا من الإقرار موضوعيا بأنّ بعضهم (يقصد المستشرقين) قد عمل ازدهار علم اللّهجات العربية بباعث، إمّا سياسي غايته استعمارية، وإمّا عقائدي يهدف إلى تقليص البعد الدّيني والوزن الروحي الذي للعربية عند أهلها، وإمّا مذهبي يرمي إلى نقص التركيب الهرمي في المجتمع انطلاقا من دَكِّ بنيته الفكريّة»[1]، فيتّضح أنّ هدف الاستشراق جليّ وهو تهديم بنية اللّغة العربية وإضعافها بدل البحث عن مواطن قوّتها، ومواضع سموّها، ومن هذه الأهداف تخوّف الدّارس العربي من هذه المناهج، لذلك تجنّب استعمالها في دراسة لغته.

إلى جانب رأي "المسدي" في توضيح سبب عزوف العربي عن اللّسانيات، نجد رأيا آخر يبحث عن سبب آخر لهذا العزوف، متمثّلا في رأي "محمود السّعران" الذي يرى أنّ سبب العزوف هذا يعود إلى اعتقاد العربي أنّه لم يحن الوقت بعد للإقدام في دراسة هذا العلم، وفي هذا يقول: «أمّا جمهور المشتغلين بالدّراسات اللّغوية عندنا، يرفض النّظر في هذا العلم الجديد، أوّلا يحاول تفهّمه، أو يعجب أنّ ما في يده من علم قد يحلّ محلّه حادث وافد من (البلاد الغربية)، وخيرهم ظنّا بهذه الدّراسة الجديدة وبالقلّة القائمة بها من أبناء العربية يعدّ علم اللّغة أو بعض فروعه، كعلم الأصوات

[1] – عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسة للنشر، تونس، دط، 1986، ص16.

اللّغوية (ترفا) علميا لم يؤُن الأوان بعد للانغماس فيه أو التطّلع إليه»[1]؛ أيّ أنّ الباحثين في تلك الفترة يعتقدون أنّ اللّسانيات ما هي إلّا علم حديث سببه مجارات الموضة لا أكثر، ولا داعي أنْ نغمسَ أنفسنا في فروعه.

لكن "محمود السّعران" لم يتوقّف عند هذا السّبب بل وجد سببا آخرا لرفض الباحثين العرب لهذا العلم الحديث، وهو عدم الاطِّلاع عليه، والجهل بنظريّاته، حيث يرى «أنّ هذه الدّراسة في البلاد النّاطقة بالعربية لا تزال غريبة على جمهور المتخصّصين في المسائل اللّغوية المنقطعين لها المنصرفين إليها، فهم قد يفهمون من دراسة اللّغة دراسة النّحو والصّرف أو الاشتقاق ومعرفة الشوارد النادرة، وحوشي الكلام، وتمييز الفصيح من غير الفصيح ومعرفة معاني الكلمات(...)وليس شيء من هذا،ولا هذا كلّه يكوِّن ما تعارف المحدثون في أوروبا وأمريكا وروسيا على تسميته "علم اللغة"»[2] أيْ أنّ الباحثين العرب لم يتحرّروا بعد من قيود الدّراسة اللّغوية التّراثية، فما زال يسيرون على نمطها وينحتون قواعدها التي لم تعد صالحة لِلُغة اليوم، فلم يقدروا على التّأقلم مع قواعد اللّسانيات الغربية لعدم فهمهم لها.

باعتبار اللّسانيات علم يدرس الكلام البشري من دون تمييز، تستمدّ شرعيتها من دراسة اللّهجات، جعلها في موقف مريب، خاصّة عندما وظّفه اللّغويون العرب توظيفا غير موضوعي.

هذا ما فعله أصحاب الدعوة إلى العامية التي تزعّمها "أنيس إلياس فريحة" – توفي 1993– و"الخوري مارون غصن" – توفي 1940– وغيرهم[3] الذين طعنوا في قواعد اللّغة العربية الفصحى بدعوة اللّسانيات ومجاراة الحداثة.

[1] – محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص22.

[2] – محمود السعران: المرجع نفسه ، ص21.

[3] – ينظر فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص19.

لعلّ دراسة اللّهجات في الجامعات العربية أمر لم يستوعبه الدّارسون، وهذا الذي جعل اللّسانيات في أزمة، وشكّل عقبة أمام المدرّسين، مثل الصّعوبة التي واجهت "تمام حسان" – توفي 2011– عندما تولّى تدريس المناهج اللّسانية بكليّة دار العلوم حيث يقول عن هذه التّجربة: «وحين كنت أتولّى تدريس علم الأصوات اللّغوية لطلبة السّنة الثانية لكليّة دار العلوم بالقاهرة، فيما كذا بين عامي 1953– 1959 كان الاتّجاه العام بين أساتذة الكليّة في ذلك الحين هو إلى التّشكيك في قيمة الدّراسات اللّغوية الحديثة (...) وكنت أبيّن في تدريس هذا الموضوع ما تتطلّبه الفصحى من إعادة النّظر في منهجها وطريقة تناولها، وفي سنة 1959 تحوّلت عن قسم الدراسات اللّغوية بكلّية دار العلوم،و هو القسم الذي يعنى أساسًا بالمناهج الحديثة في دراسة اللّغة إلى قسم النّحو والصّرف والعروض وهو المقابل التّقليدي للقسم السّابق الذّكر، وكان من بين الدّهّاقين: (لفظ معرب من اللغة الفارسية)؛ والدِّهقان هو التاجر أو زعيم المدينة ...، الذين يعيبون هذا الجديد كبار رجال هذا القسم»[1].

يبدو أنّ سبب معاناة المدرّسين في تدريس المناهج الحديثة هو رسوخ المسلّمات اللّغوية القديمة الموجودة في كتب التّراث، والتي يصعب تغييرها بجديد وافد غريب البيئة لم يفهمه أهل العربية، وخاصّة الذين تتلمذوا على يد المدرسة التّراثية المحافظة.

لكن رغم هذه الصّعوبات التي واجهت اللّسانيات بوصفها علما جديدا تحمل مصطلحا غريبا لم يتّفق حتى على ترجمته، إلّا أنها شقّت طريقها في البلاد العربية، وشكّلت تيارات لها أساسها في البلاد العربية، يمكن أنْ نحدّد تاريخها «بعودة الموفودين المصريين من الجامعات الأوروبية حيث درسوا المناهج اللّسانية الحديثة، وبدأوا بنشر بحوثهم اللّسانية منذ ذلك التاريخ»[2]، وهكذا شكّل الموفودون حلقة وصل بين اللّسانيات الغربية واللّسانيات العربية، فكانوا همزة وصل بين التّراث

[1] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب،د ط، 1994، ص7.

[2] – فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص18.

والمعاصرة، وأصبحت محاولاتهم جديرة بالاعتبار والتّقدير، جديرة بأنْ يقام عليها دراسة بحثيّة تثمّن مجهودهم في تكوين لسانيات عربية أصلية.

لما كانت اللّسانيات «فرعين أساسيين، ألسنية تاريخية، وألسنية وصفية آنية، فقد اتّجهت أعمال هذه الفئة من اللّغويين (...) إحداهما تاريخية والثّانية وصفية»[1]، وكلا الفرعين قد وجد مناصريه في البلاد العربية، ولعلّ المنهج الذي نال اهتمام الباحثين العرب، هو المنهج الوصفي نظراً لقربه من الدّرس اللّغوي العربي التّراثي وكونه منهجا علميا نتائجه مضمونة لا غبار عليها، ملائم لطبيعة اللّغة العربية.

هذا ما سنحاول التّركيز عليه، بغية الكشف عن كيفيّة تطبيقيّة على اللّغة العربية من خلال أعمال مناصريه، وهذا ما يجيز لنا طرح السّؤال التالي: متى عرف المنهج الوصفي طريقه إلى الثّقافة العربية؟ وهل اتّجه الاتّجاهات نفسها عند الغرب؟ وإجابة عن السؤال ستكون في العنصر التالي:

– بداية ظهور المنهج الوصفي في الثقافة العربية الحديثة:

أشرنا سابقا إلى أنّ الإرهاصات الأولى لظهور اللّسانيات الوصفية كان بداية القرن العشرين بعدما عرفت أفكار "دي سوسير" انتشارا واسعا في أوروبا[2].

أمّا عن المنهج الوصفي فهو يدلّ بمعناه الواسع على ذلك المنحى من الدّراسات اللّغوية الذي يقوم بدراسة لغة معيّنة من حيث ملامحها الصّوتية والنّحوية وكذا مفرداتها في حقبة زمنية محدّدة[3].

تركّزت عناية الوصفيين فيه على نقد اللّسانيات التّاريخية وتجاوز نقائص النّحويين التّقليديين وقد استطاع الوصفيون أنْ يجمعوها في جملة من النّقاط هي:

[1] – محمد صلاح الدين شريف: أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي، ص50.

[2] – ينظر حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص225.

[3] – ينظر عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين،ص195.

-كان النّحو ذاتيا بدل أنْ يكون موضوعيا (Objective).

-التّركيز على التّعليل بدل التّفسير، بناء على الملاحظة.

-الخلط بين اللّغة المنطوقة واللّغة المكتوبة.

-الخلط بين مستويات التّحليل اللّغوي.

-التّأثير بالمنطق الأرسطي واهتمامه بالتّعليل والتّقدير.

هذه الانتقادات، اعتبرت نقاط ضعف في تاريخ الدّراسة اللّغوية، ممّا أبعد المنهج التّاريخي من هذه الدّراسة[1].

انتقل المنهج الوصفي إلى الثّقافة العربية في فترة اتّصال العرب بالغرب وذلك من طريق البعثات؛ إذْ بدأت بواكيره في العالم العربي منذ أواخر الأربعينيات بعد أنْ بدأ المبعوثون إلى جامعات الغرب من مصر والعالم العربي يعودون إلى بلادهم[2].

حاملين معهم أفكار اللّسانيات الغربية من أجل تطبيق مبادئها على اللّغة العربية منتهجين في ذلك نهج الدّراسات اللّغوية الغربية، وكان من بين العائدين «من تخصّصوا في اللّسانيات أو في أحد فروعها، ومن تتلمذوا خصوصا على يد "فيرث" (Firth) في مدرسة لندن، فبعد عودة هؤلاء تصدّوا للتّدريس والبحث اللغوي في الجامعات المصرية»[3] فكانوا بمثابة منطلق لبلورة الاتّجاه الوصفي في الثّقافة العربية، الذي سطع نجمه في سماء الدّراسات اللّغوية، وعدّ من ثمرات القرن العشرين، وإذا كان «القرن التاسع عشر قد اصطبغ بالصّبغة التأريخية فإنّ القرن العشرين إنّما يصطبغ بالصّبغة الوصفية»[4]، فاعتبر تخصّص اللّسانيين العرب في الاتّجاه الوصفي دون غيره، أمرًا طبيعيا،إذا «ما

[1] – ينظر حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربي المعاصرة، ص225- 226.

[2] – ينظر: عطا محمد محمود موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص195.

[3] – حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص42.

[4] – تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص38.

علمنا أنْ فترة صدور كتابات جلّهم – وهي مرحلة اللّسانيات الوصفية – لم تشهد إلاّ البحوث اللّسانية الوصفية»[1] أيْ أنّ اللّغويين العرب لما عادوا من الجامعات الغربية تشبّعوا بالمبادئ الوصفيّة فكان أوّل ما فعلوه عند عودتهم، تأليف الكتب النّظرية في الاتّجاه الوصفي، من أجل نشر ما تعلّموه في البلاد الغربية في المنهج الوصفي. وإلى جانب هؤلاء، هناك من يرى أنّ الأفكار الوصفيّة بدأت تشقّ طريقها إلى النّحو العربي على يد "براجستراسر" توفي 1933 (Gotthelf Bergstrasser) «في إلمامات موجزة تخلّلت أحاديثه ومحاضراته عن الدّراسات التأريخيّة المقارنة وقد عبّر عن الوصفية بالنّظامية (...) عندما يقرأ أنّها تصف الواقع اللّغوي دون التّعليل لظواهره»[2] ومن خلال هذا لا تبدو محاضراته ذات قيمة نظريّة، يمكن لها أن تجعل بلورة الاتّجاه الوصفي عند العرب أنّ ما قدّمه يعتبر ملاحظات عابرة لم يؤسّس فيها لشيء متعلّق بالمنهج الوصفي.

هناك من يرى أنّ مقولة الوصف تمتدّ إلى جهود الميسّرين والمقارنين، فالدكتور "صلاح الدّين شريف" يرى أنّ الميسّرين والمقارنين من اللّغويين العرب، قد وظّفوا فكرة الوصف في أعمالهم، إلاّ أنّه ينعت وصفهم بالعموميّة، أمّا الوصف عند المقارنين فنعته بالتأريخية، ويرى الباحث "محمد صلاح الدّين شريف" أنّ إخفاق هؤلاء في نقد النّحو العربي يعود إلى كون التّراث العربي تراثا وصفيا، فلا يصلح لنقده إلاّ نظرية وصفية[3].

إذا أردنا البحث عن سبب قيام المنهج الوصفي في العالم العربي، وجدنا أنه جاء نتيجة «الرّغبة في تطبيق هذا الجديد الذي تسلّح به الدّارسون في الغرب، واستشعار النّحاة المحدثين أنّ

[1] – ألفة يوسف: المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين، دار سحر للنشر، تونس، ط1، 1997، ص39.

[2] – حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، ص141، نقلا عن عطاء محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي ص197

[3] – ينظر محمد صلاح الدين شريف: أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي، ص52.

درس العربية من منظور عربي و حسب ليس كافيا في هذه المرحلة»[1] أيّ أنّ الدّرس اللّغوي العربي تخطّى مرحلة البحث عن القواعد وعن الرّفع والنّصب، والبحث عن العلل.

لأنّ هذه القضايا تبعد الباحث وتلهيه عن مقصد المتكلّم فأصبح الدّرس اللّغوي في ظلّ الوصفية يبحث عن الموضوعية في العربية، يبحث عن تفسير للظواهر اللّغوية بعيدا عن الفلسفة والمعيارية.

البحث اللّساني العربي «في تبنّيه اللّسانيات الغربية سار على النهج نفسه في الدّعوة إلى الوصفية من خلال نقد الدّراسات اللّغوية القديمة ونعتها بالمعيارية»[2]، ولهذا نجد أنّ من بواعث الأخذ بهذا المنهج هو نبذ فريق من النّحاة المحدثين «الأفكار الفلسفية في الدّرس النّحوي، ومن ثمّ نبذهم للأخذ بمبدأ العلّة ومبدأ العامل في الدّرس النّحوي، وهما من الأمور التي طالما شكا منها المحدثون في هذا القرن»[3]، وهذا ما دفع بهم إلى البحث عن أسس جديدة، وجدوها في المنهج الوصفي لأن «الدراسات اللّغوية الحديثة تجعل اللّغة موضوعا للوصف وتستخدم لذلك من المناهج ما يضمن الموضوعية التّامة لهذا الوصف»[4].

يذهب بعض الدارسين إلى أنّ الوصفية العربية في بادئ الأمر كانت غامضة وهذا لخلطهم بين المناهج ومبادئها ويستدلّون على ذلك بأنّ "عبد الواحد وافي" توفي 1991 استخدم مصطلح "الوصفية" للدّلالة على الألسنية التاريخيّة[5]، إذْ كان الرّجل يخلط بين المنهجين، المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، رغم أنّه يعدّ بمؤلفيه "علم اللّغة"، و"فقه اللّغة"، بداية حقّة للكتابة في اللّسانيات الوصفية، وكانت دراسته تعتمد على المبادئ التّالية:

[1] – عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص197.

[2] – فاطمة الهاشمي بكوش،: نشأة الدرس اللساني العالم العربي، ص84.

[3] – عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص197.

[4] – ينظر :تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000،ص31.

[5] – ينظر محمد صلاح الدين شريف: أثر الألسنة في تجديد النظر اللغوي، ص52.

-الاعتماد على الملاحظة والتّجريب.

-التّفريق بين اللّغة الحيّة واللّغة الميّتة.

-تقسيمه للظّواهر اللّغوية إلى مستويات صوتيّة، وصرفيّة، ونحويّة، ودلاليّة.

-تفريقه بين اللّغة المنطوقة واللغة المكتوبة[1].

هو لم يعرض للمنهج الوصفي ولا حتّى "لدى سوسير"، إلاّ عرضا عابرا، فكان ما قدّمه صورة عن واقع البحث اللّغوي في تلك الفترة التي ظلّت حكرا على الاتّجاه التاريخي والمقارن؛ أيْ أنّه لم يستطع أنْ يميّز بين الدّراسة التاريخية والدّراسة الوصفيّة، وهذا نظرا لتأثّره الشديد بالاتّجاه التّاريخي، ولعدم اتّضاح الصورة أمامه؛ نظرا لانتمائه إلى فترة مبكّرة من حياة المنهج الوصفي في العالم العربي.

لم يتّضح الأمر إلاّ بعد عودة "إبراهيم أنيس" عام 1941 من الجامعة الغربية، الذي تعدّ محاولته «أول محاولة عربية لوصف الأصوات العربية وصفاً جديدا، أفاد فيها من جهود القدماء والمحدثين كليهما»[2]، وهذا ظاهر من خلال مؤلّفه «الأصوات اللّغوية»[3].

المطّلع على ما كتبه "إبراهيم أنيس" في كتابيه "الأصوات اللّغوية"، و "من أسرار اللّغة"، نجده يفرّق بين الوصفية والتّاريخية في وقت لم يكن الفكر اللّغوي العربي قد استقرّ على تصوّر واضح لهذين المنهجين في الدّراسة اللغوية.

قد ألّف الباحث كتابا آخر وسمه "باللّهجات العربية"، بيّن فيه وجوب البدء في دراسة اللّهجات بالدّراسة الوصفية بعيدا عن المقارنات[4] حيث يقول في هذا: «ودراستنا للّهجات يجب أنْ تبدأ وصفيّة نشرحها ونسجّلها ونحلّل أصواتها وكلماتها دون التّعرّض في البدء إلى أيّ نوع من

[1]- ينظر علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص42- 52

[2] - فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس العربي الحديث،ص32.

[3] - ينظر إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط5، 1975، ص1.

[4] - ينظر عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص63 /64

المقارنات أو الحكم على أيّ صلة بلهجة قديمة»[1]، وهذا من صميم الموضوعيّة التي نادى بها المنهج الوصفي والبحث العلمي.

ترسّخ هذا الاتّجاه الوصفي بفضل الجهود التي أعقبت "إبراهيم أنيس"، متجلّية في جهود تلامذته، وجهود بعض العائدين الجدد من المدرسة نفسها، الذين كوّنوا جيلا يمكن أنْ نصفه بحقّ «جيل الوصفيين العرب نذكر من أفراده: "عبد الرحمن أيوب"، "وتمام حسان"، و"كمال بشر"، و"أحمد مختار عمر" في دار العلوم، والدكتور "محمود السّعران"،"د.محمد أبو الفرج"،"د.حلمي خليل" ...» [2]، وقد شكّل هؤلاء مرحلة أولى لتطبيق المنهج الوصفي على اللّغة العربية، حيث ركّزوا على التّعريف بالدّراسة الوصفية وأفكارها باعتبارها وافدا جديدا لا بُدّ من تبسيط حقيقته للدّارس العربي.

أما المرحلة الثّانية من تاريخ اللّسانيات في الفكر اللّغوي العربي، فقد كانت مرحلة دفاع عن الفكر اللّساني الحديث والكشف عن نظريّاته من النّاحية النّظرية والمنهجية، كما شهدت هذه المرحلة مقارنة بين هذا الوافد والفكر اللّغوي العربي القديم[3]، فكانت جهود اللّغويين العرب في هذه الفترة من أبرز الجهود وأوفرها إسهاما في صياغة الخطاب اللّساني العربي الحديث؛ حيث تفرّعت جهودهم إلى اتّجاهات حسب المدارس التي تتلمذوا على يدها، وهذا ما سنعالجه في العنصر الموالي.

II- الاتّجاهات الوصفية الحاضرة في الخطاب اللّساني العربي الحديث:

ينتمي روّاد الألسنة الوصفية العرب إلى مدرسة لغوية واحدة؛ حيث إنّهم تتلمذوا على يد الإنجليزي "فيرث" صاحب المدرسة الإنجليزية، لكن رغم أنّهم نهلوا من منهل واحد، وانتهجوا منهجا

[1] – إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة،دط ، 2003، ص12.

[2] – عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ، ص66.

[3] – ينظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص226.

واحدا وهو المنهج الوصفي، إلاّ أنّ اتّجاهاتهم قد تعدّدت وتفرّعت[1]، خاصة إذا علمنا أنّ الوصفيّة الغربيّة لها اتجاهات: منها الوصفية الأمريكية الشّكلية، والوصفية الأوربية السّياقية، حيث تجسّدت هذه الاتّجاهات لدى اللّسانيين العرب المحدثين تجسيدا واضحا في أعمالهم، تعكس نسبة التأثّر العربي باللّسانيات الغربية، ومن هذه الاتّجاهات نذكر:

– الوصفيّة الأمريكيّة الشّكليّة:

من أهمّ ما يميّز هذه المدرسة، هو فصلها بين الشّكل والوظيفة، فركّزت على الشّكل وأهملت المعنى، ومن أبرز من وضع أنظاره على أساس هذه المدرسة "عبد الرحمن أيوب" من خلال كتابه "دراسات نقدية في النّحو العربي" عام 1957، وكذا اللّغوي "محمد الشّاوش"في مقالته "دراسة بشأن تركيب الجملة"،و "نهاد موسى" في كتابه "نظرية النّحو العربي"،و "فهمي الصّغير" في مقالته "مفهوم المذكر و المؤنث عند النحاة العرب و في نظرية الألسنية الهيكلية"[2].

"فعبد الرحمن أيوب" دعا إلى دراسة اللّغة العربية من خلال انتهاجه لمنهج التّحليل الشّكلي وفي هذا يقول: «وازدهرت اليوم مدرسة تسمّى بالمدرسة التحليلية الشكلية (School Of Phormal analysis) وتنوّعت نظريّاتها وأصبحت الدّراسة في بعض صورها بالمعادلات الرّياضية»[3].

يرى أنّ هذه المدرسة تتّسم بالموضوعية والوصفية، فاتجه من خلال دعوته إلى الالتزام بهذه المدرسة إلى نقد التّفكير النّحوي، بوصف هذه المدرسة جزء من الثّقافة العربية[4]، فربط في دراسته بين الوصفية والمنهج الشّكلاني؛ حيث يقول: «إنّ المدرسة الشّكلية ترى أن تدرس اللّغة لا من جهة

[1] – ينظر:عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص66.

[2] – ينظر عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص207.

[3] – ينظر:حليمة أحمد عمايرة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص42.

[4] – المرجع نفسه، ص ن.

دلالة الألفاظ، بل من جهة أشكالها، وهي بذلك، تكتفي بتقرير الواقع لا غير»[1]. فهذه المدرسة ركّزت على الشّكل باعتباره ظاهرة يمكن ملاحظتها وتطبيق المنهج العلمي عليها،لذلك أهملت المعنى لعدم إمكانية ملاحظته، وفي الوقت الذي كان «اللّغويون من ميسّرين ومقارنين ينقدون النّحو لتشبُّثِه بالشّكل، ويفكِّرون في إلحاقه بعلم المعاني، كان "أيّوب" الوحيد الذي يفكِّر في إخراج قسم من النّحو، يدخله في عالم المعاني»[2].

أقام "أيوب" نقده للتّراث اللّغوي العربي على أساس وصفي شكلي، معتمدا على الوصفيّة مقابل التّعليل الفلسفي والمنطقي، واستبعاد المعنى في تصنيف الوحدات و الاعتماد على الشّكل والوظيفة أساسا للتّصنيف[3].

من النّحاة الذين انتهجوا منهج التّحليل الشّكلي أيضا: "نهاد موسى"، لكنه اختلف عن "أيّوب"؛ حيث استهدف من خلال عمله «المقابلة بين أنظار من البنيوية وأخرى من النّحو العربي لاستشعار وجود مشابهة بين الطرفين»[4]، من خلال كتابه "نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النّظر اللّغوي الحديث"؛ إذْ يجد في منهج التّحليل التّقابلي (Contrastive Analysis) ما يؤنسه في هذا التّوجّه، إذْ أنّ هذا المنحى لا يجد غضاضة في المقابلة بين لغات لا تربطها أسر لغويّة[5].

لم يتوقّف جهده على هذا، بل قد اعتمد كذلك على مبدأ آخر للبنويّة الوصفية، المتمثّل في مبدأ الخانية، فهو منهج «يقوم على ضبط العلاقة بين الوظيفة النّحوية، وهي تمثّل في العادة خانة أو موقعا يكون ثابتا أو متغيّرا، ومفردات الباب التي يمكن أن تَحتلّ تلك الخانة أو أنْ تقع ذلك

[1] – فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ،ص87.

[2] – محمد صلاح الدين شريف، أثر الألسنة في تجديد النظر اللغوي، ص53.

[3] – ينظر عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص68.

[4] – عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص225.

[5] – ينظر نهاد موسى:نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط1، 1979، ص19.

الموقع»[1]، كما أنّ للرّجل محاولات جادّة من بينها «دراسة مميّزه نحا فيها نحو توصيف جديد للعربية في ضوء اللّسانيات الحاسوبية، جاء فيها مَثَل دالٌّ على حضور التّفكير العلمي في منهج اللّسانيات الحاسوبيّة»[2].

من المحاولات التي تستحقّ الثّناء في ظلّ المنهج الشّكلي التّقابلي، ما قام به "سعيد بحيري" 1989؛ الذي حاول تشكيل عناصر نظريّة نحويّة من كتاب "سيبويه"، وقابلها باتّجاهات نحويّة حديثة من أبرزها الاتّجاه المعجمي الوظيفي، المتطوّر عن نظرية "تشومسكي" والنّحو الوظيفي[3].

صفوة القول أنّ الوصفيين العرب قد أقاموا بنيان دراستهم على أساس وصف الواقع اللّغوي دون الجري وراء الفلسفة والعلل والتّقدير والتّأويل، فأقامت المدرسة الوصفية التّشكيلية منهجها على المعيار العريض آخذة في الاعتبار ألّا تجعل المعنى وسيلة من وسائلها في التّحليل اللّغوي، بل جعلت الوصف الشّكلي هو الطريق إلى بلوغ المعنى[4].

– المنهج الوصفي السّياقي:

عرفنا من خلال مدخل هذا البحث، أنّ من أبرز الذين نادوا بضرورة الاعتماد على السّياق بوصفه عنصرا أساسيا لفهم الخطاب اللّغوي، العالم الإنجليزي "فيرث"(Firth)، وهو بذلك متأثّر بالعالم البولندي "مالينوفسكي" توفي 1898م الذي توصّل إلى نظريّة سياق الحال والعناصر المكوّنة له. فقد تتبّع "فيرث" خطوات الرّجل وحدّد المعنى من خلال مجموعة الوظائف اللّغوية لسياق الحال فكان منهجه سهل الانقياد للملاحظة والتّحليل الموضوعي، فهو يعالج الكلمات بوصفها أحداثا وأفعالا وعادات تقبل الموضوعيّة والملاحظة في حياة الجماعة بنا[5]. وبهذا كان رائد اللّسانيات

[1] – عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص226.

[2] – حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، الأردن، ط1، 2002، ص30.

[3] – ينظر عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحو في العالم العربي في القرن العشرين، ص229.

[4] – ينظر: المرجع نفسه،ص ن.

[5] – ينظر أحمد مختار عمر،: علم الدلالة، ص71 .

الوصفية الوظيفية التي أعطت أهميّة كبيرة للسّياق، الذي قام بدور كبير في تفسير البنية اللّغوية وتحليلها.

إذا حاولنا التّنقيب عن هذه النّظرية في الخطاب اللّساني العربي الحديث، نجد "تمّام حسان" الذي يعدّ من أبرز المتأثّرين بنظرية السّياق في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية" 1958، الذي يعدّ من الكتب النّظرية التي قدّمت المنهج الوصفي إلى الفكر اللّغوي العربي الحديث بصورة أدقّ وأشمل من كتاب "عبد الرحمن أيوب"، حيث أنّ هذا الأخير وصف الدّراسات النّحوية العربية بالتّقليدية أمّا "تمّام حسان" فقد وصفها بالمعيارية (Perspective) وهو مصطلح جديد مستمدّ من الفكر اللّغوي الأوروبي في مقابل الوصفية (Descriptive) التي يدعو إليها من خلال مصنّفاته الرّائدة[1].

لقد زاوج "تمّام حسان" بين نقد التّفكير اللّغوي العربي القديم الذي وصفه بالمعيارية وبين طرحه للمنهج الجديد، وفي هذا يقول: «فكّرت في أمر الدّراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التّفاصيل وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدّراسات اللّغوية الحديثة»[2] وتفكيره هذا جاء بعدما رأى النّاس يشكون داء في النّحو لا يستطيعون تشخيصه، جعلهم يبتعدون عنه.

نجد الرجل في طرحه متأثّرا "بفيرث" خاصّة في قضية اجتماعية اللّغة، من حيث هي عنصر من عناصر النّشاط الاجتماعي الفردي، وهي من العناصر التي تتميّز بها المجتمعات، وعُدّ خطرها في حياة الفرد لا يقلّ عن خطرها في حياة المجتمع، فهي الأداة الوحيدة التي تمكّن الفرد من الدّخول في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه، فموقف المتكلّم من اللّغة كموقفه من العادات والتقاليد والدين.

[1] – ينظر عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص68- 69.

[2] – المرجع نفسه ، ص68- 69.

بما أنّ العرف هو الذي يحدّد المقاييس الاجتماعية، فهو أيضا يُحدّد معايير اللّغة، فنجد الذي يستعمل لغة مجتمعه إنَّما يستعمل أصواتها وصيغها ومفرداتها وتراكيبها حسب أصول استعمالية معيّنة[1]، وقد حاول "تمام حسّان" بذلك إثبات علاقة اللّغة بالمجتمع وربطها بالسّياق الذي يحدّد وظيفتها.

قد حاول "تمّام حسان" تقديم للقارئ ما اصطنعه الغربيون في مجال اللّسانيات الوصفية من خلال كتابه "مناهج البحث في اللّغة" 1955، فعرض للمنهج الوصفي عرضا مفصّلا، معتمدا في توضيحه على اللّغة الفصحى والعامّيات، واللّغات الأجنبية. فهذا الكتاب يتكامل مع كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية"، حيث يعتبر هذا الأخير بمثابة تحقيق وعد أو أمنية راودت الباحث من خلال كتابه "مناهج البحث في اللغة"، تناول فيه الأصول المنهجية والمبادئ النّظرية العامّة التي تقوم عليها الوصفية، منطلقة في ذلك نظرية هيكلها غربي، حاول "تمام حسان" تطبيقها على اللّغة العربية[2].

أمّا نظرته إلى اللّغة في ظلّ المدرسة السّياقية فقد اعتبرها «الأداة الوحيدة التي تمكّن الفرد من الدّخول في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه »[3] حيث يعتبر الملاحظة والوصف من أهمّ مرتكزات الدّراسة العلمية الموضوعية التي تمكّن الدّارس من الوصول إلى النّتائج الدّقيقة خاصّة إذا تعلّق الأمر بقضيّة اجتماعية.

[1] – ينظر تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص09- 10- 11.

[2] – ينظر عبد المقصود محمد عبد المقصود،: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص76 /78/77

[3] – تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص17.

في دعوته إلى الوصفية نجده يرتكز على الشّكل والوظيفة لكونهما أساسيين من أسس بناء المنهج الوصفي، يطبّقان في كل فرع من فروع الدّراسات اللّسانية، وبهذا يمكن أنْ نصف هذا المنهج بالشّكلي أو الوظيفي[1].

إنّ تأثّر "تمّام حسان" بالمنهج الوصفي السّياقي جعله أمام «وصفية تعطي أهميّة بالغة للمعنى، وهي بذلك تختلف عن وصفية "عبد الرحمن أيوب" التي تحتكم إلى الشّكل دون المعنى»[2] ففي دعوته ركّز على المبادئ التي أخذها من أستاذه "فيرث".

يبرز المنهج الوصفي السّياقي أو كما سمّاه الوظيفي من خلال تطبيقه على اللّغة العربية في كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها" 1973 الذي أراد من خلال فصوله وصف اللغة العربية من كلّ مستوياتها، قائلاً: «والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أنْ ألقي ضوءًا كاشفا على التّراث اللّغوي العربي كلّه، منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللّغة»[3]، فأعاد وصف اللّغة العربية من خلال إشكالية المبنى والمعنى التي حكمت الدّراسة اللّغوية ابتداء من "عبد القاهر الجرجاني"، وحتّى لا نغوص أكثر في تفاصيل الدّراسة الوصفية التي جاء بها الرّجل سنكتفي بهذه الإشارة.

من الباحثين الذين لا يمكن أنْ ننسى جهودهم في مجال اللّسانيات، الذين تأثّروا كذلك بنظرية السّياق "محمود السعران"، في كتابه "علم اللّغة مقدّمه للقارئ العربي" 1972؛ إذْ يشير هذا الرجل إلى ضرورة دراسة اللّغة «دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقتها»[4] فالباحث اللّغوي عندما يدرسها لا يدرسها هادفا إلى ترتيبها أو تصحيح جوانب منها أو تعديل أخرى، إنّ عمله قاصر على أنْ يصفها ويحلّلها بطريقة موضوعية[5]، فهو في هذا يدعو إلى وصف اللّغة العربية

[1] – ينظر تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص37.

[2] – حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص45.

[3] – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص10.

[4] – محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص51.

[5] – ينظر: المرجع نفسه،ص ن.

كما هي، دون أنْ تتدخّل في بنيتها ولا في قواعدها، بل ملاحظتها ووصفها وصفا موضوعيا بعيدا عن الذاتية، وهذا ما يضمن نتائج سليمة يمكن أنْ نبني عليها نظرية لغوية.

أمّا مظاهر المدرسة السّياقية عند "السعران"، فتظهر من خلال اهتمامه بها كونه جعلها آخر المدارس اللّغوية التي اهتمّت بالمعنى حيث وقف عندها بالتفصيل عارضا في ذلك لآراء "مالينوفسكي" الذي تأثّر به "فيرث" وأخذ منه نظريّة سياق الحال[1].

فقد وضّح "السعران" السّياقية بأنّها مكوّنات سياق الحال كما هي عند "مالينوفسكي" كونها تتكوّن من شخصية المتكلّم والسّامع وتكوينها الثّقافي ومن كان معهما، والعوامل الاجتماعية ذات العلاقة باللّغة، وأثر النّص الكلامي في المشتركين. ويرى هذا الباحث أنّ هذه النّظرية تشمل جميع أنواع الوظائف الكلامية عكس النظريات القديمة التي اقتصرت على إبراز نوع أو أكثر من الوظائف الكلامية[2]؛ أيْ أنّ هذه النّظرية ألقت الضّوء على كل وظائف الرّسالة التي عرض لها "جاكبسون" من وظيفة شعرية ووظيفة فوق اللّغة ووظيفة إفهامية ...إلخ.

أمّا المعنى عند هذه المدرسة فهو وحدة مركّبة من مجموعة الوظائف اللّغوية الصّوتية الفونولوجية النّحوية والمعجمية والوظيفية الدّلالية لسياق الحال، أمّا قضية الوصول إلى حقيقته فيكون تحليل هذه الوحدة على هذه المستويات مع بيان سياق الحال[3].

"فالسعران" من خلال ما طرحه عن هذه النّظرية، يمكن أنْ نقول أنّ تأثّره بها كان نظريا ويمكن ملاحظة هذا من خلال ما طرحه في كتابه المذكور سلفا، حيث قصد إلى التّعريف بالأصول العامّة للمناهج المختلفة[4]، فأراد أنْ يضع أساسًا نظريا للّسانيات في العالم العربي «حتّى يكون القارئ

[1] – ينظر: حليمة أحمد عمايرة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص46.

[2] – ينظر محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص310- 311.

[3] – المرجع نفسه، ص312.

[4] – ينظر حليمة أحمد عمايرة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص46.

على بيّنة من المذاهب اللّغوية المختلفة، وعلى دراية بالفلسفة التي قامت عليها، وعلى علم بأهمّ المؤلّفات فيها»[1]

من خلال ما طرحه "محمود السعران" في كتابه المشار إليه، يسجّل اكتمال الجانب النّظري للوصفية البنيويّة التّحليلية؛ حيث تناول لنظرية السّياق من الجانب النّظري التّاريخي لا من الوجهة التّطبيقية كما فعل "تمّام حسان"، إلّا في عرضه لبعض المفردات اللّغوية التي يحتاج للوقوف على معناها الدّلالي إلى سياق الحال، وقد مثّل لهذه المفردات اللّغوية من **القرآن الكريم** ومن الشعر الجاهلي وأمثال العرب والشّعر الصّوتي؛ حيث لم يزد عمّا ردّده أستاذه "فيرث" حول عناصر هذه النّظرية[2].

كانت هذه أهمّ اتّجاهات البحث الوصفي عند العرب المحدثين ممثّلة عند "عبد الرحمن أيوب" و"تمّام حسان" و"محمود السعران"، وآخرين ذكروا عرضا في هذا المبحث، سنحاول في المبحث الآتي أنْ نعرض لأهمّ أرائهم في إعادة وصف اللّغة العربية من منظور لساني، استطاعوا من خلاله صياغة الخطاب اللّساني العربي الحديث بتطبيق ما تعلّموه في الجامعات الغربية.

– الاتّجاه الوصفي التّفسيري (المنهج التّوليدي التّحويلي):

لقد عرفنا أنّ المنهج التّوليدي نشأ على أنقاض اللّسانيات البنويّة، حيث نحا بالبحث اللّساني منحى مغايرًا، فأنشد إليه كثير من الباحثين، فعرف طريقه إلى ثقافات عديدة فكان للثّقافة العربية نصيب منه؛ حيث عرفت النّظرية التّوليدية طريقها إلى ثقافتنا في بداية السّبعينات من القرن العشرين، كما عرفت تطبيقات مهمّة على اللّغة العربية[3].

[1] – محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص07.

[2] – ينظر عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، 2007، ص324.

[3] – ينظر حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص261.

من الدوافع التي حَدَتْ النّحاة العرب المعاصرين على ضمّ هذا المنحى إلى زمرة المناهج المستخدمة في تقويم نظرية النّحو العربي. رغبتهم في استخدام منهج يستطيعون به سدّ النّقص الذي نجم عن المناهج التي تمّ استخدامها وهم يطمحون إلى الوصول إلى وصف دقيق للتّراكيب العربية وتحولاتها العديدة[1].

من البواعث أيضا على استخدام هذا المنهج، إحساس فريق من النّحاة العرب المحدثين بقصور المدرسة الشّكلية في تفسير النّظرية النّحوية العربية، ذلك القصور الذي كان من أبرز مظاهره اطِّرَاح المعنى في التّحليل النّحوي للظّاهرة اللغوية، والاستناد في درس النّحو إلى تصنيف شكلي لا يقوى على تفسير الجانب العميق للتّراكيب اللّغوية؛ فمن بين التّركيبات التي لم تستطع المدرسة الشّكلية تفسيرها الجمل المبنية للمجهول، إذْ لم يفسّر هذا المنهج طبيعة التغيّر الذي يطرأ على مبنى الجملة عند تحوّلها على صيغة المبني المجهول[2].

من هؤلاء النّحاة الذين حاولوا تطبيق أنظار المنهج التّحويلي على لغتهم نذكر: "محمد علي الخولي" و"ميشال زكريا" و"عبد القادر الفهري" و"مازن الوعر"[3]، حيث نستطيع أنْ نميِّز من خلال أعمال هؤلاء بين: [4]

– محاولات توليدية جزئية: وهي محاولات ركّزت اهتمامها على نموذج أكثر من المناهج التّوليدية، ومن أهمّ النماذج التي استأثرت باهتمام التوليديين العرب: النموذج المعيار، والنموذج المعيار الموسّع، ونحو الأحوال، النظرية الدلالية التصنيفية.

[1] – ينظر عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان، ط1، 2002، ص233- 234.

[2] – ينظر كريم حسام الدين: أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة النهضة المصية، القاهرة، دط، 2000، ص106- 107.

[3] – ينظر عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص242.

[4] – ينظر حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص262.

– محاولات توليدية شمولية، وتظهر شموليتها في مواكبتها المستمرّة للتّطورات الملّاحقة التي عرفتها النّماذج التّوليدية، مع تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللّغة العربية، والانخراط في مستجدّات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللّساني الغربي المعاصر، والتّوليدي منه بشكل خاص.

فمن المحاولات التّوليدية الجزئية نسجّل محاولة "داود عبده" و"ميشال زكريا". "فداود عبده" من أوائل اللّسانيين العرب الذين استلهموا مبادئ النّظرية التّوليدية، إذْ جمع بين الدّراسة الصّوتية والدّراسة التّركيبية، وهي دراسة ركّزت على تجاوز القصور الذي طبع الاتّجاه الوصفي[1]، وفي هذا يقول: «ويخيّل إليّ أنّ عددا من هؤلاء اللّغويين المعاصرين قد بلغ في التّعصّب للمنهج الوصفي حدّ التّطرّف، فكاد يجرّد علم اللّغة ممّا يستحقّ أنْ يسمّى من أجله علما. فإذا كانت غاية علم اللّغة الوصف فحسب، فلأيّ علم ننسب تفسير الظّواهر اللّغوية المختلفة؟ (...) في اللّغة نحن نحتاج إلى عالم لغوي لكي يذكر لنا أنّ الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة: كتب، قام، باع، مدّ، قضى، غزا، نسي، ولكلّ من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته، فأيّ عربي مثقّف يستطيع أنْ يلاحظ هذا. ما نحتاج إليه هو تفسير عدد من الظّواهر اللّغوية المتعلّقة بهذه الأفعال»[2]، ومن خلال قوله نجده اعتمد التّفسير في التّحليل واستعاض به عن الوصف.

من النّحاة العرب المحدثين الذين عكفوا على وصف النّحو بأدوات غربية "ميشال زكريا" حيث أصدر عددا من المؤلّفات، تناول فيها المنهج التّوليدي التّحويلي على المستويين النّظري والتّطبيقي[3]، فتميّزت كتاباته بعرض مفصّل للقواعد التّوليـدية والتّحويلية والتّمـثيل لها من معطيات

[1] – ينظر حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة نقلا عن ص263، دراسات في علم أصوات اللغة العربية، مؤسسة الصباح الكويتية، الكويت،دط، 1979.

[2] –المرجع نفسه ص ن.

[3] – ينظر عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن 20، ص249.

اللّغة العربية، ومن أبرز تحليلاته ما تعلّق بدراسة الجملة[1]، وفي هذا الإطار عرض لمقولة مفادها أنّ ترتيب العناصر في هذه الجملة حرّ، وأنّ العلامات الإعرابية هي التي تدلّ على الحالات الإعرابية إلّا أنّه يستدرك على هذه المقولة بأنّه لابدّ من توافر ضوابط لهذا التّرتيب تحدّ من استخدام جمل لا يقبلها منطق اللّغة كالجملتين التاليتين:

الرجل التفاحة أكل.

التفاحة الرجل أكل.

ذلك يعني أنّ التّرتيبين: (فاعل + مفعول + فعل) و(مفعول + فاعل + فعل) غير سائغين لتعارضهما مع المستوى الصوابي للّغة[2].

قد أشار في بحوثه إلى الأهميّة البالغة التي تتّخذها إعادة كتابتها (الجملة) بالقواعد التّوليدية والتّحويلية من حيث إنّ للجملة بنية عميقة تشتغل عليها قواعد توليديّة وتحويليّة لاشتقاق بنيتها السّطحية، فالجملة من هذه الزّاوية، هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد[3]. فلقد استفاد "ميشال زكريا" من معطيات النّظرية التّوليدية وخصوصا ما سطّره "تشومسكي" في نماذجه الأولى، وهذا جليّ في تركيزه على عناصر التّحويل[4].

من المحاولات التّوليدية الشمولية محاولة "عبد القادر الفاسي الفهري" الذي انخرط عبر مشاريعه العلمية، في بناء أوصاف دقيقة لظواهر من اللّغة العربية (صرفا، تركيبا، ومعجما، ودلالة)

[1] – ينظر حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص269.

[2] – ينظر ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية و قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 1983، ص26.

[3] – المرجع نفسه، ص23.

[4] – ينظر حافظ اسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص271.

ولم يكتف بالبحث في قضايا اللّغة العربية اللّسانية، بل أثار قضايا تهمّ التّخطيط اللّغوي والتّوظيف الحاسوبي للّغة العربية[1].

قد اتّكأ في أعماله المختلفة على منحى من مناحي النّظرية التّوليدية التّحويلية، فهو يرى أنّ العربية كسائر اللّغات، تطوّرت وتغيّرت عبر القرون، وأنّ هناك ما يدلّ على أنّ اللّغة التي وصفها "سيبويه" ليست هي الموجودة حاليا بالنظر إلى كثير من خصائصها التّركيبية والصّرفية والصّوتية ويذهب إلى أنّه مهما كانت قيمة الأنحاء التي وضعها القدماء أو المحدثون لهذه اللّغة، فإنّ الحاجة تستلزم بناء أنحاء أخرى بجهاز مفاهيمي أو نظري جديد[2].

يستطرد "الفهري" إلى أبعد من ذلك، فيصف المعطيات النّحوية العربية القديمة والحديثة بأنّها ناقصة، ولا تعالج كلّ صور الكلام المسموع، وأنّها تنتحل تراكيب مصطنعة للدّلالة على قواعد النّحاة، كما يرى أنّ العربية، وإنْ تفرّدت ببعض الخصائص، فإنّها تشترك مع سائر اللّغات في خصائص كثيرة، كما تضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللّغات[3]. "فالفهري" يؤمن بأنْ يكون النّحو إسقاطا للمعجم، أيْ أنْ تكون هناك روابط وثيقة بين القواعد التّركيبية والصّرفية والصّوتية والدّلالية وبين المعجم[4]، كما يؤمن بأنّ المناهج الغربية والواصفة قد أثبتت كفايتها في وصف اللّغة ومن هذا المنطلق، اختار "المعجمية الوظيفية" لتكون المنهج الذي يدرس به النّحو العربي[5].

يتمّ قيام بنيان هذه النّظرية على تدقيق الرّوابط بين البنية المحمولية التي تظهر في العلاقات الدّلالية التي تشدّ المحمول إلى الموضوع والبنية المكوّنية،و التي تتمثّل في بنيه المكوّنات كـما تظهر من

[1] – ينظر حافظ اسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص282.

[2] – ينظر عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية(نماذج تركيبية و دلالية)، ، ص53.

[3] – ينظر :المرجع نفسه ، ص53- 56.

[4] – ينظر المرجع نفسه، ص33.

[5] – ينظر المرجع السابق ، ص81.

خلال النّسق الذي ينتظمها في السطح، و يجدر التّنويه إلى أنّ الوظائف النّحوية، هي الفاعل (فا) والمفعول(مف) و المفعول غير المباشر(مف غ.ب)، والمالك (Possessor =ما) والفضلة (=فض)، والملحق (Adjunct لح)...الخ، و تأتلف المعلومات الصادرة عن المعجم و عن القواعد التركيبية لبناء البنية الوظيفية ، أيْ أنّ هذه الوظائف تسند إلى المكوّنات بواسطة القواعد التّركيبية وإلى الموضوعات بواسطة القواعد المعجمية، وإنّها تبعا لهذه النظرية تعتدّ من الكلّيات[1].

فموكوّنات النّظرية لدى "الفهري" هي: المكوّن المركّبي، والمكوّن الوظيفي، والمكوّن التّحويلي والمكوّن الصّوتي، والمكوّن الدّلالي المنطقي، ليكون التّطوير الذي أحدثته "برزنان" واحتذاها فيه "الفهري"، يتمثّل في إضافة مكوّن جديد هو المكوّن الوظيفي[2].

محاولة "الفهري" تنمّ عن أصالة في البحث، تتّسم بالدقّة والموضوعية والعمق، تظهر أنّ صاحبها ذو كفاية عالية في هذا الميدان الذي ولجه من أوسع أبوابه، فيما قام به خطوة جادة نحو نظرية نحوية عربية حديثة.

سنكتفي بهذا الحديث البسيط عن جهد "الفهري"، وسنتوقّف عند هؤلاء الدّارسين الذين مثّلوا الاتّجاه التّوليدي التّحويلي، مع الإشارة إلى وجود جهود أخرى كثيرة تجاوزناها رغم أهميّتها نظرا لأنّ مقصدنا هو لفت الانتباه إلى وجود هذا المنحى في اللّسانيات العربية الحديثة.

كانت هذه الاتّجاهات الوصفية في الخطاب اللّساني العربي الحديث، التي اتّخذها علماء العرب المحدثون أداة في وصف أنظمة اللّغة العربية،و سنركّز في المبحث التالي على بعض جهود الباحثين الجزائريين: "عبد الرحمن الحاج صالح" ،"عبد الملك مرتاض"، "بلعيد صالح".

من المهمّ لدراسة الجهود اللّسانية عند الباحث "عبد الرحمن الحاج صالح" أنْ نظهر القضايا التي اشتغل بها، ومعرفة أهميّتها، وعلاقتها معرفيا، ومنهجيا باللّسانيات العامّة واللّسانيات العربية

[1]- ينظر عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية(نماذج تركيبية و دلالية) ،ص 81.

[2] - ينظر عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العرب في القرن العشرين، ص 260 -261.

وذلك يجعلنا نطرح الأسئلة الآتية: ما أهمّ القضايا التي اشتغل بها الباحث؟ وما المجالات اللّسانية لتصنيف هذه القضايا؟ كيف ساهم من خلال دراسة هذه القضايا في محاولة تأسيس اللّسانيات العربية الحديثة؟ ما مصادرها الأساسية؟ وسنحاول الإجابة على أغلب هذه الأسئلة من خلال هذا البحث.

III–قضايا اللّسانيات العامّة من منظور عبد الرحمن الحاج صالح:

إنّ جهود "الحاج صالح" في ميدان اللّسانيات العامّة يمكن الوقوف عليها من خلال هذين العنصرين البارزين فيها: أولا: تسمية هذا العلم بـ "اللّسانيات" ترجمة لمصطلح "Linguistiques" باللّغة الأجنبية، ثانيا: التعريف بتاريخ نشأة هذا العلم وتطوّره عالميا، وهو ما يعرف باللّسانيات التّمهيدية.

1– تسمية اللّسانيات:

إنّ هذه التّسمية، وهي "اللّسانيات" عرفت خلافًا كبيرا بين الباحثين، مما جعل بعضهم يجتهد في إعطاء أدلّة، وحجج ليقنع بها سبب اختياره تسمية، دون أخرى.

قد فضّل "الحاج صالح" كلمة (لسان) على كلمة (لغة)، وعندما ترجم بعض المؤلّفين العرب لفظ الـ (Linguistics) بـ (علم العربية) أبدى رفضه لهذه الترجمة، لأنّ كلمة لغة لا تدلّ دائما على مفهوم اللسان كما حدّدها "ابن جني":«فإنّها أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم»[1].

يقول الباحث وإنْ دلّت كلمة لغة على المعنى العام عند "ابن جني" فإنّها تدلّ على معانٍ فرعية أخرى:

أ– المفهوم الناتج عند مقابلتها لكلمة (نحو) مقابلة الشيء لقسيمه.

ب– المفهوم الناتج عن مقابلتها لكلمة اصطلاح.

ج– الدّلالة على استعمالات إقليمية أو قبلية.

[1] – أبو الفتح عثمان بن جني:الخصائص، تحقيق محمد علي النجار،ص67.

هذه النّقاط بما فيها مدلولها الذي حدّده "ابن جني" ترجع كلّها إلى مفاهيم لسانية محضة أمّا لفظ (لسان) فإنّه لا يدلّ بهذا الاعتبار إلّا على معنى واحد، وهو المعنى المقصود في تسميته بـ (علم اللسان) [1].

أمّا عن اللاحقات في مصطلح اللسانيات، فيقول "الحاج صالح": «نقول اللّسانيات كما نقول الرّياضيات والبصريات، ويرى أنّ تخصّص كلمة (لغة) إذا أضيفت إلى العلم فإنها للدّلالة على دراسة أوضاع المفردات»[2].

رغم أنّ مصطلح اللّسانيات قد اتّفق عليه، ليكون هو السّائد عربيا، وجدنا أنّ الاستجابة كانت من قبل باحثين من المغرب العربي بالخصوص، وقد امتنع عن ذلك باحثي المشرق العربي، إذا استثنينا سوريا، حيث يقول "مصطفى غلفان": ...فما يسمى بـ (اللسانيات) أو (علم اللغة) أو (الألسنية) كما هو رائج في بعض الأقطار العربية، على الرّغم من حصول اتّفاق من نخبة من أبرز اللّغويين العرب في تونس، حول استعمال مصطلح "اللّسانيات" فقط، لوضوح التّسمية وتميّزها عن نظيراتها القديمة ... ممّا يؤثّر على أزمة المصطلح العربي عامّة واللّساني بوجه خاص مازالت قائمة[3].

أمّا "حسن عبد الرحمن العارف" فإنّ رأيه قد وافق ما جاء عند "مصطفى غلفان" من أنّ تعدّد التّسمية في المصطلح الخاص بهذا العلم من بين أسباب أزمة البحث اللّساني، لكنّه خالفه في اختيار المصطلح الأصحّ، وجاء في قوله: «بيْد أنّ بعض المترجمين أو المؤلّفين يزعزعون هذا المستقرّ ويثيرون الفوضى لغير ما سبب علمي واضح فيستبدلون مصطلح اللغة بمصطلح اللّسان، ومن ثم

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2007، ص36- 37.

[2] – المرجع نفسه، ص38.

[3] – ينظر مصطفى غلفان: اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)،ص41.

يجعلون اللّسانية أو الألسنية، أو اللّسنيّة عَلَما للعلم الذي يدرسها، بل إنّ منهم من لا يكتفي بهذا فيستخدم مصطلح (كلام) (langue)و يستخدم مصطلحا آخر هو (حديث) (parole) »[1].

ما لاحظناه على هذه التّسمية أنّها أصبحت إقليمية، وقد شاعت تسمية خاصّة بكلّ إقليم بعد أنْ تعدّدت هذه التّسميات، ونجد أنّها برغم اختلافها، فقد توحّدت في البيئة الواحدة.

إذا كان مصطلح علم اللّغة قد شاع في معظم بلدان المشرق العربي، فإنّ مصطلح الألسنية قد شاع في لبنان بالذّات[2]، وإنّ مصطلح الألسنية كان مولده في فلسطين، ثم احتضنت لبنان نشأته[3]. ومصطلح اللّسانيات أصبح هو الشّائع الآن في بلدان المغرب العربي، وبخاصّة بعد أنْ اتّخذت ندوة اللّسانيات واللّغة العربية، الملتقى الثالث للّسانيات بتونس، توصية باستخدام مصطلح اللّسانيات اسما لهذا العلم بدلا من مصطلح الألسنيّة[4]، حيث نظّم مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصادية الاجتماعية التابع للجامعة التّونسية أوّل ندوة عربية في هذا الاختصاص فحضر إليها علماء اللّسانيات من المغرب وتونس وليبيا ومصر والعراق والكويت وسوريا، وكان أوّل مكتسبات النّدوة أنْ اتّفق الجميع على تكريس لفظ اللّسانيات اسما لهذا العلم، وصادف أنْ كانت النّدوة لهذا العام في دورتها الرّابعة في تونس، وتلاهم من احتضنوها في دمشق، حتى أصبحت تعرف بالندوة

[1] –عبد الرحمن حسن العارف: تمام حسان.. رائدا لغويا، تأليف عبد الرحمن حسن العارف، بحوث ودراسات، مهداة من تلامذة تمام حسان وأصدقائه،دار عالم الكتب،مصر، ط1، 2002، ص293.

[2] – ينظر أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، أكتوبر– نوفمبر– ديسمبر1989، ص575.

[3] – ينظر عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات (مع مقدمة في علم المصطلح)، الدار العربية للكتاب، تونس،دط، دت، ص69.

[4] – ينظر أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، ص576.

العلمية للّسانيات[1]، وأخذ التونسيون والمغاربة يلتزمون بهذا المصطلح في معظم ما ينشرونه أو يقيمونه من ندوات، كما روّج له بعض اللّغويين السّوريين.

وافق "أحمد مختار عمر" اختياره لمصطلح "لسان" بدل مصطلح لغة اختيار "الحاج صالح" لذلك، باعتبار أنّ كلمه لغة لم تكن تستخدم في الاستعمال القديم بمعناها المعروف الآن وإنّما كانت تستخدم بمعنى اللّهجة، والأسباب الأخرى تخصّ كلمة لسان، التي تعدّ من المعجم الأساسي المشترك في اللّغات السّامية، وأيضا إطلاق اسم على الدّراسات اللّغوية مشتمل على كلمة لسان إطلاق قديم، وأضاف أنّه حتّى في العصر الحديث فإن استخدام (علم اللسان) [2] و(الألسنية) أسبق في الوجود من مصطلح (علم اللغة).

بعد أنْ رأى أنّه حسم الأمر بين مصطلحي لغة، ولسان بقي له أنْ يحسم الأمر كذلك بين مصطلحي الألسنية الشائع في المشرق العربي، ومصطلح اللسانيات الشائع في المغرب العربي، وقد حسم هذا الأمر بما اعتقده من اعتبارات في ذهنه، وهي كما يأتي:

أولا: إنّ علم اللّغة الحديث لا يختصّ بلغة معيّنة، وإنّما يدرس أيّ لغة، ويحلّل أيّ مستوى داخل اللّغة الواحدة؛ فمعنى الجمعية ملحوظ في وظيفة هذا العلم؛ ولذا يناسبه لفظ الجمع (ألسن) لا المفرد (لسان).

ثانيا: أنّه لم يعد هناك حرج في أنّ النّسب لجمع التكسير على لفظه، بعد أنْ أقرّ مجمع اللّغة العربية بالقاهرة ذلك، وبخاصّة حين يكون الجمع اسما لعلم من العلوم، وقديما نسب إلى علم الأصول فقيل (أصولي)، وإلى الأخبار فقيل (إخباري) [3].

---

[1] – ينظر عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات (مع مقدمة في علم المصطلح) ،ص71.

[2] – ينظر: ولعل أول من ولّد هذا المصطلح، وأقامه مقابلا بديلاً، إنّما هو (محمد مندور)، عندما ترجم بحث لانسون ميبه واتخذ من عبارة (علم اللسان) عنوانا له، كان ذلك سنة 1946، قاموس اللسانيات (مع مقدمة في علم المصطلح)، ص67.

[3] – ينظر أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، ص576، 577.

كما رأينا فإنّ تسمية اللّسانيات لم تستقرّ بين اللّسانيين والباحثين، ولا بين عامّة النّاس في الأقطار العربية؛ فقد عرفت تسميات كثيرة، ولعلّ أشهرها تسميتان مختلفتان بين دول المشرق العربي التي اختارت الألسنية في أغلبها، ودول المغرب العربي التي اختارت اللّسانيات.

يقول "مصطفى غلفان": «إنّ تجنّب هذه الفوضى في التّسميات يستوجب ضرورة العمل على استعمال موحّد لمصطلح اللّسانيات باعتباره مصطلحا يحدّد معالم المعرفة اللّغوية التي تندرج فيه، أو تحيل عليه دون التباس، أو غموضٍ»[1].

لم نجد سببا مقنعا، لهذا الاختلاف بعد أنْ وجد دواعي الاتّفاق، وهي اقتناع الباحثين بمناسبة هذه التّسمية علميا، وتوصيات اعتمادها بعد ذلك. وما يمكن قوله: وإذا كنّا فشلنا في تسمية واحدة لهذا العلم، فهل نطمح إلى توحيد مصطلحات اللّسانيات العربية؟،وربّما كان هذا المؤشِّر الشاهد الأوّل فيها، على ما تعرفه من فوضى، وعدم استقرار في المصطلح اللّساني، والذي كان من الأسباب الرئيسيّة في أزمة اللّسانيات العربية.

حيث أنّ: «المصطلح وضبطه يعتبر خطوة أساسيّة لتحقيق الدّقّة المنهجية في الكتابة اللّسانية العربية الحديثة»[2].

إذا أردنا لهذا العلم أنْ يستقرّ ويستقيم منهجه، علينا بالضّبط، وعلى رأسها تسمية هذا العلم، وتغليب التسمية التي أثبتت جدواها وصلاحها علميا. والباحث "عبد الرحمن الحاج صالح" لم يدّخر جهدا في نشر هذه التسمية في الأوساط العلمية، مع ما دعّم به اختياره من أدلّة وبراهين التي تثبت صلاح هذا الاختيار. ونجد أنّ اسمه قد ارتبط بهذه التّسمية، ولذلك نعدّها مساهمة من الباحث في ساحة البحث اللّساني العربي الحديث، والبحث اللّساني العام.

[1] – مصطفى غلفان: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة (حفريات النشأة والتكوين)، مكتبة المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص156.

[2] –المرجع نفسه ،ص157.

بعد اعتراف الكثير من الباحثين بصلاح تسمية اللّسانيات دون غيرها، وهي شهادة منهم بجهود الباحث في دعم استقرار هذه التّسمية

2- لسانيات عامة تمهيدية:

اختار كلمة "مدخل" وأضافها إلى هذا العلم لتكون عنوانا لمقالاته المعرّفة باللسانيات وكلمة مدخل كانت حاضرة حتّى في العناوين الفرعية في كلّ جزئيات مقاله كمباحث ثانوية فيه، وإنّ لكلمة مدخل دلالة على هذا النّوع من الكتابة اللّسانية العربية[1]؛ وقد جاء عنوان هذه الدراسة "مدخل إلى علم اللسان الحديث"؛ وبذلك تأكّد تصنيف مقالات "الحاج صالح"[2] في هذا النوع من الكتابة اللّسانية العربية؛ وهي الكتابة اللسانية التّمهيدية[3].

لقد ألّف بحوثا تخصّ اللّسانيات التّمهيدية في بداية اشتغاله بالتّأليف، ووجدناه لم يستمرّ في هذا الاتّجاه فيما بعد. وبالمقارنة مع جميع ما ألّف، فإنّنا نعدّها نسبة متواضعة في هذا المجموع.

---

[1] – يقول حافظ إسماعيل علوي: "إنّ متلقي الكتابة اللسانية التمهيدية قارئ مبتدئ غايته التعرّف إلى مبادئ اللسانيات باعتبارها علما جديدا، لذلك يجب على ما يؤلّف في هذا اللون من الكتابة أنْ يختار ما يراه مناسبا لجلب القارئ، وإثارة انتباهه، وإغرائه بعبارات محبوكة توحي إلى التبسيط والتسهيل... ونمثّل لذلك... بـ مدخل".
– اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)، ص104.

[2] – وهي ثلاث مقالات، أعاد نشرها "الحاج صالح"، فجاءت متوالية في كتابه: بحوث ودراسات في علوم اللسان، من الصفحة 7 إلى الصفحة 111 من هذا الكتاب، بحسب ترتيبها، وهي كما يأتي: الأوّل منها نشر في مجلّة اللّسانيات التي كان يصدرها معهد العلوم اللّسانية، والصّوتية بجامعة الجزائر، المجلّد الأوّل، الجزء الأوّل، 1971، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، هامش ص7. وعنوان هذا المقال هو: "مدخل إلى علم اللسان الحديث (تحليل ونقد لأهمّ مفاهيمه ومناهجه. والمقال الثاني الذي كان عنوانه: "مدخل إلى علم اللسان الحديث (نشأته وأطواره).
ونشر هذا المقال بنفس المجلّة، وهي اللّسانيات، المجلد الأوّل، العدد الثاني 1971. بحوث ودراسات في علوم اللّسان، هامش، ص47، أمّا المقال الثالث والأخير فقد كان عنوانه: "مدخل إلى علم اللسان الحديث"، وقد نشر هذا المقال في مجلّة اللّسانيات العدد الأول، المجلد الثاني، 1972، بحوث ودراسات في علوم اللسان، هامش ص111.

[3] – عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص5.

مع هذه القلّة في حجمها، إلاّ أنّنا نعتبر فائدتها كبيرة – في زمن تأليفها- في التّعريف باللّسانيات الغربية. لذلك فقد شكّلت إضافة للدّرس اللّساني العربي الحديث، خاصّة وأنّها ألّفت في تاريخ هو قديم نسبيا بالمقارنة مع زمننا الحاضر، وذلك في نهاية الستّينات وبداية السّبعينات.

وعند حديثنا عن جهود "الحاج صالح" في اللّسانيات التّمهيدية فإنّه تواجهنا مجموعة من الأسئلة، نذكر منها: كيف اجتهد "الحاج صالح في نقل مبادئ اللّسانيات الغربية؟، ومن قصد القارئ العادي أم المتخصّص؟، ما الذي ميّز به دراسته معرفيا ومنهجيا؟، ما موضوعات الكتابة اللّسانية التّمهيدية عنده، وما الأفكار التي ينتظر تحقيقها؟، وهل أدّت كتاباته التّمهيدية دورها في اللّسانيات العربية الحديثة؟ سنحاول الإجابة على أغلب هذه الأسئلة، وذلك من خلال تعرّضنا لأهمّ ما جاء في مقالاته من مواضيع للتّعريف باللّسانيات الغربية. وبصفة عامة هذا النّوع من الكتابة، و الغرض منه نقل الثّقافة اللّسانية الغربية إلى القارئ العربي، فهو لسانيات غربية بلغة عربية أو بلغة أجنبية، وفي كلتا الحالتين هو موجّه إلى الجمهور العربي بما فيهم الباحثين أو المثقّفين، والغرض منه هو تزويد هذه الفئة بمعلومات تعرّفهم بهذا العلم، إذا كانوا يجهلونه، أو تُعمِّق معلوماتهم التي يفترض أنّها مازالت ضئيلة في ذلك الزّمن، باعتبار اللّسانيات الغربية تحمل ثقافة، وتقدّما وشهرة،لم يتهيّأ لكثير من القرّاء العرب الاطّلاع عليها والتزوّد من معارفها.

فكانت اللّسانيات التّمهيدية لسانيات غربية محضة وضعت في قالب لغوي عربي[1]. والكتابة التّمهيدية (أو التّيسيرية) طريقة في التّأليف لا يمكن لأيّ علم أنْ يذيع وينتشر بدونها، لذلك من الطبيعي أنْ يشكّل هذا النّوع من التّأليف أحد الاهتمامات الأساسية لنشر العلوم وتقريبها إلى القرّاء[2].

[1] – ينظر ميشال زكريا: خصائص الخطاب اللساني، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ط1، 2011، ص39.

[2] – ينظر حافظ إسماعيل علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)، ص99.

إنّ "عبد الرحمن الحاج صالح" من أوائل الباحثين العرب الذين كان لهم حظّ التّعرّف على اللّسانيات كعلم لغويّ جديد لم تعرفه البلدان العربية بشكله المحدث بعدما أتيحت له فرصة الدّراسة في الجامعات الغربية والتّخرج منها بشهادات عليا في هذا الميدان، وإثر عودته إلى البلاد العربية كانت له مساهمة فعّالة في التّعريف بهذا العلم من خلال نشاطاته في مجالين هامين ساعداه على بلوغ أهدافه في نشر هذا العلم وذيوعه في الأوساط العربية المثقّفة، وهما:

التّدريس والتّأليف، ويحسب للباحث أنّه أوّل من درّس اللّسانيات باللّغة العربية في الجامعة المغربية، لأوّل مرّة في الوطن العربي.

واصل نشاطه بعد ذلك في الجامعة الجزائرية، وبذلك أفادت معلوماته الغزيرة في الثّقافة اللّسانية العدد الكثير من الطلبة داخل الوطن وخارجه، وإذا كان الباحث قد ساهم في نشر اللّسانيات من خلال تأليفه فيها، حيث كانت له كتابات قيّمة للتّعريف باللّسانيات التّمهيدية، من خلال مجموعة مقالات، والتي نشرتها مجلّة اللّسانيات التّابعة لمعهد الدّراسات اللّسانية والصّوتية بالجزائر، والتي كان يترأّسها آنذاك، وكان التّعريف بهذا العلم من أهمّ الأهداف التي طمح إلى تحقيقها من خلال تأسيسه لهذه المجلّة التي نشر فيها أغلب بحوثه المعرّفة بعلوم اللسان، والتي أعاد نشرها فيما بعد في كتابه مقالات في علوم اللّسان كما سبق ذكره.

تحديد طبيعة القارئ المتلقّي في مجال البحث اللّغوي يلعب دورا كبيرا في مدى تحثيت المهمّة الملقاة على هذا الضّرب من الكتابة، والمتمثِّلة في تيسير المعرفة وتقريبها من ذهن القارئ العربي سواء أكان قارئا عاديا، أم له معرفة نسبية باللّسانيات[1].

إنّ "عبد الرحمن الحاج صالح" وهو يحدّد جمهوره، صرّح أنّه يتوجّه في هذه الدّراسة إلى القرّاء عامّة، وللمتخصّصين في علوم اللّسان خاصّة ليبيّن أهميّة اللّسانيات كعلم حديث اكتسب في مدّة

[1] – ينظر مصطفى غلفان: اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، ص101.

وجيزة بفضل ما توصّل إليه من دقّة منهجية وضبط نظري ممّا أهّله أنْ يكون مثالا يُحتذى به في مجال البحث[1].

الموضوعات التي شكّلت الكتابة اللّسانية التّمهيدية عند "الحاج صالح"، لم تختلف عن غيرها من الكتابات التّمهيدية عند باحثين آخرين؛ إذْ طبيعتها التاريخية تحتّم هذا النّموذج الموحّد المقسّم زمنيا، وإنْ اختلفت طريقة العرض ومنهجية التّحليل، ذلك أنّ الدراسات التّاريخية غالبا ما تنظر إلى الفكر اللّغوي القديم بعيون الحاضر وتصوّراته مقتصرة على الجوانب التي تبدو متّصلة على نحو خاص بالمقاربات والأفكار الحالية[2].

"عبد الرحمن الحاج صالح" حاول في دراسته أنْ يقارن بين النّظريات الغربية، وما يميّز التّراث النّحوي العربي، أيضا اجتهد في البحث عن جذور مبادئ النّظريات اللّسانية الحديثة في دراسات لغويّة قديمة في التّراث الإنساني.

قسّم الباحث دراسته وفق مراحل تاريخية، وتدرّج في عرضها، مع عرض ما يميّزها من أعلام، وهي كما يأتي:

-علوم اللّسان قبل القرن التاسع عشر.

-العلوم اللّسانية عند قدماء الهنود[3].

-العلوم اللّسانية عند قدماء اليونانيين.

-الدّراسات اللّغوية في أوروبا في القرون الوسطى.

-الدّراسات اللّغوية في أوروبا من القرن 16م إلى القرن 19م.

---

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص5.

[2] – ينظر مصطفى غلفان: اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، ص192.

[3] – إنّ تاريخ علم اللغة يكشف عن العلاقة التي ربطته بالعلوم والاتجاهات الفكرية السائدة، فمثلما نشأ علم اللغة عند الهنود للمحافظة على كتابهم المقدس (الفيدا) ،كان الأمر عند العرب للمحافظة على القرآن الكريم، وعند الإغريق متأثرين بفلسفتهم. علم اللغة الحديث، محمد حسن عبد العزيز: مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011، ص248.

-القرن التّاسع عشر عصر الدّراسات المقارنة والتّاريخية.

-نشأة اللّسانيات البنويّة[1].

إنّنا نثمّن جهد "عبد الرحمن الحاج صالح" حول اللّسانيات التّمهيدية بالمقارنة مع الفترة التي كتبت فيها، حيث وجدنا "الحاج صالح" قد استثمر سعة اطّلاعه، وهو ينقل معلومات غاية في الدّقّة والشمولية، ونرى أنّ ذلك كفيل بأنْ يحقّق الأهداف المرجوة منها، ونرى أنّها لم تختلف عن الأهداف العامّة لهذا النّوع من الكتابة اللّسانية.

ما سعى إليه الباحث من تبسيط للمعرفة اللّسانية والتّعريف بها، ونقلها للقارئ العربي، وما قام به تتبّعا لانتقال بعض المبادئ إلى النّظريات الحديثة،فالغرض منه إثبات شرعيّة ارتباط الدّراسات اللّسانية الحالية بالتّراث الإنساني، وربط الدّراسات التّاريخية الغربية بالدّراسات العربية. مثلما جاء في قول "مصطفى غلفان": «إنّ البشر لا يتعلّمون عن طريق الخبرة المباشرة و الملاحظة و التّقليد فقط. و إنّما يتعلّمون كذلك من خلال الخبرة التي تتراكم في صورة رمزية لغوية غالبا ، فما إنْ ينجح إنسان ما في حلّ مشكلة معيّنة حتّى يصبح في وسعه تلخيص هذه الخبرة في كلمات ، و بهذه الطّريقة تصبح جميع خبرات و ملاحظات أي فرد في متناول بقية أفراد المجتمع الحاضر.»[2]. أمّا ما يخصّ محاولة البرهنة على تأثير النّحو العربي في هذه الدّراسات، فنلاحظ، أنّ في ذلك تمجيد للتّراث النّحوي العربي واعتزاز بالتّراث كبير به مبالغ فيه،كاد أنْ يخرجه من العلمية أحيانا، خاصّة أنّه لم يثبّت كلامه بمصادر لمعلوماته، وكانت تخمينات في الكثير منها.

المقارنة بين الدّراسات العربية والغربية مهمّة جدًّا في تطوير البحث اللّساني العربي؛ إذْ تمكّن الباحث من التّعرّف على المناهج الحديثة، وطرق تحليلها للّغة، والاستفادة منها قدر الإمكان وتجنّب الوقوع في خطر التقوقع. لكن الملاحظ على ما كتبه "الحاج صالح" حول المدارس اللّسانية الغربية

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص من 47 إلى 172.

[2] – مصطفى غلفان: اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، ص94.

الحديثة أنّها لم تتجاوز الجانب التاريخي المختصر، مع أنّه انتبه إلى هذه النقائص، ووعد بتداركها مستقبلا.

حيث جاء في قول "الحاج صالح": «أمّا هذه اللّمحة التّاريخية التي ختمنا بها هذا العرض الوجيز للمدارس الحالية، فلا يمكن أبدا أنْ يكتفي بها القارئ ليتبيّن جيدا أهمّ ما يحتوي عليه علم اللّسان الحديث وما حقّقه من نتائج إلى يومنا هذا.

لذلك سنشرع ابتداء من الأبواب المقبلة في تحليل كلّ المناهج والتّقنيات الدّقيقة التي أشرنا إليها ولم نحلّلها بعد (مع توجيه انتقادنا وانتقاد غيرنا لها كلما اقتضاه الحال).

كما سنتعرض أيضا لمكاسب اللّسانيات في ميدان التّطبيق ونذكر علماء آخرين برعوا في البحث التّطبيقي ونحاول في كلّ ذلك أنْ نبيّن الفكرة الأساسية التي بنوا عليها نظرياتهم ومناهجهم وما حقّقوه من نتائج في جميع ميادين البحث اللّساني، إن شاء الله تعالى.» [1]

3 –اللسانيات العربية:

إنّ علم اللّغة في الغرب له مكان متميّز بين العلوم الإنسانية، فالبحوث اللّغوية اليوم نظريّة أو تطبيقيّة يعترف بها كبحوث أكاديمية أهميّتها في ذاتها، وليس ثمّة مهتمّ باللّغة ابتداء من القارئ العادي إلى مهندس الاتّصالات يمكن أن يتجاهلها، أمّا علم اللّسان العربي فلم يصل بعد إلى تلك المرحلة المشار إليها، ولم يثمر بعد ما ينتفع به، بل إنّه مستقرّ عند مرحلة التّعريف به، أو الدّعوة إليه، أو بناء هيكله النّظري، وتطبيق بعض تقنياته المستوردة[2].

لم يختلف رأي "الحاج صالح" عن هذا الرأي، وهو يعترف أنّ اللّسانيات العربية الحديثة، لم تصل بعد إلى مستوى لائق يحفظ لها مكانة ووجود في الدّراسات اللّسانية العالمية الحديثة، وهو لا يرفض التّسمية من النّاحية المصطلحيّة وأنّه لم يستطع فهمها في استعمال الغربيين لها؛ إذ جاء

[1] – عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في علم اللسان، ص172.

[2] – ينظر عبد الرحمن حسن العارف: تمام حسان رائدا لغويا، ص292.

عندهم (Linguistique Française) وهم يعنون علم اللّسان الفرنسي، ولم يجدوا حَرَجًا في ذلك، مع اقتناعهم بعالمية هذا العلم، وهو اللّسانيات. ومهما يكن، فإنّ "للحاج صالح" تقييم للّسانيات العربية الحديثة، من خلال نقده لمؤلّفاتهم، ومناهجهم اللّسانية المتّبعة.إضافة إلى ذلك مساهمته في توجيه بناء هيكل اللّسانيات العربية الحديثة من خلال هذه الآراء النّقدية، وكذلك جهوده في الصّوتيات العربية.

-نقد واقع التأليف والبحث في اللّسانيات العربيّة:

أ-نقد المؤلّفات اللّسانيّة العربيّة:

إنّ التّأليف بنوعيه المكتوب، و الشّفوي في علم من العلوم هو إخراج ما في الذّهن من أفكار، وصور ومعتقدات إبداعية مبتكرة من شأنها المساهمة في التّعريف بهذا العلم، والتنبؤ بسبل ترقيته، وهذا يتطلّب من المؤلّف تمكّن معرفي عميق في ميدانه يثبت به عن طريق مؤلّفه في تحصيله الشّامل، والدّقيق في هذا العلم.

على أهمية الدراسة النّقدية، فإنّنا نرى أنّ الكتابة اللّسانية العربية النّقدية، التي تتوجّه بالنّقد والمتابعة لما ينتج حديثا، فإنّها تميّزت بحضورها المحتشم جدا[1]. و"عبد الرحمن الحاج صالح" لم نعرف آراءه النّقدية هذه، إلاّ بصورة عارضة، أثناء عرضه للّسانيات التّمهيدية.

تناول الموضوع بصفة عامّة، ولم يسمّ الأسماء، بل كان نقده للتوجّه اللّساني العربي الحديث إجمالا، وبدايةً انتقد المؤلّفات العربية التي موضوعها علم اللّسان، وانتقد ما وجده من الفراغ المهول في صلب الدّراسات العربية المتعلّقة بعلم اللسان البشري العام، والذي عدّه دافعه الأكبر للتّأليف فيه؛ حيث وصف ما ألّف من كتب في هذا المجال بأنّه عدد قليل، إضافة إلى ابتعاد المؤلّفين عن ميدان التخصّص. وأيضا هذه الكتب اقتصرت على المفاهيم والمناهج التي تعدّ الآن في أوروبا،

[1] – إذا استثنينا من هذا القول التجربة المغربية، ممثلة في أسماء عدد من الباحثين، من أمثال مصطفى غلفان، وحافظ إسماعيل علوي، فقد تميزوا بكتابات نقدية تقييمية قيمة في موضوع اللسانيات العربية.

وأمريكا أثارا بالية، وربما يرجع ذلك إلى أنّهم لا يملكون غير لغتهم الأصلية مما يجعل هؤلاء الكتّاب غير مطّلعين على النّزعات النّظرية، والمنهجية التي ظهرت في الآونة الأخيرة[1].

نوافق "الحاج صالح" فيما ذهب إليه في تشخيصه لعوامل تخلّف اللّسانيات العربية، وإنّ العوامل الثّلاث التي ذكرها، لها تأثيرها البالغ في تأخّر البحث اللّساني العربي. فبالنّسبة للعامل الأوّل ووصفه بالمؤلّفات اللّسانية العربية بأنّها قليلة، وربّما نقبل هذا الحكم الذي هو مناسب للمرحلة التي كتب فيها الباحث مقاله، الذي هو قديم نسبيا. ومع كثرة المؤلّفات اللّسانية في أيامنا هذه لم تعد القلّة مشكله في المؤلّفات اللّسانية، ولكن مع كثرتها كمّاً فهي ناقصة كيفا.

نرى أنّنا إنْ كنّا تخطّينا عقبة نقصها كميّ فإنّنا نصطدم بكون هذه المؤلّفات هزيلة معرفيا وهذه الصّفة يعبّر عنها العاملين الثاني والثالث، حيث يعاني البحث اللّساني العربي من هزال كيفي ونوعي انعكس على المؤلّفات اللّسانية العربية، فعلى كثرتها مازالت عاجزة عن مسايرة البحث اللّساني الغربي الحديث نظريا ومنهجيا، كون من اشتغل من الباحثين العرب بالميدان اللّساني، كانوا من تخصّصات بعيدة عن المضمار اللّساني، إضافة إلى عدم استيعابه والتجاوب معه بيسر وسهولة،كونه علما من العلوم الإنسانية. التي تتطلّب الدّقّة العلمية، والانفتاح على علوم مختلفة. غير أنّ تعامل هؤلاء الباحثين مع هذا العلم لم يكن بالشّكل اللائق والاقتصار فيه على مفاهيم ومناهج قد تجاوزها الزّمن في موطن نشأتها.

للخروج من هذه الأزمة التي عرف بها البحث اللّسان العربي الحديث، فإن "الحاج صالح" يقترح على اللّسانيين العرب خوض مضمار التّأليف اللّساني بالرجوع إلى علم "الخليل"، مقتنعا بوجود تناسب وضعي قد وجده بين علم اللّسان الحديث، وعلم العربية ويؤكّد أنّه تناسب غريب وجده بين الأوضاع النّظرية والمنهجية التي امتاز بها فكر "الخليل"، ومن اتّبعه، وبين الأوضاع العلمية الحديثة، ورأى بأنّه جدير بالدّراسة، وبذلك أيقن أهميّة الرّجوع إلى علم "الخليل" في الدّراسات

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص8 –9.

اللّغوية، إضافة إلى نظريات علم اللّسان الحديث، وكشف الشّبه بينهما، و تصوّر أنّ ذلك من شأنه أنْ يساعد على إدراك ما لا يزال غامضا لديهم من نظريات النّحو العربي لأنّ المصطلحات العربية القديمة تُنوسِيت معانيها الدّقيقة، إمّا بسبب تأثير الثّقافة اليونانية، أو بسبب استغلالها تماما عليهم[1]. وهذه الفكرة أكّد عليها الباحث كثيرا في مؤلّفاته؛ وهي تكشف منهجه الإحيائي.

ب- نقد البحث اللّساني العربي الحديث:

بعدما وضّح "الحاج صالح" حقيقة ما اعتقده من مشاكل اتّصفت بها المؤلّفات العربية في ميدان اللّسانيات، والتي شكّلت عراقيل أمام تقدّم اللّسانيات العربية، بوصفها صورة لا تكاد تختلف عن البحث العربي عموما، وفي جميع المجالات، وحالة الركون الفكري التي تميّز الوطن العربي.فإنّ "الحاج صالح"انتقل إلى توضيح الصّعوبات التي يلاقيها الباحث العربي في ميدان البحث عموما، ومنها مجال اللّسانيات، بحيث نجده تحدّث عن مشاكل اللّسانيات العربية.

نفى "عبد الرحمن الحاج صالح" وجود لسانيات عربية[2] وإنْ كان لا يفرض هذه التسمية بـ "اللّسانيات العربية"، التي رفضها بعض اللّسانيين المحدثين، لكنّه ينفي وجودها البحثي الجلي الذي يعوّل عليه في المحاولات اللّسانية العربية الحديثة. خاصّة وأنّ أكثر هذه المحاولات كانت تقليدا لمذهب من المذاهب الغربية بحجّة أنّه تتلمذ في هذه المدرسة بحكم دراسته في الخارج، ويذكر هنا أتباع البنويّة خاصّة. وأرجع "عبد الرحمن الحاج صالح" ما يلاقيه الباحث في اللّسانيات من تعثّر إلى عسر المادّة، وهو مشكل عام في اللّسانيات، يعاني منه حتى غير العربي، وقد حصر العقبات الحقيقيّة في مشكلين اثنين، وهما:

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان ، ص10.

[2] – ينظر المرجع نفسه، ص 11.

–مشكلة اللّغة العلميّة وضبط المصطلحات:

يرى الباحث أنّ ما تشكو منه اللّغة من عدم الدّقّة وعدم الضّبط في تأدية المعنى إلى أنّ الذَّنب فيه ليس على اللّغة، بل على النّاطقين بها؛ إذْ بتضييقهم لمجال اللّغة الفصحى، وقصرها على التعابير الأدبيّة البحتة تصير الألفاظ غير محدودة المعاني، لأنّ الخيال الشّعري يقتضي ذلك؛ بأنْ يكون المعنى مثل الضبابية أو مثل الحلم، وهذا لا يضرّها إنْ استطاع أصحابها أنْ يميّزوا بين مستويين مختلفين من الأداء وهما:

العلمي و الأدبي. ضف إلى ذلك مشكل آخر، وهو عدم توفّر المصطلحات العربية لتأدية كلّ هذه المعاني وتطويرها وتحريرها، وإثرائها ، و يرى أنّ الفئة القليلة من الباحثين غير قادرة على وضع الآلاف المؤلّفة من المصطلحات لمقابلة ما وضعه غيرنا منها في عشرات السنين.

–مشكلة الأوهام الشّائعة:

هي ما رسخ في أذهان الباحثين من معتقدات مسلّم بصحّتها في علاقة التّراث النّحوي العربي بالنّظريات اللّسانية الغربية الحديثة، و يرى الباحث أنّ ذلك داخل في الأخطاء المنهجية وتتوزّع في الآونة الأخيرة على نوعين من البيئات: البيئة التّقليدية التي حافظت على التّقاليد الدّراسية والبيئة التّجديدية التي نشأت عن احتكاك العرب بالحضارة الغربية الحديثة.

– أما البيئة الأولى، ويقصد الفئة التي رفضت كلّ تجديد في دراسة اللّغة العربية، ومنها اللّسانيات ومناهجها، وقد اختارت مواصلة دراستها للّغة بنفس المناهج التي تركتها لها الأجيال المتأخّرة، وأكبر العيوب التي أصيبت بها هي تعلّقها بالمعيارية المطلقة؛ ذلك لشدّة اهتمامها بالعلل التّعليمية وعدم اِلتفاتها للعلل القياسية. إضافة إلى ذلك استعمال هذه البيئة للمفاهيم المنطقية اليونانية بكيفية تقليدية بحتة.

– أمّا البيئة التجديدية، فإنّ الباحث انتقدها من حيث ما اختارته من مناهج استقرائية تحليلية، خاصّة المناهج التي تعتمد على التتبّع التّاريخي؛ إذْ أدخلت في دراسة العربية مفهوم التّحوّل

والتّطوّر، ونبذت بعد ذلك المعيارية المحضة في البحث العلمي[1]. نلاحظ أن "الحاج صالح" في نقده للبيئة التّجديدية ركّز على اتّجاه واحد، وهو دعاة الوصفية، وما وجّهوه للنّحو العربي من انتقادات لردّ ما يعارض مبادئهم في النّحو العربي.

ونُرجع تركيزه على الوصفية بالذات، كوْن اللّسانيين الوصفيين العرب، عددهم كثير آنذاك وأيضا لتهجّمهم الكبير على النّحو العربي التّقليدي، ودعوتهم إلى تغيير جذري فيه، باسم التّجديد والإصلاح والتيسير لقواعد اللّغة العربية، وجعلها تتماشى وروح العصر.

4- الصّوتيات العربيّة:

ركّز الباحث في دراسته لميدان الصّوتيات على ما يبرز به تميّز الصّوتيات العربية دون غيرها وذلك ممّا توصّل إليه "الخليل" وممّا جاء في كتاب "سيبويه"، حيث يقول: «... ما اكتشفه الخليل في ميدان حدوث الصّوت اللّغوي، وهو دقيق جدّا، يوجد منه جزء كبير في باب الإدغام في كتاب "سيبويه" وبعض الأبواب التي يتطرّق فيها إلى الظّواهر اللّغوية الصّوتية كالإمالة والوقف وغير ذلك. وامتاز العرب ههنا بنظرة خاصّة بهم، لا يوجد مثلها في الصّوتيات التي صدرت عن علماء الهند قبلهم، وتنحصر فيما يسمّيه العرب بالحركة والسكون،وكذلك مفهوم الفضيلة (أو فضل الحرف) فهو شيء لا يوجد مثله حتى في الصّوتيات الحديثة»[2].

قد استثنى "الحاج صالح" "دي سوسير" ومن تبعه، فقد سمّى هذا الأخير المتحرّك (Explosive) والساكن (Implosive)، والذي قال عنه بعد ذلك:« أنّه لا يلتئم كثيرا بمفهوم المقطع، ولهذا قلّ من يلجأ إلى ذلك من الصّوتيين الغربيين»[3].

[1] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص11- 17.

[2] - المرجع نفسه،ص60-61.

[3] - المرجع السابق، في هامش المرجع، ص61.

و أضاف أنّ وصفهم لجهاز الصّوت أو آلة الصّوت بأنّهم قد وصفوه وصفا دقيقا. و مازال يبرز تميّز الصّوتيات العربية فيجعلها لا تقلّ علمية وأهميّة عن الصّوتيات الغربية بل تفوقها، وأنّ ما تمّ اكتشافه فيها في العصر الحديث هو موجود عند العرب منذ زمن بعيد فقد ذكر:

-دور الحنجرة أو الأوتار الصوتية:

استنتج الباحث تساوي أوّل الصدر بأقصى الحلق عند "سيبويه" الذي قسّم الحلق إلى ثلاث مخارج: أقصى الحلق و أوسطه و أدناه، أما أقصى الحلق فهو مستوى الحنجرة تماما والدّليل على ذلك هو إحلال "الخليل" و"سيبويه" مخرج الهمزة في أقصى الحلق[1].

وقوله من جهة أخرى: «إنّ الهمزة نبرة في الصدر»[2].

وقوله: «هذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف ومدّ، فإذا أوقفت عندها فيهوي الصوت... حتّى ينقطع آخره في موضع الهمزة»[3]، وأضاف قوله "الخليل": «أمّا مخرج الهمزة فمن أقصى الحلق وهي مهتوتة مضغوطة [أي شديدة] فإذا رُفِّه عنها لانت. وصارت الياء والألف والواو على غير طريقة الحروف الصحاح.» [4]، وقال أيضا: «... أصلهن [حروف المد] من عند الهمزة... إذا وقف عندهن قطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبدئهن»[5]، وقال أيضا: «إنّما نسبن إلى الجوف

[1] – ينظر: أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، 4/ 433.

[2] – المصدر نفسه، 3/ 548.

[3] – المصدر السابق، 4/ 176.

[4] – أبو منصور محمد الأزهري، تهذيب اللغة، ، ص44.

[5] – المصدر نفسه، ص51.

لأنّه آخر انقطاع مخرجهن، وقال "مكي":و زاد غير الخليل معهن الهمزة لأنّ مخرجها من الصّدر وهو متّصل بالجوف.»[1]

استخلص الباحث من كلّ هذا أنّ أقصى الحلق عند "الخليل" و"سيبويه" هو أعلى الصّدر، وهو ما فهمه "العكبري" وأكّده "أبو حيان" في شرح التّسهيل. وبرَّرَ "الحاج صالح" عدم استعمال "الخليل" و"سيبويه" للفظ الحنجرة بأنّه نتيجة اختلاف معاني هذه الكلمة في زمانهم[2]. كما أكّد تساوي أوّل الصّدر بأقصى الحلق عند "الخليل" و"سيبويه" ومن اتّبعهما وهو أنّ الصّوت الحنجري ويسمّيه "سيبويه" بصوت الصّدر، يجعله "ابن جني" يبتدئ من أقصى الحلق، فيقول: «فالوتر في هذا التّمثيل تشبه الحلق، والخفقة بالمضراب عليه كأوّل صوت من أقصى الحلق.» [3]

أشار إلى أنّه يميّز بين المجهور والمهموس بوجود صوت الصّدر مع المجهور، يقول: «أمّا الحروف المهموسة فكلّها تقف عندها مع نفخ، لأنّهن يخرجن مع النّفَس لا صوت الصّدر.» [4] "فسيبويه" يقابل صوت الصّدر بصوت المخرج، وهو صوت الحرف في انقطاعه في مخرجه من جهة،كما يقابل بين صوت الصّدر والنَّفَس من جهة أخرى. ليخرج بهذه النتيجة: أنّ النّحاة العرب عرفوا دور ما يسمّونه بأقصى الحلق في إحداث الصّوت السّاذج (تسمية ابن جني)، ودور هذا الصّوت في التّمييز بين أصوات اللّين والجوامد من جهة، وبين المجهور والمهموس من جهة أخرى.

[1] – الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي بن الجزري: النشر في القراءات العشر، صححه :علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية، دط، دت، ج1، ص199.

[2] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص62.

[3] – أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب،تح:حسن هنداوي،مكتبة نور، دط، دت، ج1، ص9. www.noor-book.com>...12/12/20

[4] – أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (سيبويه): الكتاب، 4/ 177.

وهو يرى أنّ هذا لم يحصل عليه الصّوتيون الغربيون إلّا في نهاية القرن التاسع عشر بعد أنْ اطّلعوا على كتب الصّوتيين الهنود كما يزعمون. [1]

– الوصف الدقيق لمخارج الحروف وصفاتها:

دليل آخر أثبت به "الحاج صالح" علمية التّراث عند "الخليل"و "سيبويه"، حيث وقف على ظواهر وحقائق في الصّوتيات العربية قد تضاهي بعض ما يميّز الدّراسات الصّوتية الغربية الحديثة أو تتفوّق عليها، وذلك من خلال جوانب تثبت ذلك، قد كشف عنها "الحاج صالح"، ومنها:

– وصف "الخليل" و"سيبويه" النّظام الصّوتي العربي على شكل مصفوفة، وهكذا يفعل علماء الصّوتيات في زماننا.

أولا: صفات الحروف: حيث أنّ الحروف عندهم تكون بميزة لا يوجد ما يماثلها في الصّوتيات الغربية التقليدية ألا وهو تصنيف الحروف على درجات من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا.

ثانيا: وجود فضيلة: وفضيلة الحرف تميّز حرف عن آخر في العربية ودورها في تقسيم الأصوات اللّغوية[2].

–مفهوما الحركة والسّكون:

وعدّهما الباحث أهمّ ما ميّز اللّسانيات العربية، فهما مفهومان اختصّ بهما النّحاة العرب، ولا يوجد ما يماثلهما في الصّوتيات الغربية، اللهمّ إلاّ فيما أثبته المهندسون المختصّون في العلاج الآلي لأصوات اللّغة[3].

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص63.

[2] –ينظر عبد الرحمن الحاج صالح:المرجع نفسه ، ج2، ص67.

[3] – المرجع السابق، ج2، ص64.

فقد ألقى "الحاج صالح" بحثا هامّاً في هذا الموضوع في مؤتمر "مجمّع اللّغة العربية بالقاهرة" في سنة 1999م، عنوانه الحركة والسّكون عند الصّوتيين العرب وتكنولوجيا اللّغة الحديثة، وأكّد "الحاج صالح" أنّ قول اللّغويين العرب الأوّلين والذي يخالف تماما النظرة اليونانية التي يبنى عليها تقسيمهم لأصوات اللّغة إلى مصوّتات وصوامت. وهي نظرة اليونانيين القدماء إلى الدينامية اللّفظية أو حراكية التّلفّظ، والتي حافظت الصّوتيات الغربية على جوهرها إلى يومنا هذا.

بينما للنّحاة واللّغويين العرب القدامى نظرة أخرى، قد تلتقي بهذا التّصوّر لأنّه راجع إلى الحسّ؛ أيْ المعرفة المبنية على المشاهدة والتّجربة، وتفارقها من عدّة جوانب من حيث هي تصوّر آخر؛ أيْ نظرة من زوايا أخرى غير الزّوايا التي اعتمد عليها قدماء اليونانيين.

لم يُخْفِ الباحث إعجابه الشّديد بهذه المفاهيم؛ إذْ يرى ضرورة الرّجوع إلى ما سمّوه العرب بالحركة والسّكون والحرف المتحرّك والحرف السّاكن ومقارنتها بما توصّل إليه البحث لا في الصّوتيات الحديثة بل كذلك في ميدان التّكنولوجيا الحديثة. وفيما سمّاه بـ "النّظرية اللّفظية الحراكية العربية": فقد نفى الباحث اطّلاع العلماء العرب على المفاهيم الصّوتية اليونانية إلّا بعد أنْ ترجمت كتبهم إلى العربية ، بعد أنْ استساغها الفلاسفة العرب وعلماء الموسيقى فوضّحوها. وعلّقوا عليها وأضافوا إليها أشياء جديدة نتيجة لاجتهادهم العلمي.فترجموا ألفاظ هؤلاء بألفاظ أولئك وأوجدوا تسميات لألفاظ يونانية بالعربية.

وانتقد "الحاج صالح" عدم وجود ما يسمّونه بالمقطع القصير في العروض العربية، وأيضا يرى أنّ قول "الفارابي" زعما بأنّه هو الحرف المتحرّك، وأنّه غير دقيق لأنّ الحرف المتحرّك لا يمكن في النّظرة العربية أنْ يوقف عليه مع بقاء الحركة كما هي، بخلاف المقطع القصير فإنّه يمكن في النّظرة اليونانية أن ينفصل. وكان تشخيص الباحث لذلك، بأنّه هنا يمكّن الفارق الأساسي الذي تفترق فيه النظرتان[1].

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص175– 177.

5 –قضايا النّحو العربي واللّسانيات.

–قضايا نحويّة تاريخيّة:

إنّ القضايا التّاريخيّة في النّحو العربي، والتي تناولها "عبد الرحمن الحاج صالح" بالدّراسة نعدّها قليلة بالمقارنة مع ما ألّف من قضايا لسانية، ورغم وجودها في مؤلّفاته، خاصة في سلسلة علوم اللّسان، والتي من المفترض أنْ تكون لسانية محضة. وهناك من تساءل عن جدوى إثارة القضايا التّاريخية في الكتابات اللّسانية المعاصرة،وماذا ينتظر منها كإضافة للدّرس اللّساني العربي الحديث[1] ؟ ونذكر من ذلك القضايا الآتية:

– النّحو العربي ومنطق أرسطو:

إنّ قضيّة تأثّر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي أثارت الكثير من الجدل بين الباحثين العرب والمستشرقين، وقد اتّهم النّحو العربي بشبهة تأثّره بالمنطق الأرسطي في النّشأة، وطعن في أصالته، وذلك دفع بعضهم إلى ردّ هذه الشّبهة، ولعلّ أقدمهم "الحاج صالح"، ومقالته التي كانت مرجعا للباحثين بعد ذلك، والتي كتبها في سنة 1965م، وكان ردّه موجّها خاصّة للمستشرقين "مركس"، ومن تأثّر برأيه من المعاصرين العرب، وبرهن على حقيقة أصالة النّحو العربي، وردّ شبهة تأثّره بالمنطق الأرسطي، بأدلّة عقلية وتاريخية. وقد واصل ردّه على آراء "مركس" في كتابه منطق العرب في علوم اللّسان. ونجد رد "الحاج صالح" على "مركس" شمل جانبين وهما:

–الرد على افتراضات "مركس مولر":

حيث أن "مركس" افترض ثلاث افتراضات، واعتبرها حججا لإثبات تأثّر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي، تمثّلت فيما يأتي:

[1] – ومن هؤلاء مصطفى غلفان، حيث يقول: "فهل اللغة العربية ما تزال في حاجة إلى هذه الموضوعات التي قتلت بحثا قديما وحديثا؟".اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، ص125.

-الافتراض الأوّل الذي ذكره "مركس"، وهو ضرورة مرور زمن طويل حتّى تتكوّن القواعد النّحوية، ومثال ذلك: ما حدث في تكوّن النّحو اليوناني. وردّ الباحث هذه الحجّة، باعتبار النّحو العربي علما انبثق مع ظروف ومستجدّات جديدة بعد الفتح الإسلامي، وحاجة النّاس لتعلّم لغة هذا الدّين الجديد بعد الالتحاق به. فقد نشأت علوم اللّغة العربية، وتطوّرت مع القراءات، فسرعة اكتهال(برز نورها) العلوم اللغوية العربية كسرعة تكوّن العلوم الشّرعية، وجميع العلوم الإسلامية الأخرى.

-أما الافتراض الثاني في أقوال "مركس Marcus" فكان أنْ لا نحو إلّا باللّجوء إلى المنطق والفلسفة، والذي ردّه الباحث، بأنْ شكّك في معرفة "مركس" للمنطق، وأنّه لا يعرف منه إلّا منطق "أرسطو"، وقال عنه أنّه يجهل الأنواع الأخرى، والتي نشأت في زمانه بالذّات، وهي مدارس جديدة، كمدرسة "بول كانتور"(Paul Kantor).

-وبخصوص الافتراض الثالث "لمركس"، وهو ضرورة أنْ يكون العرب قد اقتبسوا أصول النّحو من غيرهم، وجده "الحاج صالح" شيئا متوقّعا من رجل عاش في نهاية القرن التّاسع عشر، وهو العصر الذي تغلّبت فيه النّظرة التّاريخية على الجوانب العلمية الأخرى، وصار قانونا عامّا، حيث أنّ الباحث يفتّش عن مصادر اقتباس أفكاره أيًّا كانت [1].«ولقد كان اكتشاف السّنسكريتية في القرن التّاسع عشر، والتّحقّق من صلتها باللّغات الحديثة هو الذي وجّه البحوث اللّغوية في هذا القرن إلى الجانب التّاريخي والمقارن، أيْ البحث في تطوّر اللّغات، وفي العلاقات اللّغوية بينها»[2].

[1] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر،الجزائر ، دط، 2012،ص43.

[2] – محمد حسن عبد العزيز: علم اللغة الحديث، مكتبة الأداب ، القاهرة، ط1، 2011، ص248.

– الرّدّ على مفاهيم "مركس مولر Marcus Joseph Muller"

أ– مفهوم الحدث: قال"مركس" أنّه مأخوذ عن المفهوم اليوناني(Sumbebekos) ويقول الباحث: أنّ الحدث عند النّحاة الأوّلين، هو مدلول الفعل مقابل مدلول الاسم فالفعل يدلّ عند النّحاة العرب على الحدث في حدوثه؛ أيْ على الحدث في ذاته وجوهره فقط، بل في أثناء حصوله.أمّا اللّفظة اليونانية فإنّها تدلّ عند الفلاسفة على حصول الشّيء بالعرض، فالعارض دون الجوهري[1].

ب– مفهوم الصّرف: قال " مركس" عند كلامه عن مفهوم الصّرف عند العرب فيما يخصّ ما يسمّى بـ (تغيّر أواخر الكلم) الخاص بالأسماء وتصريف الأفعال، من جهة أخرى فإنّ اللّغة العربية لم تعرف لهما إلاّ تسمية واحدة، وهو الصّرف.

أمّا النّحاة اليونانيون فإنّهم فرّقوا بين الأوّل والثاني، وقال: أنّ النّحاة العرب يجهلون حتّى المعنى الذي تدلّ عليه كلمة تصريف. وقد ردّ "الحاج صالح" على هذا الادّعاء بالرجوع إلى معاني الكلمات الثلاث: الصّرف والتّصريف والتّصرّف،ووضّح أنّ العرب يقصدون منها الكلمة في ذاتها،أو في آخرها.

يسمّي النّحاة الأوّلون (مسائل التّصريف) ما سمّوه بعدهم بمسائل التّمرين، وهي تدريبات على تغيّر صور الألفاظ والجمل بما تقتضيه الأصول النّحوية.ثمّ كلمة صرف وحدها لا تدلّ عندهم على تصريف الأفعال، ولا على تغيّر علامات الإعراب (Déclinaison) أو (Conjugaison)، فهذا الأخير تصريف وليس صرفا.

ج– المذكر والمؤنث: يقول "مركس" فيما يخصّ المذكّر والمؤنّث بأنّه لم يكن للعربية اسم يدلّ على الجنس (Genre). فكان يجب أنْ يقتبس من اليونانية نفسها... والذي استنتج أنّ العرب

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص44.

استعاروا مفهوم الجنس المطبّق على المذكّر والمؤنّث. أمّا ما ورد عند "الحاج صالح" فتمثّل في رؤيته أنّ "مركس" لم يطّلع أساسا على الاستعمال الحقيقي لكلمة جنس عند النّحاة [1].

فقد قال "سيبويه": «لأنّ هذه الأجناس التي يضاف إليها ما هو منها، ومن جوهرها، ولا تكون صفة »[2]، وقوله أيضًا [3]: « وإذا أضفت إلى سقاية فكأنّك أضفت إلى سقاء... ولو قلت سقاوي جاز فيه وفي جميع جنسه كما يجوز في سقاء»[4]. «فهذا نصٌّ صريحٌ،و أنّ لفظ الجنس يريد منه "سيبويه" مادّة الشّيء وجوهره، أو صنفه في كتب النّحو أو اللّغة ما يدلّ على أنّه يريد منه المذكّر والمؤنّث على الإطلاق» [5]

– الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين

أ– إثبات وجود مذهب كوفي يختلف عن المذهب البصري:

إنّ التّشكيك في وجود مذهب كوفي يختلف عن المذهب البصري، ونكران كلّ الاختلافات التي عرفت بين المذهبين اعتبره "الحاج صالح" ادّعاء، وبيّن أنّ الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين عرف في النّحو العربي منذ القدم.

وأنّ هذا التّشكيك مصدره المستشرقون بدءا من المستشرق " غوستاف فايل"(Gustav Weil) (1808- 1889)[6]. الذي قدّم الكتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" "للأنباري" والذي أكّد فيه أنّ الخلاف بين المدرستين تخيّل. وتبعه في ذلك بعض المستشرقين ومنهم "كونت" في كتابه

[1] – ينظر:عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان ، ص44- 46.

[2] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ص2/ 221.

[3] – عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص46.

[4] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ص2/ 351.

[5] – عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان،ص 46 -47.

[6] – ينظر:عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي: جهود المستشرقين الألمان في التصنيف في السيرة النبوية،ندوة–تحليل وعرض،كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،فاس، دط، 2007، ص10، من 28صفحة.

"ابن قتيبة وآثاره"، وقد ذكر أنّ تسمية الكوفيين لم تظهر إلّا في زمان "السّيرافي"، "وابن جني" وأنّ "الكسائي" وأتباعهما لا يسمّون في أدب الكاتب وغيره كوفيين، بل بغداديين.

قدّم الباحث جوابا في شأن هذه التّسمية، ليثبت أنّ تسمية الكوفيين للدّلالة على نحّاة الكوفة قديمة جدا، وقد ذكرهم "سيبويه" في كتابه، حيث قال[1]: «وكان الخليل يقول: "سَيِّد فَيْعِل ...وقال غيره هو فَيْعَل»[2]. وقال أيضا[3]:«ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا فَيْعِلا مكسور العين، لأنّهم يزعمون أنّه فَيْعَل، وأنّه محدود على أصله.أمّا "الخليل" فكان يقول: عَاقبت فيقول: فَيْعَل فَيْعِل فيما الياء والواو فيه عين واختصت به» [4]، وذكر أنّ هذه التسمية بـ "البغداديين" كانت من قبل "الأخفش" لأوّل مرّة في التّاريخ. وقد أكّد ذلك بما جاء عند "ابن جني" في كتابه المنصف، حيث يقول[5]: «... فذهب أصحابنا إلى أنّه فيعِل ...وأمّا البغداديون فذهبوا إلى أنّه فيعَل»[6].

ثم راجت تسميتهم بالكوفيين من جديد مع "المبرد"، حيث يقول: «وجميع هذه الأسماء التي يسمّيها الكوفيون معربة من مكانين»[7]، فبرهن أنّ تسمية الكوفيين بهذه التّسمية حقيقيّة ثابتة في النّحو العربي، وكذّب ادّعاء المستشرقين في ذلك.

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص257.

[2] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، 365/4.

[3] – عبد الرحمن الحاج صالح ،منطق العرب في علوم اللسان، ص257.

[4] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، 409/4.

[5] – عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص257.

[6] –ابن جني: المنصف (شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التعريف للإمام أبو عثمان، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف، ط1، 1954،ج 2 ،ص15، ص16.

[7] – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد:المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، دط، دت، 155/2.

أمّا مسألة الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين فقد استدلّ عليها بما جاء عند "الفرّاء" في قوله [1]: «وكان شيخ لنا يقال له "العلاء بن سيابة" وهو علّم "معاذ الهراء" وأصحابه، يقول: لا أنصب بالفاء جوابا للأمر»[2]. واعتبره "الحاج صالح" كلاما صريحًا من تلميذ "الكسائي" يخبر فيه بوجود شيوخ سبقوهم، ولهم أقوال خاصّة بهم في النّحو.

وأشار إلى كتابين شاهدين على اختلاف عميق يفترق به "الفرّاء" و "الكسائي" عما تميّز به البصريون وهما: معاني القرآن" للفراء"[3]، والأصول في النحو "لابن السرّاج"[4].

أكّد "شوقى ضيف" على وجود مذهب كوفي يختلف عن المذهب البصري، حيث يقول: «أجمع القدماء على أنّ نحو الكوفيين يشكّل مذهبا مستقلّا، أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلّة، سواء منهم أصحاب كتب الطّبقات، والتّراجم، مثل "ابن النّديم" في كتابه الفهرست، "والزّبيدي" في كتابه طبقات النّحويين، واللّغويين، أو أصحاب كتب المباحث النّحوية؛ إذْ تراهم دائما يعرضون في المسائل المختلفة في وجهتي النّظر المتقابلتين في المدرستين: الكوفية والبصرية»[5] ويقول "سعيد الأفغاني": «أمّا الكوفيون فلم تكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه من أساتذتهم البصريين، ولم يحسنوه ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجا»[6].

---

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص258.

[2] – أبو زكريا يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، 1983م، 2/ 79.

[3] – يقول إبراهيم السامرائي عن كتاب معاني القرآن: "الذي أعرفه أننا لا نملك من مصادر النحو الكوفي، إلا كتابًا واحدًا، هو معاني القرآن للفراء، وهو كتاب يفصح عن موضوعه، ومادته اسمه: فهو معان للقرآن، وشرح لما ورد في لغة القرآن من دلالات على نحو ما عرف من معاني القرآن للزجاج والأخفش، وغيرهما من كتب معاني القرآن، المدارس النحوية (أسطورة وواقع)، أبراهيم السامرائي: دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1987م، ص143.

[4] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص258.

[5] – شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة،ط5، دت، ص155.

[6] – سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي،بيروت ، دط، 1987م، ص206.

ب- نقد الحاج صالح لكتاب الإنصاف لابن الأنباري:

مع ما نعرفه لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف "لابن الأنباري"، من مكانة كبيرة بين المؤلّفات النّحوية العربية، كثيرا ما اعتبر هذا الكتاب، المرجع الشاهد على النّحو الكوفي، وكان له شأنه الكبير عند أغلب اللّغويين والباحثين، إلّا أنّ "الحاج صالح" نجده قد خالف رأيه في كتاب الإنصاف لهؤلاء الباحثين، وطعن صحّة معلوماته حول المسائل النّحوية الخلافية بين البصريين والكوفيين،و اعتبره مرجعا غير موثوق لمعرفة الخلاف بين المذهبين، ولم يدلّ على الزّيف في أدلّة هذه المسائل بتتبّعها، واكتفى بالإشارة إلى كتاب "محمد خير الحلواني"، توفي 1987 "الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف" واعتبره القول الفصل في هذا الموضوع مقتنعا بأدلّته التي كشف فيها عن خلط "أبي البركات" بين المذاهب فينسب بعضها خطأ إلى البصريين والكوفيين[1]. ويقول الباحث عن هذا الكتاب: بأنّه سبّب الكثير من الأغلاط في النّحو العربي، بخصوص الخلاف النّحوي بين الكوفيين، وقد نقل عنه هذه الأغلاط الكثير من المحدثين.

ج- التّعليق على ولوع الكوفيين بالغريب:

من المعروف عن الكوفيين تساهلهم الكبير في السّماع، وأنّهم أخذوا حتى الشّاذ في الاستعمال، وقد سمَّى "الحاج صالح" هذه الصفة بـ "الولوع بالغريب"، ورأى أنّ ذلك كان سببا في تحفّظ البصريين في صحّة ما كان يجمع الكوفيون، وأورد قول "لابن سلام" في طبقات الفحول[2]:

[1] - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص259.

[2] - المرجع نفسه، ص260.

«وذكر بعض أصحابنا أنّه سمع "المفضل" يقول: له [الأسود ابن يعفر] ثلاثون ومنه قصيدة، ونحن لا نعرف له ذلك ولا قريب منه. وقد علمت أنّ أهل الكوفة يروون له أكثر مما نروي ويتجاوزون في ذلك بأكثر من تجاوزنا»[1].

أشار إلى أنّ "ابن سلام". كغيره من البصريين لم يتحرّجوا في نقدهم لسلوك الكوفيين. في شأن صفة الولوع بالغريب، فإنّ الباحث وقف عند رأي بعض المستشرقين في ذلك، وذكر المستشرق الفرنسي "ماسينيون" "Louis Massignon" توفي 1962 الذي قال عن الكوفيين: بأنّهم أصحاب مذهب نحوي يحترم المسموع، ويهتمّ بالتّنوّع اللّغوي من الشّواذ والشّوارذ، ولا يعير أصحابه اهتماما كبيرا للقياس، والقاعدة،و قال: أنّ عملهم يميّزهم عن البصريين الذين تأثّروا منذ البداية بالمنطق الأرسطي فقلّ اهتمامهم بالمسموع. وقال عن الخلاف بين البصريين والكوفيين بأنّه هو نفسه الخلاف الذي كان قائما بين المدرسة الإسكندرية ومدرسة برجاما "Pergamum" (Bergama) الرواقية.

وصف مدرسة الكوفة بتميّزها بروح البحث الميداني الوثائقي عن الشواذ اللّهجية، بينما كانت البصرة قد تأثّرت باليونان بلجوئها إلى التّنميط العقلي المبني على القياس التّمثيلي. وإنّ لبعض المستشرقين تأثيرهم الواضح في آراء بعض اللّغويين العرب المعاصرين، وقد مثل لذلك "مهدي المخزومي" توفي 1994 (عالم لغة)، وقد تأثّر بآراء "ماسينيون" التي ذكرناها، وجاء في كتابه مدرسة الكوفة قوله[2]: «إنّ الكوفيين ... كانوا أميل من البصريين إلى فهم الطبيعة اللّغوية، وإدراك أنّ القضايا النّحوية سبيلها السّماع والاستقراء، لا الإمعان المنطقي في القياس»[3]. وأرجع "الحاج صالح"

[1] – محمّد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، دراسة طه أحمد عبد الرحمن، دار الكتاب العلمية، بيروت، دط، 2001، ص66.

[2] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص260– 262.

[3] – مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر، مصر ،ط2 ، 1958 م، ص378.

رأي "مهدي المخزومي" ومن سار على نهجه، إلى الانطلاق من المسلّمات ثمّ الإجماع على صحّتها، لذلك كان له هذا الرّدّ في تفنيد صحّتها. وفي شأن تأثّر البصريين بالمنطق الأرسطي من البداية نفي بأنْ يكون مسلّم به.

و أيضا انفراد الكوفيين بالتّمسّك بالسّماع و إهمالهم القياس، وكلّ ما هو استدلال عقلي لا دليل لهم عليه. وكذلك القول بأنّ المنهج الصّحيح في البحث العلمي اللّغوي هو الوصف بدون اللجوء إلى وسيلة عقلية، رأى "الحاج صالح" بأنّه موقف تجاوزه الزمن، و"الحاج صالح" قد سبق ردّه على الوصفية المطلقة و نقاط ضعّفها في البحث اللّساني الحديث. إذا كان العرب قد استعملوا وسائل عقلية في بحثهم اللّغوي، التي تخصّ تحليلهم وتفسيرهم للعربية[1]. وقد وجدنا الباحث اجتهد في كشفها في الفِقرات التي سبقت هذا العنصر في كتابه "منطق العرب في علوم اللسان"، وأثبت أنّها من اختراع العرب، ولا دخل للمنطق الأرسطي فيها. أمّا قول أكثر المعاصرين وحكمهم على الكوفيين بأنّهم أصحاب المذهب اللّغوي العلمي الصحيح لأنّه بني على احترام الوقائع، فقد علّق على ذلك "الحاج صالح" بقوله: أنّ المنهج الصحيح هو في احترام الواقع، مع اللجوء إلى العقل وذاك ما يميّز البصريين.وانتقد الكوفيين في عدم سيرهم على نهجهم، والهوس بجمع كلّ غريب والذي قد ما تميّزوا به[2].

–قضايا نحوية وصفيّة تحليليّة:

هي القضايا التي ركّز فيها "الحاج صالح" على وسائل المشاهدة، والوسائل العقلية التي اتّبعها النّحاة في عملهم أثناء تدوين القواعد النّحوية. ويقول "طه عبد الرحمن": «إنّ التّقويم الذي يغلب عليه الاشتغال بمضامين النّص التّراثي، ولا ينظر البتّة في الوسائل اللّغوية والمنطقية التي

[1] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص262.

[2] –المرجع نفسه ، ص263– 266.

أنشئت، وبلغت بها هذه المضامين، يقع في نظرة تجزيئيّة إلى التّراث»[1]. فقد وقف "الحاج صالح" على مناهج المشاهدة وتدوين اللّغة والأسس النّظرية التي بنيت عليها، وذلك بالتّصفّح لكلّ ما وصل إلينا من كتب النّحو القديمة، وما قاله العلماء الذين تطرّقوا إلى ميدان أصول النّحو.

كما مرّ بنا في العنصر التمهيدي، فإنّ السّماع اللّغوي عند العرب، كان مباشرا من أفواه العرب، أثناء جمع اللّغة، ولذلك أجمع الباحثون والمعاصرون على علمية عملهم هذا، وهو يضاهي عمل اللّساني الحديث في تعامله مع مدوّنة ذات بحث مستفيض.

أ–السّماع: لقد اقتنع "الحاج صالح" بعملية عمل النّحاة الأوائل، ودافع على ذلك بشدّة، وحاول البرهنة على هذا المعتقد من خلال وقوفه على صفات علمية عرف بها السّماع اللّغوي عند العرب. حيث كان لجوءهم إلى السّماع المباشر، و تسجيل كلام العرب، ودراسته دراسة علمية.

لاحظ أنّ هذا السّماع كان واسعًا ولم يسبق إليه في التّاريخ لعظمته، وموضوعيّته وأنّ أصحابه كانوا يولونه أهمية كبيرة جدًّا، ويمنحونه الأولوية المطلقة كأصل من أصول المعرفة العلمية اللّغوية، أيْ كمصدر لتحصيل هذه المعرفة، ويسبقونه على الأصل الآخر، وهو الاستدلال العقلي[2].

يقول عن السّماع وتقديمهم إيّاه دون قيد ولا شرط، بأنّ أولوية المسموع الثّابت هي مطلقة عند "سيبويه" وأكثر شيوخه وزملائه وقد يختلف النّحاة بسبب النّقص في سماعهم. فالمنهجية المتّبعة هي علمية وفي أعلى مستويات الموضوعية. ووضّح "ابن جني" هذا الموقف في الخصائص، في باب (تعارض السّماع والقياس)، في قوله: «وإذا تعارضا نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْه على غيره؛ وذلك نحو قوله تعالى: [في سورة المجادلة الآية 19]: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ** ﴾[3].

[1] – طه عبد الرحمن: تجديد المنهج (في تقويم التراث، المركزي الثقافي العربي)، الدار البيضاء، ط2، دت، ص15.

[2] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص93.

[3] – أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، ص122.

لتقديمهم السّماع عند أكثرهم سببان متلازمان، الأوّل يخصّ اللّغة، والثاني يخصّ المنهجية العلمية. أمّا كيان اللّغة فهو نظام من الأدلّة تثبت بثبوت مستعمليه؛ فلا كيان للّغة من اللّغات إلّا بوجود مرجع اجتماعي (جماعة النّاطقين بها)، أو مرجع نصِّي أو كلاهما، ولا دراسة علمية للّغة من اللّغات إلّا بالاعتماد المسبّق على ما يدوّن من كلام النّاطقين بها. الموثوق بلغتهم أمّا بالنّسبة للمنهجية العلمية، فالسّماع مشاهدة، أو نقلاً للمعطيات، و كلّ مشاهدة تدخل في المرحلة الأولى من كلّ بحث علمي[1]. وهي خاصّيّة يؤكّد بها الباحثون تَوَفُّرَ خصائص المذهب الوصفي في العمل اللّساني العربي كما مرّ بنا.

ب–التّصنيف: و انتقل الباحث إلى الوسائل العقليّة في ذاتها؛ أيْ كعمليات استكشافية استدلالية. فقد تطرّق إلى جانب آخر يراه علميا عند اللّغويين العرب وهو التّصنيف؛ وهو يعتمد بالضرورة على التّعريف[2]. وقد قسّم هذا التّعريف على جانبين مختلفين:التّعريف على المعنى والتّعريف على اللّفظ.

–التّعريف على المعنى: يقول "الحاج صالح": أنّ التّعريف الموضوعي للمفهوم يخضع لأصول معيّنة، فهو مجموع الصّفات التي يتميّز بها عن غيره؛ فلا بُدَّ من الاعتداد بها في تعريفه، وقد صنّف النّحاة الكلم (العربية) إلى ثلاثة أصناف أو قيل: الاسم والفعل وحرف المعنى، وعرّف كلّ واحد منها بتعريف بُنِيَ على المعنى[3].

– التّعريف على اللّفظ:معنى البناء والمجرى والحد: لاحظ الباحث تكرّر المصطلحات بناء، ومجرى، وحدّ، في كتب النّحو القديمة خاصّة كتاب "سيبويه"، لذلك عدّها ذات قيمة في النّظرية اللّغوية التي وضعها العلماء الأوائل الفطاحل[4].وبحث بعد ذلك عن معاني هذه المفردات.

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص104.

[2] – المرجع نفسه ،ص113.

[3] – ينظر: المرجع نفسه ، ص115.

[4] – ينظر المرجع السابق ، ص121.

.– معنى البناء: وقدّم "الحاج صالح" تعريفا للبناء فقال: «أمّا البناء فهو بنية الكلمة أو الكلام ليس إلاّ»[1].

– معنى الحدّ والمجرى: لقد شاع دلالة الحدّ على المفهوم عند المحدثين، وربّما المتأخِّرين أيضا، حيث يقول "صابر الحباشة": «يقول بعض الباحثين: "الحدّ بصفة عامّة هو عملية ذهنية تتمثّل في تحديد المفهوم الخاص بتصوّر ما؛ أيْ هو القول الدّال على ماهيّة الشّيء، ويؤخذ عادة من الجنس والفصل، كحدّ الإنسان بأنّه حيوان عاقل ويميّز بين الحدّ والتّعريف على النّحو التالي: والفرق بين الحدّ والتّعريف أنّ الأوّل يدلّ على ماهية الشيء، ويتركّب من الجنس القريب، والفصل النّوعي في حين أنّ الثاني لا يقصد منه إلّا تحصيل صوره الشّيء في الذّهن وتوضيحها، فكلّ حدّ تعريف ولكن ليس كل تعريف حدًّا تامّا، بل قد يكون حدًّا ناقصا»[2].

لتحديد معنى كلمة حدّ، فقد رجع "الحاج صالح" إلى مجموعة من أقوال "سيبويه": «ألا ترى أنّ حدّ الكلام أنْ يؤخذ الفعل فتقول: أيّهم رأيت.»[3] وقال أيضا: «وجه الكلام وحده الجرّ، لأنّه ليس موضعا للتّنوين»[4]. وقوله: «فهو على ذلك غير متمكّن، وفي هذا الحال متمكّن»[5]. وقال أيضا: «ليس ذا لهن طريقة يجرين عليها في الكلام»[6].

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، منصف العرب في علوم اللسان، ص ن.

[2] – زهير الخويلدي: نظرية الحد عند المناطقة العرب، شبكة النبأ المعلوماتية، www.annabaa.com نقلا عن أسئلة الدلالة وتداوليات الخطاب (مقاربات عرفانية تداولية)، "صابر الحباشة، دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن،ط1، 2011، ص13.

[3] – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، 1/ 126.

[4] – المرجع نفسه، 1/ 171.

[5] –المرجع السابق ، 1/ 226.

[6] – المرجع السابق، 2/ 217.

بتطبيق طريقة المقايسة الدّلالية وجد أنّ كلمة حدّ هنا تعاقب الوجه والحال والطريقة،و هي في كلّ هذا تخصّ الكلام من حيث اللّفظ، فيتبيّن من هذا أنّ الحدّ هو وجه من أوجه الكلام وحال من أحواله، لا أيّ وجه ولا أيّ حال، بل ذلك نتيجة طريقة معيّنة، أو إجراء معيّن، فهو نمط من الإجراءات التي تقضي إلى نتيجة. وعلى هذا، فالحدّ هنا ليس لتعريف مفهوم بل لتعريف الإجراءات اللّازمة التي تؤدّي إلى صوغ الضّرب من الكلام[1].

يضيف الباحث أنّ كلمة حدّ قد انزوى معناها النّحوي القديم بعد "سيبويه"، وخاصّة بعد ترجمة لفظة (Orismos) اليونانية، وهو التّعريف في المنطق، فصارت تدلّ على تعريف المفهوم واختفى تدريجيا المعنى النّحوي الأصلي، وهو التّعريف لطريقة الصوغ[2].

وكان هذا التّخليط وعدم إدراك بعضهم لأغراض النّحاة الأوّلين سببا في اختلاف نحّاة القرن الرابع الهجري في تحديد الاسم خاصّة[3].

ج– **الإحصاء:** تميّزت اللّسانيات في النّصف الثاني من القرن العشرين بالتّوسّع في استخدام الإجراءات المنهجية المأخوذة عن العلوم الرّياضية.وفي بداية القرن العشرين توغّلت الطّرق الإحصائيّة في كلّ فروع العلوم ومن بينها اللّسانيات[4].

وضّح "الحاج صالح" بأنّ الإحصاء من المناهج التي سار عليها الأوّلون لاستنباط الأصول والتأكّد من شيوعها، فقد احتاج العلماء العرب للتّثبّت ممّا كان كثيرا أو قليلاً في الاستعمال إلى القيام في كلّ تحريّاتهم بإحصاء يغطي كل ما يسمعونه بحصر كلّ من يتكلّمون به وتعدادهم، وبالتّالي تحديد الشيوع. ثم إحصاء آخر يخصّ وحدات اللّغة من خلال النّصوص المدوّنة بحصرها في دفاتر

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص14.

[2] – ينظر :المرجع نفسه ، ص128.

[3] – ينظر: المرجع السابق ، ص131.

[4] – ينظر: ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني ،ص397.

بمعانيها المختلفة، وبحسب مجالات مفهومية معيّنة، أو بتردّدها في الكلام. وخير شاهد على ذلك كتاب "سيبويه"، وقد بنى سلّما لإحصائه، فجعل الغالب والمطّرد والأكثر في أعلى السلّم، وهو ما كثر، هو وغيره. والقليل الذي لا يتكلّم به إلّا ناس معدودون.

أحصى العلماء القدامى كلّ ما يمكن أنْ يكون موضوع تعداد في اللّغة، فأحصوا عناصرها وكثرة استعمال كل عنصر منها، كمستوى الوحدات الصّوتية، وكالجذور، والأوزان مُهْمَلُها ومستعملها، وكوحدات المعجم، الأسماء والأفعال والحروف. وبيّن أنّ أبرز عمل امتاز به اللّغويون العرب هو ما اخترعه "الخليل بن أحمد" من طريقة في الحساب يمكن من حصر كلّ ما يدخل في الثلاثي والرباعي والخماسي من الجذور، وتحديد عددها الذي تقتضيه قسمة التّركيب. وقد عرف هذا الحساب في عصرنا فقط باسم التّحليل، أو الجبر التّركيبي، ورسم رسما يمثّل تقاليب الأصول. وبيّن أيضا كيف تحصر كلّ أبنية الثّلاثي بما يسمّى الآن بالجداء الدّيكارتي[1].

–مفاهيم عربية ذات جوهر رياضي:

إنّ اللّسانيات علم منفتح على علوم إنسانية ودقيقة مختلفة، فليس هناك ما يمنع من تصوّر اللّغة موضوعا رياضيّا، أو اجتماعيّا، أو نفسيّا[2].

زاد اهتمام علماء اللّغة بالرّياضيات، كما زاد اهتمام علماء الرّياضيات باللّغة في حياتنا المعاصرة؛ حتّى أصبح لعلم اللّغة فرع خاص يسمّى علم اللّغة الرياضي، يدرس في كثير من الجامعات، فأخذوا يدرسون اللّغة من حيث الطّريقة الرّياضية التي تتحكّم في فكّ الرّموز وتخزين المعلومات، والبيانات في الحاسوب، والتّرجمة الآلية[3].

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص361– 363.

[2] – ينظر عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية دلالية)،ص41.

[3] – ينظر محمود أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر،الهيئة العامة للكتاب،دمشق، دط، 2008، ص27.

حاول "الحاج صالح" أنْ يبيّن أنّ أكثر المفاهيم والطّرائق التي لجأ إليها النّحاة القدامى هي من جوهر رياضي؛ ممّا يعكس تفكيرهم الرياضي[1]، والعلمي في عملهم اللّغوي. وحاجة اللّساني إلى التّعامل مع المنطق الرّياضي، واستخدام أدواته الثابتة تتعلّق أساسا بقضايا خاصّة، وعلى رأسها مكسب المنطق الرّياضي المتمثّل في مفهوم النّسق[2].

أ- الباب والنّظير:

وجد الباحث أنّ لفظة باب ولفظة نظير هما من أهمّ المصطلحات التي تنتمي إلى مجمل مفهومي رياضي، ودليله على ذلك أنّه إذا قيل هذا من باب "فَعُلَ" أو باب "أفعل" فإنّ المقصود هو المجموعة من الكلم التي جاءت على أحد البِناءَيْن أو الوزنين. وهي مجموعة من النّظائر بالمعنى الرّياضي الذي تقتضيه ما يسمّونه بقسمة التّركيب[3]. ويقول عن الباب بأنّه مفهوم رياضي محض لم يعرفه الفلاسفة القدامى من غير العرب. فباب "فِعُل" مثلا هو مجموعة خالية، وباب "فِعِل" هو مجموعة وحيدة العنصر[4]؛ إذْ يوجد ما هو على هذا البناء إلاّ "إِبِل". فالأشياء التي تحتوي عليها الأبواب هي ضروب من الكلام، أو النّحو، لا هي في ذاتها، بل فيما هو أهمّ من ذلك، وهو ميزَتُها

[1] – التفكير الرياضي تفكير علمي مبرهن يتخذ من النظر المتسلسل الخطوات في مسألة ما وسيلة إلى اكتشاف المجهول أو إثبات صحة المعلوم، وهو بهذا منهج في التفكير البشري:ينظر في علاقات الترابط أو التلازم بين أجزاء المسألة المعرفية الواحدة ليجعل منها سلسلة مترابطة قابلة للبرهنة والتجريد، ويجعل المعرفة عقلية، وإن كانت في أصلها منقولة أو حسية، لأنّه تجريد رمزي للمعرفة والتجريد يتجاوز الحس والزمان والمكان غالبا، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، "حسن خميس الملخ": دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص15.

[2] – ينظر: محمد غاليم: النظرية اللسانية والدلالية العربية المقارنة (مبادئ وتحاليل جديدة)، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2007، ص53.

[3] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص357.

[4] – وهو قول سيبويه الذي تبناه الحاج صالح، ويشير أحمد الحملاوي إلى وجود عنصر آخر في هذه المجموعة، بالإضافة إلى كلمة إبل، وهي كلمة بِلِز، وتعني المرأة الضخمة، شذا العرف في فن الصرف، "أحمد الحملاوي": تحقيق :"يوسف الشيخ محمّد"، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2004، ص61.

التّركيبية كما يتصوّرها الرّياضي في زمننا. وما يؤكّد به الباحث اعتقاده فيما يخصّ ماهية الباب الرّياضية، وقربها من مفهوم المجموعة ما وجده عند النّحاة من استعمالهم لكلمة نظير مع كلمة باب في أكثر النصوص[1]. والنّظير الذي اعتبره الباحثون شبيها أو مطابقا فإن "الحاج صالح" يراه أنّه ليس هو الشّبيه أو المطابق في الصّفات بل المكافئ؛ أيْ المساوي للبنية التي تطّرد عليها النّظائر، وهي الباب أو المجرى النحوي الذي تتّفق عليه[2].

ب- الأصل والفرع:

نظر "الحاج صالح" إلى وحدات اللّغة ووجد أنّ جميع مستوياتها مراتب بعضها إزاء بعض. وكذلك عندهم كلّ الظّواهر اللّغوية كالعمل والتقديم والتأخير وغير ذلك. وذكر للتفريع صورا متنوّعة من التّغيير:

- تغيير الأصل بتصريف الكلمة لفظا ومعنى.
- تغيير الأصل بتصريف الكلمة معنى فقط.
- تغيير الأصل لفظا فقط لعارض.
- تغيير الأصل بتوليد كلمات لفظا و معنى.

يقول الباحث عن الأصلية والفرعية: إنّها عامّة جدا، إذْ يمكن أنْ يتأوّل الأصل والفرع من الناحية المنطقية الرّياضية زيادة على تأويل النّمو البيولوجي الاجتماعي.

الأصل في كلا المنظورين التّعريفي والاشتقاقي هو دائما المنطلق لعملية تحويلية، أو عدّة عمليات تترتّب ترتيبا خاصا، وأمّا الفرع فهو الذي تنتهي إليه هذه العمليات؛ فالعلاقة التي تربطهما هي علاقة التّحويل من بنية إلى أخرى. وما يزيد لهذه العملية أهمية إمكانية رجوع الفرع إلى الحالة الأولى، وهو الذي يسمّيه النّحاة بردّ الشّيء إلى أصله، فيكون بذلك التّحويل من كلّ أصل في

[1] - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص135- 137.

[2] - المرجع نفسه ، ص357.

النّحو العربي إلى كلّ فرع ينعكس.فلكلّ تحويل نحوي على هذا تحويل مقابل، وهذا التّناظر من أهمّ ما يتّصف به التّحويل النّحوي العربي[1].

ج- وجوه التّصرف:

يقول "الحاج صالح" ما يسميه "الخليل" بـ "وجوه التصرّف" عند إحصائه لعدد التّقاليب التي يحتملها الثّلاثي والرّباعي وغيرهما، لا يقابله شيء أبدا في منطق "أرسطو"، بل أبعد شيء عنه لأنّه تحليل رياضي. إنّ ذلك الآن هو من أرقى فصول الرّياضيات الحديثة، وقد سبق "الخليل" هذا التّصرّف برسم بياني على شكل دائرة. وهذا الرّسم هو نفسه طريقة رياضية ... ثم لا شكّ أنّ الخليل هو الذي اخترع هذا الحساب اختراعا؛ لأنّ المؤرخين للرّياضيات لم يذكروا شيئا من هذا يكون قد حصل قبله[2].

عدّ الباحث النّحاة العرب أول من تفطّن إلى أنّ التّراكيب اللّغوية، يمكن أنْ تُتناول بالتحليل الرّياضي[3].

د- القياس النّحوي:

بيّن "الحاج صالح" مفهوم القياس كمصدر لـ قاس/ يقيس، ورأى أنّه يدلّ على إجراء المتكلّم في كلامه لمفردة، أو تركيب على مثال من مثل كلام العرب، ولو لم يسمع ذلك منهم، أو من فصيح، وذكر قول "ابن جني" في ذلك[4]: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، و ما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم

[1] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص155.

[2] - ينظر: المرجع نفسه ، ص29.

[3] - ينظر: المرجع السابق، ص31.

[4] - ينظر :المرجع السابق ، ص157.

معنى؟ »[1]. ويضيف أنّه ليس كل ما في اللّغة يقاس، أن يقاس عليه، وذلك لأنّه جزء كبير من اللّغة يؤخذ سماعا، ويضطرّ المتعلّم أنْ يسجّله في ذاكرته ليس إلاّ [2].

أكدّ الباحث على أنّه تكافؤ لا تطابق (Identity)، ولا مجرّد شبه، الذي هو في تعريف القياس، الذي هو شائع عند المتأخّرين، وذكر منهم تعريف "أبي البركات بن محمد الأنباري" توفي 577هـ، في كتابه "في أصول النّحو"، فإنّه يبدي تحفّظا شديدا منه، ذلك لأنّ أبي البركات" وأمثاله في تحديدهم للقياس النّحوي أخذوا بتحديد الفقهاء الأصوليين للقياس.وقال عن هذا التّعريف بأنّه شاع عند المحدثين.

يرى "الحاج صالح" أنّ هذا التّعريف قد أهمل أهمّ صفة للقياس النّحوي، و هو أنّه يخصّ البنى اللّغوية إفرادًا وتركيبا.

وأضاف أنّ القياس النّحوي خصوصية هامّة، وهي أنّ مجاله هو المثل اللفظية من أوزان للكلم وتراكيب للجمل. فحمل شيء على شيء لجامع بينهما، وهو تحديد ينطبق على القياسين لعمومه وعدم تقيّده بمفهومي الأصل، والفرع[3].

-مميّزات القياس العربي

أ- مقارنة القياس النّحوي بالأنالوجيا (Analogie) انتبه الباحث إلى التباس وقع فيه بعض الباحثين العرب في ترجمه كلمة "أنالوجيا" من اللّغة الأوروبية، وتفسير القياس العربي بهذه الكلمة. وقد اجتهد "الحاج صالح" في البحث عن مدلول هذه الكلمة وهي كلمة "أنالوجيا"، فوجد أنّها تدلّ في زمننا على التّشابه القريب، أو البعيد الحاصل بصفة خاصّة بين الأشياء التي لا تتشابه في مظهرها

[1] - ابن جني، المنصف، ص 180.

[2] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص158.

[3] - ينظر المرجع نفسه، ص159.

الخارجي، وحكم على هذا المفهوم بأنّه غير واضح ودقيق. وأنّ كلمة أنولوجيا عند الرّياضيين اليونانيين، كانت عندهم تدلّ على مفهوم رياضي محض.

وهو التناسب المتمثّل في الأربعة المتناسبة: أ/ ب= ج/ د(proportion). فهذا المدلول العلمي هو من جنس القياس النّحوي. ورأى أنّه من جنس القياس الذي أقامه "سيبويه" بين الجزم والجرّ، وكذلك بين التّصغير للرّباعي، والجمع المكسر الرباعي[1].

ب- مقارنة القياس العربي بالاستدلال عند الميغاريين و الرواقيين:

يصف "الحاج صالح" منطق الرواقيين[2]، بأنّه مختلف عند منطق "أرسطو"، وأيضا هو أشمل منه، ووصف منطق "أرسطو" باعتماده على الوحدة التي تكون منها القضية، واستدلاله يحصل بتأليفها.أمّا الرواقيون فقد اعتمدوا على القضية كوحدة.واستدلالهم يتمّ بتأليف القضايا دون تحليلها. وأضاف أن هناك فارق آخر يراه أكثر خطورة، وهو الربط بين القضيتين وهو ليس بحدّ أوسط وهو بالتّالي غير اندراجي، بل لزومي.

يرى "الحاج صالح" أنّ اللزوم بهذا الشّكل هو الذي يبنى عليه الاستدلال العربي، وقد عدّه "الحاج صالح" الجانب الوحيد في اتّفاق الاستدلال العربي مع الاستدلال الميغاري الرواقي. والباقي هو فوارق. والتي وضّحها "الحاج صالح"، ورآها أنّها تتركّز أساسا في غرض الرّواقيين الذي يتناسب مع غرض النّحاة، حيث أنّ غرض الرّواقيين و "أرسطو" أنْ يحصروا كلّ الصّور التي يمكن أنْ يصاغ عليها الاستدلال الصّحيح، أيًّا كان مضمونه، وهو اهتمام المنطقي، وليس النّحوي.

---

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص303- 304.

[2] – إن مؤرخي الفلسفة في تاريخ قريب نسبيا قد اعتبروا منطق الرواقيين إما تقليدا عقيما، وإمّا تشويها لمنطق أرسطو، وفي نهاية القرن التاسع عشر، :كان "بروشارد"(brochard) من الأوائل الذين اعترضوا على مثل هذه الأحكام، ومنذ ذلك الحين أظهرت عدّة أبحاث الدور الأساسي الذي قامت به المدرسة الرواقية، وبالضبط المدرسة الميغارية الرواقية في تطوير المنطق.
مبادئ المنطق المعاصر، "ماري لويز رور" تر: محمود يعقوبي: دار الكتاب الحديث،القاهرة، ط1، 2011، ص20.

بينما غرض النّحاة العرب من القياس وما يقتضيه من استدلال، أنّهم كانوا يقصدون منه أنْ يكون ضابطا لصحّة الكلام لفظا ومعنى في الأساس. ومن جهة أخرى وصف الباحث الرواقيين بالمناطقة، و يرى أنّهم وفّقوا إلى حدّ بعيد في إقامة ما يسمّى الآن (بمنطق القضايا وحسابها).

أشار إلى أنّ ما قصده النّحاة من مسائل التّمرين، هو أيضا استفراغ لكلّ الصّور التي تحتملها القسمة التّركيبية. والقياس في هذا يشبه- إلى حد ما- اهتمامات المناطقة عامّة والرواقيين الميغاريين خاصة.

إلاّ أن غرض النّحاة لا يخصّ النّظر في صحّة الاستدلال الرّواقي، لأنّه ليس مفهوما منطقيا محضا، بل هو مفهوم رياضي منطقي مختلف عن المنظور الأرسطي، ومنطق الرواقيين، لأن الغاية من القياس العربي في النّحو هو إثبات التّكافؤ في المجرى أو البنية[1].

ج- مقارنة القياس بالسلوجسموس(syllogisme): (مميّزات القياس العربي)

يفترق القياس العربي عن "السلوجسموس" في صفة أساسية، وهي كون السلوجسموس بُنِي كلّه على (علاقة اندراج شيء في شيء)، واضطرار النّتيجة يتحقّق باندراجها في الحدّ الأوسط، وهذا في القضية الكبرى، وبالتالي بضرورة انتماء المندرج فيه. و هذا بعيد عن القياس الفقهي والنّحوي، لأنّهما بنيا على علاقة استلزام مباشر، بدون اندراج فئة في فئة أخرى، بل بثبوت الموافقة أو التّكافؤ. وفي القياس الفقهي تثبت الموافقة إذا ثبت أنّ الفرع (الحالة الطارئة) كان في معنى الأصل فيحكم بحكمه.

أمّا القياس النّحوي فتخصّ الموافقة ميدانا آخر، وهو اللّغة فتثبت الموافقة بثبوت التكافؤ بين أفراد الفئة اللغوية من حيث المجرى، أو البنية، وبما أنّ هذه مجار و بُنًى فلا يكون الاستدلال على ذلك إلّا بإجراء تطبيق بالمعنى الرّياضي لمجموعة على مجموعة. أمّا اليقين المادّي، والصّوري في القياس النّحوي ناتج عن التّكافؤ الإجرائي نفسه لأنّه تناظر، وكلّ تناظر يقتضي التّلازم، ومن ثمَّ الإيجاب.

[1] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص337.

ولا يمكن أنْ يجعل هذا القياس مجرّد شبه،و لا تناسبا بسيطا لأنه لا يقتصر على التّكافؤ الحاصل بين نسبتين فقط، بل قد يتجاوز ذلك إلى التّناسب بين البنى، وعلى درجات متتالية من التّجريد، وهو في أعلاها التكافؤ الرياضي العميق المسمى بالإيزومورفيزم، لأنّه تكافؤ تركيبي بين العمليات لا بين الذوات[1].

–بعض مشكلات اللغة العربية العصرية:

ممّا لا شك فيه أنّ اللغة العربية العصرية تعاني مشاكل عويصة، وهي لا تأخذ حقّها من الاستعمال أمام منافسة اللّغة الأجنبية لها، وكذلك مشاركة اللّغة العامّية لها من جهة أخرى. وهذه المشكلة اهتمّ بها الكثير من الباحثين[2]، ونجدهم أجمعوا كلّهم على خطورة هذه المشكلة، وتأثيرها السلبي على اللّغة العربية، ولكنّهم اختلفوا في تصوّر حلول لها. و من هؤلاء الباحثين بهذه المشكلة وجدنا "عبد الرحمن الحاج صالح" قد عالجها في مقال له نشره في مجلّة المجمّع الجزائري للّغة العربية. وهو من أهمّ مقالاته في الآونة الأخيرة، حيث تحدّث فيه الباحث عن مفهوم الثّنائية اللّغوية وأسبابها، وكيف يمكن للّغة العربية مواجهتها.

– الثّنائية اللّغوية وهيمنة اللّغة الأجنبية على اللّغة العربية:

أ– تعريف الثّنائية اللّغوية وأسبابها:

«لم يظهر مصطلح الازدواجية (Diglossie) في أدبيات اللّسانيات إلاّ في عام 1959، حين استخدم اللّساني الأمريكي "شارل فرغيسون"(Charles Ferguson) هذا المصطلح المأخوذ من اللّغة الإغريقية. ولئن كان المصطلح لا يعني في اللّغة الإغريقية سوى

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: المرجع السابق، ص337.

[2] – قضية الازدواجية:«شرعت المقالات والدراسات عن الفصيحة والعامية تتراءى ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم تفتر طوال القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، حماسة الباحثين لهذا الموضوع،... وابتدعوا نوعا جديدا من الأدب تصحّ تسميته بـ: "أدب الازدواجية"». قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، سمر روحي الفيصل: مركز زايد للتراث،الإمارات، دط، 2009، ص5.

الثّنائية اللّغوية فإنّه يكتسب عند فرغيسون معنى أدقّ من ذلك، فقد حدّد الكاتب الازدواجية اللّغوية انطلاقا من أحوال أربعة يعتبرها مثالية (و هي المنطقة الألمانية في سويسرا، و مصر، وهيتي، و اليونان)[1]».

في تعريف "الثّنائية اللّغوية" يقول "الحاج صالح": هو اصطلاح حديث العهد يطلق على ظاهرة لغوية اجتماعية، وهي استعمال اللّغة الأصلية ولغة ثانية. واعتبر الثّنائية الموجودة في بعض المناطق من الوطن العربي بسبب ما ينطقه المواطنون من لغة زائدة كالأمازيغية والكردية وهي ثنائية حقيقية، يتحدّث عنها في بقية المقال، بينما ركّز على الثّنائية التي اعتبرها سلبية لأنها متطفّلة وتسهم في تقليص مكانة اللّغة العربية، والمضمرة الناتجة عن تفوّق اللغة الأجنبية، التي ورثها النّاس من الاحتلال الاستعماري[2]. وهذه الظّاهرة لا نكاد نستثني منها بلدا عربيا؛ وقد استعمرت هذه البلدان جميعها، وظهر تأثير هذا الاستعمار على لغاتها، وقد فرضت عليها لغة المستعمر في المعاملات الرّسمية والإدارات، إضافة إلى الحياة اليومية، وإنْ كانت بنسب متفاوتة.

يضيف الباحث في هذا المقال أنّ سبب وجودها في البيئة العربية نتيجة وجودها عند المثقّف الذي يستعمل اللّغة الأجنبية في دراسته، وتخصّصه في تخصّصات تدرس بهذه اللّغة، أو الذي درس في المدارس الخاصّة، فتعوّد الطّالب على اللّغة الأجنبية تجعله يستعملها في خطابه اليومي، ومن ذلك ميدان عمله، وهنا لا يعتبرها ثنائية لأنّ ميدان الدّراسة باللّغة الأجنبية ؛ إذ هو يستعمل لغة واحدة في دراسته، وهي اللغة الأجنبية[3].

[1] – لويس جان كالفي: حرب اللغات والسياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008، ص78.

[2] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: "الثنائية اللغوية بالنسبة للغة العربية (وأوصافها الحقيقية: الإيجابية منها والسلبية)"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع15، ص12، 2014/06/30.

[3] – المرجع نفسه، ص12.

نرى أنّ "الحاج صالح"عندما عدّ الطّالب الذي يدرس تخصّصات علمية بلغة أجنبية لا تتحقّق فيه شروط الثنائية لأنّه يستعمل لغة واحدة وهي الأجنبية. ففكرته هذه ربما منطلقها أنّه ركّز على اللّغة المكتوبة التّحريرية التي هي كذلك في هذه التّخصّصات، أمّا عن استعمال اللّغة الأجنبية الشّفهية المنطوقة في جامعاتنا العربية فإنّنا لا نعدم مشاركة اللّغة العربية – باختلاف مستوياتها الفصيح والعامي – لها، ولو بشكل بسيط، كاستعمال أدوات الرّبط مثلا من قبل الطالب وحتّى الأستاذ، خاصّة وأنّ هذا النّوع من التّخصّصات ينقسم على جانبين متكاملين نظري وتطبيقي، وربّما كان القسم النّظري، أحوج إلى استعمال لغة منطوقة قد لا تتقيّد باللّغة الأجنبية وحدها، وإنْ كانت اللّغة الأجنبية هي المهيمنة في كل الأحوال.

هذا الرّأي يمكن أنْ نسحبه على فئة المهندسين والعلميين في حياتهم العلمية، ونعدّ الثّنائية عندهم هي امتداد طبيعي للثّنائية المخزّنة من مرحلة الدّراسة والتّربّص، ولكن "الحاج صالح" عدّ فئة المهندسين والعلميين ثنائيتهم بدأت بعد انتهاء مرحلة الدّراسة وعدم استعمالهم للّغة العربية وحدها في خطاباتهم، ربّما احتاجوا إلى استعمال اللّغة الأجنبية والتّخاطب بها فاستعملوها في حديثهم اليومي. وكأنّ الباحث يلمّح إلى ضرورة وجود الأحادية اللّغوية عند فئة العلميين، وهي اللّغة العربية في خطابهم اليومي الشّفهي، بعد أنْ كان متساهلا مع هذه الفئة في أحاديثهم مع اللّغة الأجنبية في مرحلة التّمدرس، وفي قاعات الدّرس.

ب– عوامل تراجع اللّغة العربية:

إنّ قابلية وجود الثّنائية في أيّه لغة، هو دلالة على تراجعها، وقد تكون الثّنائية هي بدورها قد تسبّبت في تقهقرها، لذلك نجد العلاقة بينهما متلازمة.

إنّ يقين "الحاج صالح" أنّ الثّنائية اللغوية أصبحت تفرض نفسها في واقعنا العربي طوعا أوكرها، بعد هيمنة اللّغة الأجنبية على اللّغة العربية في استعمالها، وتأكيده لتراجعها جعلته يبحث عن أسباب ذلك. و وجد هذا الوهن الذي أصيبت به اللّغة العربية كان نتيجة مجموعة عوامل،

وأهمها: عصر الجمود الفكري لعدم التجدّد في التّفكير، وهو يقصد الفترة التي تَلَت القرن الرابع الهجري. و أيضا فترة التسلّط الاستعماري التي عرفها العالم العربي، وما سعى إليه هذا الاستعمار من تجهيل للشّعب، والقضاء على الكيان العربي الإسلامي.

ثم عنصر العولمة، وما سلّطته هذه الأخيرة على ثقافات الشّعوب، ومنها وعاؤها الحاوي وهو اللّغة[1]. فحالة الضّعف التي تعاني منها اللّغة العربية في أيامنا هذه صورة لحالة الرّكون الاجتماعي، وعدم استعمال الناس للغتهم في ميادين التّعامل مع التّقنيات والثّقافة العالمية، فاللّغة مثل العملة قيمتها في قيمة ما تنقله وبقاؤها ببقاء قيامها بهذا[2].

يمكن تصنيف هذه الأسباب التي ساهمت في الضّعف في اللّغة العربية، والتي ذكرها "الحاج صالح" في الجانب الاجتماعي. وهي في عمومها تاريخية وثقافية، لذلك فإنّنا نرى أنّ التّفكير في تخطّيها يقتضي قبل البدء في إيجاد حلول لهذا الضّعف الذي أصاب لغتنا العربية العصرية القيام بتوعية اجتماعية، وتقوية نفسية للتخلّص من قيود عقدة التّبعية الحتمية للّغة الأجنبية لأسباب تاريخية، بما أنّها لغة المستعمر، أو عقدة النقص، والانبهار بالآخر لأسباب ثقافيّة تمثّلت أساسا في العولمة، والغزو الثّقافي للدّولة النّامية من قبل الدّول المتطوّرة.

أمّا عن الحلول العمليّة التي يمكن اقتراحها لضمان قوّة اللّغة العربية فكثيرة، ولعلّ أهمها: القرار السّياسي القاضي بتعريب[3] شامل في القطاعات التي تستدعي ذلك، والبحث عن سبل ناجعة لتعميم استعمال اللّغة العربية الفصيحة في الحياة اليومية لضمان حيويتها بعد ذلك.

[1] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: «الثنائية اللغويةبالنسبة للغة العربية (وأوضاعها الحقيقية: الإيجابية منها والسلبية)»، ع15 ص14.

[2] – المرجع نفسه، ع15، ص15.

[3] – ونشاطر في رأينا هذا الكثير من يدعون إلى التعريب.

في شأن التّعريب الذي اقتنع الكثير بضرورته، فإنّ "الحاج صالح" رغم تركيزه على قطاع التّعليم العالي واقتراح تعريبه بكامله، فإنّنا نجده لم يخف تحفّظه اتّجاه هذا الاقتراح لاقتناعه بأنّ الاستقلال النّسبي للّغات والاستغناء الجزئي عن غيرها لا يتحقّق في البلدان التي لا تنتج العلم وتبدع فيه وتخترع وتكتشف، واقترح كحلّ لما نعانيه من شحٍّ في إنتاجنا العلمي اللّجوء إلى التّرجمة، ويرى أنّ التّأخر في التّرجمة العلمية يؤدّي إلى التأخّر العلمي والثّقافي و وصف العرب بتلك الصّفة.

كشاهد على مساهمة التّرجمة في النّهضة، ما شهده العالم العربي من نهضة النّصف الثّاني من القرن 19م، وعدّها الباحث نهضة حقيقية في ترجمة العلوم في المشرق العربي[1]. ولكنّها توقّفت في القرن 20م، فرغم اعترافه بتفوّق الدّول الغربية في بحثها العلمي، وتخلّف الدول العربية في ذلك، فإنّه لم يتّهم اللّغة العربية بهذا التخلّف، ويكذّب الزّعم القائل بأنّ اللّغة العربية لا يمكن أنْ تكون لغة علمية؛ إذْ ليس من لغة في الدّنيا يكون لها كتابة إلّا وهي قادرة على التّعبير العلمي إذا ما ارتقى أصحابها. فقوّة اللّغة ونفوذها لا تمكّن في ثروتها من حيث المصطلحات العلمية والتّقنية، بل فيما تنقله من معلومات جديدة يتسابق النّاس إلى الحصول عليها و وجود المصطلحات ناتج عن هذه القوّة لا العكس[2].

كأنّ الباحث يلمّح إلى ضرورة التّخطيط لنهضة علمية وتكنولوجية شاملة في العالم العربي ينتج عنه دفع اللّغة العربية لرفع مكانتها. وهذا يذكّرنا بحال اللّغة العربية عندما نزل القرآن بلسانها ودخل غير العرب في الإسلام فاضطرّوا لتعلّم هذه اللغة، أين كان للعرب قوّة ونفوذ فيما يملكون من جديد يَهُمُّهُم ويهمّ غيرهم، وهو تعلم لغة القرآن.

[1] – «كانت بداية الترجمة في مصر أيام محمد علي، وكان رائدها يومذاك رفاعة الطهطاوي؛ إذ ترجم هو وتلاميذه أكثر من 2000 كتاب، وترجم هو وحده وهو في باريس أثني عشر كتابا». اللغة العربية في العصر الحديث (قيم الثبوت وقوى التحوّل)، نهاد الموسى، شروق، ط1، 2007، ص85.

[2] – ينظر:عبد الرحمن الحاج صالح: «الثنائية اللغوية بالنسبة للغة العربية (وأوصافها الحقيقية: الإيجابية منها والسلبية»، ص15– 16.

ج– الثّنائية اللّغوية ولغة العلوم

ليس أمام اللّغة الحيّة إلّا أنْ تكون لغة العلوم، فضلا عن أنْ تكون لغة للأدب، فتعجّ بمتطلّبات الحياة، ولاسيما متطلّبات العصر، وما فيه من علوم وفنون، وحصر هذه القضية الكبرى في إطار العلم؛ إذْ لا غنى للمجتمع عنها حين تختار المبادئ الأساسية للنّهضة والتّحديث، ومنها اعتماد التكنولوجيا[1]

كما مرّ بنا فإنّ الباحث يؤمن بأنّ تحقيق قوّة البحث العلمي في البلدان العربية لا يمكن ربطها بفرض اللّغة العربية وحدها، لأنّ ذلك قد يؤخّر هذا البحث، ولم يكن متعصّبا للّغة العربية وحدها، ولا مُمَانِعًا لاستعمال اللّغات الأجنبية في البحث العلمي التي ستمكّن الباحث من مواكبة المستجدّات التكنولوجية.

«سعيا وراء الاندماج في ما أصبح يسمى بـ (مجتمع المعلومات)، اتّخذت عدد من الدّول سياسات لغوية تعدّدية، حتّى لا تتعرّض للتّهميش والإقصاء من (القرية) التكنولوجية والاقتصادية الكونية»[2]. ومع ذلك فان "الحاج صالح" يرفض أنْ تُقصى اللّغة العربية من البحث العلمي، والاكتفاء باللّغات الأجنبية وحدها في الميادين العلمية.

يرى أنّ تقهقر اللّغة العربية ليس في الثنائية في ذاتها بل في منع العربية أنْ تستعمل في أهمّ ميدان، وهو ميدان العلم والتكنولوجيا، ويطالب بأنْ تعطى للعربية فرصة نقل العلوم مثل اللّغات الأجنبية حتّى بالتّرجمة، وهذا لحصول النّاطق بها على الملكة اللّغوية الكافية في استخدامها، وفي هذه

[1] – ينظر مهدي صالح سلطان الشمري: في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، دط، 2012، ص4.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري: اللغة والبيئة، منشورات الزمن، المغرب، دط، دت، ص14.

النّقطة هو يدعو إلى إدخال اللّغة العلمية في برامج تعليم اللغات بما في ذلك اللّغة العربية واللّغة الأجنبيّة معا، ويقترح أنْ تخصّص نصف البرامج لهذا التدريب[1].

نرى أنّه بهذا التّدبير قد قصد خدمة البحث العلمي بالدّرجة الأولى، وعلاقته باللّغة بصفة عامة. ويَتَغَيَّأُ من فكرة استعمال اللغة العربية في هذه الميادين، العمل على تكييفها وتطويرها لضمان استجابتها لما يتطلّبه العصر من تكنولوجيا.

– تدابير لرفع مكانة اللّغة العربية

لرفع مكانة اللّغة العربية اقترح "الحاج صالح" التّدابير الآتية:

أ– ضرورة اللّجوء إلى الثّنائية اللّغوية في تعليم العلوم والتّكنولوجيا في المستوى العالي.

ب– ضرورة النّهوض باللّغة العربية بدعم تعليمها في ما قبل التّعليم العالي، وكذلك الانكليزية والفرنسية.

ج– مصادقة كلّ دولة عربية في مشروع الذخيرة العربية.

د– ضرورة اللّجوء أيضا إلى الثّنائية اللّغوية في المدارس الخاصّة.

ل– تعميم وجود المعاهد الخاصّة بتكوين المعلّمين.

م– ضرورة البحث العلمي التّطبيقي.

ن – فرض وجود اللّغة العربية بكلّ ما هو إشهار.

ي–إحياء التّخاطب العفوي بالفصحى المنطوقة[2].

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: «الثنائية اللغوية بالنسبة للغة العربية (وأوصافها الحقيقية: الإيجابية منها والسلبية»، ع15، ص18.

[2] – ينظر:المرجع نفسه، ص20– 23.

ما يمكن قوله في شأن هذه التّدابير التي اقترحها "الحاج صالح" لتكون للّغة العربية مكانتها اللّائقة فإنّ ملاحظتنا على التّدبيرين من الأول والثّاني أنّهما يخصّان اللّغة العلمية، سواء أكانت عربيّة أو غربيّة، و"الحاج صالح" يعطي الأولوية من خلال هذين التّدبيرين إلى التّقدّم العلمي على تقدّم اللغة، وقد تكون نظرته إلى الأمر، وموقفه هذا، فرضته الموضوعية التي لا يمكنه تجاهلها. وما يمكن استنتاجه من هذا الرّأي أنّه قدّم حلولا خارجية، لتحقيق ترقية اللّغة العربية والتي تقتضي السّعي لتحقيق التّقدم العلمي أوّلا، وبعده تتقدّم اللّغة تلقائيا. وفيها أيضا إقرارٌ منه بعدم صلاح اللّغة العربية كأحادية في البحث العلمي.

أمّا تدبيره الثّالث فإنّه يثبّت به أنّ علاج ضعف اللّغة العربية، يجب أنْ يكون آفاقا نسعى إليها من خلال مشاريع جماعية، ولا يكفي فيها العمل الفردي. و في شأن التّدبير الخامس فإنّنا نستطيع جعله محور هذه التّدابير وأساسها؛ ذلك أنّ اللّغة ترتقي برقي نظام تعليمها، أمّا التّكوين وعلاقته بهذا كلّه، فنضُمُّ صوتنا إلى صوت "الحاج صالح"، ونطالب بإعطاء التّكوين في قطاع التّعليم الأهمية البالغة. أمّا التّدبير السادس فإنّه يبيّن أهميّة الدّراسات العليا المتخصّصة في التّعليميّة.

دور هذه الدّراسات في حلّ مشاكل اللّغة العربية، بأنْ تخصّص التّعليمية في الجامعات العربية في الدّراسات العليا و بأنْ تدرس كمقياس إجمالي دون التّفصيل في العلوم المكوّنة لهذا التّخصّص من علم وعلوم التربية، وأمراض الكلام، وعلم الاجتماع، بالإضافة إلى علم اللغة، والميدان يظهر هذا التّباين بين المتخصّصين في هذا العلم، فالمتخصّص في علوم التّربية قد ركّز على مقاييس تربوية أكثر، وأهمل الجانب اللّغوي، والعكس مع المتخصّص في اللّسانيات التّطبيقية. أيضا الدّراسات الميدانية التي هي أساسيّة في هذه التخصّصات من مخابرَ تجريبية للأصوات والنّطق، والتي هي ضرورية لهذا التخصّص، الذي هو تجريبي أكثر من كونه نظريا، ولم نجد للطّالب العربي حظّا فيها.

6- وضعيّة اللغة العربيّة الفصيحة في المجتمع

- العربيّة الفصحى هي لغة الثقافة:

إنّ اللّغة العربية الفصيحة لها السّيادة في مواضع استعمالها، والتي هي مقتصرة على الخطب والمعاملات الرسمية، وفي المدارس. وفي العموم اقترن استعمالها بالثقافة.

يقول "الحاج صالح":« إنّ اللغة العربية الفصحى هي لغة الثقافة، ولغة كلّ من كان له مستوى في المعرفة، ومنهم العلماء، فهي اللّغة التي يتعلّمها في المدرسة. أمّا العامية فإنّها لا يمكن أنْ تحلّ محلّ الفصحى لعدم استعمال الناس لها في التخاطب اليومي العادي، حيث أنّ لكلّ الأمم المتحضّرة لغة مخصّصة للثّقافة، ولغة يتخاطبون بها يوميا، وأنّ لجميع اللّغات في الدّنيا مستويين على الأقلّ في التعبير»[1].

لم يفُتْه الاعتراف أنّ اللّغة العربية الفصحى، هي لغة الثّقافة في المجتمعات العربية، ووجدنا أنّه لم ينكر اختلافها عن لغة التخاطب اليومي، واعتبره أمرا طبيعيا، ولكن من غير الطبيعي، هو الابتعاد الكثير للّغة الفصحى عن لغة التعامل اليومي.

- الفصحى ولغة التّخاطب اليومي

ذكر الباحث عواملَ لابتعاد الفصحى عن لغة التّخاطب اليومي، ومنها الأمّية التي تسود البلدان العربية بعد الغزو الاستعماري على هذه البلدان، وقارن ذلك بالبلدان الغربية التي يختلف عنها الأمر عن هذا الوضع، حيث أنّ لغة الثّقافة عندهم قريبة من لغة التخاطب اليومي،إلّا في المصطلحات العلمية الدّقيقة، وسبب ذلك أرجعه إلى قلّة الأميّة عندهم. لذلك قرّر أنّ حلّ هذه المشكلة، يكون بالرّجوع إلى المهمل من الفصحى. وأكّد أنّ المستوى المنطوق ينشطر إلى قسمين: الأوّل منقبض مرتل، والثاني مستخف، وهو الخاص بالتخاطب اليومي العادي، والذي يكثر فيه

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح: اللغة العربية الفصيحة المنطوقة ودورها في المجتمع، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، ع13، 2011 ،ص10.

التخفيف، كاختزال الحركات، ويسمى بالاختلاس، والإخفاء عند النحاة والتسكين، والحذف للحروف والكلم، والإدغام الكثير بين أواخر حروف الكلمة، والكلمة التالية لها، وغير ذلك من أنواع التخفيف.

بخصوص المستوى الأول، وهو المنقبض و المرتل، والذي يستعمل عندما يرتفع عن مستوى حاجات الناس، كما في الخطب، والمحاضرات. ويتمّ الأداء فيه بتحقيق الحروف، وعدم الاختلاس للحركات، بل بإشباعها. وقد وصف المستوى الترتيلي، بكونه الأصل في وضع اللّغة وهو الذي يحفظ التراث، وهو أيضا تغيير عبر الزمان، إلاّ أنه رأى أنّ من أسرار التفوّق الحضاري والاقتصادي في زماننا ألّا يكون هذا الأداء فقط هو من ينقل الحضارة، فللمنطوق أهميّته في زماننا، وبما أنّه لا يمكن النّطق بالفصحى المرتّلة في أحوال الخطاب التي تستلزم التخفيف والاسترسال، فلابدّ من الرّجوع إلى هذا المستوى والذي يسمّى في قراءة القرآن بالحذر، وليس هو العامّية، بل هو الفصحى التي كان يتخاطب بها العرب في حياتهم اليومية.وهكذا كانت القراءة القرآنية المروية بالحذر[1].

و الشائع عندنا جميعا معلّمين ومتعلّمين، وحتّى عامّة الناس، أنّ لغة المدرسة يجب أنّ تكون مشْبَعة بحركات متحرّكة في نهايتها، فلا نسمع السّكون أبدا، إذا استثنينا مواضع الوقف.

– مسؤولية المدرسة في التعليم نوعين من الأداء

يقول "الحاج صالح" إنّ الفصاحة عند النّحاة الأوائل لم تكن ترادف بالضّرورة إشباع الحركات وتحقيق الهمزة، وعدم الإسكان في كل كلام، فهذا النّوع من التّشادق ليس الاستمرار فيه من الفصاحة في شيء، وأكّد "الحاج صالح" أنّ للمدرسة دور في تعليم المستويين المختلفين للعربية الفصحى. و وصف ما يقوم به المعلّمون من مبالغة في بيان الإعراب في التّخاطب العادي، فهم يمطّطون أصوات الحركات، ويبنون ولا يدغمون ما يجوز إدغامه، وغير ذلك من المبالغات.

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: «اللغة العربية الفصيحة المنطوقة ودورها في المجتمع العربي»، ص13.

ذكر أنّ "الجاحظ" حكى ذلك من زمن بعيد،فقال «وكلّما كان اللّسانُ أبينَ كان أحمد كما أنّه كلّما كان القلب أشدَّ استبانة كان أحمدَ. والمفهم لك والمفهّم عنك شريكان في الفصل. إلّا أنّ المفهم أفضل من المتفهّم وكذلك المعلّم و المتعلّم. هكذا ظاهر هذه القضية وجمهور هذه الحكومة إلّا في الخاص الذي لا يذكر و القليل الذي لا يشهر»[1].

هناك من اعتبر الفصاحة مشكلا من أهمّ المشاكل اللغوية، وكان من المفروض أنْ يكون وسيلة عون للّغة العربية على تيسيرها، وهي تتميّز بعرقلة جميع الجهود التي ترمي إلى تيسير اللّغة[2].

رفض "الحاج صالح" الإفراط في المحافظة على العربية، إلى أنْ تصبح صفة الإعراب في الخاصّية الأساسية للعربية؛ فيبالغون في إظهاره بمدِّ حركاته، وإشباعها، وهو شيء غريب تماما عن لغة العرب،و لاسيما موقف الكثير من المعلّمين[3] في زماننا الذين لا يعلّمون الوقف لتلاميذهم،«...فلقد غدا وضع علامات التّرقيم مشكلة أضافت لمنظومة الكتابة العربية تعقيدا؛ حيث تناسى المعلّمون و المتعلّمون و النسّاخ بأنّ لكلّ علامة إيقاعا خاصا، يتماشى مع إيقاع نَفَس الكاتب أو القائل ، و هذا الإيقاع يتبدّل من أسلوب لآخر، و بذا تتغيّر علامات الوقف تبعا لتغيّر الإيقاع، باعتبارها علامات فكرية و تعبيرية» [4].

نقصد بالاستعمال، ممارسة اللّغة العربية الفصحى والتّخاطب بها في الحياة اليومية، والواقع أنّ التّخاطب بالفصحى في بلداننا العربية لا يتجاوز الخطب والمناسبات الرّسمية، والعربية الفصحى غائبة

[1] – أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص14.

[2] – ينظر محمد رشاد الحمزاوي: العربية والحداثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1986، ص.

[3] – يقول الحاج صالح:« ... وستفرج الهيئة العليا المشرفة على مشروع الذخيرة العربية مشروعا فرعيا لتهيئة الظروف لإدماج المستوى المسترسل في تعليم العربية (إعداد كتاب خاص في الأداء بتمارين شفهية، وإعداد كتاب خاص بالمعلم في هذا الإطار، وإدخال ذلك قبل كل شيء في تكوين المعلمين في مدارس تكوين المعلمين والمذيعين في الإذاعة والتلفزة». أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات؛ حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي: منشورات الاختلاف، ط1، 2009، ص90.

[4] – صالح بلعيد: في المناهج اللغوية و إعداد الأبحاث ، ص 133.

حتى في المدارس، والسّبب في ذلك رآه البعض في منافسة اللّهجة واللّغات الأجنبية للّغة العربية الفصحى.

حيث يقول "نهاد الموسى": «إنّ هذه العلاقة الملتبسة بين اللّهجة المكتسبة والعربية الفصيحة المتعلّمة هي علّة العلل في تعليم العربية،... تفسّر لنا حال الطّلبة مع العربية الفصيحة جملة. وأوّل مظاهر هذه الحال إعراضهم عنها »[1].

يرى "الحاج صالح" أنّ مشكلات تطوير اللّغة العربية لا ينفصل عن النّظر في مشكلات تدريسها، وهذا لا ينفصل أيضا عن النّظري في كيفية استعمال الناس للّغة العربية في الحياة اليومية ومدى مشاركة العامّيات واللّغات الأجنبيّة للّغة العربية في مختلف المستويات والبيئات[2].

ولذلك تعدّ مشكلة الازدواجية في اللّغة العربية من أهمّ المشكلات اللّغوية التي تواجه الوطن العربي وبخاصة من النواحي الاجتماعية والنفسية والتربوية[3]. فالذي أكّد عليه هو وجود مستويين من التّعبير، وقد قرّر أنّ الكارثة التي أصابت عربيّتنا هو انزواؤها وابتعادها عن الميادين النابضة بالحياة ألا وهي التخاطب اليومي لأنّه تشترك فيه الخاصّة والعامّة[4].

و قد وجدنا اللّغة العربية عدم استعمالها سببه الميل إلى التّخاطب باللّهجات المحلّية واللّغات الأجنبية أحيانا، التي فرضت نفسها لأسباب كثيرة، وبذلك كانت اللّغة العربية ثانوية في استعمالاتنا اليومية.

وهذه الأسباب يمكن تصنيفها إلى داخلية تخص اللغة وأخرى خارجية تخص المحيط في علاقته باللغة.

[1] – نهاد الموسي: اللغة العربية في العصر الحديث (قيم الثبوت وقوى التحول)، دار الشروق، عمان، ط1، 2007، ص69.

[2] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص159.

[3] – ينظر صالح بلعيد: في النهوض باللغة العربية، ص120-121-122

[4] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص161.

يتساءل كثير من النّاس لماذا يتقن المثقّف لغته، بينما لا يتقن العربي المثقف لغته. وقد يتوهّم البعض أنّ ذلك راجع إلى تعقيد في اللّغة، بينما هذا الوضع هو نتيجة أنّ الأجنبي يسمع اللّغة صحيحة في الصحف، وفي كلّ وسائل الإعلام في المسارح وساحات القضاء، وفضاء الدّرس، ولا يسمع العامّية إلّا في مكانها الطّبيعي في الأسواق وبين الطبقات الدنيا[1]. ولذلك كان واقع اللّغة العربية واقعًا مضطربًا اضطراب أهلها اجتماعيا وسياسيا وثقافيا. وهي في حقيقة الأمر منعزلة عن سياقها وبيئتها الطّبيعية، لذلك وصفوها بالجمود، وما هي جامدة بذاتها، وإنّما الجمود في أهلها؛ إذْ حرموها أنْ تمارس في حياتهم فعزلوها[2].

لأنّ اللّغة تحيا، وتنمو بالاستعمال، وهو المعيار الذي تفرض فيه اللّغة عنفوانها العارم، وبالاستعمال تتّصل رسالة التّشغيل الكامل الذي يصير ما في الوجود ممكنا. فمن آفاق اللّغة العربية عدم استعمالها، ووجود البون بين المكتوب والمنطوق[3]. «فليس خافيا اليوم في مجموعتنا اللّسانية العربية تقاسم الوظائف التي يقوم بها اللّسان الفصيح، واللّهجات المحلّية، وكأنّ اللّسان الفصيح من وظيفته أنْ يُتَّخذ وسيلة رسمية للتّعبير، وأنْ يكون لغة المناسبات، والوظائف الرّسمية، والنّشاطات الثّقافيّة والخطب الدّينيّة والمحاضرات الأدبيّة، والفكريّة وما شابهها، في الوقت الذي تشتغل اللّهجات المحليّة بقيّة المهام اليوميّة التي يحياها الفرد في المجتمع»[4].

تعدّ الفصحى في اللّغة العربية، وتعميم استعمالها من مشكلات اللّغة العربية العصرية، وقد تصوّر لها الباحث حلّا من داخلها، وهو يؤكّد على إحياء الجانب المنطوق الفصيح فيها، وهو

[1] – ينظر صالح بلعيد: في النهوض باللغة العربية ،ص 180 /186 .

[2] – ينظر محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، كلية التربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 2001، ص253.

[3] – ينظر صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية،دار هومة،دط،2003، ص03.

[4] – حافظ إسماعيلي،رياض زكي قاسم، عبد الحميد عبد الواحد، وآخرون: اللسان العربي وإشكالية التلقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص67.

مستوى مسترسل عفوي، والذي يختلف عن المستوى المنقبض، ويختلف أيضا عن العامية،وهو أصيل فيها، وقد قرئ به القرآن، وهو مناسب لقراءة الحذر، وما يميّز دراسة "الحاج صالح" للفصحى أنّه سبقت هذه الدّراسة بتفصيل لها من الوجهة التّاريخيّة، حيث تناول هذا المفهوم وتطوّر دلالته عند البلاغيين والنّحويين، في دراسة سابقة في كتابه "السماع اللغوي عند العرب"، لذلك فإنّه وهو يطرق مشكلة الفصاحة في اللّغة العصرية، فإنّه قد تميّز عن كثير من البحوث الحديثة، التي كان ينقصها العرض التّاريخي لهذا المفهوم، وهو "الفصاحة".

7 –ترقيّة اللّغة العربيّة

– التعليميات ومشكلاتها

تعدّ التّعليميات من المجالات الأساسيّة التي يقاس بها مستوى ترقية اللّغة في أيّ بلد من البلدان، وإنّ المتتبّع لواقع التّعليم في بلادنا العربية يكتشف وضعه المزري الحالي في جميع الأطوار وفي جميع الأنشطة الدّراسية، وخاصة اللّغة العربية ووضعها في مدارسنا التي أصبحت تعاني الغربة في ديارها، أمام تعثّر التّلاميذ، وعجزهم عن التّحدث باللّغة العربية الفصحى السّليمة، ولعلّ هذا المأزق هو نتيجة مجموعة من العوامل. ولعلّ "الحاج صالح" اقتنع أنّه من ركائز تطوّر اللّغة العربية أنْ نعمل على تغيير الوضع التّعليمي تغييرا جذريا على أساس علمي في ميادينه البحثيّة اللّغوية المختلفة.

رأى أنّه ممّا يمكن تطبيقه هو اتّباع الأسلوب العلمي، وكان أسلوبه منطقيا، ويمكن أنْ نشهد للباحث بهذه الصّفة، ورأيناه ركّز على جانبين هامّين ومتكاملين وهما: القيام ببحوث ميدانيّة ومخبريّة دقيقة، ثم استغلال الحصيلة العلميّة التي يحقّقها العلماء في هذه الميادين. وقد شخّص الباحث بعض العراقيل التي حالت دون ترقية اللغة العربية، وهي كما يأتي:

8- واقع اللّغة العربية في التّدريس

- المادّة اللغوية ومدى ملاءمتها للتعلّم:

إنّ من شروط نجاعة التّعلّم أنْ تكون المادّة اللّغوية المختارة لتعلّمها ملائمة لقدرات التّلاميذ وحاجتهم النّفسيّة والاجتماعيّة القريبة من واقعهم اليومي.

انتقد "الحاج صالح" بعض المعلّمين في اعتقادهم بأنّ كلّ ما هو موجود في اللّغة بأنّه صالح للتّعليم، لا لشيء إلّا لأنّه جزء من اللّغة، فكلّما زاد علم المتعلّم باللّغة وأوضاعها مهما كانت، فهو ثروة لغوية، ولابدّ أنْ تفيده، ويرى الباحث أنّ هذا غير صحيح وينفيه الواقع الذي يعيشه المتكلّمون، فإنّ الكثرة من المفردات التي نريد أنْ نشحن بها ذاكرة المتعلّم، هو عمل يتنافى مع ما هو حاصل في واقع الخطاب[1].

لذلك يقول: أنّ الذي نقصده من تعليم اللّسان هو إكساب المتعلّم القدرة العلمية لا النّظريّة على استعمال اللّسان، وليس أنْ تجعل منه عالما متخصّصا في العلوم ،كعلمي النّحو والصّرف وعلم البلاغة. ويرى أنّ الكتب القديمة ككتاب "سيبويه"، وشروحه هي نظريّة لا يمكن استعمالها في تدريس العربية مباشرة، لأنّ محتواها علم نظري يعتمد عليه الباحث في صناعه تعليم اللّغة، وأيضا البلاغة التي تقابل النّحو بأنّها كيفيّة استعمال المتكلّم للّغة والنّحو فيما هو مخيّر فيه لتأدية غرض معيّن؛ فهي بهذا امتداد للنّحو، ولها مثله قواعد وسنن معروفة؛ فالبلاغة بهذا المعنى شيء والنظرية التّحليليّة لكيفية تخيّر المتكلّمين للألفاظ بغاية التّأثير شيء آخر، فالذي يقصده المربّي هو إكساب المتعلّم القدرة على إجراء القواعد النّحويّة والبلاغيّة في واقع الخطاب ليس إلاّ. [2]

[1] - ينظر الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص182.

[2] - المرجع نفسه،ص ن.

– التّعليم ميدان متعدّد الاختصاص:

للوصول إلى حلّ المشاكل التّعليميّة التّعلميّة فإنّ ذلك يقتضي الرّجوع إلى الميدان الدّراسي للتّنبّؤ بما يمكن أنْ يصلح لها من حلول، ولكن كما هو معروف فإنّ الميدان التعلّمي متعدّد الاختصاص.

يرى "الحاج صالح" أنّ الباحث التّطبيقي بصفة عامة يحتاج إلى أكثر من اختصاص فالباحث لا يمكن أنْ يلمّ بكلّ العلوم، وأنْ ينكبّ على جميع ما تطرحه من المشاكل، فالميدان التّطبيقي يقتضي المشاركة الفعّالة بين الباحثين المختلفي الاختصاصات، ومنها تعليم اللّغات، فلا يهمّ المتخصّص في علم اللّسان فقط، بل يشمل أيضا الباحثين في علوم التّربية وعلم النّفس، وحتّى الأطبّاء المتخصّصين في علم الأعصاب، وكذلك الاختصاصيين في علم الاجتماع وغيرهم.

صحيح ما ذهب إليه "الحاج صالح" في هذه المسألة، فميدان تطبيقي كهذا، متعدّد الاختصاص، يطرح مشاكل كثيرة بهذا التعدّد، ليس لتعارض هذه الاختصاصات، واستحالة اجتماعها في ميدان واحد، بل لصعوبة إعطاء كلّ اختصاص حقّه من الدّراسة، وما يمكن أنْ يؤثّر به في نجاح عملية التعلّم؛ إذْ قد يكون هذا التعثّر بسبب عدم قدرة الباحث على الإلمام بجميع هذه التخصّصات، ممّا يحتّم على الباحث التّركيز على جانب واحد، أو اثنين فقط، على حساب الجوانب الأخرى،في التّخطيط للعمليّة التعليميّة التّعلّميّة، وقد يكون هذا الباحث هو المعلّم نفسه وهو يعدّ خطّة يومه، أو يطبّقها في فصله الدراسي.

– التّنبيه الخاطئ لتأدية المتعلّمين

اللّغة العربيّة بتعدّد وجوهها النّحوية، وإنْ اختلفت، فقد تكون كلّها عربية صحيحة، لتعدّد المذاهب النّحوية، وأيضا ما ثبت في اللّغة العربية من وجود مستويين من الأداء: الأوّل منقبض والثاني مسترسل.

وما لاحظه الباحث هو أنّ الأخطاء اللّغوية في الحديث الشّفهي والتّحريري لا تحصى في زمننا هذا، إلّا أنّ التّنبيه على اللّحن لم يكن فيه أصحابه موفّقين في الكثير من الأحيان؛ فقد يخطئ المصحّح نفسه في تصحيح ما يظنّه خطأ؛ وذلك لأنّه إمّا بجهل ورود اللّفظ أو الصّيغة التي يرفضها في كلام العرب، وإمّا أنْ يكون متعصّبا لمذهب نحوي معيّن، والحالة الثالثة هو عدم إدراكه لمرجحات صحته[1]. ولذلك فإنّ الذين ألّفوا في اللّحن قديما وحديثا، لم يتّفقوا على مقياس محدّد يرجعون إليه في تحديد الخطأ والصّواب. وإنّ كتب التّصويب اللّغوي والمتأخّر منها خاصّة قد اتّسمت بالفوضى وامتازت بالتّناقض والاضطراب[2].

أضاف أنّ هناك ما اعتقده المعلّم هو وغيره منذ مئات السنين بأنّه خطأ، لأنّه موجود في العامّيات. فصار شيئًا فشيئا مقتنعا بأنّ كل ما هو مستعمل في العامّية فهو خطأ في العربية الفصحى، حين أصبحت فصحى الترتيل المعيار الوحيد للخطأ والصّواب. وقدّم مثالا على ذلك الحركات الإعرابية، وأنّ العرب لا تبتدئ بساكن، ولا تقف على متحرك[3].

9- مقترحات الحاج صالح اللسانية لتحسين الأداء التّربوي:

- التعرّف الموضوعي على المشاكل اللّغوية التّربويّة.

ماذا يجب أنْ نعلّم من اللّغة؟ وكيف يجب أنْ نعلّم؟ والإجابة الصحيحة تتطلّب في بحثها التّمييز بين ثلاثة جوانب

- النّظر في محتوى اللّغة التي تقدّم للمتعلّم.
- النّظر في محتوى الطّريقة، أو الطّرق التي تستعمل لتبليغ هذا المحتوى.
- النّظر في تأدية المدرّس لهذه الطّرق، وكيفية تطبيقه لها.

[1] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج1، ص164.

[2] -ينظر: نعمة رحيم العزاوي: فصول في اللغة والنقد، المكتبة العصرية، بغداد، ط1، 2004، ص62.

[3] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص134.

أهمّ شيء في كلّ هذا، هو أنْ ينطلق الباحث من الواقع المحسوس باعتماد الوسائل العلمية وما أثبتته علوم اللّسان ليكون حكمها سديدا بالاعتماد على الاستقراء الواسع، والقوانين الموضوعية[1].

لنجاعة عمليّة التعلّم يرى "الحاج صالح" أنْ يكون معلّم العربية عارفا بقوانين ثَبُتَت دراستها في علوم مختلفة، باعتبار اللّسانيات علما متفتّحا على علوم مختلفة لغويّة، واقترح عليه معرفة مجموعة قضايا، ومنها:

10-معرفة ما أثبتته اللّسانيات العامّة

يقول المسدي: «لقد كان للعالم اللّساني "عبد الرحمن الحاج صالح" الفضل في لفت انتباه المؤسّسة التّربوية في الوطن العربي إلى أهميّة اللّسانيات وتطوّرها في بلورة رؤية تعليميّة جديدة تطوّر بها آليات تدريس اللّغة العربية»[2].

فقد أكّد "الحاج صالح" ضرورة الإلمام بما جدّ في صعيد البحث اللّساني، حيث أنّه لا يمكن لمدرّس اللّغة اليوم، أنْ يجهل ما أثبته العلم في عصرنا الحاضر من حقائق وقوانين، ومن معلومات مفيدة، ومناهج ناجعة في التّحليل اللّغوي.

اللّسان البشري يمكن أنْ تحلّل عناصره الصّوتية بآلات إلكترونيّة لتشخيص أنواع الأداء الصّوتي بمقاييس موضوعية وأيضا يمكن أنْ ترتّب وتحصى بالرّتابات (الأدمغة الإلكترونية) جميع ما يَرِد في نصّ من النّصوص مفرداته،وتراكيبه، ومواده الأصليّة، وأبنيته، وسياقاته، وقد أدّى ذلك إلى اكتشاف علاقات ثابتة بين العناصر اللّغوية لفظا ومعنى، وأنّه يمكن أنْ تصاغ صياغة رياضية. وهذا حصيلة اكتشافات كبيرة في ميدان العلوم اللّسانية في ضوء النّظريات التي وضعها اللّسانيون في زماننا، ويؤكّد "الحاج صالح" وجود مجموعة من

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج2، ص200– 201.

[2] – عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2010، ص198.

المفاهيم والتّصوّرات العلميّة وبجنبها مجموعة من المناهج التّحليليّة عند أقدم النّحاة لا تقلّ أهميّة عمّا أثبتته اللّسانيات الحديثة[1].

-ظواهر اللّسان والتّبليغ في منظور اللّسانيات الحديثة:

لقد أثبتت اللّسانيات الحديثة عددا من الحقائق صار الكثير منها من المسلّمات وتظهر أهميّتها لا من حيث صحّتها فحسب، بل أيضا لكثرة ما تفرّع عليها من مبادئ أفاد منها الباحثون في شتّى الميادين ممّا له علاقة بظواهر اللّسان والتّبليغ على المستوى النّظري والتّطبيقي. وأضاف الباحث أنّ أكثرها قد تفطّن إليها النّحاة واللّغويون العرب الأوّلون ومنها:

- اللّسان هو قبل كل شيء أداه تبليغ.
- اللّسان ظاهرة اجتماعية لا فردية.
- لكلّ لسان خصائص من حيث الصّورة والمادّة.
- اللّسان هو في حدّ ذاته نظام من الأدلّة المتواضع عليها، وله بذلك بنى ومجار ظاهرة وخفية.
- للّسان منطقه الخاص به.
- اللّسان وضع واستعمال، ثم لفظ ومعنى في كلّ من الوضع والاستعمال[2].

- استغلال ما تثبته اللّسانيات وما وصلت إليه بحوثها الميدانية:

يعدّ المعلّم المؤهّل القادر على التّغيير هو حجر الأساس في عمليّة تطوير التّدريس، لذا لابدّ من الانتباه إلى دوره في هذه العملية من حيث تدريبه وتأهيله بشكل

[1] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص181- 182.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص184- 185.

يتناسب مع الأهداف المنشودة، وتبقى أفضل المناهج غير ذات قيمة إذا ما قام بتنفيذها معلّم غير مؤهّل وغير مقتنع بجدواها[1].

لعلّ المعضلة التي تواجهها أقسام التّربية في احتكارها النّظري لهذا الحقل أنّها تركّز على الجوانب التّنفيذية والشّكلية في التّعليم (أساليب التّدريس)، ولا تصرف شطرا ولو يسيرا إلى الاعتبارات اللّغوية الخاصّة التي ينبغي التّنبيه إليها[2]. وإنّ المعلّم عمود العمليّة التّربوية، ومحرّكها الأساسي، وتلقى عليه المسؤولية الأساسيّة في إنجاحها.

يقول الباحث: إنّ النّظر في محتوى اللّغة التي تُقدَّم للمتعلّم، ومن ثمّ السّؤال عن ماذا يجب أنْ نعلّم من العناصر، والآليات اللّغوية في مستوى معيّن من مستويات التّعليم، يتوجّه بالوجوه الآتية:

- ليس كلّ ما في اللّغة من الألفاظ والتّراكيب، وما تدلّ عليه من المعاني، يلائم الطّفل أو المراهق في طور معيّن من أطوار ارتقائه ونموّه.
- لا يحتاج المتعلّم إلى كلّ ما هو ثابت في اللّغة للتّعبير عن أغراضه، بل تكفيه الألفاظ التي تدلّ على المفاهيم العاديّة، وبعض المفاهيم العلمية، والفنيّة أو الحضاريّة ممّا تقتضيه الحياة العصريّة. أمّا اللّغة التّقنيّة التي سيحتاج إليها بعد اختياره لمهنة معيّنة ثمّ الثّروة اللّغوية الواسعة، فهذا سيكون من مكتسباته الشّخصية التي يتحصّل عليها في مستقبل الأيّام داخل مسيرته الثّقافيّة، أو في تلقّيه لشيء ما غير دروس اللغة.

[1] - ينظر نواري مسعودي: اللغة و بناء الإنسان (دراسات في اللسانيات التطبيقية)،دار قرطبة للنشر و التوزيع،الجزائر،ط 1، 2016، ص 149-150.

[2] - ينظر: المرجع نفسه،ص42-43-44-45-46.

– لا يمكن للمتعلّم أنْ يتجاوز أثناء دراسته للّغة في مرحلة معيّنة حدّاً أقصى من المفردات والتّراكيب، بل وفي كل الدّروس التي يتلقّاهاّ، ينبغي أنْ يكتفي فيه بكميّة معيّنة، وإلاّ أصابته تخمة ذاكرية، بل حصر عقلي خطير قد يمنعه من مواصلة دراسته للّغة[1].

11– البحث في طريقة تبليغ المعلومات اللّغوية، و كيفيّة اكتسابها.

يحدّد "الحاج صالح" موارد ثلاث له، وهي:

أولا: الميدان من البحث الذي ينظر في كيفية اكتساب الطفل لِلُغة آبائة ومحيطه ثم إبقاء هذه المهارة عنده، وكذلك كيفيّة اكتسابه هو أو الرّاشد لِلُغة ثانية غير لغة الأمّ.

ثانيا: الميدان الخاص بآفات التّعبير كأنواع الحبْسة، وغيرها من العاهات، التي تصيب الإنسان في قدرته على التّعبير، أو على فهم وإدراك ما يبلغه من الخطابات المنطوقة والمكتوبة (ويسمى بعلم اللسان المرضي).

ثالثا: الميدان التّروبوي اللّغوي نفسه الذي يُعنى بإجراء التّجارب التّربوية في عين المكان فيختبر على أسس علميّة الطّرق المختلفة الخاصّة بتدريس اللّغة[2].

– الانتقاء الممعن للعناصر التي تتكوّن منها المادّة المعنيّة وهي بالنسبة لِلُغة: الألفاظ والصّيغ مع ما تدلّ عليها من معان في الوضع وفي الاستعمال.

– التّخطيط الدّقيق لهذه العناصر؛ أيْ توزيعها المنتظم حسب المدّة المخصّصة لها وعدد الدّروس.

[1] – ينظر عبد الرحمن حاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص203.

[2] – المرجع نفسه ، ص214.

– ترتيبها و وضعها في موضعها في كلّ درس بحيث يندرج بانسجام من درس إلى آخر.

– اختبار كيفية لا تقلّ نجاعة عن السّابقة لترسيخها في ذهن المتعلّم وخلق الآليات الأساسيّة التي يحتاج إليها ليتحكّم باستعمالها بكيفية عفوية[1].

12– مساهمة المصطلح والترجمة في ترقيّة البحث العلمي.

من الواضح في كتابات "الحاج صالح" اهتمامه الكبير بجانب المصطلح والتّرجمة كوسيلة هامّة من وسائل ترقية اللّغة العربية.

إنّ انتشار اللّغة يتطلّب وجود المصطلح القادر على تحديد المفاهيم التي تستعمل في العلوم المختلفة[2]. وإنّ لمفاتيح العلوم مصطلحاتها، و لمصطلحات العلوم ثمارها القصوى. فهي مجمع حقائقها المعرفية، و عنوان ما به يتميّز كلّ واحد منها عمّا سواه. وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتّى لكأنّها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدوال[3]. وإنّ البحث في المصطلح يعني ضمان حضور اللّغة في مجالات الإبداع اللّساني، ونجاح تقدّم العلوم مرهون بمدى نجاحها في بناء أنساقها الاصطلاحية مع أنساقها المفهومية[4].

اقتنع الباحث بأهميّة المصطلح في ترقية البحث العلمي، وأنّ الفئة التي تحتاج أكثر إلى المصطلح، هي فئة الباحثين، وحاجتهم في ذلك إلى إقامة معلوماتهم، وتحويرها، وإثرائها. ومع هذا فإنّ الباحث يقرّ أنّ العجز في وضع المصطلحات طبيعي؛ لعجز فئة الباحثين القليلين عن مواكبة الآلاف من المصطلحات التي وضعها غيرنا في عشرات السنين، ومن جهة أخرى انتقد "الحاج صالح" طريقة عمل الباحثين، ووصفها بالتّقليدية، والبطيئة، والتي تفتقد الدّراسة العلمية الدّقيقة

[1] – عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان،، ص224.

[2] – ينظر صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، ص7.

[3] – ينظر عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات (مع مقدمة في علم المصطلح)، ص11.

[4] – ينظر بلعيد صالح: مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، دط، 2009، ص49.

والشّمولية، وأيضا ضرورة مراعاة المقاييس التي تضبط الاستعمال اللّغوي، والخضوع لقوانين الشّيوع اللّغوي[1].

لقد ربط الباحث مشكل توفّر المراجع والمصادر العلمية باللّغة العربية، وتوفّر الكتاب العلمي عامّة بمسألتين اثنتين: فهو متوقّف جلّه بالدّرجة الأولى على التّرجمة من جهة، وتوفّر المصطلحات العلمية باللّغة العربية من جهة أخرى. وقد اقترح مشروعين جزائريين، رأى أنّهما يرميان إلى حلّ جذري للمشكلين السابقين، وهما:

-مشروع تكوين اختصاصيين في علم المصطلحات والترجمة المتخصّصة:

يقول الباحث: إنّ مشكل توفّر الكتاب العلمي ترتبط بصفة عامّة باسترجاع اللّغة العربية لمكانتها الأصلية. و بالفعل فإنّ التعميم لاستعمال اللّغة العربية يقتضي التّعريب الشامل للتّعليم، وللتّكوين ككلّ.

إنّ هذا التّكوين باللّغة العربية لابدّ أنْ يعتمد على كتب، ومراجع محرّرة بنفس اللّغة والواقع يثبت قلّة هذه المراجع. ويرى أنّ هذا، حتى وإنْ توفّر فإنّه سيصيبنا بخطر الاعتقاد بتحقيق الاكتفاء الذّاتي في ميدان العلوم، ممّا قد يؤدّي إلى تَقَوْقُعِنا بتجاهلنا لما يصدر من دراسات عظيمة في الخارج في ميدان العلوم، ولذلك قرّر أنّ المسلك الوحيد الذي يجب اعتماده، هو الإعداد على نطاق واسع لعدد كبير من المترجمين المتخصّصين في نقل العلوم مع العلم أنّ ما تتوفّر عليه الدّول العربية من المترجمين المتخصّصين هو عدد تافه جدًّا[2].

[1] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص112- 113. - ينظر بلعيد صالح: مقالات لغوية، ص49.

[2] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: المرجع نفسه، ص371- 373.

-مشروع الذّخيرة العربيّة:

يتمثّل "الحاج صالح" في مشروع الذخيرة العربية أنّ يكون مقياسا موضوعيا لاختيار المصطلحات وإقرارها؛ و ذلك باعتبار أنّها مجموعة أحداث كلامية مدوّنة كما وردت، وهي مثل شواهد اللّغة، والنّحو، لا مردّ لها إذا كانت كثيرة في الاستعمال،وبذلك تبتعد المجامع وجميع المؤسّسات العلمية عن الذاتية في اختيار المصطلح الأنسب، بل ويحصل التّوحيد المنشود للمصطلحات العربية، والذي تعطّل بسبب انغلاق كلّ قطر. بل كلّ مؤسّسة على نفسها، وعدم اكتراث البلد، وأصحاب المؤسّسة بما يروّج، وما يشذّ في استعمال غيرهم للعربية[1].

13- المعاجم

قد قسّم اللّغويون والباحثون المعاجم العربية من حيث نظام ترتيبها للكلمات، خمسة أقسام، قسم يعتمد على المخارج الصّوتية ونظام التّقاليب، وقسم ثانٍ يرتّب الكلمات حسب الحرف الأوّل من الكلمة، ثم قسم ثالث يقوم منهجه على إيراد الكلمات حسب الحرف الأخير وقسم رابع ينبني على نظام الأبنية والتّرتيب الهجائي، وآخر خامس يرتّب الكلمات بحسب الموضوعات[2].

يرى "الحاج صالح" أنّ المعاجم الحديثة انتهج فيها محرّروها في الغالب نهج المعاجم القديمة، حيث حافظوا على التّرتيب الألفبائي لأصول المفردات، وقد اتّصفت هذه المعاجم بما أُدخل فيها من تجديد من نواح مختلفة؛ وذلك مثل إدخال اللّفظ المولّد، أو الأعجمي الشّائع، ممّا يدلّ على المسمّيات الحديثة والمصطلحات العلمية، وما يصاحب ذلك من ذكر الأمثلة التّوضيحيّة[3].

[1] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح،بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج1، ص403- 404.

[2] - ينظر فتح الله سليمان: دراسات في علم اللغة، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط1، 2008م، ص65.

[3] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص116.

–مقترحاته في بناء المعاجم:

لم يخفِ الباحث إعجابه بطريقة بناء المعاجم العربية؛ ولذلك اقترح بأنْ يحافظ المعجميون على خاصّية هذا التّرتيب مع إدخال التّرتيب الألفبائي لبعض المفردات بحسب ظاهرها، ودون مراعاة أصولها من تلك التي يصعب العثور عليها بسبب الحذف، أو الإبدال، أو الإعلال، أو القلب المكاني، أو كونها دخيلة لم تأتِ على صيغة عربية؛ وذلك مثل (اتّخذ)، (اتّسع)، وكلّ تصاريف الكلمة المعتلّة، (خذْ، سلْ، عِ)، وغير ذلك؛ فتأتي في موضعها الاشتقاقي (بحسب الحروف الأصلية، وموضع آخر بحسب حروفها الظاهرة).

أمّا التعريف فعدّه "الحاج صالح"من مقتضيات ارتقاء العلوم والتكنولوجيا، وتعميم المعارف خاصة ما يخصّ المصطلحات العلمية، وقد تميّزت بعض المعاجم العربية بهذه الخاصّية، مثل المعجم الوسيط، والمعجم العربي الأساسي. و أضاف اقتراحا آخر، وهو ضرورة الاعتماد على الاستعمال الحقيقي للّغة؛ لأنّ ذلك من أصل الأصول في البحوث اللّغوية، وفي استثمار هذه البحوث لترقية اللّغة العربية. ومن جهة أخرى اقترح اعتماد قواعد المعطيات النّصّيّة كمرجع في تأليف المعاجم؛ إذْ أنّ الوسائل الحديثة الخاصّة بالحاسوب ستمكّن من تدوين النّصوص الّتي يتراءى فيها الاستعمال في كلّ عصر ممّا مضى، ولعلّ هذا قد ضمّنه في مقترحه في مشروع الذخيرة اللّغوية العربية[1].

يرى "الفاسي الفهري" «أنّ المعاجم العربية الحالية رغم بعض الجهود القليلة المبذولة لا تتيح مواكبة تطوّر اللّغة، وتطوّر مناهج التّحليل اللّساني، وتطوّر تقنيات وأساليب وضع المعاجم»[2].

[1] – ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص117-119.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة)، دار توبقال للنشر، المغرب، ط 2، 1999، ص13.

وما يمكن ملاحظته على مقترحات "الحاج صالح" في بناء المعاجم، أنّه توجّه فيها إلى المادّة المعجمية، أكثر من الصناعة المعجمية، وإنْ كان أشار لها من خلال اقتراحه اعتماد الحاسوب في جمع المادّة اللّغوية، وهو يقصد في ذلك تطبيق مشروع الخبرة العربية في خدمة هذا الجانب اللّغوي.

– تقييمه لبعض المعاجم العربية الحديثة

أ– المعجم الخاص بالطّفل العربي:

تعدّ المعاجم المدرسية ضرورة فرضتها متغيّرات العصر الحديث، بما صاحبه من تطوّر تعليمي وحضاري فرض حتميّة وجود معجم مستقل يساير روح العصر، ويلبي متطلّباته، ولا يغفل عن القديم من الموروث من الألفاظ، وبما يتّفق من احتياجات الطّالب من مفردات اللّغة وتراكيبها، وفي الوقت نفسه لا يهمل ما يستجدّ من ألفاظ فرضتها التّطوّرات الاجتماعية والعلمية.[1]

رغم ما ألّف من معاجم مدرسية، ف "الحاج صالح" رأى أنّها لم تخضع بعد للمقاييس العلميّة. وقد اتّسمت بالإفراط والتّفريط لكثرة المفردات بالنّسبة للصّف الواحد، وحشو ذهن الطّفل بما لا يفيده. وقد أنجز مشروعا في المغرب العربي في السّبعينيات سمّوه بالرّصيد اللّغوي الوظيفي.[2]

ب–معاجم المعاني:

تُعرف معاجم المعاني على أنّها تلك المعاجم التي قام الأمر في تأليفها على العلاقات المعنويّة التي تكون بين الكلم إمّا اختلافا في اللّفظ واتّفاقا في المعنى، وإمّا اتّفاقا في اللّفظ واختلافا في المعنى، وإمّا تضادّاً كما هو عليه الحال في لفظ يعتوره معنيان متضادان يكون المراد منهما

[1] – ينظر فتح الله سليمان، دراسات في علم اللغة، ص138– 139.

[2] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص120– 121.

أحدهما بدلالة السّياق، فاحتوت هذه المجموعة معاجم الترادف، ومعاجم الاشتراك ومعاجم التضاد[1].

انتقد "الحاج صالح" تسميتها بالمعاجم، ورأى عدم صلاحيتها لذلك، لأنّ مادّتها غير مرتّبة التّرتيب الألفبائي، وقد قدّم هذا الاقتراح منذ زمن، وذكر أنّه يمكن الاستعانة في ذلك بالاعتماد على قاعدة المعطيات النّصّيّة (الذخيرة).

ج- معاجم العلوم والتكنولوجيا

وصف الباحث وضع المصطلحات العلميّة بالفوضى، برغم ما أسّس لتوحيد المصطلحات كاتّحاد المجامع اللّغوية، ومكتب تنسيق التّعريب، ورأى أنّه يمكن الخروج من تلك الفوضى بإنجاز الذّخيرة اللّغوية العربية، أيضا ما يتّخذه جميع وزراء التّعليم العالي والتّربية العرب من قرار في شأن المصطلحات على مستوى جامعة الدّول العربية، الّتي تهيّئ لاستعمال المعاجم الموحّدة الّتي تضعها المؤسّسات المعنيّة بذلك بعد الاتّفاق عليها، ولتحقيق ذلك اقترح الاتّفاق على مقاييس علميّة تختار على أساسها المصطلحات[2].

IV-قراءة أعمال "عبد الملك مرتاض": (نظرية اللّغة العربية)

إنّ لـ "عبد الملك مرتاض" دور كبير في عالم النّقد والمعرفة وذلك بفضل اللّغة الّتي كثر حولها الحديث لما تحمله من سمات أدبيّة، وقد عَنِي بدراسة النّصوص الأدبيّة العربيّة، قديمها وحديثها وذلك بالموازاة مع تتبّعه للنّظريات والمناهج النّقدية الغربيّة الحديثة.

[1] - ينظر أحمد الشرقاوي إقبال: معجم المعاجم (تعريف بنحو ألف ونصف ألف من المعاجم العربية)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1993، ص283.

[2] - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص123.

كان اعتمادنا لغة "عبد الملك مرتاض" جزءا من بحثنا لثرائها الكبير المميّز، وذلك وصولاً إلى معرفة أصول اللّغة الواصفة، التي تتجلّى إجرائيا في تأليف كتاباته، خصوصًا إذا كان منطلقنا من كتاب: "نظرية اللغة العربية "سبيلا. حيث أنّ كتابه تتجلّى فيه اللّغة الواصفة بوضوح كبير.

يتجاوب "مرتاض" مع اللّغة كونها غاية أو إشكالية وليس وسيلة، ذلك إنّ «النّصّ لَعِبٌ باللّغة، فاللّغة مُلاعبة مع نفسها بألفاظها وهي تعبِّر عن أدقّ الدّقائق، وأنبل العواطف، وأرقّ الهواجس، وألطف الوساوس ... لوما النّصّ الّذي هو ثمرة عطاء اللّغة لَمَا تعارف النّاس وتفاهَموا ولما بُلِّغت الرّسائل السّماوية، ولَمَا نزلت الكتب على الرسل...اللغة مجرّد ألفاظ طائرة لا تتّخذ دلالتها إلاّ فيه».[1]

النّصّ يكتب من أجل أن يقرأ وللقارئ أنْ يؤَوِّلَه...، وينتج نصّا آخر، إذْ فالقراءة مثلما يقول "مرتاض" إنتاجية تتحقّق من خلال هذه اللّغة، وهذه اللّغة يتفاعل في شكلها عناصر، هي الخيال، الجمال، الأسلوب، فالنص، «نتاج الخيال، و نتاجية اللّغة وبَثْنَة الجمال، وثمرة المِراس الطويل....الخيال يَغْذُوه،و العقل يَذكُوه،و المِراس يصقُله.الخيال مادّته و ماؤه و قِوامه...و المراس هو الذي يجسّد هذا الخيالَ في فعاليّة تبليغيّة تنهض على الحيويّة والحركيّة والعنفوان».[2]

النّصّ من خلال هذا التّعريف تتقاسمه عدّة عناصر وهي اللّغة، الخيال، الجمال، وهذه المفاهيم يراها "مرتاض" أساسيّة في تشكّل أيّ نصّ أدبي إبداعي أو نقدي.

أمّا عن علاقة النّصّ باللّغة يقول: «النّصّ جمالية تستمدّ كيانها من تفاعل اللّغة مع اللّغة. وملاعبة اللّغة للّغة، ورفض اللّغة للّغة، وذوبان اللّغة في اللّغة، بل فناء اللّغة في اللّغة؛ بل ميلاد اللّغة من اللّغة ... إنّه المستحيل الذي لا يَنْتَجِز إلّا باللّغة، والمجال الذي لا يسعه إلّا في حيِّز اللغة»[3].

[1] – عبد الملك مرتاض: نظرية النص الأدبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 2015، ص4- 5.

[2] – المرجع نفسه ، ص4.

[3] – المرجع السابق، ص05.

إنّ اللّغة عند "مرتاض" هي الباب السّحر الذي يلج من خلاله القارئ إلى عالم النّصّ، ولا يمكن الفصل بين عناصر هذه الثّنائية (النّص/ اللّغة) التي تستلزم فيها أيّ عنصر بالضّرورة العنصر الآخر.

1-تأسيسات جديدة لنظام اللّغة العربيّة

أعطى "عبد الملك مرتاض" أهميّة بالغة للمصطلح في كتابه "نظريّة اللّغة العربية تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها" ولعل أهمها:

- أنثوية النّحو العربي:

اللّغة العربية الوحيدة الّتي تؤنّث المثنّى الدّال على امرأتين لأنّ التّعداد في العربية يميّز بين المعدود المؤنّث والمعدود المذكر لأنّ المرأة فيها تتبوّأ المقام الأول.

- الفصاحة في اللّغة العربيّة:

العربيّة مثل معظم اللّغات الحيّة في العالم يستعمل علماؤها و فصحاؤها الوجوه العالية من ألفاظ اللّغة.

- عبقرية اللّغة العربيّة:

تُمكِّن عبقرية اللّغة العربية في اشتراكها مع اللّغات الحيّة التي تقوم على توظيف السّوابق واللّواحق في ابتكار المسمّيات والمصطلحات والمفاهيم الجديدة، بالإضافة إلى تعويلها على النّحت والتّركيب المزجي وتتفوّق عليهم اللّغة العربية بتناولها المعاني متدرّجة في مراتب دلالية بحيث لا تكاد تتكتشّف إلّا لمن يلاطفها ويخامرها ويوامقها فتتفتّح له أبوابها، وتعوّل العربية في سَعَتها المعجميّة العديمة النظير، وفي قدرتها المدهشة على تناول المعنى[1] بالإضافة إلى مصطلحات أخرى يكشف البحث عنها لاحقا.

[1] - ينظر: عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية، (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2012، ص205.

– التّأسيس الأنثوي كنظام في اللّغة العربيّة

تطرّق "عبد الملك مرتاض" في كتابه: "نظرية اللغة العربية" في قسمها الأوّل إلى أنثويّة اللّغة العربيّة فوضعها مقرنة بينها وبين اللّغات الأجنبيّة الأخرى فقال في اللّغة الإنجليزية: «إنّ من اللّغات ما لا يحمل جنسًا بعينه يتجنّس به كاللغة الانجليزية»[1] لأنّها تفتقر للأصالة والعراقة ولأنّ نظامها قائم على الطّبيعة فهي لا أنثى ولا ذكر بل هما معًا.

أقرَّ أنّ اللّغة العربية هي اللّغة الوحيدة المؤنّثة فأعطى مثالا بالتِّعداد «إنّ العربية هي اللّغة الوحيدة – أو من القليلات حتّى لا نقطع بالحكم – التي تؤنّث المثنّى الدال على امرأتين، بحكم أنّ التّعداد في العربية يميّز المعدود المؤنّث من المعدود المذكّر.»[2] لأنّ المرأة تتبوّأ المقام الأوّل على غرار اللّغات الأخرى الّتي تهمل حقّ المرأة بل العربية في ميلها للمرأة تراها تطلق أبنية بعينها على الرّجل، وهي مؤنّثة مثل: علاّمة، فهّامة.

أبدى "مرتاض" إعجابه بالمصطلح الذي أطلقه "الفراهيدي" وهو المصطلح الذي يجمع بين المبالغة والتفخيم في قوله: «لعلّه أوّل من استعمل هذا المصطلح في تأسيس النّحو، حيث كان يرى أنّ هذه الهاء هي هاء المبالغة والتّفخيم ونحن نميل إلى أنْ نطلق على هذه الهاء هاء التفخيم.»[3] لا المبالغة وكفى؛ لأنّ معنى المبالغة يوجد أصلا في معظم الأبنية الّتي تلحقها هذه الهاء.

برهن عن الحضور المركزي للمرأة في اللّغة العربية في قوله: «ومن البراهين على الحضور المركزي للمرأة في اللّغة العربية أنّ جمْع الرّجال المكسَّر إذا أعدْنا الضّمير عليه يجوز لنا تأنيثه مثل: "الناسُ ذهبتْ" وكذلك الجمع بالقياس إلى الأشياء، فمَعَاد الضمير عليها مؤنث أبدا. ممّا يتيح للمرأة أنْ

[1] – عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية، (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص17.

[2] – المرجع نفسه، ص17– 18.

[3] –المرجع السابق ، ص21.

تستبدّ باستعمالات لغوية كثيرة تتمحّض لها، دون الرجل؛ لأنّ ما لا يعقل في اللغات أكثر ممّا يعقل»[1].

درس مرتاض ظاهرة اعتبرها تؤكّد غلبة الوجود الأنثوي في نظام اللّغة العربية وهي الظّاهرة اللّغوية "الأم" و"البنت" في اللّغة العربية في قوله: «وظاهرة أخرى لغوية، وتكاد تكون مركزيّة في العربية، تؤكّد غلبة الوجود الأنثوي في نظامها، وهي أنّا نجدهم يطلقون على كثير من المعاني لفظ "أم"، من حيث لم يكادوا يستعملون لفظ "أب" إلا قليلا جدًّا»[2]، أما بالنّسبة للفظة "بنت" فقال: «في حين سمّت العربُ بـ: "أمّ"، و"بنت"، وخصوصا "بنات" عددا كبيرا من المسمّيات، وأطلقتها على كثير من القيم الماديّة والمجرّدة معا.

«لاحظنا أنّ لفظ "بنات" يتكاثر ويزداد في أثناء كتابات الكتّاب و أشعار الشّعراء كلّما تقدّمنا في الزّمن إلى الأمام ... وذلك بحكم أنّها عبارة "بنات كذا ..." هي عبارة مسكوكة، مثل بنات الدّهر، وبنات الشّوق وبنات القلوب، وبنات الأفكار...» [3].

للعرب تسميات عديدة حول "أم" و"بنات"، وذلك ما جاء في قول، مرتاض: «وكانت العرب تسمِّي عشرات المسمّيات بـ: "أم" و"بنات" أيضا»[4]. ولم يكن بدٌّ في أنْ يكتفي العرب بهذا دون ورود "أبو" و"ابن" إلاّ قليلاً، وكأنّ هذه اللّغة لم تكن إلّا للمرأة: منها، وعنها، وفيها، وحولها[5].

ممّا أورده "مرتاض" من مظاهر تساوي الحضور اللّغوي بين الرّجل والمرأة أنّه يقال: لا أب لك! ويقال: لا أُمَّ لك! ويقال: هوَتْ أمُّه! وثَكِلَته أمُّه! ولا يلتفتون، في هذا، إلى الأب ... [6]

---

[1] – عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية، (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها، ص23.

[2] – المرجع نفسه ، ص26.

[3] – المرجع السابق ، ص26.

[4] – ينظر أبو هلال العسكري: جمهرة الأمثال: 1/ 11، عن: عبد الملك مرتاض، نظرية اللغة العربية، ص28.

[5] – ينظر عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص28.

[6] – ينظر: المرجع نفسه ، ص28.

تطرّق أيضا إلى نظريّة التّأنيث للمصدر، وتفسيرها، ذكر أنّ "سيبويه" أورد طائفة من الأسماء المؤنّثة بألف التأنيث بعد ألف أخرى، وذلك مع همزة، فمنعه ذلك من الصّرف في النّكرة والمعرفة جميعًا. ومن أهمّ الصّفات، هي: حمراء، وصفراء، وخضراء، وزرقاء، وبيضاء، وسمراء، وشقراء، وسوداء، ودكناء؛ ثم نُفَساء وأشياء، وكبرياء، وأصدقاء، وخُنْفُساء...جاءت في هذه الأبنية كلَّها للتأنيث[1]، ويضاف إلى كلّ ذلك علامات التّأنيث وخصوصا التّاء الّتي تستأثر بضرورة الاستعمال في ألفاظ العربية، فتكون للتّأنيث الصريح[2]. ونجد من الأنثويّة غلبة وشدّة التّأثير في العربيّة وأنّ أعضاء جسم الإنسان من أكثر اللّغة استعمالا بين المتعاملين في يوميّاتهم، وهي في معظمها مؤنّثة: الرِّجل، اليد، الساق، العَقب، الرُّكبة... [3]

شرح نظريّة الاختلاف في دلالة أبنية الأفعال فقال: «قام تأسيس النّحو العربي على عدِّ مجموعة من الحروف، اعتقد النّحاة العرب أنها زائدة في العربية، أي: أنّها ليست أصلية في استعمال الكلام. وذلك بعد أنْ عَدُّوا الفعل المكوَّن من ثلاثة أحرف في الكلام العربي على أنّه أصلي الحروف، وما زاد عن ذلك فيه من حروف عَدُّوه طارئا على ثلاثيته، واعتبروا تلك الحروف زائدة، لا أصلية. أي: أنّها تأتي في الكلام فَضْلَةً، ولَغْواً بحكم زيادتها هذه، ولاحظوا تَوَاتُر هذه الحروف المزيدة في الأفعال الثلاثية فرأوْها عشرة»[4].

ما نقصده هنا أنّ النّحاة عسَّروا فهم النّحو، فالقاعدة الأساسية تتّخذ الفعل المجرّد الذي ما كانت جميع حروفه أصلية، وأن "فتح لدى النحاة" العرب تركيب مجرد، والقول مع "انفتح البابُ أنّ الألف والنون تصبحان زائدتين في هذا البناء. و بالتالي هل من اللّزوم اعتبار الزّيادة هذه، أنه انعدام

[1] – ينظر :عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص 49- 50.

[2] – ينظر المرجع نفسه ، ص50.

[3] – ينظر المرجع السابق ، ص54.

[4] – ينظر :المرجع السابق ، ص72.

للمعنى في هذا البناء؟، ومن ثم، فلِمَ القول بأنّ هذا الفعل مزيد فيه؟[1] «ونحن نرى أنّ العربية لم تقم على نظامَي الأصلي والمزيد في الأبنية، ولكنّها قامت على نظام متكافئ، بحيث نجد مجموعة من الأبنية تتضافر فيما بينها لتكوّن ما نطلق عليه،... "منظومة التركيبة اللّغوية"، بحيث لا يعود التصوّر قائما على مثلّث بحيث يكون ما يسمّى الأصلي جاثما في هرمه، ولكن على تمثّل دَائري، على أنّ كلّ بناء فيه يتّخذ موقعه ندًّا لندٍّ إزاء صِنْوه على سبيل مقتضيات الحاجة الدّلالية.»[2]

ذلك ما يمكن نعته في بناء "فعل"(فتح)،الذي لا يستطيع أنْ يقوم بوظيفة "انفتح" وبالتالي ينتهي قولنا إلى أنّه لا "انفتح" يستطيع القيام بعمل "فتح"، وهلمّ جرّا.

-مصطلح الدّلالة الصّغرى

ذهبَ "مرتاض" إلى توضيح مصطلح الدّلالة الصغرى في قوله «أنْ يحمل المصدر أبسط معنى وأقلّه في التّركيب الثّلاثي للفعل خصوصا، مثل: كتَبَ كَتْبًا، وضرب ضربًا، ونصر نصرًا فتركيب المصدر "فَعْل" في هذه الحال، مساوٍ للفعل في عدد الحروف، ومن ثمَّ في شكل الكتابة وذلك في حال قولنا: "كَتْبٌ"، و: "ضَرْبٌ"، و: "نَصْرٌ" من (كَتَبَ، وضَرَبَ، ونَصَرَ). وَلْيُقَسْ على هذا التّأسيس الأفعال الثّلاثية الصّحيحة الحروف، لا المُعْتَلّتُها».[3]

يعني بقوله الدّلالة الصغرى هي مصادر الأفعال الثلاثية الصحيحة، أيْ لا حروف زائدة مثل: صوَّب، وكذلك سار – سيَر.

[1] – ينظر : عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص74.

[2] – المرجع نفسه ،ص ن.

[3] – المرجع السابق ، ص80.

ذهب "مرتاض" في توضيح الامتداد حول نظريّة الدّلالة الصّغرى إلى تغيّر الفعل النّاشئ عن المصدر الأوّل، بعدد الحروف الّتي تتضاعف القيمة الدّلالية، لتنتقل من الصّغرى إلى الكبرى، مثل "المكاتبة"، وهي التي تدلّ في قانون النّحو الدّلالي على اشتراك فعل "الكَتْبِ" بين اثنين. [1]

بخلاف الدّلالة الصّغرى، عند "مرتاض" هي تلك النّاشئة عن تعدّد المصادر على غير هيئة المصدر الأصلي، أو الأوّل، مثل: -كتَبَ كتابةً- فتظهر الدّلالة الكبرى من المصدر حاملة لدلالة جديدة أقوى وأكثف، وتتميّز الدّلالة الكبرى بكونها لا تتجسّد في مصادر الثلاثي المركزية أنْ تكون كدَلالة صغرى بل تلتمس في تلك المصادر، التي يكون بناؤها أوسع من بناء أفعالها الثلاثية، بل حتّى أنّها تمتدّ إلى أبنية مصدريّة جديدة، تحمل مجموعة أشدّ تعقيدًا من المعاني القويّة، كما رأينا في "الكتاب" و "القتال"، بالقياس إلى "المكاتبة" و "المقاتلة"، وكذلك بالنسبة للفخّ و "الفخيخ".[2]

إنّ ما جعل "مرتاض" يخصّ بحثه حول قضيّة البناء لوزن "مَفْعَلَة" لهو من الضّروريات اللّغوية: "نظرية في بناء "مفعلة" ومجالات دلالتها"، إذْ يدلّ هذا البناء الملحقة به هاء التأنيث(ة) على الاستدراج والاستحالة، بحيث يصيّر معنى بناء "مفعلة" إلى غير ما كان عليه في الأصل و لا نريد هنا، إلاّ الألفاظ التي وردت على وزن "مفعلة"، مثل: مبْرَدة، مَسْخنَة، فكأن لفظ "مَبْرَدَة" كان سببا لجلب البرد في الصّيف،و مَسْخَنَة مدعاة لجلب الدّفء في الشّتاء، أمّا بناء "مسْبعة" من قول: "هذه أرض مسبعة"، وهو للتّكثير، أيْ أرض كثيرة السّباع وأمّا في "مبردة" فهو بناء يدلّ على الاستدراج، ونحو العرب قديما لم يجيئوا من هذا البناء المؤنّث العجيب إلّا من الثّلاثي. [3]

[1] – ينظر :عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص80.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ، ص84.

[3] – ينظر الزمخشري: المفصّل، 1/ 304، عن عبد الملك مرتاض، نظرية اللغة العربية، ص90.

-التّقدير و الإضمار في النّحو العربي

كذلك في ما أورده حول قضيّة لغوية أخرى، كقضية: "نظرية التّقدير والإضمار في النّحو العربي": إذْ نلاحظ أنّ نّحاة الأمّة، عسّروا من شأن النّحو العربي فجعلوه للخاصّة من العلماء وهذا ابتكار المقدّرات والمضمرات لما يشكّل ويشدّ من الكلام.

معظم هذه المقدّرات و المضمرات وقواعدها استنبطوها من العربية المبسّطة التّركيب: الفعل والفاعل والمفعول؛ الفعل والفاعل والحال؛ الفعل والفاعل والتّمييز؛ الاسم المرفوع الاسم المبتدأ به الكلام، بعده اسم آخر مرفوع (المبتدأ والخبر)، إلى آخر التّصنيفات البسيطة لقواعد النّحو. فوضعوا تقديرهم لضمير في الفعل حين يسند إلى الضّمير ولا يقع التّصريح بالاسم، وتقديرهم أنّ الجملة الفعلية أو شبه الجملة في محلّ رفع أو في محلّ نصب، أو في محلّ جرٍّ.[1]

يدلي "مرتاض" مغالطة كبيرة أوردها في بحثه، لهذه النّظرية في إعراب الضّمير المستتر لبعض أساليب الكلام: «كقول القائل: "هو الذي سافر اليوم". فالضمير الذي ينهض بفعل الفعل -وهو ظاهر منطوق- يغتدي في الوقت نفسه بعد ذِكر الفاعل مستترا غائبا يجب البحث عنه بالشّمعة تحت الشمس، كما كان "سقراط" يبحث عن الحقيقة كذلك. و نحن نتساءل من موقع المنطق والعقل: من هو الذي سافر اليوم؟... فكيف يثبت هذا الضمير نفسُه من أوّل الكلام، ويقتحم على فعل "سافر"، فيزدوج وجوده حتّى يغتدي أسطوريا، إذْ نجده هنا، ونجده هناك، في الوقت نفسه!»[2].

يَردُّ الباحث هذا الأمر إلى فساد التّأسيس في الجملة، ويؤسّس على قاعدة هذا التّأسيس الفاسد بأنْ لا منطق ولا إقناع لما أسّست من أجله هذه المغالطة. و الحال أنّ النّحو إنّما جعل

[1] - ينظر عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص98- 100.

[2]-ا المرجع نفسه،ص99.

للاستعمال العام لجميع النّاس، ولتسيير بيان نظام الكلام، وليس في التّنافس فيما هو أكثر إتيانا بالتّقديرات والمضمرات في معظم المواطن التي يتناقض فيها تعبير فصيح. [1]

-التّأسيس المنطقي للقاعدة النّحوية

بموجب ما ذكرنا سابقا عن التّأسيس المنطقي للقاعدة النّحوية، فإنّ النّظرية النّحوية تقوم لتقنين الفاعل في الكلام على أنّه اسم مرفوع يأتي بعد فِعْل، أمّا والحال أنّ سقوط وظيفية الفاعلية بعد تقدّم الفاعل على فِعله بأنْ يغتدي الفاعلَ مبتدأ، فذاك يبدو غير منطقي، وبالتالي معالجة "نظرية الجملة واضطراب المصطلح"عند "مرتاض" تتحرّك منطقيا، أنْ يظلّ الفعل هو المركز، فوظيفته مركزيّة في الجملة سواء تقدّم أو تأخّر، ولتوظيف نظريّة الجملة وجب:

- كلّ جملة مؤلّفة من اسمين متتابعين (مبتدأ وخبر) تكون جملة اسمية.

-كلّ جملة مصدّرة بفعل بعده اسم فهي جملة فعلية بحكم طبيعتها.

-كلّ جملة مصدّرة باسم بعد فعل، تكون فعلية؛ لأن الاسم لا يعمل في الفعل، وإنّما الفعل هو الذي يعمل في الاسم، فإذا ذكر الاسم مبتدأ، يعدّ ذلك إخلالا بالعمل المنطقي على وظيفة الفعل العامل فيه.

- كلّ جملة مبتدأة بظرف. فهي ظرفيّة لا اسميّة؛ لأنّ الظّرف هو الذي كان القصد من مبتدأ الكلام.

-كلّ جملة تبتدئ بحرف يجرّ ما بعده بحرف الجرّ (الإضافة)، يتلوهما اسمٌ فهي "جملة حرفية"، لأنّ الحرف لفظ كامل الوظيفة الدّلالية والنّحوية والتّركيبية. الحرف متمكّن في الكلام لا يتغيّر ولا يتبدّل، فهو مصدر لسلسلة من الألفاظ المتتابعة بفعل تأثيره (عمله) [2]ما ذهب إليه الباحث حول تعدّدية المصادر العربية بين التّعدّدية والدّلالة على الفخامة، هو من

[1] - ينظر :عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها)،ص99

[2]- المرجع نفسه، ص126.

قبيل رأيه عن مسألة اختلاف أبنية المصادر لفعل واحد في العربية، وذلك من غالب اختلاف لطائف الدّلالات الشّديدة الدِّقة التي تميّز بين أدقّ التفاصيل كما هو الشّأن في تمييزهم بين الكأس والقدح، والقعود والجلوس.

«فالعامي يقول: أُقعد. فإذا تفاصح، قال: اِجلس! على حين أنّ معنييْهما مختلفان كما دقّقت ذلك، المعاجمُ؛ إذ ما يكون لوجود قعودٍ إلا عن قيام، كما لا يكون الجلوس إلّا عن اضطجاع ومنام. وممّا يقع فيه الخلط في الاستعمال اللغوي، على عهدنا هذا، بين القيام والوقوف، أنّ كثيرا من الناس حين يصفون بلدا بالنهوض والحركة والاضطراب،... أنْ يقولوا: بلدنا واقف! و هم لا يدرون أنّهم بهذا الاستعمال يكونون قد وصفوا وطنهم بالشّلل والجمود؛ لأنّ الوقوف، هو توقّف عن التقدّم والحركة. وإنّما كان عليهم أنْ يقولوا ... بلدنا قائم أيْ: ليس قاعدا جامدا مشلولا لا يتحرّك».[1]

إذا ما ذهبنا إلى ما ذهب إليه الباحث حول بناء «التَّفعال» الذي ينشأ كبناء غير مندمج مع مصادر فَعل الثلاثي غير المضعَّف، فإنّنا نوجب على المعاجم العربية الجديدة أن تذكره وحده فتذكر فعل «مشى يمشي مشيا»، بمعنى تحرّك من مكان إلى آخر على قدميه، ثمّ تذكر لاحقا: «مشَّي يمشِّي تمشيةً وتَمْشَاء» بمعنى تحرّك في حالة غير عادية، كأن يكون مضطرا إلى حمل شيء ثقيل على كاهله، وهلم جرًّا، وبالتّالي فإنّ بناء " التَّفْعال" (بفتح التاء) التي يأتي في العربية للدّلالة على التّكثير، أو على صعوبة وقوع الحدث يصاحبه من عنت ومشقّة مثل: "التَّطواف بدل "الطّوف"، والتِّجوال بدل "الجول".[2]

[1] – عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص144.

[2] – ينظر المرجع نفسه ، ص140.

يتّخذ المربّون في المدارس التّعليميّة الطرق البيداغوجيّة أثناء التّلقين أو الشّرح أو أثناء الامتحانات التّدريبية طريقة مبسّطة في شرح الألفاظ باستعمال لفظ يقابل لفظا آخر، كونه أنّه شبيهه. ذلك بأنّ "المترادف"[1]، قد لا يكون له وجود في اللّغة، حيث أنّ "للجرجاني" تعريف له: هو «ما كان معناه واحدا وأسماؤه كثيرة، وهو ضدّ المشترك، أخذا من التّرادف الذي هو ركوب أحدٍ خلف آخر، كأنّ المعنى مركوب، واللفظين راكبان عليه كالليث والأسد»[2]، وإذا كان المعلّمون يرغبون إلى تبسيط معاني الألفاظ في المؤسّسات التّربوية فإنّ ذلك من مردّ التّقريب والتّبسيط، لا التّحقيق والتّدقيق، ليس غير، فيرون أنّ النّور هو الضّياء، وأنّ الفرح هو السّرور، وأنّ القيام هو الوقوف[3]. ومن زاوية رأى الباحث أنّ الفرح، هو بالقياس إلى السّرور كالقهقهة بالقياس إلى الابتسام، بدليل أن لا نصّ في العربية أفصح ولا أعظم بيانا في القرآن، ﴿**فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ (53)**﴾[4]. ذلك الذي ورد قبل (فرحون) كلّه يدلّ على الشّناعة والضّلال.[5]

[1] – المترادف: آت من الرَّدف الذي هو إلحاق شيء بشيء آخر. يقال: أردف الشيء بالشيء، وأردفه عليه: أتبعه عليه، وأردفه (ج): ركب خلفه على الدَّابة، وهو رديفك: للذي يرادفك على ركوب الدَّابة. وهم رُدفاء، ورُداف، كالفرادى. لسان العرب: ردف. ذلك، ويميّز "السيوطيّ" بين المترادف والمتوارد الذي يراه هو المترادف. ينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1/ 37، نشر دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت). ويُعَدّ المترادف، أيضا، من مصطلحات العروض إذ يطلق على كل قافية اجتمع في آخرها ساكنان... نقلا عن عبد الملك مرتاض،نظرية اللغة العربية،ص 145.

[2] – علي محمد الجرجاني: (1339- 1413)، كتاب التعريفات: المترادف.عن عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية،ص 145

[3] – ينظر عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها)، ص146.

[4] – سورة المؤمنون، الآية 53.

[5] – ينظر عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ص154.

– قضية التّرادف اللّغوي

يستخلص الباحث إلى أنّ تعدّد المصادر ليس هو من باب ترادف المعاني الذي قد لا يوجد في العربية إلا بالتّجاوز والتّسامح، ولم يكن ذا شأن كبير كالذي يُتداول عند المعلّمين عندنا أمام متلقِّيهم. بل يبدو لنا أنّ كلّ لفظ وضعته العرب هو لمعنى من المعاني، خالص له. فمسألة المترادف اللّغوي يعود إلى أنّ المعاني حين تتداخل ويصعب على العوامّ التّمييز بينها فيجعلونها واحدة، مثل ذلك في قولهم: بلدنا واقف! وهم لا يدرون أنّهم بهذا الاستعمال يكونون قد وصفوا وطنهم بالشّلل والجمود؛ لأنّ الوقوف، هو توقّف عن التقدّم والحركة. وإنّما كان عليهم إيراد القصد: بلدنا قائم، يعني: ليس قاعدا جامدا لا يتحرّك.[1]

أما الذي عناه الباحث في مسألة الضّدّية في اللّغة العربية، هو أنّنا يمكن أنْ نُسخِّر اللّفظ معناه لغايات دلالية وذلك لما يقتضيه السّياق والحال والغرض والمناسبة. ويعرف هذا في البلاغة العربية، بالاستعارة التّهكّميّة منها قوله تعالى:

﴿**فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (24)**﴾سورة الانشقاق. فبشّرهم كانت محلّ: (أنذرهم) التي تناسب المعنى الحقيقي والمناسب.[2]

– أبنية الأمراض: (فُعَال)

ثم ينتقل الباحث إلى قضيّة أخرى، متعلّقة بأبنية الأمراض والتي هي على وزن "فُعَال" والتي تتّخذ للأسماء و"مفعول" للصفة. ولا تكون إلّا للأدواء. ومن هذه الأدواء الواردة عند اللّغويين:

-اليُدَاءُ: وهو وجع اليد. يَديْتُ يدَه، ضربه ضربتها (العين)

-السُّلَال والسلُّ: العلّة التي تصيب إحدى الرئتين أو كلتيهما، ومريض السّل فهو مسلول.

[1] – ينظر :عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص165.

[2] – ينظر بدر الدين محمود بن أحمد العيني: عمدة القاري، شرح صحيح البخاري، 15/ 312، عن عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية، ص166.

-الزُّكام:نزلة البرد التي تصيب الإنسان، والمصاب به هو مزكوم.

-الصُّداع: وجع حاد يصيب الشّخص في رأسه، فهو مصدوع.

-الكُزاز: مثل الزكام، والمصاب به مكزوز.

-الصُّفار: الشخص المصاب بعلّة الصُّفار: الماء الأصفر. فهو مصفور.

-السُّداد: داء يأخذ في الأنف، ويمنع نسيم الرّيح، (العين).

-العُطاش: داء يصيب الإنسان، بحيث مهما يشرب من الماء، فلا يروى، وقد رخّص في الفقه، للمصاب بالعطاش أنْ يفطر في رمضان (لسان العرب).

-الحُلاق: وجع في الحلق والحلقوم.

-الجدام: تهافت الأطراف وتعفّنها، والأجذم والمجذوم و المجذّم: المقطوع اليد.

-الكُتاف: الوجع الذي يصيب الكتف.

-القُعاد: العلّة التي تمنع الشّخص من الحركة والمشي، رجل مقعد: إذا ألزمه داء في جسده.

-الأُكَال: الحكّة.

-الطُّحال: داء يصيب الطِّحال.

-الأُباء: داء يصيب الإنسان، يجعله يأْبى الطّعام.

-الرُّعاف: يصيب الإنسان نزيف في الأنف، بضربة أو بصدمة.

-الخُنان: داء يصيب الإنسان في الأنف. [1]

عدّها الباحث بخمسة وخمسين داء يمسّ أعضاء الإنسان. ثم ذكر مجموعة من المفاعيل عن قولهم: مصدور، ممعود، محموم، مرحوض، مصفور، محصوب (مصاب بالحصبة)، مبطون، مكبود (مصاب بالكُبَاد)، محلوق (مصاب في حلقه).[2]

[1] – عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص 172/ 182.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 182.

– عبقرية اللغة العربية

للباحث "عبد الملك مرتاض" موقفا أوضعه في مفترق الطرق أمام قضية الشذوذ في المسائل اللّغوية أو الصّعوبات التي تعاند النّظام العام للّغة، بدليل أنّ للعربية نقاط ضعف،كجميع اللّغات وكان من الضروري إعمال الفكر فيها، ومخالطة العربية العالية.

ليس من المنطق إتْباع القاعدة للشاذ والمستثنى، فتكون بذلك مزعجة ومُعْوصة للباحث. «وأشهر مصادر "فَعَل يفعُلُ، و "فَعَل يفعِل" أنْ يكون مصدرهما "فَعْلاً و فُعُولاً"، ولكن هذا ليس قاعدة مطلقة؛ إذْ لابُدّ من الاحتكام إلى السَّماع الذي يثبت ما يخالف هذه القاعدة.وبناء "فَعْل" من المصادر هو لأهل الحجاز، وعلى حين أن بناء "فُعُول" هو لأهل نجد. والقاعدة تقضي بأنْ يكون "فَعْل" للفعل المتعدّي مثل: ضَرَبه يضرِبُه ضَرْبًا، و: "نصرَه ينصُر نصرًا"، و"فُعُول" للفعل اللازم مثل: "خَمَدتِ النار تخمُد خُمُودًا" غير أنهما كثيرا ما يتجانفان عن هذه القاعدة العامّة، فيشتركان في هذين المصدرين بحيث إنّ كُلًّا منهما يتبنّى بناء صنْوِه، فيقع خَرْم القاعدة، وذلك مثل "عبرْتُ النّهرَ عبْرًا وعُبورًا، و "سَكَتَ الخَطيبُ سكْتًا وسُكُوتًا". وواضح أنّه كان من حقِّ "عَبَرَ" أن لا يأخذ بناء "سَكَتَ"؛ إذْ بناءُ مصدرِ الأوّل "فَعْلٌ" فقط، وبناء مصدر الآخر "فُعُول" فقط، ولكن وقع التداخل والاشتراك فانْخرَمَت القاعدة»[1]. على هذا الأساس جرى المنطق والعقل في الاحتكام إلى السَّماع للّغة العالية في مصدر الأوّل أيّام عصر التّدوين.

إنّ ما يميّز عبقرية اللّغة العربية أنّها تتفرّد بدقّة دلالة الجموع بحيث ما يطلق من هذه الجموع على النّساء لا يطلق على الرّجال. وما يدلّ على جمع في صيغة معيّنة هو غير ما يدلّ عليه في صيغة أخرى (مثل: كُتّاب، وكاتبين، وكَتبة؛ كُفّار، كافرين، كَفَرة)، وما نعته على ثلاثة إلى عشرة فقط، لا يمكن أنْ يطلق على ثلاثة إلى ما لا نهاية، وكذلك جمع القلّة المتحوّل إلى جمع الكثرة، أو جمع الجمع جمع مثل "أقوال" (هو جمع قلّة)، و"أقاويل" هو (جمع كثرة: أي جمع لأقوال، ودلالة

[1] – عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص188.

القلّة هي نفسها مُتنوّعة إلى أربع صيغ على الأقلّ (جمع التكسير)، على حين أنّ جمع الكثرة تتنوّع صيغه إلى عشْر قياسية على الأقل ... ومن هذا التميّز للّغة العربية أنّه بمجرّد ما يقع تغيّر طفيف في نطق اللّفظ يتغيّر المعنى. ومن المؤسف أنّ من المعاصرين من لم يَعُدْ يمتلك الحاسّة اللّغوية التي تجعله يرتبط بلغته الأمّ ربطا صحيحاً، فيقع اللّحن، ويستفحل الجهل. وكذلك اختلاف الصّيغة يدلّ على اختلاف نظافة الدّلالة أو كثافتها أو كثرتها أو سكونها، أو اضطرابها، مثل: أَكَلَ وأَكَّلَ، وتأكال...[1]

كان للحسّ اللّغوي ميزة أساسية عند القدماء، لا يستسيغون من الماء إلاّ الزلالا، وفي كلامهم صياغة تنمُّ عن عمق، لذلك الحسّ اللّغوي، وكلّ ذلك كان حفاظا منهم على جمالية العضوية اللّغوية، السلسلة السليمة الأصيلة من الغريب و الدّخيل، خلافا لما يشيع في الاستعمال الإعلامي للّغة الآن، وأنّ فصحاء العرب تعاملوا مع أيّ معنى بما يناسب المقام الذي أنيط بتلك اللّفظة أو ذلك التّعبير الحسن.

وجد الباحث "مرتاض" أنّ لا مجال للوقوف على هذه الأخطاء المشاعة في الاستعمالات الإعلامية، المتجاوزة وسط الطّبقة المثقّفة إلى عموم الطّلبة الجامعيين، بدليل أنّ الخطأ بات يتفشّى إلى أهل الاختصاص، وهذا ما جنته من ويلات اللّغة العربية الفصيحة مع هذا التطوّر اللّغوي الحاصل عليها، وللباحث ملاحظات عديدة ذكرها «عن بعض هذه الأخطاء التي كثر استعمالها لدى الكتّاب والإعلاميين،و حتى الجامعيين، على عهدنا، فعسى أنْ تثير في النّفوس رغبة في تدقيق العربيّة عند الحديث أو الكتابة بها».[2]

[1] – ينظر عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص211.

[2] – المرجع نفسه، ص214.

حرصًا من الباحث على سلامة اللّغة من شيوع الأخطاء «في الخطاب الإعلامي المعاصر الذي أفسد العربية وصيّرها لا هي فصحى، ولا هي عامية»[1]، جعل يذكر "مرتاض" الكثير من تلك الأخطاء والملاحظات العديدة مع شروحها، نوجز منها خطأ واحدًا كافيا، «قولُهم: "بدوره فعَل هذا...؛" و"أنا بدوري أوافق على هذا الرأي..."، (ويشيع هذا التعبير الركيك في اللغة الإعلامية بالمغرب العربي) وهي ترجمة من الفرنسية حرفية رَذْلَة، لم تراع عبقرية العربية ولا طرائق تعبيرها، وهم يريدون إلى: "هو أيضا فَعَل هذا"؛ و: "أنا أيضا أوافق على هذا الرأي" ... فهذا الدَّور، في هذا الاستعمال، يشبه الدائرة: دائرة السَّوْء!»[2]، وفي ذلك وجب الإمعان في التّدقيق للّغة التي هي ذخرنا ومرجع ديننا وقرآننا الكريم.

لشغف الباحث واهتمامه باللغة العربية، وخوفه من أنْ تضيع فصاحتها، وتضطرب مقوّماتها الأساسية التي تنبني عليها أساسا، من طرف أولئك الذين مهّدوا لقواعدها الصَّحيحة، أدرك أنّه لا مناص من أنْ يقوّم اعوجاج أخطاء كَثُر استعمالها لدى الكتّاب والإعلاميين، وحتّى الجامعيين، على عهدنا، رغبة في تدقيق العربية عند الحديث أو الكتابة بها.

كان لابُدَّ أنْ يقدّم "مرتاض" جملة من الأمثلة رآها شائعة بين هؤلاء، وحرصا منه على سلامة اللّغة الفصيحة، رجع إلى أمّهات الكتب في اللّغة "كدرّة الغواص في أوهام الخواص" "للقاسم ابن علي الحريري"، و "لسان العرب" "لابن منظور" و "القاموس المحيط" "للفيروزبادي" و"خزانة الأدب" "للبغدادي"، و "تاج العروس" "للزّبيدي" و "المحكم والمحيط الأعظم" "لابن سيِّدة" و"غريب الحديث" "للخطابي"، و "مقاييس اللغة" "لابن فارس"، و "جمهرة اللغة" "لابن دريد"، و"العين" لأحمد الفراهيدي" و "تهذيب اللغة" "للأزهري"، و "المصباح المنير" "للفيومي" و "العقد الفريد" "لأحمد بن عبد ربّه"، و "البيان والتّبيين" "للجاحظ"،و "المحاسن والمساوئ" للجاحظ، و "أسرار

[1] – عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ،ص236.

[2] – المرجع نفسه، ص ن.

البلاغة" "لعبد القاهر الجرجاني"، والمستطرف في كل فن مستظرف" "لأبي الفتح الأبشيهي"، و "التعريفات" "لعلي الجرجاني"، و "الكتاب" "لسيبويه"، و"الإمتاع والمؤانسة" "للتوحيدي"، و "المفضليات" "للضّبي"، و "الأمالي" "للقالي" و"تحرير ألفاظ التّنبيه"، "للنووي"، و"غريب الحديث" "لابن الجوزي"، و "الخصائص" "لابن جنّي"، و "الصِّحاح" "للجوهري"، و "النهاية في غريب الحديث والأثر" "لابن الأثير"، و "غريب الحديث" "لابن قتيبة"، و"المغرّب في ترتيب المعرّب" "للمُطَرِّزي"، و "جمهرة الأمثال" "لأبي هلال العسكري".

- **مقولة (خطأ شائع خير من صواب مندثر)**

قد ذكر الباحث "مرتاض" أكثر من مائة مثال يُتداول في أوساط هؤلاء الكتّاب من الإعلاميين وغيرهم من الجامعيين يقولون ألفاظا أو عبارات لا وجود لها في العربية، ولا في المصادر الموثوقة.[1]

من أمثلة على ذلك ما أورده الباحث في كتابه:

- الشساعة: كذلك يقولون اليوم: "الشّساعة التي لا وجود لها في العربية، وهم إنّما يريدون إلى "الشُّسوع".

- "بالْكاد": هذه كلمة عامّة رَذْلَة نَذْلَة، شرع الإعلاميون وضَعَفَة الكَتبَة، في السنوات الأخيرة، في استعمالها بكثرة وهم يريدون إلى معنى: "فعلَ، وما كاد..." الاقتراب من الوقوع.

- "التّسوُّل" غير "السّؤال"، استعمال معاصر للعربية المغلوطة، قولهم "التّسوُّل"، يريدون: يسأل النّاس العطاء! و التسوُّل: يعني استرخاء البطن، والوجه الصحيح أن يقال: "السّؤال":

﴿**وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (10)**﴾سورة الضحى[2].

[1] – ينظر عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص214.

[2] – سورة الضحى،الآية10

– وقولهم: "بدَوره فعل هذا ..."، "وأنا بدوري أوافق على هذا الرأي ..." وهي ترجمة من الفرنسية حرفيه رَذلة، والأصح، هم يريدون إلى: "هو أيضا فعل هذا"؛ و: "أنا أيضا أوافق على هذا الرأي"...[1]

كثير من الألفاظ اللّغوية تجري على ألسن الرّجل المثقّف والرّجل الإعلامي والكاتب والجامعي لعهدنا هذا أنْ ليس لها علاقة بالفصاحة العربية، وهي من الأخطاء الشّائعة، ومقولة يتّكئ عليها أحيانا مختصّون في اللّغة وهي غير مقبولة: "خطأ شائع خير من صواب مندثر" يردّدها كثير من أعداء اللّغة العربية وغايتها هي مجرّد أداة لنقل المعلومة بغضّ النّظر عن صحّة المفردات والتراكيب.

– **من الأسباب في ظهور الأخطاء اللّغويّة وشيوعها:**

- نظرة العرب الدونية للّغة العربية.
- ضعف إعداد مناهج اللّغة العربية وضعف معلميها في المراحل التّعليمية المختلفة.
- أجهزة الإعلام بمختلف أنواعها مرئية و مسموعة ومقروءة.
- البعد عن كتب التّراث العربي.
- تأثير العامّية على الفصحى.
- عدم تمكّن المترجمين من اللّغة العربية وضعف ذخيرتهم اللّغوية.

لكن رغم تلك الأسباب وقلّة الاهتمام بها ستظلّ اللّغة العربية خالدة محفوظة سليمة إلى يوم الدّين بحفظ كتاب الله تعالى:﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (9)**﴾[2] وقوله تعالى: ﴿**وَ**

[1] – ينظر عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص222– 226– 236.

[2] – سورة الحجر، الآية: 9.

لَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ (103)﴾.[1]

- **الأمثال العربيّة**

يرجع الباحث "عبد الملك مرتاض" أنتروبولوجيا" اللّغة العربية في منابتها إلى حضن المرأة العربية، وخصوصًا في معالجته للأمثال العربية، «إنّ السيّدة العربية هي المجتمع كلّه، وليست نصفه إذْ كان كلّ شيء يضطرب من حولها، فيضطرب معه الفُلْك اضطرابا. و على غير ما يسعى بعض النّاس من تصوير بؤس مكانها في المجتمع الجاهلي بخاصّة، والمجتمع العربي الإسلامي الأوّل بعامّة فإنّ مكانتها كانت رفيعة، فقد كانت شاعرة، وكانت ناقدة، وكانت حكيمة، وكانت تشارك في الفتن والحروب، وكان لها دور كبير فيها».[2]

فالمرأة دائما كانت باعثا على تمثيل أطوار التّعامل اللّغوي اليومي في المجتمع العربي قبل الإسلام، وكانت المرأة تعكس أصوات الكائنات من خلال الأمثال، «ولذلك نجد حضور المرأة العربية لافتا في هذه الأمثال السائرة، فهي إمّا قائلة لها، وإمّا مقولٌ لها، فيها»[3]. فهي إظهارٌ لمكانتها الحقيقية، ليس في المجتمع فقط، ولكن في تنمية اللّغة أيضا.

من الملاحظ أنّ كثيرا من الأمثال العربية السّائرة التي كَثُر تواردها في كتب التّراث والأمثال والمعاجم، لها علاقة حميمية بالمرأة والعشق والجنس، «وقد أفضى ذلك الاهتمام في تأليف كتب في تحليل هذه الأمثال من حيث خصائصُها البنويّة... والتركيبة والجمالية فأسهمت في إخصاب

[1] – سورة النحل، الآية: 103.

[2] – عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص317.

[3] – ينظر :المرجع نفسه،ص 320.

الثّقافة العربية المحليّة ممّا أغرى القائمين على برامج الدّراسةفي الجامعات إلى تقرير بعض هذه الآداب الشّعبية في تلك البرامج؛ إذْ كانت تمثّل الأصالة والعمق والصّدق معا، في ثقافتنا العربية».[1]

فإذا ذهبنا إلى ما يرغبه الباحث من غاية ثقافية وأدبيّة، نجده يتطلّع إلى أنْ «يشرح غوامض الألفاظ فيها، ويحلّل مناسباتها، ليكون ذلك أيْسر لفهمها، لدى القارئ.» [2] وقد أورد خمسين مثلا وخمسين إتباعًا في كتابه "نظرية اللّغة العربية"، نوجز بعضا منها:

- إياك أعني واسْمَعي يا جَارَةُ!

شرحًا عن "مرتاض" عن "البكري"، في "فصل المقال، في شرح كتاب الأمثال": «أنّ المخاطبة به هي أخت "حارثة بنُ لَأْمٍ"، أنْ خرج "سهل بن مالك الفزاري" يريد "النعمان بن المنذر" فمرّ ببعض أحياء طيٍّ، فسأل عن سيّد الحي، فقيل له: "حارثة بنُ لَأْمٍ"،...فقالت له أخته: اِنزل في الرّحب والسَّعة حتى يلحق حارثة، فنزل... ورآها خارجة من خباء إلى خباء، فرأى جمالا بَهَره وكانت سيّدة نسائها...فجعل لا يدري كيف يرسل إليها »[3]، إلى أنْ هدَته نفسه ينشد:

يا أختَ خير البَدْو و الحضارهْ كيف تَرَيْن في فتى فَـــــزارهْ

أصبح يَهـوَى حُرّةً مِعْطـارَهْ إياكِ أعْني واسْمعي يا جارهْ[4]

فأجابته بكلام على غرار شعره، فلا هي أيأسته، ولا هي أطمعته.

إنّي أقــول يــا فتى فــزارهْ لا أبتغي الـزّوج ولا الدَّعَـارهْ

ولا فِراقَ أهلِ هذى الْحَارهْ فارحَـل إلى أهلِك باسْتِحارَهْ [5]

[1] – ينظر :عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ،ص331.

[2] – المرجع نفسه، ص332.

[3] – المرجع نفسه ، ص338.

[4] – أبو الفضل الميداني:مجمع الأمثال، 49/1،نقلا عن عبد الملك مرتاض،نظرية اللغة العربية،ص 339.

[5] – ينظر نفس المرجع ،ص ن.

«وأيّا ما يكن الشّأن، فهي حكاية جميلة،و تصلح أنْ تُحوَّلَ، بسهولة، إلى فيلم سينمائي، لو كان العرب ممّن يحسنون توظيف تراثهم وإحياءَهُ بطريقة عصرية تتقبّلها الأجيال الجديدة.» [1] وهذا المثل يضرب للشيء تتحدث عنه، إلّا أنّك تريد غيره، وذلك على سبيل التعريض.

- تجوع الحرّةُ ولا تأكل بثدييها!

أيْ: أجرة ثدييها، إنّ هذا المثل شريف المقصد، نبيل المضرِب، فهو - بغضِّ الطَّرف عن حقيقة المناسبة التي وقع الزّعم بأنّه قيل فيها - يُضرَب لمن له نفس أبيّة، وشهامة كريمة،و لا يلقي بها إلى الإهانة، من أجل نيل مال غير شريف، فهو يضرب، إذن «في صيانة الرّجل نفسَه عن خسيس مكاسب الأموال»[2]، والمناسبة في ذلك أنّ أوّل من أرسل هذا المثل هو "الحارث بن سليل الأسدي" «الذي قاله لامرأته، ريّا بنت علقمة الطائي"، وكان شيخا كبيرا. فنظرت يوما إلى فتية شباب، فتنفّست الصعداء أنْ لا تكون امرأة أحدهم، فعندما قال لها الحارث: ثَكِلَتْكِ أمك! وقد تجوع الحرّة ولا تأكل ثدْيَها»[3]، ومهما يكَن فإنّنا ندرك أنّ المرأة العربية كانت سيّدة نفسها، وأنّها ناقشَت أمّها نقاشا طويلا قبل أنْ تقبل الخاطب الشّيخ، ولكنّها لم تلبث أن فَرِكته، ممّا أفضى إلى طلاقها.

- عادت لِعِتْرِها لَمِيسُ!

مناسبة ذلك، أنّ امرأة كانت تأتي أفعالاً من الفجور، ثم أظهرت ثوبتها من ذلك ولكنها لم تلبث أن عادت إلى ما كانت فيه، فقيل فيها ذلك. العِتْرُ - بكسر العين وفتحها و ضمّها - معان كثيرة، وبعضها مُفْحِش لا يرضاه الذوق العام، و "لميس": اسم امرأة.

[1] - عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها)،ص 340.

[2] - أبو الفضل الميداني: مجمع الأمثال: 1/ 123، نقلا عن عبد الملك مرتاض، نظرية اللغة العربية، ص356.

[3] - أبو عبيد القاسم بن سلّام بن عبد الله الهروي البغدادي: الأمثال، 37، عن عبد الملك مرتاض، نظرية اللغة العربية، ص356.

- أَنْجَبُ من عاتكةَ!

يدلّ هذا المثل على الاعتزاز بالسيّدة الولود التي تنجب رجالا عظماء، حتّى كأنّ الفضل في العظمة يعود للأمّ دون الأب، والمناسبة، هي أنّ "عاتكةَ بنت هلال بن مرّة بن فالج بن ذكوان السُّلمية"، كانت زوجا "لعبد منافق بن قصيّ"، فأنجبت له "هاشما"، و "عبد شمس"، و"عبد المطلب"، جدّ النبي صلى الله عليه وسلم[1]

جماليّة الإتباع في الأسلبة العربيّة:

أعقب الباحث "مرتاض" شرحه لأنثروبولوجيّة اللّغة العربية لمنابت اللّغة في حضن المرأة العربية، مفهومًا آخر وهو جمالية الإتباع في الأسلبة العربية، والإتباع يأتي لتقوية وتوكيد معناه بما يلائم لفظه بتغيير الحرف الأوّل منه فقط، كقولهم: "حَسَن، بَسَن"، فالاختلاف بين اللّفظين في النّطق، حرفاهما الأوّلان لا غير.

جاء عن "أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي" في كتاب "غريب الحديث": «إنّما سُمِّيَ الإتباعُ إتباعًا؛ لأنَّ الكلمة الثّانية إنّما هي تابعة للأولى، وعلى وجه التّوكيد لها، وليس يُتكلّم بها منفردة، فلهذا، قيل: إتباع»[2]، واللّفظ الّذي يتبع متبوعة ليس لفظا مكرّرًا بعينه، وإنّما أشبهه في التّجنيس، وماثله في المورفولوجيا[3] وحقيقة أمر الإتباع ما هو إلاّ زينة نسجيّة لتأنيق الكلام وزخرفة المقال، فقد سئل أحد الأعراب عن سرِّ استعمال هذا "الإتباع" في الكلام العربي[4]، «عن "ابن الأعرابي" لما سأل أحد عرب البادية الأقحاح: أيُّ شيء معنى قولكم: "شيطانٌ ليطانٌ "؟ فأجابه:

[1] - ينظر عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها)، ص375.

[2] - المرجع نفسه، ص394.

[3] - المرجع السابق، ص395.

[4] - ينظر :عبد الملك مرتاض: نظرية اللغة العربية (تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها) ، ص393.

"شيء نَتِدُ به كَلَامَنا"! أيْ: أنّا نشُدّه به ونقوّيه.ويعني الوَتْدُ: إثبات شيء صُلب في شيء رُخْوٍ كوتد الوَتِدِ في الأرض»،[1]و التثبيت يعني التّقويّة.

تناول الموضوع ثلاثة من كبار أئمة اللّغة العربية: "أحمد بن فارس: 395 هـ: الإتباع والمزاوجة

أبو علي القالي البغدادي: 356 هـ الإتباع

جلال الدين عبد الرحمن السيّوطي: 911 هـ: الإتباع

يتّضح من وراء التّجنيس الأسلوبي في اصطلاح اللّغويات العربية المعاصرة: "العبارة المسكوكة". وأنّ الغربيين حرصوا على اصطناع جمالية أسلوبية في اللّغة الإشهاريّة.[2]

قد عمد الباحث "مرتاض إلى انتقاء من طائفة الإتباعات خمسين زوجا إتباعيا، نورد منها أربعة على التّمثيل والشرح لا الحصر.

- عطْشانُ نَطْشانُ:

جاء في القرآن الكريم -﴿**وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ (1)**﴾ [3] - يدلّ اللّفظان، التابع والمتبوع معا، على معنيين متقاربين أحدهما يُعضِّد معنى الآخر، ولكنّهما مختلفان لدى أهل العربية. وفي ذلك حجّة تنقطع دونها الأعناق على أنّ زوجي "الإتباع" في الأسلبة العربية يتعاضدان ويتضافران لتقوية المعنى وتوكيده وتكثيفه، بالإضافة إلى أنّهما يأتيان زينة للكلام.

«أصل عطشان في الصّرف: عطشاء، صحراء. والنون فيه بدل من ألف التأنيث، ويدلّ على ذلك أنّه يُجمعُ على عطاشى، مثل صحارى... ويستعمل لفظ "نطيش" وحده، فيقال: ما به

[1] - المرجع نفسه، ص ن.

[2] - ينظر :المرجع السابق، ص402.

[3] - سورة الهمزة، الآية رقم 1.

نطيش، أيْ: ما به قوّة، أو ما به حَرَاكٌ... والغاية من هذا الزّوج الإتباعيّ، هنا، توكيد حرقة الظمأِ وشدّتها». [1]

- شخص ثقة، نِقةٌ

هذا رجلٌ "ثِقةٌ"، لثقة الناس فيه؛ أيْ: إذا كان مؤتمنا، فلا يخون الأمانة، وصادِقَ الحديث فلا يكذب، لفظ "نِقَةٌ" يدلّ على الأنقى والأحسن، فهو تعبير بالإجلال والتّقدير لا للتّجميل والتّأنيق.

- نَذْلٌ، رَذْلٌ:

مَعْنَيَا اللّفظين المتتابعين، متقاربان إلى حدِّ التّماثل. وإنّ عبارة "النّذلُ والرَّذْلُ" يُقصَد بها إلى المبالغة في وصف الشّخص بالنّذالة والخسَّة والوساخة فالعبارة إذنْ، من ألفاظ الشتْمِ والذَّمّ والهجاء.

- رجلٌ بَرٌ، سَرٌّ:

يتعلّق معنى هذا الزّوج الإتباعيُّ بشخص محبوب عند النّاس، وذلك ببرِّه لأهله وصديقه، يَسُرُّ كُلَّ من رآه بابتسامته وهيئته. [2]

نستخلص ممّا تقدّم أنّ "عبد الملك مرتاض"، ينطلق من مبدأ يجعله الأساس هو البنية بمعنى الشّكل الّذي يحوي المعنى أو الكيفيّة التي تتركّب من خلالها الألفاظ والّتي تتحقّق من خلالها وسيلة النّحو، هذا الأخير الذي كان محلّ اهتمام منذ القديم في مختلف الثّقافات، حيث كان علماء المنطق أشدّهم سعيا للوصول إلى تقديم وضعيّة منطقيّة، نستطيع من خلالها الاشتغال باللّغة وتشكّلها، أيْ إدراك البُنى التركيبيّة من خلالها تُكَوِّن قواعد اللغة (النّحو).

[1] – الأزهري، تهذيب اللغة: مادة (نطش)، نقلا عن: عبد الملك مرتاض، نظرية اللغة العربية، ص411/410 .

[2] – ينظر عبد الملك مرتاض:نظرية اللغة العربية(تأسيسات جديدة لنظامها وأبنيتها)، ص427.

أسهم "مرتاض" في إنتاج النّسق بعناية لغوية، وذلك في البحث عن المضمون إلى استخلاص آليات تشكّل ذلك المحتوى، وقد تبصّر "مرتاض" في تحليله للخطابات الأدبيّة بأدوات هذا المنهج لإثراء النّصّ الأدبي ببعث الحياة فيه من خلال القراءة التي يجعلها للإنتاج والكشف لأنّ القراءة في نظره يجب أنْ تسهم في إثراء أيّ بحث يجعلها سندا للعمل الأدبي لأنّها تمنحه قيمة ما. و اللّغة الثّانية الّتي يقرأ بها أيّ نصّ أدبي بدورها ألفاظ ورموز تكتسب حيويّتها من خلال إخضاع الكاتب لها للتّركيب والبناء.

تميّز "عبد الملك مرتاض" أثناء تجاوبه مع اللّغة، حيث كان في كل مرّة يراودها عن نفسها ويتعامل بألفاظها ورموزها الحيّة يفكّكها ليقف عند سرّ بنائها وكيفية اشتغالها، ويعيد بناءها من جديد لينتج بعدها نصّا آخر بلغته بما غرس فيها من آليات تنبع من قدراته وكفاءاته وقناعاته الخاصّة، وذوقه الخاص، و هذه اللّغة تتفاوت بين كاتب و آخر.

لهذا يتحوّل في نصوصه اللّغوية إلى منتج مبدع ليجعل لغته تحمل دورا كبيرا في عمليّة الكشف والإنتاج والاجتهاد، وخاصّة التفوّق على لغة النّصّ المدروس.

V–قضايا تيسير اللّغة العربيّة من منظور الباحث صالح بلعيد:

يمثّل تعليم اللّغة لأغراض خاصة، توجها حديثا في مجال تعليميّة اللّغات بعد أنْ كان الهدف من تعليم اللّغة هو مجرد تزويد المتعلّم بجملة القواعد التي تضبط عمليّة إنشاء اللّغة بكافة تمظهراتها، إلى جانب مجموع المهارات الضّرورية تحت شعار "التّعليم للحياة"، مهما اختلفت.

نحن في هذه الدّراسة نذهب إلى مناقشة المفاهيم التي كثيرا ما تطرح في هذا المجال الخاص، والأسس التي يستند إليها مع منهجيات التّدريس والطّرق الفعّالة في الاكتساب. يقوم ذلك بالخصوص على الحاجات الفعليّة للمتعلّم في محيطه التخصّصي، ونعني حاجاته إلى البحث في اللّغة العربية باللّغة العربية.

1– القضايا اللّسانيّة التّطبيقية "لصالح بلعيد"

كلّ ما في الأمر أنّ الدكتور "صالح بلعيد" ذهب إلى جملة من الأعمال والمقالات والمداخلات، والتوجّه إلى حقل لغوي تطبيقي جديد يعرف باسم "اللّسانيات التّطبيقية"، وإنّ هذا، لم يكن اختياره أوقد وضعه عشوائيا، بل ليفهم القارئ أنّ هذا العلم متشعِّب، مجالات عديدة ومواضيع مختلفة، غير أنّ السّواد الأعظم من الدّارسين والباحثين ينصرفون إلى مجال "تعليميّة اللّغة"، وليس ذلك من باب التفضيل، وإنّما من باب الحاجة إلى وضع حلول مستعجلة لكثير من القضايا التعليميّة اللّغويّة التي باتت تشكّل تحدٍّ واضح المعالم، سواء ما تعلّق منها بتعلّم أو تعليم اللّغات القوميّة أو الأجنبيّة، خصوصا إنْ أخذنا بعين الاعتبار الإصلاحات الجديدة المفروضة على قطاع التّربية والتّعليم وما أفرزته من تساؤلات كثيرة حول الطّريقة البيداغوجيّة التي يجب أنْ نلتجئ إليها لمواجهة التّحديّات التّكنولوجيّة الجديدة للقرن الواحد والعشرين.

إضافة إلى استصلاح البنية التّحتيّة للمنظومة التربويّة وفق معايير علميّة لغويّة مدروسة مع مراعاة التّكوين الجيّد للمعلّمين و المؤطّرين ولاسيما إنْ أخذنا بعين الاعتبار أنّ المدرسة الجزائرية على غرار المؤسّسات التّعليميّة العربيّة والأجنبيّة أوكلت إليها مهمّة التّربية والتّعليم على اختلاف أطواره (الأول والثاني والثالث) ومواضيعه.

من هنا فالعمليّة معقّدة جدًّا تحتاج منّا جنودا مجنّدة لا تكتفي بنقل المعرفة، بل تبحث في مدى صحّتها ونجاحها وطريقة تفعيلها، ولعلّ ذلك ما أراده الدكتور "صالح بعليد" في قوله وهو يتكلّم عن سياسة التعلّم في بلادنا: «لا مندوحة اليوم من الإقرار بأنّ السّياسة التّربويّة في بلادنا تحتاج إلى مراجعة وإصلاح لتفادي الخلل والنّقائص، وإلى نظرة أبعد ممّا هو معمول به اليوم، وهذا ما يصبو إلى تحقيقه المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثّقافي، فبات من الضّروري صوغ مهام وأهداف وغايات جديدة للمرحلة القادمة التي تشهد مجالات المعرفة فيها توسّعًا مدهشا. ولن تكون الجدّيّة فيها إلّا بالاهتمام بطرائق تقديم الدّروس التي يجب أنْ يعمل بها بطريقة نفعيّة، ولا مانع من الاستهداء بالطّرائق القديمة الّتي بيّنت بعضا من النّجاح في الميدان، ولا مانع كذلك من

الأخذ ببعض المبادئ من تلك النّظريات، وتكييفها حسب المعطيات اللّغوية واللّسانية والمحيط اللّغوي الّذي تطبّق فيه النظريّة.»[1]

على هذا نرى أنّه يؤسفنا أنْ تصل لغتنا العربية إلى ما وصلت إليه الآن ولعلّ عزاءها الوحيد في الصّمود والبقاء لحدّ السّاعة اِرتباطها المباشر **بالقرآن الكريم** نصّا ودعوة وتفسيرا، أَوَلَمْ يقل الله تعالى في مُحكم تنزيله:﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (2)**﴾[2]؟ وقوله أيضا: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (9)**﴾[3]. ومن هنا فإنّ التّحديات الرّاهنة للّغة العربية هو أنْ يجد الغيور عليها مناهج وأساليب تعليميّة طيّعة وحديثة لينفض الغبار عليها،ولعلّه السبب نفسه الذي جعل الباحث "صالح بلعيد" يرجّح ويغلِّب كفّة حقل تعليميّة اللّغات على الحقول في كتابه "دروس في اللّسانيات التّطبيقيّة" حتّى وإنْ كان عنوان المؤلّف يبدو أشمل من هذا الحصر ويتّضح ذلك من خلال المواضيع الّتي طرحها والّتي تتمحور حول قضايا تعليميّة لغويّة حسّاسة جدّا خصوصا في مجتمع عربيّ تطبعه خصائص ثقافية لغويّة وحضاريّة معقّدة ومتداخلة، بل إنّ القضية أبعد بكثير.

ما أعجبني في هذه الشخصية اللّغوية، بساطتها وحسّها الوطني العالي وموضوعيتها رغم انتمائها القبائلي الأمازيغي، حتّى إنّنا كنّا نحسّ دائما عن بعد في الملتقيات، أنّه على وعي كبير بالمسؤولية الّتي أوكلت إليه، بل كنّا نجد فيه الباحث اللّغوي الذي يتباحث مع طلبته على الدّوام حلولا منطقيّة منصفة من أجل خدمة اللّغة العربية قبل كل شيء.

من هنا يمكن القول إنّ كتابيه "دروس في اللسانيات التطبيقية" و "علم اللّغة النّفسي" كلاهما حملا في طيّاتهما شقّين: واحد منهما تعلّق بالتّنظير من خلال ضبط المفاهيم والمصطلحات ولاسيما إنْ أخذنا بعين الاعتبار حداثة هذا العلم وقلّة مصادره ومراجعه المترجمة إلى العربية، وشقّ

[1] –صالح بلعيد: دروس في اللسانيات التطبيقية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ط7، 2012، ص22.

[2] – سورة يوسف، الآية: 2.

[3] – سورة الحجر، الآية: 9.

ثانٍ يتعلّق باستثمار هذه المعطيات في طرح ومعالجة بعض القضايا اللّغوية على اختلاف طبيعتها والعوامل المنتجة لها أو المسبّبة إيّاها، وسنقف عند كل نقطة من هاتين النقطتين بالشّرح والتّحليل والاستشهاد:

– كتاب اللّسانيات التّطبيقيّة:

تمّ تركيز الباحث فيه تنظيريًا اهتمامه على تحديد مجالات اللّسانيات التّطبيقية وتعريفها مع تحديد نقاط الاختلاف والتّكامل بين الجانبين النّظري والتّطبيقي في الدّراسات اللّغوية التي تختصّ به كلّ من اللّسانيات العامّة والتّطبيقية، وهي نقطة احتجنا إليها نحن الباحثين المبتدئين لإزاحة كثير من الشّهب المتعلّقة بماهيّة هذه العلوم، غير أنّنا واجهنا بعض التذبذب في تصنيف بعض المعطيات كاعتبار عنصر "اللّهجات" و "العامّيات" مجالا من مجالات اللّسانيات العامّة[1]، ونحن نعتقد أنّه موضوع يضمّ إلى مجال اللّسانيات الّتي تنحدر عن اللّسانيات التّطبيقيّه.

بمثل ما هو الحال عند العديد والكثير من اللّغويين كذلك تمّ الحال عند الباحث "صالح بلعيد" أيضا في قضيّة ضبط المصطلح، إذْ ما زال هذا الأمر مطروحا بحدّة ونحن نوكّل أسبابه خصوصا إلى عامل التّرجمة، فعدم وضع حدود فارقة بين اللّسانيات النّفسية أو اللّسانيات الاجتماعية وبين علم النفس اللّغوي أو علم النفس الاجتماعي أوقعنا في نوع من الخلط بين المجالات وحتّى بين تصنيف المواضيع، لأنّنا نعتقد أنّه حتّى من حيث دلالة المصطلح في اللّغة الفرنسية يوجد فرق، فعندما نقول: "La sociologie du language"أو نقول: "Sociolinguistique" هناك فرق، ففي الأوّل يكون الاعتماد على المعطيات اللّغوية في معالجة أو طرح قضايا اجتماعية، أمّا الثّانية فالعكس صحيح حيث تكون الغلبة في الاهتمام للقضايا اللّغوية ولكن طرحها أو علاجها يكون من منظور اجتماعي محض. وعليه فإنّنا نرى، حتى هذا الاعتماد يجعلنا نعيد تصنيف هذه المجالات في حقول معرفية أخرى، فعلم النّفس اللّغوي مثلا،

[1] – ينظر صالح بلعيد: دروس في اللسانيات التطبيقية، ص16.

يصنّف في مجال علم النّفس، وعلم الاجتماع اللغوي في مجال علم الاجتماع، وما تبقّى فهو في مجال اللّسانيات التّطبيقيّة.

من مميّزات عمله أيضا، اطّلاعه على بعض النّظريات اللّغوية (البنيويّة) [1] والتّعليميّة (السّلوكيّة والمعرفيّة) التي عاد ووظّف بعض معطياتها في كتابه الآخر "علم اللّغة النّفسي" والتي أعطته بدورها رؤية واضحة انعكست في حديثه على المناهج التي استعملتها المؤسّسات التّربويّة التّعليميّة في تعليمها للّغات أو حتّى بعض المعارف فيما أسماه بالمنهج التّقليدي والبنيوي والاتّصالي بل حاول إبراز عيوب أو محاسنَ كلّ منها.

يرى أنّ المناهج القديمة اعتمدت وسائل تعتمد الطّريقة الجزئية في التّدريب،و خاصة القراءة،كما وقع التّركيز فيها على ذاكرة التّلميذ لتكون خزّانا تصبّ فيه المعلومات، أضف إلى ذلك ما يدرَّس من مواد دون مناقشة وفهم، «دون أنْ تنسى أنّ التّمارين فيها ميكانيكيّة لا رابط بينها وبين الواقع، مع ثبات النّصوص و تعقّدها وكثرتها.وأمّا التّقويم فيها فيقع في الامتحان الّذي هو صراط عظيم، وفيه تتجسّد المقولة عند الامتحان يُكرم المرء أو يُهان».[2]

هذا يدفعنا إلى تبنّي اتّجاه معاكس للمفهوم البنيوي الذي ينطلق أساسًا من اتّجاه متعارف عليه أسّسه العالم اللّغوي "فرديناند دي سوسير"(1857/ 1913) يعالج اللّغة باعتبارها نسقا عضويا منظَّما من العلامات، وينظر للّغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، أو نسقا لا يعرف سوى نظامه الخاص، ويستبعد أيّ بعد تاريخي أو تطوّري للظاهرة اللّغوية، على أساس أنّها أنساق أو نظم تؤدّي وظيفتها باعتبارها بنيات ذات طبيعة رمزيّة لا تنطوي على أيّ بعد خارجي[3]. وعليه فإنّ هذه

[1] – للتوسّع أكثر راجع كتاب: صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص ن.

[2] – المرجع نفسه، ص30– 31.

[3] – ينظر سمير سعيد حجازي: معجم المصطلحات الحديثة فرنسي عربي ، عربي فرنسي–، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)،ط1، 2005، ص113م/114.

المعطيات جعلت "صالح بلعيد" وغيره ينظرون إلى هذا المنهج نظرة تفضيلية تختلف عمّا حمله المنهج التّقليدي، ولاسيما إنْ أخذنا بعين الاعتبار أنّ البنيويّة أفادت اللّغة بوضعها لجملة من التّمارين البنويّة التي لعبت دورا مهمّا في استضمار المتعلّمين للضّوابط اللّغوية، حيث تنطلق من مبدأ تمكين المتعلّم على استعمال مكثّف للّغة وتثبيت السلوكات اللّغوية بخلق آليات للاستعمال المألوف حيث تمّ تجاوز المرحلة التّقليدية التي كانت مرحلة تعتمد جمع شتات المفردات دون تطبيق. ولقد اعتمدت التّدريبات الّتي تستهدف إكساب المتعلّم مهارة ما عن طريق التّدريب المكثّف والمتواصل للبنية المدروسة قصد ترسيخها ، و تطبيقها في صيغ متعدّدة،لتلبية بعض الحاجيات التّعليميّة، وفي منظورها، فإنّ العمليّة التّعليميّة حتّى تكون سهلة ومنظّمة يجب أنْ تقدّم للمتعلّم البُنى الأساسيّة الأكثر استعمالا والأقلّ صعوبة[1].

ما يجب الإشارة إليه أنّ الباحث يعترف بوجود بعض النّقائص، رغم هذا الميول الإيجابي الّذي عبّر عنه و الْتمسناه في تطبيق هذا المنهج، ويتّضح ذلك من خلال قوله الحرفي هذا: «... ولا يعني هذا أنّ التّمارين البنيويّة نالت الرِّضا والقبول والنّجاح، وبقدر ما كان لها من سند، هناك من انتقدها بدعوى أنّ تمارينها تنطلق من تراكيب معزولة عن أحوال الخطاب الطّبيعي،فالمتعلّم يكتسب البُنى اللّغوية، لكنّه يعجز عن استعمالها ممّا تقتضيه أحوال الحديث، إضافة إلى إفراطها في التّطبيق الشّفهي وإهمالها للجانب الكتابي، واعتبار التّمارين البنويّة تمارين آليّة لا تدرّب التّلميذ على الخلق والإبداع وخاصّة تمارين التّكرار»[2].

الجميل في هذا الطّرح أنّ الباحث "صالح بلعيد" يضع عينك على جملة من القضايا ويناقش معك أسبابها وجوانبها السّلبية والإيجابيّة،ثمّ يقترح عليك حلولا لها، غير أنّه لا يجبرك على

[1] – ينظر: صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص34– 35.

[2] – المرجع نفسه، ص39– 40.

تطبيقها لأنّ الممارسة الفعلية اليوميّة للحدث اللّغوي وسط هذه التّفاعلات المختلفة التي تطبعها العمليّة التّعليميّة هي الوحيدة التي بإمكانها أنْ تكشف لك مدى صحّة زعمه من عدمه.

من جملة القضايا اللّغوية التي تطرّق إليها الباحث أيضا هو ما زال دائما يحيط مجال تعليميّة اللّغات بالاهتمام الأكبر والواضح داخل هذا العمل قضية تعلّم اللّغة الأصلية واللّغة الثّانية، وعلى ما يبدو فإنّ هذا الموضوع من المواضيع المهمّة جدًّا خصوصا عندنا نحن العرب الجزائريون لأنّه أمام التّعدّد اللّهجي الطّاغي على الاستعمال اللّغوي.

يحدث عندنا نوع من التّوتّر في إيجاد طرق ومناهج موحّدة تمتصّ هذا الاختلاف خصوصا أثناء تعلّم اللّغات القوميّة الرّسمية من جهة، أو اللّغات الأجنبية من جهة أخرى لأنّ العادات اللّغوية الّتي يكتسبها المرء أثناء تعلّمه تؤثّر عليه كثيرا إنْ لم نقل أنّها تسيطر عليه والتملّص منها يحتّم على النّاطق باللّغة الجديدة أنْ يكون على وعي عميق بالخصائص المستوياتيّة المميّزة لكلّ لغة، وإنْ كان انتماؤها اللّغوي يندرج ضمن أسرة لغويّة واحدة كأنْ تكون لغات سامية أو هندوأوروبية أو ما شابه ذلك.

إشارة منّا، نرى أنّ تحديد معنى مصطلحي اللّغة الأصلية واللّغة الثّانية يختلف من وسط لغوي اجتماعي إلى آخر حسب الحالة الّتي تكون عليها اللّغة داخل مجتمع معيّن، فإن حدث أنْ كانت اللّغة الأصلية التي يكتسبها الإنسان هي اللّغة الرّسميّة فمن المؤكّد أنْ تكون اللّغة الثّانية هي اللغة الأجنبية عند المجتمعات أحادية اللّغة، أو تكون اللّغة الثّانية بعد الأولى عند المجتمعات ثنائية اللّغة. أمّا إنْ جئنا إلى مجتمع تتعدّد فيه اللّهجات وهي أوّل ما يكتسبه المتكلّم، تصبح هذه اللّهجات هي الأصلية، واللّغات الرّسمية هي الثّانية، فاللّهجات الوهرانيّة والأغواطيّة والقسنطينيّة والتّرقيّة هي لغات أصلية حسب مفهوم الباحث "صالح بلعيد"، أمّا اللّغة العربية فهي لغة ثانية وتتعدّد الآراء وتختلف في هذا الشّأن.

من المعلوم أنّ انشغال الباحث كان بمواضيع أخرى تتّضح في معالم، منها ما فصّل فيه ومنها ما عرضه، وترك المجال فيه مفتوحا أمام القارئ ليستنتج ويحلّل ويناقش، ومن هذه المواضيع الوسائل التّعليميّة على اختلافها حديثة وقديمة، وطريقة استعمالها لإنجاح العمليّة التّعليميّة بالإضافة إلى قضيّة التّداخل اللّغوي بين اللّغات (الدخيل والمعرّب) أو بين الفصحى والعامية أو بين اللّهجات أو اللّغات.

كما عرّج في حديثه إلى قضيّة الأخطاء الشّائعة الّتي باتت من القضايا التي يجب أنْ يتفطّن إليها المتعلّم أو المستعمل للّغة لأنّ إدراكها قد يسهل تجاوزها، فقدّم الباحث على سبيل التّمثيل بعضا من أكثر النّماذج التّطبيقية استعمالا وتوظيفا، وهو بذلك يحاول الشّيء نفسه الذي قام به "محمد العدناني" في معجمه[1]. وتعرّض أيضا إلى بعض من اضطرابات اللّغة والكلام، غير أنّنا وجدناه يصنّفها تصنيفا واحدا فيقول: «أمراض الكلام ناتجة عن سوء الأداء وقلّة القدرة على الكلام ومنها القلب، العقلة، الحصر، التّمتمة، الرتّة، الفأفأة، الهتهتة، الحبسة، التّأتأة، اللّيغ الخنخنة، المقمقة، اللّثغة، وقد سميت هذه الأمراض عامة بالحبسة».[2]

غير أنّ هذا القول لا ينطبق مع ما جاء في بعض الكتب أنّ الحبسة تختلف عن باقي الاضطرابات، ذلك لأنّها مجموعة التّشوّهات التي تؤثّر على تنظيم الوظيفة اللّغوية سواء على مستوى التّعبير أو الفهم، وذلك نتيجة إصابة المناطق المسؤولة عن اللّغة على مستوى نصف الكرة المخيّة اليسرى للدّماغ، وتحدث هذه الإصابة عند الرّاشد بعد اكتساب اللّغة، كما قد تصيب الأطفال قبل اكتساب اللّغة وتسمّى الحبسة الخلقية أو في مرحلة اكتساب اللّغة أو بعدها، وتسمى حينها بالحبسة المكتسبة عند الأطفال[3]، ومن هنا فنحن نعتقد أنّ الحبسة لوحدها اضطراب لغوي

[1] – ينظر: محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، ط2، 1985.

[2] – صالح بلعيد: دروس في اللسانيات التطبيقية، ص176- 177.

[3] – ينظر: محمد حولة: الأرطوفونيا علم اضطرابات اللغة و الكلام والصوت، دار هومة، الجزائر، ط2، 2008، ص55.

لأنّ أسبابه عضوية فسيولوجية متعلّقة بمنطقة الدّماغ، وهي أكثر تعقيدا، مقارنة باضطرابات الكلام التي قد لا يتطلّب علاجها تدخّل الجراحة.

إنّ هذا الطّرح الذي قدّمه "صالح بلعيد" متعدّد الاتّجاهات بعضه يصبّ في إطار اللّسانيات العصبية فيما يخصّ اضطرابات اللّغة، وبعضه الآخر يصبّ في مصبّ اللّسانيات النّفسية فيما يتعلّق باضطرابات الكلام، والموضوع على اختلاف انتمائه مهمّ جدًّا لأنّ هذه الاضطرابات واسعة الانتشار، ونحن لا نبحث عن تحديدات بقدر ما يهمّنا أنْ نعرف الأنواع والأسباب والنّتائج والحلول، وهو ما حاول الباحث الوصول إليه.

وأخيرا ختم التّقديم بعنصرين بارزين أحدهما تعلّق بلغة الإعلام والإشهار وتأثيرها على عمليّة الاكتساب اللّغوي والممارسة الفعلية للّغة في الأوساط الرّسمية وغير الرّسمية بالإضافة إلى موضوع جديد، له من الأهميّة الكبرى، ليس فقط في مجال التّرجمة بل في مجالات متعدّدة، تعتبر تعليميّة اللّغات واحدة منها.

ما يمكن قوله في الأخير عن هذا العمل أنّه كتاب قيِّم حمل للمبتدئين والباحثين كثيرا من التّوضيحات وبصّرهم على كثير من القضايا اللّغوية التّعليمية الاستعمالاتية، وقد جاء طرحه للقضايا التّطبيقيّة اللّغوية طرحًا فيه نوع من التّحيّز إلى مجالات معيّنة من اللّسانيات التّطبيقيّة، على رأسها تعليميّة اللّغات، وبالمقابل أغفلت مواضيع أخرى ذات انتماء مختلف في اللّسانيات العرقيّة أو اللّسانيات الجغرافيّة بمثل ما ذهب إليه الباحث "عبد الجليل مرتاض" في بحثه الموسوم "باللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي" أو غيرها، ولكن رغم ذلك أثبت الباحث قيمة عمله، حتّى إنّ جلّ الطّلبة لا يستغنون عنه بغية الفهم والتّعرّف على بعض القضايا اللّغوية التّطبيقيّة.

– كتاب علم اللّغة النّفسي

ما يمكن أنْ نذكره عن هذا الكتاب أنّه تحوّل نوعي نحو مجال آخر من مجالات اللّسانيات التّطبيقيّة قدّم فيه الباحث توظيفه الكبير للقضايا ذات الاهتمام اللّغوي النّفسي فيما يعرف باللّسانيات النّفسيّة. وهذا المجال من البحث اللّغوي مشحون بكثير من القضايا الّتي باتت تشغل بال أفراد أسرنا الصّغيرة والكبيرة، ولاسيما إنْ أكّدنا أنّ العلاقة بين اللّغة والجانب النّفسي أصبحت واضحة المعالم، وذلك من خلال جملة القضايا، أسهم التعاون بين البحثين النّفسي واللّغوي في تفكيك رموزها وإيجاد حلولها.

في هذا الكتاب حاول المؤلّف توضيح التّعريف بهذا العلم وذلك من خلال تحديد ماهيّته وضبط المصطلح في حدّ ذاته، فالباحث يعترف بوجود تداخل بين هذا المصطلح وعلم النّفس اللّغوي وإنْ كانت الحدود بينها مبهمة المعالم بدليل أنّه وظّف هو نفسه المصطلحين في كتابه دروس في اللسانيات التطبيقية على أنّهما متساويين، ومن هنا فأستاذنا الفاضل ينبهّنا إلى قضيّة جوهريّة نحن بحاجة ماسّة إلى أخذ موقف صارم وحاسم منها، ألا وهي قضية ضبط المصطلحات العلميّة وما قد ينجم عليها من قضايا وخيمة عند الباحث أو القارئ، والتي قد تحمل انعكاسات سلبية على المفاهيم والاصطلاحيّة في حدِّ ذاتها.

لتذليل بعض الصّعوبات في تحديد الدّلالات، ها هو يقول: «... إنّ علم اللّغة النّفسي علم حديث لم يتبلور بقوّة في مجتمعنا العربي... يتكوّن من علم اللغة + علم النّفس وربّما يضاهي في بعض أبعاده علم النّفس اللّغوي، وهناك من لا يفرّق بينهما...» [1] ولكن في الصّفحة الحادية عشر من نفس الكتاب نجد الباحث يذكر العلاقة بين اللّسانيات النّفسية وعلم النّفس اللّغوي وهو بذلك يصرّح بطريقة غير مباشرة عن وجود فوارق بين العلمين.

اهتمّ الكاتب بتحديد خصائص هذا العلم ومجالات بحثه وأهدافه، وناقش العلاقة الّتي تربط بين اللّسانيات وعلم النّفس والّتي تولّدت عنها جملة من المواضيع سبق أنْ طرح بعضها في

[1] – صالح بلعيد: علم اللغة النفسي، دار هومة، الجزائر، دط،2008، ص9.

كتابه الأول لأنّ مواضيع اللّسانيات التّطبيقية أشمل وأعمّ، ولاسيما إنْ أخذنا بعين الاعتبار أنّ اللّسانيات النّفسية جزء من اللّسانيات التّطبيقيّة، ومن هذه المواضيع دراسة الصّلة بين اللّغة والفكر وكذا آليات الحديث (العفوي وغير العفوي)، بالإضافة إلى دراسة كيفيّة ارتباط الكلمات بالمخّ وتحديد أمراض (اضطرابات) الكلام والتّركيز على لغة الطّفل خصوصا من حيث نموّها و طريقة اكتسابها.

لعلّ السّبب في ذلك يعود إلى الأهميّة البالغة التي تلعبها هذه المرحلة وعلاقتها بسلامة النّطق اللّغوي في مرحلة الطّفولة الّتي تمثّل بداية التّكوين، فهي بمثابة المرحلة التّأسيسيّة التي يكتسب فيها الطّفل لغة مجتمعه اكتسابا صحيحًا، إنْ لقي رعاية مناسبة وإنْ أردنا تخصيصا أدقّ،نقول رعاية نفسية مناسبة.

بالإضافة إلى هذا كلّه، فإنّ الباحث طرح جملة من المسائل المهمّة جدًّا والّتي استفادت منها تعليميّة اللّغات خصوصا في البحث عن مناهج مناسبة لتعلّم اللّغات القومية وغير القومية مثل نظريّات التّعلّم النّفسيّة واللّسانيّة، ليوضّح للقارئ التّقاطع بين المواضيع المختلفة للعلوم، وإنْ تعدّدت انتماءاتها.

-اللّغة العربية وقضاياها التّيسيريّة:

إنّ الخلاف في تيسير قضايا النّحو العربي أخذ بعدا في التّيسير النّحوي، وهذا منذ القرون الأولى عند وضع النّحو في الصّورة الأوّلية، وما لحقته من الخلافات التي عقّدته فبعد ما كان النّحو يبحث في التّراكيب، أحالوه إلى بحث عقيم في ما يجوز وما لا يجوز، فأصبح صنما كبيرا لا يمكن تحطيمه ولا صعوده، وإثر تأسيس المجمّع المصري تلاحقت دعوات تنادي بضرورة تيسير هذا النّشاط، والبحث عن نظريّة جديدة للنّحو في إطار ربطه بالحياة اليوميّة وإلغاء بعض الأبواب، إلّا أنّ القضية تعقّدت أكثر عندما ذكر المختصّون: لماذا لا يفارق تعليم النّحو متعلّم اللّغة العربية إلى سنوات تخرّجه من جامعاتنا، ولا يتحكّم فيه جيّدًا. ولقد لقيت تلك الأصداء أثرها في أنْ نزلت

مشاريع تيسيريّة كثيرة؛ تراوحت بين الإلغاء واستبدال المصطلحات، ومشاريع اصطلاحية تدعو إلى ترميم جزئي، ليضع المفردات ومشاريع تربويّة تُنادي باستبدال الأساليب والاستغناء عن التّقدير والتّأويل، والدّعوة إلى حذف بعض الأبواب، وإلغاء الضمائر المستترة.

بالتالي ذهب من هذه الدعوات التيسيرية قسمان، أحدهما يدعو إلى التّيسير الذي لا يخلّ بالأصول باعتبار أنّ قضيّة النّحو لا تكمن في النّحو، فهو عماد اللّغة، فلا يمكن التّيسير في النّحو، فالنّحو علم مستنبط من **القرآن الكريم** ومن ديوان العرب، فماذا نيسِّر فيه، وكيف يصبح شكله بعد التّيسير، فالقضيّة لا تكمن في صعوبة النّحو ولا في العربيّة، وإنّما في طرائق تلقين النّحو التي أضحت عقيمة ولا تفيد، وما يزال يطغى عليها نحو المتون والتّقليد.

القسم الآخر يرى أنّ اللّغة حصل فيها تطوّر رهيب، فلابدّ من التّيسير، وهو نتيجة لمواكبة العصر، وتفجير التّراث اللّغوي استجابة لتيارات الإبداع، والأخذ بأيسر المسائل، دون الحديث عن العولمة اللّغوية كونها تفرض على العربية الهبوط من البرج العالي، الذي يحصل فيه نوع من التّخفيف باستعمالات بسيطة، وبات من الضّروري الخروج من طور التأزّم والصّراع إلى التّطوير الذي تشهده اللّغات، فلابدّ من التّجديد والتّيسير لمحتوى المفردات، والبرامج المتّصلة بتعليم اللّغة العربية في جميع مراحل التّعليم والابتعاد عن المعالجة النّظرية للمشكلات اللّغوية التي تعاني منها منظومتنا التّربوية، إضافة إلى تنمية الوعي الثّقافي الاجتماعي تجاه اللّغة العربية. وعلى هذا الأساس يرى الباحث "بلعيد صالح" مقاربة هذه الفكرة وفق أساسين هما:

– الأساس الهُوّياتي: ويتعلّق بالجانب النّفسي الاجتماعي، الذي يفترض أنْ يحصل بتحقيق الاحترام لعروبة اللّسان، ونزع الحصار عن هذه اللّغة، والعمل على تهيئة المناخ اللّغوي الصّحِّي، وعدم الحديث بقسوة عن نحو العربية كأنّها اللّغة النّحوية الوحيدة، واللّغة الصّعبة التي لا تكتسب إلّا بجهد جهيد.

– الأساس النّحوي: وهو الاستفادة من تاريخ النّحو العربي، ومن الدّراسات اللّسانية المعاصرة؛ لتنسيق مناهج التّعليم ومصنّفاته، وكذلك الاستفادة من الجهود التّيسيريّة التي تقدّمها المؤسّسات، تبعًا لتطوّر المجتمع، ووفق آليات النّحو التّربوي.

–هويّتنا من اللّغة العربيّة:

إذا تحدّثنا عن حاضر اللّغة العربية، فتحدُّثُنا عن ذلك، يدمي القلب وذلك من منظور واقعها، فقد أضحت عالة اقتصاديا على اللّغات التي لا ماضي لها ولا تاريخ، فنعرف أنّها لغات حديثة وهجينة تكوّنت في عصر السّرعة، بفضل الفكر العلمي والرّياضي، وبالتّطبيقات التّقنية التي مسّت منظومتها الفكرية. فالصّناعة الأمريكية قامت على دعائم الفكر العلمي والثّقافي العصري وأنّ النّهضة الأوروبية قامت هي الأخرى على ركيزة ثقافية، ثم عوامل أخرى، وأمّا دعامة التّطوّر الأسيوي قامت على مبدأ الأخذ من العلوم (النّقل)، وكلّ ذلك كان جرّاء الدّعوة إلى الإصلاح التّربوي الذي هو أوّل مبادئ التّقدّم عندها، والإصلاح التّربوي أو اللّغوي، من حيث التّمسّك بالأصالة والهويّة. [1]

أشار الباحث "بلعيد صالح" إلى مسألة أمميّة تقضي بالتّركيز على المضمون الذي تحمله منطوماتها التّربوية، فهي التي تعمل على التّغيير والتّطوّر، وأنّ التخوّف من موجة العولمة وضياع الهويّة الوطنيّة لا مبرر له، فإذا كانت انطلاقتنا أساسا من منطق اللّغة كونها أداة تعبير وتفكير وهويّة وإنتاج وإبداع، فالتّخوّف يكون إذا لم يكن لنا تفعيل داخل هذه الموجة التي لا تعترف بالحدود أو لم يكن لنا التّحكم في الهويّة،وإذا حصل التّقاعس من فئة ما، فسيكون منهزما لا شكَّ، ولحظتها الخطر واقع لا محالة، وما أشار إليه الباحث كذلك هو أنّ العولمة وإن كانت توحِّد العالم حضاريا بفعل التقنيات الجديدة، فإنها لا توحده ثقافيا، «وهذا يعني أنّ العولمة ليست ملكا للّغة الإنجليزية

[1] –ينظر صالح بلعيد: في النهوض باللغة العربية، ص174.

ولا للأمريكيين إذا كان للّغات الأخرى الحضور الفعلي، وإنّما هي واقع وإنجازات وإمكانات موضوعة برسم البشر أجمعين»[1].

يوجد أمر آخر حقيقي يجب الوقوف عنده، و هو المراد بالغلبة، التي لا تعني غلبة القوّة والسلاح دائما، فلربما كان الدّين و ما يجري مجراه من حيث الطّبيعة، من حيث تأثير الفكر والقوة النفسية ، أبلغ تأثيرا في الغالبين و المهيمنين بالضّراوة. كانهزامية الرومان أمام تأثير الفلسفة والحكمة اليونانية، و كبقاء العربية صامدة في أسوأ عصور الممالك الإسلامية،على الرّغم من تراجع حضورها في حياة النّاس الخاصّة و العامّة، و كون من يسوسهم من غير العرب، و سعيه في التّضييق عليها كما يذكر "ابن خلدون". و لنا أنْ نتصوّر القصور بصورة جليّة، إذا نحن قارنّا ما تبدله الدّول الاستعمارية في مستعمراتها، و ما تنفقه من أموال، و ما تقيمه من مراكز للأبحاث التّربوية و النّفسية و الاستراتيجية و الاستشرافية لاستعادة مكانة لغاتها في تلك المستعمرات و في غيرها، و قد نجحت في ذلك أيّما نجاح، ففرنسا أنشأت منظّمات و جامعات هدفها ترسيخ أقدام الفرنسية لغة حية،نحو:

-فيدرالية الجمعيات للانتشار الفرنسي 1964م

-وكالة التعاون الثّقافي و التّقني 1970م

المجلس العالمي للفرنسيّة 1975م

-المجلس الأعلى للفرانكفونيّة 1984م

-المجلس الأعلى للّغة الفرنسيّة 1989م

-جامعة سنغور في الإسكندريّة بمصر 1989م، و تمّ افتتاحها في أكتوبر 1990.

ناهيك عن المراكز الثقافية التي تعجّ بها المقاطعات الكبرى لمستعمراتها القديمة و غيرها من البلدان

[1] – علي حرب: حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية، المركز الثقافي العربي، ط2، 2004، ص193.

-اللّغة العربيّة والعولمة:

استخدم الباحث مصطلح "العوثقافية" والتي تعني العولمة الثّقافية كونها جزء من العولمة وهي تعميم ثقافة واحدة وسيادتها وهيمنتها على غيرها من الثّقافات، وهي كذلك امتداد للعولمة الاقتصاديّة وتوسّع فيها، ولا تكاد تختلف عنها إلّا في طبيعة ميادينها، فبدلا من الميدان الاقتصادي نجدها تشمل الميادين الفكريّة واللّغويّة الفنّيّة.

ثم هي، في سوى ذلك، تتّفق مع العولمة الاقتصاديّة في التفرّد والسّيطرة.فهي تعني تعميم ثقافة واحدة وسيادتها وهيمنتها على غيرها من الثّقافات ومحاولة إحلال هذه الثّقافة الواحدة محلّ الثّقافات الأخرى بمضمون تلك الثّقافة ومحتواها من: «أساليب التّفكير والتّعبير والتّذّوق الفنِّي، وأنماط السُّلوك والتّعامل والنّظرة إلى الحياة والكون»[1]

-مواطن المعالجة للّغة العربيّة:

قدّم الباحث معالجة بعض الأمور المتعلّقة بهذه اللّغة، أيْ قبل التّحدّث عن كلّ شيء يمسّ العولمة الثّقافيّة، وذكر جملة من مواطن هذه المعالجة:

«- معالجة قواعدها اللّغويّة بالتّركيز على المستعمل منها.

- معالجه خطّها الذي تكتب به.

- معالجة طرائق تلقينها لأهلها ولغير النّاطقين بها.

- معالجتها علاجا آليا بحيث تكون في مستوى اللّغات الأخرى الحاملة للرّصيد المعرفي من خلال المعلوميّات وشبكات الاتّصال والتّرجمة الآلية ووجود المنطقيات.

[1] - ناصر الدين الأسد: "الثقافة العربية بين العولمة والعالمية"، المجلة الأكادمية ، الرباط: 1999، العدد 16، ص151.

– تفعيل مؤسّساتها العلمية، والرّجوع إليها للإفتاء اللّغوي حسب المستجدّات العصرية مع توحيد الجهود العلميّة لهذه المؤسّسات.

– الفصل بين السّياسة التي تنتهجها دولها والمتطلّبات العلميّة الحضاريّة لهذة الأمّة في معركة السّباق التّقني على المستوى العالمي.

– الإنفاق وتوحيد الطّاقات البشريّة والمادّية، وهذا مطلوب من الحكومات العربيّة ليحصل التّقديس للّغة العربية.»[1]

بات من الطّبيعي ألّا ننكر، بأيّ حال من الأحوال الجهود التي قدّمها الدكتور "صالح بلعيد" وخدم بها مجال اللّسانيات العامّة أو التّطبيقيّة، بدليل أنّ كتبه على اختلاف مواضيعها ما زال يعوّل عليها بشكل كبير من أجل تبديد مظاهر اللُّبس في فهم كثير من القضايا أو المصطلحات أو العلوم اللّغوية، ويكفينا فخرا أنّ إسهاماته وطأت تراب كثير من الدّول العربيّة الشّقيقة من خلال مشاركاته المستمرّة في الملتقيات الدّولية، أضف إلى ذلك أنّ المجلس الأعلى للّغة العربيّة يعتبره من الأعضاء المهمّين المشاركين فيه،و هو لا يبخل علينا بين الحين والآخر في طرح أفكاره التّربوية اللّسانيّة التّطبيقيّة في معاجلة "اللّغة العربيّة" التي تصدر عن هذا المجلس، وله الفضل الكبير علينا جميعًا من خلال أعماله التي نقرأها في التّعمّق أكثر في قضايا اللّسانيات التّطبيقيّة ولاسيما إنْ أخذنا بعين الاعتبار التّعدّد المرجعي الذي يتّكئ عليه الباحث ويتوسّع فيه كلّ مرّة وينوّعه بين مصادر ومراجع عربيّة أو أجنبيّة.

[1] – بلعيد صالح، في النهوض باللغة العربية، ص183.

لقد كان لتلاحم اللّسانيات بالفلسفة أثره في مراجعة أطراف العلاقات داخل منظومة المعرفة اللّغوية نفسها، كما كان له تأثيره الجليّ في إعادة الاعتبار إلى طبيعة التّرابط بين مراحل تفكير الإنسان في الظّاهرة اللّغوية: بين ماض وحاضر، ثم بين حاضر ومستقبل يندرج استشراف ملامحه ضمن الرّصد المعرفي الفيّاض.

إنّ علم اللّسان الحديث ما انفكّ يحقّق المكتسبات تلو المكتسبات في مختلف ميادينه:النّوعية منها والشّمولية، ولا يزال رواده يقدّمون إلى أخلّائهم المختصّين في العلوم الإنسانيّة و الاجتماعيّة غزير الثّمار قي حقول البحث الميداني والاختبار التّطبيقي.

غير أنّ بعض علماء اللّسانيات قد سارعوا إلى التّسليم بأنّ البحوث النّظريّة والاستكشافات التّجريدية لا يمكنها أن تخصّب الإخصاب كلّه إلاّ إذا استندت إلى ما تركه الفكر الإنساني عبر حضاراته الزّاهرة، فانبروا يقرأون مواريث التّفكير البشري متوسّلين في قراءاتهم بالمناهج المستحدثة، ومسلّطين المفاهيم الفعّالة الجديدة، وهم بما يجرونه من استنطاقات نقدية واعية يتبصّرون بأسرار جديدة ومكنونات غربية، فلا يزدادون إلاّ علما وتمكّنا بنواميس الظّاهرة اللّغوية لكنهم يزدادون وعيا بريادات سالفة يضرب بعضها في ماضيات العصور فيزيدهم ذلك تواضعاً بقدر ما يزيدهم بصيرة ومعرفة.

إنّنا لنراهن على أنّ امتزاج الوعي اللّغوي بالوعي الفلسفي، قد كان له تأثير مباشر في هذا المعطى الثّقافي والفكري الجديد، بل إنّ للفلسفة –كما نقدّر– فضلا في تلطيف حدّة الإحساس بتفوّق المعرفة الحاضرة على المعرفة الماضية، ذلك أنّ السّؤال الفلسفي هو الذي يحظى بين سائر الأسئلة الإنسانيّة بأطول الأعمار، بل لعلّ أقدم الاستفسارات التّأمليّة هو الذي يفاجئنا بين الفينة والأخرى بانبثاق جديد حتّى لكأنّه أكثر المضامين حدّة وحداثة.

إنّ قراءة الميراث الإنساني منهج لا يعوزه التّأسيس المعرفي في حدّ ذاته، فكلّ قراءة –كما هو معلوم في المنظور التّواصلي العام – تفكيك لرسالة قائمة بنفسها، وما التّراث إلاّ موجود لغوي

قائم الذّات باعتباره نصّاً. فكما أنّ الرّسالة اللّغوية عند بثّها قد تصادف أكثر من متقبّل واحد فيفكّكها كلّ حسب أنماط جداوله اللّغوية، فتتعدّد القراءة آنيا للرّسالة الواحدة حسب تعدّد المتقبّلين، فكذلك تتعدّد القراءة زمانيا بتعاقب المتقبّلين والمفكّكين لبنائها على محور الزّمن والتّاريخ. وهكذا تتأسّس مشروعية القراءة والمعاودة طالما جاز تعدّد المتقبّلين للرسالة الواحدة وجاز تنوّع إدراكهم لأنساقها.

ممّا لا نشكّ فيه قليلا أو كثيرا هو أنّ الامتثال إلى دستور اللّسانيات النّظريّة الذي قوامه البحث في الكليّات اللّغوية قد قاد إلى توجيه البحث اللّساني نحو التّساؤل عن الكليّات النّحويّة بمجرد احتضان المعرفة الجديدة للمعرفة الوافدة من التّاريخ، كما أنّ اهتمام التّوليديين بالبحث في الأنحاء عموما ضمن بحثهم في الألسنة الطّبيعية هو الذي أيقظهم بأنّ بعض المواريث الإنسانيّة لابدّ من أنّها تحوي ذخائر نظريّة على غاية من الغزارة والغناء.

إنّ الفكر العربي قد شقّ طريقه إلى المعاصرة دون قفز مولّد، وقد تسنّى له ذلك بفضل انصهار المادّة والموضوع في تفكير روّاده العقلانيين، فكان الصّراع المنهجي خصيباً إلى حدّ الطّفرة أحيانا. لكن المنظور العربي مازال يتصارع والحداثة من حيث هي موقف مبدئي، وإذا كانت مقولتها قد أربكت الفكر الفلسفي المعاصر في تنقيبة عن وحدوية العقل البشرى منذ كان لنا عنه توثيق، وزحزحت قواعد الخَلق الفكري وأركان النّقد والتّقييم حتّى غدا اللّحن صواباً والكسر جبراً و اللانظام بناء، فإنّ القضيّة أشدّ تعقّد عند العرب اليوم لأنّها أشدّ ملابسة لهم في تحسّسهم سبل الحداثة، إنّ مقولة الحداثة عند العرب اليوم أغزر طرافة وأكثر إخصاباً إذْ تتنزّل لديهم متفاعلة مع اقتضاء آخر يقوم مقام البديل في التّفكير المعاصر. وهذا الاقتضاء مداره قضية التّراث من حيث هو يدعوهم اليوم إلى قراءته، ومعنى ذلك أنّ العرب يواجهون تراثهم لا على أنّه مِلْك حُضوري لديهم، لكن على أنه مِلك افتراضي يظلّ بالقوّة ما لم يستردّوه، واستراداده هو استعادة له، واستعادته حملُهُ على المنظور المنهجي المتجدّد وحَمْلُ الرؤى النّقدية المعاصرة عليه.

فمقولة التّراث تستند عند عامّة المفكّرين العرب إلى مبدأ ثقافي، منه تستقي شرعيتها وصلابتها في التّأثير والتجاوز. و هي بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربي المعاصر والمتميّز، فلا غرابة أن تعدّ قراءة التّراث تأسيسا للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب.

لنا في الحضارة العربية الإسلامية مثال صارخ يصدح بصدق هذه الظّاهرة وهو قضية "التّفسير". فالنّصّ **القرآني** رسالة لسانيّة في حدّ ذاته لكنّه أيضا شهادة عن رسالة عقائديّة. فلعلّه كان من المفروض أنْ يتحدّد نمطُ قراءته منذ "نزوله" أيْ منذ حلوله محلّ الموجود اللّساني على لسان باثِّه الأوّل. ولاسيما أنّه نصّ خِلوٌ من الطّلاسم أو الملغزات، فلم يكن مبهما ولا مستعصيا، كيف و قد نزل تحدّيا وإعجازاً لحضارة البيان بمنطوق البيان، وإذا بالتّفسير علم شرعي يتجدّد لا بالاحتمال والإمكان، بل بالاقتضاء والوجوب، حتى خشِي بعض علماء الدّين على مرِّ الزّمان عقاب الآخرة إنْ هم لم يُتَوِّجُوا حياتهم بتفسير **للقرآن**، فلعلَّ من نواميس الحضارة العربية أنّها تقوم على مبدأ النّشوء و التولُّد: يتناسل الموروث عبر الزّمن فتتولّد من الموجود الواحد كائنات متعدّدة على قدر ما تتولّد من النّصّ نصوص تلو النّصوص.

إنّ ممّا اطّرد عند الدّارسين اللّغويين أنّ الحضارة العربيّة لم تفرز في مجال اللّغويات سوى علم تقني منطلقه وغايته نظام اللّغة العربيّة في حدّ ذاتها لا غير، والواقع أنّه ليس من أمّة فكّرت في قضايا الظّاهرة اللّغوية عامّة وما قد يحرّكها من نواميس مختلفة إلاّ وقد انطلقت في بلورة ذلك من النّظر في لغتها النّوعية. وهذه الحقيقة تصدق كذلك على أحدث التّيارات اللّسانية العامّة في عصرنا الرّاهن كما هو الشّأن في تصانيف رائد النّحو التّوليدي "تشومسكي".

إنّ التّفكير العربي قد أفرز نظريّة شمولية في الظّاهرة اللّغوية، ولعلّ ذلك ما كان إلاّ محصولا طبيعيّاً لعوامل تاريخيّة تنصبّ جميعا في ميزة الحضارة العربيّة التي اتّسمت قبل كل شيءٍ بالمقوِّم اللّفظي، حتّى التّاريخ العربي يتطابق وتاريخ سلطان اللّفظ في أمّته. و لم تكن معجزة الرّسول إليهم

إلاّ من جنس حضارتهم في خصوصيّتها النّوعية. وهذا ما استقرّ لدى المفكّرين منهم منذ مطلع نهضتهم.

لا يمكن أنْ نغفل في هذا المقام عمّا ولّده علم الكلام من انكبابٍ على فحص الظّاهرة اللّغوية، ورغم السّياق العقائدي الذي اصطبغ به النظر في الكلام، بل رغم المنظور الجدلي الذي أحدثه تنازع الفِرَق وخصام المذاهب فإنّ منافذ البحث فيه قد أفضت إلى تصوّرات لسانيّة على غاية من الدّقّة، فضلا عن التولّدات الفكريّة الخصيبة.

العرب بحكم مميّزات حضارتهم وبحكم اندراج نصّهم الدّيني في صلب هذه المميّزات قد دعوا إلى تفكّر في اللغة في نظامها وقدسيتها ومراتب إعجازها فأفضى بهم النظر لا إلى درس شمولي كوني للّغة فحسب، بل قادهم النّظر أيضا إلى الكشف عن كثير من أسرار الظّاهرة اللّسانيّة ممّا لم تهتد إليه البشرية إلاّ مؤخّرا بفضل ازدهار علوم اللّسان منذ مطلع القرن العشرين، وهذا ما يمكن استقراؤه بالكشف النّصّي والاستدلال الضّمني.

ولا شكّ أنّ من الأسباب التي دعت إلى الغفلة عن حظّ العرب من إثراء التّفكير اللّغوي ورود نظريتهم اللّغوية مبثوثة في خبايا تراثهم الحضاري بمختلف أصنافه وأضرب مشاربه، وبديهي أنّنا لا نعني بنظريّتهم في اللّغة علومهم اللّغوية من نحو وصرف وبلاغة وعروض.

« أمّا النّتيجة المبدئيّة التي آل إليها "نسيان" تراث العرب في اللّغويات العامّة فهي حصول قَطع في تسلسل التّفكير اللّساني عبر الحضارات الإنسانيّة، فنهضت الحضارة الغربيّة على حصيلة التّراث اليوناني أساساً لكن في معزل عن مستخلصات ثمانيّة قرون من مخاض التّفكير اللّغوي عند العرب. وإذا جاز لنا أن نبسّط مصادره في البحث أمكننا أن نقرّر افتراضا أنّ أهل الغرب لو انتبهوا لنظريّة العرب في اللّغويات العامّة عند نقلهم لعلومهم في فجر النّهضة لكانت اللّسانيات

المعاصرة على غير ما هي عليه اليوم، بل لعلّها كانت تكون قد أدركت ما قد لا تدركه إلاّ بعد أمد».[1]

إنّ اللّسانيّات – وقد غدت علما كونيا ذا مضمون معرفي يتجاوز حدود الأقوام وضفاف الرّبوع – تقف اليوم متعثّرة أمام عتبة بعض المواريث الإنسانيّة التي استغلقت على روّادها فلم يكن ذلك لجهل بها، أو لعجز عن الإلمام بمضامينها، ومركز الصّدارة في هذه المواريث، التّراث العربي بلا منازع: تضافرت عوامل موضوعيّة على إقناع روّاد اللّسانيات بهذه الحقيقة النّاصعة. وأبرز تلك العوامل جهود بعض أبناء الأمّة العربية: تسلّحوا بسلاح العلم الحديث بعد أنْ استقوه من مناهله الغربية والشّرقية، و تدرّعوا بوعي حضاري جعلهم يصدرون من مواقع الثّقة والاتّزان يلتزمون موضوعيّة المعرفة، وينتصرون لطاقات الفكر العربي، فيجعلون للعلم مضمونا حضارياً، فيه التزام مصيري لا يضير في شيء معايير المعرفة الصّارمة لكنّه يحوّل القدرة الكامنة إلى خَلق جديد. ومن بين هؤلاء الذين فجّروا طاقات الانتصار للفكر العربي بتحويل تلك القدرة الكامنة إلى شيء خلّاق وجديد "أحمد حساني" الذي وضع تفكير لساني عربي موحّد في نظامه، وذلك من خلال كتابه "مباحث في اللسانيات" الذي كان طفرة نوعيّة في علم اللّغويات الحديث يدفع بشكل أو آخر إلى إحياء التّراث اللّغوي بمنظور الفكر الفلسفي مع الفكر اللّغوي المعاصر، ولنا في فصول كتابه، جملة من المفاهيم اللّسانية، تبعث موجة جديدة في الفكر العربي حول موضوع الدّرس اللّغوي.

I–مستويات النّظام اللّغوي:

يوشك أنْ تتجمّع معظم التّعريفات الحديثة للّغة على أنّها نظام، وهذا الذي أقرّ به "أحمد حساني" في كتابه "مباحث في اللّسانيات" حيث يتشكّل هذا النّظام من عناصر أساسيّة لكلّ

[1] –عبد السلام المسدي،التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب،ط2،1986،ص23.

عنصر قيمة ودور معيّن. إلاّ أنّ الفكر اللّساني العربي لم يرقَ إلى المستوى العلمي المتوخّى، ويعود ذلك في جوهره إلى غياب الوعي المنهجي في الثّقافة العربيّة المعاصرة[1].

قد انتهى التّقسيم اللّغوي إلى عدّة مستويات تحليليّة، كونها تحتوي على جوانب شديدة التّعقيد، تستدعي أكثر من منهاج وأكثر من أداة لفكّ شفراتها وتحليل مكنوناتها، فافترضوا أنّها تقسّم إلى مستويات يعمل كل مستوى منها بخصائص عامّة، يمكن من طريقها الوقوف، على خفايا مضمون هذا المستوى[2]، مع الأخذ في الحسبان بأنّ «هذه المستويات تعمل في تناسق وتكامل، ولا يكون فصل بعضها واستقلاله عن بعضه الآخر إلاّ ظاهرياً، ومن أجل غرض تعليمي، فالتّرابط فيما بينها عضوي والتّداخل طبيعي»[3]؛ لأنهم يدركون يقينا أنّ اللّغة «كيان واحد لا يمكن الفصل بين محتوياته فجميع العناصر اللّغوية تتفاعل معا وتتآزر في تحقيق مقاصد لغوية، ولا يمكن استبعاد جانب دون جانب؛ لأنّ اللّغة بناء شديد التّماسك يشدّ بعضه بعضا»[4]، بدليل أنّ تقسيم اللّغة إلى مستويات ما هو إلاّ تجزئة منهجية، إذْ لا وجود له في واقع اللّغة.

الكلام المنطوق تتكامل فيه كلّ المستويات، وتأتي دفعة واحدة[5]؛ فالمتكلّم مثلا لا يجزّئ كلامه وفق هذه المستويات بل إنّ الباحث لحظة دراسته يجزّئ الكلام إلى مستويات حتى تسهل الدّراسة.

لقد تمّ اتّفاق العلماء على تقسيم اللّغة إلى مستويات، وجد أنهم اختلفوا في هذه المستويات من حيث عددها، ومردّ واقع هذا الاختلاف إلى اتجاهات العلماء ورؤيتهم التّحليليّة للّغة، وموقفهم من اللّغة، والمنهج الذي يعدّونه لأنفسهم، وكذلك قد يرجع الاختلاف إلى تشابك

[1] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص21.

[2] – ينظر محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2005م، ص12.

[3] – عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي، دار أسامة للنشر، عمان، ط1، 2005م، ص25.

[4] – محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص12.

[5] – ينظر محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، دط، 2001م، ص102م.

فروع اللّغة (من صوت، صرف، نحو)[1]. وأثناء تصفحّك لكتب اللّغة ستجد اختلافا بارزا في التّقسيمات، فهناك من يعتمد على ثلاثة مستويات بحسب نظرتهم لذلك، فأشهر تقسيم عرف عند اللّغويين الذي أقامه "ماريوباي" (Mario Pei) الذي يرى أنّ دراسة اللّغة تنطوي إلى أربعة مستويات، تشكّل بناء اللّغة العام، وهذه المستويات هي: مستوى الأصوات، مستوى الصّرف، مستوى النّحو، مستوى المفردات[2].

– المستوى الصّوتي:

يتشكّل في أنّ لكلّ لغة أصوات تتحدّد وتتألّف منها كلماتها، ولكلّ وحدة سمات تميّزها عن غيرها،[3] ومن خلال هذا المستوى تتّضح دراسة أصوات اللّغة من نواح مختلفة، «فإنّه كان يدرسها من دون النّظر إلى وظائفها، بل يحلّل الأصوات الكلامية، ويصنّفها مهتمّا بكيفيّة إيصالها واستقبالها، فإنّ علماء اللّغة يطلقون عليه اسم علم الأصوات العام Phonitics، وإنْ كان يدرس الأصوات اللّغوية من حيث وظيفتها، فإنّهم يطلقون عليه اسم علم الأصوات الوظيفي Phonology وإنْ كان يهتمّ بدراسة التغيّرات التّاريخية في الأصوات فإنّهم يطلقون عليه اسم علم الأصوات التّاريخي» [4].

نجد أنّ الغاية الرّئيسية للباحث في علم الأصوات العام هي وصف الأصوات اللّغوية سواء أكان ذلك من النّاحية الفيسيولوجية أو من النّاحية الفيزيائية، أمّا غاية الباحث في علم الأصوات الوظيفي هي استكشاف القواعد الصّوتية العامة متحكّمة في الأصوات اللّغوية أو على وصف منظومتها الصّوتية[5].

---

[1] – ينظر محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص13.

[2] – ينظر: المرجع السابق، ص13.

[3] – ينظر مهدي أسعد عرار: جدل اللفظ والمعنى، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2002، ص19.

[4] – سلمى بركات: اللغة العربية مستوياتها وأداؤها الوظيفي وقضاياها، دار البداية، عمان، ط1، 2009، ص12.

[5] – ينظر إسحاق العناني: مدخل إلى الصوتيات، دار وائل عمان، ط1، 2006، ص18.

– المستوى الصّرفي:

يتطرّق البحث اللّغوي في هذا الحدِّ إلى الكلمة خارج التّركيب، فيدرس صيغ الكلمات من حيث بناؤها، والتّغييرات التي تطرأ عليها من نقص أو زيادة، وأثر ذلك في المعنى[1].

إذا كان الفونيم يقتضي قاعدة التّحليل الفونولوجي للأصوات، فإنّ المورفيم يقتضي قاعدة التّحليل الصّرفي للصّيغ أو الأبنية، فالمورفيم هو أصغر وحدة في بنية الكلمة التي تحمل معنى أو وظيفة نحويّة [2].

البحث اللّغوي يذهب إلى التّعامل مع مسائل الصّرف على أساس صوتي بدلا من اعتماد القدماء على الكتابة في تحديد الكلمة، فيتعامل البحث اللّغوي الحديث مع الوحدة الصّرفية Morphème [3]، بالإمكان قد تكون حركة واحدة كالضمّة، أو الفتحة، أو الكسرة أو النّون من التّنوين، وقد تكون حرفا أو أكثر، فاللفظة (ضَرَبَ) أفادت الضّرب في الزّمن الماضي، ولو غيّرنا الفتحة بضمّة ثم كسرنا الوسط لأصبحت (ضُرِبَ)، ونتج معنى آخر هو الضّرب من مجهول في الزّمن الماضي، وكل وحدة صوتية ذات معنى تسمى Morphéme [4].

– المستوى النّحوي:

يتناول هذا المستوى « تنظيم الكلمات في جمل أو مجموعات كلامية. ويُبَيّن هذا العلم وظائف الكلمات في الجمل، والأثر الدّلالي لاختلاف موقع الكلمة في تركيبين؛ وحتّى اختلاف

[1] – ينظر محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، ص106.

[2] – ينظر نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص141.

[3] – ينظر محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، ص106.

[4]– ينظر سلمى بركات: اللغة العربية مستوياتها وأداؤها الوظيفي وقضاياها، ص 12.

الكلمة في تركيبين، مثل: "ضرب محمد عليًا"، و"ضرب عليّا محمدًا"»[1]؛ فيدرس هذا المستوى دور كلّ جزء في بناء الجملة، وعلاقتهم ببعضهم بعضا، وأثر كلّ جزء في الآخر مع العناية بالعلامة الإعرابية، كما يُعنى هذا المستوى بدراسة التّراكيب الصّغرى التّعبيرات السّياقية، التّعبيرات الاصطلاحية[2].

- مستوى المفردات:

يتناول دراسة الكلمات المنفردة ومعرفة أصولها، وتطوّرها التّاريخي، ومعناها الحاضر وكيفيّة استعمالها، ويدخل تحته دراسة المعنى المعجمي أو القاموسي، وكذا دراسة دلالة الكلمة، وتاريخ نشأتها وتطوّرها والحقل اللّغوي الذي تنتمي إليه، ويدرس هذا المستوى أيضا دلالة التّراكيب الاصطلاحية أو القوالب اللّفظية الّتي تؤدّي دلالة خاصّة[3].

ثم أنّه لا يقتصر هذا البحث على معاني الكلمات على معرفة ما تدلّ عليه الكلمات في القواميس بل يتعدّى ذلك إلى معرفة نوع العلاقة التي تربط بين الكلمات كعلاقات التّرادف والتّضاد، والاستعمالات المجازية، والمعنى المحكوم بالسّياق وما إلى ذلك[4]. وهناك منْ يسمي هذا المستوى الدّلالي الذي يتناول دراسة المعنى بكل جوانبه: (المعنى الصوتي وما يتّصل به من نبرٍ وتنغيمٍ، والمعنى الصّرفي، والمعنى النّحوي،و المعنى المعجمي ،و المعنى السّياقي) و ذلك أنّ المعنى اللّغوي هو حصيلة هذه المستويات كلّها[5].

[1] – محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص14.

[2] – ينظر محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث ، ص106.

[3] – ينظر محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص14.

[4] – ينظر محمد إسحاق العناني: مدخل إلى الصوتيات، ص19.

[5] – ينظر محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، ص107.

قد بَدَا للعلماء أنّ مستويات اللّغة متداخلة يصعب فصل بعضها عن بعض، وهذا سبّب الاختلاف في تقسيمها، فأصوات اللّغة تتأثّر بالصّيغ، والصّيغ تتأثّر بالأصوات، ويتأثّر كلاهما بالمعنى، والنّحو يتأثّر بالصّرف، فنوع الصّيغة يحدّد عملها النّحوي، وكذلك هناك علاقة بين النّحو والدّلالة، فعلم النّحو يبيّن دلالة المفردات في التّراكيب ووظيفتها فيه، وقد قضى كثير من العلماء بفساد التّراكيب النّحوية التي لا تؤدّي دلالة صحيحة دلاليا[1].

هذه التّقسيمات متّفق عليها جلّ العلماء مع وجود تقسيمات أخرى اقترحها مجموعة من اللّسانيين، فمثلا "ريمون طحان" يقسّم اللّغة على ستّة مستويات: المستوى الصّوتي، والمستوى المعجمي أو اللّغوي، والمستوى النّحوي، والمستوى الجملي، ومستوى الأساليب[2].

بالمقابل نجد أنّ "أحمد حساني" قد تصوّر أنّ اللّغة العربية تتكوّن من ثلاثة أنظمة: النّظام الصّوتي، والنّظام التّركيبي، والنّظام الدّلالي، فقد حاول من خلال مؤلّفه "مباحث في اللّسانيات" أن يهيّئ لتأسيس نظريّة لسانية عربية معاصرة؛ وذلك بقراءة التّراث العربي قراءة معاصرة في ضوء المناهج اللّغوية الحديثة[3].

كوننا أنّنا بصدد دراسة نموذج "أحمد حساني" في إعادة وصف الأنظمة اللّغوية العربية، سنعتمد على تقسيمه الثّلاثي، (المستوى الصّوتي، والمستوى التّركيبي، والمستوى الدّلالي). وسنحاول من خلال العناصر المقبلة أنْ نفصّل القول في كل مستوى، مع التّأصيل له عند العرب، لنعرض رأي "أحمد حساني" فيما بعد، لتكون مقارنة ضمنية بين ما قدّمه التّراث اللّغوي للدّرس العربي وما قدّمه "أحمد حساني" من جديد في إحياء هذا التّراث.

[1] – ينظر محمود عكاشة:التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص14– 15.

[2] – ينظر فاطمة الهاشمي بكوش:نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص100– 101.

[3] – ينظر:أحمد حساني،مباحث في اللسانيات، ص6.

تمهيدا للعرض الجديد المقدّم من طرف "أحمد حساني" في مجال الصّوتيات يجدر بنا أنْ نحيط بالدّراسة الصّوتية من حيث أشكالها، وروّادها، وكذا التّطرّق إلى الدّراسات الصّوتية عند العرب، لأنّ "أحمد حساني" انطلق من التّراث بمنظار لساني حداثي، كان علينا عرض الصّوتيات في الدّراسات الحديثة ثم الصّوتيات عند العرب، لنرى الأستاذ كيف ربط بين الحديث والتّراث.

1- الدّراسات الصّوتية الحديثة:

لما أتيناه من قبل فإنّ الدّراسة الصّوتية تمثّل المستوى الأوّل من مستويات التّحليل اللّساني، باعتبار أنّ الصّوت هو أصغر وحدة يتشكّل منها الكلام، وهذا المستوى يهتمّ بدراسة الأصوات اللّغوية من عدّة جوانب نقدّر أنْ نشكّلها في اعتبارين:

الشّكل الأوّل: يُرى للأصوات على أنّها وحدات صوتيّة مستقلّة، ومنعزلة عن السِّياق الكلامي، وهذا ما يسمى بعلم الأصوات Phonétique [1] وقد ينعت بما يسمّى Général (العام)، على أساس أنّ جملة قوانينه وقواعده وبعض نتائجه يمكن تطبيقها على اللّغات المختلفة، وعلى أساس أنّ دراسته لأصوات اللّغة المعيّنة إنّما هي من ذلك النّوع الذي يكتفي بالإشارة إلى الخواصّ العامّة للأصوات، دون التّعرّض لمميّزاتها الخاصّة التي ترتبط بمعانيها في اللّغة المعنيّة[2] أيْ يعرض السّمات الصّوتية للأصوات دون النّظر إلى وظائفها أو قيمتها اللّغوية في الكلمات التي تتألّف منها فيختصّ« إذاً بالوصف الفيزيائي والفسيولوجي لأصوات اللّغة[3]؛ أيْ يقوم ببيان مخارج الحروف وطرق النّطق بها وصفاتها دون ربطها بالمعنى»[4].

[1] – ينظر محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، ص102

[2] – ينظر كمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة و النشر، مصر، دط، 1998، ص102.

[3] – ينظر فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص113/112.

[4] – محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، ص102.

نال من التطوّر هذا العلم في إطار الثّقافة الإنجليزيّة أساسا على يد مجموعة من الروّاد الإنجليز هم: "ألكسندر ملفيل بيل" (Alexander Mellville bell)، و"هنري سويت" (Henry Sweet)، و "دانيال جونز" (Daniel Jones)، كما تطوّر عند علماء آخرون أمثال: "أوتو جسبرسن"(Otto Jespersen)[1].

من جرّاء هذا العلم، محاولةً لإخضاع دراسة الصّوت البشري لمعطيات العلم الحديث، و بخاصّة علما الفيزياء و الفسيولوجيا، شهدا تطوّرا كبيرا، خاصّة وأنّهما استفادا من فكرة الوصف التي استمدّاها من النّزعة الأنثروبولوجية التي سادت كلّ الدّرس اللّساني في الولايات المتّحدة الأمريكية وانجلترا في ذلك الوقت، فأصبح لهذا العلم تقاليد خاصة به الأمر الذي جعله ينعزل عن مباحث اللّسانيات العامّة لاعتماده على مجالات خارجة عنها[2].

مما شمل عليه هذا العلم ثلاثة أنواع من دراسة الصّوت اللغوي، استفادت من التقدّم العلمي وهي:

« **-علم الأصوات النطقي**: Phyiologie al phonetics ، يعدّ هذا العلم هو أقدم فروع علم الأصوات وأرسخها قِدما وأكثرها حظاً من الانتشار في البيئات اللّغوية كلّها، فهو يدرس نشاط المتكلّم بالنّظر إلى أعضاء النّطق»[3]، أيْ يدرس العنصر الأوّل لعمليّة الاتّصال وهو المتحدّث، فيتمّ دراسة حركات أعضاء نطقه، وتعيينها، ويحدّد وظائفها، ودور كل منها في عمليّة النطق[4] وقد سجّل هذا الجانب تقدّماً ملحوظاً بفضل العلوم الطبّية الحديثة، التي أدّت إلى

[1] – ينظر فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث،ص 102.

[2] – ينظر فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص102.

[3] – حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، والدرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، مصر، ط1، 2005، ص16.

[4] – ينظر: المرجع نفسه،ص ن.

الكشف عن طبيعة أعضاء النّطق، لكنْ رغم التّطوّر العلمي، فإنّه يبقى محدود النّتائج، وإنّه لا يمكن التّجريب على الإنسان[1].

-علم الأصوات الفزيائي:

روافد هذا العلم علمان هما: علم الصّوت العام الذي يهتمّ بظاهرة الصّوت واللّسانيات الذي يعنى بالدراسة العمليّة للّسان[2]، فيهتمّ بدراسة الخصائص الماديّة أو الفزيائيّة لأصوات الكلام في أثناء انتقالها من المتكلّم إلى السّامع، إذْ أنّه يحلّل الذبذبات والموجات الصّوتية المنتشرة في الهواء عند خروجها من الجهاز النّطقي[3]، أيْ يدرس الأصوات اللّغوية في الفترة التي تمتدّ من زمن حدوثه إلى زمن استقباله.

تعرّض هذا الجانب إلى التّقدّم تقدّماً كبيرا، نتيجة تطبيقه للوسائل الفنّية، والمبادئ العلميّة المتّبعة في علم الفزياء على الصّوت الإنساني[4].

-علم الأصوات السّمعي: Auditory Phonitics ،يعدّ أحدث فروع علم الأصوات، وهو ذو جانبين:

- جانب عضوي فسيولوجي: Physiological.
- جانب نفسي: Psychological.

[1] - ينظر محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، ص102.

[2] - ينظر خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ص44.

[3] - ينظر حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، ص16.

[4] - ينظر المرجع نفسه، ص16.

يتعيّن الاهتمام في هذا العلم إلى العنصر الثّالث في دورة الخطاب، وهو السّامع أثناء التّأدية الفعلية للكلام، وتلقّي الجهاز السّمعي للأصوات اللّغوية التي يصدرها جهاز النّطق، وفيه تحدّد درجة ارتفاع الصّوت وانخفاضه، وما إلى ذلك من القضايا المتعلّقة بجهاز السّمع (الأذن)[1].

الاعتبار الثّاني: وهو دراسة الصّوت باعتباره وحدة في نسق صوتي ويهتمّ به علم Phonology[2].

ظهر هذا العلم في إطار اللّسانيات البنويّة مع "حلقة براغ" تحديدا في عام 1928، في مؤتمر (لاهاي) على أيدي ثلاثة من علماء اللّغة الروس وهم: "تروبتسكوي"(troubetskoi)و"جاكبسون"(jakobson)،و"كارسفيسكي"(karcevski) حيث حدّد هؤلاء مهام هذا العلم على مستويين، هما: أبحاث تتعلّق بدراسة نظام الأصوات لِلُغة ما في زمن معيّن من تطوّرها، وأبحاث تاريخيّة تهتمّ بتطوّر نظام الأصوات من طريق دينامكيّة اللّغة الدّاخلية[3]، فبفضل هؤلاء الباحثين تمّ الفصل بين العلمين: الفونيتيك Phonitics، والفونولوجيا Phonology، فاعتبروا العلم الأوّل علما طبيعيا، واعتبروا الثّاني علما لغويا[4].

نالت هذه المدرسة من الاستفادة في إطار الفونولوجيا من المبادئ التي أرساها "دوسوسير" في تطوير الفونيم، فلولا تمييزه بين كلّ من اللّغة والكلام، والدّراسة الوصفيّة والدّراسة التّاريخية والدّال والمدلول وغيرها من المفاهيم، لما تمكّن مؤسّسو هذا العلم من التوصّل إلى التّمييز بين الأصوات اللّغوية بالاعتماد على طرق جديدة[5]، فبتمييز "دوسوسير" بين اللّغة والكلام، توصّل إلى

[1] – ينظر محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، ص103.

[2] – ينظر محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث ، ص103.

[3] – ينظر زبير الدراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1990، ص84.

[4] – ينظر محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص200.

[5] – ينظر زبير الدراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ص84.

أنّ «أصوات الكلام تنتمي إلى الكلام Parole، و الفونيم ينتمي إلى اللغة Langue» [1]، فأخرج الأصوات الفونولوجيّة من ميدان الاستعمال الفردي للّغة أي الكلام وإدراجها ضمن الدّراسات الفونولوجية.

فعلم الفونولوجيا هو دراسة الأصوات من خلال وجودها في سياق لغة محدّدة؛ أيْ يدرس وظيفة الأصوات التي تتميّز بها الكلمة من الكلمات الأخرى، وتندرج تحت هذا العلم عدّة قضايا صوتيّة هامّة مثل: الفونيم، والمقطع الصّوتي، والنّبر والتّنغيم[2].

أمّا الفونيم فيعدّ أصغر وحدة صوتيّة يتغيّر بها معنى الكلمة إذا استبدلت بوحدة أخرى، وهو ذو شكل صوتي ليس له معنى في ذاته وإنّما هو ذو سمات تمييزيّة [3]، وبهذا يعدّ الفونام العنصر الصّوتي الرّئيسي الّذي يشكّل موضوع علم الأصوات الوظيفي (الفونولوجيا)، حيث أنّ هذا العلم «يميّز بين العناصر الصّوتية أنْ تجعل الصّفات الذّاتية منها أجناسا من الأصوات المتمايزة،فإنّه يمكن حينئذ لصوتين مختلفين أنْ يدخلا في جنس واحد من العناصر الصّوتية و لا ينجرّ عن ذلك تغيير في المعنى و لا في الاستعمال مثل صوت القاف و صوت الجيم القاهرية في كلمة قال و جال خلافا للكلمتين التّاليتين "قليت" و "جليت" اللّتين تفيدان معنيين و هما القلي في الزّيت و الشّواء على النّار فكلّ هذه التّأديات تدخل في جنس واحد ،كلّ هذه المخارج تندرج في جنس واحد في حرف واحد» [4]؛ حيث يتمّ الاعتماد على مبدأ القيم الخلافيّة للتّمييز بين وظائف الأصوات داخل الكلمات، كما يتمّ الاعتماد أيضا على مبدأ الاستبدال للكشف عن النّظام الصّوتي للّغة[5].

---

[1] – فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص103.

[2] – ينظر نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث، ص123.

[3] – ينظر: المرجع نفسه،ص ن.

[4] –خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ص73.

[5] – ينظر تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، ص85.

بهذه الطّريقة نكشف أنّ الصّوت إنْ كان فونيما، فذلك إذا حدث تغيير في المعنى عند تعويضه بصوت آخر، فإذا لمْ يحدث تغييرا في المعنى، فلا يسمّى فونيما بل (ألفونا Allophone)، وبهذا يعدّ كلّ فونيم صوتا، وليس كلّ صوت فونيما [1] فالفرق بين (نال) و(قال)، فرق صوتي متمثّل في الوحدة الصوتية "ن" والوحدة الصوتية "ق"، وهذا الفرق يؤثّر على المعنى، في حين أنّ تعدّد درجات الاختلاف في وحدة صوتية مثل "اللام" بين درجات التّفخيم والتّرقيق في السّياقات الصّوتية المختلفة تعدّ صورا صوتيّة وهي ما يسمّى Allophone، لأنّها لا تؤثّر في المعنى.[2]

ممّا سبق يتّضح أنّ phonetics تدرس الصّوت البشري من حيث هو مادّة فيزيائية، Phonology تدرس الصّوت البشري من حيث هو عنصر في نظام كلّي، يتحدّد على وفق سماته المميّزة [3]، ورغم اختلافهما فهما متكاملان لتحديد النّظام الصّوتي للّغة، فالفونتيك يقدّم المادّة الأساسيّة للفونولوجيا، ولا يجوز لهذا الأخير أنْ يستقلّ دون الفونتيك في عمليّة التكلّم[4].

هذه كانت إطلالة على عالم الصّوتيات بما فيها من تشعّب، فلا نريد الخوض فيه لاتّساعه، لأنّ ما يهمّنا هو الفرق بين الفونولوجيا و الفونتيك، وبما أنّ المباحث الصّوتية في اللّسانيات العربيّة الحديثة كانت تستند إلى متن نظري ذي أصلين: البحث الصّوتي القديم، و الفونيطيقا الحديثة، فكان وصف اللّسانيين العرب لأصوات العربية يمزج المفاهيم في التّراث، بما يماثلها في البحث

[1] – ينظر نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث، ص124.

[2] – ينظر محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، ص103.

[3] – ينظر فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص103.

[4] – ينظر نادية رمضان النجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الاسكندرية، ط1، 2006، ص66.

الصّوتي الحديث، لذا كان علينا الاطّلاع على ما خلّفه العرب من تراث صوتي لنعلم الفرق بين الصّوتيات العربية التّراثية، والصّوتيات الحديثة.

2- الدّرس الصّوتي عند العرب القدماء:

لا غرو في أنّ العناية بالأصوات ليس جديدا على الثّقافة اللّغوية العربية، فقد تركت عند العرب تراثا ضخما، شمل مسائل صوتية جديرة بالاهتمام، حيث اِلتفّ شيوخ العربية إلى قضايا لغوية معقّدة رغم انعدام الوسائل الحديثة،و تقارب في نتائجها، و إلى ما توصّل إليه علماء اللّسانيات اليوم، ولقد شهد علماء الغرب براعة العرب وتفوّقهم في هذا المجال، فقد قال "برجستريسر" (Gotthelf Bergsträsser): لم يسبق الأوربيين في هذا العلم إلاّ قومان: العرب والهنود، وقال "فيرث" (John Rupert firth): لقد نشأت الدّراسات الصّوتية ونمت في أحضان لغتين: العربية و السنسكريتية [1].

إنّ الدّرس الصّوتي عند العرب له من الاهتمام الأكثر بمستويات علم اللّسان العربي أصالة، إذْ حظي باهتمام خاص لدى الدّارسين الأقدمين على اختلاف توجّهاتهم العلميّة، منهم القرّاء، والنّحّاة، وعلماء الأصول، والفلاسفة، وأحسن دليل على ذلك هو أنّ الاهتمام بالظّاهرة الصّوتية كان هو الأساس الأوّلي المعوّل عليه في وضع المعايير التّأسيسية للنّحو العربي، وقصة "أبي الأسود الدؤلي" (ت69هـ) مع كتابه، حينما همّ بوضع ضوابط لقراءة **القرآن الكريم**، أصفى صورة للخصائص الصّوتية، عندما يقول: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي، فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإنْ كسرت فاجعل النّقطة تحت

[1] - ينظر كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص68/67.

الحرف، فإنْ اتّبعت شيئا من ذلك غنّة فاجعل مكان النّقطة نقطتين» [1] فالنّقط التي اقترحها للحركات ذات خصائص صوتية كفتح الفم، وضمّه، وكسره.

عمد العرب إلى أنْ تكون لهم ثروة لغوية من المفردات، فوجبتْ الحاجة إلى التّصنيف والتّرتيب، فجاء "الخليل بن أحمد" (ت 170هـ) وقدّم أوّل تصنيف رتّب فيه الحروف ترتيبا صوتيا «حسب موضع النّطق، إذْ أحسّ أنّه لابدّ لكي يضع معجما جامعا لمفردات اللّغة العربية أنْ يرتّب هذا المعجم على أساس معيّن، وقد اختار ترتيب المواد على أساس مخارج الحروف في الحلق» [2]، إذْ بدأ من أقصى الحَلق حتى الشّفتين، وبهذا وضع أوّل ألفبائية من هذا النوع عرفتها اللّغة العربية بأنّها تشتمل على تسعة وعشرين رمزا وسار فيها على النّحو التّالي: ع ح غ- ق ك- ج ش ض- ص س ز- ط د ت- ظ ث ذ- ر ل ن- ف ب م- و ا ي همزة [3]، وقد ساعده في هذه المهمّة سَمْعه المرهف، وإحساسه الذّكي، إلى جانب اهتمامه بموسيقى الشّعر وبحوره، حيث نظر "الخليل" إلى التّرتيب القديم الذي ورثه العرب من ترتيب السامي القديم وهو: أ. ب. ت. ث. ج. ح. خ ...إلخ، فرأى أنّ هذا التّرتيب ليس قائما على نظام علمي، فاختار بذلك ترتيبا علميا صوتيا، وهو بذلك أوّل عالم يتّخذ منهجا وطريقة جديدة، يتذوّق من خلالها الأصوات ليتعرّف على مخارجها، ويحدّد مدارجها، حيث كان يفتح فاه بالألف، ثم يظهر الحرف ساكنا، حتى يحدّد مخرجه الصحيح، ولا يختلط بغيره، وهي طريقة قريبة من علم الأصوات اليوم [4]، وبهذا الصّنيع أظهر "الخليل" ذكاء، حادّاً، في ظروف وبيئة لا تتوفّر فيها أبسط مستلزمات البحث العلمي.

[1] – أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1988، ص77.

[2] – التواتي بن التواتي: مفاهيم في علم اللسان، دار الوعي، الجزائر، دط، 2008، ص118.

[3] – يظر معجم العين، تح: عبد الله درويش، دط، بغداد، 1968، ج1، ص53: نقلا عن: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين،دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية،ط1، 2006 ص38.

[4] – ينظر: حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، والدرس الصوتي الحديث، ص21- 22.

لقد تمّ تحديد مخارج الحروف عند "الخليل" إلى ثمانية مخارج، وهي حسب قوله: «العين والحاء والهاء والغين: حلقية، لأنّ مبدأها من الحلق، والقاف والكاف: لهويتان، لأنّ مبدأهما من اللّهاة، والجيم والشين والضاد: شجرية، لأنّ مبدأها من شجر الفم، والصاد والسين والزاي أسلية، لأنّ مبدأها من أسلة اللّسان، وهي مستدقّ طرف اللّسان، والطاء والتاء والدال: نطعيّة، لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى، والظّاء والذّال والثّاء: لثوية، لأنّ مبدأها من اللثّة، والراء واللام والنون: ذلقيّة، لأنّ مبدأها من ذلق اللّسان، وهو تحديد طرفيه، كذلق اللّسان. والفاء والباء والميم: شفويّة، والهاء والواو والألف والهمزة: هوائية، في حيّز واحد، لأنّها هاوية لا يتعلّق بها شيء» [1].

بعد ما جاء "سيبويه" (ت: 189هـ)، واصل مسيرة أستاذه، فقدّم «دراسة للأصوات أوفى وأكثر دقّة حيث نرى تصنيفه لها حسب المخارج، وحسب ما يعرف الآن بوضع الأوتار الصّوتية، ممّا سمّاه "سيبويه" بالجهر والهمس، ثم حسب طريقة النّطق لنجد الأصوات الشّديدة والرّخوة وما بين الشّديدة والرّخوة» [2]، حيث يقول: «فأصل حروف العربية ستة عشر مخرجا فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجا الهمزة والألف والهاء، ومن أوسط الحلق مخرج: العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم: العين والخاء، ومن أقصى اللّسان، وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج: القاف، ومن أسفل من موضع القاف من اللّسان قليلا، ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف، ومن وسط اللّسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج: الجيم والشّين والياء، ومن بين أوّل حافة اللّسان، وما يليه من الأضراس مخرج: الضّاد، ومن حافّة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، ومن بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فوق الضّاحك والنّاب والرباعيّة والثّنيّة مخرج: اللّام ومن طرف اللّسان، بينه وبين ما فُوَيق الثنايا مخرج النّون، ومن مخرج النّون، غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلا، لانحرافه إلى اللّام مخرج: الرّاء، ومما بين طرف اللّسان، وأطراف الثّنايا مخرج: الطّاء والدّال

[1] – العين. ج1/ ص65: نقلا عن حسام البهنساوي: مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] – عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت، ص131.

والتّاء، ومما بين طرف اللّسان، وأطراف الثّنايا مخرج: الظّاء والذّال والثّاء، ومن باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العليا مخرج: الفاء وممّا بين الشّفتين مخرج: الباء والميم والواو، ومن الخياشيم مخرج: النّون الخفيفة» [1].

علما بهذا التّرتيب يكون قد خالف ترتيب الأبجدية الصّوتية عند "الخليل"، حيث أنّه قدّم بعض الأصوات، وأخّر بعضها، فجاء ترتيبه على النحو التالي: "همزة ا هـ ع ح غ خ ك ق ض ج ش ى ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و"، وهذا على حسب قول "محمود السعران" أن الخليل «كان يرى أنّ العين هو أقصى الأصوات مخرجا في الحلق وهذا الرأي خاطئ بطبيعة الحال، فهمزة القطع أقصى مخرجا من العين، وقد أدرك هذا تلميذه "سيبويه» [2]

وإذا ذهبنا بمخارج الأصوات عند "سيبويه" حسب نصّه فإنّها تنحصر في:

-« مابين الشفتين،

- باطن الشّفة السّفلى وأطراف الأسنان،

- طرف اللّسان وأطراف الثّنايا،

- طرف اللّسان وفُوَيق الثّنايا،

- طرف اللّسان وأصول الثّنايا،

- ما بين طرف اللّسان وفُوَيق الثّنايا،

- ما بين طرف اللّسان وفُويق الثّنايا أدخل في ظهر اللّسان،

[1] - سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج4، ص431.

[2] - محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص94.

- حافّة اللّسان إلى الطّرف وما فوقهما،
- أوّل حافّة اللّسان وما يليه من الأضراس،
- وسط اللّسان ووسط الحنك الأعلى،
- مؤخّر اللّسان وما يليه من الحنك الأعلى،
- أقصى اللّسان وما يليه من الحنك الأعلى،
- أدنى الحلق،
-وسط الحلق و أقصى الحلق.» [1]

إذا ذهبنا إلى صفات الأصوات فنجدها في قوله: «أما المجهورة فالهمزة والألف والضّاد واللّام، وأمّا المهموسة فالهاء والحاء والخاء (...)، ومن الحروف الشّديدة، وهو منع الصّوت أنْ يجريَ فيه وهو الهمزة والقاف والكاف، ومنها الرّخوة وهي الهاء والحاء وأمّا العين فبين الرّخوة والشّديدة (...)،ومنها المنحرف وهو حرف شديد جرى فيه الصّوت وهو الرّاء،ومنها اللّيّنة و هي الواو والياء لأنّ مخرجهما ليتّسع لهواء أشدّ من اتّساع غيرهما (...)، ومنها الهاوي وهو حرف ليّن اتّسع لهواء الصّوت ومنها المطبقة والمنفتحة. فأمّا المطبقة فالصّاد والضّاد والطّاء والظّاء والمنفتحة كلّ ما سوى ذلك من الحروف» [2].

أمّا المتأمّل في النّصّ سيجد صفات الأصوات عند "سيبويه" قد قسّمها على النّحو الآتي:

- بحسب حركة الوترين: مجهورة ومهموسة.

- بحسب طريقة النّطق: أصوات شديدة، ورخوة، وبين الشدّة والرّخاوة [3].

[1] - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص57-58.

[2] - سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج4/ ص433- 436.

[3] - ينظر نادية رمضان نجار:اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص41.

وجعل الشّداد أربعة أقسام:

أ. ما يمتنع معه النفس.

ب. المنحرف.

ج. الأنفي.

د. المكرّر. [1]

يتّضح في تصنيف "سيبويه" للأصوات في باب الإدغام، أنّ وصفه جاء دقيقا كلّ الدّقّة بالنّسبة إلى عصره، وقد تناقلتها التآليف العربية من بعده [2]، إذْ أنّه قدّم دراسة وصفية واقعية قائمة على الملاحظة الذّاتية وبعيدة عن الافتراض والتّأويل كما يقول "عبده الراجحي" [3].

تناول في استعماله مصطلحات فيها الكثير من التّداخل كالجهر والهمس من جهة والشّديد والرّخو من جهة أخرى، فالجهر والهمس عنده لا يقومان أساسا على اهتزاز الأوتار الصّوتية أو عدم اهتزازها، وإنّما يقومان على جري النَّفَس أو عدم جريه، وتلك الصّفة من السّمات الخاصّة بشدّة الصّوت أو رخاوته [4].

كلّما تعمّد إلى التّأمّل في تعريفه للصّوت المجهور والمهموس في قوله: «المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النَّفَس أنْ يجريَ معه حتَّى ينقضيَ الاعتماد عليه ويجري الصّوت، فهذه الحال المجهورة في الحلق والفم إلّا النّون و الميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنّة»[5]، ثم يقول: «أمّا المهموس فهو حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتّى جرى النَّفَس معه،

[1] – ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص58.

[2] – ينظر محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص94.

[3] – ينظر عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت، ص131.

[4] – ينظر نادية رمضان نجار: اللغة و أنظمتها بين القدماء والمحدثين،ص41– ص42.

[5] – سيبويه: الكتاب، ج4/ ص435.

وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جري النَّفَس.»[1] تجد أنّ جري الصّوت مرتبط بالجهر، وجري النَّفَس مرتبط بالهمس.

فينتابك نحو من الخلط ممّا جرى بين المصطلحات عند "سيبويه"، لكن هذا لا يقلّل من قدرة على ما قدّمه لنا من أصول ومبادئ هذا الفنّ، الذي لا يختلف كثيرا عمّا جاء عند المحدثين، بالرغم من قلّة ما لديهم من آلات حديثة، واعتمادهم على الملاحظة الفردية دون الافتراض والتّأويل.

أمّا في القرن الرابع الهجري ازدهر البحث الصّوتي على يد "ابن جني"، الذي أصبح أستاذ هذا العلم دون منازع، فهو الذي يعرّف اللّغة على أنّها: «أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم»[2].

أدرك أنّ لهذا المجال يوجد به علم خاص منفصل سمّاه علم الأصوات، وقدّم لكلّ المصطلحات الصّوتية في مقدمة كتابه: "سر صناعة الإعراب"، وبيّن من خلال هذه المقدّمة منهجه، فيقول: «و اذكر أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها و رخوها، وصحيحها، ومعتلّها، ومطبقها ومنفتحها، وساكنها ومتحرّكها (...) إلى غير ذلك من أجناسها» [3].

[1] – المرجع نفسه،ص ن.

[2] – ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار،ص66.

[3] – ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح: حسن الهنداوي، دار القلم، 1993، ج1، ص4. نقلا عن: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص42.

"ابن جني" في تقسيمه للأصوات العربية على مخارجها لا يختلف كثيرا عمّا ذكره "سيبويه"، حيث يتّفق معه في عددها وترتيبها، فليس ثمّة اختلاف بينهما إلاّ في لفظة أو عبارة [1] وهذا يعني أن "ابن جني" مطّلع على ما كتبه "سيبويه" في هذا المجال.

وتُعَدُّ اِلتفاتة "ابن جني" التفاتة عظمى إلى جهاز النّطق «قد شَبَّهَهُ بالنّاي وبوتر العود ليقدّم صورة عن العملية الطّبيعية لإنتاج الكلام. وليوضّح تقسيم الأصوات حسب المخارج وتقسيمها إلى أصوات صامتة وأخرى متحرّكة، وهذه الصّورة التي قدّمها "أبو الفتح" تعتبر خطوة متقدّمة جداً في الدّرس اللّغوي، لكنّها تمثّل لدينا صورة صحيحة للتّطوّر العلمي عند العرب» [2].

وَوَصْفُ "ابن جني" لجهاز النّطق بالنّاي يشير إلى عبقرية الرّجل السّابقة لعهدها في زمن محدود الوسائل، فقد أدرك معنى الجهاز النّطقي ووظيفته وطبيعته، وفي هذا يقول: «ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها التي هي أسباب تباين أصدائها، ما شبّه بعضهم الحلق والفم بالنّاي، فإنّ الصّوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجا، كما يجري الصّوت في الألف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزّامر أنامله على خروق النّاي المنسوقة و راوح بين أنامله، اختلفت الأصوات وسمع لكلّ حرف منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصّوت في الحلق والفم، باعتماد على جهات مختلفة، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة» [3].

إدراك "ابن جني" لكيفية النّطق جاءت عملا واضحًا، يتمّ فيه خروج الهواء مُنْدَفِعا إلى الفم، مشبّها الحروف بالمواضع المختلفة التي يتغيّر فيها الصّوت تبعا للمخرج، لكنّه لم يسمِّ أعضاء

[1]– ينظر حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند علماء العرب، والدرس الصوتي الحديث، ص32.

[2] – عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، ص133.

[3] – ابن جني :سر صناعة الإعراب،ج1،ص09،نقلا عن:كمال بشر:دراسات في علم اللغة ، دار المعرفة، مصر، ط9، 1986، ص60.

النّطق المعروفة اليوم، ربما لأنّه لم يعرفها، فاكتفى بالمشابهة بين جهاز النّطق وآلة النّاي، وهذا نابع من إحساسه العلمي الذّكي، فلو توفّرت له وسائل بسيطة للبحث فلربّما توصّل إلى نتائج باهرة، وكما قال أحد الباحثين: «والحقّ أنّ النّتائج التي وصل إليها هذا العالم في هذا الوقت الذي كان يعيش فيه لتُعدّ مفخرة له ولمفكري العرب في هذا الموضوع» [1].

ما أقدم عليه "ابن جني" في مجال الصّوت يستحقّ أنْ يكون بحثا مفردا، لأنّ ما خلّفه هذا العالم الجليل لا يختصر في هذه الأسطر، ولكنْ سنحاول أنْ نقف عند بعض الإشارات التي تحفِّز الباحث على الاطّلاع على ما كتبه علماؤنا الأجلّاء، ولهذا حاز هذا العالم على اهتمام الكثير من الباحثين فأفردوا له صفحات في مؤلّفاتهم، أمثال "عبد الراجحي" في كتابه "فقه اللغة في كتب العربية» [2].

تناول "ابن جني" مسائل صوتيّة، تُعَدُّ من منجزات علم اللّسان الحديث نحو:

– ما أدركه في إحدى القواعد المميّزة لاستقلال الصّوت (الحرف)، واعتباره وحدة صوتية، مرتبطا بمعنى، بحيث يصلح أنْ يكون مقابلا استبداليا لآخر، فمثلا "الخاء" في رأيه مقابل استبدالي للقاف بصفتها الصّوتية، عندما يتبادلان الموقع يحصل تغيّر في المعنى [3]، وفي هذا يقول: «إنّهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداث المعبَّر بها عنها، فيُعدِّلُونَهَا بها و يحتذونها عليها. وذلك أكثر مما نقدّره، وأضعاف ما نستشعره من ذلك قولهم: خَضِم وقضِم، فالخَضْم لأكل الرّطب كالبطيخ والقثّاء ...والقضم للصُّلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها،و نحو ذلك.»[4]

[1] – عبده الراجحي: فقه اللغة في كتب العربية، دار النهضة العربية، ص135.

[2] – ينظر عبده الراجحي: فقه اللغة في كتب العربية، دار النهضة العربية ، ص133– 143.

[3] – ينظر: عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، ص35.

[4] – ابن جني: الخصائص، ج2، ص410.

قد أدرك "ابن جني" ظاهرة استبدال الحروف التي ينتج عنها تغيّر في المعنى، وهي الظّاهرة التي تبيّن الصّوت إن كان فونيما أو ألفونا.

– وما أدركه من معنى "العائلة من الأصوات"، أي الصّوت الذي يختلف باختلاف سياقه، فمثلا النّون صوت أساسي في العربية، لكن ثمّة في الواقع درجات أو تنوّعات من النّون بحسب سياقها الصّوتي، فالنّون في كلمة "نهر" غير النون في كلمة "منك" من حيث تكوينها الفيسيولوج[1]، فيقول: «وذلك أنّ العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللّام، وسأوضّح لك حقيقة ذلك، لتعجب من لطف غموضه. وذلك أنّ الحرف السّاكن ليست حالة إذا أدرجته[2] إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه»[3] فقد أشار في نصّه هذا اختلاف وظيفة الصّوت تبعا لما يجاوره من الحروف، مبيّنا أنّ الحرف السّاكن يختلف في نطقه بين الوقوف عليه أو وصله بغيره، فيقول: «ومن الحروف حروفا إذا وقفت عليها لحقها صُوَيْت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصُوَيْت وتضاءل للحسّ نحو قولك: اِح، اِص، اِث، اِف، اِخ، اِك. »[4]، وسيتغيّر صويت ذلك الحرف إذا وصل بغيره، لقوله: «فإذا قلت يحِردُ و يصبِرُ، ويسلِم ويثرد، ويفتح ويخرج، خفي ذلك الصويت وقلّ، وخفّ ما كان من الجرس عند الوقوف عليه.»[5]

بهذا الاتّضاح نجد أن "ابن جني" قد أدرك الفرق بين الصّوت المفرد خارج السّياق، والصّوت الوظيفي الذي يحدث تغييراً في المعنى داخل السّياق.

[1] – ينظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص141.

[2] – أدرجته: وصلته

[3] – ابن جني: الخصائص، ص82.

[4] – المرجع نفسه، ص83.

[5] – المرجع السابق، ص83.

– ممّا أشار إليه "ابن جني" عن الحركات وطبيعتها، هو أنّ هذه الحركات العربية ليست ثلاثة فحسب، وإنّما هناك حركات فرعية تقع بين الحركات الأصلية (بين الفتحة، والكسرة، والضمّة)، فيقول: لباب في كمية الحركات: «أمّا ما في أيدي النّاس في ظاهر الأمر فثلاث. وهي الضمّة والكسرة والفتحة، ومحصولها على الحقيقة ستٌ. وذلك أنّ بين كلّ حركتين حركة. فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة؛ نحو فتحة عين عَالِم، وكاف كَاتب. فهذه حركة بين الفتحة والكسرة؛ كما أنّ الألف التي بعدها بين الألف والياء، والتي بين الفتحة والضمّة هي التي قبل أَلِف التفخيم؛ نحو فتحة لام الصّلاة والزّكاة والحياة. وكذلك ألف قام وعاد. والتي بين الكسرة والضمّة، كسكرة قاف قِيل وسين سِير فهذه الكسرة المشمَّة ضمًّا، ومثلها الضمّة المشمَّة كسرا؛ كضمّة قاف المنقر، وضمة عين مذعُور، (...) فهذه ضمّة أشرِبت كسراً. كما أنها في قيل وسير كسرة أشربت ضمّاً. فهما لذلك كالصّوت الواحد.»[1]

بهذا وصل "ابن جني" إلى عشر حركات، بإضافة الحركات الطّويلة وهو الألف والواو، والياء: لقوله، باب في مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحرف: «وسبب ذلك أنّ الحركة حرف صغير؛ ألا ترى أنّ من متقدمي القوم من كان يُسمِّي الضمّة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصّغيرة، والفتحة الألف الصّغيرة. ويؤكّد ذلك عندك أنّك متى أشبعت ومَطَلْت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها.»[2]

من خلال ما سبق نستطيع أنْ نحصي الحركات التي توصل إليها "ابن جني" في "الخصائص"، والتي تقترب من النّظرة الحديثة، وهي: أ– الفتحة، ب– الضمّة، ج– الكسرة، د–

[1] – ابن جني: الخصائص ، ص712– 713.

[2] – المرجع نفسه، ص514.

الألف، ك- الواو، م- الياء، ن- بين الفتحة والكسرة، هـ- بين الفتحة والضمّة، و- بين الكسرة والضمّة (كسرة مشمّة ضمّة)، ي- ضمّة مشمّة كسرة.

- وتفوّق "ابن جني" جعله رائد دراسة الدّلالة الصّوتية قبل أن يظهر فيها علم اللّغة الحديث، حيث اكتشف وجود صلة بين الأصوات وبين ما ترمز إليه، حيث يقول: «ومن طريف ما مرَّ بي في هذه اللّغة التي لا يكاد يعلم بُعدها، ولا يُحاط بقاصيها، ازدحام الدّال، والتّاء، والطّاء، والرّاء، واللّام، والنّون، إذا مازجتهن الفاء على التّقديم والتّأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنّها للوهن والضّعف ونحوهما» [1].

- ويعدُّ "ابن جني" في الْتفاتة منه إلى أثر النّبر والتّنغيم والحركات الجسمية في دلالة الكلام أنّه قد نال السّبق (بسياق الحال)، وإنْ كان لم ينصّ على هذا المصطلح الذي عرف عند المحدثين[2] وفي مفهوم النّبر الذي يعني القوّة النّسبية التي تستعمل في نطق الأصوات، بحيث يكسب المقطع المنبور وضوحا زائدا عن المقاطع الأخرى [3]، وجدنا قول "ابن جني" التالي:

«و قد حذفت الصّفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سِير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل. كأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصفة لِمَا دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التّطويح و التّطريح والتّفخيم والتّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمّلته.وذلك أنْ تكون في مدح إنسان والثّناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد في قوّة اللّفظ بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللّام، وإطالة الصّوت بها وعليها أيْ رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو

[1] - ابن جني: الخصائص ، ص416.

[2] - ينظر" نادية رمضان نجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص53.

[3] - ينظر: عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي، ص36.

ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكّن الصّوت بإنسان وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسان سمحاً أو جوادا أو نحو ذلك.»[1]

من هذا المضمون النّصِّي نستشفّ فَهْم "ابن جني" لوظيفة رفع الصّوت في أداء المعاني المختلفة، وإنْ لم يسمّ هذه الظّاهرة باسمها.

مما تنبّه إليه "ابن جني" أثر التّنغيم، وهو المصطلح الصّوتي الدّال على الارتفاع (الصّعود) والانخفاض (الهبوط) في الكلام، أيْ هو تغيير نغمة الصّوت صعودا مرّة وهبوطا مرّة أخرى تعبيرا عن الأحاسيس[2].

"ابن جني" أشار إلى هذه الظّاهرة في النّصّ التالي؛ إذْ يقول: «ومن ذلك لفظ الاستفهام، إذا ضامّه معنى التّعجّب استحال خبراً. وذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل. فأنت الآن مخبِر بتناهي الرّجل في الفضل ولست مستفهمًا. وكذلك مررت برجل أيّما رجل؛ لأنّ ما زائدة. وإنما كان كذلك لأنّ أصل الاستفهام الخبر، والتّعجب ضرب من الخبر. فكأنّ التّعجّب لما طرأ على الاستفهام إنّما أعاده إلى أصله" من الخبرية.

ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التّقرير عاد نفيا، وإذا لحقت لفظ النّفي عاد إيجابا. وذلك كقول الله سبحانه" ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[3] أيْ ما قلت لهم،... وأمّا دخولها على النّفي

[1] – ابن جني: الخصائص، ص551.

[2] – ينظر عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي، دار أسامة، الأردن، ط1، ص38.

[3] – سورة المائدة، آية 116.

فكقوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[1] أيْ أنا كذلك... وإنّما كان الإنكار كذلك لأنّ منكر الشّيء إنّما غرضه أنْ يحيله إلى عكسه وضدّه، فلذلك استحال به الإيجاب نفيا، والنّفي إيجابا»[2].

– تطرّق "ابن جنّي" إلى الإدغام بوصفه درسا صوتيا يتمّ بتقريب صوت من صوت آخر حيث يقول: «قد ثَبُت أنّ الإدغام المألوف المعتاد إنّما هو تقريب صوت من صوت»[3].

و هو عنده شكلان

أ/ الإدغام الكبير: وفيه يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأوّل في الثّاني، وهو إمّا ساكن الأوّل متحرّك الثّاني، أو متحرّك الأوّل مثل: شدّ من شدْدَ.

ب/ الإدغام الأصغر: وهو تقريب الحرف من الحرف من غير إدغام، وله أوجه كثيرة مثل: قلب تاء "الافتعال" بما يقارب الحرف الذي قبله نحو: اصْطبر من اصْتَبر[4].

سنتوقف بعد كلّ هذه الإشارات الصّوتية، التي تكشف عن عبقرية العرب في هذا المجال، وذلك لما قدّمه هؤلاء، أنّه يعدّ إنجازا كبيرا يستحقّ وقفة مطوّلة،لأنّ هناك الكثير من العباقرة العرب الّذين قدّموا للدّرس الصّوتي الكثير، في سبيل خدمة اللّغة العربية وحماية **القرآن؛** أمثال "ابن سينا" (ت 427هـ) الذي أدرك أنّ الحنجرة هي الآلة الأساسيّة في عملية النّطق، وهذا ما اتّفق عليه المحدثون، حيث نجده يقول: «الحنجرة والجسم الشبيه بلسان المزمار وهي الآلة الأولى الحقيقيّة وسائر الآلات بواعث ومعينات» [5].

[1] – سورة الأعراف، آية 172.

[2] – ابن جني: الخصاص، ج3/ ص814.

[3] – المرجع نفسه، ص399.

[4] – ينظر ابن جني: الخصاص، ج3،ص399.

[5] – أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص112.

استنادا مما تقدّم نجد «أنّ معظم علماء العربية اتّفقوا مع البحث الحديث في نقطة مهمّة، هي أنّ الهمزة تخرج من أوّل مواضع النّطق، غير أنّهم سمّوا هذا الموضع أقصى الحلق و سمّاه البحث الحديث بالحنجرة»[1].

و من النّتائج التي توصّل إليها بعض الباحثين من دراسة المستوى الصّوتي عند العرب نذكر منها:

– إنّنا لا ننفي من القدرات التحليلية المتواضعة لدى علماء العربية إلاّ أنّ تحليلاتهم الفونيتيكية تتّفق مع الوصف الفونيتيكي الحديث في تحديد مخارج الأصوات وصفاتها، إذْ ينحصر الاختلاف في عدد يسير من الأصوات هي: الضاد، الطاء، الجيم، القاف، العين، الهمزة[2] فقد جعل "سيبويه" وكلّ العلماء القدماء الهمزة صوتا مجهورا. و"الخليل" جعلها من أحرف العلّة وهذا لا يتّفق مع رأي المحدثين فهم يرون الهمزة صوتا مهموسا [3]، الطاء والقاف عند القدماء مجهورة، وعند المحدثين مهموسة [4].

–لمْ يكن ليعدّ النّبر ملمحا مميّزا في العربية، ومن ثمّ يهتمّ به القدماء، وإنْ كانوا قد لاحظوا بعض مواضعه، وكذلك لم يدركوا المقاطع، ولم يقفوا على درسها، على حين اهتمّوا بظواهر صوتية أخرى كالقلب، و الإبدال، والإعلال والإدغام [5].

– ما كان ليدرك العلماء العرب دور الأوتار الصّوتية في حدوث عمليّة الجهر والهمس [6].

[1] – ينظر كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص67.

[2] – ينظر: حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، والدرس الصوتي الحديث، ص146.

[3] – ينظر خالد إسماعيل حسان: في اللسانيات العربية المعاصرة، مكتبة الأداب، القاهرة، دط، 2007، تهميش ص30.

[4] – ينظر محمّد علي عبد الكريم الرديني: فصول في علم اللغة العام، دار الهدى، الجزائر، دط، دت، ص150.

[5] – ينظر نادية رمضان نجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص62.

[6] – ينظر حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، والدرس الصوتي الحديث، ص146.

– كان اعتماد أولئك القدماء في درسهم على الملاحظة الشّخصية، فوضعوا القواعد من طريق التّجربة، وهذا المنهج مازال معترف به في المناهج الحديثة [1].

3– ما توصّل إليه الدّرس الصّوتي عند "أحمد حساني":

–الدّراسة الصّوتية في الحضارات القديمة:

معلوم أنّ الهنود كانوا من السبّاقين في الدّرس اللّغوي، إذِ انصرفوا إلى اللّغة السنسكريتية درسا وبحثا، وكان لهم جهود بارزة في الدّراسات الصّوتية بوجه خاص.

مما يراه "أحمد حساني" وصفه الدّقيق للأصوات اللّغوية من ناحية نطقها في تاريخ الإنسانية أنْ كان على يد الهنود، واستند بقول "جورج مونين" (Georges Mounin) في هذا الشّأن: «أنّ أثار انتباه الدّارسين إلى التّشابه الموجود بين اللّغة السنسكريتية و اللّغات الأوروبية الكبرى، وقد ساعد هذا الاستكشاف على معرفة ذلك الإنجاز الكبير في اللّغة،و النّحو،و الأصوات وهو كتاب الهندي "بانيني"(panini)حوالي القرن الخامس أو الرّابع قبل الميلاد » [2].

قادته رؤياه لعالم الأصوات بالذات أنْ تميّز الهنود عن غيرهم من الدّارسين في القديم، حيث عرضوا لكثير من قضايا الأصوات وتصنيفها إلى أنماط بحسب خواصّها النّطقية والسّمعية، كما أشاروا إلى كيفيات صدور هذه الأصوات، بالإضافة إلى أنّهم اهتمّوا بكلّ الحالات المتعلّقة بالظّاهرة الصّوتية، بكلّ جوانبها النّفسية، والفيزيولجية، والفيزيائية [3].

---

[1] – ينظر نادية رمضان نجار: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص62.

[2]– Georges Mounin, histoire de la linguistique des origines au xxe siecle.p84. نقلا عن أحمد حساني:مباحث في اللسانيات ، ص13

[3] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص9– 10.

وممّا استند إليه "أحمد حساني" أنّ الدّراسة الصّوتية عند اليونان تظهر في نظام الكتابة، وما يوفّره من ترميز شامل للظّاهرة الصّوتية كما هي مألوفة في اللّسان اليوناني ولقد وقف عند جهود العالمين "أفلاطون" و "أرسطو" في هذا المجال.

قد حدّدوا وحصروا أصوات لغتهم بمنهج علمي تحليلي، وصنّفوها إلى أصوات صامتة وصائتة، وبيّنوا مخارجها وصفاتها وغير ذلك.

يتّخذ "أحمد حساني" مبررا آخر يبعث على أنّ لليونان في حقل الدّراسة الصّوتية، لا يزالون يملكون الشّرعية المعرفية في الفكر اللّساني المعاصر [1].

من المعمول به سابقا كإشارة، أنّ الدّراسات اللّغوية العربية، قامت بدوافع دينيّة تتعلّق بفهم القرآن وتفسيره، ولقد توسّع وارتقى الفكر العربي في مجال الدّراسة الصّوتية وهذا ما أشار إليه "أحمد حساني" في هذا العنصر حيث يقول: «إذ التفتنا إلى التّراث الفكري العربي – الّذي نشأ وترعرع في ظلّ التحوّل الحضاري العميق الذي أحدثه القرآن الكريم في المجتمع العربي والإنساني بشكل عام _نجده يزخر برصيد معرفي له حضور في تشكّل الفكر اللّساني المعاصر، ذلك الرّصيد الّذي يملك الشّرعية المعرفية والحضارية لكي يُعتمَد في اكتمال المرتكزات العلميّة للنّظرية اللّسانيّة العالميّة ».[2]

علما أنّ للصّوت أهميّة بالغة؛ إذْ يعدّ الأساس الأوّلي المعوّل عليه في وضع المعايير التّأسيسيّة للنّحو العربي، باعتباره ظاهرة فيزيولوجيّة قابلة للملاحظة المباشرة. ولقد أومأ أيضا إلى جهود بعض العلماء في مجال الدّراسة الصّوتية باقتضاب شديد، ومن بينهم "الخليل بن أحمد الفراهيدي"،و "سيبويه"، و"ابن جنّي"، و"ابن سينا"، وغيرهم، أمّا في القرن التّاسع عشر، فقد

[1] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات،ص10– 11.

[2] – المرجع نفسه، ص11.

ظهر الاهتمام بعلم الأصوات في رحاب نزعة القواعد المقارنة، حيث أخذ يتطوّر تدريجيا إلى أنْ أصبح علما مستقلا له خصوصياته العلميّة والمنهجيّة.

-ماهيّة الصّوت اللّغوي وخصائصه:

خَلُصَ "أحمد حساني" علما في تعريفه للصّوت اللّغوي إلى معجمين أساسيين، أوّلهما، كان حول مقاييس اللّغة "لابن فارس" (ت 395هـ) الّذي يقول في مادّة /صوت/: «الصّاد والواو والتّاء أصل صحيح وهو الصّوت، وهو جنس لكلّ ما وَتَرَ في أُذُن السّامع، يقال هذا صوت زيد ورجل صيِّت إذا كان شديدا للصّوت، وصائت إذا صاح.»[1] أمّا المعجم الثّاني "المفردات في غريب القرآن" "للراغب الأصفهاني" (ت 565هـ) الذي يقول: «الصّوت هو الهواء المنضغط عن قرع جسمين.»[2]

يضيف في سياق آخر: «النّطق في المتعارف: الأصوات المقطّعة التي يظهرها اللّسان وتعيها الأذن، ولا يكاد يقال إلاّ للإنسان، ولا يقال لغيره إلاّ على سبيل التّبع نحو: النّاطق والصّامت، فيُراد بالنّاطق ما له صوت، وبالصّامت ما ليس له صوت.»[3]

ممّا توصّل إليه "أحمد حساني" من هذين التّعريفين أنّ الصّوت أعمّ من النّطق، إذْ أنّ العلاقة بينهما هي علاقة تضمّن لأنّ الصوت يدلّ على أثر سمعي، قد يكون مصدر هذا الأثر الجهاز النّطقي عند الإنسان، أو شيء آخر، في حين أنّ النّطق في الحقيقة يدلّ على المقاطع الصّوتيّة التي يتركّب منها الكلام عند الإنسان. أمّا الصّوت عنده فهو: الحامل المادي للحضارة

[1] – ابن فارس: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، دط، 1979، ج3 ص318. نقلا عن أحمد حساني :مباحث في اللسانيات ،ص 191. ا

[2] – الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت، ط1، 1991، ج1، ص316.نقلا عن: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات،ص 191.

[3] – المرجع نفسه،ص ن.

الإنسانية، نظراً لطبيعته الحسّيّة، وبوصفه ظاهرة فيزيولوجية وفيزيائية تحقّق عملية التّواصل بين أفراد المجتمع البشري [1].

قد هداه العنصر أنْ يجد بروز دور النّشاط العصبي في عمليّة إنتاج الأصوات اللّغوية ويتمثّل هذا الدّور فيما يلي:

- حصول الزّفير الضّاغط على الحجاب الحاجز ثم على الرئتين، وطرده إلى خارج الفم عن طريق الممرّات، والتّجاويف الفمويّة والأنفيّة.
- وتأتي الحنجرة بقفل ممرّ الهواء قفلا تامّاً فتنتج الهمزة، أو بالانفتاح الجزئي فينتج الهمس، أو بالانفتاح القليل مع توتّر الوترين الصّوتيين فيحدث الجهر.
- انقباض الحلق، ويتراخى فوق منطقة الحنجرة لإنتاج الأصوات الحلقيّة.
- انفتاح اللّهاة للممرّ الهوائي من الفم لإنتاج الأصوات الفمويّة، أو ممرّ الأنف لإنتاج الأصوات الأنفيّة.
- ولحركة الشفتين سواء بتلامس، أو انفراج، أو استدارة لإنتاج الباء والميم والواو،وكذلك المساهمة في إنتاج الصوائت[2].

بعد هذا يظهر أنّ عملية إنتاج الأصوات اللّغوية هي عملية مركّبة ومعقّدة؛ بمعنى أنّ الصّوْت لا يتكوّن إلاّ بعدّة عمليات متكاملة، فكلّ عنصر من العناصر العضوية المكوّنة لجهاز النّطق عند الإنسان لها دورها الخاص في إنتاج الأصوات وتحديد مخارجها وصفاتها، ولكلّ صوت خصائصه النّطقية المميّزة، ولا تنفرد هذه الأعضاء بوظيفة النّطق فقط، بل لها وظائف حيويّة أخرى.

[1]- ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص192- 193.

[2] - ينظر المرجع نفسه ،ص193.

-علم الأصوات، عام و وظيفي:

أ- علم الأصوات العام:

إنّ لهذا العلم مجالُ من مجالات علم اللّسان أو اللّسانيات، أو علم اللّسان العام أو اللّسانيات العامة – علم الأصوات العام أو الصّوتيّات العامّة_ وهو العلم الذي يدرس الأصوات اللّغوية دراسة علمية باستعمال الأجهزة والمخابر، و «يُعدّ علما قديما بالقياس إلى علم الأصوات الوظيفي، فقد بدأ هذا العلم ينشأ ويتطوّر منذ بدأ الاهتمام بملاحظة الظّاهرة الصّوتية في جانبيها الفيزيولوجي والفيزيائي، وأخذ يكتمل بفضل توافر نتائج علمية في رحاب معارف إنسانية مختلفة، الأمر الذي ساعد الدّارسين على تقديم وصف دقيق لعمليّة إنتاج الأصوات اللّغوية. فمن حيث التّعامل العام مع الظّاهرة الصّوتية، فإنّ المقاربة الصّوتية أسبق من اللّسانيات التي كانت لا تعدو أنْ تكون دراسة تاريخيّة فحسب» [1].

يمكن تعريفه بأنّه: «العلم الذي يبحث في الأصوات اللّغوية من حيث مخارجها وصفاتها وكيفية صدورها، دون الاهتمام بمعنى الصّوت، وبقطع النّظر عن اللّغة التي ينتمي إليها، فهذا العلم يقوم بدراسة الصّوت معزولا عن بنيته اللّغوية. »[2]

"لأحمد حساني" تعريف لعلم الأصوات كونه «منوال إجرائي يتّخذ الصّوت موضوعا له، فهو من ههنا دراسة علميّة موضوعيّة تهدف إلى تقديم التّفسير الكافي للأثر الصّوتي من النّاحيتين الفيزيولوجية والفيزيائية. »[3]

حصر "أحمد حساني" تصوّره لهذا العلم في عناصر، أنّه:

[1] – أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص194.

[2] – نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص92.

[3] – أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص195.

- وصف جهاز النّطق عند الإنسان وصفا تشريحيّا.
- حدّد مخارج الأصوات، وضبط عملها في التّجويف الصّوتي.
- بحث في الصّوت من حيث جهاز الاستقبال، وبيَّن كيف تتلقّى الأذن الصّوت وتحوّله عبر الأعصاب النّاقلة إلى الدّماغ.
- وصف النّشاط العصبي، والعضلي أثناء إنتاج الأصوات واستقبالها.

من الملفت للاهتمام بالظّاهرة الصّوتية وبجوانبها، استطاع الفكر اللّساني المعاصر أنْ يميّز بين فروع مختلفة لهذا العلم، منها: علم الأصوات الفيزيائي والتّشريحي، علم الأصوات التّجريبي، علم الأصوات الوصفي...

قد أخذ يبيّن "أحمد حساني" العناصر المكوّنة لجهاز النّطق عند الإنسان من النّاحية الفيزيولوجية، وهذه العناصر هي:

القصبة الهوائية، الحنجرة، الحلق، اللّسان، الحنك، التّجويف الأنفي، الشّفتان. ثم تكلّم عن جهاز الاستقبال (جهاز السّمع) باعتبار أنّ الصّوت من حيث هو ظاهرة فيزيائية عامّة يلتقط بواسطة حاسّة السّمع، ولهذه الحاسّة من النّاحية التّشريحية جهاز عضوي مركّب من عدّة أعضاء تسهم في عمليّة إدراك الأصوات، وترجمتها إلى مدركات عقلية، وهذا الجهاز المركّب هو الأذن.

هذه الأذن تتركّب من الأجزاء العضويّة الآتية:

الأذن الخارجيّة: تشمل الصّيوان، والصّماخ، والطبلة.

- الصّيوان: وهو الجزء الثّابت والظّاهر من الأذن، وهو ثابت عند الإنسان متحرّك عند الحيوان.
- الصّماخ: وهي النّاقلة للأثر الصّوتي، وتسمّى كذلك بالممرّ الصّوتي.

– الطّبلة: وهي واسطة غشائية ناقلة للأثر، وتتّصل بالصّيوان بواسطة القناة المعروف بالصّماخ.

أمّا الأذن الوسطى: فهي الجزء الذي يلي الطّبلة مباشرة، وتشمل المطرقة والسّندان والرّكاب؛ وهي ثلاثة عظيمات تسهم في نقل الذبذبات الصّوتية إلى الأذن الدّاخليّة.

تعدّ الأذن الداخليّة: من أهمّ الأجزاء البارزة في الأذن الداخليّة: القَوْقعةُ، وهي جسم ملتف بأغشية صلبة طوله حوالي 35مم، وهي المنطقة التي يوجد فيها السّائل التّيهي، الذي تنغمس فيه الألياف العصبيّة النّاقلة التي تنقل الذّبذبات الصّوتية إلى المخّ لترجمتها إلى دلالات.[1]

مستخلص هذا التّوضيح، أنّ جهاز السّمع(الأذن) هو جهاز مركّب، وله دور أساسيّ في عملية إنتاج الأصوات و تلقّيها وإدراكها.

قد بيّن في حديثه أيضا تصنيفا للأصوات اللّغوية التي تنقسم إلى زمرتين:

– زمرة الأصوات الصّائتة (voyelles)

– زمرة الأصوات الصّامتة (consonnes)

الصّوت الصّائت؛ قائم على الاندفاع في مجرى الهواء دون أيّ عائق يعترض مجراه سواء كان هذا الاعتراض تامّاً، أم جزئيا بحيث يكون هناك تصنيف لمجرى الهواء من شأنه أنْ يحدث احتكاكا مسموعا.

الصّوائت في اللّسان العربي هي الحركات كما اصطلح عليها الأقدمون بنوعيها القصيرة والطّويلة:

– الحركات القصيرة هي: الفتحة – الضمّة – الكسرة.

– الحركات الطّويلة هي حروف المد: الألف – الواو – الياء.[2]

[1] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص199– 200.

[2]– ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات ، ص 201.

هذا ما وقف عنده "أحمد حساني" فهو يرى أنّ الصّوائت تتميّز عما سواها بخلوّ المجرى الصّوتي من أيّ عارض عضوي.

أمّا ذلك الصّوت الصّامت فهو الصّوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في نطقه أنْ يعترض مجرى الهواء اعتراضا كاملا (كما جاء في حالة الباء)، أو اعتراضا جزئيا من شأنه أنْ يمنع الهواء من أنْ ينطلق من الفم دون احتكاك مسموع (كما في حالة الثّاء والفاء مثلا) [1].

انطلاقا من هنا تمّ تأكيده "حساني" بقوله: «تتميّز الأصوات الصّامتة بكيفية النّطق بها، إذْ تعترض الهواء حواجز عضوية أثناء مروره عبر الممرّ الصّوتي» .[2]

ذهب إلى التّوضيح بأنّ الأصوات الصّامتة تدرس من الجوانب الآتية:

– أثناء التّفحّص لمكان النّطق، نلاحظ أعضاء جهاز النّطق، وكيفية إنتاج الصّوت، وكلّ تلك الأمور تتعلّق بالمخرج الصّوتي.

– أمّا تفحّصنا للعائق العضوي، يكون من حيث درجة انفتاح المجرى الصّوتي، أو إقفاله.

– معاينتها للأحداث الخاصّة تتمّ بمرافقة اجتياز العائق العُضوي، وبمعرفة كيفية التلفّظ بالأصوات الصّامتة.

– قياس المدّة الزّمنية التي يستغرقها النّطق بالصّوت الصّامت.

[1] – ينظر محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص149.

[2] – أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص202.

– معاينة عمل بعض الفراغات الرنّانة المساعدة في عمليّة النّطق بالأصوات الصّامتة.[1]

كلّ هذه العناصر تُعَدُّ أموراً أساسيّة، يجب مراعاتها أثناء إنتاج الأصوات الصّامتة.

–مخارج الأصوات:

ما المقصود بمصطلح "المخرج"؟

في الدّراسة الصّوتية تلك النّقطة التي يحدث فيها اعتراض لمجرى الهواء في أثناء محاولة الخروج، وهي النّقطة التي يصدر الصّوت فيها، أيْ ينطق فيها الصّوت.

أكثر المصطلحات شيوعا في التّراث العربي، يرجع وضعه إلى "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، إذْ كان يعرف عند بعض الدّارسين العرب الأقدمين بـ (المجرى) أو (المحبس) أو (الحيِّز والجمع أحياز) أو (المدرجة والجمع مدارج).[2]

–الأقدمون ومخارج الأصوات:

استند "أحمد حساني" في تدقيق مخارج الحروف على"ابن الجزري" (ت833 هـ) في كتابه"النّشر في القراءات العشر" الذي يقول فيه: «...وقد اختلفوا في عددها، فالصّحيح المختار عندنا، وعند من تقدّمنا من المحقّقين" كالخليل بن أحمد"،" ومكي بن أبي طالب"،" و"أبي القاسم الهذلي"،" وأبي الحسن شريح"، وغيرهم، سبعة عشر مخرجًا، وهذا الذي أثبته" أبو علي بن سينا" في مؤلّفٍ أفرده في مخارج الحروف وصافاتها...».[3]

---

[1] – ينظر المرجع نفسه ، ص ن.

[2] – ينظر محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة (المجالات والاتجاهات)، الدار المصرية، القاهرة، ط4، 2006، ص53.

[3] – ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تح:علي محمد الضباغ،دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج1، ص199–201.

يظهر أساسا من هذا القول أنّ عدد مخارج الأصوات اللّغوية عند العرب القدامى هو سبعة عشر مخرجًا ولقد تطرّق"أحمد حساني" إلى شرحها باختصار شديد وبالاعتماد على" ابن الجزري" أيضا.

- **المحدثون ومخارج الأصوات:**

يتبيّن أنّ الدّراسات اللّغوية العربية المعاصرة تجمع على أنّ عدد مخارج الأصوات عند المحدثين، هو سبعة مخارج، وهذا ما أكّده" أحمد حساني" وذلك نظراً لانتقال الدّراسة من مرحلة الملاحظة المجرّدة إلى التّحليل العملي عن طريق المخابر والآلات الحسّاسة .[1]

يتبيّن أيضا في هذا المبحث صفات الأصوات عند الأقدمين والمحدثين، ولقد بيّنها" أحمد حساني" في مؤلّفه هذا، والأصوات في نظر الأقدمين، تخضع من حيث صفاتها السّمعية إلى التوزيع الآتي:

- المجهورة وضدّها المهموسة.
- الرّخوة وضدّها الشّديدة والمتوسّطة.
- المتوسّطة بين الشدّة و الرّخاوة.
- المستفلّة وضدّها المستعلية.
- الحروف المنفتحة، وضدّها المنطبقة أو المطبقة.
- حروف الصّفير.
- حروف القلقلة.
- الحروف المنحرفة.
- حرفا الغنّة.

[1] - ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص205.

- المكرّرة.
- حروف التّفشّي.

الحرف المستطيل وهو الضّاد.[1]

أما صفات الأصوات عند المحدثين فهي:

- الأصوات الشّديدة (الانفجاريّة أو الانسداديّة)،
- الأصوات الرّخوة أو الاحتكاكيّة.
- الأصوات المائعة.
- الأصوات الأنفيّة.
- الأصوات المجهورة.
- الأصوات المهموسة.
- الأصوات المفخّمة والمرقّقة.
- الأصوات المطبقة.[2]

إنّ الدّارس لصفات الأصوات، يدرك لا محالة أنّ هناك اختلاف بين القدامى والمحدثين في بعض المصطلحات وحتّى صفات الأصوات، فمثلا: صوت "الضّاد" عند القدامى، هو صوت مجهور رخو، أمّا عند المحدثين فهو صوت مطبق مجهور شديد.

[1] - أحمد حساني: مباحث في اللسانيات ،ص208- 209.

[2] - ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص209- 212.

ب- علم الأصوات الوظيفي:

يدرس علم الأصوات العام الجانب الفيزيولوجي والفيزيائي للأصوات اللّغوية دون الاهتمام بلغة بعينها، بينما يدرس علم الأصوات الوظيفي الأصوات خلال وجودها في سياق لغة محدّدة؛ أيْ ينظر في أصوات اللّغة من جهة الوظائف التي تقوم بها في جهاز التّواصل اللّساني.[1]

بإدراك من "أحمد حساني" أنّ الأصوات في تأليفها وتركيبها أثناء الأداء الفعلي للكلام أيْ الأصوات من حيث خصائصها الوظيفيّة في الخطاب المنجز بمعزل عن طبيعتها الفيزيولوجية، والفيزيائية، تأخذ دلالة وظيفيّة و «إنّ العنصر الصّوتي الذي يشكّل موضوع علم الأصوات الوظيفي هو "الفونام" (Phonéme).» [2]

قام "أحمد حساني" إلى تعريف "الفونام" على مجموعة من اللّغويين وهم: "دوسوسير"(de saussure)،"بودوان دوكورتني"(Boudouin de courtenay)، "تروبتسكوي" (Trubetzkoy)، "جاكبسون" (Roman Jakobson).

نأخذ على سبيل المثال لا الحصر، "تروبتسكوي" الذي يعرّف "الفونام" بأنّه: «أصغر وحدة فونولوجية في اللّسان المدروس».[3]

يعني هذا أنّ "الفونام" هو أصغر وحدة صوتية تتكوّن منها الكلمة، ويعدّ العنصر الأساسي في النّظام التّعبيري، إذْ به يتغيّر معنى الكلمة إذا استبدل بوحدة أخرى. وضمن هذا

[1] – ينظر: المرجع سابق، ص212.

[2] – المرجع السابق ، ص ن.

[3] – ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها، ص336، نقلا عن: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص214.

العنصر تحدّث عن المقاطع الصّوتية في اللّسان العربي، وعرّف المقطع بأنّه: «أصغر وحدة صوتيّة ليس لها معنى في ذاتها، لكنّها قادرة على توليد المعنى وتفريغه وتنويعه.»[1]

أمّا أنواع المقاطع العربية، فهي ستّة مقاطع، ولقد صنّفها "أحمد حساني" إلى مقاطع أساسيّة:

صامت + صائت قصير ⟵ (كَتَبَ) ⟵ (كَ، تَ، بَ).

صامت + صائت طويل ⟵ (كَاتِبٌ) ⟵ (كَا).

صامت + صائت قصير + صامت ⟵ (هَلْ، لَمْ، لَنْ).

مقاطع ثانويّة:

- تنحصر في حالتين؛ حالة الوقف، وحالة الابتداء بالسّاكن.

ففي حالة الوقف:

صامت + صائت طويل + صامت ⟵ (قَالْ، عَامْ)

صامت + صائت قصير + صامتين ⟵ (بَحْرْ، دَلْوْ)[2]

- في حالة الابتداء بالساكن:

صائت + صامت ⟵ (استخراج).

[1]- المرجع السابق، ص212.

[2]-ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص216و217.

يرى "أحمد حساني" أنّ هذا النّوع يتعلّق بهمزة الوصل في اللّسان العربي، وهذا المقطع هو مقطع وظيفي وحسب، لا اعتبار له في علم الأصوات العام، وما كان ذلك إلاّ لأنّ المقطع العربي من النّاحية الصّوتية لا بدّ له من الابتداء بصوت متحرّك [1]

أراد"أحمد حساني" من خلال ما تناوله في هذا المبحث، إعطاء صورة توضيحيّة يبرز عن طريقها الموروث اللّغوي في المجال الصوتي.

4- المبحث التّركيبي:

- الدّراسة التّركيبية التّوزيعيّة :

ذهب "أحمد حساني" إلى ذكر نشأة هذا الاتّجاه باقتضاب شديد؛ إذْ يعدّ "بلومفيلد" (L. Bloomfield) المؤسّس الأوّل لهذا الاتّجاه، حيث استوحى المعطيات النّظريّة لعلم النّفس السّلوكي وأسقطها على المنهج الوصفي اللّساني، ممّا أدّى إلى ظهور نظريّة لسانية، متكاملة، قائمة على أساس مفهوم الوظيفة والّذي استبدل فيما بعد بكلمة توزيع.[2]

أ- القصد من التّوزيع:

«يدلّ على الموقع الذي يحتلّه العنصر اللّساني ضمن حواليته المألوفة».[3]وراء هذا العنصر نلاحظ أن "أحمد حساني" يبيّن ما فعله "ابن مالك" في ألفيته حين تعرّضه لأقسام الكلام، فقد عرّفها حسب موقعها تماما كما فعل التّوزيعيون، حيث جاء في ألفيته:

بالجَرِّ والتَّنْوين، والنِّدَا، وَأَلْـ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيز حَصَلْ

بِتَا فَعَلْتَ وأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونُ اقْبِلَـنَّ فِعْـلُ يَنْجَلي

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كهَلْ وفي ولَمْ

[1] - تمام حسان: مناهج البحث اللغوي، ص164- 165،نقلا عن: أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص217.

[2] - ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص227.

[3] - أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص227.

من خلال هذا القول نلاحظ أنّ "ابن مالك" راعى توزيع العناصر اللّسانية، والتي تتباين حسب موقعها في السّلسلة الكلاميّة[1]

ب- إقصاء المعنى:

يقرّ التّوزيعيون «على استبعاد المعنى استبعادا من التّحليل اللّغوي، ليس لأنّه لا أهميّة له، بل لإيمان أصحاب هذه المدرسة، بأنّ المعنى لا يمكن إخضاعه لنوع الدّراسة الوصفيّة العلميّة الدّقيقة التي يمكن أنْ تخضع لها الأنساق الظّاهرة الأخرى. »[2]

الخلاصة من القول، أنّهم يميلون إلى شطب الدّلالة من اهتماماتهم المنهجية، لاعتبارهم أنّ كلّ دراسة تسعى إلى البحث عن أشياء خلف السّطح، هي وَهْم منهجي عقيم.[3]

ج- المؤلّفات المباشرة

يمكن إطلاق "مؤلّف" في اللّسانيات التّوزيعية على كلّ مورفام، أو ركن كلامي الّذي يمكن له أنْ يدرج ضمن بناء أكبر، وتنقسم مؤلّفات الكلام إلى قسمين:

- المؤلّفات المباشرة: وهي مكوّنات الجملة القابلة للتّحليل إلى مؤلّفات أصغر.

-المؤلّفات النّهائية: وهي مؤلّفات غير قابلة للتحليل إلى مؤلّفات أصغر.[4]

لقد أعطى "أحمد حساني" نموذجا من الجمل العربية تمثيلا لهذا التحليل التوزيعي، وللتّبيين أنّ «النّحو حسب هذه المدرسة هو علم تصنيفي غايته ضبط الصّيغ الأساسيّة في اللّغة حسب درجة التّواتر لا غير.»[5]

---

[1] - ينظر المرجع السابق، ص228.

[2] - نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 9، 1978.

[3] - ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص228.

[4] - ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص230.

[5] - عبد السلام المسدي : الأسلوب والأسلوبية، نحو بديل ألسني في نقد الأدب، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، دط، 1977، ص204.

– الدّرس التّركيبي الوظيفي:

يمكن أنْ نعدّ اللّسانيات الوظيفيّة ذات منحى لساني له من الأهميّة الوظيفيّة الإبلاغية للّغة، ويمثّل هذا الاتّجاه مجموعة من اللّسانيين يتقدّمهم اللّساني الفرنسي "أندري مارتيني " (André Martinet).[1]

ذهب "أحمد حساني" في هذا العنصر إلى بيان وظيفة اللّغة عند "مارتيني"والتي تتمحور حول الإبلاغ والتّفاهم والتّواصل بين أفراد المجتمع اللّغوي، أمّا السِّمة البارزة التي تتميّز بها اللّغة البشرية عن سائر الأنظمة الإبلاغية الأخرى تتمثّل في كونها قابلة للتّقطيع المزدوج، ويتجسّد هذا الأخير في تقطيعين أساسيين:

– التّقطيع الأوّل: يتمثّل في الوحدات اللّسانية غير القابلة في ذاتها لأنْ تتجزّأ إلى وحدات أصغر ذات دلالة.

– التّقطيع الثّاني: يتمثّل في الوحدات المجرّدة من المعنى، والّتي نحصل عليها من تقطيع الوحدات المعنويّة.[2]

الّذي تمكّن من استخلاصه من خلال تعرّضه لمبادئ هذه النّظريّة أنّ اللّغة الطّبيعية قابلة للتّحليل إلى مستويين:

مستوى الألفاظ. (Monèmes): و هي الوحدات التي تقبل التّحليل إلى وحدات أصغر عديمة الدّلالة.

[1] – لساني فرنسي (1908–1999)مؤسس الاتجاه الوظيفي في الثقافة اللسانية المعاصرة.

[2] – ينظر: أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص233.

- مستوى الفونيمات (Phonèmes): وهي الوحدات الصّوتية الدّنيا التي ليست لها دلالة في ذاتها ولكنّها قادرة على تغيير المعنى.[1] ويعدّ هذا النّوع – التّقطيع المزدوج- الذي يكون قانونا أساسيا من قوانين اللّغة البشرية.

الذي يقصد من مصطلح التّقطيع المزدوج أنّ الكلام يخضع إلى تقطيعين لا ثالث لهما: تقطيع أوّلي، ويتمّ على أثره تقسيم الكلام إلى وحدات دالّة (Monèmes) وتقطيع ثانوي، وتقطع فيه الوحدات إلى وحدات صوتية أصغر منها لا تحمل أيّ دلالة (أصوات وحروف) وفي الجملة التّالية تمثيل لهذا التّقطيع:

يقوم البستاني باكراً إلى عمله

أ- التّقطيع الأوّلي:

ي: حرف يدلّ على المضارعة

يقوم: كلمة تدلّ على الاستعداد والتهيّؤ

ألـ: للتعريف.

بستاني: تدلّ على جنس

باكرا: تدلّ على زمن محدّد

إلى: لفظ وظيفي يدلّ على الجر

عمل: حدث دلالته الحركة اليدويّة.

الهاء: خصوصية الضمير، متعلق بالغائب.

ب- التقطيع الثانوي:

يقوم: ي/ ـَـ / ق / وُ / م / ـُـ

البستاني: / أ / ـَـ / لْ / ب / ـُـ / سْ / ت / ا / ن / ـِـ / ي / ـُـ /

[1] - ينظر: المرجع نفسه، ص234.

إلى: / إ / ـِـ / ل / ى

عمله: / ع / ـَـ / م / ـَـ / ل / ـِـ / ه / ـِـ

–مبادئ التّحليل اللّغوي عند "مارتيني":

ثمّ ينطلق الباحث "أحمد حساني" إلى توضيح رؤية وتحليل مبادئ "أندرى مارتيني" من التّعريف الذي وضعه للجملة وهو «أنّ كلّ عبارة ترتبط جميع وحداتها بمسند وحيد أو بمسندات مترابطة»[1] وبناء على ذلك فقد قسّم الجملة إلى نوعين من العناصر:

عناصر أساسيّة، وأطلق عليها نواة الجملة أو الرّكن الإسنادي (Le pyntagme prédicatif). وهو الأساس الذي يبنى عليه التّركيب وتعقد العناصر اللّغوية روابطها به، سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة، أم غير مباشرة. ويتألّف الرّكن الإسنادي من مسند ومُسند إليه.

المسند إليه (prédicatif) هو كلمة تحمل في طيّاتها مضمون الخطاب وفحواه فهو في نظر "مارتيني" المركز الذي تدور عليه عناصر الجملة، أمّا العنصر الآخر وهو المسند فيسميه "مارتيني" بالمنجز (Actualisateur) وقد سمّاء بذلك، لأنّ وظيفته تتمثّل في جعل المسند إليه ناجزاً وفاعلا بحيث يمكن أن يشكّل جملة، لأنّ المسند إليه وحده لا يمكن أنْ يكوّن لنا جملة فكلمة (الدرس) لا تشكّل خطابا أو كلاما يحسن السّكوت عليه لأنّها في حاجة إلى ما يكمّلها، فلا بد إذنْ من إضافة كلمة أخرى إليها مثل (مفيد) أو (نافع) أو غير ذلك فنحصل على تركيب صحيح ومفيد على النحو التالي[2]:

الدرس ⟵ مفيد

prédicatif ⟵ Actualisateur – المنجز

[1] – نقلا عن الطيب دبّة: مبادئ اللسانيات البنيوية: دراسة تحليلية ابستيمولوجية، دار القصبة للنشر، الجزائر، دط، 2001، ص188.

[2] – ونشير هنا أننا اعتمدنا في تحليل العناصر الأساسية للجملة على قواعد اللغة العربية التي تَعْتَبِرُ المبتدأ مسند إليه والخبر مسندا خلافا لما ورد في هذه النظرية.

المسند إليه المسند

وكلّ ما زاد على النّواة، أو الرّكن الإسنادي هو عند "مارتيني" إلحاق (expansion) وهو كما ترى مفهوم قريب من مصطلح الفضلة الذي أطلقه علماء النّحو العربي القدامى على كلّ ما يضاف إلى العمدة (المسند والمسند إليه).

نلاحظ أنّ الباحث "أحمد حساني" يقوم بتوضيح ما بثّه "مارتيني" في تحليلاته اللّغوية من خلال دراسته للبُنى التّركيبية إلى أنّ الكلام عموما يتألّف من مجموعة من العناصر اللّغوية هي كما يلي: [1]

–الرّكن المكتفى بذاته: وهو ما تألّف من لفظين فأكثر، وتكون العلاقة بين أجزائه شديدة الصّلة، وقويّة الارتباط، وليس للموقع الذي يحتلّه علاقة بوظيفته بل إنّ هذا الكلّ المتكامل هو الذي يحدِّد علاقته بالتّركيب الوارد فيه.

لا تتحدّد حريّة هذا النّوع من العناصر اللّغوية في غالب الأحيان إلاّ بوجود لنظم وظيفي ومثال ذلك:

– إنّ الشّرّير يكظم | في نفسه | الحسدَ

ركن وظيفي ←

فيكون دور الألفاظ الوظيفيّة، إذْ ذاك، هو ضبط العلاقة التّركيبية لهذه العناصر غير المستقلّة[2].

[1]– Voir: André Martinet, éléments de linguistique général, P111. نقلا عن أحمد حساني: مباحث في اللسانيات،ص236.

[2]– Voir: André Martinet, éléments de linguistique général, P111. نقلا عن أحمد حساني مباحث في اللسانيات ،ص236.

«كالوظيفة التي تؤدّيها حروف الجرّ في النّسق اللّساني العربي» [1].

– اللّفظ المكتفي بذاته:

هو العنصر اللّغوي الذي يتضمّن في بنيته المستقلّة وظيفته اللّغوية مثل:

– غداً يسافر الحجّاج إلى مكّة المكرمة.

فكلمة (غداً) غير مقيّدة بموقع معيّن في هذا التّركيب، إذْ يمكن أنْ تظهر في مواقع مختلفة منه فتقول:

– الحجّاج يسافرون إلى مكّة المكرمة غداً.

– يسافر الحجّاج غداً إلى مكّة المكرّمة.

نستنتج من ذلك أنّ اللّفظ المكتفي بذاته هو عنصر يتميّز بالحركة والاستقلالية، وأنّ هذه الحريّة والاستقلاليّة لا تفقده وظيفته في الخطاب.

– الإلحاق: وهو ما كان يسمّيه علماء العربية القدامى بالفضلة، وهو كل ما زاد عن الرّكن الإسنادي، أو النّواة أو المسند و المسند إليه أو المنجز بمفهوم "مارتيني"، وهناك نوعان من الإلحاق.

أ– الإلحاق بالعطف: وهو الذي يتمّ فيه استعمال حروف العطف ويتميّز هذا النّوع بمطابقته في بنيته لنواة الكلام، أو العمدة في حالة ما إذا حذف العنصر الأوّل منه، ولا يؤدّي ذلك إلى أيّ خلل في المعنى العام للجملة ويمكن توضيح ذلك بالمثال التّالي:

– أمر المدير أنْ يحضر الأساتذة والتلاميذ.

فإذا حذفنا العنصر الأوّل من الإلحاق والمتمثّل في المعطوف عليه مع حرف العطف تصبح الجملة على النحو التّالي:

– أمر المدير أنْ يحضر التّلاميذ.

[1] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص236.

فالمعطوف في هذه الجملة يبقى مطابقا تماما للبنيّة التركيبيّة الأولى المتمثّلة في نواة الجملة على الرّغم من حذف المعطوف عليه.

ب- الإلحاق بالتّبعيّة:

يختلف هذا النّوع من الإلحاق عن الإلحاق الأوّل من حيث التّطابق الوظيفي بينه، وبين العنصر المتبوع، وذلك لأنّ العنصر الملحق يتميّز بوظيفته دلاليّة تختلف عن العنصر الأوّل ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي: -كافأ المدير النّجباء بجوائز ثمينة. ففي هذا المثال لا يمكن أنْ نحذف العنصر الأوّلي للإلحاق (جوائز) من التّركيب، وذلك لأنّ وظيفته التّركيبية مختلفة تمام الاختلاف عن العنصر التّابع [1].

- **الدّرس التّركيبي التّوليدي والتّحويلي:**

يتناول الباحث "أحمد حساني" جانبا تفسيريا يعرج فيه نشأة هذا الاتّجاه، والذي مَرَّ بثلاث مراحل رئيسة:

الأولى: جسّدها "تشومسكي" في كتابه "البُنى التّركيبيّة (structures syntaxiques) (syntactic structures) عام 1957، وأطلق على هذه النّظريّة "النّظرية الكلاسيكيّة ".

الثانية: ظهرت إلى حيّز الوجود مع كتابه "مظاهر النّظريّة التّركيبيّة" في عام 1965 وتُعرف هذه النّظريّة "بالنّظريّة النّموذجيّة".

[1] - ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص238.

الثالثة: تبلورت بعد أنْ نشر "تشومسكي" ثلاث مقالات مختلفة حول مكانة الدّلالة والبنية العميقة في نظريّته، والتي جمعها لاحقًا في كتاب "دراسات الدّلالة في القواعد التّوليدية" عام 1972م، وبات هذا الشّكل الجديد يعرف "بالنّظريّة النّموذجيّة الموسّعة".[1]

تناول الباحث "أحمد حساني" توضيح مكوّنات هذه النّظريّة – المكوّن التّركيبي، المكوّن الفونولوجي، المكوّن الدّلالي – بهدف إبراز أهميّة التّفريع التّركيبي والدّلالي للمداخل المعجمية وفق سمات ذاتيّة وانتقائيّة يحدّد في ظلّها التّوافق بين العناصر اللّغوية في سياقها المألوف الذي تتوافر فيه عادة.

-الوجهة التّوليدية التّحويلية:

يوعز هذا الاتّجاه إلى العالم اللّغوي الأمريكي "نوام تشوميسكي"، وقد قام على أنقاض الاتّجاه التّوزيعي الذي سبق التّطرّق إليه ومن بين الانتقادات التي وجّهها "تشوميسكي" للتّوزيعيين أنّهم يركزون على الجانب الشّكلي للّغة، ويقفون عند حدودها السّطحيّة دون مجاوزتها إلى البنية العميقة، وهذا ما يؤكّد بوضوح تام تأثّر "تشومسكي" بالأفكار الفلسفية العقلانية التي كان لها صدى كبيراً في القرن السّابع عشر، والتي كان الفيلسوف الفرنسي "ديكارت" من أبرز أعلامها وقد تميّزت هذه الفلسفة بنظرتها العقلانية للّغة، وعمق نظرها لطبيعة اللّغة وهذا ما يتعارض تماما مع السّطحية التي تميّزت بها أراء الاتّجاه التّوزيعي.[2]

[1] – ينظر ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1983، ص127.

[2] – ينظر نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص112- 113. وينظر حنيفي بناصر ومختار لزعر: اللسانيات منطلقاتها النظرية و تعميقاتها المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،دط، 2005، ص65.

ينظر "تشومسكي" للّغة على أنّها ملكة فطريّة تولد مع الإنسان، ويختلف بها عن الحيوان (فالإنسان غير السّويّ فضلا عن الذكيّ القادر يستطيع إنتاج الجمل، والتّعبير عمّا في نفسه، في حين أنّ أذكى الحيوانات، وأكثرها تدرّبا وتقبّلا لما يعملها الإنسان لا تستطيع ذلك).[1]

الأمر الذي أكّد هذه الفكرة لدى "تشومسكي"، وجعلها أكثر ثباتا لديه هو ملاحظته لذلك التدرّج في تعلّم اللّغة لدى الأطفال (فالطفل يبدأ في سنٍّ معيَّنه (سنة أو سنتين) إنتاج الجمل وما إنْ يصل إلى سنٍّ معيَّنة (السّابعة مثلا) حتّى يكون قادرا على التّعبير عمّا في نفسه بعدد كبير من الجمل التي لم يكن قد سمعها من قبل، وقادرا أيضا – إلى حدّ معيّن — على إدراك السّليم من الجمل التي يسمعها من غير السّليم، ويأتي إلى المدرسة في هذه السّنّ ليتعلّم كيف يكتب ويقرأ وليس كيف يولد جُمَلاً.[2]

اللّغة بهذا المقياس هي نتاج العقل البشري؛ وهي تلك الرّموز الصّوتية التي يصدرها الإنسان بمحض إرادته للتّعبير عن أفكاره، وهي غير بسيطة كما يظهر للعيان، (إنما هي نتاج عدد من العمليات الخلّاقة العضوية غير الآلية تتمّ في الذّهن، ويظهر أثرها على السّطح الخارجي بالأصوات والكلمات والجمل، و بها يتمّ التّفاهم بين المتكلّم والسّامع).[3]

إنّ الفطريّة اللغوية التي هي أساس النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة تقوم أساسا على عدد من الكلمات النّحوية (القواعد الكليّة) التي تضبط الجمل والتّراكيب المنتجة في كل لغة من اللّغات فهي إذن قواعد عامّة وشاملة إلاّ أنّ المتكلّم يختار من تلك القواعد الكليّة والشاملة ما يتلاءم مع لغته.

[1] – ينظر خليل أحمد عمايرة: دراسات وأراء في ضوء علم اللغة المعاصر(في نحو اللغة و تراكيبها)،لعالم المعرفة –جدة، ط1، 1984، ص55.

[2] – المرجع نفسه، ص55.

[3] – خليل أحمد عمايرة: دراسات وأراء في ضوء علم اللغة المعاصر(في نحو اللغة و تراكيبها) ، ص55– 56.

هذه القواعد الكليّة موجودة عند جميع بني البشر، فهي إذن قواعد فطرية كما أشرنا من قبل إلّا أنّ الرّجوع إليها أثناء الكلام والتّواصل يختلف، فكلّ فرد من أفراد مجتمع معيّن يملأ هذه القواعد الكليّة بالتّعابير اللّغوية، والتّراكيب النّحوية المنبثقة عن لغته.

بقدر ما يزداد اكتساب الإنسان لما يملأ به تلك الكليّات الفطريّة بقدر ما يزداد نموّه التّنظيمي الدّاخلي للقواعد الكليّة في ذهنه في جزئيّة ما من جزئيّاتها، وبناء على ذلك تتكوّن لديه القدرة على بناء الجمل، وتأليفها في لغته كما تتكوّن لديه في الوقت نفسه القدرة على توليد جمل جديدة مضبوطة بقواعد وقوانين يسمّيها التّوليديون بالقواعد التّوليدية. وانطلاقا من هذه القواعد يمكن التّمييز بين الجمل النّحوية، وغير النّحوية.[1]

ممّا يلاحظ عن "أحمد حساني" في بحثه للمفاهيم الأساسية التي بنيت عليها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة هو تطرّقه إلى مفهوم البنية العميقة والبنية السّطحية:

– مفهوم البنية العميقة والبنية السّطحية:

ميّز "تشومسكي" أثناء دراسته للّغة بين نوعين من البنى: بنية عميقة، وبنية سطحية والفرق بينهما أنّ البنية العميقة هي الأصل، وأساس التّركيب النّحوي، وهي تمثّل المستوى المجرّد للبنية أو بعبارة أخرى هي النواة التي لا يمكن فهم المعنى المقصود إلّا بالرّجوع إليها، وهي الحدّ الأدنى من العناصر اللّغوية المؤلّفة للجملة التي تفيد معنى يحسن السّكوت عليه ولتوضيح ذلك نأخذ الأمثلة التالية: العلم نافع – الباب مفتوح – نجح الطّالب – بلّغ محمّد رسالته.

هذه الجمل كما هو واضح هي جمل عميقة جبريّة تحمل معانٍ قريبة، لكنّها قد تتحوّل إلى جمل سطحية، وإلى معان أخرى غير تلك التي كانت تدلّ عليها، وبالتّالي فإنّها تتحوّل إلى جمل سطحية على النّحو التّالي:

– إنّ العلم نافع.

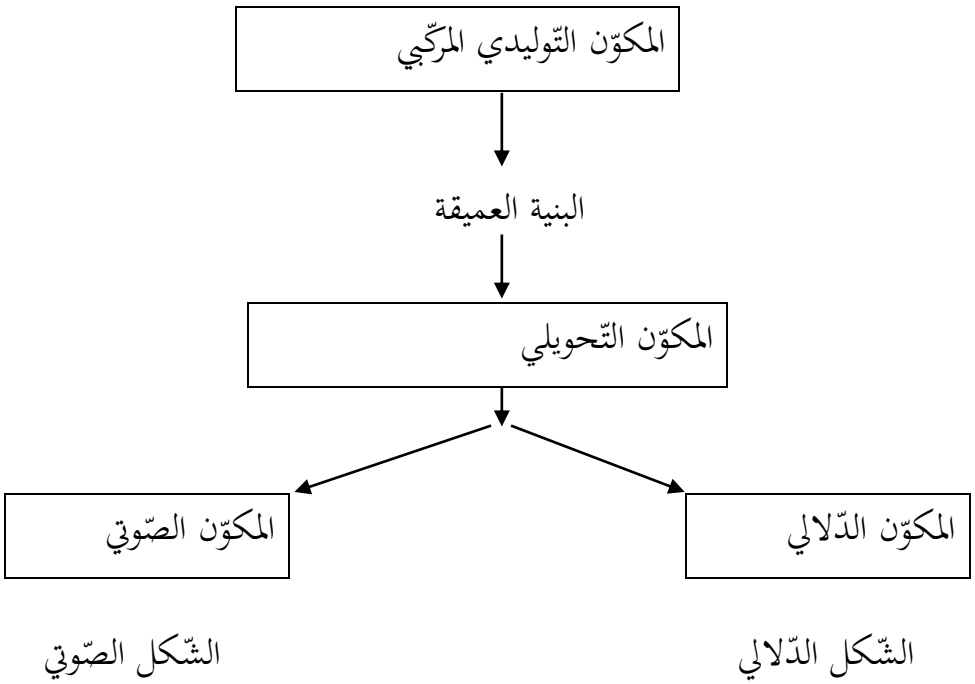
[1] – ينظر: المرجع نفسه ، ص57.

- مفتوح الباب.
- نجح الطالب في المسابقة.
- بلّغ محمّد رسالته بأمانه.

فالبنية السّطحية إذنْ هي الجملة النّاتجة عن التّغيّرات التي تحدث للجملة العميقة سواء أكان ذلك عن طريق الحذف، أو الزّيادة، أو التّقديم والتّأخير.

رسم توضيحي يبيّن عملية إنتاج الكلام وفق النّظرية التّوليدية التّحويلية.[1]

العمليّة التّحويلية التّركيبية.



- **مفهوم الكفاية والتأدية اللّغويّة:**

يقول "تشومسكي" في تعريفه للكفاية اللّغويّة:

[1] - ينظر: مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، دط، 1987، ص55- 56.

(هي معرفة المتكلّم والمستمع للّغة، أيْ القدرة الضّمنيّة التي يمتلكها المستمع، والتي تخوّل له إنتاج عدد لا حصر له من جمل لغته الأم على أساس أنّها حقيقة كامنة وراء الأداء الكلامي.)[1]

من مميزات الكفاية اللّغوية في نظر "تشومسكي" هي أنّها أداة قادرة على إنتاج عدد غير محدّد من الجمل والتّراكيب، وأنّها قادرة في الوقت نفسه على إعطاء التّفسير الكافي لهذه التّراكيب المولّدة والمنتجة وفق القواعد النّحوية والصّرفية التي تنتمي إلى اللّغة المتحدّث بها.[2]

أمّا التأدية الفعلية فهي الأداء الفعلي للّغة في الواقع، أو هي حسب تعبير "تشومسكي" (الإنجاز الفعلي للّغة في الظّروف المحسوسة.)[3]

التأديّة الفعليّة إذن هي ذلك الانتقال النّاتج عن الصّورة الذّهنية إلى الواقع المحسوس، وذلك إمّا عن طريق الأصوات أو الكتابة، ويمثّل هذا الكلام المنجز البنية السّطحيّة للّغة المشتركة بين جميع أبناء المجتمع اللّغوي الواحد.

ليس بالضّرورة أنْ يكون الأداء الفعلي مطابقا للصّورة الأصلية والصّحيحة، بل قد يختلف عنها اختلافا قليلا أو كثيرا حسب الظروف المحيطة بالمتحدّث أو المنتج للكلام، أو حسب السّياق الذي يرد فيه القول حيث أنّه عرضة إلى الكثير من العوامل كالتّقديم والتّأخير، والتّكرار والحذف وما إلى ذلك.[4]

[1] – نقلا عن محمّد عبد الوهاب، البلاغة والأسلوبية، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط1، 1994، ص214– 215.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص215.

[3] – نقلا عن محمّد عبد الوهاب، البلاغة والأسلوبية،ص215.

[4] – ينظر: المرجع نفسه،ص ن.

جدول توضيحي يُبيّن الفرق بين الكفاية اللّغويّة والتّأديّة الفعليّة.

الكفاية – Compétence	الأداء الفعلي للغة – Performance
– هي قدرة ذهنية – هي الأصل – هي التي تمثّل القواعد السّليمة في كلّ الحالات – هي نموذج تنظيمي للحركة	– هو عمل منجز، ومحسوس – هو تلك التّحولات النّاتجة عن الأصل – هو كلام منجز قد يطابق الأصل، وقد يختلف عنه بحسب ظروف المنجز للكلام. – هو حركة.

– البنية الأصوليّة وغير الأصوليّة:

سبق أنْ أشرنا من قبل أنّ الكفاية اللّغويّة من خلالها يستطيع المتحدّث أنْ ينتج، ويفهم في الوقت نفسه عددا غير متناه من الجمل والتّراكيب، وقد تكون هذه الجمل صحيحة وغير صحيحة، أو بعبارة أخرى مطابقة للقواعد الكلّيّة، أو مخالفة لها، فالنّمط الأوّل من الجمل والتّركيب هو الذي يسمّى عند التّوليديين التّحويليين بالجمل الأصولية، أمّا النّمط الثّاني فيطلق عليه الجمل غير الأصولية، وهي الجمل التّوليدية التي تدخلها عناصر التّحويل فتغيّر دلالاتها، وعناصر التّحويل في اللّغة العربية كثيرة: كالتّقديم والتّأخير، والحذف والزّيادة، وعلامات الإعراب، وغيرها.

– التّحليل اللّغوي لعناصر الجملة:

يقوم الباحث "أحمد حساني" بتوضيح التّحليل اللّغوي لعناصر الجملة عند "تشومسكي" أنّ كل جملة من الجمل سواء أكانت اسمية، أم فعليّة تتألّف من عدد من العناصر اللّغوية الأساسيّة وعلى الدّارس أنْ – يحلّل الجملة إلى هذه العناصر الأساسيّة، وقد تكون هذه العناصر (العناصر الأساسية) على شكل كلمات إلّا أنّها في واقع الأمر تمثّل جوانب صرفية مختلفة فالجملة مثل:

- المذيع نقل الخبر.

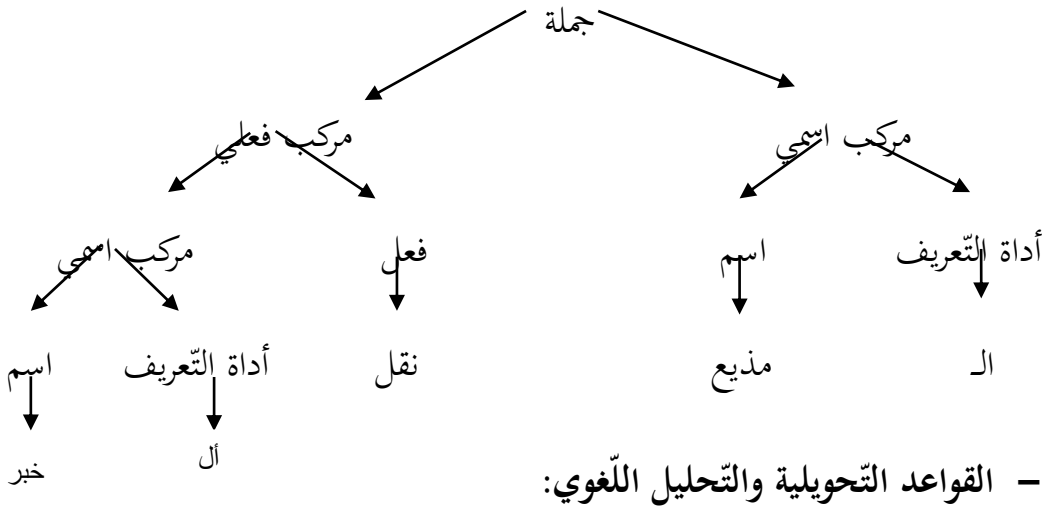
هي مركّب اسمي يضمّ بداخله مركّبا اسميا، وكل مركّب من هذين المركّبين يتألّف من عناصر لغويّة واضحة على النّحو التّالي:

المذيع= الـ – مذيع= مبتدأ مرفوع

نقل= هو فعل ماض + الضمير (هو) الدّال على الفاعل المستتر

الخبر= الـ التعريف + خبر =مفعول به للفعل نقل + (هو) + الـ خبر = خبر المبتدأ (المذيع).

يمكن حسب "تشومسكي" تمثيل بنية هذه الجملة بوساطة هذا المشجر:



– القواعد التّحويلية والتّحليل اللّغوي:

يُجري الباحث "أحمد حساني" توضيحًا أكثر حول تمييز"تشومسكي" في دراسته للّغة بين نوعين من القواعد: قواعد تركيبية وقواعد تحويلية، وفضّل النّوع الثاني على الأوّل معلّلا هذا التّفضيل بأنّ القواعد التّحويلية تعكس حدس أصحاب اللّغة أفضل من النّوع الأوّل، وتولد في الوقت نفسه عددًا لا حصر له من الجمل كما أنّها تولي أهميّة كبيرة للمعنى خلافا للقواعد المركّبة.

ترتكز القواعد التّحويلية على القواعد التّوليدية المركّبة وهي تسعى في نهاية المطاف إلى تحليل البنية العميقة، وتبيّن لنا كيف تتولّد أثناء الكلام اليومي، والتّواصل العادي. [1]

إليك مثال من اللّغة العربية على التّوليد التّركيبي أو الجملي:- الولد فتح النّافذة. وهذه الجملة هي من نوع الجمل التركيبية، ونستطيع بواسطة القواعد التّركيبية أنْ نؤلّف منها أكبر عدد من الجمل ، مثل:

- فتح الولد النافذة.
- النافذة فتحها الولد.
- فُتحت النافذة.
- فتح الولد النافذة بشكل كامل.
- فتح الولد، جزءا من النافذة.

يتمّ التّوليد بالارتكاز أوّلاً على الجملة الأساسيّة ثمّ الاعتماد على ما تتيحه اللّغة المشتركة من إمكانات للتّحويل كالإضافة والحذف، والتّقديم والتّأخير، والتّكرار.

كلّ عملية من عمليات التّحويل لها أهداف بلاغية، وأغراض تواصليّة لا تتحقّق بدونها ولتوضيح ذلك نأتي بالأمثلة التّالية:

أ- خالد القائد.

ب- القائد خالد

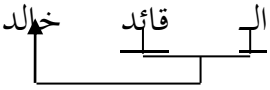
[1] - ينظر أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور،ص 206 .

كلتا الجملتين هما جملتان تحويليتان تولّدتا عن جملة توليديّة اسمية، مؤلّفة من مبتدأ وخبر وقد جاءتا مطابقتين لإحدى الأطر القاعديّة المعتمدة في تكوين الجمل الاسمية إلّا أنّه دخلتها بعض العناصر التّحويلية ،وذلك من أجل تحقيق أغراض تواصليّة بلاغية.

الجملة (أ) جيء بها على هذا المنوال لتفيد معنى التّخصيص الذي يحمل في طيّاته التّعظيم أو الثّناءَ أو ...

إنّ المتكلّم أراد أنْ يخصّ خالد دون غيره من النّاس بمعنى خاص في القيادة فقال: خالد القائد، وليس غيره مماثلا له في هذه الوظيفة سواء من حيث النّجاح، أو الإلهام أو المقدرة والعنصر اللّغوي الذي أحدث هذا التغيير هو (الـ) التعريف فتحوّلت الجملة إثر ذلك من إطارها الأصلي (الجملة التّوليدية الأصلية) المكوّنة من العناصر التّالية:

اسم معرفة + اسم نكرة = مسند إليه (مبتدأ) + مسند خبر إلى ما آلت إليه.



أدخل عنصر جديد من عناصر التّحويل، وهو التّقديم والتّأخير أيْ تقديم القيادة (خالد)، وذلك من أجل إفادة أنّ التركيز يقع على القيادة وليس على الاسم.[1]

5- المبحث الدّلالي:

يرى "أحمد حساني" في هذا الجانب أنْ يبحث عن قضية العلامة وأنواعها وأهميتها في التّراث العربي، وإيجاد علاقة بين ما تقدّمه اللّسانيات الحديثة وما تكتسبه العناصر اللّغوية العربية.

[1] - ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، 2013، ص246- 247- 248.

«إنّ نظرة عجلى إلى المراحل الحضارية التي مرّ بها الإنسان عبر الحقب الزّمنية المختلفة تهدي إلى أنّ مركز الاستقطاب في الحضارة الإنسانية كان العلامة، وسيظلّ العلامة، من حيث هي معطى نفسي وثقافي واجتماعي وحضاري بشكل عام، لذلك فلا جرم من أنْ تنصرف الجهود إلى تدارسها تدارسا أوفر من أجل استكشاف حقيقتها الدّلالية ومجالها الإجرائي، فشكّلت العلامة موضوعا للدّرس لدى الفلاسفة والمفكّرين الأقدمين، منذ أرسطو وأفلاطون، ومروراً بالرّواقيين، إلى أن استقلّت بموضوعها في الفكر السّيميائي المعاصر.»[1]

تتمثّل رؤيته داخل الإطار العلمي والثّقافي للتّراث العربي الظّاهر في الموروث اللّساني والبلاغي، والفلسفي، والدّيني، والاجتماعي.

– فيما تتمثّل مفهوميّة العلامة عند الأقدمين؟:

استند "أحمد حساني" على مجموعة من اللّغويين في توضيح ماهية العلامة، ومن بين هؤلاء "أبو هلال العسكري" الذي قال في سياق حديثه عن العلامة والدّلالة: «...ما يمكن أن يستدلّ به، قَصَدَ فاعله ذلك، أم لم يقصد، والشاهد أنّ أفعال البهائم تدلّ على حدثها، وليس لها قصد إلى ذلك، والأفعال المحكّمة دلالة على علم فاعلها، وإنْ لم يقصد أنْ تكون دلالة على ذلك [...] وما هو معروف في عرف اللّغويين يقولون استدللنا عليه بأثر وليس هو فاعل لأثره عن قصد.»[2]

ما خلص إليه "أحمد حساني" من خلال ذلك، أنّ "أبا هلال العسكري" أومأ إلى إشكالية القصديّة في العلامة، وهي الإشكالية التي تشكِّل التي تعدّ الآن في الفكر السّيميائي المعاصر موضوع جدل بين فريقين:

[1] – أحمد حساني: المرجع السابق، ص252.

[2] – أبو هلال العسكري: معجم الفروق اللغوية، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2006، ص80.

– أولهما فريق يرى أنّ العلامة تتكوّن أساسًا من دال ومدلول وقصد، ويمثّل هذا الفريق كلّ من: "بريطو"، و"مونان"، و"مارتيني".

– وثانيهما فريق يركّز على الجانب التّأويلي للعلامة، ويمثّل هذا الاتّجاه "رولان بارت".[1]

يظهر هذا التّصوّر قد ورد أيضا عند "الراغب الأصبهاني" حيث يقول: «الدّلالة ما يتوصّل به إلى معرفة الشّيء، كدلاله الألفاظ على المعنى، ودلالات الإشارات، والرّموز، والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء أكان ذلك بقصد ممّن يجعله دلالة، أم لم يكن بقصد،كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنّه حيّ، قال تعالى: ﴿**فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ**﴾[2].

أصل الدّلالة مصدر كالكناية والإمارة، والدّليل من حصل منه ذلك، والدّليل في المبالغة كعالم وعليم، وقادر وقدير، ثم يسمّى الدّال والدّليل دلالة كتسمية الشيء بمصدره .»[3]

بهذا المنطلق في التّصوّر، فإنّ "الراغب الأصبهاني" يوسّع المجال الإدراكي للعلامة لتشمل أنماطا لسانيّة وسيميائيّة (الألفاظ ،الإشارات،الرّموز،الكتابة)،[4] ومن المؤكّد عنده أنّ العلامة تتحقّق دلالتها سواء بقصد أو بغير قصد.

– كيفية تواجد القيمة الدّلالية في النّظام التّواصلي:

[1]– ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص254.

[2] – سورة سبأ، الآية 14.

[3] – الراغب الأصفهاني:المفردات في غريب القرآن،تح:محمد أحمد خلف الله،مكتبة الأنجلو مصرية،(مادة دل) ،دط، دت، ص563.نقلا عن أحمد حساني:مباحث في اللسانيات،ص255.

[4] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص255.

ممّا نجده من حظٍّ في النّظام التّواصلي أنّه جرى باهتمام ملحوظ نظرا لأهميّته في الحياة الإنسانيّة، فهو الوسيلة الجوهرية التي يستخدمها العنصر البشري من حيث هو كائن مكلّف متكلِّم، والعنصر النّواة الذي يكوِّن هذا النّظام هو العلامة نظرا لطبيعتها الدّلالية، و الإبلاغية.

– تحديد طبيعة العلامة:

ممّا يبتغيه "أحمد حساني" في هذا الاتّجاه هو تحديد طبيعة العلامة في التّراث اللّغوي العربي وفي اللّسانيات الحديثة، بهدف بيان وجود تطابق بينهما.

كان أنْ أدرج تصوّر "ابن سينا" للعلامة، والتي تمثّل عنده كيان ثنائي المبنى، يتكوّن من مسموع (اسم) ومعنى، ونلفي ذلك في قوله: «إنّ الإنسان قد أوتي قوّة حسّيّة ترتسم فيها صور الأمور الخارجيّة ... و معنى دَلالة اللّفظ أنْ يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النّفس معنى، فتعرف النّفس أنّ هذا المسموع لهذا المفهوم. »[1]

المتأمّل في هذا القول يدرك أنّ "ابن سينا" يلغي الواقع الخارجي من مفهوم العلامة، وهكذا يتّضح أنّ هذا التّصوّر يتّفق مع تصوّر "ديسوسير" للعلامة.

خلافا للعلامة عند "أبي حامد الغزالي"، فهي كيان متكامل يتكوّن من أربعة أطراف حيث يقول: «إنّ للشيء وجوداً في الأعيان، ثمّ في الأذهان، ثمّ في الألفاظ، ثم في الكتابة، فالكتابة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال موجود في الأعيان.»[2]

[1] – ابن سينا: الشفاء (العبارة)، تح: محمود الخضيري، دار الفكر، القاهرة،دط، 1979، ص4.

[2] – أبو حامد الغزالي: معيار العلم، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1990، ص35.

من الملاحظ عن "أبي حامد" أنّه يربط العلامة بالعالم الخارجي، وهذا التّصوّر نجده عند الفيلسوفان "ريتشاردز Richards وأغدن Ogdan" في كتابهما "معنى المعنى" إذْ تعدّ العلامة عندهما كيان ثلاثي مكوّن من: المدلول (الفكرة)، الرّمز (الكلمة)، المرجع (الشيء الخارجي).

– المجال الدّلالي للعلامة:

بالذّات ضمن هذا الموقف بيّن "أحمد حساني" أنّ العلامة في حقيقة أمرها تتّصف بحركة متجدّدة وتكسب شرعيتها الإبلاغية والدّلالية من الوسط الثّقافي للمجتمع، فهي بنمطها السّيميائي ذات فضاء دلالي غير محدود.

– الدّلالات عند الجاحظ:

ممّا بيّنه "أحمد حساني" من أصناف الدّلالات عند "الجاحظ" هي:

– اللّفظ: يعني به الجاحظ العلامة اللّسانية العرفية المتواضع عليها في المجتمع اللّغوي، وهي تتكوّن أساسا من دال (الصّورة السّمعية)، ومدلول (المفهوم الذّهني).

– الإشارة: هي جميع الحركات والإيماءات الدّالة؛ فهي علامات من نوع خاص، إذ أنّها لا تخضع للتّقطيع المزدوج الذي هو خاصّية من خصائص العلامة اللّسانية.

– العقد: يرى "الجاحظ" أنّ العقد وسيلة من وسائل البيان، وأنّه كاللّفظ والإشارة،في كونه ذا دلالة مباشرة في إيصال المعنى.

– الخط: هو الدّلالة البيانية الرّابعة عند الجاحظ، وفعاليته عنده تتعدّى الزّمان والمكان.

– النّصبة: هي هيئة دالة على نفسها من غير وسيلة، ودلالتها مبنية على نظرة تأملية.[1]

[1] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص265– 266– 267.

لقد تراءى "أحمد حساني" أنّ هذا التّصنيف الذي اعتمده الجاحظ مبنيا على حسب ما تقتضيه طبيعة العلامة في محيطها الطّبيعي، والثّقافي، والحضاري بشكل عام.

– ما يتشكّل من أنواع للعلامات:

هي عديدة داخل الموروث للفكر العربي أنْ حصرها "أحمد حساني" ضمن مجالين:

– **أولا**: إذا نظرنا إلى العلامة من حيث الدّال فهي لفظية وغير لفظية.

– **ثانيا**: إذا نظرنا إلى العلامة من حيث العلائق القائمة بين طرفيها الأساسيين الدّال والمدلول، فهي إمّا أن تكون:

– **وضعية**: أيْ متواضع عليها بين أفراد المجتمع اللّغوي ويشمل هذا النّوع كلّ العلامات اللّفظية.

– **عقلية**: ويقصد بهذا المفهوم دلالة الأثر على المؤثّر، والعلامة العقلية في التّراث العربي تنحصر في العلاقة العليّة والسببيّة.

– **طبيعيّة**: والمراد بها تلك العلامة النّاتجة عن الطِّباع كمَلاَمِح الوجه، والصّيحات المصاحبة للانفعالات.

II–مناهج علم الدّلالة:

على الرّغم من حداثة علم الدّلالة، فقد ظهرت إلى حيّز الوجود ثلاثة مناهج رئيسيّة تعنى بدراسة الكلمات والجمل. وهي المنهج التّحليلي، والمنهج العملي أو السياقي، والمنهج العقلاني.[1]

الاختلاف في الرؤية التّنظيريّة بين العلماء يرجع إلى اختلاف في المنهج أو الطّريقة المعتمدة في الدّراسة، وإذا تأمّلنا مختلف النّظريّات الغربيّة الحديثة التي عكفت على البحث في الدّلالة، نلقى أغلبها يتوزّع على خمسة حقول تخضع لخمسة مناهج تبنّاها اللّغويون في التّنظير: أمّا المنهج الأوّل فهو المنهج الشّكلي الصّوري الذي يصف المدلولات بالنّظر إلى الشّكل الذي يجمعها في بنية واحدة و هو تفرعها عن أصل واحد. أمّا المنهج الثّاني فهو السّياقي الذي يتمّ من خلاله تصنيف المدلولات لاعتبارات تركيبيّة وتعبيريّه و أسلوبيّة. أمّا المنهج الموضوعي المقامي النّفسي فهو المنهج الثّالث الذي يحدّد معه مدلول اللّفظ والخطاب اللّغوي، باعتبار حال المتكلّم ومقامه وموقفه، أمّا المنهج الرابع فهو منهج الحقول الدّلالية المهتم بتحديد البنية الداخلية للمدلول، واعتبار القرابة الدّلالية و العلائقيّة بين المدلولات (المفاهيم)، أمّا المنهج الخامس فهو منهج التّحليل المؤلّفاتي الذي تنكشف معه البنية العميقة للخطاب بتحليل اللّفظ إلى مؤلّفاته وعناصره.

تجدر الإشارة إلى أنّ النّظريات العربية في أيّ حقل من حقول العلم والمعرفة، ومنها حقل الدّراسة الدّلالية، لها مرجعيتها التّاريخية والفكرية، وتخضع لتصوّرات اجتماعية معيّنة لا يمكن إسقاطها من أيّ مقاربة علمية، وهو ما حدا ببعض علماء العرب المحدثين إلى الدّعوة لضرورة تجديد التّراث من داخله دون إغفال "المفاتيح" العلمية الحديثة، ولابدّ معها من احتياطات منهجيّة على النتائج التي نصل إليها.

مع ذلك لا يثنينا شيء عن إجراء إسقاطات منهجية ونظريّة واعية على المنظومة العرفية التّراثية، وكون النّظريّات الغربيّة استمدّت معالم قواعدها وتطبيقاتها من لغات أجنبيّة غير اللّغة

[1] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص280– 281.

العربية، لا يعدّ مانعا من الاستفادة من أفكارها في تعاملنا مع التّراث العربي، ذلك أنّ «اللّغة العربية بصفتها "لغة"تنتمي إلى مجموعة اللّغات الطّبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصّوتية والتّركيبية والدّلالية) وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللّغات».[1]

تحديدا للإطار النّظري العام لعلم الدّلالة، سنعرض ما وفّق عنده الباحث "أحمد حساني" في عرضه لأهمّ معالم النّظرية وقواعدها وذلك بما يخدم غايات البحث وأهدافه.

1- النّظريّة السّلوكيّة:

من المؤكّد أنّ صاحب هذه النّظرية هو اللّغوي الأمريكي "بلومفيلد L. Bloomfield Léonard" كونه يرى أنّ المعنى يقوم على الإثارة وردّة الفعل، وبالتّالي فهي تركّز على كلّ ما يمكن ملاحظته علانية.

ما تمثّل "لأحمد حساني" «أنّ هذا التّفسير السّلوكي للدّلالة اللّسانية يكون ناجعا إلى حدٍّ ما في تفسير بعض الكلمات ذات الإحالات المحسوسة، التي يمكن لنا معايشتها في الواقع اللّغوي بناء على مظاهرها الفزيائية المميّزة، لكن على الرّغم من ذلك سيظل هذا التّحليل محدودا بحيث لا ينطبق على الجانب الأعظم من الكلمات اللّغوية. »[2]

وجد أنّ أصحاب هذه النّظرية خضعوا للمنحى العلمي الذي خيّم على ساحة البحث وقتذاك. وهو منحى يرتكز على الملاحظة والمشاهدة، فقد ولّى عهد العلوم التّجريدية، وأعطت هذه النّظرية السّلوكية اهتماما للجانب الممكن ملاحظته علانية وهي بهذا تخالف النّظرية التّصويرية التي ترتكز على الفكرة أو التّصوّر[3].

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية دلالية)، ص56.

[2] – أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص283.

[3] – ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص59.

إنّ الدّراسة العلمية عن ماهية الدّلالية أوصلت العالم اللّغوي الأمريكي "بلومفيلد" إلى تجنّب الاتّجاه العقلي والبحث عن الدّلالة في السّلوك اللّغوي الظّاهر، وبعد تحقّق الأفكار التي مال إليها "بلومفيلد" تجلّى الاتّجاه السّلوكي لدى هذا العالم وقد «عرف معنى الصّيغة اللّغوية بأنّه الموقف الذي ينطقها المتكلّم فيه، والاستجابة التي تستدعيها من السّامع، فعن طريق نطق صيغة لغوية يحثّ المتكلّم سامعه على الاستجابة لهذا الموقف وتلك الاستجابة، حيث أنّهما المعنى اللّغوي للصيغة.»[1]

الحديث بمبدأ المثير والاستجابة يستدعي الأخذ كذلك بالمقام الذي حصل فيه الحدث الكلامي، ولكي يتمّ تحديد دلالة صيغة لغوية تحديداً دقيقا وجب حصر جميع المقامات التي صاحبت استعمال الصّيغة في الحدث الكلامي، ومعرفة شاملة لكلّ ما يشكّل عالم المتكلّم: «فدلالة صيغة لغوية ما إنّما هي المقام الذي يفصح فيه المتكلّم عن هذه الدّلالة والردّ اللّغوي أو السّلوكي الذي يصدر عن المخاطب»[2].

لأنّ المقام هو المميّز بين الإمكانيات المتعدّدة للدّلالة خاصّة، وإنّ الصّيغة اللّغوية أخذت أبعادا اجتماعية وثقافية، وتعلّقت بها قيم أسلوبيّة وتعبيريّه ممّا يعيق التّواصل والإبلاغ، وتداخل المعنى الرّئيسي والهامشي، ولذا فالأخذ بالعلاقة المتينة بين القول والمقام سوف يزيل كثيرا من اللّبس في الأحداث الكلاميّة «إذْ أنّ اللّجوء إلى المقام أو حال الخطاب يساعد على الخصوص في:

- استكشاف مرجع الصّيغ اللّغوية للقول.
- اختيار وإيثار تأويل بعينه في حالة الكلام الملبس أو المبهم.
- استكشاف قيمة القول (تهديد، وعد، وعيد،...).

[1] – أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص61.

[2] – سالم شاكر: مدخل إلى علم الدلالة، تر: محمّد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،دط، 1992، ص26.

– تحديد خاصّة القول (هل هو موسوم أو غير موسوم) صيغ لغوية خاصة بالفلّاحين مثلاً»..[1]

بالقدر الذي جعل النّظريّة السّلوكية تكشف عن عوالم خفيّة وتدفع بالبحث الدّلالي خطوات نحو الأمام، بنفس القدر الذي فتحت أبوابا فيه عن عوالم أخرى بقيت خفيّة، ذلك أنّ الأخذ بمبدأ دراسة الأفعال الكلاميّة القابلة للملاحظة والمشاهدة، لم يقدّم الأجوبة الكافية عن تلك التساؤلات حول ضبط دلالة الصّيغة اللّغوية ضبطا يخضع لمعايير علمية دقيقة تنسحب على كلّ الصّيغ والتّراكيب اللّغوية، وقد أخرج "موريس" "Charles Morris" من معنى الصّيغة، الاستجابة أو ردّ الفعل، واكتفى بمجرّد "الميل أو الرّغبة"، ويعني ذلك أنّه إذا وجد ميل أو رغبة صريحة للقيام باستجابة معيّنة لمثير (منطوق لغوي) فدلالة على وجود ارتباط يجعل الاستجابة تكون لذلك المثير، وهذا الارتباط بمثابة الاشتراط وقد مثّل ذلك بالعلاقة: «إذا كانت –ط– حينئذ تكون —س–، حيث ط= اشتراط».[2]

مهما يكن هذا التّطوّر الواقع في النّظرية السّلوكية بذهاب "موريس" إلى فكرة الميل أو تغيّر في المزاج، فإنّه ظهرت تراكيب وعبارات لغوية لا تكون لمعايير هذه النّظريّة. و من بعدها وجدت فجوات علمية واضحة لم تستطع النّظرية السّلوكية سدّها، ممّا عجّل بميلاد اتّجاه آخر في الدّرس الدّلالي، حاول الإجابة عن التّساؤلات المطروحة حول تحديد علمي موضوعي دقيق للدّلالة وطرق ضبطها.

خلاصة القول، إنّ هذا الاتّجاه لم يسهم في تطوير الدّراسة الدّلالية بسبب تلك النّظرة الآلية إلى المعنى[3].

[1] – المرجع السابق، ص28.

[2] – أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص65.

[3] – سالم شاكر: مدخل إلى علم الدلالة، ص31.

2- النّظرية السّياقيّة:

خَلُصَ "أحمد حساني" إلى أنّ التّفسير الدّلالي ضمن النّظرية السّياقيّة، ينطوي مبدئيا على حصر السّياقات المتعدّدة التي يظهر فيها عادة العنصر اللّساني بوصفه مدخلا معجميا غير ثابت، يتغيّر بتغيّر المواقف، والسّياقات المختلفة التي يرد فيها، سواء أكانت هذه السّياقات لسانية، أم غير لسانية.

إنّ هذا النّظام اللّغوي نظام له من التّشابك في العلاقات بين وحداته، وبارز دوما على التّجديد والتّغيير في بنياته المعجمية والتّركيبيّة، فغدا تحديد دلالة الكلمة يحتاج إلى تحديد مجموع السّياقات التي ترد فيها، وذاك ما قامت به النّظريّة السّياقية التي نفت عن الصّيغة اللّغوية دلالتها المعجمية، يقول "مارتيني": «خارج السّياق لا تتوفّر الكلمة على المعنى»[1].

إنّ وجهة النّظريّة السّياقية لها من المناهج الأقوى موضوعيّة والأقرب للدّلالة، بدليل أنّه يقدّم نموذجا فعلياً لتحديد دلالة الصّيغ اللّغوية، وقد بات لكثير من علماء اللّغة أنْ يتبنَّوا هذا المنهج، منهم العالم "وتغنشتين" (wittgenstein) الذي صرّح قائلا: «لا تفتّش عن معنى الكلمة وإنّما عن الطّريقة التي تستعمل فيها»[2] إنّ هذا الأسلوب الذي تستعمل فيه الكلمة هو الذي يصنّف دلالة هذه الكلمة ضمن الدّلالة الرّئيسة التي تتحدّد معها الصّور الأسلوبيّة، لأنّ السّياق يحمل حقائق إضافيّة تشارك الدّلالة المعجميّة للكلمة في تحديد الدّلالة العامّة التي قصدها الباث، يقول "ستيفن أولمن": «السّياق وحده هو الذي يوضّح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أنْ تؤخذ على أنّها تعبير موضوعي صرف أو أنّها قصد بها أساسا؛ التّعبير عن العواطف والانفعالات.»[3] لقد بعث هذا إلى تطوّر هام في مفهوم السّياق، إذْ لم يكن ليعود يقتصر على

[1] – سالم شاكر: مدخل إلى علم الدلالة، ص31.

[2] – موريس أبو ناضر: مدخل إلى علم الدلالة الألسني، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان،العدد 19/18، 1 سبتمبر 1966،ص33.

[3] – ستيفن أولمن: دور الكلمة في اللغة، تر: محمد كمال بشر، مكتبة الشباب، دط، 1988، ص63.

الجانب اللّغوي في إيضاح دلالة الصّيغة اللّغوية، وإنّما ظهرت جوانب أخرى قد تنحسم معها الدّلالة المقصودة للكلمة، كالوضع والمقام الذي يحدث فيه التّواصل أو الملامح الفيزيولوجية النّفسيّة للمتكلّم التي تصاحبه، يقول "عبد القادر الفهري الفاسي" في ذلك:« اختيار مفهوم ملائم من بين لائحة المفاهيم التي يعبّر عنها اللّفظ المشترك يتطلّب مجهوداً معرفياً خاصاً ويتسبّب أحيانا في أخطاء ويقع رفع الالتباس عن طريق السّياق اللّغوي المباشر، أو السّياق الخطابي أو الوضع الذي يحدث فيه التّواصل، أيْ كلّ مصادر المعلومات المتوفّرة لرفع اللّبس»[1]. إنّ تعدّد المفاهيم التي يدلّ عليها اللّفظ تعني أنّ هذا اللّفظ له معنى مركزي هو"النّواة"، ومعانٍ هامشيّة ثانويّة اكتسبها بفعل دورانه المتجدّد في أنساق كلاميّة مختلفة، ويتّضح في ذلك خاصّة عند استعمال المشترك اللّفظي (Polysemie) وتبعاً لذلك فإنّ دلالة الكلمة تتعدّد، وعلى هذا الأساس فإنّ دلالة الكلمة تتعدّد بتعدّد السّياقات وتنوّعها تَبَعًا لتوزّعها اللّغوي وقد تمكّن العلماء إلى تمييز بين أربعة أنواع من السّياق، وخلال ذلك، صنّفها "أحمد حساني" إلى:

- السّياق اللّساني.
- السّياق العاطفي أو الانفعالي.
- السّياق الموقفي.
- السّياق الثّقافي.[2]

- السّياق اللّساني:

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية(نماذج تركيبية دلالية) ، ص372.

[2] - ينظر: أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص283- 284.

يرى "أحمد حساني" أنّ السّياق اللّغوي يشرف على تغيير دلالة الكلمة تبعاً لتغيير يمسّ التّركيب اللّغوي، كالتّقديم والتّأخير في عناصر الجملة، فقولنا "زيد أتمّ قراءة الكتاب"، تختلف دلالتها اللّغوية عن جملة: "قراءة الكتاب أَتَمَّها زيد".[1]

لقد مثّل له "أحمد حساني" بالمدخل المعجمي / ضرب / الذي يختلف مدلوله من سياق لساني إلى آخر، ويظهر ذلك في الخطابات الآتية:

- ضربتْ الطيرُ: أي ذهبت تبتغي الرزق.
- ضربت الدرهم: بمعنى طبعته.
- ضربت الجزية عليهم: أي أوجبها.[2]

- السّياق العاطفي أو الانفعالي:

للسّياق العاطفي الانفعالي دلالة تحدّد جرّاءها الصّيغة أو التّركيب على أساس قوّة أو ضعف ذلك الانفعال، فالبرّغم من اشتراك وحدتين لغويتين في أصل المعنى إلاّ أنّ دلالتها تختلف مثل ذلك الفرق بين دلالة الكلمتين: (اغتال) و (قتل)، بالإضافة إلى تلك القيم الاجتماعيّة المحدّدة للكلمتين، فهناك إشارة إلى درجة العاطفة والانفعال الذي تصاحب الفعل، فإذا كان الأوّل يدلّ على أنّ المغتال ذو مكانة اجتماعية عالية، وأنّ الاغتيال كان لدوافع سياسة، فإنّ الفعل الثّاني يحمل دلالات مختلفة عن الأوّل وهي دلالات تشير إلى أنّ القتل قد يكون بوحشيّة وأنّ آلة القتل قد تختلف عن آلة الاغتيال فضلا على أنّ المقتول لا يتمتّع بمكانة اجتماعية عاليّة.

كان أن تناوله "أحمد حساني" بكلمة (جدار) لقطعة "من حلم ليلة في منتصف الصّيف". عن "ستيفن أولمان ".[3]

---

[1] – التقديم والتأخير في الكلام يخضع لمقاصد دلالية، حددها البلاغيون في مبحثهم حول تخصيص الدلالة، وقد تبلور ذلك ضمن مفاهيم لسانية منها مصطلح "التبئير" الذي يعني الاهتمام ببؤرة خاصة في الجملة...

[2] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات ، ص285- 286.

[3] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص286- 287.

وأنت أيها الجدار.أيها الجدار الحلو الجميل.

أنت الذي تحول بين بيت أبيها وبيني.

أنت أيّها الجدار أيّها الجدار الحلو الجميل.

ألا تتصدّع من أجلي فألمحها بعيني؟

شكراً لك أيّها الجدار المهذّب، رعاكَ الله من أجل هذا المنع

لا. أنت أيّها الجدار اللّئيم الذي لا أرى من خلاله رحمة.

لعنة الله على كل حجر فيك خدعتني. [1]

يدخل ذلك من مقتضيات الكلمة من تأكيد أو مبالغة أو اعتدال.[2]

– السّياق الموقفي:

ما يمكن أنْ يعنيه بالموقف الخارجي هو أنْ تقع فيه الكلمة فتتغيّر دلالتها أثناء التغيّر الموقفي أو مقام الحال، ذلك هو المصطلح الذي أطلقه اللّغويون على هذه الدّلالة، و"لأحمد حساني" مثال لذلك بلفظ "عمليّة" «الذي يتغيّر مدلوله في النّسق اللّساني العربي بتغيّر السّياق الموقفي الذي يرد فيه، فإجراء العمليّة في سياق موقفي تعليمي، يعني إجراء عملية حسابية مألوفة من ضرب أو جمع أو طرح، وفي السّياق الطبّي يعني إجراء عملية جراحيّة لاستئصال ورم أو غيره أمّا إجراؤها في السّياق الموقفي العسكري فيعني تنفيذ خطّة عسكريّة معيّنة ».[3]

– السّياق الثّقافي

[1] – ينظر ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص62– 63.

[2] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص286.

[3] – أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص288.

هي تلك القيم الثّقافية والاجتماعية القادرة على الإحاطة بالكلمة، إذْ تأخذ ضمنها دلالة معيّنة. ومما أشار إليه علماء اللّغة ضرورة وجود هذه المرجعيّة الثّقافية عند أهل اللّغة الواحدة لكي يتمّ التّواصل والإبلاغ، وتخضع القيم الثّقافية للطّابع الخصوصي الذي يلوّن كلّ نظام لغوي بسمة ثقافيّة معيّنة وهو ما يكون أحد العوائق الموضوعيّة في تعلّم اللّغات...

تعدُّ هذه النّظريّة السّياقيّة نموذجاً نظرياً وتطبيقياً للنّظريات العمليّة الأكثر تعلّقا بالنّظام اللّغوي، بل حتى أنّها بطريقتها الإجرائيّة في تحديد جملة السّياقات وما يصاحبها من العوامل الخارجيّة كالمقام والحال، وتعدّ بذلك مرحلة تمهيديّة مهمّة بالنّسبة للنّظرية التّحليليّة حيث «يرى "أولمان" أنّه بعد أنْ يجمع المعجمي عدداً من السّياقات المتمثّلة التي ترد فيها كلمة معيّنة، وحينما يتوقّف أيّ جمع آخر للسّياقات عن إعطاء أيّ معلومات جديدة، يأتي الجانب العملي إلى نهايته ويصبح المجال مفتوحاً أمام المنهج التّحليلي».[1]

ما يمكن أنْ يومئ إليه "أحمد حساني" عن دور السّياق لهو باعث «في إيضاح دلالة الألفاظ اللّغوية بوصفها مداخل معجمية تتواتر في سياقات مختلفة، وقد تزداد أهميّة الفرضيّة السّياقية حينما نلاحظ أنّ التّحوّل الدّلالي للألفاظ يخضع خضوعاً ملحوظاً إلى ما يضفيه السّياق عليها من دلالات، قد تبعدها عن معناها الأصلي، إلاّ أنّ ما هو جدير بأنّ ما يشار إليه ههنا هو أنّ الفرضيّة السّياقيّة قد تجازف حتماً حينما تعول على السّياق دون سواه في التّحليل الدّلالي، وذلك لأنّ السّياقات المختلفة يستحيل على الباحث حصرها وضبطها على نحو لا يبقي ولا يذر».[2]

3- نظريّة الحقول الدّلاليّة:

[1] – أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص72.

[2] – أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص290.

تقوم نظريّة الحقول الدّلالية على الاهتمام بالنّمط التّصنيفي وتقوم دلالتها كبناء على تحليل تفريعي للصّيغة، وبالتّالي نراها بتواز مع النّظريّة التّحليليّة التي تعنى بتحديد مؤلّفات الكلمة عبر خصائصها ومميزاتها الدّاخليّة.

نجد بالتّالي نظرة "أحمد حساني" أخذته إلى أنّ الحقول الدّلالية، التي فيها الفضل يعود أثناء دراستها إلى "دي سوسير" الذي أومأ إلى ظهور العلاقات الدّلالية بين الألفاظ، بما يسمّى بالعلاقات التّرتيبية (Rapports Associatifs).[1]

ذلك العمل التّأسيسي لم يكن ليقلّل من جهود اللّغويين العرب الأقدمين، حيث أنّ تراثهم يزخر برصيد ثريّ من الحقول الدّلالية التي فيها من الدقّة والتّمحيص الكبير على شكل معاجم،تختلف مجلاتها في شتّى الأنواع، وقد ذكرها "أحمد حساني" في أربعة حقول منها:

– حقل الإنسان: وأصحاب معاجم هذا الحقل:

- النظر بن شميل (240هـ)
- قطرب (206هـ)
- أبو عبيدة (210هـ) – أبو زيد (215هـ)
- أبو حاتم السجستاني (255هـ)

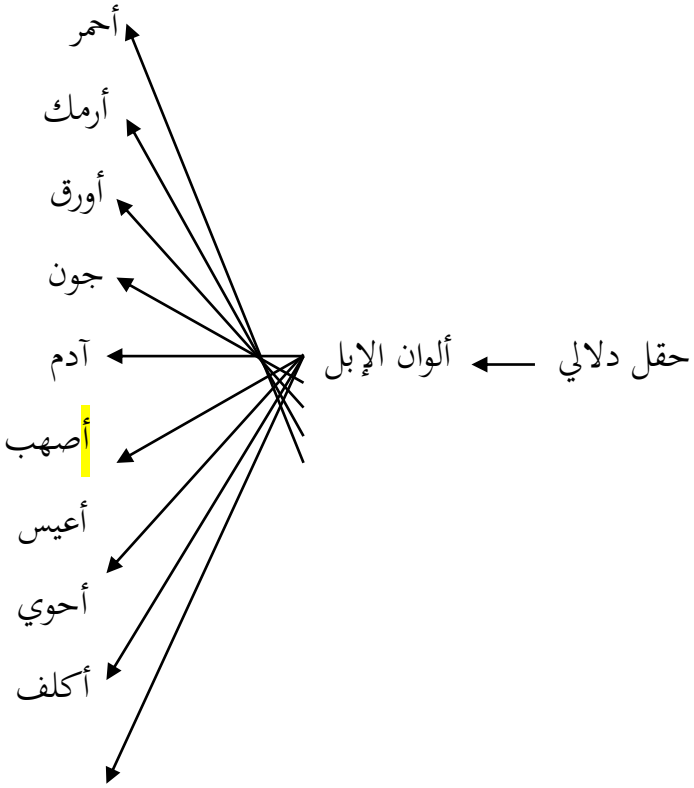
– الخيل: - أبو عبيدة و– الأصمعي.

- **الحشرات:** أبو عبيدة (كتاب الحيّات والعقارب).
- الأصمعي (كتاب النحل والعسل)
- أحمد بن حاتم (231هـ) (كتاب الجراد)
- أبو حاتم السجستاني (كتاب الحشرات والجراد والنحل والعسل)

[1]- أحمد حساني:مباحث في اللسانيات ص291،نقلا عن: Ferdinand de saussure ,cours de linguistique générale,p173

– **النبات:** النضر بن شميل (الزرع، الكرم، البقول، الأشجار، الرياح، السحاب والأمطار).[1]

من بين ما ذكره "أحمد حساني" كنموذج للحقول الدّلالية، وهو ما جاء عن الثّعالبي في حقل ألوان الإبل، بهذا الشّكل



في صلب هذا المجال نجد "أحمد حساني" يدرج المعضلات التي تواجه هذه النّظرية وهي كالآتي:

– صعوبة حصر الحقول الدّلالية في النّظام اللّساني وتصنيفها.

– صعوبة التّمييز بين المداخل المعجمية الأساسية والمداخل المعجمية الهامشية داخل كل حقل.

[1] – ينظر: أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص292.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص ن.

– صعوبة تحديد العلائق الدّلالية بين المداخل المعجمية الأساسيّة والمداخل المعجميّة الهامشيّة داخل كل حقل.

يعدّ هذا كنتيجة تومئ إلى عجز الباحثين اللّسانيين، أنْ يتمكّنوا في تحديدهم لبنية الحقل الدّلالي، ومردّ ذلك يتّضح في هذه النقاط الآتية:

– مشكلة التّرجمة.

– تنوّع الرّمز للبيئة الثّقافية.

– اختلاف الظّواهر الاجتماعيّة (عاداتها، أدابها، معيشتها، عقيدتها ...).[1]

III–التّفريع الاشتقاقي:

ذكر "أحمد حساني" منهجا مألوفا في التّراث العربي يميل إلى توزيع الحقول الدّلالية حسب الأصول الاشتقاقيّة، فضرب مثالاً لدى "ابن فارس" (395هـ) في معجمه "مقاييس اللّغة" الذي صنّفه وفق أصول اشتقاقيّة، في مادة (ب، ش، ر)، إذ يقول: «الباء والشّين والرّاء أصل واحد هو ظهور الشّيء مع حسن وجمال، فالبشرة ظاهر جلد الإنسان، ومنه باشر الرّجل المرأة، وذلك إفضاؤه ببشرته إلى بشرتها، وسمي البشر بشراً لظهورهم، والبشير الحسن الوجه، والبشارة الجمال ويقال بشرت فلانا أبشّره تبشيراً ... يُقَالُ: أَبْشَرَت الأرض، إذا أخرجت نباتها، وتباشير الصّبح أوائله، وكذلك أوائل كلّ شيء والمبشرات الرّياح التي تبشّر بالغيث».[2]

منهج "ابن فارس" يعدُّ من وجهة نظر لسانية حقولا دلاليّة، تكوّن بنية دلالية، لا يمكن أنْ يكون مقياسًا يعتدّ به دون سائر الحقول.

[1] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص297.

[2] – ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، مادة (ب، ش، ر)، بيروت،دط ،دت، عن أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص299.

استنتاج "أحمد حسّاني" تجاه منهج "ابن فارس" تمحور حول نواة اشتقاقيّة واحدة فحصر منهجه في المراحل الآتية:

– تحديد الأصل الاشتقاقي، وهو متواليّة صامتة مجرّدة من الصّوائت، والسّوابق واللّواحق.

– تحديد المفهوم المطلق الذي ترتبط بالأصل الاشتقاقي، حيث يتحقّق هذا المفهوم في الواقع اللّغوي بواسطة التّفريع.

– تفريع الأصل بإدخال صوائت، وإضافة سوابق ولواحق تنوّع المعنى.[1]

1– النّظرية التّفسيريّة:

إنّ الغاية الكبرى التي تريد أنْ ترسمها النّظرية التّوليديّة هو التّأكّد الفعلي من تلك الطّاقة المتواجدة على المستوى التّركيبي للتّعبير، تأثّراً بآراء المدرسة الفلسفيّة العقلانيّة التي كانت سائدة في القرن السّابع عشر، فنجد أنّ اتخاذ "تشومسكي" للمنهج العميق لا يعتمد الوصف وإنّما التّفسير والتّحليل لبلوغ وضع معايير تحدّد قدرة اللّغة على الخلق والإبداع والابتكار بإعادة بناء "نسق المعاني" صوب قواعد التّوليد والتّحويل، وعلى ذلك الأساس عدّت النّظريّة التّحويليّة التّوليديّة من أحدث النّظريّات التي قدّمت تفسيرا علميا موضوعيا لنظام اللّغة ووضعت قواعد مرنة لأيّ لغة، وهذه المرونة في مجال التّقعيد النّظري الذي يعدّ ضرورياً للنّظام اللّغوي الذي ينزع نحو التّجدّد والتّكيّف والتّطوّر على شموليّة التّناول والدّراسة، وغَدَا "تشومسكي" يرسم المنهج القويم في الدّرس اللّغوي، فقد كان اشتغال البنيويين – قبل "تشومسكي" – منحصراً على وصف الاتّجاه ووضع نظريات تقوم بتطبيق مجموعة عمليات وإجراءات على العيّنات اللّغويّة، مهمّتها معاينة الوحدات الدّالة الصّغرى.

على هذا الأساس انبثقت عن النّظرية التّوليديّة والتّحويليّة، النّظرية التّفسيرية "لكاتز" و"فودور" و"بوسطال" وذلك من خلال إصدارهم مقالا سنة 1963 بعنوان "بنية النّظريّة

[1] – ينظر أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص299.

الدّلالية" متسائلين عن مكانة الدّلالة في النّظريّة التّشومسكيّة، ممّا جعل "تشومسكي" يستدرك في كتابه "أوجه النّظرية اللّسانيّة" في 1965 ما أهمله في كتابه "البُنى التّركيبية" في 1957.

هذا ما أكّده "أحمد حساني" حينما يقول: «إنّ الفرضيّة التي أرسى أسسها الثّلاثي (كاتز وفودور وبوسطال) (Katz et Fodor et Postal) في رحاب إدماج التّركيب في الدّلالة أوحت إلى "تشومسكي" بأنْ يعيد النّظر في منواله التّركيبي الذي وضعه سنة 1957، فاستدرك بذلك ما فاته في مجال التّفسير الدّلالي للبنى التّركيبيّة».[1]

غدا المبحث اللّساني مع "تشومسكي" يهتمّ بالجهاز الدّاخلي الذّهني للمتكلّمين بدلا من الاهتمام بسلوكهم الفعلي، فلم يعد الإنتاج الكلامي الذي هو عبارة عن سلاسل فيزيائيّة بمفهوم الفونولوجيا قادراً على تقديم تفسير كافٍ لآليات حدوث التّركيب اللّغوي، ولذلك اتّجه الدّرس اللّساني، لا إلى تحديد ما هو موجود من السلاسل اللّغوية السّليمة فحسب، بل أيضا إلى ما يمكن أنْ يوجد من التّراكيب اللّغوية غير اللّاحنة بواسطة مجموعة من القواعد التّوليديّة.

يكون بذلك موقف "تشومسكي" قد انحرف بالدّرس اللّغوي إلى وجهة جديدة تختلف عن وجهة البنيويين الذين لم يميّزوا بين صورة النّحو، والوسيلة التي تقود إلى اكتشافه، وهو ما عكف "تشومسكي" عن اتّخاذه مبدأ للدّراسة اللّغوية، بحيث فرّق بين المنهج والنّظرية وولج بذلك إلى كلّ ما يشكّل العالم الدّاخلي الذّهني للمتكلّم، وشأن كلّ نظريّة دلاليّة، فإن النّظرية التّوليديّة وصلت إلى الباب المسدود، وإنْ نجحت في الكشف عن البنية العميقة لعدد لا متناه من الجمل إلا أنّها عجزت عن تفسير عدم التّوافق بين معاني المفردات المنتظمة في جملة واحدة، وهو ما فسح المجال لنظريّة "كاتز" و "فودور" التي تعتبر مكمّلاً لقواعد "تشومسكي" التّوليديّة التي ارتكزت على ما يسمّى بالمؤلّفات الأساسيّة لمعاني الكلمات وهي مؤلّفات تتجاوز الرموز التي اعتمدها "تشومسكي" في القواعد التوليدية.

[1] – أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص301.

على ضوء نظرية "كاتز" و"فودور" يمكن مثلا، تحليل كلمة "رجل" على النحو التالي:

اسم + محسوس + معدود + حي + بشري + ذكر + بالغ

وتختلف عنها كلمة "امرأة" بمؤلّف "الجنس" فقط[1].

وهكذا بالنّسبة للكلمات الأخرى.

تنصّ هذه النّظرية في جوهرها على أنّ وجود مكوّن تركيبيّ قائم بذاته يعدّ شيئا مفرغًا منه لأنّه يحدّد البنية التّركيبية والمضمون المعجمي لكلّ جملة في اللّغة، وعليه فإنّ مهمّة (النّظريّة الدّلاليّة) تتمثّل في تحديد معاني الوحدات المعجميّة.[2]

في هذا الصّدد تكلّم "أحمد حساني" على جهود العلماء العرب في التّراث اللّغوي، إذ نجد أنّ هذه الفرضيّة مألوفة لديهم ومن بين العلماء الذين تطرّق إليهم:

"الجرجاني"؛ الذي «قد تنبّه في حقبة تاريخيّة مبكّرة جدًّا إلى أهميّة المكوِّن التّركيبي، وأدرك بوعي عميق دوره في عمليّة توليد البُنى التّركيبيّة، بوصفه آلية فاعلة لإنتاج الملفوظات، وهذا الإدراك لأهميّة المكوِّن التّركيبي- في ظلّ تطوّر النّظريّة اللّسانيّة من مبتكرات القرن العشرين إذْ كان قطب الرّحى في النّظريّة التّوليديّة والتّحويليّة إلى درجة أنْ أصبح المتتبّعون للمسار التّطوّري للّسانيات يحسبون هذه المقاربة المنهجيّة بكرا لم تعرف من قبل، بيْد أنّ هؤلاء لو التفتوا اِلتفاتة عُجلى إلى الرّصيد المعرفي للتّراث اللّغوي العربي، لوجدوا أرضيّة صلدة، تزخر بزخم علمي كثيف ذي إنجازات معرفيّة يمكن لها أنْ تسهم في حلّ كثير من المشاكل العلميّة في الثّقافة اللّسانية المعاصرة.»[3]

أمّا "ابن مالك" فيرى أنّ «الفكر النّحوي العربي، ليس بفكر شكلي همّه الوحيد هو وصف العلاقات الوظيفيّة بمعزل عن البنية الدّلاليّة الضّمنيّة، التي يولّدها المكوّن التّركيبي، بل هو

[1] – موريس أبو ناضر: مدخل إلى علم الدلالة الألسني، العدد 19/18، 1سبتمبر،1966، ص26.

[2] – ينظر أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص249.

[3] – أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص304.

فكر ينحو صوب تجلّي المعاني الكامنة في ذهن المتكلّم المستمع المثالي للغته، وهذا هو جوهر النّظرية التّوليديّة والتّحويليّة.»[1]

من خلال هذا العرض الوجيز، نستخلص أنّ التّواصل بين أفراد المجتمع لا يتمّ عن طريق ما يوفّره لهم الرّصيد المعجمي من مداخل معجميّة، بل يتمّ التّواصل الحقيقي بين أفراد المجتمع عن طريق التّركيب بين الوحدات اللّسانية وفق ما يسمح به النّظام اللّغوي في ظلّ الكفاية اللّغوية التي يمتلكها المتكلّم المستمع المثالي للغته.

جملة القول، أنّ البحث عن ما له معنى في اللغة وما لا معنى له، قد أخذ من فكر العلماء المحدثين كثيرا، وما استقرّ لديهم هو صعوبة المسلك نحو تحديد معنى الجملة، تحديدا تاما واستحالة إقامة معيار صارم ثابت يمكن بواسطته رصد دلالة الجملة، وما يمكن تسجيله:

– إنّ اللّجوء إلى البحث في دلالة الجمل أو قضيّة من القضايا، هو بحث يتّسم بنوع من الخطورة، ومردّ ذلك راجع لطبيعة اللّغة التي تنزع نحو التّطوّر والتجدّد وترفض أبداً منطق "المعيارية".

– إنّ ما توصّل إليه العلماء في مجال بحثهم عن المعنى، يفتقر إلى طابع الشّمولية والعموم ولذلك وجدت ثغرات في نظريّاتهم التي ضعفت على إثرها وزال تأثيرها.

– إنّ الارتكاز على المعيار للتّحقيق أو مطابقة للواقع أو كذلك ما يخصّ معيار الاتّساق أو معيار التّدعيم، وذلك ما نادى به العلماء – حيث استعرضنا أفكارهم– فيربطون اللّغة بالتّحقيق المادي للدّلالة، والملاحظة المباشرة للمعنى وهو ما فتح المجال لاعتماد معيار "الصّدق والكذب"، بالنسبة للقضايا أو الجمل.

– إنّ الذّهاب نحو إثبات فكرة محدّدة لكلمة ما أو جملة ما كان مسار علماء اللّغة والفلسفة والمنطق، آخذين في طريق ذلك، بمستويين إثنين هما: المستوى التّركيبي والمستوى المضموني وهما معياران أساسيان، ولكنهما كثيرا لا يكفيان لتحديد عام وكامل لدلالة الجملة أو الكلمة

[1] – أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص304.

وبالتّالي وجب تظافر عدّة أنظمة تأخذ في اعتبارها عالم المتكلّم وعالم المتلقّي وطبيعة الخطاب وعناصره، وحال المقال الذي يجمع ذلك كلّه...

– هل المفهوم الدّلالي أولى أم النّحوي؟

الرّؤية التّشومسكيّة القائلة بوجود جمل، غير منتهية، منها ما هو مقبول، ومنها ما هو مردود، رؤية ذات جانب صادق وجانب آخر مستبعد، لأنّ الأمر من قبل ومن بعد يتعلّق بوفرة طاقة لسانية، ولا أدلّ على ذلك من أنّ كلّ جملة مقبولة دلالياً مقبولة في آن نحويا، في حين أنّ صنفاً ثانياً من الجمل قد يكون مقبولا نحوياً، ولكنّه قد يكون مبعدًا دلالياً. هل الطّاقة الدّلاليّة أولى وأقوى من الطّاقة النّحويّة؟

يظهر جلياً لنا أنّ الطّاقة اللّسانيّة دلالياً، هي جزء من الوجود العام للكون، ولا أدلّ على ذلك من أنّ اللّغات الموروثة عادة ما تورث بطاقيّتها الدّلاليّة والنّحويّة، ومع ذلك، فإنّها تكون في حاجة إلى تهيئة نحويّة عامّة لغير النّاطقين بها سليقياً، هذا ما حدث للغتنا العربيّة بعد نصف قرن على مجيء الإسلام، وهذا ما حدث للّغات الأخرى انبثقت من السلافيّة، واللّاتينيّة، والجّرمانيّة... «لأنّ اللّغة مؤسّسة اجتماعيّة تحكمها نواميس مفروضة على الأفراد، تتناقلها الأجيال بضرب من الحتميّة التّاريخيّة، إذْ كلّ ما في اللّغة – راهنا – إنّما منقول عن أشكال سابقة هي الأخرى منحدرة من أنماط أكثر بدائيّة، وهكذا إلى الأصل الأوحد أو الأصول الأوليّة المتعدّدة ».[1]

هذا النّظام اللّغوي، قائم على نظام متطوّر، لا تخضع فيه الكلمات هذه لقانون ثابت أنْ يجبرها بمدلولاتها، فاللّغة لا تنتظمها إلّا نواميس خفيّة قد تعود إلى اقتضاءات تكون تعبيريّة وهي جزء من النّظام العام مسيّر بهذا المجال اللّغوي، الذي يتصرّف بدلالات تراكيبها.

لذلك، فلا نعجب لاضطراب "تشومسكي" بادئ ذي بدء بشأن الدّلالة التي ظنّ أنّ نحوه التّوليدي يستغني عنها، وهذا ما اضطرب فيه أبو التّوزيعية "بلومفليد" الذي اعتبر المعنى نقطة

[1] – عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1986، ص161.

الضعف في اللّسانيّات، ولكن اللّسانيَّيْن كليهما فاتهما أنْ ثمّت طاقة لسانية داخليّة كامنة في كلّ خطاب لغوي، وأنّ الفصل بينهما تدمير كُلِّي للبنية اللّغويّة.

رغم أهميّة هذا التّزاوج الطّاقوي نحوياً ودلالياً في أيّ تبليغ، فإنّ أولوية الطّاقة الدّلاليّة على الطّاقة النّحوية ظاهرة يصعب جعلُها على قدم المساواة مع الطّاقة النّحويّة وإذا كان الأمر يكاد ينسحب على غير قليل من الجمل والتّراكيب في لغة معربة كالعربيّة، فإنّ انسحاب ذلك على لغات غير معربة يكون أصدق وأبين، وبالتّالي أولوية الدّلالي على النّحوي، هو ما أثار فضول غير واحد من اللّغويين عرباً وأجانب، قدماء ومحدثين بشأن جدوى دلالة الحركات الإعرابية من عدمها في اللّغة العربيّة بدءا من "الخليل" و "قطرب"، مرورا ب"ابن مضاء القرطبي"، ...وصولاً إلى "إبراهيم أنيس" وجملة من المستشرقين.

على هذا الأساس نجد نفراً غير قليل قد ذهب إلى جعل خاصيّة مؤلّفات تتناول جانباً من حقل الحروف، وأساسا، نرى من أخذها كمدخل لكتابه كوحدة أساسيّة لبناء الخطاب اللّغوي، إذْ تأخذ مع الفعل والاسم مسارها الإبلاغي وفق النّمط التّأليفي، الذي يستمدّ أصوله القواعدي للسان ما [1].

هذا التّصوّر للعلاقة بين الوظيفة والبنية ينعكس في تنظيم النّحو كما اقترحه بعض البلاغيين "كالجرجاني" حيث يمثّل في البنية الأساس لـ "الغرض من الكلام" الذي يعتبر تبعاً لقواعد النّحو التي ينتُج عن تطبيقها البنية اللّفظيّة للجملة.

هذا التّصوّر للعلاقة أيضًا يشكّل "المعرفة اللّغويّة" امتلاك المتكلّم السّامع للقواعد التي تكوّن نسق لغته في عشيرته اللّغويّة، قواعد تربط بين الخصائص البنيويّة للُّغة والخصائص الوظيفيّة،

[1] – ينظر أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط2، 2010، ص95- 96.

قواعد تنقلهم من معرفة الأوضاع اللّغويّة إلى امتلاك القدرة على تنظيم الخطاب حسب ما يقتضيه المقام وما يستلزم الغرض المتوخَّى تحقيقه[1].

– الدّلالة في المنظور النّحوي:

من الوحدات اللّغوية في لغة كالعربية ما يكون مزدوج الدّلالة أيْ يدلّ على مدلولين بدالٍّ واحد، كما نجد فيما يُسمَّى عندنا بالأضداد، كقول العرب:

عَسْعَسَ الليل: إذا أقبل، وعسعس الليل: إذا أدبر، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ السَّاعَةَ آَتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا**﴾ .[2]

أنت ترى أنّ "الساعة" في الآية الدالة على يوم القيامة تقابلها الساعة الزّمنيّة، الوحدة "آتية" يمكن أنْ تقابلها وحدة أخرى، "وَلْتَكُنْ" "مُوَلِّيَة" أو "راجعة" أو "كاد" فعل من أفعال المقاربة: كاد، أوشك، كَرَبَ للدلالة على قرب الخبر، وهنا يُدلّ بها على قرب السّاعة التي هي في علم الله وحده، ويمكن أن يُقَابل (أكاد) بفعل الرجاء (إخلولق)، لأنّ الفعلين الآخرين (عسى وحرى) ليس لهما مضارع، أو يقابل فعلا من أفعال الشّروع الخمسة (أنشأ، طفق، جعل، شرع أخذ)لكن هل من الأقرب أن يُقَابَل "أكاد" بأحد أفعال المقاربة التي صيغتها صيغة الماضي، كاد أوشك، طفق، جعل؟

لكن الممارسة الدّالة لا تستسيغ منك أن تقول: أطفق أو أَجْعَل أخفيها، ولكنّها لا تمنعك من القول: أوشِك أخفيه، أي الفعل "أكاد" يقبل منك، كما جاء في القرآن، تماثلا، لأنّ أوشك

[1] – أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري ،ص96.

[2] – سورة طه، الآية 15.

وكاد سيان ويؤدّيان الوظيفة النّحوية والدّلالة نفسها. بينما "أخفيها" تقابل بـ "أظهرها"، وهي من الأضداد.[1]

عموما، فإنّ المنظور النّحوي يَكون ماثلا في أيّ وحدة لغويّة دالاً ما لم تتعدّد دواله مشارًا به إلى مدلول واحد، فكلمة "الخُطْوة" بالضمّ في الخاء (مابين القدمين) لا تخلو من منظور نحوي مادامت تقبل على الأقل ثلاثة جموع قلة (خُطُوات، خُطَوات، خُطْوات، هذه الجموع الثلاثة هي بدورها لا تخلو من منظور نحوي طالما أنّها تقابل جمع كثير (خُطىً)، كذلك "الخَطْوَة" بفتح الخاء تتضمّن منظوراً نحوياً بَيّناً لأنّها اسم المرة الواحدة، وهي بدورها مشحونة بمنظور نحوي أيضاً ما دام جمعها "خَطَوات"

ترى أنّ ما من وحدة لغويّة إلّا وهي مشحونة بواقعة نحويّة ما في لغة كالعربيّة، إلى درجة أنّ وحدات منها قد تتعدّد وقائعها النّحويّة على مستوى دالّ بعينه، من ذلك مثلا أنّ الفعل "رأى" إذا تعدّى إلى مفعول واحد دالّ على الرّؤية بالعين، وإذا تعدّى إلى مفعولين دلّ على العلم، أيْ حين تتغيّر الواقعة النّحوية تتغيّر الدّلالة، وبالتّالي نقول: هل الوحدات اللّغوية التي يقتضيها الخطاب هي التي تستحضر آلياً الوقائع النّحويّة أم هذه الأخيرة هي التي تستدرج وحدات نحويّة وتهمل أخرى؟ والحقيقة أنه- يحضُرنا أنّ كلّ وحدة لغويّة في بنيتها خارج التّركيب ممزوجة بواقعة نحويّة ما أو بما يشبهها سواء شعرنا بذلك أم لم نشعر.

لا تخلو قضايا الدّلالة من جوانب نفسيّة وأخرى منطقيّة أو فلسفيّة، أمّا الجوانب النّفسيّة فهي متعلّقة بطبيعة الدّليل وإدراك المتكلّم المستمع له وعلاقة الكلمة بالواقع، وعلاقة النّحو بصفة

[1] – ينظر جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي: (ت672هـ)، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تح: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج1، 2001،ص386.

عامّة بالفكر، وأمّا الجوانب المنطقيّة فتتمثّل في مدى مطابقة الواقعة النّحويّة للواقع المادّي وكيف يدلّ الدّليل على الشّيء، وما هي العلاقة الرابطة بين الدّال والمرجع أو بين الاسم ومسمّاه.

في الواقع عندما يقول أحدنا: "أخذ ابني يتعلّم اللّغة" فماذا يعني ذلك؟ إنّ المقصود بذلك على وجه التّأكيد هو أنّ الطّفل أخذ يتعلّم ما تدلّ عليه المفردات وما تعنيه الجمل «إنّ اللّغة المثالية هي التي ينفرد فيها كلّ شيء باسم خاصّ يعرف به، بحيث يكون عدد المعاني مساوياً لعدد الألفاظ الموضوعة لها ...ولكنْ هذا الأمر يكاد يكون من المستحيلات لأنّه يفترض إمكانيّة إحصاء المعاني ...والمعاني التي تختلج في ذهن الإنسان أكثر من أنْ تحصى».[1]

اللّغة في هذا القول نموذجيّة لا وجود لها، فبعض الأسماء تطلق على معنين أو أكثر، كالفعل "قضى" الذي "يُفيد الأمر كما في قوله تعالى: ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23)**﴾[2]، ومعنى صنع في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (72)**﴾[3]، ومعنى حَكَم كالمعنى المستفاد من كلمتيْ القاضي والقضاء، ومعنى مات كما في قولك "قضى نحبه". ولا يقف الأمر عند هذا الحدِّ بل إنّ بعض القواميس تذكر أكثر من معنى لبعض الكلمات.

يُعدُّ علم الدّلالة دراسة وظيفة الكلمات من حيث أنّ هذه الوظيفة تتمثّل في إيصال المعنى. وفي هذه الوظيفة تدخل العناصر التّالية: الأصوات، الكلمات، التّركيب.

إنّ التّراث العربي قديما يقوم سنداً، إذا عُدَّ عمومه (نحوه وبلاغته وأصوله وتفسيره)، ما يمكن أنْ ينتهي إلى مبادئ وظيفيّة؛ تحدِّد خصائص البنية، فمثلا عند "السكّاكي" يتألّف الجهاز الواصف،من مجموعة أنساق القواعد الآتية: قواعد صوتيّة – صرفيّة لها من الإمكان بتكوين

[1] – حنفي بن عيسى: محاضرات في علم النفس اللغوي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، دت، ص75.

[2] – سورة الإسراء، الآية 23.

[3] – سورة طه، الآية 72.

المفردات وقواعد نحويّة تتكفّل بتأليف هذه المفردات فيما بينها لتكوين بدورها جملة وقواعد تداوليّة (عِلْمَيْ "المعاني" و"البيان") تنهي اضطلاعها برصد التّرابط القائم بين الجملة و القواعد النّحويّة والطبقات المقاميّة الممكن أنْ تنجز فيها ("مطابقة المقال لمقتضى الحال"). [1]

بناء على ما وقفنا عنده آنفا من منظورات نحوية فمن الضّروري أنْ نتحدّث في الوقت نفسه عن نحو هذا الخطاب، وكلّما رُمنا الحديث عن نحو الخطاب، وجب وضع في الحسبان أنّنا نُعالج خطاباً، رغم أنّ النّحو خارج استعماله، وعادة ما نهتمّ إلّا بأقسام الخطاب التي تتضمّنها كلّ لغة، ورغم ما تمنحنا اللّغة من وحدات لسانية مستقلّة، فإنّها لا تخلو من بصمات نحويّة خارج الوظائف التّركيبية، وإنّ الكلمات تظلّ مع ذلك ملازمة لأدائها الدّلالي بعيدة عن أيّ غموض في الخطاب، من ذلك قوله تعالى: ﴿**فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ24**﴾سورة الانشقاق، ومتى كان العذاب بشرى، ولكنّه جعل (العذاب) يقوم مقامها، وهذا أشنع لمن يكتنز الذّهب والفضّة ولا ينفقها في سبيل الله.

لنتأمّل نحو الخطاب الآتي كيف يتلوّن ويتقلّب تلوّن وتقلّب الدّلالات والمقاصد، من ذلك قول "النابغة الجعدي":

فسلام الإلَهِ يغدو عليهم وفَيُوءُ الفِرْدَوسِ ذات الظِّلالِ

حيث أنّث الفردوس على أنّه الجنّة، وهو مذكّر، ﴿**الَّذِينَ يَرِثُون الفِرْدَوْسَ هُمْ فيها خَالِدُونَ**﴾[2]

وقال بعض العلماء: «والفُيُوءِ جمع الفيْءِ، وليس في الجنّة فَيْءٌ إنما الفَيْء ما كان شمسا فنسخه الظِّل، فذلك الفيء، وأمّا الظِلّ فمستقيم. قال: "أُكْلُها دائمٌ وظِلُّها" وقال: إنّ المتّقِين في ظِلال."

[1] – ينظر أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية – مدخل نظري، ص39- 40- 41.

[2] – سورة المؤمنون، الآية 11.

يجوز أنْ يكون الظّلال جمع ظلّة، وفي القرآن: "وظلٍّ ممدود"، التّأنيث في الفردوس أجود، وبيَّن ذلك القرآن»[1]. لأنّ التّذكير في تقديم بعضهم يذهب بدلالة الفردوس إلى دلالة البستان، بينما جمع الفيء أفياء للقليل، وفُيُوءٌ للكثير.

في هذا المقام قال "ابن قتيبة": «الرّجل يفيء فيئا من باب باع رجع و في التّنزيل:"حتّى تفيء إلى أمر الله " أيْ حتّى ترجع إلى الحقّ »[2].

من ثمّ، لا نعجب إذا كان القرآن وظّف الفعل (فَاءَ) مرّتين بمعنى الرّجوع (سورة البقرة) آية: 226 وسورة الحجرات، الآية: 9)، وأمّا قوله تعالى الآخر: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ**﴾،الآية:النحل [48]

جاء عن"الفيروزبادي" لكلمة الفيء: ما كان شمساً فينسخه الظّل، ج: أفياء وفيوء، والموضع: مفيأة، والرّجوع كالفيئة والفيئة والإفاءة والاستفاءة، التحوّل.[3]

كذلك يوجد من وقائع نحوية في مجال الحذف «من ذلك أنْ ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض ثمّ أرسله، فتسمع صوتاً فتقول: القرطاسَ والله، أيْ: أصاب القرطاس. ف (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتّة، وإنْ لم يوجد في اللّفظ، غير أنّ دلالة الحال عليه نابَت مناب اللّفظ به.»[4]

من نحو الخطاب قد يحذف المفعول إذا دلّ عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ** ﴾ سورة القصص، الآية: 23.

[1] – أبو زيد الأنصاري: النوادر في اللغة،تح:محمد عبد القادر احمد،دار الشروق،بيروت،ط1، 1981، ص221

[2] – أحمد بن محمد بن الفيومي المقري: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1987،ص 185.

[3] – الفيروزبادي: القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2013، ص76.

[4] – ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص233، باب في أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ.

أيْ يسقون مواشيهم، والمرأتان تمنعان مواشيهما العطشى حتى يُصْدِر الرّعاة خوفا منهم. ولم يذكر المفعول به في الخطاب القرآني هذا لعدم تعلّق غرضه.

من حذوفات الخطاب خارج البنية السّطحية حذف "لا" وهي مرادة أو مقدّرة في الخطاب، كقوله تعالى على لسان إخوة يوسف لأبيهم يعقوب عليهما السلام: ﴿**قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَٰلِكِينَ**﴾ سورة يوسف،الآية:85.

مرادا بالبنية: "لا تفتأ"، أي لا تزال.

إنّ المضمرات والمحذوفات في العربية عالم نحوي دلالي بلاغي، لكن الخطاب الطّبيعي يكون نحوه طبيعيا كالنّصوص الجاهلية والقرآن ونصوص صدر الإسلام (بما في ذلك العهد الأموي) وما بعده بتفاوت ما رَصَدَهُ العلماء ونبّهونا إليه، لكن بعد القرن الرّابع الهجري لم يعد أنْ يَثِق في أحد إلّا بالرّجوع إلى الصّحف والتّدوين، ومن ثمَّ انقطع كل نحو طبيعي بانقطاع تواصل عربي فصيح طبيعي، وصار الخاصّ والعامّ عالة على ما قُعِّدَ من قواعد نحويّة وصرفيّة ...

هذا ما أفرز اجترارا وتراكما زاد النّحو العربي الطّبيعي عسرا وتعقيدا أكثر مما بسّطاه، والحق يقال.إنّ الدّراسات القرآنية استغلّت النحو الطبيعي بذكاء ودهاء أفضل من الدّراسات الأدبيّة. وحسبك أنْ ترجع إلى "إعراب القرآن" المنسوب إلى الزّجاج[1] وغيره ممن عاصره وتقدّمه لتثبّت أو تنفي هذه الرّؤية، علما بأنّ أوّل دراسة نقديّة وصلتنا (طبقات الشّعراء لابن سلّام)[2]

[1] -إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج أبو إسحاق،إعراب القرآن،دار الكتب الإسلامية،دار الكتاب اللبناني ،بيروت،دار الكتاب المصري، القاهرة،دط،دت،الباب الأول و الثاني:إضمار الجمل و المحذوفات من صفحة 11 إلى غاية ص 94.

[2] -محمد بن سلام الجمحي،طبقات الشعراء،دار الكتب العلمية،بيروت،دط.دت.

مهّدت بتحاليل نقدية لغويّة لافتة، والشّيء نفسه نجده عند "ابن قتيبة"[1] في طبقاته ولدى "المرزباني"[2] في موشّحة، فضلا عن "الآمدى"[3]في موازنته، و"الجرجاني"[4]في وساطته،...

بنية الوظيفة النّحوية وقدرة الوظيفة الدّلاليّة:

إنّ المتكلّم بوسعه أن يعبّر عمّا يشاء، وإلى ما لانهاية، في نقيض بالعناصر النّحويّة نفسها علمًا أنّ القدرة الدّلاليّة هي التي تُحصِّن العناصر النّحويّة من أنْ تقع في الاضطراب الوظيفي.

لا وجود لوظيفة نحويّة في غياب وظيفة دلاليّة، ولاشيء أدلّ كالذي تدلّ عليه مائات أو ألوف من العامّيات العربية مستغنية في تواصلاتها عن البنية النّحويّة السّليمة بسبب أنّ القدرة الدّلاليّة تنوب عمّا كُسِّر من أشكال صوتيّة وصرفيّة ونحويّة لأداء مرسلة التّبليغ، حتّى وإنْ كنّا نميل إلى أنّ البنيات السّليمة تحوّلت إلى بنيات سقيمة استغنت في تبليغها ببنيات عميقة عن مظاهرها السّطحيّة الخارجيّة، «وهجر الأمم لغاتهم، وألسنتهم في جميع الأمصار والممالك وصار اللّسان العربي لسانهم، حتّى رسخ ذلك لغة في جميع أمصارهم ومُدُنِهم، وصارت الألسنة العجميّة دخيلة فيها وغريبة.ثم فَسُد اللسان العربي بمخالطتها في بعض أحكامه وتغيّر أواخره، وإنْ كان بقي في الدّلالات على أصله.»[5]

---

[1] –ابن قتيبة،أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت:276هـ)، الشعروالشعراء.وقيل:طبقات الشعراء،تح:أحمد محمد شاكر،دار المعارف،القاهرة،دط،دت.

[2] –محمد بن عمران بن موسى المرزباني،أبو عبد الله،الموشح في مآخد العلماء على الشعراء،تح:محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1995،1.

[3] –أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي(ت:370هـ)،الموازنة بين أبي تمام والبحتري،تح:إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية،ط 1 ،2006.

[4] –القاضي بن عبد العزيز الجرجاني،الوساطة بين المتنبي وخصومه،تح:محمدبن الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية،بيروت،ط1، 2006

[5] – ابن خلدون: المقدمة، ص397.

ولنا في رأي "أحمد المتوكّل" ما يوافق الفكرة ذاتها عندما اعتبر «انطلاق المفكرين العرب القدماء من مسلّمة أنّ الكائن البشري يملك معرفة فطرية لمقولات وعلاقات دلاليّة أساسيّة قائمة في ذهنه قبل أنْ يواجه عمليّة تعلّم اللّغة، ويقتصر تعلّم اللّغة، اعتمادًا لهذه المسلّمة، على اكتساب الوسائل اللّفظية المتوفّرة في اللّغة المتعلّمة للدّلالة على العلائق الدّلاليّة المفطور عليها المتكلّم- السّامع.»[1]

ويذهب "أحمد حساني" مع المسار نفسه السّابق، وهو يتحدّث عن اللّغة البشريّة إذْ يعدّها «الوسيلة الوحيدة التي لها القدرة على استحضار عالم خيالي لا وجود له في الواقع الحسّي، وهذه القدرة على استحضار الأشياء الغائبة عن الحسّ، والاحتفاظ بأثرها، هي التي تجعل نظام العلامات اللّفظية عند الإنسان يختلف عن الأنظمة الإشارية الأخرى التي يمكن لفصيلة معيّنه من الحيوانات أن تستعملها، فنظام العلامات الدّالة في اللّغة البشريّة يتجاوز كونه نظاماً إشارياً يشير إلى أشياء موجودة، بل يتعدّى ذلك إلى ما ليس له هذا في الوجود الواقعي؛ فهو لا يقتصر في دلالته على الحاضر الآتي، بل يتجاوز ذلك للدّلالة على الماضي والدّلالة على الغائب والدّلالة على المتوقّع الممكن».[2]

يترتّب على هذا التّمييز بين ما هو من صميم اللّغة وما هو خارج اللّغة رغم التّرابط القائم بين المجالين، أنّ موضوع الدّرس اللّغوي ليس وظائف اللّغة كما يتبادر إلى بعض الأذهان التي تحدث في المجتمع اللّغوي، فما اللّغة إلّا انعكاس للمجتمع بكلّ مكوّناته وعناصره وإنّ المجتمع يؤثّر في اللّغة سلباً وإيجاباً، وعلى ذلك فمسألة التّطوّر أوْ التّغير الدّلالي تأخذ في مجالها كلّ هذه الاعتبارات الاجتماعيّة والفكريّة واللغويّة والنفسيّة التي تخصّ المجتمع اللّغوي.

[1] – أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص95.

[2] – أحمد حساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 2014، ص69.

خلاصة القول: إنّ هناك عوامل كثيرة ومتداخلة تؤدّي إلى تغيّر اللّغات. صحيح أنّ بعض اللّغات قد يُكتَب لها أنْ ترى النّور، وتنمو، ثم تنقرض تماماً مثلها في ذلك مثل جميع الكائنات العضويّة. وصحيح كذلك أنّ هناك لغات قد تشعّبت إلى لهجات، ثم أصبحت هذه اللّهجات لغات قائمة بذاتها. كما أنّ هناك لغات مختلفة قد اِلتقت عبر الزّمن، وصارت تكوّن لغة واحدة.

– التّغيير الدّلالي:

تركّزت جهود الباحثين فيه ضمن رؤية ماديّة بعلم الدّلالة التّاريخي أيْ علم تطوّر دلالات الألفاظ (Semasiologie) «فقد كان أهمّ ما شغل علماء اللّغة موضوع تغيّر المعنى، وصور هذا التّغيّر، وأسباب حدوثه والعوامل التي تتدخّل في حياة الألفاظ أو موتها»[1]، وتخضع هذه التّغييرات إلى الملابسات التّاريخيّة والظّروف الاجتماعيّة والثّقافيّة المحيطة بالجماعة اللّغويّة.

لقد انصبّ اهتمام علماء الدّلالة بقضيّة التّغيّر الدّلالي، بدءا من أوائل القرن التّاسع عشر حاولوا خلاله تأطير المعنى بقواعد وقوانين، فبحثوا في هذا المجال أسباب تغيير الألفاظ لمعانيها، ذلك أنّ الألفاظ ترتبط بدلالتها ضمن علاقة متبادلة فيحدث التّطوّر الدّلالي كلّما حدث تغيّر في هذه العلاقة، ولا يكون التّطوّر في مفهوم علم الدّلالة في اتّجاه متصاعد دائما، إنّما قد يحدث وأنْ يضيق المعنى أو يخصّص، كما يتّسع أو يعمّم، فيكون الانتقال من المعنى الضّيّق أو الخاصّ إلى المعنى الاتّساعي أو العام وقد يحدث العكس.

يفضّل بعض علماء اللّغة المحدثين مصطلح تغيّر المعنى عوض مصطلح التّطوّر الدّلالي «إنّ الحقيقة العلميّة التي لا مراء فيها اليوم هي أنّ كلّ الألسنة البشريّة مادامت تتداول فإنها تتطوّر ومفهوم التّطوّر هنا لا يحمل شحنة معيارية لا إيجاباً ولا سلباً وإنّما هو مأخوذ في معنى أنها تتغيّر إذْ

[1] – أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص235.

يطرأ على بعض أجزائها تبدّل نسبي في الأصوات والتّركيب من جهة ثم في الدّلالة على وجه الخصوص ولكن هذا التّغيّر هو من البطء بحيث يخفى عن الحسّ الفردي المباشر»[1].

إنّ التّطوّر الدّلالي بات ظاهرة طبيعيّة، بالإمكان رصدها لغويّا داخل حركيّة النّظام اللّغوي المرن، أنْ تنتقل تلك العلامة اللّغويّة من وضع دلالي معيّن إلى وضع دلالي آخر، وهو ما يمكن أنْ يدرس في مباحث المجاز، وفي حركيّة اللّغة السّائرة قد تتخلّف الدّلالة الأساسيّة للكلمة فاسحة مكانها للدّلالة السّياقيّة أو لقِيمة تعبيريّة أو أسلوبيّة، وبذلك تغدو الكلمة ذات مفهوم أساسي جديد وقد يحدث أنّ ينزاح هذا المفهوم بدوره ليأتي مكانه مفهوم آخر، وهكذا يظهر استمرار التّطوّر الدّلالي في حركة لا متناهية تتميّز بالبطء والخفاء.

« يتغيّر المعنى لأنّنا نعطي اسما عن عمد لمفهوم ما من أجل غايات إدراكيّة أو تعبيريّة، إنّنا نسمي الأشياء ويتغيّر المعنى لأنّ إحدى المشتركات الثّانويّة (معنى سياقي، قيمة تعبيرية، قيمة اجتماعية) تنزلق تدريجيّاً إلى المعنى الأساسي وتحلّ محلّه، فيتطوّر المعنى».[2]

إنّ التّغيير الذي يتشكّل داخل بنية اللّغة، لا يحدث إلّا إذا توفّرت عوامل موضوعيّة وأخرى ذاتيّة تدفع العناصر اللّغويّة إلى تغيير دلالاتها، وقد حصر الباحثون هذه العوامل في ثلاثة: عوامل اجتماعيّة ثقافيّة وعوامل نفسيّة، وعوامل لغويّة.

هذه التّطوّرات التي تطرأ داخل صلب النّظام اللّغوي هي من شدّة في التّعقيد والبطء، إذْ لا يمكن إطلاقا رصد ذلك إلّا بضرورة علميّة، متمكّن صاحبه من أدوات رصد التّطوّر أوْ التّغيّر الدّلالي، ثمّ إنّ اللّغة ما دامت تخضع علاقتها الدّلاليّة لمعيار الاعتباطيّة، فإنّها تتطوّر وتنزع نحو

[1] – عبد السلام المسدي: اللسانيات وأُسُسُهَا المعرفية، ص38.

[2]– بيار جيرو:علم الدلالة ،تر:منذر عياشي،دار طلاس،دمشق،ط1، 1988، ص99.

احتواء التّغيّرات الاجتماعيّة والثّقافيّة بل بالخصائص البنيويّة للّغة كونها على أساس أنّها انعكاسات "صوريّة" لتلك الوظائف.

IV–خصائص اللّغة البشريّة:

تطرّق الباحث "أحمد حساني" لجملة من خصائص اللّغة البشريّة، إدراكاّ منه أنْ ليست العلامة اللّفظية اقتراناً أبدياً بين دال ومدلول، بل إنّ الأداء الفعلي للكلام في الواقع اللّغوي قد يتجاوز ذلك.

– اتّساع اللّغة البشريّة للتّعبير عن معارف وتجارب وخبرات الإنسان.

– قيام نظام العلامات اللّسانية على التواضع والاصطلاح

– إدراك الإنسان طبيعة العلامات اللّسانية، أثناء استخدامه لهذا النّظام، رغبة منه في التّواصل بينه وبين مجتمعه.

– استخدام الإنسان اللّغة الطّبيعيّة للتّعبير عنها من خلال واقعه الحسّي، وللدّلالة على الحقائق المجرّدة.

– استخدام الإنسان اللّغة للدّلالة على أحداث بعيدة عن المتكلّم أثناء إنتاجه الفعلي للخطاب سواء أكانت بعيدة من حيث الزّمان، أمْ من حيث المكان.

– النّظام اللّغوي متكوّن من وحدات صغرى قابلة لأنْ تُدرَج ضمن مستوى أكبر عن طريق القواعد التّركيبيّة.

– إمكانيّة المتكلّم استبدال كلمة بأخرى في ملفوظ معيّن أثناء تغيير المواقف.

– تهيّؤ الإنسان فطرياً لاكتساب لغة المجتمع الذي ينشأ فيه.

– قدرة الإنسان على الإبداع المتجدِّد لنظامه التّواصلي.

– تميّز اللّغة البشريّة بخاصيّة التّقطيع المزدوج، وقد أومأ إلى هذه الخاصّية اللّساني "أندري مارتيني"؛ فهو يرى أنّ اللّغة البشريّة قابلة للتّقطيع إلى مستويين:

أحدهما: مستوى المونيم(اللفاظم) (Les monèmes) وهي الوحدات الدّالة التي تقبل التّحليل إلى وحدات أصغر عديمة الدّلالة. فكلمة (رأس) لا يمكنها تحليلها إلى وحدات أصغر (ر. أ.س).

وإحداهما الآخر: مستوى الفونيمات (Les phonèmes) وهي الوحدات الصّوتيّة الدّنيا التي ليست لها دلالة في ذاتها، ولكنّها قادرة على تغيير المعنى. ففي حالة (رأس) فإنّ وحدات التّقطيع الثّاني هي (ر + حركة/ + همزة في درجة الصفر + س + الحركة والتنوين)، فالرّاء والهمزة والسين تسمى بالفونيمات.[1]

يبني الباحث "أحمد حساني" على ما أومأ إليه آنفا بقوله: «إنّ اللّغة البشريّة هي أساس الحضارة الإنسانيّة؛ فهي الحامل المادّي لهذه الحضارة والوسيلة الفعّالة التي ترتبط بين الأجيال المتعاقبة؛ بواسطتها تنتقل الخبرات والإنجازات العلميّة والثّقافيّة والحضاريّة بشكل عام؛ فهي من ثمّة الوسيلة التي تجعل الإنسان لا ينقطع عن الحياة بانتهاء أجله؛ وذلك لأنّ اللّغة تعينه على الامتداد تاريخياً ليسهم في تعميق فكر الأجيال اللّاحقة، وتشكيل وعيها الثّقافي.»[2]

على أنّ هناك أمرا حقيقيّاً بالوقوف عنده، وهو المراد بالغلبة التي لا تعني غلبة القوّة والسّلاح دائما، فلربّما كان الدّين وما يجري مجراه من حيث الطّبيعة، من حيث تأثير الفكر والقوّة النفسيّة، أبلغ تأثيرا في الغالبين والمهيمنين بالضّراوة. كانهزاميّة الرّومان أمام تأثير الفلسفة والحكمة

[1] – ينظر: أحمد حساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات– ص70– 71.

[2] – أحمد حساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات– ، ص72،نقلا عن: جمعة سيد يوسف،سيكولوجية اللغة والمرض العقلي،سلسلة عالم المعرفة، الكويت،1990.

اليونانيّة، وكبقاء العربيّة صامدة في أسوأ عصور الممالك الإسلاميّة، على الرّغم من تراجع حضورها في حياة النّاس الخاصّة والعامّة، وكون من يسوسهم من غير العرب، وسعيه في التّضييق عليها كما يذكر "ابن خلدون".

إذاً، فمآل الأمر كلّه، إلى ضرب من القوّة، ونوع من الهيمنة من جهة، وتبعيّة وتقليد من جهة أو بالأحرى من جهات عدّة، تحت الشّعار الخلدوني القديم "تقلّد المغلوب للغالب"، ولكن في هذه الحالة بصورة أكثر قبحا، يمثّلها تبعيّة الألسن بعضها لبعض، تحت رعاية استعمارية وقحة ينقل الباحث الاجتماعي "لويس جون كالفي"(Louis Jean calvet) خباياها في قوله:

«في الواقع يخيّل إلينا أنّ نجاح مفهوم الثّنائية مردّه إلى اللّحظة التّاريخية التي ظهر فيها. ففي عهد الاستقلالات الإفريقيّة واجهت العديد من البلدان وضعا لغويا معقّدا: تعدّد لغوي من جهة والهيمنة الرّسمية للغة المستعمر من جهة أخرى، ولما كانت الثّنائيّة تعطي لهذا الوضع إطارا نظرياً فإنّها نزعت إلى تقديمه وكأنّه أمر عاد وقار، ومحو الصّراع اللّغوي الذي تعكسه، إنّها بمعنى من المعاني تبرّره بحيث لا يقدّم على تفسيره.. إنّ هذه العلاقة بين العلم والأيديولوجيّة ليست بالأمر النادر»[1]

شكّلت اللّغة مظهرا من مظاهر الحياة البشريّة التي لفتت إليها الانتباه مبكّرا، بوصفها واسطة عجيبة لنقل الأفكار والمشاعر، ولولاها لتعذَّر كلّ تواصل، وبالتّبعيّة كلّ إنتاج فكري، ولظلّت آفاق الفكر الإنساني حبيسة أذهان أصحابها لا تبرحها، وليس من الغريب حينئذ أنْ يحدّ الإنسان بكونه الحيوان النّاطق، وهو لا يعني هدرًا لبقيّة مكوّنات الشّخصيّة البشريّة، أو مختلف أبعادها التي تعدّ اللّغة واحدة منها، بل كان ذلك التّعميم لما للّغة من مكانة لا تدفع.

[1] – لويس جان كالفي: علم الاجتماع اللغوي، تر: محمد يحياتن، دار القصبة، الجزائر، دط، 2006، ص49.

- **اللّغة والتّواصل:**

إنّ اللّغة أكثر طرق الاتّصال الإنساني استعمالا وأعظمها تطوّراً، وكونها وسيلة اتّصال بين المرسِل والمرسَل إليه. وإذا كان التّبليغ والاتّصال يعدّ من أهم وظائف اللّغة، والمقصود بالتّبليغ هو نقل خبر ما من نقطة إلى أخرى، وبما أنّه توجد طرق عديدة تبلّغ بها الأفكار وينقل بها الخبر من مكان إلى مكان، كالصّوت والكتابة والإشارة والإيماء بالرّأس واستعمال رموز خاصّة "كالشيفرة" مثلا، فمن الطّبيعي أنْ يكون التّبليغ مفهوما أوسع من اللّغة، لأنّ اللّغة إنْ هي في الواقع إلّا طريقة من طرق التّبليغ ومهما اختلفت تلك الطّرق وتنوّعت فهي كلّها تقوم على خمسة أمور أساسيّة لأنّ الخبر المراد تبليغه لابدّ أنْ يكون له:

أ- مصدر أو مرسِل (Emetteur ou Source)

ب- منتهى أو مرسَل إليه (Destination ou Destinataire)

ج- جهاز إرسال (Transmetteur)

د- ممرّ أو قناة (Canal)

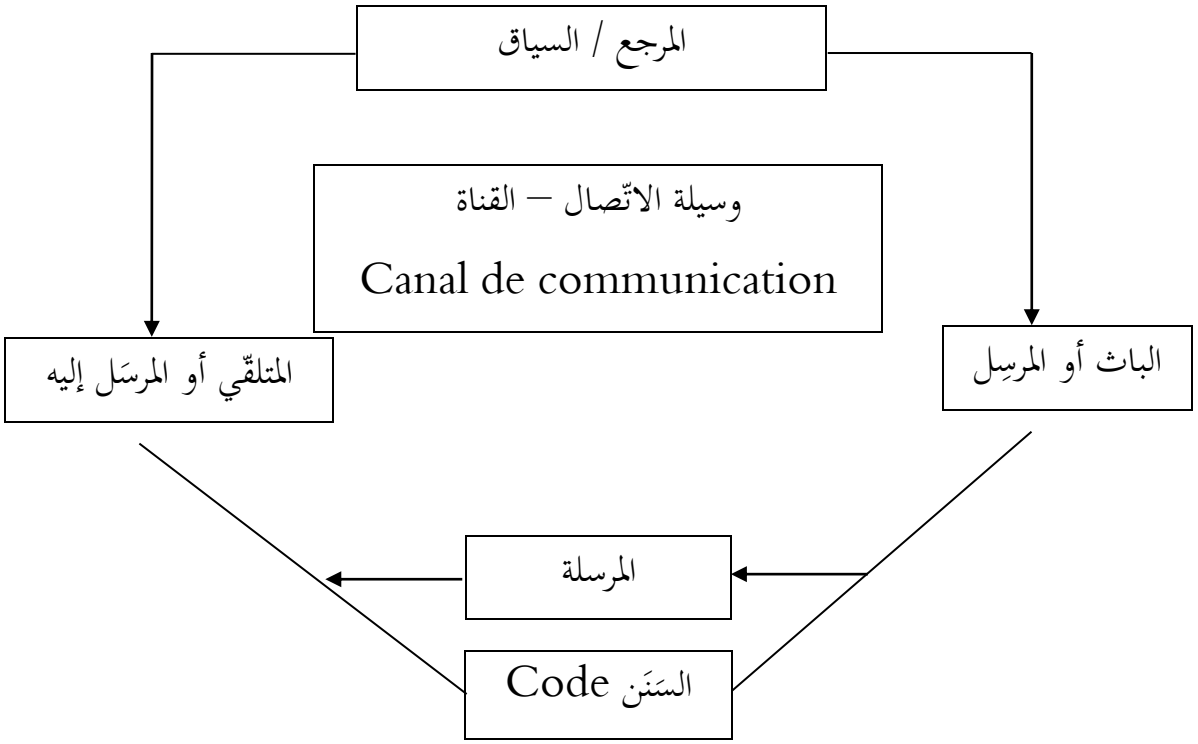
هـ- جهاز استقبال (Récepteur)

يلاحظ لكلٍّ أنّ للتّخاطب قطبان:

المرسِل والمرسَل إليه وأنّ هذا الخطاب له نقطة بداية ونقطة متنقّل إليها، هي نقطة النّهاية ولا بدّ أنْ يسلك طريقا يسمّى الممرّ أو القناة و يستعان ذلك بجهاز الإرسال وهو هنا الجهاز الصّوتي، وعندما يبلغ المنتهى يوجد جهاز لاقط يتلقّى تلك الرّموز ويترجمها ويعيدها إلى الصّيغة التي انطلق بها الخطاب من المصدر.[1]

[1] - ينظر: أحمد حساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات- ، ص76- 77.

«إنّ أدنى تأمّل حول اللّغة والتّواصل يهدي إلى أنّ اللّغة البشرية تستخدم لأغراض مختلفة الهدف منها جميعا هو تحقيق إنسانيّة الإنسان في هذا الكون، بيْد أنّ الوظيفة الطّاغية على ما سواها من الوظائف الأخرى في اللّغة الإنسانيّة هي وظيفة التّواصل من حيث هو نزعة اجتماعيّة وذلك لأنّ الإنسان ميّال بطبعه إلى التّواصل مع الآخرين لاضطراره إلى الحياة معهم في مجتمع له خصوصيّات ثقافيّة و حضاريّة متجانسة».[1]



مخطّط جاكبسون للتّواصل في الحدث الكلامي

إنّ التّواصل في الحدث الكلامي – من خلال المخطّط الجاكبسوني– إنّما يستدعي في العمليّة التّواصليّة (الإبلاغيّة) ستّة عوامل وظيفيّة في اللّغة الإنسانيّة؛ ذلك أنّ المرسِل يرسل مرسلة لغويّة إلى المرسَل إليه، غير أنّ هذه المرسلة لكي تكون مؤثّرة في المستمع المتلقّي؛ فهي تقتضي

[1] – المرجع نفسه،ص، 75

بداءة سياقاً – أو مرجعا– تحيل عليه، ثم سَنَنا (Code) مشتركا بين المرسِل والمرسَل إليه. وأخيرا تقتضي المرسلة وسيلة اتّصال أو قناة فيزيائية (Canal Physique) – الصّوت، الكتابة، لتتمكّن من تثبيت الاتّصال.[1]

– المبادئ الأساسيّة في اللّسانيات التّطبيقيّة:

حصر "أحمد حساني" حديثه عن التّطبيقات اللّسانية في ميدان تعليميّة اللّغات في أربعة مبادئ:

– إنّ تعليميّة اللّغة تهدف إلى اكتساب المتعلّم مهارة التّعبير الشّفوي لأنّه هو الطّاغي على ما سواه في الممارسة الفعليّة للحدث اللّغوي. وما يجب ذكره ههنا هو أنّ الكفاية اللّغويّة تتّضح في مهارتين اثنتين:

إحداهما مهارة شفويّة تعوّل أساسا على الأداء المنطوق.

والأخرى: مهارة كتابيّه، تعوّل على العادات الكتابيّة للغة معيّنه.

يبرّر صدق حديثه، الباحث "أحمد حساني" في فصله للخطاب المنطوق عن الخطاب المكتوب هو تسهيل لعمليه الارتقاء لدى المتعلّم، حينما يبدأ بالمنطوق، معنى ذلك أنّه اِلتزام بالتّرتيب الطّبيعي والتّاريخي للّغة، فاللّغة عبر مسارها التّحوّلي كانت منطوقة قبل أنْ تكون مكتوبة.

– اللّغة وسيله اتّصال يستخدمها أفراد المجتمع البشري لتحقيق عمليّه التّواصل فيما بينهم.

يعلّل الباحث ذلك بأنْ تسهِّل علينا اكتساب المهارات المختلفة باندماجنا في الوسط اللّغوي، وهذه ضرورة بداغوجيّة لابدّ من توافرها لتحقيق النّجاح المتوخّى من تعلّم اللّغة بعامّة.

– إنّ أغلب الطّرائق التّعليميّة هي طرائق سمعيّة– بصريّة، وبعض الجوانب الحركيّة العضليّة أيضا لها دخل في تحقيق التّواصل اللّغوي كاليد التي لها علاقة مباشرة بمهارة الكتابة، وعضلات

[1] – ينظر عبو أبو اسماعيل: وظائف اللغة عند جاكبسون، مجلة الفيصل، العدد 117، 1994، ص104– 405.

الوجه والجسم تتدخّل أثناء الخطاب الشّفوي لتعزيز الدّلالة المقصودة من الأداء الفعلي للكلام. ومن ثمّة يتبدّى بوضوح أنّ كلّ جوانب شخصيّة الفرد لها حضور دائم وبفعاليّة في دعم العمليّة التّواصليّة بين أفراد المجتمع اللّغوي (إضافه إلى الإيماءات والإشارات والحركات.).

– يتمثّل هذا المبدأ في الطابع الاستقلالي لكلّ نظام لساني وفق اعتباطيّته المتميّزة التي تجعله ينفرد بخصائص صوتيّة وتركيبيّة ودلاليّة؛ لأنّ العناصر اللّسانيّة لا تأخذ قيمتها إلاّ بالمقارنة بين هذه العناصر في الأنظمة اللّسانيّة المختلفة على كلّ المستويات.[1]

– الأسس التّعليميّة والبداغوجيّة لطرائق التّوضيح:

عمد الباحث "أحمد حساني" إلى إدراج شروط بداغوجيّة تطبيقيّة لتسهيل قدرة الإدراك والاستيعاب لدى المتعلّم كي يكتسب المهارات المختلفة:

– الإعداد:

وضع منهجيّه أو خطّة عمليّة يحدّد من خلالها المجال الإجرائي للعمل التّوضيحي الذي يطبّقه في درس من الدّروس.

– مباشرة التّوضيح وتنفيذه:

وجوب تهيؤ المعلّم لتحقيق الغرض من العمليّة التّوضيحيّة، من أجل إثارة القدرات الكامنة لدى المتعلّم.

– عمليّة العرض:

دور المتعلّم في هذا الموقف التّعليمي هو أنْ يقوم أولا بدور المشاهد والمستمع، ثمّ بعد ذلك يقوم بدور المقلّد للخطوات التي قام بها المعلّم، فيشغل المعلّم، حينئذ، حَاسَتَيْ السّمع والبصر لأنّهما عنصران أساسيّان في عمليذّة الإدراك والاستيعاب.

[1] – ينظر أحمد حساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات– ص131– 132– 133.

- **العنصر الزّمني:**

إنّ التحكّم في زمن الحصّة وضبطه يؤدّي إلى تحقيق الأهداف البداغوجيّة المتوخّاة من درس معيّن.

- **الكتابة:**

وجوب تأخير الكتابة، لغرض إعطاء الفرصة للمتعلّم لمتابعة مراحل الشّرح والتّوضيح عن طريق الاستماع والمشاهدة

- **التّقويم:**

الهدف منها هو معرفة مدى نجاعة العمليّة البيداغوجيّة بعناصرها المتكاملة: المعلّم، المتعلّم، والطّريقة.[1]

تحديد الأهداف الإجرائيّة من خلال المستويات التّعليميّة، ومن خلال ما يرتبط بكلّ حصّة وما يناسبها من أنشطة تعليميّة:

إنّ حديثنا عن المدرّس ينقلنا إلى الإشارة إلى مركزيّته، فَعَلَى الرّغم ممّا رسخ في أدبيّات المقاربات المعاصرة في التّربية والتّعليم من ضرورة اقتصار دوره على الإرشاد والتّوجيه بدل ما كان سائدا من الاعتقاد لقرون من أنّه محور الرّحى، فإنّنا نعود إلى المبدأ ثانية في حالة تدريس اللّغة عموما والعربيّة خاصّة لأغراض أكاديميّة لطبيعة وظيفيّة، إذْ ينبغي أنْ يجمع بين:

- إحاطته بقضايا اللّغة وما يجد في مجال تعليمها من نظريّات ومقاربات.

- استيعابه لمجال التّخصّص، ونحن هنا بصدد تخصّص الدّراسات اللّغويّة وقضايا علوم اللّسان، و إلاّ تعثّرت العمليّة التّعليميّة والتّوجيهيّة للمتكوّنين، لأنّ الهدف في هذه الحالة مزدوج بمقتضى من حاجات المتعلّمين التي نكون قد حدّدناها ورصدناها بالطّرق المخصوصة:

[1] - ينظر أحمد حساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات- ص153- 154- 155.

- اكتساب اللّغة.
- اكتساب المعارف عبر اللّغة.

أيْ إنّ المدرّس يعدّ أحد تَحَدِّيَيْن يواجهان البرمجة في مجال تعليميّة العربيّة لأغراض أكاديميّة:

أ- من يدرّس؟ ب- ماذا يدرّس؟

إلى جانب تحدّيات أخرى: لماذا ندرس؟ وتجيب عنه الحاجات. وكيف ندرس؟ وتجيب عنه الطّرائق.وبماذا ندرس؟ وتجيب عنه الوسائل التّعليميّة.

إنّنا هنا نحتاج إلى مدرّس بمواصفات خاصّة، يختلف عن غيره في ضرورة ثنائيّة الملمح التّكويني، فالإحاطة بقواعد اللّغة ليس كافياً، لأنّه لا يعني معرفة بالتّخصّص المراد الذي يبدأ بالمصطلحات المعبّرة عن المفاهيم المخصوصة، مع ما تحمله التّسميات من مزالق كونها قد تتحوّل هي نفسها في بداية الطّريق إلى عوائق، خاصة في خضمّ تعدّد الاصطلاحات والفروق المفاهيميّة الممكنة، وكيفيّة اشتغال المعرفة التي تعدّ اللّغة بالنسبة إليها علم آلة لا تراد لذاتها.

إذا نظرنا من هذه الزّاوية، يكون تعليم العربيّة لأغراض أكاديميّة أكثر تعقيدا مما نظنّ، من جهة كانت العربيّة التّخصّصيّة تقتضي معرفة بعربيّة الحياة أو التّواصل أو الحاجة العامّة،وهي مع ذلك مستوى أسمى ودرجة أدقّ.

-واقع تعليم اللّغة العربيّة بمنابع التّشريع:

يظلّ الدّين المقوّم الرّئيس الذي يحفظ للعربيّة وجودها وديمومتها؛ لارتباطها بمنابع التّشريع: **القرآن الكريم** والسّنّة المطهّرة، ولكونها لغة التعبّد بلا منازع، وإنْ كان يجوز سواها في غيره. و على تعدّد بواعث وأهداف الإقبال على العربيّة، إلاّ أنها لا تخرج عن:

– تعليم العربيّة لأغراض عامّة: هو ما يطلق عليه تسمية تعليم اللّغة للحياة، ويراد به «تعليم اللّغة العربيّة في البرامج العامّة التي تشمل قطاعاً من الجمهور متعدّد الوظائف والخصائص والاهتمامات، باستثناء شيء واحد يلتقون عنده، ويمثّل القدر المشترك بينهم، ألا وهو أنّهم يتعلّمون اللّغة لقضاء شؤونهم في الحياة بشكل عام»[1]

– تعليم العربيّة لأغراض خاصّة: وهو نمط من التّعليم أُعِدَّ بناء على تحديد مسبّق لحاجات المتعلّمين، و من تمّ بناء أنشطته، ومحتوياته، وطرائقه، تبعا لمجال اِهتمام الفئة المستهدفة.

قد حاول "توني دادلي" (Tunney Dudley) وغيره تحديد جملة خصائص تضبط تعليم اللّغة لأغراض خاصّة، فحصرها في فئتين[2]:

أولا– خصائص أساسيّة:

– أنّه يصمّم لحاجات معيّنة.

– توظّف فيه المنهجيّات والأنشطة المناسبة للمجال المستهدف.

– يركّز فيه على اللّغويات من قواعد ومعجم وأساليب، والمهارات المناسبة للغرض الخاصّ وللأنشطة المحدّدة

ثانيا: خصائص فرعية:

– قد يضمّ مجالا أو عدّة مجالات.

– قد يقتضي منهجيّات تختلف عمّا يُعتمَد من منهجيّات في تعليم اللّغة لأغراض عامّة.

– غالباً ما يقصد به طائفة الكبار، ممّن تعوزهم الكفاية اللّغوية في مجال معيّن.

[1] – الكتاب المدرسي السابق: (كتابي)، القراءة العربية للصف الرابع الابتدائي، إشراف وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، تأليف صلاح الدين الشريف، حمزة جاري، علي خميسي، منشورات المعهد التربوي الوطني، الجزائر، (دت)، ص35.

[2] – المرجع نفسه ، ص36.

– غالباً ما يوجّه لذوي المستوى المتقدّم أو المتوسّط.

ينبغي هنا أنْ نشير إلى أنّ تعليم اللّغة العربيّة لأغراض خاصّة يفترض فيه أنّه يكون أيسر مؤونة من تعليم اللّغة العربيّة للحياة، لكون الثّاني يُبنى على غير أساس متقدّم، فتجد المدرّس والمتعلّم يبذلان طاقه كبيرة، إذْ يجب على المدرّس أن يمهّد للمتعلّم، وأنْ يرتقي معه شيئاً فشيئاً حتّى تستقيم له ملكة اللّغة في وجهيها: ملكة الفهم، وملكه التّعبير عن أغراضه.

أما الضّرب الأوّل، فيكون مبنيا على التّراكمات اللّغوية المحصّلة في الضّرب الثّاني، إذْ لا ينتقل به إلى مجال الاختصاص، وتحديدا مجال البحث العلمي المعيّن، إلّا بعد أنْ يكون له رصيد بدرجة ما من المعجم اللّغوي، والإلمام بقواعد انتظام مفرداته، هذا إلى جانب وجه آخر متمثّل في انسجام المتعلّمين، بحكم التّخصّص العلمي الذي يجمعهم ويوحّد بينهم.

– تفاعل المفاهيم التّربوية بمصطلح اللّسانيات:

يعدّ تقدّم العالم كإشارة طارئة قامت منذ بداية القرن العشرين في عديد من مجالات التّنشئة الاجتماعيّة وكذلك رعاية المتعلّمين والعناية بهم؛ كتقديم الرّعاية الصّحيّة، وتطوير المباني المدرسيّة ومرافقها والخدمات التي تؤدّيها وتحسين الوسائل التّعليميّة وتطوير الإدارة المدرسيّة. و إلى جانب هذا المجهود كلّه ظلّ التّدريس محلّ اهتمام القائمين به يسعون دوما إلى البحث عن أنجع الأساليب لتيسيره وترقيّته.

قد عرف التّدريس من وجهة نظر تقليديّة على أنّه عمليّة تبليغ الحقائق والمعارف والمفاهيم إلى المتعلّم داخل الحجرة الدّراسيّة[1]. أمّا المحدثون من رجال التّربية و البيداغوجيا فينظرون إلى التّدريس على أنّه عمليّة تفاعليّة أو تواصلية ما بين المعلّم والمتعلّم يحاول فيها المعلّم إكساب

[1] – ينظر محمود السيد سلطان: مسيرة الفكر التربوي عبر التاريخ، دار الشروق، جدّة، دط، 2008، ص17 وما بعدها.

المتعلّمين المعارف والمهارات والاتّجاهات والخبرات التّعليميّة المطلوبة مستعيناً بأساليبَ وطرائقَ ووسائل مختلفة تعينه على إيصال الرّسالة مشاركاً المتعلّم فيما يدور حوله في الموقف التّعليمي.

في الوقت الذي نجد فيه التّأكيد على أنّ وظيفة التّدريس هي التّواصل، نجد ما يؤكّد على أنّ وظيفة التّدريس هذه هي إحداث التعلّم، ومن أنّ التّدريس سلوك غرضي مقصود يتيسّر من خلال الأفعال التّدريسيّة.

ممّا سبق، يكون التّدريس نشاطاً مهنياً يقوم على ثلاثة أسس رئيسيّة هي: التّخطيط والتّنفيذ والتّقويم، ويستهدف مساعدة المتعلّمين على التعلّم ،وهذا النّشاط قابل للتّحليل والملاحظة والحكم على جودته، ومن ثمّ تحسينه[1].

وحتّى يكون هذا الفعل ذا فاعلية وجدوى فإنّه يتطلّب ما يأتي:

– أنْ يتوفّر المعلّم على كفاءات التّدريس. و هي مجموعة المعارف والمعارف الفعليّة والمعارف السلوكيّة والاتّجاهات والمواقف اللّازمة التي تمكّنه من النّجاح في أداء وظيفة التّدريس. ومن أهمّ هذه الكفاءات:

- إتقان مادّة التّخصّص التي سيقوم بتدريسها.
- المعرفة بالخصائص النّفسيّة للمتعلّمين.
- معرفة طرائق التّعليم والتعلّم.
- إتقان مهارات التّدريس.

[1] – المرجع السابق ، ص188.

– توافر اتّجاهات معيّنة خاصّة بالمهنة (مثل الاتّجاه الموجب نحو ممارسة مهنة التّدريس والاتّجاه الموجب نحو إقامة علاقات حميميّة شريفة مع التّلاميذ، حيث إنّ المتعلّم يزداد إقباله على التعلّم عندما يشعر بأنّ المعلّم يعامله معاملة ليّنة فيها رفق ومودّة).

– فاعليّة البداغوجيا في عمليّة التّدريس:

أ– مفهوم البداغوجيا:هي علم التّربية، لها عمل تأثير تمارسه الأجيال الأكبر سنّاً على الأجيال التي ليست مؤهّلة بعد للحياة الاجتماعيّة. «بقصد أنْ توقظ وتنمّي في الطّفل تلك القدرات الفيزيقيّة والعقليّة والأخلاقية التي يطلبها منه مجتمعه ككلّ وتتطلّبها منه البيئة التي يعيش فيها»[1].

إنّ ما يلتزم به المدرّس أثناء تدريسه بطريقة معيّنة وأسلوب معيّن في تنشيط دروسه أمر لا يتّفق والطّرائق البيداغوجيّة الحديثة التي من مبادئها الدّعوة بأنْ يكيّف المعلّم درسه ليوافق ظروف الموقف التّعلّمي الذي يواجهه بما فيه من عوامل ومؤثّرات. و لذلك فليس هناك طريقة معيّنة يمكن أن يتّبعها المدرّس في كلّ نشاط بل وفي كلّ درس، وذلك باعتبار أنّ المتعلّم صار مسهما فعّالا في بناء معارفه عن طريق البحث والاكتشاف، فيكتسب قدرات ومهارات ومعارف فعليّة وسلوكيّة، يتحقّق كلّ ذلك بوساطة طرائق تتعدّد فيها تقنيّات التّدريس وتتنوّع، بحيث:

– يجعل المقبل على التعلّم إلى الاعتماد على النّفس والتثبّت من المعرفة عن طريق البحث والاطّلاع.

[1] – سمير سعيد حجازي: معجم المصطلحات الحديثة في علم النفس والاجتماع ونظرية المعرفة، عربي– فرنسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، ص167.

– المتعلّم محور العمليّة التّعليميّة – التّعلميّة ومركزها- ومن ثمّ لابد من توجيهه إلى أنْ يسأل ويناقش، ويستفسر، ويعارض ويثير الكثير من التّساؤلات ويستنتج.

– تثار المعلومات القديمة ، لأنّها هي التي ستُبنى عليها المعلومات الجديدة و تتلاحم معها و ترتبط بها و تتفاعل معها وتكون مدركا جديدا[1].

ب– مدى التّداخل بين اللّسانيات التّطبيقيّة واللّسانيّات التّعليميّة:

قامت كثير من الكتب المختصّة في مجال التّربيّة وعلومها واعتنائها بمهام تعليميّة اللّغات، في اللّسانيّات أو غيرها، على تناول فصول متعلّقة بقضايا التّواصل اللّغوي أو التّخطيط له، أو غير ذلك من عديد فروع التّربية ومجالاتها.

لتبيان حقيقة العلاقة اللّسانية التّطبيقية باللّسانيّة التّعليميّة، نذهب إلى تحليل المصطلحيْن:

ج– مفهوم اللّسانيات التّطبيقيّة:

من العسير حصر معنى دقيق للّسانيات التّطبيقيّة، ومردّ ذلك كون العلوم الإنسانيّة شديدة التّداخل فيما بينها، أو أنّ اللّسانيات بعامّتها وحداثتها شديدة التّفرّعات لتناولها الكثير من المجالات العلميّة، علماً أنّها حديثة العهد والنّشأة لظهورها في بداية القرن الماضي على يد العالم السويسري "فرديناند دي سوسير" مؤسّس اللّسانيات الحديثة[2].

كذلك حسب الموقع الذي تحتلّه المعارف البشريّة، مثل علم النّفس والبيداغوجيا، وعلم الاجتماع والفيزيولوجيا .. إلخ؛ حيث انتقلت خلال اللّسانيات التّطبيقيّة معطيات لسانية امتزجت

[1] – ينظر: أحمد حساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات- ص153- 154- 155.

[2] – ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص09.

بمعارف سيكولوجيّة التّعلّم، وتناسبت مع طرائق التعليم الخاصة[1]، وإذْ ذاك نلاحظ أنّ اللّسانيات النّظريّة كانت تسخّر تلك المجالات في إطار انشغالها التّطبيقي.

لم تكن لتظهر اللّسانيات التّطبيقيّة ذات استقلاليّة عن سائر العلوم بقواعدها ومصطلحاتها ومنهجها في الدّراسة إلاّ غاية ما يقارب 1946، وكان ذلك داخل معهد اللّغة الانجليزيّة، كونها لغة أجنبيّة ثم تأسّس على إثر ذلك مدرسة علم اللّغة التّطبيقي في جامعة "ادنبرة" عاصمة سكوتلندا "Edimbourg" عام 1958م [2].

د- **تعليميّة اللّغة:**

إنّه لمن الأكيد أنّ التّعليميّة مفادها العموم، وتعليميّة اللّغات لها من الخصوص في كثير مع الفكر اللّساني المعاصر، إذ تتوخّى مجالا في تطبيق الحصيلة المعرفيّة للنّظريّة اللّسانيّة، وما استغلال النّتائج العلميّة المحقّقة في الدّراسات النّظريّة للبحث اللّساني إلّا غاية في ترقية طرائق تعليم اللّغات[3].

ظهر كذلك أنّ اللّسانيّات البنويّة والنّحو التّوليدي، استفاد منهما علم تعليم اللّغات، فأصبح المربّون المنشغلون بتعليم اللّغات يتأثّرون ذاتهم بالنّظريّة اللّسانيّة عن اقتناع منهم بأهميّتها القصوى في ميدان اختصاصهم، وإذْ ذاك وجد تأثّر متزايد في ظهور العديد من المناهج في تعليم اللّغات وهي مناهج مبنية على نظريّات لسانيّة[4].

---

[1]- ينظر: Denis Girard, linguistique appliquée et didactique: des langues, Ed. Armand colin, Paris, 1972, P.23- 24.

[2] -ينظر: عبده الراجحي، كتاب علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، دط، 1995،ص8.

[3] - ينظر: أحمد حساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات- ص130.

[4] - ينظر لطفي بوقربة: محاضرات في اللسانيات التطبيقية، جامعة بشار، في السنة الجامعية 2002- 2003، اللسانيات 20/ 05/ 20.

و- المبادئ الأساسيّة للّسانيات التّطبيقية في ميدان تعليم اللّغات:

الذي يمكن تداركه عن اللّسانيّات التّطبيقيّة وتعليميّة اللّغات هو تلك العلاقة الوطيدة المؤسّسة على مبادئ أربعة ذكرها "أحمد حساني"، نوجزها فيما يلي:

- الظّاهرة اللّغوية عبارة عن أصوات منطوقة قبل أنْ تكون حروفا مكتوبة، فتعليميّة اللّغة تهدف إلى إكساب المتعلّم مهارة التّعبير الشّفوي قبل الكتابي.

- الضّرورة البيداغوجيّة لتحقيق النّجاح من تعلّم اللّغة بعامّة، واللّغة الأجنبيّة بخاصّة، فدَرْس اللّغة الأجنبيّة نجاحه يكون بما تتطلّبه العمليّة التّواصليّة داخل المجتمع اللّغوي.

- الظّاهر بوضوح أنّ كل جوانب شخصية الفرد لها حضور دائم وبفعاليّة في دعم العمليّة التّواصلية بين أفراد المجتمع اللّغوي.

- النّتائج الموفّقة للعمليّة التّعليمية مرهون بإدماج المتعلّم مباشره في الوسط الاجتماعي للّغة المراد تعليمها، مع عدم اتّخاذ لغة الأم وسيطا لتعلّم اللّغة الأجنبيّة[1].

يعقّب "أحمد حساني" فكرة هي في غاية الاهتمام عن تصوّر أستاذ اللّغة الوهمي، الذي فيه يعتبر مادّته فنّاً وليست بعلم مبعداً من اهتماماته الأبحاث اللّسانية[2].

يمكن لنا أنْ نتساءل عن كيفيه قرض الفحول الأوّلين الشّعرَ قبل وضع علم العروض بأزيد من قرنين! وعن استعمال العربي الفصيح للغته وعلى ما فيها من رقي قبل صياغة قوانين النّحو

[1] - ينظر: أحمد حساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات- ص131- 132- 133.

[2] - ينظر: المرجع نفسه ، ص134.

وهي متأخّرة بقرون عديدة! وإلاّ كيف تفسّر براعة "البارودي" في الشّعر ونهضته به من كبوته، وهو العسكريّ وخرّيج الكليّة الحربيّة.

بل إنّنا نجد تفسير كلّ ذلك في بناء "خلف الأحمر" لعبقرية تلميذه :"أبي نواس الحسن بن هانئ": لقد عرّضه للمختار من الشّعر فحفظه، ثم طلب منه نسيانه على ما في ذلك من عنت ومشقّة، فلمّا حصل له ذلك ضمن له انحفار القوالب الإيقاعية – البحور–، وهي تقابل القوالب المجرّدة لأنواع الجمل، وضمن له إلى ذلك معجماً لغوياً متميّزاً وثريّاً، فكذلك الحال في اكتساب اللّغة، ولبيان افتراق المعرفتين اللّسانيتين، كما بيّن ذلك "الحاج صالح".

يمكن تتبّع حالات من يتقنون القواعد حفظاً واستظهاراً، لكنّهم مع ذلك كلّه لا يحسنون ارتجال ثلاث جمل متتاليات دونما لحن مفحش! وذلك حاصل في جميع مراحل التّعليم منذ الفترة التي أشار إليها الباحث، بل لقد زاد الأمر سوءا، وتردّت مخرجات التّعليم، مع ما سُخِّر من وسائل مادّية تُعدّ ضروريّة في العمليّة التّعليميّة. التي تضمن اختلاف المخرجات التّعليميّة عن مداخلاتها وما ذلك إلّا لغياب العربيّة عن ساحة الفعل الثّقافي والإعلامي والمشهد اليوميّ، باعتبار أنّ اللّغة في المحصّلة عبارة عن لفظ ومعنى في كل من الوضع و الاستعمال[1].

إنّ جزءا من أزمة اللّغة العربيّة كمادة تعليميّة قد يكون نابعاً من غياب التّصوّر الصّحيح للمعرفة اللّغويّة، التي كان ينبغي أنْ يكون همّها هو تطوير الذّات من خلال إكسابها الكفاية الضّروريّة للتّأقلم مع المواقف.

[1] – ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص158– 159– 175.

إنّ المعرفة، ومن ضِمْنها المعرفة اللّغوية، كما يحدّدها (Piaget)، ليست نظريّة مجرّدة، إنّها مرتبطة بتجارب وخبرات الذّات التي ينبغي لها أنْ تكون عارفة، وهي خبرات لا يمكن لها أنْ تنفصل عن الواقع الذي أفرزها، ومن ثمّ فللمعرفة صورتان متفاعلتان:

– صورة المعرفة المرتبطة بالمضامين التّعليميّة (معلومات ومبادئ لغويّة، وقواعد).

– صورة المعرفة الإجرائيّة المتعلّقة بآليات التّوظيف في المواقف المعيّنة التي تقتضيها، ومن هذا المنطلق (البياجوي) لم تعدْ الوظيفة التّعليميّة متعلّقة بحشو الذّهن بكمّيّة كبيرة من المعلومات، بقدر ما تحدّدت في تطوير كفايات المتعلّم، وكيفيّات الأنشطة التي يمارس من خلالها المعرفة المضمنة، التي يحقّق من خلالها إحدى أهمّ الآليات المساعدة على الاندماج الاجتماعي والتّوازن النّفسي، وهي آلية التّلاؤم[1]، وهو ما يصدق مقولة: "عقل منظّم خير من ألف مرة من عقل مليء بالمعلومات". ومن الضّروري فإنّ أستاذ اللّغة مطالب بأنْ يتلقّى تكويناً قاعدياً في اللّسانيات، فيكون على دراية ببعض النّظريّات والمفاهيم والاصطلاحات والإجراءات التّطبيقيّة.

يجرّنا هذا إلى أنّ الأستاذ لا يكون مختصّا بالضّرورة في اللّسانيات، إنّما حسبه فقط الاهتمام بموضوع اختصاصه الذي ينحصر في تعليم لغة معيّنة لمتعلّم معيّن، فأستاذ اللغة نظراً للأهداف البيداغوجيّة والتّعليميّة التي يسعى إلى تحقيقها يفيد من جميع النّظريّات المتوافرة لديه دون استثناء، همّه الوحيد أنْ يكتسب المهارة لتعليم اللّغة، فإنّ تعدّد النّظريّات اللّسانية وتنوّعها هو الذي يجعلنا نهتمّ بالجانب التّطبيقي أكثر من الجانب النّظري أثناء تعليمنا للّغة.[2]

وممّا تقدّم أحسب حساباً لأهميّة التّبسيط العلمي وتعميم الثّقافة العلميّة في صدور المعلّمين والمتعلّمين من قبل مختلف الشركاء: العلماء و المعلّمين والإعلاميين الذين يُعدّون باحثين وناقلين

[1] – ينظر حاج عبو شرفاوي: علاقة البنية المعرفية الافتراضية بالبنية المعرفية الملاحظة (دراسة تحليلية في ضوء نظرية بياجيه)، رسالة دكتوراه في علم النفس العام–في السنة الجامعية:2011–2012.ص111–112.

[2] – ينظر أحمد حساني: دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات– ص137–138.

وحاملين لِتِلْكم الثّقافة، ثقافة العلم والتّعلّم. وذلك بعد تحكّمهم في شؤون المعرفة والابتكار والاستكشاف والمتجذِّرة في كافة الممارسات الحياتيّة والعمليّة الثّقافيّة الاجتماعيّة وعنايتهم بأشكال تقديمها وعرضها وإيصالها إلى النّاس عامّة عبر إتقان الممارسات الخطابيّة الناجعة لهذا المسعى.

لكن دون أنْ يؤثِّر ذلك سلباً على مسار البحث العلمي والاختباري والتّجريبي والتّخميني ولا يمسّ جوهر الفلسفة التي تتحكّم في تقدّمه و لا منطق النّقد الميسّر لاستمراره، مع العلم أنّ تقدّم الأمصار لا يرتبط بعدد باحثيها في مجالات العلم المتشعّبة فحسب بل يتعدّاه إلى عدد المنشورات من المقالات العلمية الوجيهة والوظيفيّة وما يذاع تبعاً في صيغة التّبسيط العلمي التّعميمي الذي يمهّد الطّريق لأجيال من الباحثين الذين يحملون مشعل التّقدم العلمي، ويجب أنْ يكونوا مبدعين مستقلّين ذاتياً، تلقائيين في سلوكهم، منصتين دوما لمتعلّميهم، منشّطين أكثر مما هم ملقّنين للمعارف أو محاضرين أو قرّاء لمذكرات جاهزة؛ حتّى يصلوا إلى نقل الفعل التّربوي من المعارف التّقريرية إلى عالم المعارف الإجرائيّة، الإبداعية.

إنّ التّعليم نافذة لقراءة حاضر الأمم و استشراف مستقبلها، ترقى بنوعيّة منتسبيه طلبة وأساتذة وسياساته ومقارباته، وتتردّى بتردّيها وبعده قطاعا غير منتج إذا جيء إلى رصد الموازنات السّنوية؛ كما يردّد عادة في مجتمعاتنا العربيّة على العموم، في حين يمكن أنْ ندرك دوره في إعادة الأمّة إلى ذاتها وتهيئتها إلى ما نريده لها من تبوّء الصّدارة إذا عدنا إلى المناهج والمقرّرات التّعليميّة على عهد الاستعمار، ممثّلة فيما سطّرته لجنة التّعليم التابعة لجمعية العلماء المسلمين، فبفعل ذلك بُني الإنسان للانْفِكَاك من استعمار استيطاني ما كان يفكّر يوما في الخروج، فهذه بلا شك معركتنا التي ينبغي أنْ نخوضها في كافة مستويات التّعليم الآن.

خاتمـــــة

وبعد هذه الدّراسة للجهود الفكرية واللّغوية الجزائريّة في تطوّر الدّراسات العربيّة ، أحمد حساني أنموذجا ،تهيّأت لنا النّتائج التّاليّة:

1-اختلاط الدّراسات اللّغوية في مرحلة نشأتها،و ظهور أثر ذلك في مصنّفات الأوائل من الدّارسين ثم استقلال هذه الدّراسات بتطوّر وسائلها .

2-اختلاف مناهج وضع المعجمات وأصالة هذا الاختلاف.

3-أصالة الدّراسات اللّغوية عند العرب ،وعدم محاكاتها للدّراسات الأجنبيّة ،إذْ يتمثّل ذلك في الدّراسة الصّوتية، ووضع المعجمات اللّغوية والنّحو.

4- للعرب باع طويل في دراسة اللغة ،ذلك أنهم كانوا على قدر كبير من الدّقّة والعمق في تناول الموضوعات اللّغوية،وعلى جانب أكبر من استيعاب ظواهر اللّغة وفهم قوانينها .

5-ضرورة البناء على ما أسّسه العرب القدماء والاستفادة ممّا أبدعوه و ابتكروه في شتّى موضوعات اللّغة، لتطوير العلم اللّغوي، انطلاقا من الموضوعيّة التي تفرض على الباحث وهو يقوم بأعمالهم الرائدة، أنْ يدهش ويفتخر.

6-إنّ اللّسانيات العربيّة اعتمدت في بدايتها على البحوث الغربيّة،وما آلت إليه من نتائج، خاصّة الاتّجاه الوصفي،حيث اعتمدت على مسلّمة في إعادة قراءة التّراث اللّغوي العربي .

7-إنّ اللّسانيات العربيّة رغم تقاطعها مع اللّسانيات الغربيّة إلا أنّها اختلفت عنها في طريقة تناولها للّغة،و ذلك باختلاف المناخ العام الذي حكم الفكر العربي الحديث،و خاصة ما ارتبط بموضوع الوصف الذي لم يستطع تحديده، أهو اللّغة الفصحى أم التّفريعات اللّهجيّة المتعدّدة وحتّى تحدّد اللّسانيات العربيّة معناها بين الدّراسات اللّسانيّة استوجب عليها حلّ الإشكال ،فتوجّهت نحو التّراث اللّغوي العربي و نحو اللّسانيات الحديثة ،و مالت إلى التّوفيق بين هاتين المنظومتين، فأعادت النّظر في الموروث اللّغوي العربي من جهة،واقترحت أنموذجا لسانياً جديداً .

8-البداية الحقّة للّسانيات الحديثة كانت بعودة المبعوثين العرب من البلدان الغربيّة محمّلين بأفكار جديدة ومناهج حديثة، حاولوا تطبيقها على اللّغة العربيّة، و بنوا انتقاداتهم للدّراسات اللّغويّة التّراثيّة فوجّهوها إلى النّحو العربي التّراثي،أهمها :

-ارتباط النّحو العربي بالمنطق الأرسطي.

-معيارية النّحو العربي ،أنْ جعلت النّحو بعيدا عن العلمية التي تسعى إليها اللّسانيات.
-قصور النّظريّة النّحوية العربية القديمة و هذا يتطلّب البحث عن البديل .
9-إنّ محاولة إعادة وصف اللّغة العربيّة ، ما هي إلا نتيجة حتميّة وضروريّة بعد المجهودات التي قدّمها اللّغويون المحدثون إثر مجيئهم إلى بلدانهم العربيّة .
10-من المشاريع اللّسانية العربية الحديثة مشروع الذخيرة العربيّة ،و هو (أنترنيت) عربي ، و من شأنه أنْ يساهم في تقديم البحث العربي ،وقد نجح صاحبه "الحاج صالح" في إقناع الحكومات العربيّة وقَبِله الباحثون العرب ،لفائدته،و كان من الضّروري تعميم إنجازه عربياً .
11-إنّ مشروعيْ النّظرية الخليلية الحديثة، و الذخيرة العربية ،ورغم التّميّز النّظري، إلّا أنّ التطبيق في الميدان مازال لم يحقّق أهدافه المرجوة، خاصّة النّظريّة الخليلية الحديثة و تطبيقها في حوسبة اللّغة و التّعليميات ،و علاج أمراض الكلام .
12-استطاع "الحاج صالح" أنْ يضع أسساً وقوانين في التّعليميات من خلال بحوث لسانيّة، قيّمة غطّت نقائص الدّراسات العربيّة الحديثة،و التي ركّزت على الجانب التّربوي ، لذلك يمكن الاستفادة منها و استغلالها في تسطير المناهج الدّراسيّة ،و برامج تكوين المعلّمين في المدرسة الجزائريّة والعربيّة عموماً .
13-منطق استغلال اللّغة في البنية و تشكّلها أيْ إدراك البنى التّركيبيّة، المعالجة لها قواعد اللّغة (النحو).
14-إسهام قراءة "عبد الملك مرتاض" في إثراء أيّ بحث يجعلها سندا للعمل الأدبي و إكساب الباحث حيويّة الألفاظ والرّموز أثناء إخضاعه مجموعة من الأساليب داخل التّركيب والبناء.
15-تعامل عبد "الملك مرتاض" مع اللّغة بألفاظها ورموزها، بوقوفه عند سرّ بنائها وكيفية استغلالها في إنتاج النّصوص .
16- تحوّل النّصوص النّقدية عند عبد "الملك مرتاض" إلى هالة من الإبداع والكشف و الإنتاج والاجتهاد ، خاصة التّفوّق على لغة النّصّ المدروس.
17-إقرار "صالح بلعيد" بحساسية اللّسانيات الاجتماعية كونها تتعلّق باللّغة والمجتمع،و مادامت اللّغة خاضعة للتّواضع بين أفراد المجتمع الواحد والاصطلاح، فإنّ دراستها بالتّعاون مع علم الاجتماع يشكّل خدمة لأفراد المجتمع

ذاته والشّأن في هذا يأخذ إلى ظهور تأثّر على البنية التّكوينية التّعليميّة اللّغوية للفرد الواحد.

18-كشف "صالح بلعيد" لماهية اللّسانيات النّفسيّة و تكافئها مع علم النّفس اللّغوي ،أنهما يختلفان تركيبا و يتفقان دلالة في حين نفى اتجاه ثان هذا الزّعم ،مفندا ذلك بإبراز الاختلافات الواقعة بين دلالة كلّ مصطلح منها ترجمة و استعمالا و انتماء.

19-مرونة في التّحليل عند "صالح بلعيد" في عرضه للجوانب السّلبيّة و الإيجابيّة مع اقتراحه للحلول دون إجباره على تطبيقها .

20-الانشغال بالمواضيع التّعليميّة التّربويّة :

-الوسائل التّعليميّة .

-التّداخل اللّغوي بين اللّغات .

-الأخطاء الشّائعة .

21-ضرورة الاستفادة من المناهج المناسبة لتعليم اللّغات القوميّة وغير القوميّة ،كنظريات التّعلّم النّفسيّة واللّسانيّة،و ذلك لوجود التّقاطع بين المواضيع المختلفة للعلوم و إنْ تعدّدت انتماءاتها .

22-التّوفيق بين الدّراسات اللّسانية المعاصرة والجهود التّيسيريّة المقدّمة من طرف المؤسّسات التي لها صلة بالتّربويات والتّعليميات الأكاديميّة وتاريخ النّحو العربي.

23-الأساس في الحفاظ على الهويّة يكمن في تفعيل منطق اللّغة كونها أداة تعبير وتفكير و هويّة وإنتاج و إبداع .

24-في مؤلّف "مباحث في اللسانيات" "لأحمد حساني" محاولة تأسيس نظريّة لسانيّة عربيّة معاصرة؛و ذلك بقراءة التّراث العربي قراءة معاصرة في ضوء المناهج اللّغوية الحديثة .

25-قيام الباحث في بناء تفكيره اللّساني على أساسين ومرجعيتين أولاهما : النّظرية اللّسانيّة الحديثة و الثّانية الموروث اللّغوي العربي، حيث قام بالمقابلة بين جملة من القضايا اللّغوية تطرّق إليها العلماء الغربيون واللّغويون العرب القدامى في ظلّ المقاربة اللّسانية بكلّ مستوياتها الصّوتية ،و التّركيبيّة والدّلاليّة، و يعدّ ذلك أنّ في التّراث العربي أسساً تهيئ لنا بناء نظريّة لغويّة عربيّة معاصرة.

26- على الرّغم من الامتداد الزّمني للدّراسة اللّغوية العربيّة القديمة ، فإنّها تبقى مرجعيّة أساسيّة تستند عليها كل محاولة تسعى لدراسة اللّغة و استجلاء حقيقتها .

خاتمـــــة

27-تعدّ اللّسانيات علم يتميّز عن باقي الدّراسات العلميّة المتوازنة، فما من ميدان علمي إلّا و كان للّسانيات فيه نصيب، و من خلالها شكّل التّراث الفكري اللّغوي العربي قطب الرّحى في مختلف الميادين .

28-إنّ تراثنا اللّغوي العربي القديم، معالجةٌ لمعظم القضايا اللّغوية و الأدبيّة، والتي أصبحت الآن أسساً و أركاناً للنّظريّة اللّغويّة الغربيّة.

الترجمة	المصطلح
A	
Acoustique	سمعي
Actualisateur	منجز
Agglomerante (s)	لاصقة–لواصق
Alophone	ألوفون
Antonymie	التضاد
Apicable alveolaire	أسناني لثوي
Apicade plate	أسناني مبسط
Arbitraire	اعتباطي
Alvéolaire liquide	لثوي مانع
B	
Bilabiale (s)	شفوي مزدوج شفوية مزدوجة
C	
Code	سنن وضع
Compétence	كفاءة كفاءات
Composant syntascique	مكون تركيبي
Constituantant	مؤلف
Consonne (s)	صامت–صوامت
Courbe mélodique	منحنى نغمي
D	
Dentale	أسناني
Distribution	توزيع
Double articulation	تقطيع مزدوج
E	
Escpension	إلحاق

Ethnolinguistique	اللسانيات الإجناسية
F	
Fonction conative	وظيفة تأثيرية
Fonction expressive	وظيفة انفعالية
Fonction expression	وظيفة تبليغية
Fonction métalinguistique	وظيفة لسانية أو تقريرية
Fonction phatique	وظيفة توصيلية
Fonction poétique	وظيفة شعرية أو جمالية
Fonction référentielle	وظيفة مرجعية
H	
Hypataxe	مركب
Hyponymie	اشتمال
I	
Inflexionelle	متصرفة
Isolantes	عازلة فاصلة
Inter dentale	بين أسناني
Intonation	تنغيم تركيبي
L	
Labiale	شفوي
Labial dentale	شفوي لساني
Langage	لغة
Langue	لسان
Laryngale	حنجري
M	
Message	رسالة أو خطاب
Métalangage	وظيفة لسانية
Monéme	وحدة دالة

Morphéme	وحدة صرفية
Morphologie	علم الصرف
N	
Neurolinguistique	لسانيات عصبية
O	
Onomatopée	كلمات طبيعية أو محاكية للطبيعة
P	
Palatal	أسناني رجعي
Parataxe	متوازي
Paradigmatique	عمودي أو جدولي
Parole	كلام
Performance	تأدية
Pharyngale	حلقي
Phonétique	علم الأصوات العام
Phonème	صوت أو حرف
Phonologie	علم الأصوات الوظيفي أو التشكيلي
Polysémie	المشترك اللفظي
Pos palatale	غاري خلفي
Prédicat	المسند إليه
Préfixe	سابقة–سوابق
Pré palatale	غاري أمامي
Potentiel	كامن
S	
Sémantique	سميائية
Sifflantes	صافرات
Signifiant	دال

Signifie	مدلول
Sociolinguistique	اللسانيات الاجتماعية
Stress	نبر
Syllabe(s)	مقطع مقاطع
Synchronique	آني (دراسةأنينة)
Synonymie	ترادف
Syntagmatique	نسقية
Syntagme prédicatif	الركن الإسنادي
Syntaxique	تركيبي
T	
Tone	نغمة
U	
Uvulaire	لهوي
V	
Vélaire	طبقي

القرآن الكريم : برواية حفص

المصادر و المراجع:

-إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ،مكتبة الأنجلو مصرية ،القاهرة،ط5 ، 1975.

-إبراهيم بن السرّي بن سهل الزجاج:إعراب القرآن،الباب الأول والثاني إظمار الجمل والمحذوفات من ص11 إلى ص94،دار الكتاب اللبناني ،دط،دت.

-إبراهيم السامرائي : المدارس النحوية (أسطورة وواقع)،دارالفكر للنشر والتوزيع،الأردن،ط1، 1987

-إبراهيم مدكور:في الفلسفة الإسلامية،منهج وتطبيق ،دار المعارف،مصر،دط،ج2.دت

-إبراهيم مصطفى:إحياء النحو،المقدمة،دار الآفاق ،القاهرة،دط،2012

-ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء،تح:د.عامرالنجار،دار المعارف،ط1،ج1، 1996.

-ابن الجزري أبو محمد: النشر في القراءات العشر،تح:علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية،بيروت، دط،ج1،دت.

-أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف،تح: يوسف الشيخ محمد،دار الكتاب العربي، بيروت،ط1 ،2004

-ابن الحاجب عثمان بن عمر :منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل،نشر محمد بدر الدين النعساني،مطبعة السعادة،ط1، 1326هـ.

-ابن المبرد أبو العباس:المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب ،بيروت ،دط ،دت ، 155/2.

-ابن النديم: الفهرست،تح: أيمن فؤاد سيد،دار المعرفة،بيروت، دط، 2013.

-ابن جني: المنصف، تح:ابراهيم مصطفى،عبد الله أمين،إدارة إحياء التراث القديم،وزارة المعارف، ط1،ج2 ،1954

ـــــــــــ: الخصائص،تح: محمد علي النجار،عالم الكتب،بيروت،ط1،2006

-ابن خلدون: المقدمة،طبعة منقّحة،مكتبة التوثيق والدراسات في دار الفكر،بيروت،ط1، 2004.

-ابن خلكان القاضي: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،تح:إحسانعباس،دارصادر،بيروت،دط، 1994.

-ابن سينا: الشفاء (العبارة)،تح: محمود الخضيري،دار الفكر،القاهرة،دط،1979.

ـــــــــ: أسباب حدوث الحروف،تح: محمد حسين الطيّان،ويحي مير علم،نشر مجمع اللغة العربية، دمشق،دط،دت.

- بن عيسى حنيفي: محاضرات في علم النفس اللغوي،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، دط،دت.

-ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة،تح: شوقي ضيف،دن،القاهرة،دط،1982.

ابن هشام الأنصاري:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تح:محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية،دط،ج1، 1991.

-أبو العباس التميمي النحوي: الانتصار لسيبويه على المبرد،تح:د.زهير عبد المحسن سلطان،مؤسّسة الرسالة ،بيروت، ط1،1996.

-أبو الحسن القابسي،الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين ،تح :أحمد خالد ، الشركة التونسية للتوزيع،تونس،ط1، 1986 .

-أبو حامد الغزالي :معيار العلم في فن المنطق، شرح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1 ،1990

أبو حيان الأندلسي:كتاب الإدراك للسان الأتراك، المطبعة العامرة، استانبول،دط، 1309ه

-أبو حيان التوحيدي: المقابسات، تح: حسن السندوبي ، دار سعاد الصباح، الكويت،ط2، 1992

-أبو حيان التوحيدي: كتاب الإمتاع والمؤانسة، تح:هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت ،ط1،2005.

- أبو زكرياء الفرّاء: معاني القرآن ،عالم الكتب ،بيروت،ط3، 1983

-أبو زيد الأنصاري:النوادر في اللغة، تح:محمد عبد القادر أحمد،دار الشروق،بيروت،ط1، 1981.

-أبو منصور محمد الأزهري :تهذيب اللغة ،تح عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط1 ،2001

-أحمد السجاعي،علي القزلجي:المقولات العشرة،دار ابن حزم،مصر،ط1 ،2014

-أحمد المتوكل:اللسانيات الوظيفية،مدخل نظري،دارالكتب الجديدة المتحدة،بنغازي،ليبيا،ط2 ،2010

-أحمد حساني : دراسات في اللسانيات التطبيقية،حقل تعليمية اللغات-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر،ط2، 2014

-أحمد عمر مختار:علم الدلالة،عالم الكتب،القاهرة،ط5،1998.

ـــــــــــــ: البحث اللغوي عند العرب،عالم الكتب ،القاهرة،ط5 ،1988

-أحمد فؤاد الأهواني:في التفريق بين الفلسفة و علم الكلام ، الفلسفة الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،دط، 1985.

-أحمد بن فارسالصاحبي: في فقه اللغة،تح:مصطفى الشويمي،بيروت،دن،دط،دت.

أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط5، 2015

-إخوان الصفاء وخلان الوفاء:الرسائل،(تأليف مجموعة من العلماء في القرن الرابع الهجري)،منشورات –منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،بيروت،دط،2005.

-إسحاق العناني : مدخل إلى الصوتيات ،دار وائل،عمان،ط1 ،2006

-ألفة يوسف: المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين،دار سحر للنشر،تونس،ط1، 1997

-الأصمعي: كتاب النخل والكرم،تح:أوغست هافنز ولويس شيخو، دن،بيروت،ط2، 1914

-الألوسي:روح المعاني،إدارة الطباعة المنيرية،القاهرة،دط، 1345هـ .

-الآمدي أبو القاسم: الموازنة بين أبي تمام و البحتري،تح:إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،2006

-الأنباري محمد: نزهة الألباء في طبقات الأدباء،تح:ابراهيم السامرائي،دار الفكر،الأردن،ط1، 1987.

-الجرجاني:دلائل الإعجاز،تح:محمد التنجي،دار الكتاب العربي،بيروت،ط3، 1999.

-الجوهري: مختار الصحاح،احتصره عبد القادر الرازي،المطبعةالكلية،مصر،ط1، 1329هـ .

-الجاحظ: البيان والتبيين، تح:د. درويش جويدي،المكتبة العصرية،صيدا،لبنان،دط،ج1، 2006

-التواتي بن تواتي:مفاهيم في علم اللسان،دار الوعي،الجزائر،دط،2008.

-الرازي فخر الدين: المحصول في علم أصول الفقه،تح:طه جابر فياض العلواني ، دن ، الرياض، دط، 1979.

-الزجاجي أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو،تح: مازن المبارك،دار النفائس،بيروت،ط3،1979.

-السكاكي: مفتاح العلوم ،تح: عبد الحميد هنداوي،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 2000

-السيرافي: شرح كتاب سيبويه،تح: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي مجازي،دن،القاهرة،دط،ج1، 1986

-السيوطي:المزهر في علوم اللغة و أنواعها ،تح:محمد أبو الفضل ابراهيم،محمد جاد المولى و آخرون المكتبة العصرية،صيدا،لبنان،ط1 ،2004.

-السيوطي : الاقتراح،تح:عبد الرحمن بن يحي ،دائرة المعارف العثمانية ،حيدر آباد،دط،1359هـ.

-الطبري : جامع البيان في تفسير القرآن،البابلي الحلبي،القاهرة،دط،1954،ج170/1

الفارابي : كتاب الحروف تح:محسن مهدي،دار المشرق،بيروت،ط2، 1990

ـــــــ: كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق ،تح:محسن مهدي،دار المشرق،بيروت،ط2، 1968.

ـــــــ:كتاب في المنطق،العبارة،تح: محمد سليم سالم،الهيئة المصرية العامة للكتاب،دط،1976.

ـــــــ:إحصاء العلوم ،تقديم وشرح: علي بوملحم،دار مكتبة الهلال ،بيروت ، ط1 ،1996

-الكندي : مؤلفات الكندي الموسيقية،تح: زكريا يوسف ،منشورات الجمل،بيروت،ط1 ،2009

-تمام حسان:مناهج البحث في اللغة ، المقدمة،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،دط،1990.

ـــــــــ:اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء،دط،1994.

ـــــــــ:اللغة بين المعيارية والوصفية،عالم الكتب، القاهرة،ط4 ،2000

ـــــــــ: مقالات في اللغة والأدب ،عالم الكتب ،القاهرة ،ط1 ،1998

ـــــــــ:الأصول: دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،النحو،النحو-فقهاللغة-البلاغة ، عالم الكتب،القاهرة،دط،2000.

-جرجي زيدان:الفلسفة اللغوية،مطابع دار الهلال ،القاهرة،دط،دت.

-جمال الدين محمد الطائي الجياني الأندلسي،شرح التسهيل (تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد،تح: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السّيد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1 ،2001.

-جيرار جيهامي:الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية،دار المشرق،بيروت،ط1 ،1994

-المعتوق أحمد محمد: الحصيلة اللغوية،أهميتها،مصادرها،وسائل تنميتها،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ،الكويت،دط،1996.

-حافظ اسماعيلي علوي،رياض زكي قاسم، عبد الحميد عبدالواحد وآخرون،اللسان العربي وإشكالية التلقي ،مركز الدراسات العربية،بيروت،ط1 ،2007

-حافظ إسماعيلي علوي : وليد أحمد العناتي:أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات،منشورات الاختلاف،دار

الأمان،الرباط،ط1 ،2009

ـــــــــــــــــ: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت،ط1، 2009.

ـــــــــــــــــ:أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات،منشورات الاختلاف،دار الأمان ،الرباط ، ط1، 2009

-حامد طاهر : الفلسفة الإسلامية ،مدخل و قضايا ،دن،القاهرة،دط،1991.

-حسن خميس الملخ:التفكير العلمي في النحو العربي،دار الشروق،الأردن،ط1، 2002

ـــــــــــــــــ: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ،دار الشروق للنشر والتوزيع،بيروت،ط1 ، 2007.

-حسام البهنساوي : الدراسات الصوتية عند العلماء العرب،والدرس الصوتي،الحديث، مكتبة زهراء الشرق،مصر،ط1، 2005

-حلمي خليل : دراسات في اللسانيات التطبيقية،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،دط،2002.

-حليمة أحمد عمايرية:الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن، ط1، 2006

-حنفي بناصر ومختار لزعر: اللسانيات ،منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،دط،2005.

-خالد اسماعيل حسان : في اللسانيات العربية المعاصرة،مكتبةالأداب ،القاهرة،دط،2007.

-خليل أحمد عمايرة :دراسات وأراء في ضوء اللغة المعاصرة (في نحو اللغة و تراكيبها)،لعالم المعرفة،جدة،ط1، 1984

-خليفة بوجادي : في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،بيت الحكمة للنشر و التوزيع ،سطيف،الجزائر،ط1، 2009

-خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات،دار القبة للنشر ، الجزائر،ط2، 2006

-ذهبية حمو الحاج : لسانيات التلفظ و تداولية الخطاب، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، ط2، 2012

-رشوان محمد مهران : دراسات في فلسفة اللغة،دار قباء للطباعة و النشر والتوزيع ،القاهرة، دط،1998.

-رشيد بن مالك: مقدمة في السميائيةالسردية،دار القصبة للنشر،الجزائر،دط،2000.

-زبير الدراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،ط1، 1990.

-زيدان محمود فهمي : في فلسفة اللغة ،دار النهضة العربية ،بيروت،دط،1985.

-سالم محمد عزيز نظمي: المنطق وأشكاله،مؤسسة الطباعة والنشر و التوزيع،الاسكندرية،دط،دت

-سعد عبد العزيز مصلوح:في اللسانيات العربية المعاصرة،عالم الكتب ،القاهرة،ط1، 2004

-سعيد الأفغاني: في أصول النحو،المكتب الإسلامي،بيروت،دط،1987.

-سلمي بركات : اللغة العربية ،مستوياتها و أداؤها الوظيفي و قضاياها،دار البداية، عمان، ط1،2009.

-سمر روحي الفيصل:قضايا اللغة العربية في العصر الحديث،مركز زايد للتراث ،الإمارات، دط، 2009.

-سمير شريف استيتية:اللسانيات: المجال الوظيفة المنهج،عالم الكتب الحديث ،الأردن،ط1، 2005

-سيبوية: الكتاب ،تح: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط3، 1988

شوقي ضيف : المدارس النحوية،دار المعارف،القاهرة،ط5،دت.

-شحدة فارع، جهاد حمدان وآخرون:مقدمة في اللغويات المعاصرة،دار وائل للنشر ، الأردن ،ط1، 2000.

-صابر الحباشة: أسئلة الدلالة و تداوليات الخطاب ،دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن ، ط1، 2011.

- صالح بلعيد: في المناهج اللغوية، و إعداد البحوث،دارهومة،الجزائر ،دط،2005.

ـــــــــــ :في النهوض باللغة العربية ،دارهومة،الجزائر ،دط،2008.

ـــــــــــ: دروس في اللسانيات التطبيقية،دارهومة،للطباعة والنشر،الجزائر،ط2012،7،.

ـــــــــــ:علم اللغة النفسي ،دار هومة، الجزائر ،دط،2008.

ـــــــــــ : اللغة العربية العلمية ،دار هومة،الجزائر،دط،2003.

ـــــــــــ: مقالات لغوية ،دار هومة،الجزائر ،دط،2009.

ـــــــــــ: نظرية النظم،دار هومة،الجزائر،دط،2000.

-طه عبد الرحمن: تجديد المنهج (في تقويم التراث)،المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء،ط2،دت.

- طيب دبّة: مبادئ اللسانيات البنيوية: دراسة تحليلية ابستيمولوجية،دار القصبة للنشر ،الجزائر ، دط 2001.

-فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ،إيتراك للنشر والتوزيع ،مصر ،ط1، 2004

-فتح الله سليمان : دراسات في علم اللغة ،دار الأفاق العربية ،القاهرة،ط1، 2008.

-فرحان محمد جلوب: دراسات في علم المنطق عند العرب ،منشورات مكتبة بسام ، الموصل، دط،1997

-عبد الرحمن الحاج صالح:بحوث و دراسات في اللسانيات العربية،موفم للنشر،الجزائر،دط،ج1 2007.

ـــــــــــ : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،موفم للنشر ،الجزائر، دط،ج2، 2012.

ـــــــــــ: منطق العرب في علوم اللسان ،موفم للنشر ،الجزائر ،دط،2012.

-عبد الجليل مرتاض : اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي،دار هومة ،الجزائر،دط،2013.

-عبد الرحمن حسن العارف: تمام حسان،رائدا لغويا،تأليف عبد الرحمان حسن العارف،بحوث ودراسات ،مهداة من تلامذة تمام حسان و أصدقائه،دار عالم الكتب ،مصر،ط1، 2002

-عبد السلام المسدي : الأسلوب و الأسلوبية ،نحو بديل ألسني في نقد الأدب ،الدار العربية للكتاب، ليبيا،تونس،دط،1977.

ـــــــــــ: مباحث تأسيسية،دار الكتب الجديدة المتحدة،بيروت،ط1، 2010

ـــــــــــ : اللسانيات و أسسها المعرفية ،الدار التونسية للنشر ،تونس،دط،1986.

ـــــــــــ :التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب،ط2،1986 .

ـــــــــــ: اللسانيات من خلال النصوص ،الدار التونسية للنشر ،تونس، ط1، 1984

-عبد العزيز شاكر،حمدان الكبيسي : جهود المستشرقين الألمان في التصنيف في السيرة النبوية ،دن، فاس،دط،2007.

-عبد العزيز عتيق: علم البيان، دار النهضة،بيروت،دط،ج1 ،1982

-عبد الفتاح إمام: محاضرات في المنطق،دار الثقافة ،القاهرة،دط،دت.

-عبد القادر الفاسي الفهري: اللغة والبيئة،منشورات الزمن ،المغرب،دط،دت.

ـــــــــــ:اللسانيات واللغة العربية ،(نماذج تركيبية دلالية)،دارتوبقال للنشر، الدار البيضاء،

ط3، 1993

-عبد القادر عبد الجليل:علم اللسانيات الحديثة،دار الصفاء للنشر ، القاهرة،ط1، 2002

-عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين ،دار الوفاء للطباعة والنشر،ط1، 2007

-عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي ،دار أسامة للنشر ،عمان،ط1، 2005

- عبد المقصود محمد عبد المقصود:دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ،الدار العربية للموسوعات،بيروت،ط1، 2006

عبد الملك مرتاض : نظرية اللغة العربية،تأسيسات جديدة لنظامها و أبنيتها،دار البصائر ،الجزائر ، دط،2012.

ـــــــــــــــ : مائة قضية وقضية ،مقالات ودراسات تعالج قضايا فكرية و نقدية متنوعة،دار هومة ،الجزائر،دط،2012.

ـــــــــــــــ: نظرية النص الأدبي ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،لجزائر،ط3 ،2015.

-عبد الواحد وافي : علم اللغة،دار النهضة،مصر،ط1، 2005.

ـــــــــــــــ : نشأة اللغة عند الإنسان والطفل،دن،القاهرة ،دط،1947.

-عطا محمد موسى : مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في ق20،دار الإسراء عمان،ط1، 2002

-علي أبو ملحم: الفلسفة العربية مشكلات وحلول ،مؤسسة عز الدين للنشر ،بيروت، ط 1، 1994

-علي حرب : حديث النهايات،فتوحات العولمة ومآزق الهوية ،المركز الثقافي العربي ،ط2، 2004

-علي سامي النشار،مناهج البحث عند مفكري الإسلام و اكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي،دار النهضة العربية،بيروت،دط،1984.

-كريم زكي حسام الدين : أصول تراثية في اللسانيات الحديثة،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،دط، 2000

كريم عبيد علوي : كليات المعرفة اللغوية عند الفلاسفة المسلمين في ضوء اللسانيات ،منشورات الاختلاف ،الجزائر،ط1، 2013.

-كمال محمد بشر:التفكير اللغوي بين القديم والجديد،دارغريب،للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ، دط

2005

ـــــــــــــ : دراسات في علم اللغة ،دار المعرفة،مصر،دط،1998.

-مازن الوعر:نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية،دار طلاس،دمشق،دط،1987.

-محمد بن سلام الجمحي،طبقات فحول الشعراء،دراسة طه أحمد عبد الرحمن،دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 2001.

-محمد بوعلاق: مدخل لمقاربة التعليم بالكفاءات،قصر الكتاب ،البليدة،الجزائر،دط،دت.

-محمد حسن عبد العزيز : علم اللغة الحديث ،مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،ط1، 2011.

-محمد حولة: الأرطفونيا علم اضطرابات اللغة والكلام والصوت،دارهومة،الجزائر،ط2، 2008

-محمد رشاد الحمزاوي العربية والحداثة،دار الغرب الإسلامي،بيروت،ط2، 1986.

-محمد عبد الوهاب : البلاغة والأسلوبية،دار نوبار للطباعة،القاهرة،ط1، 1994.

- محمد عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ،دار النهضة العربية ،بيروت،دط،دت.

ـــــــــــــ: كتاب علم اللغة التطبيقي و تعليم العربية ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، دط،1995.

ـــــــــــــ: بداغوجيا الكفايات من أجل الجودة في التربية والتعليم،طوب بريس ، الرباط،دط، 2007.

-محمد علي أبو زيان:تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،دط، 1992.

-محمد عمران المرزباني: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء،تح:محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت،ط 1 ، 1995.

-محمد علي عبد الكريم الرديني: فصول في علم اللغة العام،دارالهدى،الجزائر،دط،دت.

-محمد غاليم: النظرية اللسانية والدلالية العربية المقارنة (مبادئ و تحاليل جديدة)،دار توبقال للنشر،المغرب،ط1، 2007.

-محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، كلية التربية،دار غريب للطباعة والنشر القاهرة ، دط ،

.2001

-محمد مندور: النقد المنهجي عند العرب و منهج البحث في الأدب واللغة،دار نهضة مصر،مدينة السادس من أكتوبر ،دط،1996.

-محمود السعران: علم اللغة ،مقدمة للقارئ العربي ،دار النهضة العربية،بيروت،دط،دت.

-محمود أحمد السيد: اللغة العربية وتحديات العصر،الهيئة العامة السورية للكتاب ،دمشق ،دط، 2008.

-محمود السيد سلطان: مسيرة الفكر التربوي عبر التاريخ،دار الشروق،جدة،دط،2008.

-محمود فهمي حجازي:البحث اللغوي ،دار غريب للطباعة،القاهرة،دط،دت.

ـــــــــــــ: مدخل إلى علم اللغة (المجالات و الاتجاهات)،الدار المصرية،القاهرة،ط4، 2006.

-محمود عكاشة : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة،دار النشر للجامعات،القاهرة، ط1، 2005.

-مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب،دار الأصالة،الجزائر،ط1،ج1،2010.

-مصطفى غلفان : اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)،دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2013

ـــــــــــــ: اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة،(حفريات النشأة والتكوين)،مكتبة المدارس،الدار البيضاء،ط1، 2006.

-مقاتل بن سليمان: تفسير القرآن الكريم،تح: عبد الله محمود شحاتة،الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط،1987

-منير زكي : النماذج المعرفية الحديثة للاكتساب اللغوي،التوجه التكنولوجي في البحث، وحدة البحث في تحليل الخطاب،كلية الأداب والعلوم الإنسانية بصفاقص،ط1، 2006

-مهدي أسعد عرار : جدل اللفظ والمعنى،دار وائل للنشر ،عمان،ط1، 2002.

-مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة والنحو،شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر،ط2، 1958.

-مهدي صالح الشمري : في المصطلح ولغة العلم،كلية الآداب ،جامعة بغداد،دط، 2012.

-ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)،المؤسسة الجامعية

للدراسات ،بيروت،ط1، 1983.

ـــــــــــــ : خصائص الخطاب اللساني ،منشورات زين الحقوقية ،بيروت،ط1،2011.

نادية رمضان النجار : فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين،دار الوفاء لدنيا الطباعة،الإسكندرية،ط1، 2006

ـــــــــــــــــ: اللغة و أنظمتها بين القدماء والمحدثين،دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، ط1، 2006.

-نعمة رحيم العزاوي : فصول في اللغة والنقد،المكتبة العصرية،بغداد،ط1، 2004.

-نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة،مكتبة الأداب،القاهرة ،دط،دت.

-نواري مسعودي : اللغة وبناء الإنسان (دراسات في اللسانيات التطبيقية)،دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2016.

-نهاد موسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث،دار البشير ،الأردن، ط1، 1979

ـــــــــ:اللغة العربية في العصر الحديث ،(قيم الثبوت و قوى التحول)،دار الشروق،ط1، 2007.

-نور الهدى لوشن : مباحث في علم اللغة و مناهج البحث،المكتبة الجامعية، الإسكندرية ،دط ، 2001

-يوسف وغليسي : إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،الدار العربية للعلوم ناشرون،دط،2008.

-يعيش بن علي : شرح المفصل للزمخشري،الطباعة المنبرية،لبنان،دط،2008.

المعاجم

-أبو هلال العسكري : معجم الفروق اللغوية ،تح: محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية، بيروت،ط4، 2006.

-ابن منظور: لسان العرب،تح: عامر أحمد حيدر،دار الكتب العلمية ،بيروت،ط1، 2015.

-أحمد الشرقاوي إقبال : معجم المعاجم (تعريف بنحو ألف ونصف ألف من المعاجم العربية)،دار

المغرب الإسلامي ،بيروت،ط3 ،1993.

-الخليل الفراهيدي : كتاب العين ،تح: مهدي المخزومي،د إبراهيم السامرائي ،مؤسسة دار ومكتبة الهلال،لبنان،دط،2010

-الفيروز أبادي : القاموس المحيط،دار الكتب العلمية ،بيروت،ط4 ،2013.

-المقري الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ،تح:عبد العظيم الشناوي،دار المعارف،القاهرة،ط2، 2016.

-سامي عياد حنا،وكريم زكي حسام و آخرون: معجم اللسانيات الحديثة،مكتبة لبنان ناشرون،ط1، 1997

-سمير سعيدحجازي : معجم المصطلحات الحديثة ،فرنسي عربي ،عربي فرنسي،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1 ، 2005.

-عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات (مع مقدمة تحليلية جديدة)، دار توبقال للنشر، المغرب،ط2، 1999

-عبد القادر الفاسي الفهري : المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة)،دار توبقال للنشر، المغرب،ط2، 1999.

-محمد العدناني : معجم الأخطاء الشائعة،مكتبة لبنان، ط2، 1985.

المجلات والدوريات

1-مجلة مجمع اللغة العربية،مج(81)،ج4،دمشق، تشرين الأول، 2006.

2- المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ،مجلة عالم الفكر،العدد الثالث، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر،1989،العراق-مصر-لبنان.

3-مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،العدد2و3، 2008.

4-اللغة العربية و مواكبة العصر،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،أفريل، 2012،المحور5،القسم 1.

5-مجلة الجزائري للغة العربية ، ع15. 30-06-2014.

6- مجلة المجمع الجزائري للغة العربية ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،وحدة الرغاية،الجزائر، ع13، 2011.

7- مجلةالفيصل،السعودية، العدد117، 1994.

8- أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية،مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية،تونس،العدد4، 1978.

9- مجلة الفكر العربي المعاصر ،بيروت، العدد1/18،19سبتمبر 1966.

10- المجلة الأكاديمية،المملكة المغربية ،الرباط ، العدد16، 1999.

11- مجلة سلسلة عالم المعرفة،الكويت،عدد9، 1978.

12-مجلة تاريخ علوم العرب ،العدد الثاني ،1978.

13-منشورات المعهد التربوي الوطني،الجزائر،دت.

المراجع المترجمة

1-أندري مارتيني (Andret martinet): مبادئ في اللسانيات العامة ،تر: سعد زوبير،دار الأفاق،دط،الجزائر،1999.

2-بيارجيرو: (Pierre Girou) علم الدلالة،تر: منذر عياشي،دار طلاس،دمشق،ط1، 1988.

3- سالم شاكر : مدخل إلى علم الدلالة،تر: محمد يحياتن،ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر،دط،1992.

4-سبينيسرجيو(Spinney sergio) التربية اللغوية للطفل ،تر:فوزي عيسى وعبد الفتاح حسان،دارالفكر العربي،القاهرة،،ط1، 2001.

5- ستيفن أولمان(Stephen ullman) : دور الكلمة في اللغة ،تر: محمد كمال بشر ،مكتبة الشباب،دط،1988.

6-فرديناند دو سوسير (Ferdinand de saussure): محاضرات في الألسنية العامة: تح يوسف غازي و مجيد النصر،المؤسسة الجزائرية للطباعة،دط،1986.

7-لويس جان كالفي (Louis Jean calvey): علم الاجتماع اللغوي ،تر: محمد يحياتن،دار القصبة،الجزائر،دط،2006.

8ـــــــــــــــ: حرب اللغات و السياسات اللغوية ، تر: حسن حمزة،المنظمة العربية للترجمةبيروت،ط1، 2008.

9-كولوغلي-جيوم-بوهاس:(Cologly-Guillaume-Buhas) التراث اللغوي العربي ،تر: محمد حسن عبد العزيز ،د.كمال شاهين،دار السلام للطباعة والنشر و التوزيع والترجمة،القاهرة،ط2، 2012.

10-ماجد فخري : تأريخ الفلسفة الإسلامية منذ القرن الثامن حتى يومنا هذا ،تر: كمال اليازجي، دار المشرق،بيروت،دط،2000.

11-ميلكا إفيتش: (Milka avitch) اتجاهات البحث اللساني ،تر: سعد عبد العزيز مصلوح،وفاء كامل فايد،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،ط2، 2000.

12-مايبه و لانسون:(Maye et Lanson) منهج البحث واللغة،تر:د.محمد مندور: (ملحق بكتاب النقد المنهجي عند العرب)،دن،القاهرة،دط،1969.

13-ماري لويز رور: (Marie Louise Rohr)مبادئ المنطق المعاصر،تر: محمود يعقوبي ،دار الكتاب الحديث،القاهرة،ط1، 2011.

المراجع الأجنبية

1-Denis Girard : Linguistique appliquée et didactique :des langues ,Ed. Armand colin, paris,1972.

2-R.Jakobson :Essais de linguistique général, Minuit, Paris, 1963.

3-Julia Kristeva :le langage cet inconnu, seuil ,1981.

4-Rossi Jean Gerard : la philosophie analytique, Edition l'armattan. 1989,Paris.

الرسائل الجامعية

1-لطفي بوقربة : محاضرات في اللسانيات التطبيقية ،جامعة بشار ،في السنة الجامعية :2002-2003، اللسانيات :2020/05/20.

2-حاج عبو شرفاوي : علاقة البنية المعرفية الافتراضية بالبنية المعرفية الملاحظة (دراسة تحليلية في ضوء نظرية بياجية)،رسالة دكتوراه في علم النفس العام،في السنة الجامعية 2011-2012.

مواقع الإنترنت

1-أبو الفتح عثمان بن جني : سر صناعة الإعراب،تح:حسن هنداوي ،مكتبة نور،دط،دت،ج1، www.noor-book.com >...،20/12/12

2-أحمد حساني ،مباحث في اللسانيات ،منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية ،دبي،الإمارات العربية ،الموقع الإلكترونيwww.islamic-college.ae،

3-عبد السلام المسدي،علم اللغة أم اللسانيات،جريدة الرياض، المملكة العربية السعودية،28 أبريل 2005،ع13457. http//riy.cc60162 ، 2005/04/28،08: 20

4- رسائل إخوان الصفاء، مؤسسة هنداوي،الموقع الإلكتروني: -24.al/ 09/ 08.04, 20 hakawati.net

5-محمد نبيل الظاهر العمري أستاذ مشارك في الجامعة الأردنية ،كلية الشريعة ،قسم أصول الدين.البريد الإلكتروني Admin@ju.edu.jo

6-كتاب مقدس للديانة الهندوسية (veda) يتكوّن من 800 مجلّد تقريبا،نقلا عن عبد الله حسين ، المسألة الهنديةhindawi.org 40/2012: 18

7-Site web :www.UFC.dzPlat-forme l'enseignement :www.efad.UFC.dz,14/11/2021,9 :13

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة..... أ-و-

مدخل :بين اللغة والفكر **1-21**

1-علاقة التصوّر التحليلي بالأهداف الفلسفية من خلال اللغة..... 1-21

2-الفلسفة الإسلامية بوصفها مصطلحا..... 4

3-ارتباط التحليل اللغوي بنظرية المعرفة..... 8-10

4-سجالات بين مناصري المنطق ومناصري النحو..... 11-12

5-نشأة اللسانيات العربيّة المعاصرة :..... 13

أولا-ملابسات النّشأة..... 13

أ-النّهضة الفكرية العربية..... 14

ب-المرحلة الاستشراقية 16

ج-إرهاصات تشكّل الخطاب اللّساني الحديث..... 17

ثانيا-إشكالية أسبقية التّأليف 18

ثالثا-مصطلح اللّسانيات في الثّقافة العربية الحديثة..... 19

الفصل الأوّل: التراث الفكري اللغوي عند العرب **23-130**

1-قوامة الإنسان 23

2-اللغة والإنسان..... 23

3-مسألة اللغة و أبعادها 24

4-اللغة بين التصور و التراث 29-32

5-نشأة اللغة 32-40

6- اللغة عند المحدثين 40-42

7-نافذة على التطوّر اللّغوي النّحوي 42-49

I **الخليل والمعجم العربي : كتاب العين** 51-54

-طريقة الخليل في ترتيب الكلمات..... 54

-الليث بن المظفر محقّق كتاب العين 56
-معجم تهذيب اللغة للأزهري 58
-مدى تطوّر المعاجم بين الخليل والأزهري 59
-الجوهري ومعجمه تاج اللغة و صحاح العربية 60
-ابن منظور ومعجم لسان العرب 61
-مرتضى الزبيدي و تاج العروس..... 62
-المستشرقون والمعاجم الكبرى 62
II النحو العربي و سيبويه 64
-نصوص الكتاب وإسهامات المبرّد 66
-جهود سيبويه 67
-مضامين الكتاب 69
أ-محتويات الكتاب 71
ب-علامات الكلمات 73
ج-مصطلح القياس..... 73
-مابين مصطلح التمثيل والتقدير والمعنى 76
-الكتاب والسَّيرافي 77
III صلة المنطق بالنّحو في تصوّر الفلاسفة المسلمين 79
-الجدل بين "متّى بن يونس" و"سعيد السَّيرافي"..... 79
-اللغة العربية بعد الفتوحات 80
-المأمون بين الرؤيا والواقع 81
-أثر المؤلّفات اليونانية على العقل العربي الإسلامي..... 82
-السَّيرافي وحقيقة المعنى 83
يحي بن عدي بين المنطق والنحو..... 86
-المعتزلة بين المنطق والنحو..... 88
IV الزجّاجي في تطوير النّظرية اللّغوية 90

-تأثّر النّحويين بالأفكار الإغريقية 91
-تطبيق طريقة القياس عند النحويين 93
-النّحو الوصفي والنّحو التفسيري 94
-المنهجية اللّغوية عند الزجّاجي 96
V الجهود الفكرية واللّغوية لدى الفارابي 97
-تطور اللغة لدى الفارابي 99
-نقد تأسيس اللغة لدى الفارابي 100
-التطوّر اللّغوي خلال التغيرات الاجتماعية 100
-المنهجية اللّغوية لدى الفارابي في دراسة المنطق 101
-حكم الفارابي على تصنيف النّحاة العرب 102
-النّحو في إحصاء العلوم لدى الفارابي 103
VI أراء الجرجاني والسكّاكي حول منهجهما الدلالي لعلم اللغة..... 105
-التحوّل الكبير في المنهج بعد سيبويه 105
-الجرجاني والمعنى..... 106
-الفروق الفكرية اللّغوية لدى الجرجاني و سيبويه..... 108
-فروق التّحليل بين سيبويه والجرجاني 110
تصنيف السكّاكي للعلوم..... 111
-دراسة ابن هشام لكتب الإعراب 113
-ابن خلدون بين كتاب سيبويه و مؤلّفات المتأخّرين 113
VII ابن خلدون وتاريخ اللّغة العربيّة 114
-التّطور التّاريخي للّغة العربية 115
-ما أجمع حوله دارسو اللغة الغربيين 116
—تفسير ابن خلون عن اللغة النقية..... 117
-اللّغة العربيّة في الفكر العربي 120
-الوظيفة النّحوية تجاه اللّغة العربيّة 124

-موقف ابن خلدون تجاه تطوّر اللغة 126

الفصل الثاني : اللسانيات العربيّة 132-293

I المدارس الوصفية في اللسانيات العربيّة..... 132

1-المدارس الوصفية التصنيفية 133

-مدرسة جنيف..... 136

-مدرسة براغ..... 138

-مدرسة كوبنهاجن:أ-مبدأ التجريبية. ب-مبدأ الأحكام و الملاءمة..... 142

-المدرسة الإنجليزية 144

- المدرسة الوصفية الأمريكية 150

2-المدرسة الوصفية التفسيرية 153

اللّسانيات الوصفية في العالم العربي 157

-اللّسانيات في الثّقافة العربية 162

-بداية ظهور المنهج الوصفي في الثقافة العربيّة الحديثة 168

II الاتّجاهات الوصفية الحاضرة في الخطاب اللّساني العربي الحديث 173

-الوصفيّة الأمريكية الشّكلية..... 174

-المنهج الوصفي السّياقي 176

-الاتّجاه الوصفي التّفسيري (المنهج التّوليدي التّحويلي) 181

III قضايا اللّسانيات العامّة من منظور عبد الرحمن الحاج صالح..... 187

1-تسمية اللّسانيات 187

2-لسانيات عامة تمهيدية 192

3-اللّسانيات العربية 197

-نقد واقع التّأليف والبّحث في اللّسانيات العربية 198

-نقد المؤلّفات اللّسانية العربية 198

-نقد البحث اللّساني العربي الحديث..... 200

-مشكلة اللّغة العلمية وضبط المصطلحات..... 201

-مشكلة الأوهام الشائعة..... 201
4-الصّوتيات العربيّة..... 202
-دور الحنجرة أو الأوتار الصّوتيّة..... 203
-الوصف الدقيق لمخارج الحروف وصفاتها..... 205
-مفهوما الحركة و السّكون 205
5-قضايا النّحو العربي واللّسانيات 207
-قضايا نحوية تاريخية 207
-النّحو العربي و منطق أرسطو..... 207
-الرّد على مفاهيم "مركس مولر" 209
أ-مفهوم الحدث 209
ب-مفهوم الصّرف..... 209
ت-المذكّر والمؤنّث 209
-الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين 210
أ-إثبات وجود مذهب كوفي يختلف عن المذهب البصري..... 210
ب-نقد الحاج صالح لكتاب الإنصاف لابن الأنباري 213
ج-التعليق على ولوع الكوفيين بالغريب..... 213
-قضايا نحوية وصفية تحليلية 215
أ-السّماع..... 216
ب-التّصنيف..... 217
ج-الإحصاء..... 219
-مفاهيم عربية ذات جوهر رياضي..... 220
أ-الباب و النظير 221
ب-الأصل و الفرع..... 222
ج-وجوه التصرف..... 223
د-القياس النحوي..... 223

-مميزات القياس العربي 224
أ-مقارنة القياس النحوي بالأنالوجيا(analogie)..... 224
ب-مقارنة القياس بالاستدلال عند الميغاريين..... 225
ج-مقارنة القياس بالسلوجسموس..... 226
-بعض مشكلات اللغة العربية العصرية..... 227
-الثنائية اللغوية و هيمنة اللغة الأجنبية على اللغة العربية 227
أ-تعريف الثنائية اللغوية و أسبابها..... 227
ب-عوامل تراجع اللغة العربية..... 229
ج-الثنائية اللغوية و لغة العلوم..... 232
-تدابير لرفع مكانه اللّغة العربية..... 233
6-وضعية اللغة العربية الفصيحة في المجتمع..... 235
-العربية الفصحى هي لغة الثّقافة..... 235
-الفصحى ولغة التّخاطب اليومي..... 235
-مسؤولية المدرسة في تعليم نوعين من الأداء..... 236
7-ترقية اللّغة العربية..... 240
-التّعليميات ومشكلاتها..... 240
8-واقع اللّغة العربية في التّدريس..... 241
-المادّة اللّغوية ومدى ملاءمتها للتّعلّم 241
-التّعليم ميدان متعدّد الاختصاص..... 242
-التّنبيه الخاطئ لتأدية المتعلّمين..... 242
9-مقترحات عبد الرحمن اللّسانية لتحسين الأداء التربوي..... 243
10-معرفة ما أثبتته اللّسانيات العامّة..... 244
-ظواهر اللّسان و التّبليغ في منظور اللّسانيات الحديثة 245
-استغلال ما تثبته اللّسانيات و ما وصلت إليه بحوثها الميدانية 245
11-البحث في طريقة تبليغ المعلومات اللغوية وكيفية اكتسابها..... 247

12-مساهمة المصطلح والتّرجمة في ترقية البحث العلمي 248
-مشروع تكوين اختصاصيين في علم المصطلحات والتّرجمة المتخصّصة..... 249
-مشروع الذخيرة العربية..... 250
13-المعاجم 250
-مقترحات عبد الرحمن في بناء المعاجم..... 251
-تقييمه لبعض المعاجم العربية الحديثة 252
أ-المعجم الخاص بالطّفل العربي..... 252
ب-معاجم المعاني..... 252
ج-معاجم العلوم والتّكنولوجيا..... 253
IV قراءة أعمال عبد الملك مرتاض (نظريّة اللّغة العربية)..... 253
1-تأسيسات جديدة لنظام اللّغة العربية..... 255
-أنثوية النّحو العربي..... 255
-الفصاحة في اللّغة العربية 255
-عبقرية اللّغة العربية 255
-التّأسيس الأنثوي كنظام في اللغة العربية 256
-مصطلح الدّلالة الصّغرى..... 259
-التّقدير والإضمار في النحو العربي..... 261
-التأسيس المنطقي للقاعدة النحوية..... 262
-قضيّة التّرادف اللّغوي 265
-أبنية الأمراض:(فُعال) 265
-عبقريّة اللّغة العربية 267
-مقولة (خطأ خير من صواب مندثر) 270
-من الأسباب في ظهور الأخطاء اللّغوية و شيوعها..... 271
-الأمثال العربية 272
V قضايا تسيير اللّغة العربية من منظور صالح بلعيد..... 278

1-القضايا اللّسانية التّطبيقية لصالح بلعيد 278
-كتاب اللسانيات التطبيقية..... 281
-كتاب علم اللّغة النفسي..... 287
-اللّغة العربية و قضاياها التّيسيريّة 288
-هويّتنا من اللّغة العربيّة..... 290
-اللّغة العربيّة و العولمة 292
-مواطن المعالجة للّغة العربيّة 292
الفصل الثالث :دراسة وصفية لأحمد حسّاني في الأنظمة اللّغوية العربية 295-407
I مستويات النّظام اللّغوي 299
-المستوى الصّوتي 301
-المستوى الصّرفي..... 302
-المستوى النّحوي..... 302
-مستوى المفردات..... 303
1-الدّراسة الصّوتية الحديثة 305
-علم الأصوات النّطقي 306
-علم الأصوات الفزيائي..... 307
-علم الأصوات السّمعي 307
2-الدّرس الصّوتي عند العرب القدماء..... 311-326
3-ما توصّل إليه الدّرس الصّوتي عند أحمد حسّاني 326
-الدّراسة الصّوتية في الحضارات القديمة 326
-ماهية الصّوت اللّغوي وخصائصه 328
-علم الأصوات: عام و وظيفي..... 330
-علم الأصوات العام 330
-مخارج الأصوات..... 334
-الأقدمون ومخارج الأصوات 334

-المحدثون ومخارج الأصوات 335
-علم الأصوات الوظيفي..... 337
-4 المبحث التركيبي 339
-الدّراسة التركيبية التّوزيعيّة..... 339
-الدّرس التركيبي الوظيفي 341
-مبادئ التّحليل اللّغوي عند "مارتيني"..... 343
-الدّرس التركيبي التّوليدي والتّحويلي..... 346
-الوجهة التّوليدية التّحويلية 347
-مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية..... 349
-مفهوم الكفاية والتّأدية اللّغوية..... 350
-البنية الأصولية و غير الأصولية..... 352
-التّحليل اللّغوي لعناصر الجملة 352
-القواعد التّحويلية والتّحليل اللّغوي 353
5-المبحث الدّلالي..... 355
-فيما تتمثل مفهوميّة العلامة عند الأقدمين؟..... 356
-كيفية تواجد القيمة الدّلالية في النّظام التّواصلي..... 358
-تحديد طبيعة العلامة 358
-المجال الدّلالي للعلامة 359
-الدّلالات عند الجاحظ 359
-ما يتشكّل من أنواع للعلامات 360
II مناهج علم الدّلالة 361
1-النّظرية السّلوكية 362
2-النّظرية السّياقية..... 365
-السّياق اللّساني 367
-السّياق العاطفي أو الانفعالي..... 367

-السّياق الموقفي 368
-السّياق الثّقافي..... 369
3-نظريّة الحقول الدّلالية 370
-حقل الإنسان و أصحاب معاجم هذا الحقل..... 370
-الخيل..... 370
-الحشرات. 370
-النبات..... 370
III التّفريع الاشتقاقي 372
1-النّظرية التّفسيرية..... 373
-هل المفهوم الدلالي أولى أم النّحوي؟..... 377
-الدّلالة في المنظور النّحوي..... 379
-بنية الوظيفة النّحوية و قدرة الوظيفة الدّلالية 385
-التّغيير الدّلالي 387
IV خصائص اللّغة البشرية 389
-اللّغة والتّواصل..... 392
-المبادئ الأساسية في اللّسانيات التّطبيقية 394
-الأسس التّعليمية و البيداغوجيا لطرائق التّوضيح..... 395
-واقع تعليم اللّغة العربية بمنابع التّشريع..... 397
-تفاعل المفاهيم التّربوية بمصطلح اللّسانيات 399
-فاعلية البداغوجيا في عمليّة التّدريس..... 401
أ-مفهوم البداغوجيا 401
ب-مدى التّداخل بين اللّسانيات التّطبيقية واللّسانيات التّعليمية 402
ج-مفهوم اللّسانيات التّطبيقية 402
د-تعليمية اللّغة 403
و-المبادئ الأساسيّة للسانيات التّطبيقيّة في ميدان تعليم اللّغات..... 404

خاتمة 412-409
ثبت المصطلحات الفرنسية و مقابلاتها العربية..... 417-414
قائمة المصادر والمراجع..... 433-419
فهرس 445-435

الملخص

شغلت الدراسات اللغوية القديمة مكانة مركزية في الثقافة العربية الإسلامية،فكثرت الأبحاث التي تنادي بضرورة التحديث والتطوير في حقل الدراسات اللغوية العربية حول الأداة اللسانية العلمية لمحاورة التراث اللغوي العربي.واختيارنا "لأحمد حساني" في وصف اللسانيات،لمساهمته في إبرازه للتفكير اللساني من خلال النظرية اللسانية العالمية والتراث اللساني العربي.أما دراسة الأساتذة عبد الرحمن الحاج صالح وصالح بلعيد وعبد المالك مرتاض كانت هي الأخرى في نفس المسار لتحريك الدرس اللغوي و تطوره

الكلمات المفتاحية :- اللغة -التراث-الفكر – اللسانيات-النظريات

Résumé

Les études linguistiques occupaient une place centrale dans la culture arabe et islamique, Des recherches appelant à la nécessité de modernisation et de développement dans le domaine des études linguistiques arabes ont été récurrentes à propos de l'outil linguistique scientifique pour discuter du patrimoine linguistique arabe, Et notre choix d'Ahmed Hassani dans la description de la linguistique pour sa contribution à la mise en lumière de la pensée linguistique à travers la théorie linguistique internationale et l'héritage linguistique arabe. Quant à l'étude des professeurs Abdel Rahman Al Hajj Saleh, Saleh Belaid et Abdel Malik Mortada, ils étaient également sur la même voie pour faire avancer et développer l'enseignement linguistique.

Mots clés :- Langue-Patrimoine –Pensée-Linguistique-Théorie.

Abstract

Linguistic studies occupied a central place in the Arab and Islamic culture , Researches calling for the necessity of modernization and development in the field of Arabic linguistic studies have been recurring about the scientific linguistic tool for discussing the Arabic linguistic heritage, And our choice of Ahmed Hassani in describing linguistics for his contribution to highlighting linguistic thinking through the international linguistic theory and the Arab linguistic heritage. As for the study of professors Abdel Rahman Al Hajj Saleh, Saleh Belaid and Abdel Malik Mortada, they were also on the same path to move and develop the linguistic lesson.

Key words :- Arabic language studies-Lingual instrument-Linguistic heritage-Linguistic thinking-Linguistic theory